عام الإصرار والصمود

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين

ديسمبر ١٩٩٥ ـ نوفمبر ١٩٩٦



حركة أحرار البحرين الإسلامية

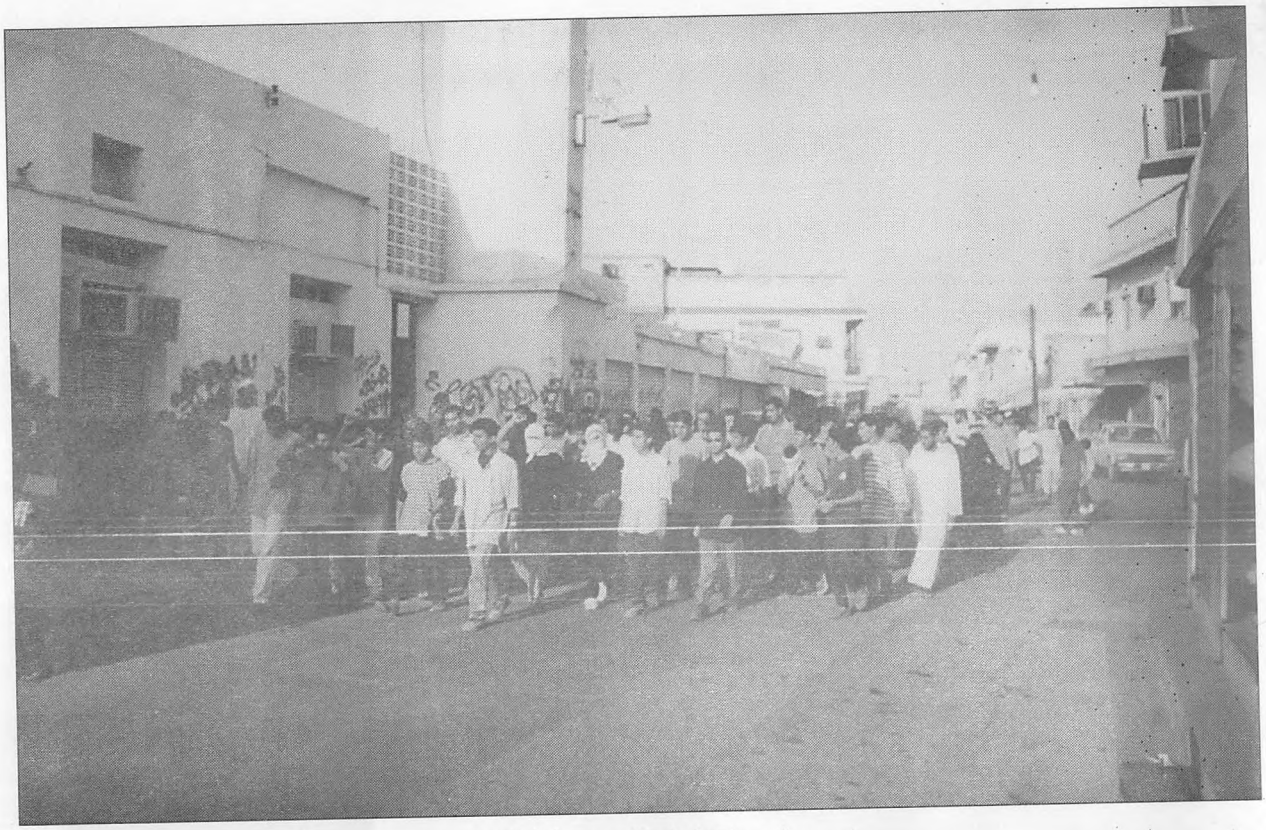
عام الإصرار والصمود

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين
ديسمبر ١٩٩٥ ـ نوفمبر ١٩٩٦



حركة أحرار البحرين الإسلامية

BM Box 6135
London WC1N 3XX
Tel/Fax (+44) 171 278 9089



المسيرات السلمية استمرت طوال العام

عام الإصرار والصمود

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين
ديسمبر ١٩٩٥ ـ نوفمبر ١٩٩٦

المقدمة

عام الصمود الجماهيري في البحرين

جاؤوا من كل حدب وصوب ويمموا وجوههم الى المكان الذي أناخ الشيخ الجليل فيه راحلته. عشرة . . . عشرون . . . مائة . . . ألف . . . عشرة آلاف . . . ثلاثون ألفا . . . ثمانون ألفا، أترى البحرين كلها رحلت الى حيث نوخ الشيخ الجمري بظعنه؟ ساعات كانت البحرين فيها شاهدة على ما يجري هناك، لقد بويع القادة من قبل في حشود عملاقة، لكن ما جرى في منطقة بني جمرة في الاول من نوفمبر ١٩٩٥ كان أمرا آخر، فلقد مثل الاجماع الوطني على المطالب الشرعية، واصبح الشيخ الجمري الرمز الابرز لتلك المطالب. اما الاعتصام الذي سبق ذلك الحشد الهائل فقد كان متميزا بطبيعته ومحطة مهمة في تاريخ الانتفاضة الشعبية المباركة. ولقد جسد الاجماع الوطني الذي فشلت الحكومة في النيل منه، وكان حضور المواطنين من كل مكان دليلا على تماسك ابناء البحرين وصمودهم على مطالبهم الدستورية العادلة. ولذلك فقد كان غضب الحكومة كبيرا، بعد ان اتضح ان حشد الاول من نوفمبر كان استفتاء شعبيا ضد سياسات رئيس الوزراء وتأكيدا على الدعم المطلق لمواقف قيادة الانتفاضة. وكانت الحكومة قد رفضت الالتزام بجانبها من الاتفاق الذي كانت قد أبرمته مع قادة الانتفاضة عندما كانوا في السجن. من هنا فقد قرر النظام الانتقام من الذين نظموا الاعتصام، وسعى لفرض سياسات ومواقف تصعيدية دفعت بالوضع الداخلي نحو المواجهة الشاملة. وبعد سلسلة من الاجتماعات بين قادة الانتفاضة والحكومة ممثلة بالمدير العام للامن العام، ايان هندرسون، ووزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ازداد الوضع توترا حتى بلغ اوجه في شهر يناير ١٩٩٦. وكان موقف الشيخ الجمري واخوته واضحا وحاسما، فلا مساومة على المطالب الدستورية او اطلاق سراح السجناء السياسيين او

السماح بعودة المنفيين، ولا مكان لسياسات القهر والاستعباد والابتزاز التي تمارسها الحكومة. وكان الواضح ان الامور تتجه نحو مواجهة محتومة بين الطرفين. هذا في الوقت الذي كان قادة الانتفاضة يؤكدون فيه على الطبيعة السلمية لتحركهم ويطالبون المواطنين بالالتزام بالاساليب المتحضرة التي ميزت انتفاضتهم المباركة. ومع ذلك فقد كان قرار ايان هندرسون ورئيس الوزراء اعتقال القادة على امل القضاء على الانتفاضة التي اصبحت تتسع يوما بعد آخر.

جاء الاعتقال في ٢١ يناير ١٩٩٦، وكان يوما مشهودا في البحرين، حيث اعتقل المئات من المواطنين قبل ذلك وتصاعد التوتر بشكل واضح وانتشرت قوات الجيش والشغب في كافة مناطق البلاد، وخيم عليها جو من الوجوم والرعب خصوصا مع وجود القوات الخاصة التابعة لقوة دفاع البحرين. وباعتقال الشيخ الجمري وبقية العلماء والاساتذة دخلت الانتفاضة في البلاد مرحلة جديدة اكثر ارهابا من جانب الحكومة واكثر توترا على الصعيد الشعبي. فانتشرت المسيرات والمظاهرات في جوانب البلاد وامتلأت الجدران بالشعارات، واصبح دوي انفجار اسطوانات الغاز يسمع في كل مكان وبشكل مستمر. كما انتشرت الحرائق في الشوارع، وقامت القوات الاجنبية بجرائم مرعبة منها انتهاك حرمات المنازل والمساجد والاعتداء على ممتلكات المواطنين واشعال النيران في السيارات والمنازل. وفي شهر مارس ارتكب جهاز الامن جريمة حرق مطعم «الزيتون» بمنطقة سترة في محاولة يائسة للتأثير على الرأي العام المتعاطف مع قضية الشعب. وراح ضحية ذلك الحريق سبعة بنغلاديشيين، تبين بعد ذلك ان خمسة منهم كانوا يعملون مع قوات الشغب. واجريت محاكمات صورية لثمانية مواطنين اعتقلوا في يوم الحادث نفسه بقرار من وزير الداخلية، واصدرت محكمة امن الدولة على ثلاثة منهم احكاما بالاعدام، وعندما تقدم محاموهم في شهر اكتوبر بطلب استئناف الاحكام امام محكمة التمييز رفضت المحكمة طلبهم قائلة ان احكام محكمة امن الدولة مبرمة ولا يسمح باستئنافها وكانت العائلة الخليفية الحاكمة قد اصدرت في العام السابق حكما باعدام الشاب عيسى احمد حسن قمبر بتهمة التسبب في موت احد العرفاء وهو ابراهيم السعيدي. ونفذ حكم الاعدام في شهر مارس ١٩٩٦ وسط احتجاجات دولية واسعة وتحذيرات من تصاعد الازمة الداخلية والغضب الشعبي. وما ان انتشر خبر مقتل الشاب بعد ان وقع الامير على قرار الحكم حتى انفجر الوضع في البلاد بشكل لم يسبق له مثيل. واصبح واضحا ان شعب البحرين اصبح قادرا على

تحدي قرارات جهاز الامن وقوات الشغب. وبلغت الاعتداءات من قبل جهاز الامن ذروتها في شهر مايو عندما ارتكب جريمة تفجير منزل الشهيد سلمان التيتون بمنطقة السنابس. وقد تم التفجير بصورة وحشية حيث وضعت عبوة تفجير كبيرة نسفت المنزل بأكمله وقضت على ثلاثة اشخاص فورا وهم سلمان التيتون وزوجته فضيلة المتغوي وابنهما علي الذي لم يتجاوز الثالثة من العمر.

وهكذا أدخلت العائلة الحاكمة البلاد في أزمة كبيرة وفرضت عليها نظاما استبداديا قمعيا ليس له مثيل في المنطقة. وشمل القمع كل ابناء البلاد بدون استثناء. وجاء اعتقال المحامي المعروف احمد الشملان في شهر فبراير ليؤكد الطبيعة القمعية للنظام وتجاوزه لكل الحدود خصوصا وان هذا الشخص معروف بالتزامه القانون والدفاع عن قضايا حقوق الانسان، ولم يكن لديه من الفعاليات ما يعارض دستور البلاد، وهذا ما تأكد في المحكمة التي اضطرت للافراج عنه في شهر مايو. واعتقل كذلك الشخصية المعروفة عبد الله فخرو بسبب انتقاداته للحكومة. وبهذه الاعتقالات تأكد للعالم ان الحركة الشعبية في البحرين شملت جميع المواطنين ولم تقتصر على ابناء الطائفة الشيعية. وهذا ما أكدته التحركات اللاحقة، خصوصا المتعلقة بالعريضة الشعبية. ففي شهر نوفمبر تقدم عدد من المواطنين بطلب الى الامير لزيارته وتقديم العريضة اليه. وكان من بينهم علي ربيعة ومحمد جابر صباح، وكلاهما كان عضوا بالبرلمان المنحل، والمحامي احمد الشملان والشيخ عيسى الجودر والمهندس سعيد العسبول والسيد ابراهيم كمال الدين. ولكنهم هددوا بالاعتقال ان اقترب اي منهم الى القصر الذي «يفتح ابوابه للمواطنين لعرض قضاياهم».

وخلال العام الثاني من عمر الانتفاضة الشعبية مارست محكمة امن الدولة مهمة اصدار الاحكام بدون توقف. وكان الامير قد اصدر امرا في شهر مارس بتحويل كافة القضايا المتعلقة بالانتفاضة الى تلك المحكمة وطلب منها الاسراع في بت القضايا. وكانت النتيجة صدور احكام قاسية وغير متناسبة مع التهم الموجهة للمتهمين. وبالاضافة الى اصدار حكم الاعدام بحق الثلاثة المتهمين زورا بحرق «مطعم الزيتون» فقد اصدرت المحكمة احكاما ضد اكثر من ٢٥٠ مواطنا تتراوح بين الثلاثة شهور والسجن مدى الحياة. كما فرضت ضرائب مالية كبيرة على المحكومين وصلت احيانا الى اكثر من مليون دولار، وهو امر مثير للسخرية حقا. وبلغت هستيريا العائلة الخليفية الحاكمة ذروتها في شهر يونية الماضي عندما اعلنت فجأة عن اكتشاف تنظيم سري

زعمت انه مدعوم من ايران وان اسمه «حزب الله» وبثت اعترافات بعض المتهمين الذين بلغ عددهم وقتها ٥٣ شخصا على شاشة التليفزيون. واعترف جميع من شاهدوا البث التليفزيوني ان مزاعم الضابط البريطاني كانت عبارة عن مسرحية ضعيفة الاخراج. واحتوت الاعترافات المنسوبة الى المتهمين من التناقضات ما جعلها هزيلة للغاية.

وشعرت الحكومة بحرج شديد عندما اعلنت المعارضة عزمها على الاحتفاء بالذكرى الـ ٢٥ لاستقلال البلاد في الخامس عشر من شهر اغسطس. وفوجئت الحكومة بذلك الاعلان خصوصا وانها كانت قد رفضت في السابق الاحتفال بتلك المناسبة واقتصرت على الاحتفال بعيد جلوس الامير في ١٦ ديسمبر. وشهدت البلاد موجة من التظاهرات والاحتجاجات طوال شهور الصيف وخصوصا في تلك المناسبة. هذا في الوقت الذي كان الامير قد أعلن انه سوف يضيف عشرة اعضاء الى مجلس الشورى المعين المرفوض شعبيا. وفي الاول من اكتوبر اعلن رئيس الوزراء اسماء اعضاء مجلس الشورى واستقبل الشعب ذلك بالاستهزاء والتعليقات خصوصا وان ايا من الاسماء التي طرحت لم يكن لها دور في الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد. وكانت المعارضة قد دعت الى تصعيد الاحتجاجات خلال شهر اكتوبر لتأكيد استمرار الانتفاضة، وكان شهرا حافلا بالفعاليات الشعبية من مسيرات احتجاجية ومظاهرات وكتابة شعارات على الحيطان وحرائق في الشوارع وغير ذلك من الفعاليات السلمية التي تميزت بها الانتفاضة.

وتفاعل الشأن الاقليمي مع الوضع الداخلي، وكان قرار رئيس الوزراء مقاطعة القمة الخليجية السادسة عشرة المقرر عقدها في العاصمة القطرية بمثابة البركان الدبلوماسي في المنطقة، الامر الذي ادى الى زيادة التوتر الاقليمي وخصوصا في اوساط مجلس التعاون الخليجي. وجاء قرار البحرين بالمقاطعة احتجاجا على اصرار دولة قطر على ابقاء موضوع الخلافات الحدودية بين البلدين امام محكمة العدل الدولية في لاهاي. واعتبرت دول الخليج قرار البحرين موقفا خاطئا ويعكس ازمة حقيقية يعيشها النظام. ورفضت المعارضة موقف الحكومة وطالبت الامير بالتمرد على قرار رئيس الوزراء وحضور القمة للحفاظ على مكانة البلاد وسمعتها. وهناك خشية كبيرة من ان يؤدي الفشل الحكومي على المستوى الخليجي الى تبني جهاز الامن الذي يديره هندرسون سياسة انتقام ضد المواطنين، خصوصا وان رئيس الوزراء اتصف بحب الانتقام من معارضيه حتى لو تصالح معهم في ما بعد. هذا في الوقت الذي اصبح الخناق فيه يضيق

شيئا فشيئا على الحكومة، خصوصا في ضوء شجب المنظمات الحقوقية الدولية ممارسات الحكومة البحرينية ضد معارضيها وخصوصا اصرارها على الاستمرار في العمل وفق قانون امن الدولة وعقد المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة. ولقد اصبحت سمعة البحرين في العالم في أدنى مستوى لها منذ غزو آل خليفة البحرين قبل اكثر من مائتي عام، الامر الذي دفع العائلة الحاكمة الى زيادة انفاقها في مجال مواجهة المعارضة المتصاعدة في الداخل والخارج.

ويمكن القول ان تطورات الوضع في البلاد خلال العام ١٩٩٦ اكدت استمرار الازمة وتفاقمها وربما وصولها نقطة اللاعودة من وجهة نظر الطرفين. وتأكد للعالم ان اصرار الحكومة على رفض المطالب الشعبية المتمثلة في اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين يمثل ازمة حقيقية على صعيد شرعية النظام نفسه. وهناك جنوح في جميع القطاعات الشعبية الى رفض النظام القائم بسبب اصراره على تجاهل المطالب العادلة والمتواضعة في الوقت نفسه، والاستمرار في الحكم وفق احكام الطوارىء. وتؤكد المعارضة على ان دستور البلاد الذي أقره الامير شخصيا في ١٩٧٣ هو المصدر الوحيد للشرعية، وبالتالي فان عدم العمل به يسلب آل خليفة شرعية الحكم، لان الشعب لن يقبل باستمرار الحكم خارج اطار القانون والدستور، ويرفض ان ينصاع لاوامر رئيس الوزراء التي يسعى لفرضها على الشعب بالقوة. وفي الوقت نفسه تسعى المعارضة لاقناع العالم بعدم صلاحية نظام الاستبداد القائم في البحرين بكل الوسائل السلمية والمتحضرة التي تمتلكها. وهناك بوادر مشجعة تؤكد تصاعد الانزعاج في الاوساط الدبلوماسية التي كانت تدعم آل خليفة في الماضي. ومع ذلك فان الشعب يأمل في ان ترعوي العائلة الخليفية الحاكمة عن سياساتها الخاطئة وترجع الى منطق الدستور والقانون. وفي الوقت نفسه فان المقاومة المدنية التي بدأها المواطنون خلال العام ١٩٩٦ تؤكد ان الشعب مستمر في موقفه السلمي المطالب بحقوقه المشروعة وانه لن يتراجع عنها مهما كان الامر.





الشعب يروي قصته باللغات المختلفة

ديسمبر ١٩٩٥

٢٧ نوفمبر

● في تطور خطير للغاية اقرت محكمة الاستئناف العليا هذا اليوم الحكم الصادر عن محكمة الجنايات قبل ثلاثة شهور باعدام المواطن عيسى احمد حسن قمبر، ٢٧ عاما. وكان قمبر ضمن مجموعة اتهمت بقتل احد عملاء جهاز الامن في شهر مارس الماضي عندما كانت المواجهات مستمرة بين المتظاهرين وقوات الشغب. وقد قتلت قوات الامن وقوات الشغب اكثر من ١٤ مواطنا اما بالرصاص او التعذيب حتى الموت. كما قامت قوات الشغب بالاعتداء على حرمات المواطنين ومساجدهم ومنازلهم، واعتقلت النساء والاطفال في حملة ارهابية لم تشهد البلاد لها مثيلا في تاريخها المعاصر. وكان رد فعل المواطنين مزيدا من المسيرات السلمية والمناوشات مع قوات القمع الخليفية. وقد قتل احد افراد جهازالامن، ابراهيم السعيدي. وفي مقابلة أجرتها جريدة الايام في ٢ نوفمبر ١٩٩٥ مع زوجته وذلك بعد ولادتها مولودا جديدا قالت ما نصه: «شعرت وكأن الايام عادت لاعيش تلك الفاجعة لحظة سماع مقتل ابراهيم زوجي وابو عيالي بيد اولئك الذين كان يدعي انهم من اصدقائه». وقد نفى المتهمون اية علاقة لهم بحادثة القتل في الوقت الذي كان شائعا ان مقتل السعيدي كان بسبب خلاف مع بعض اصدقائه.

● هذا وقد اقرت المحكمة الحكم بالسجن المؤبد بحق محمد علي حسن خاتم، ٢٠ عاما. والاحكام التي صدرت بحق الآخرين كالتالي: منصور صالح مكي، ٢٥ عاما، خمس سنوات (خففت من السجن مدى الحياة)، يونس صالح موس السنيني، ٢٢ عاما، خمس سنوات (خففت من عشر سنوات)، حسين صالح موسى السنيني، ٢٠ عاما، افرج عنه بعد ان كان قد حكم بخمس سنوات سجن، اسحاق حسن يوسف مرهون، ٢٠ سنة، افرج عنه بعد ان كان قد حكم بعشر سنوات سجن، احمد موسى السنيني، ٢٧ عاما، خمس سنوات، حمزة ماجد حبيب الشيخ، ٢٤ عاما، خمس

سنوات، حسين محمد عبد الوهاب حسن، ٢٢ سنة، افرج عنه مع شخص آخر.
ولدى صدور قرار محكة الاستئناف باقرار حكم الاعدام، توتر الجو في البلاد بشكل كبير، واصبح الوضع مهيأ للانفجار في اي وقت. هذا في الوقت الذي رأى الكثيرون ان هذا القرار انما هو محاولة للضغط على المواطنين وعلى قادة الانتفاضة لكي يتقدموا بطلب العفو من الامير، وهو امر مستبعد، بعد ان اقر الامير سياسات القتل التي يمارسها اخوه، رئيس الوزراء ولم يعترض عليها. وقد حاول المحامون شرح الظروف التي حدثت فيها الحادثة وان قوات الشغب كانت هي التي تستفز المواطنين، ولكن المحكمة كان لديها قرار مسبق من رئيس الوزراء، ولم تكن مستعدة لتغيير قرارها.

● هذا وقد اعتصم طلبة مدرسة الشيخ عبد الله بمدينة عيسى هذا الصباح ورفعوا شعارات تطالب باطلاق سراح السجناء وتضامن معهم، . وقد قوبل هذا العمل من قبل قوات الشغب باطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والخانق. وضرب عدد كبير من الطلبة واعتقل عدد آخر منهم.

● وعلى صعيد آخر، أكد زعيم حزب العمال البريطاني السابق، السير ديفيد ستيل قلقة من انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وذلك في حفل دعى اليه القائم بالاعمال بسفارة البحرين في لندن، عادل ساتر، يوم الثلاثاء، ٢١ نوفمبر. وكان يتحدث الى عدد من رجال الاعمال وبعض البريطانيين الذين عملوا في السابق في البحرين حيث وصف البحرين كما رآها في زيارته الاخيرة ولكنه استدرك قائلا ان ذلك يجب ان لا يقلل من قلقنا ازاء انتهاكات حقوق الانسان، حسب ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية مؤخرا.

٢٩ نوفمبر

● في تطور خطير للغاية اعتدت قوات حكومية على بعض المدارس الثانوية في الايام الثلاثة الماضية بدون اي سبب قانوني او شرعي. فقد قامت قوات الشغب صباح اليوم بمحاصرة مدرسة الجابرية القريبة من السفارة الامريكية بالمنامة، بعد ان رفع بعض الطلاب هتافات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد وتشجب قرار اعدام الشاب عيسى احمد قمبر، وتطالب باطلاق سراح زملائهم الذين اعتقلوا بمدينة عيسى قبل يومين. فقامت قوات الشغب التي كانت تحاصر المدرسة بالاعتداء على الطلاب بدون رحمة مستعملة وسائل القمع المعروفة. وقد شارك في الاعتداء ١٢٠ مرتزقا من قوات الشغب

جاؤوا الى المدرسة في ١٥ حافلة من نوع «جيب» ومعهم سيارات الشرطة المدنيين. وقد اخذ المرتزقة يضربون الطلبة بطريقة عشوائية، حيث احاطوا في البداية بخمسين طالبا واقتادوهم الى مركز النبيه صالح للتعذيب. ثم اخذوا من الفصول حوالي ستين طالبا واقتادوهم الى مكان غير معروف. وكان مدرس تونسي الجنسية يلقي درسه في احد الفصول عندما اقتحم الفصل تسعة جنود مسلحين يحملون الهراوات المكهربة، وطلبوا من المدرس الابتعاد. وعند شروعهم في اعتقال الطلبة بطريقة عشوائية قال لهم المدرس: ان احدا من الطلبة لم يكن خارج الفصل حال عملية الاعتصام، ولكنهم لم يعيروه اهتماما. واستمروا في ضرب الطلبة بطريقة وحشية بالركل والاسلحة التي كانوا يحملونها، وسقط احد الطلبة على الارض فجروه سحبا معهم، وعمره لا يتجاوز السادسة عشرة.

● وقبل يومين حدث الامر نفسه مع طلاب مدرسة الشيخ عبد الله الثانوية بمدينة عيسى. فقد اعتدت قوات الشغب على الطلاب بعد ان اعتصموا بالمدرسة احتجاجا على اقرار محكمة الاستئناف حكم الاعدام بحق الشاب عيسى قمبر. واعتقلوا عشرة من الطلبة واقتادوهم الى مركز النبيه صالح. وتشهد مدارس البحرين توترا متزايدا هذه الايام على اثر التصعيد الحكومي في قمع الشعب والتهديدات المستمرة باستعمال العنف ضد المواطنين الابرياء. وكان رئيس الوزراء قد بعث برسالة شفوية مع الدكتور فيصل الزيرة الاسبوع الماضي الى قادة الانتفاضة يهددهم فيها بـ «حمام دم».

● وامعانا في تحدي الشعب والتمادي في التلويح باستمرار سياسة العنف الحكومية، عرض تليفزيون البحرين قبل يومين مشاهد من تمرينات عسكرية للقوات الخاصة بقوة دفاع البحرين توحي باستعدادها للاعتداء على المواطنين. هذا في الوقت الذي كان هناك بعض الامل بان تلجأ الحكومة الى الحوار مع المعارضة السلمية. وظهر في تلك التمرينات مشاهد استفزازية غير معقولة، حيث اشتملت على تدريبات على اقتحام البيوت واعتقال المواطنين بشكل يوحي بان آل خليفة مستعدون لاستعمال قوة الدفاع التي يفترض ان تدافع عن البلاد ضد المواطنين. ويبدو ان هذا الدور الجديد لقوة دفاع البحرين قد تبلور بعد فشلها في حماية حدود البلاد وخسارة بعض الجزر للسعودية. وكانت الاستعراضات قد اجريت بمناسبة زيارة وزير الداخلية الاردني، سلامة حماد، الى البحرين. ولكن عددا من الدبلوماسيين في المنامة استسخفوا تلك الاستعراضات واعتبروها «استفزازا في غير محله» حسب تعبير احدهم.

● ويأتي هذا التصعيد في الوقت الذي يسود الترقب اجواء البلاد بانتظار موقف الحكومة من المطالب الشعبية وفي مقدمتها عودة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني، وبعد ان فشلت الحكومة في استقطاب الرأي العام لدعم ما طرحته حول عزمها على تطوير مجلس الشورى. فقد رفض هذا الطرح جملة وتفصيلا ولم يحظ بدعم احد من المواطنين، الامر الذي اعتبرته الحكومة تحديا لها و«تهديدا للامن والاستقرار». كما ان شهر ديسمبر على الابواب وهو الشهر الذي اعتاد فيه آل خليفة «الكشف عن مؤامرة لقلب نظام الحكم في البحرين» على مدى الخمسة عشر عاما الماضية. وهو شهر حزين بالنسبة للشعب. وفي الخامس منه الذكرى الاولى لاعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان العام الماضي. وقد اعلن بعض فصائل المعارضة اعتبار السادس عشر من ديسمبر يوما للشهداء لتخليد ذكرى شهداء الانتفاضة الذين سقطوا برصاص آل خليفة على مدى سبعة شهور متواصلة.

● وهناك توتر يقترب شيئا فشيئا من الانفجار العام خصوصا وان هناك حديثا عن اضراب طلابي عام يتبعه عصيان مدني شامل اذا لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب العادلة خصوصا وان قادة الانتفاضة اعطوا فرصة كافية لها للنظر في تلك المطالب.

٣٠ نوفمبر

● ما يزال التوتر يسود اجواء البلاد وينذر بتدهور الاوضاع بشكل اكبر، خصوصا وان عددا من الاطفال ما يزال معتقلا منذ يوم الاثنين الماضي. وساهمت استفزازات آل خليفة في تصعيد التوتر بتهديد الشعب بـ«حمام دم» من جهة واستعراض القوة بشكل رخيص قبل يومين من جهة اخرى. وقد تضاعف عدد الطلبة المعتقلين بعد الاعتداء الوحشي يوم امس على ثلاث مدارس من قبل قوات الشغب. فقد اقتحمت قوات الشغب مدرسة الشيخ عبد الله بمدينة عيسى ومدرسة عالي الاعدادية ومدرسة الجابرية الثانوية وضرب المرتزقة طلبتها الذين كانو معتصمين في فناء المدرسة احتجاجا على الاعتقالات التي حدثت يوم الاثنين الماضي وفصل عدد آخر من الطلبة. وتم اعتقال قرابة مائة طالب واقتيدوا الى مركز شرطة مدينة عيسى. كما اخذ قرابة ٤٠٠ طالب آخر الى مركز النبيه صالح وضرب الكثيرون منهم. وفي وقت لاحق استدعي اولياء امورهم وطلب منهم التوقيع على تعهدات بعدم السماح لابنائهم بالاشتراك في الاعمال السياسية.

● وكان من بين الشعارات التي رفعها الطلبة يوم امس: «هيهات منا الذلة»، «ابد والله ما ننسى المساجين»، وشعارات اخرى تطالب باطلاق سراح الطلبة الذين اعتقلوا في وقت سابق. وكان رد فعل قوات الشغب عنيفا للغاية حيث اعتدى مرتزقتها على الاطفال بالضرب والركل والعصي والهراوات والاسلحة، واطلقوا الغازات المسيلة للدموع. بينما لم يكن لدى الطلبة ما يدافعون به عن انفسهم امام هذا الاعتداء الغاشم والوحشي. وقد علق احد الطلبة مساء امس على ما حدث بقوله: «الجانب الايجابي في ما جرى هذا اليوم انه اقنعنا بوحشية النظام الخليفي وضرورة التصدي لارهابه».

● وجاءت اعتصامات الطلبة للتعبير عن سخطهم ازاء اقرار حكم الاعدام بحق الشاب عيسى احمد قمبر من قبل محكمة الاستئناف العليا يوم الاثنين الماضي. وقد تصاعدت مشاعر الناس في الايام القليلة الماضية بعد ان اتضح ان حكومة البحرين فشلت في الاستجابة للمطالب الشعبية بعودة العمل بدستور البلاد، واعدت نفسها عسكريا لمواجهة شعب اعزل. هذا في الوقت الذي يصر فيه الشعب على هذه المطالب بشتى فصائله. وما تزال اللجنة المشرفة على العريضة الشعبية تنتظر موعدا من امير البلاد لتقديمها. كما ان الاجماع الوطني قد تعزز في الآونة الاخيرة بعد ان تأكد لجميع ابناء البحرين انهم امام نظام ارهابي يصر على استنفاذ كل وسائل العنف والارهاب ضد الشعب قبل ان يقبل بالحوار والتفاهم.

● هذا وقد كتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية، هذا اليوم رسالة الى مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، الذي يزور المنطقة حاليا، يؤكد فيها على ضرورة الضغط على حكومة البحرين للتوقف عن انتهاكات حقوق الانسان، وبدء الحوار مع المعارضة حول المطالب الشعبية، وعدم الاكتفاء بالصمت. وجاءت رسالته جوابا على رسالة من مكتب هانلي تؤكد اهتمام الحكومة البريطانية بالوضع في البحرين. وجاء في رسالة مكتب الوزير: «لقد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظاتك حول الوضع الحالي (في البحرين) الذي نتابعه باستمرار عن قرب. وقد استغل سفيرنا فرصة لقائه مع وزير الخارجية (البحريني) مؤخرا لتأكيد دعمنا للحوار السلمي مع الشعب. اننا مستمرون في استغلال اية فرصة مناسبة لتشجيع الخطوات الايجابية لتحقيق الصلح».

٦ ديسمبر

● أحيا شعب البحرين يوم امس الذكرى الاولى لبدء الانتفاضة الشعبية على اثر اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر من العام الماضي برفع الاعلام السوداء وكتابة الشعارات على الحيطان والحضور باعداد مكثفة في احتفالات دينية بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب. فقد اكتظ «مسجد مؤمن» بالمنامة بالمصلين الليلة الماضية وحضر آلاف المواطنين لاحتفال كبير في المسجد بعد ذلك. وتحدث عدد من قادة الانتفاضة حول الوضع المتوتر في البلاد مؤكدين ضرورة عودة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المنتخب. فتحدث الاستاذ حسن المشيمع عن الاضطرابات الاخيرة التي شهدتها المدارس قائلا: «ان اداراتها اصبحت تحيل كل القضايا حتى البسيطة منها الى مراكز الشرطة»، وتساءل: هل اصبحت وزارة التربية والتعليم عاجزة عن حل مشاكل الطلبة لتستعين بوزارة الداخلية؟ وقال الشيخ عبد الامير الجمري: ان المجلس الوطني المنتخب هو الحل لعلاج المشاكل العالقة. واستنكر على البعض سكوته ازاء ما يعانيه الشعب من ويلات ومحن وخصوصا السجناء الذين يرزحون وراء القضبان. أما الحاضرون فقد رفعوا هتافات متحدية لقرار حكم الاعدام بحق الشاب عيسى قمبر الذي اصدرته محكمة الجنايات واقرته محكمة الاستئناف.

● وعلى صعيد آخر قدم سبعة من القضاة البحرينيين في ٢ ديسمبر ١٩٩٥ خطابا الى وزير العدل البحريني يتضمن مجموعة من الطالب، وهددوا بالاستقالة من مناصبهم في١٥ يناير ١٩٩٦ ما لم تستجب الحكومة الى طلباتهم التي في مقدمتها انشاء مجلس اعلى للقضاء. وحتى الآن لم يجب وزير العدل البحريني على رسائلهم، بينما ايدتهم جمعية المحامين البحرينية في هذه المطالب. والقضاة السبعة هم: سالم الكواري، عدنان هزيم الشامي، سعد عبد الله الشملان، ابراهيم القرينيس، عيسى الكعبي، مبارك الحجي وعبد الرحمن السيد. وجاء في رسالة القضاة الى وزير العدل والشؤون الاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ما يلي:

«عطفا على الخطاب المقدم لسعادتكم وما سبق قبله من تداول موضوعه مع سعادة وكيل الوزارة فان ظروفنا غير الخافية عنكم تنجلي بالنظر بعين الاعتبار:

١ - اقرار مجلس القضاء الاعلى تطبيقا للمادة ١٠٢ الفقرة - د - من الدستور البحريني.

٢ - تعزيز السلطة القضائية بما يتناسب مع دورها اسوة بباقي السلطات.

٣ - الغاء قروض الاسكان عن المستفيدين من القضاة ومن يستفيد بتلك القروض مستقبلا تحقيقا لرفع المعاناة عن افراد السلطة القضائية.
٤ - المساعدة بمبلغ مالي لحل سريع لما ترتب من ديون تتعارض مع وظيفة القضاء.
٥ - اقرار بدل طبيعة عمل بما يتناسب وعمل القاضي المتواصل في خدمة العدالة بنسبة ٥٠ بالمائة من المرتب.
٦ - تطوير مكتب شؤون القضاة ليلبي طلبات القضاة البحرينيين من حيث رفع الحرج عنهم في متابعة امورهم امام الجهات الادارية الاخرى.
٧ - اقرار الضمان الصحي بحيث يشمل جميع القضاة وافراد اسرهم لرفع الحرج عن القضاة في المراجعة امام المراكز الصحية.»

ان معاناة القضاة هي معاناة ابناء الشعب، حيث العوز والضائقة المالية والضغط الحياتي، فيما ينعم رئيس الوزراء وذووه باموال البلاد.

● ومن جانب آخر قال رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، في مقابلة مع وكالة انباء «اسوشيتد برس» ان المطالبة بالديمقراطية والاضطرابات التي تشهدها البلاد لا تهدد بقاء العائلة الخليفية. وقال: «الامر المحزن بشأنها (الاضطرابات) انها ليست من اجل الاصلاحات او اي تغيير في الاتجاه». وقالت الوكالة التي نشرت مقتطفات من المقابلة يوم امس ان الشباب الذين التقتهم مراسلتها في القرى التي لا تبعد سوى بضعة اميال عن مكتب رئيس الوزراء لا يتفقون مع ما يقوله رئيس الوزراء. «اننا نريد البرلمان» وقد كرر هذه العبارة عدد منهم قال بعضهم انه اعتقل عدة شهور بدون تهمة او محاكمة بعد مشاركته في مسيرات سلمية. وقال رئيس الوزراء الذي لم ينجح في طرح وجهة نظر منطقية: «لقد كان لدينا برلمان من قبل ولا نستطيع ان نقبل به مرة اخرى» واضاف: «اننا لا نخاف من مجلس منتخب».

● هذه الكلمات تعكس موقفا غير مستقر في وضع متوتر، الامر الذي يعني استمرار الازمة ما لم تتخذ خطوات عملية لتأكيد عزم الحكومة على اعادة العمل بالدستور. وبعد فشل آل خليفة في التوصل الى اتفاق مع حكومة قطر حول القضايا الحدودية العالقة في قمة مسقط، يبدو انهم يستعدون لاستقبال العيد الوطني في السادس عشر من هذا الشهر بحرابهم ضد الداخل والخارج. ويقول احد المواطنين البحرينيين: «اننا مستعدون لاحياء يوم الشهداء (١٦ ديسمبر) بكل الاساليب السلمية، ولا يخيفنا ارهاب الحكومة واستفزازات وزير الداخلية». وقد نشرت الصحافة المحلية هذا اليوم خبر زيارة

الاخير الى مركز تدريب الشرطة يوم امس واشادته بجهود ادارة التدريب في تأهيل رجال الامن. وقد اعتبر ذلك جانبا من سياسة الترهيب والتخويف التي تمارسها الحكومة ضد الشعب.

١١ ديسمبر

● عم التوتر اجواء البلاد في الايام القليلة الماضية بعد انتشار وحدات من الجيش في مناطق عديدة وبعد وصول قرابة ٤٠٠٠ جندي سعودي صباح اليوم. وكانت وحدات من قوة دفاع البحرين قد انتشرت في انحاء البلاد في الساعة الثانية بعد ظهر يوم امس وبقيت في مواقعها حتى الرابعة وسحبت بعد ذلك. وقد أثارت تلك العملية اشمئزازا واسعا في الاوساط الشعبية لانها اكدت توجه السلطة للقمع واستعمال القوة ضد الشعب. وجاء ذلك في اثر اعلان قادة الانتفاضة عن استيائهم لممارسات قوات الشغب ضد طلاب المدارس حيث ضربت العشرات منهم واعتقلت عددا غير معروف وفصلت ٦٠٠ طالب بدون ادنى مبرر. وجاء نشر القوات العسكرية، على ما يبدو، لارهاب المواطنين الذين استسخفوا الخطوة ولم تثنهم عن الاستمرار في المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد.

● وثمة تفسير آخر لهذه الخطوة وهو انها جاءت بعد فشل قمة مجلس التعاون الاسبوع الماضي في مسقط بعد ان انسحبت دولة قطر منها احتجاجا على الهيمنة السعودية على المجلس. وشعر آل خليفة ان موقفهم اصبح حرجا بسبب استمرار التوتر السياسي في البلاد وفشلهم في احتواء الموقف برغم مرور عام كامل على الانتفاضة الشعبية. كما انها جاءت بعد ايام قليلة من قيام اذاعة قطر ببث برنامج اذاعي شارك فيه كل من الدكتور عبد الله النفيسي من الكويت والمحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ من البحرين حول الوضع في المنطقة. وقد عبر الثلاثة عن استيائهم من تصرفات حكومة البحرين تجاه الشعب ورفضها اعادة العمل بدستور البلاد. وقد أثار البرنامج غضب آل خليفة لانه كان صريحا وقويا وان الذين شاركوا فيه هم مواطنون خليجيون. وساهم البرنامج في اضعاف حجة حكومة البحرين بشكل كبير حيث ألغى مبرراتها للقمع واصرارها على ان الحركة الشعبية مدعومة من الخارج او انها تسعى للتخريب. جاء ذلك بعد يومين من نشر وكالة «اسوشيتد برس» الامريكية تقريرا حول البحرين اكد حقيقة المطالب الدستورية لشعب البحرين واضعف منطق رئيس الوزراء الذي يتهم الشعب بالعنف

والعمالة بدون اي دليل.

● الى ذلك وصل الى البحرين صباح اليوم حوالي ٤٠٠٠ جندي سعودي الى البلاد بشكل مفاجيء. وشوهدت مجموعات عسكرية سعودية تعبر جسر البحرين - السعودية الساعة السابعة من صباح اليوم بمعداتها العسكرية الثقيلة. وقال شهود عيان ان هذه القوات ملأت الجسر من أوله الى آخره واستغرق عبورها ثلاث ساعات ونصف، اذ لم تنته عملية العبور الا الساعة العاشرة والنصف صباحا. وقد عطلت حركة المرور على الجسر طوال تلك الفترة الامر الذي يوحي بخطورة الموقف واحتمال اقدام حكومة آل خليفة على تنفيذ التهديدات التي اطلقتها مؤخرا بانها مستعدة للقيام بـ«حمام دم». ولا يعرف بعد ما اذا كان هذا التحرك بسبب توتر العلاقات القطرية - السعودية ام ان له علاقة بالوضع الداخلي في البحرين. وتجدر الاشارة الى ان هذه الخطوة جاءت بعد يومين من تصريحات وزير الخارجية القطري بان على مجلس التعاون الخليجي الاختيار بين قطر والامين العام السعودي. ويتوقع بعض الخبراء ان تقوم السعودية بعمليات استفزازية ضد دولة قطر بسبب اصرارها على رفض تعيين جميل الحجيلان امينا عاما لمجلس التعاون.

● ويزيد من حدة التوتر في البلاد المعاملة القاسية التي تعرض له طلاب المدارس على ايدي قوات الشغب في الاسبوعين الماضيين. ولا يزالون يتعرضون للاعتداءات بشكل وحشي. وهناك غياب كثير عن الدروس بسبب الخوف من ارهاب قوات الشغب. كما ان اولياء امور الطلبة يوقعون في الوقت الحاضر عريضة احتجاج مرفوعة الى وزير التربية والتعليم على الاعمال الاجرامية التي ترتكب ضد الطلبة والانتهاك المستمر لحرمة المدارس. وتجدر الاشارة الى ان وزير التربية رجل عسكري لا يؤمن الا بالقوة لحسم اي موقف الامر الذي يهدد بانعاكاسات خطيرة على وضع مراكز التعليم والمدارس.

● وجاء في الرسالة - العريضة التي يتم توقيعها الآن ما يلي: «نحن الموقعون ادناه اولياء امورالطلبة نتوجه اليكم بخطابنا هذا بصفتكم المسؤول الاول عن العملية التعليمية التربوية في الدولة، والمسؤول الاول عن صيانة حرمة دور التعليم. وقد نص دستور دولة البحرين في مادته السابعة الفقرة (د) على ان الدولة تكفل لدور العلم حرمتها. وحيث ان مدارسنا التي تقع تحت الادارة المباشرة لوزراة التربية والتعليم قد تعرضت في الآونة الاخيرة - مرارا وتكرارا - الى اقتحام بالعنوة من قبل الشرطة حيث وصلت هذه القوات الى الفصول الدراسية واعتدت بالضرب المبرح على الطلبة واحدثت اصابات

وجروحاً في اجسامهم بالاضافة الى الاهانات والسب والشتم واسمعتهم الكلمات البذيئة القادحة في الحياء وغير ذلك . . . . . فاننا نأمل ان تتخذ وزارتكم الاجراءات التي من شأنها ان تعيد الامور الى نصابها وتحفظ لدور العلم حرمتها».

ومن جانب آخر استمرت وزارة الداخلية في سياسة التشويش على حركة المعارضة. فأصدرت بيانا وقعته باسم التحالف الوطني الديمقراطي وهاجمت فيه القوى الدينية بشكل مفضوح. وقد استسخفت العناصر الوطنية هذه المحاولة الرخيصة التي لن تفلح في احداث شرخ في الموقف الوطني - الاسلامي المتماسك. وتجدر الاشارة الى ان جهاز الامن اصدر بيانا مماثلا وقعه باسم حركة احرار البحرين وهاجم فيه التحالف مع الوطنيين وامر الشعب بالهدوء والانتظار وعدم الحركة. وقد قال احد الرموز القيادية الوطنية ان ذلك تعبير عن الفشل واليأس والشعور بالاحباط لدى الحكومة.

١٢ ديسمبر

● بعثت عدة شخصيات كويتية مرموقة رسالة الى امير البحرين تطالبه فيها بالعمل بالشرعية الدستورية وانتخاب المجلس الوطني. ووقع على العريضة حوالي مائة شخصية من بينها ثمانية من اعضاء مجلس الامة الحالي وعدد من الاعضاء السابقين والمحامين واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والسفراء السابقين ومدراء الشركات والصحافيين والمدرسين واعضاء جمعية حقوق الانسان الكويتية. اما النواب الذين وقعوا فهم السيد عدنان عبد الصمد، ود. اسماعيل الشطي وجمعان العازمي (وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق) ود. ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال وعبد الله النيباري وعلي البغلي (وزير النفط السابق) ود. احمد الخطيب. وتعتبر هذه الوثائق ذات اهمية خاصة بسبب مطالبها الواضحة ونوعية الشخصيات الموقعة عليها التي تمثل كافة القطاعات الفكرية والسياسية في الساحة الكويتية. وفي ما يلي نص الرسالة:

«حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله

امير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مرور ما يقارب من عام كامل على انتفاضة شعب البحرين للمطالبة بحقوقه الدستورية المشروعة، ما زالت الحكومة ملتزمة بعدم وفائها بالوعود. فهناك الكثير من ابناء البحرين في السجون والمعتقلات. وهناك المئات من المبعدين عن وطنهم في شتى

ارجاء المعمورة. وهناك مطالب عديدة لم تتحقق حتى الآن اهمها عودة الشرعية الدستورية وحرية الشعب في المشاركة السياسية وفي ادارة اموره عن طريق المجلس الوطني حسب ما يقرره دستور دولة البحرين.

وحرصا منا على استقرار الاوضاع في منطقة الخليج وبالاخص في الشقيقة البحرين، فاننا نناشدكم تلبية طموحات ابناء البحرين عبر اطلاق سراح المعتقلين والسماح للمبعدين بالعودة الى وطنهم آمنين والدعوة الى انتخابات تشريعية حرة لمجلس وطني جديد. فانه لم يعد صالحا في عالمنا اليوم انتهاج اسلوب الصدام والمواجهة القاسية التي تمس حقوق الانسان ومباديء وقيم المجتمعات المدنية الحديثة امام المطالب العادلة والمشروعة للشعوب.

ان مناشدتنا هذه انما جاءت من منطلق حرصنا على الاستقرار في دولة البحرين الذي سوف تنعكس نتائجه على مستقبل البلاد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

سائلين المولى القدير ان يوفقكم في طريق الاصلاح

مجموعة من المواطنين الكويتيين»

● اما على الصعيد الداخلي في البحرين فقد اعتدت قوات الامن والشغب على طلاب مدرسة النعيم الثانوية صباح اليوم. وقامت هذه القوات بضرب الطلاب بالهراوات بقسوة متناهية مما ادى الى جرح عدد منهم. وشوهدت بعد العدوان نيران كبيرة في المدرسة من حريق في احد جوانبها نتيجة المواجهات بين الطلبة والمعتدين. وتبدو المدارس هذه الايام شبه مشلولة بسبب مقاطعة الطلاب لها احتجاجا على لاسلوب العسكري الذي تدار به المؤسسات التعليمية منذ ان عين احد العسكريين، عبد العزيز ا لفاضل، وزيرا للتربية والتعليم في الصيف الماضي. وتقدر معدلات غياب الطلبة بحوالي ٧٠ - ٧٥ بالمائة في مناطق جدحفص وسترة والشريط الشمالي من البلاد.

● هذا وسوف تعقد المعارضة البحرينية مؤتمرا صحافيا بمبنى البرلمان البريطاني الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس ١٤ ديسمبر حول الاوضاع المتردية في البلاد. وسوف يترأس المؤتمر اللورد ري، الناطق عن حزب العمال حول حقوق الانسان. وسوف يكون المؤتمر بغرفة موسى. بالمبنى الرئيسي للبرلمان. كما سيعرض فيلم خاص اصدرته المعارضة باللغة الانجليزية حول الانتفاضة.

١٣ ديسمبر

● اتضح خلال الايام الثلاثة الماضية ان هناك سباقا محموما بين الخيار العسكري الذي تتبناه الحكومة وتعمل له والخيار الشعبي بالمطالبة السلمية باعادة الحياة الدستورية الى البلاد. وقد أثارت اصوات الانفجارات الليلة الماضية وصفارات الانذار والطلعات الجوية للطائرات العسكرية يوم امس قلقا كبيرا لدى ابناء الشعب وكذلك في الدوائر الدبلوماسية والقطاع الاقتصادي ازاء احتمال قيام آل خليفة بتنفيذ تهديداتهم ب «حمام دم» في البلاد. وكان الوجوم يخيم على اجواء البلاد طوال الايام الثلاثة الماضية خصوصا بعد ان شوهدت طوابير من المدرعات العسكرية السعودية وهي تعبر الجسر وعليها ما يقارب من ٤٠٠٠ جندي في خطوة لم يعلن عنها سلفا. وما يزال الغموض يكتنف الموقف حيث لم يتضح بعد ما اذا كانت هذه التحركات العسكرية جزءا من مناورات بين القوات البحرينية والسعودية ام بسبب خلافات داخلية بين اجنحة العائلة الخليفية الحاكمة، امن انها تعبير عن دعم السعودية لآل خليفة في المواجهة مع قطر. وكان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قد غادر البلاد الاسبوع الماضي الى اوروبا في ظروف غامضة. فهو يعاني من امراض عديدة ولكنه في الوقت نفسه في خلاف مع عدد من اقربائه على توزيع المناصب الوزارية وعلى الموقف من المطالبة الشعبية بعودة الدستور. وقد انعكس التوتر على الوضع العام عندما انتشرت وحدات عسكرية في مطلع هذا الاسبوع في العديد من المناطق في الوقت الذي كان فيه الهدوء يسود الوضع العام ولم يكن هناك ما يستدعي تلك المظاهر العسكرية. كما كان لعبور القوات السعودية الجسر بين البلدين انعكاسات سلبية على المستوى الشعبي خصوصا وانه اكد استعداد البحرين للتنازل عن سيادة البلاد للهيمنة السعودية على عكس مواقف دول الخليج الاخرى.

● وقد تزامنت الاستعدادات العسكرية التي قالت الصحافة المحلية هذا اليوم انها جزء من مناورات عسكرية مع «دولة صديقة» مع اقتراب «يوم الشهداء» الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر. وقد اعتاد آل خليفة الاحتفال بذلك اليوم كـ «عيد وطني» الا ان مظاهر الاحتفالات قد اختفت هذا العام. فليس هناك اهتمام شعبي الا باحياء ذكرى شهداء البحرين الذين سقطوا برصاص القمع الخليفي خلال عام من الانتفاضة، بينما امتنعت الشركات والتجار عن تعليق لافتات في الشوارع لتهنئة الامير بعيد جلوسه، وهو الامر الذي كان جاريافي السنوات الماضية. وهناك خشية حكومية من انفجار الوضع في يوم الشهداء خصوصا وان الحكومة ما تزال مصرة على الخيار الامني في التعامل مع

الشعب. وقد نفى امير البحرين في مقابلة مع جريدة «الحياة» ان يكون عازما على الاعلان عن السماح بانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى، او انه بصدد الاعلان عن عفو عام عن السجناء السياسيين. وتجمع فصائل المعارضة على رفض اي مساومة على المطلب الرئيسي المتمثل بعودة العمل بدستور البلاد وانتخاب مجلس وطني دستوري.

● هذا وهناك تفاؤل كبير بين ابناء الشعب بحتمية انتصار قضيتهم خصوصا بعد ان فشلت الحكومة في الحصول على دعم اي من المواطنين لمشاريعها الهادفة لتفريق وحدة الصف. وجاءت رسالة القضاة السبعة الاسبوع الماضي الى وزير العدل لتؤكد اصرار ابناء الشعب بكافة قطاعاته على نيل حقوقه الدستورية. ويطالب القضاة في رسالتهم بانشاء مجلس اعلى للقضاء طبقا لدستور دولة البحرين، لكي لا يستمر النظام القضائي خاضعا لاهواء آل خليفة. وهناك استياء شديد في اوساط الحكومة من هذه الخطوة التي اعطت دفعة قوية اخرى للمطالب الوطنية. ولعلها المرة الاولى في العقود الاخيرة التي يقوم فيها بعض القضاة بطرح ذلك علنا وبشكل مباشر. وكانت الحركات المعارضة خلال الستين عاما الماضية تطرح اصلاح النظام القضائي كجزء من الاصلاح السياسي العام الذي تطرحه.

● وعلى صعيد آخر ما يزال التوتر يسود اوساط طلاب المدارس بعد الاعتداء الآثم على المدارس الذي قامت به قوات الشغب. ولكي تبرر حملتها القمعية ضد الطلاب قامت قوات الشغب باشعال النار يوم امس في جانب من مدرسة النعيم الثانوية. ويصر الطلاب ان احدا منهم لم يفعل ذلك ويلقون باللائمة على جهاز الامن وقوات الشغب لافتعال قضايا لتبرير ارهاب المواطنين. وفي هذا الاطار ينظر المواطنون الى الحريق الذي شب قبل ليلتين في احد المنازل بمنطقة سترة. وتشير الادلة المتوفرة الى ضلوع جهاز الامن في تلك الجريمة، لان احدا من ابناء الشعب لا يرى مصلحة في اشعال النار بمنازل الآمنين وهم نائمون. وتطالب المعارضة بتحقيق فوري في هذه الجرائم الاستفزازية التي يقوم بها جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هند رسون.

● ومن جهة اخرى تتوقع المعارضة البحرينية التي تعقد مؤتمرا صحافيا غدا بمبنى البرلمان البريطاني اقبالا كبيرا على تلك الفعالية التي تجري في اليوم نفسه الذي تنظم فيه سفارة البحرين في لندن حفل استقبال بمناسبة ١٦ ديسمبر. وتزمع المعارضة القيام باعتصام امام فندق «دورشستر» احتجاجا على ممارسات الحكومة القمعية واحتفاء بمناسبة «يوم الشهداء».

١٥ ديسمبر

● «لم أر في حياتي مصادرة للرأي كما رأيت هذه الليلة» هكذا علق احد الصحافيين البريطانيين بعد خروجه من حفل الاستقبال الذي دعت اليه سفارة البحرين في لندن الليلة الماضية. ويقول هذاالصحافي ان الاوراق التي كانت معه عند دخوله صادرها منه القائم بالاعمال البحريني، السيد عادل ساتر. هذا وقد اعتصم عشرات المنفيين البحرينيين امام فندق «دورشستر» الليلة الماضية حيث كانت سفارة البحرين في العاصمة البريطانية قد دعت الى الحفل بمناسبة «العيد الوطني» وحضره عدد من المدعوين. وبمناسبة «يوم الشهداء» اعتصم المنفيون البحرينيون امام الفندق للاحتجاج على سياسات حكومة آل خليفة والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد.. ورفع المعتصمون لافتات كبيرة بالمطالب وصورا للشهداء والتعذيب الذي يمارسه جهاز القمع الخليفي الذي يديره ايان هندرسون. وكان هناك اقبال كبير من المدعوين على ادبيات المعارضة بشكل ازعج مسؤولي السفارة الذين كانوا يراقبون الوضع بقلق وغضب. غير ان الطبيعة الهادئة للمعتصمين والاسلوب المتحضر في طرح المطالب كان موضع تقدير واحترام من قبل المدعوين. يقابل ذلك الانزعاج الذي عبر عنه الصحافي المذكور والذي كرره الكثيرون حيث كان تصرف مسؤولي السفارة بمصادرة اوراق المدعوين بعد ان رأوا المعتصمين يوزعون المنشورات موضع استهزاء وتندر. وكان منظر القائم بالاعمال وهو يصافح ضيوفه بيده اليمنى ويسحب منهم المنشورات بيده اليسرى كافيا لتأكيد ما تقوله المعارضة عن الطبيعة القمعية للنظام.

● كان الطقس باردا جدا ولكن حماس الشباب كان اقوى من المعوقات، الامر الذي ساهم في انجاح الاحتجاج واضعاف الموقف الحكومي المتداعي. وفيما كانت سيارات المرسيدس وغيرها تتوقف لينزل منها السفراء والمسؤولون كان ابناء البحرين يقدمون لهم صورة اخرى عما يجري في البلاد. وقد وزع الكثير من المنشورات والكتب والتقارير الدولية التي من بينها تقرير منظمة العفو الدولية حول الارهاب الخليفي في البحرين. وهكذا فقد فشل الحفل الذي كان الحضور فيه اقل بكثير مما كانت السفارة تتوقعه في نقل صورة ايجابية عن النظام، ونجحت المعارضة في الاستفادة منه بشكل كبير. حتى ان احد الدبلوماسيين البريطانيين القدماء وقف يتحدث مع الشباب وحيا فيهم الهمة العالية وقال لهم: «لقد أكلنا وجبة دسمة من حكومتكم، وسوف أتناول الوجبة الفكرية والسياسية من ادبياتكم». هذا وقد أرسلت السفارة بعض عملائها للتحرش بالمعتصمين ولكنهم

ارتدوا خائبين وكادت الشرطة البريطانية تعتقل احدهم لولا هروبه على وجه السرعة.

● وعلى صعيد آخر تعيش البحرين هذا اليوم وغدا حالة من الترقب غير المعهودة حيث الاعصاب مشدودة الى ما يمكن ان يحدث في «يوم الشهداء». هذا وقد بدأ المواطنون في اقامة مجالس الفاتحة على ارواح الشهداء الذين سقطوا برصاص آل خليفة او تحت تعذيب جلاديهم على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. وتعيش البلاد اجواء حزن عامة حيث السواد يغطي كل مكان وحيث الامهات يتذكرن كيف قضى ابناؤهن ساعاتهم الاخيرة والدماء تنزف من اجسادهم الغضة. وزاد الوضع توترا محاولات الحكومة استفزاز المواطنين ببث اجواء الارهاب، حيث شهدت القرى في الايام القليلة الماضية تصاعدا في انتشار القوات المسلحة واصوات الانفجارات والطائرات. وتبرر الحكومة ذلك بانه ضمن مناورات مع دولة «صديقة». وكانت قد نشرت قواتها الاسبوع الماضي في مختلف مناطق البحرين ولكن تدخلا من دولة اخرى اضطرها لسحب القوات بعد ساعتين من نشرها.

● وفي هذه الاجواء وجه الشيخ عبد الامير الجمري في خطبةالجمعة هذا اليوم رسالة مفتوحة الى الامير الذي سوف يلقي خطابه السنوي غدا كرر عليه فيها المطالب الشعبية المتمثلة باطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين واعادة العمل بدستور البلاد. كما اكد الشيخ الجمري على ضرورة احياء ذكرى «يوم الشهداء» بقوله: «هذه الذكرى يجب ان تخلد، يجب ان لا تنسى حتى لا تتكرر».

● اما على صعيد المؤتمر الصحافي الذي عقدته المعارضة يوم امس فقد كان هناك اهتمام جيد بمداولاته. وقد بثت هيئة الاذاعة البريطانية خبر انعقاده واجرت حوارات مع الشخصيات التي شاركت فيه. كما نشرت وكالات الانباء مقتطفات مما دار فيه. فمثلا بثت وكالة «داو جونز» تقريرا طويلا عن المؤتمر ذكرت فيه تراجع الحكومة عن وعودها لقادة الانتفاضة واصرار الشعب على الاستمرار في مطالبه. ونشرت جريدة «القدس» تقريرا عن المؤتمر على صفحتها الاولى هذا اليوم.

● وكتب اللورد ايفبوري يوم امس رسالة الى وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، يخبره فيها بالرسالة التي وجهتها الشخصيات الكويتية الى امير البحرين ليؤكد عمق الدعم الشعبي للمطالب العادلة. وجاء في الرسالة: «لم يكن من الحكمة بمكان ان تنشر الحكومة قوات كثيفة في ١٠ ديسمبر، وهو اليوم الذي اعلنته الامم المتحدة يوما لحقوق الانسان». وتساءل في رسالته المكونة من صفحتين: «ما الذي يجعل دول الخليج

مختلفة عن بقية الدول حتى تكون بمنأى عن النقد؟ ان لدي اجاباتي الخاصة ولكنني اريد ان اسمع تعليقاتك على الازدواجية التي نتعامل بها حول حقوق الانسان.»

١٦ ديسمبر

● برغم ادراك شعب البحرين لعدم جدوى المراهنة على «النوايا الحسنة» للحكومة الخليفية وفي مقدمتها الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فقد اتخذ قرارا بالتوقف عن التظاهر والاحتجاج على مدى الشهور الخمسة الماضية على امل اعطاء الحكومة فرصة لاعادة النظر في الوضع. واوحت الحكومة عبر وسطائها في الشهور الاخيرة بان الخطاب الاميري في «العيد الوطني» سوف يحتوي على قرارات بتحسين الاوضاع. الا ان الوجوم خيم على الوجوه هذا اليوم بعد ان أدرك الجميع ان «المكرمة الاميرية» لم تحتو الا على المزيد من التهديدات وتأكيد السياسة العسكرية التي انتهجها آل خليفة في الاسابيع الاخيرة. ويقول مطلع على الشؤون البحرينية ان الحكومة قد أسست للحل العسكري في البلاد معتقدة ان انتشار الجيش في انحاء البلاد واجراء مناورات مع قوات من «دولة صديقة» سوف يقضي على الحركة الدستورية الآخذة في التوسع. وفيما كان الشعب وقادته يؤكدون تصميمهم على الاستمرار في المطالبة السلمية بالحقوق الدستورية، كانت العائلة الحاكمة تشحذ اسلحتها لمواجهة الشعب. وبهذا فقد اصبح الوضع مهيأ للتدهور الامني بشكل يفوق ما كان عليه في الاثني عشر شهرا الماضية.

● كان العديد ممن يقولون بان الامير «رجل طيب القلب» يعولون على احتمال ان يطرح بعض القرارات التي من شأنها تخفيف التوتر الامني في البلاد خصوصا وانه يحتفل بعيد جلوسه الرابع والثلاثين، ويفترض ان يكون قد استوعب مطالب شعبه على مدى اكثر من ثلاثة عقود. الا ان الجميع ادرك ان «الامير الطيب» لم يعد الا واحدا من العصابة الدموية التي لا ترى مجالا للتعايش مع شعب البحرين الا بالاعتماد الكامل على منطق القوة والقمع والاعتقال والقتل والتعذيب والنفي. وجاء خطاب الامير هذا اليوم ليؤكد مخاوف المعارضة التي كررت اتهامها الحكومة بانها وراء التوتر الامني واستمرار حالة الطوارىء في البلاد. فلم يحتو الخطاب على شيء يذكر. فقد كرر القول بجعل مجلس الشورى غير الدستوري واحدا من «مؤسساتنا الرسمية» التي لا تستند الى قانون او دستور بل تخضع لمزاج الامير والعائلة الحاكمة. وكرر الكلام عن «مجالسنا المفتوحة التي ستبقى مفتوحة دائما لكل مواطن مخلص في هذه البلاد». وتعريف الاخلاص هنا

هو الولاء للعائلة الحاكمة. هذه «المكرمة الاميرية» مرفوضة رفضا تاما وسوف تبقى هذه المجالس غير دستورية ولا تمثل بديلا عن المجلس الوطني المنتخب حسب دستور دولة البحرين. وتصر المعارضة، بشتى فصائلها، على ربط شرعية الحكم الخليفي بعودة العمل بدستور البلاد، والا فلا شرعية للحكم العائلي الاستبدادي المطلق. وكل ما قدمه الامير هو العمل على «تنوير الرأي العام في البلاد على نطاق اوسع بشأن أنشطته (مجلس الشورى)». ووعد بتعريض هذه المؤسسة غير الدستورية «لمزيد من التطور في المرحلة المقبلة لهذه المؤسسة الوطنية لجعلها اكثر تمثيلا وتعبيرا عن تطلعات مجتمع البحرين المتطور».

● وهدد الامير في «مكرمته الاميرية» الشعب قائلا: «ستواصل الحكومة سياسة الحزم لصيانة الامن الوطني من اي مساس بسياجه مع تطبيق القانون (؟).بحق من يتجاوزه» معتبرا ان المطالبة بالدستور اخلال بالامن والاستقرار ومؤكدا ان الامن لا يتكرس الا بتطبيق قانون امن الدولة المنافي لكل الاعراف الدولية.

● هذه التصريحات الاستفزازية استقبلت بغضب جماهيري شديد خصوصا وانها جاءت في «يوم الشهداء» الذي تبنته المعارضة تخليدا لذكرى شهداء الانتفاضة الذين سقطوا بعد يوم واحد من خطاب الامير في ١٦ ديسمبر من العام الماضي. وقتها فهم من اطلاق النار واستشهاد كل من هاني عباس خميس وهاني الوسطي في ١٧ ديسمبر انها رسالة دموية من سمو الامير الى شعبه. كانت تلك «المكرمة الاميرية» اكثر دموية من «المكرمة الاميرية» في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ التي علقت العمل بدستور البلاد وحلت المجلس الوطني المنتخب.

● ان الامير الذي لم يعرف عنه التسامح قط يعتقد ان تهديده باستعمال القوة سوف ينهي المطالبة الشعبية العادلة بعودة العمل بدستور البلاد، ويظن ان الطائرات الامريكية التي تقع تحت قيادة نجله، ولي العهد، سوف تقضي على شعب البحرين وتطلعاته. وقد استاء الكثيرون ممن كانوا يحسنون الظن بالامير من خطابه هذا اليوم وتوجسوا خيفة مما يخبئه المستقبل لهذا البلد. فهذه الخطابات تؤدي عادة الى عكس ما يراد منها. اذ تكرس شعور المواطنين بان من المستحيل ان يعيشوا تحت رحمة نظام لا يعترف بالحوار ولا يؤمن بالدستور ولا يحترم حقوق الانسان. ويكفي امير البحرين فشلا ان حكومة البحرين منذ ان تولى السلطة هي اكثر الحكومات الخليجية قمعا لشعبها وان التقارير الدولية التي تشجب سياساتها تجعلها في مستوى اكثر الانظمة الاستبدادية قمعا في هذا

العالم. كان الشعب ينتظر خبرا مفرحا من اميره، ولكن خابت آماله، وبدأ يعيد النظر في العودة الى تكثيف الفعاليات الاحتجاجية ضد النظام الخليفي بعد ان اقتنع باستحالة السماح لعودة الوضع في البلاد الى ما كان عليه قبل الخامس من ديسمبر ١٩٩٤.

● وقالت احدى الشخصيات المرموقة في اتصال هاتفي معها في البحرين: «انني متشائم، وانتظر انفجار الوضع في اية لحظة، وانني احمل الامير مسؤولية ذلك».

١٩ ديسمبر

● استمرار في سياسة القمع والارهاب بدأ جهاز الامن الخليفي في ملاحقة العناصر الوطنية الفاعلة بالتهديد والترهيب. وقد استدعى جهاز الامن الشيخ محمد الرياش يوم امس وهدده بانه سوف يتعرض يوما ما الى «حادث سيارة»، او الى «ضرب على يدي مجهولين» ما لم يكف عن الكلام عن المطالبة بالدستور والمجلس الوطني في محاضراته. وهذه اشارة واضحة الى ان جهاز الارهاب الخليفي ينوي بدء اعتداءات منظمة ضد المواطنين بطرق جديدة. ولكن الشيخ البطل لم يتنازل عن اهدافه، بل رجع وخطب في الناس واخبرهم بان حياته مهددة بالخطر على ايدي جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وقال للجماهير: اذا اصابني حادث فاعلموا ان ذلك من عمل حكومة البحرين». وتزامن مع التهديدات الحكومية بمزيد من القمع اتصالات من جهاز الامن البحريني بمكاتب حركة احرار البحرين في لندن وبعض شخصياتها وشتمهم وتهديدهم. هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المعارضة في الخارج وبدا ان هناك توسعا في دائرة المتضامنين مع شعب البحرين في مطالبه الدستورية العادلة. وتصر حركة احرار البحرين وبقية الحركات المعارضة على تحقيق المطالب الشعبية وانه لن تتراجع عن تلك المطالب مهما مارست الحكومة من ارهاب.

● وعلى صعيد آخر استمر جهاز الامن البحريني في الاعتداء على طلبة المدارس، وتقوم عناصره في الوقت الحاضر بمداهمة المدارس بشكل يومي لتفتيش كتب الطلاب. فاذا وجد فيها كتابات معارضة للحكومة اعتقل اصحابها وعذبوا بوحشية متناهية. ويتعرض الطلاب كذلك الى تعذيب وضرب اذا وجد انهم قد نزعوا صورة الامير منها. وما يزال هناك عشرات الطلاب المعتقلين لدى الحكومة، كما ان حالة التوتر تسود اجواء جامعة البحرين منذ اكثر من اسبوعين.

● هذا وقد انزعجت حكومة البحرين من الندوة التي عقدت مساء السبت الماضي (١٦

ديسمبر) بقاعة الكوفة بالعاصمة البريطانية، حيث كان لها وقع كبير على نفوس الحاضرين من اصدقاء شعب البحرين والاعلاميين العرب. ونشرت بعض وكالات الانباء مثل (يو. بي. آي) خبر انعقاد الندوة، وتميز النقاش بالشمولية والموضوعية. وقد تحدث في الندوة الشيخ علي سلمان، عالم الدين الذي نفته السلطات البحرينية مع رفيق دربه، الشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري. كما تحدث السيد كريم المحروس، عن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وعبد النبي العكري عن لجنةالتنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين. وأشاد الشيخ علي سلمان بالوحدة الوطنية ازاء المطالب الشعبية وقال ان جلوس المعارضة على طاولة واحدة يدعو الى الفخر والاعتزاز، وحيا دور المرأة البحرينية في الانتفاضة، وهي التي ذاقت اصناف العذاب في المعتقلات. واكد كذلك على المطالب الشعبية التي يتصدرها عودة العمل بدستور البلاد مشيرا الى انها مطالب عادلة ومعتدلة. اما كريم المحروس فقال ان التطورات قد تجاوزت المطالبة بالدستور، وان من الضروي تطوير الممارسة البرلمانية في البلاد. وتطرق عبد النبي العكري الى تاريخ المطالبة الشعبية بتشكيل مجلس تشريعي مشيرا الى حركة العام ١٩٣٨. وقال ان الحركة الشعبية قوبلت على طول الخط بالقمع والاضطهاد. وألقى السيد حيدر الستري قصائد حول الانتفاضة والشهداء لاحياء ذكراهم في «يوم الشهداء». وعرض قبل نهاية الندوة فيلم وثائقي حول الانتفاضة الشعبية في البحرين اسمه «صرخة الحرية» ويبلغ طوله ست عشرة دقيقة ويحتوي على مشاهد من الانتفاضة الشعبية والاوضاع الاجتماعية في البلاد. كما احتوى على صور الشهداء الذين سقطوا في الانتفاضة وآثار التعذيب على اجسادهم. وقد حظي الفيلم باعجاب الحاضرين.

٢٠ ديسمبر

● فرضت محكمة امن الدولة صباح اليوم على كل من المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ غرامة قدرها ٥٠٠ دينار (١٥٠٠ دولار امريكي) بعد اتهامهما بـ«التحريض على كراهية نظام الحكم في البحرين». جاء ذلك بعد حديثهما مع اذاعة قطر في ٧ ديسمبر في برنامج حول مجلس التعاون الخليجي اشترك فيه ايضا الدكتور عبد الله النفيسي من الكويت. وفي الوقت الذي لم يتعرض فيه الدكتور النفيسي الى اية مضايقة سياسية او ملاحقة قانونية في بلاده برغم تصريحاته الناقدة لمسيرة المجلس فقد

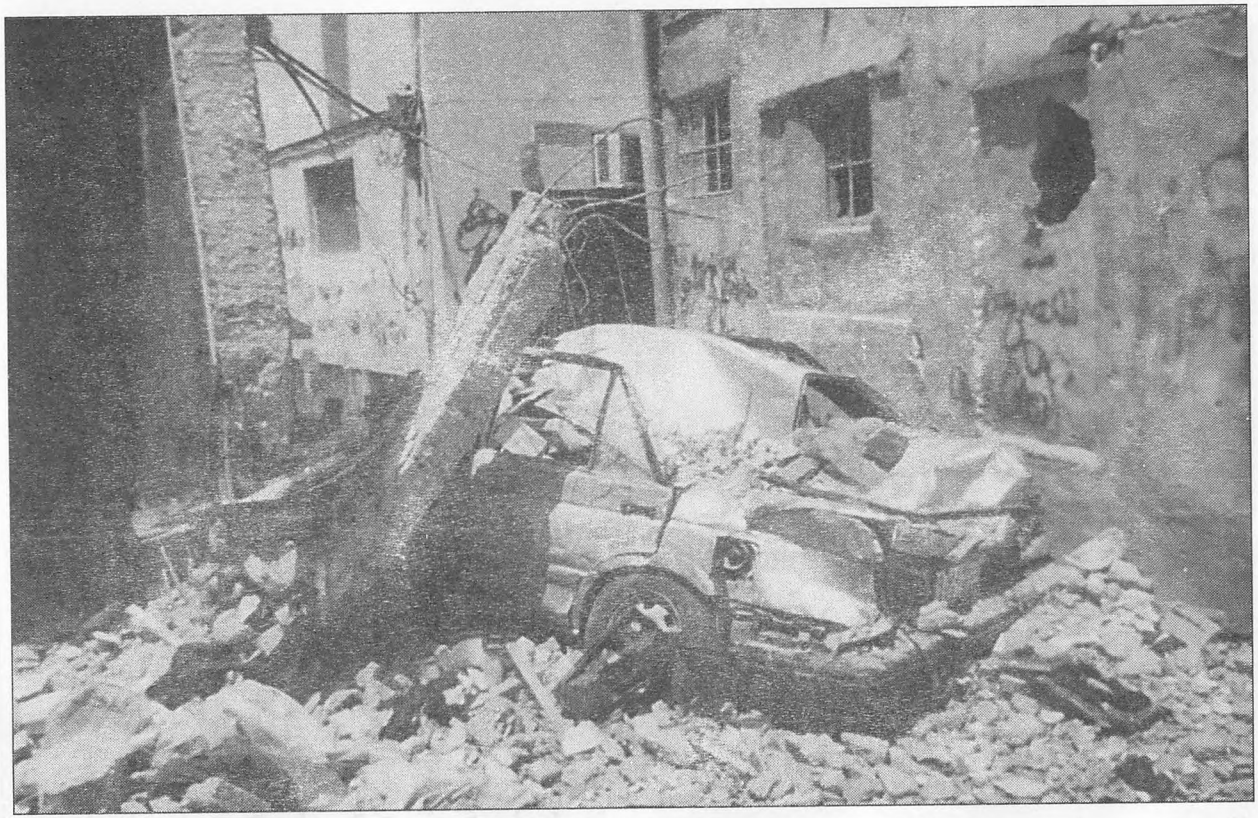
تعرض المواطنان البحرينيان المذكوران الى استجواب مطول في مركز التعذيب بالمنامة ووجهت لهما تهديدات شديدة ومنعا من السفر بـ «أمر قضائي». وكان الشملان والشيخ قد استدعيا يوم امس الى مركز العدلية من قبل جهاز المباحث وتم التحقيق معهما بشكل مطول حول البرنامج الذي بثته اذاعة قطر وشاركا فيه منتقدين اوضاع مجلس التعاون بشكل عام واوضاع البحرين على وجه الخصوص. واستدعيا صباح اليوم الى مركز التحقيقات مرة اخرى ثم صدر الحكم عليهما لاحقا. وتأتي هذه الخطوة في اطار سياسة القمع التي تمارسها حكومة آل خليفة ضد شعب البحرين حيث تصر على تكثيف الستار الحديدي المفروض على البلاد والاستمرار في تكميم الافواه والتنكيل بالابرياء. هذا وقد تطوع عدد كبير من المحامين للترافع عن احمد الشملان وحافظ الشيخ في استعراض منقطع النظير للتلاحم الشعبي بوجه الارهاب الخليفي. ومن هؤلاء عبد الله هاشم وحسن بديوي وعبد الوهاب امين وحسن رضي وغيرهم. وجاء الحكم بتغريم المواطنين «بأمر من السلطات العليا في البلاد» التي اعتبرت مشاركتهما في البرنامج الاذاعي المذكور تحديا سافرا لها وهي التي تصر على وصف ما يجري في البحرين بانه تطرف وارهاب وانه محدود بجهة دون اخرى. ويزعجها كثيرا ان تظهر حقيقة مشاعر شعب البحرين الى العالم.

● وعلى صعيد آخر تم ظهر اليوم (الساعة الواحدة بالتوقيت المحلي للبحرين) اعتقال الشيخ حسن سلطان الى قسم التحقيقات الجنائية ولم يرجع حتى كتابة هذا التقرير. والشيخ سلطان هو احد اعضاء لجنة المبادرة التي تفاوضت مع الحكومة عندما كان اعضاؤها في السجن. ولم يكن هناك ما يستدعي الاعتقال خصوصا وان اللجنة – من خلال نفوذها الشعبي – اعادت الهدوء الى الشارع البحريني بعد ان عجزت وسائل القمع والارهاب الخليفية عن تحقيق ذلك على مدى ثمانية شهور متواصلة. ويأتي هذا التصعيد الحكومي ضد اعضاء اللجنة اعلانا عن التخلي عن التزامات الحكومة ازاء الاتفاق المذكور، الامر الذي يؤكد الكثيرون ان من شأنه المساهمة بشكل مباشر في اعادة التوتر الى البلاد. ولا يستبعد انفجار الاوضاع في الاسابيع وربما الايام المقبلة خصوصا وان خطاب الامير كان مخيبا لآمال الشعب في بدء صفحة جديدة من التفاهم مع المواطنين.

● وفي الوقت نفسه تبذل الحكومة جهودا كبيرة لانجاح الندوة السنوية التي ينظمها نجل ولي العهد، الذي يرأس «مركز الدراسات والبحوث». ويرأس الندوة السيد عمر

الحسن رئيس «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية» الذي يتخذ من لندن مقرا له. وقد دعت حكومة البحرين اكثر من ٣٠٠ شخص لحضور الندوة من بينهم وزير الخارجية البريطاني السابق، دوغلاس هيرد. وتأتي هذه الندوة في محاولة من الحكومة لاظهار القوة ولحشد التأييد لاجراءاتها القمعية. ويقول اكاديمي بريطاني زار البحرين مؤخرا، ورفض قبول دعوة عمر الحسن لحضور الندوة المقبلة: «ماذا يجدي حكومة البحرين دعم بعض المرتزقة الاجانب اذا كان شعبها ضدها؟». وتجدر الاشارة الى ان ندوةالعام الماضي التي عقدت في شهر ابريل شوشت عليها كثيرا اصوات انفجار اسطوانات الغاز والاخبار الكثيرة حول السياسات القمعية للنظام. ويتوقع حدوث تطورات مماثلة هذه المرة بعد ان بدأت الحكومة في التحرش بالشعب.

وعلى صعيد آخر قامت قوات الشغب بضرب طفل يدعى احمد حسن ابراهيم واربعة آخرون من منطقة البلاد القديم في ١٣ ديسمبر عندما كانوا خارجين من المدرسة. وقد لاحقت دوريتان من قوات الشغب الطلاب واعتقلت الخمسة واخذتهم الى مركز الشرطة حيث تعرضوا لضرب مبرح قبل اطلاق سراحهم.



حصاد التفجير الإجرامي الذي قام به جهاز المخابرات لمنزل الشهيد سلمان التيتون

يناير ١٩٩٦

٣ يناير

● اتصل جهاز المباحث في البحرين بأمر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، صباح اليوم بمنزل الشيخ عبد الامير الجمري لتهديده وشن حرب نفسية ضده. وطلبوا منه الحضور الى احد مراكز التعذيب. وقال العقيد فاروق، رئيس قيادة المنامة، ان الشيخ الجمري مطلوب لدى مركز الخميس بعد صلاة الظهر هذا اليوم (حوالي الساعة العاشرة بتوقيت غرينتش). ولم يعرف بعد الدوافع لهذا الاستدعاء، خصوصا وان الشيخ الجمري واخوته من العلماء والمثقفين كانوا قد أعادوا الهدوء الى الساحة بعد خروجهم من السجن الصيف الماضي، وهو الامر الذي فشلت الحكومة في تحقيقة على مدى تسعة شهور كاملة بقوة السلاح وكافة وسائل التعذيب. وقد بدأ الوضع يتوتر مجددا بعد ان بدأت الحكومة سياسة فرض الحكم العسكري على البلاد الشهر الماضي. وعندما لم يمتثل الشيخ الجمري لامرهم بالحضور اتصل عبد الله المسلم به في المنزل وقال له: «انت ممنوع من الصلاة في جامع الامام الصادق بمنطقة القفول». فقال الشيخ: «قل لمسؤوليك ان من الاصلح لأمن البلد ان يمتنعوا عن هذه الاوامر». فأجاب المسلم: «هذه أوامر أبلغك اياها»! وكان الشيخ قد أعلن الخبر في صلاة الظهر بمسجد الامام زين العابدين بمنطقة بني جمرة، وانتشر الخبر كالبرق وكاد الموقف يتفجر لولا تراجع وزارةالداخلية عن اصرارها على حضور الشيخ.

● هذا وكانت السلطات الامنية قد استدعت عددا من المواطنين في الاسابيع الاخيرة وفرضت على كل منهم غرامات مالية تراوحت بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دينار، في ظاهرة «قضائية» غير معهودة في البلاد. ويفرض قاضي التحقيق هذه الغرامة فور استكمال التحقيق الذي لا يتعدى عادة كونه وجبة من السب والشتم والكلام البذيء والاتهامات السخيفة. فقد استدعي الشيخ علي النجاس قبل يومين الى مركز التعذيب بمنطقة العدلية

وبعد احتجازه طوال اليوم الاول بدون تهمة طلب منه العودة في اليوم التالي واحتجز حتى الليل، ثم طلب منه دفع ٢٠٠ دينار كضريبة للافراج عنه. وكان الشيخ النجاس، وهو عالم دين كفيف البصر ويبلغ حوالي ٤٨ عاما من العمر، قد كرر في خطبه امام الجماهير المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد. وكان الشيخ حسن سلطان قد فرضت عليه غرامة قدرها ٣٠٠ دينار قبل اسبوعين بسبب اصراره على المطالب الشعبية في خطبه. وفرض على كل من المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ غرامة قدرها ٥٠٠ دينار بسبب تصريحاتهما لاذاعة قطر وتكرار المطالب الشعبية. وطبقت سياسة فرض الضرائب السياسية بشكل سيء على المعتقلين الفقراء، حيث اضطر ذووهم الى اقتراض مبالغ مالية كبيرة لاخراج ابنائهم من السجن. سياسة فرض الضرائب هذه منافية للاخلاق وابتزاز بشع من قبل السلطة للسلطة ومؤشر على الطبيعة الشرهة لآل خليفة الذين يسعون لامتصاص آخر قطرة دم لهذا الشعب. وهناك استياء يتفاقم من سياسة الامير وابنه وأخيه التي حولت البلاد الى واحدة من أشد بلدان العالم قمعا وارهابا. وهناك تقارير بان الاموال المنهوبة من ابناء البحرين تذهب الى جيوب آل خليفة مباشرة.

● الى ذلك اتصلت قيادة امن المنامة بالسيد عبد الله الابريق، المسؤول عن ادارة جامع الامام الصادق بمنطقة القفول وطلبوا منه غلق الجامع مساء الجمعة، ليلة السبت، وعدم السماح للمصلين بارتياده. والسبب في ذلك، حسب ما يبدو، هو منع الشيخ الجمري من الصلاة في ذلك المسجد. ولكن الرجل رفض غلق المسجد وقال: ان المساجد لله ولا أستطيع اغلاق دار العبادة.

● هذا وقد شهدت البلاد مواجهات قوية بين قوات الشغب والمواطنين بعد تدخل تلك القوات مرات عديدة لمنع الصلاة في المساجد والاجتماعات الدينية في اماكن التجمع الاخرى. وعلى اثر تلك المصادمات اعتقل عدد من المواطنين عرف منهم عبد الرضا المخلوق وسامي عبد الله بوحمد وفخري عبد الله راشد من المنامة. واعتقل يوم السبت الماضي من جزيرة النبيه صالح كل من جمعة علي عثمان، ١٩ عاما، ومهدي علي عثمان، ١٨ عاما. وكان والدهما، علي عثمان، ٤٠ عاما، قد اعتقل كرهينة قبل تسليم الشابين نفسيهما. واعتقل أخوان توأمان عمرهما ١٦ عاما هما جعفر علي حسن الجشي وسعيد علي حسن الجشي. واخذ اخوهما الاكبر، حسين علي حسن الجشي، ١٩ عاما، كرهينة واطلقوا سراحه بعد اعتقال الشابين. واعتقل الطفل محمد حسين الشيخ

مكي، ٩ سنوات، وأطلقوا سراحه في اليوم التالي بعد ان ضربوه ضربا مبرحا. كما قامت قوات الشغب بضرب ٤ أشخاص بمنطقة الديه يوم السبت الماضي عندما كانوا متوجهين لشراء سندويشات من احد المحلات. وكان ضربهما مبرحا وينم عن سياسة حاقدة ضد ابناء البحرين، الأمر الذي سوف يساهم في تكريس حالة الرفض لنظام آل خليفة.

● هذا وقد سمع دوي انفجار كبير في مجمع يتيم التجاري بالعاصمة مساء السبت الماضي، وشوهدت قوات الشغب وهي تهرع الى مكان الانفجار الذي لم يعرف سببه. وشوهدوا وهم يصورون كيسا ابيض امام الناس. كما دوت صفارات الانذار وهرعت سيارات الحريق مساء الاحد الماضي الى مركز التدريب العسكري بمنطقة المحرق، ولم يعرف سبب ذلك. هذه الحوادث التي تشير الى تصاعد التوتر في البلاد بعد هدوء نسبي خلال شهور الصيف. وهناك اجماع شعبي يتفق معه العديد من الدبلوماسيين على ان الحكومة هي المسؤولة بشكل مباشر عن التردي الامني في البلاد.

٥ يناير

● تخيم على اجواء البلاد حالة التوتر الشديدة منذ الليلة الماضية، وتتصاعد الخشية من احتمال اقدام آل خليفة على تنفيذ تهديداتهم بـ«حمام دم». ففيما انتشرت قوات الشغب في مناطق عديدة استعدادا لعدوان جديد على المواطنين مساء اليوم. وما يزال الشعب يبحث عن دوافع العدوان الذي قامت به هذه القوات الليلة الماضية على المصلين بجامع الامام زين العابدين بمنطقة بني جمرة. فقد أدى ذلك العدوان الى تصاعد المشاعر والاستياء العام وخيبة الامل من نظام آل خليفة الذي تزداد شراسته يوما بعد آخر. فقد كان المصلون يستمعون الى دعاء طويل داخل المسجد عندما فوجئوا باطلاق الغازات المسيلة للدموع داخل المسجد وفي فنائه، الامر الذي احدث ارتباكا شديدا في المنطقة. ووصف شاهد عيان ما حدث بقوله: «بعد الصلاة بجامع الامام زين العابدين بدأ المصلون يقرأون دعاء معروفا وقد تفرق اكثر المصلين وهم جمهور كبير ملأ الجامع وفناءه. وفي آخر الدعاء سمعنا اصوات القنابل المسيلة للدموع بكثافة وهي تلقى على الجامع وفي الفضاء وعلى من يمشي، بدون ان تكون هناك مواجهة او تجمهر او تحرك». ويضيف قائلا: «امتلأت اعيننا وانوفنا برائحة القنابل وسقط البعض على الارض من كثافة الغازات». وكانت هناك شاحنة بها عدد كبير من قوات الشغب وسيارتا «جيب»

وسيارة اخرى بها عدد من عناصر المخابرات. وقد حاصرت هذه المفرزة الجامع كتهديد للشيخ عبد الامير الجمري لكي لا يخرج الى صلاةالجمعة بجامع الامام الصادق هذا اليوم.

● وبعد ان تفرق الناس وهدأ الموقف توجهت سيارات عسكرية اخرى الى المنطقة واخذت مواقعها جنوب منزل الشيخ الجمري وغربه، فيما كان شرطة من المشاة تنتشر على طول الطريق المؤدي الى منزل الشيخ الجمري من الغرب والشرق. وبعد بضع ساعات انسحب اكثر من عشرين سيارة من نوع «جيب» وعدد من سيارات المخابرات واربع ناقلات جنود «لوري» وهي مملوءة بقوات الشغب المدججة بالسلاح. وبعد ذلك اجتمع عدد كبير من المواطنين امام منزل الشيخ الجمري حيث جاؤوا من مختلف مناطق البحرين للتضامن مع الشيخ ورفع الهتافات التي تطالب بعودة العمل بدستور البلاد. وخرج الشيخ الجمري وألقى كلمة استسخف فيها ما أسماه «الحركة الصبيانية المراهقة» مؤكدا انها كانت «استفزازا واضحا بدون سبب». وقال ان الحكومة قد أزعجتها وحدة الشعب واصراره على مطالبه والجماهير الهائلة التي تجتمع لصلاة يوم الجمعة في جامع الامام الصادق. وأكد اصرار الشعب على مطالبه العادلة وصموده على طريق تحقيقها. كما طلب من المواطنين الاستمرار في الاساليب السلمية باتجاه المطالب، مؤكدا على ضرورة اليقظة والحذر من خطط قوات الشغب وان «يتحسبوا للطوارىء». في تلك الاثناء كان جهاز الامن قد استدعى الحاج حسن جار الله، القائم على جامع الامام الصادق بمنطقة الدراز وبقي معهم فترة طويلة ولم يرجع الا عند منتصف الليل. وكان جار الله قد رفض منع الشيخ الجمري من الصلاة الاسبوع الماضي قائلا انه ليس بوسعه اختيار امام آخر للجماعة.

● ومع وصول خبر محاصرة منطقة بني جمرة الى المناطق الاخرى، اصبح هناك استعداد شعبي لتصعيد اساليب التعبير السلمية. وخرجت الليلة الماضية مسيرة سلمية في منطقة الدير واعتدت عليها قوات الشغب بالغازات المسيلة للدموع وفرقتها بالقوة. واستمرت الاعتقالات في صفوف المواطنين على نطاق واسع. وهناك ترقب شديد لما سيحدث هذه الليلة عندما يتوجه المصلون الى جامع الامام الصادق بمنطقة القفول، خصوصا وان الجامع الآن محاط بقوات الشغب المدججة بالسلاح. وقد فشل آل خليفة في منع المواطنين من الالتحاق بصلاة الجمعة بالدراز، حيث كان الحضور كثيفا جدا على غير العادة، الامر الذي يعكس اصرارا شعبيا على رفض اوامر الحكومة باغلاق المساجد

والامتناع عن حضورها. وكانت قوات الشغب قد حاصرت ذلك الجامع الاسبوع الماضي ومنعت اقامة الصلاة فيه. وكانت خطبةالشيخ الجمري اليوم قوية، حيث استطرد في ذكر امثلة من السياسات القمعية لآل خليفة التي منعت اقامة احتفالات دينية في مساجد عديدة في الايام القليلة الماضية. وذكر ما حدث من محاصرة للقرى والمساجد واستجواب القائمين على عدد من المساجد. ورأى الشيخ الجمري ان هناك اربعة اهداف تريد الحكومة تحقيقها من خلال عرض العضلات هذا وهي: استعراض القوة وارهاب المواطنين، وتحجيم اهداف المعارضة وحرفها عن حقيقتها، وضرب الوحدة الوطنية والاسلامية واستدراج الشعب نحو العنف.

● وكمثال على قمع حكومة آل خليفة وارهابهم قامت قوات الامن يوم امس باعتقال خمسة اخوة كرهينة مقابل اخيهم السادس الذي تريد اعتقاله. فقد كانت تبحث عن سامي عبد الله بوحمد، ٣١ عاما، من منطقة المخارقة بالمنامة، ولما لم تعثر عليه اعتقلت اخوته: فيصل، ٣٨ عاما، ومهدي، ٣٦ عاما، وعلي، ٣٤ عاما وجعفر، ٢٩ عاما وناصر، ٢٧ عاما. ولم يطلق سراحهم حتى الآن.

٩ يناير

● سمع دوي انفجارين قويين هذا اليوم في المنطقة الجنوبية من البلاد، ولم يعرف مصدرهما بعدِ. وقد وقع الاول قبيل الظهر، وبعد ساعة واحدة سمع صوت الآخر. وقد أحدث الانفجاران رعبا في نواحي البلاد، خصوصا مع الغموض الذي يحيط بهما.

● وفي الليلة الماضية تحدث الاستاذ حسن المشيمع في حفل جماهيري كبير بمنطقة سترة حول الاوضاع التي تمر بها البلاد بعد التصعيد الامني الذي تمارسه السلطة، وقال ان الشيخ الجمري سوف يستمر في اداء صلاة الجماعة في الاماكن التي اعتاد الصلاة فيها، وان منع الحكومة لن يكون له أي تأثير. وكرر المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وسط هتافات جماهيرية عالية. هذا في الوقت الذي أكدت فيه وزارة الاعلام يوم امس في تصريح تناقلته وكالات الانباء انها مصرة على منع الصلوات في المساجد بسبب ما قالت انه اقحام لدور العبادة في القضايا السياسية. ويمثل هذا الاجراء تصعيدا خطيرا في الموقف لان الشعب لن يرضخ لهذا المنع، ومن شأن اصرار السلطة على ذلك ان يؤدي الى توتر الاجواء، خصوصا اذا ما استمرت في فرض لغة

العنف والارهاب على البلاد.

● هذا وقد خرجت قبل يومين مسيرة كبيرة في مدرسة اوال الاعدادية للبنين بمنطقة سترة احتجاجا على سياسة القمع التي تمارسها السلطة وعلى رفض الحكومة تلبية مطالب الشعب وفي مقدمتها عودة العمل بدستور البلاد. ورفع الطلبة شعارات بهذه المطالب، فيما كانت قوات الشغب تحيط بالمدرسة. وما هي الا لحظات حتى بدأت هذه القوات عدوانها على الطلاب الذين لا يبلغ اكبرهم الرابعة عشرة من العمر، مستعملة الهراوات والغازات المسيلة للدموع والخانقة. وسقط عدد من الطلاب جرحى من شدة الضرب، واعتقل عدد منهم. كما اعتقل اربعة اشخاص من منطقة «امهزة» بمنطقة سترة، عرف من بينهم سلمان عبد الله سلمان، وهو طفل في الثانية عشرة من العمر. ولم يعرف عنه شيء منذ اعتقاله، وهناك خشية على حياته من المعاملة القاسية التي يتعرض لها الاحداث عادة.

● وفي خطوة تشير الى خطورة الموقف اتصل احد المواطنين بادارة بنك البحرين الوطني في سترة يوم امس واخبر بوجود عبوة متفجرة عند آلة السحب. واستدعيت الشرطة حالا، وفتشوا المكان وغادروه ومعهم كيس ابيض. وليس معروفا ما اذا كان ذلك جزءا من خطة حكومية لزيادة القمع ضد المواطنين ام ان هناك توجها لمواجهة ارهاب السلطة بالقوة. هذا وقد التزمت المعارضة البحرينية حتى الآن بالاساليب السلمية في عرض مطالبها، ورفضت الانجرار الى اساليب العنف التي تسعى الحكومة لجرها اليها. ولكن مع استمرار ارهاب الحكومة وممارساتها القمعية قد يصبح من الصعب منع الموقف من الانحدار نحو العنف والعنف - المضاد. ويجمع المراقبون على ان حكومة آل خليفة تتحمل اللوم الاكبر لدورها في تحدي الشعب الآمن ومشاعره وعاداته. ويبدو ان اغلاق المساجد في الاسبوعين الماضيين كان من اهم اسباب التوتر والتذمر على المستوى الشعبي. وهناك تقدير دولي كبير للاساليب السلمية المتحضرة التي تنتهجها المعارضة وشجب لاساليب العنف الحكومية.

● الى ذلك ما يزال فضيلة الشيخ محمد الرياش الذي اعتقل يوم الجمعة الماضي يرزح في القيود. وجاء اعتقاله بعد عدد من الخطب التي كرر فيها المطالب الشعبية العادلة. كما ان جهاز الامن كان قد أنذره خلال التحقيق معه قبل ايام بانه قد يتعرض الى «حادث مروري» او الى «ضرب في الطريق على ايدي مجهولين» ان هو لم يكف عن خطبه النارية. وكان رد فعل الشيخ المجاهد ان اعلن أن هذه التهديدات لن تثنيه عن مواقفه

الوطنية ومطالبه العادلة، وعاد الى المسجد ليخبر المصلين بها وليجعلهم على علم بما يخطط له اعداء الشعب. وهناك قلق كبير على صحته خصوصا وان احدا لم يره منذ اعتقاله ولم يدرج اسمه ضمن قائمة المعتقلين التي يطلع عليها المحامون عادة. وقد وجهت تحذيرات عديدة الى السلطة بعواقب وخيمة ان هي تعرضت للشيخ الرياش بالاذى او التعذيب. كما انها مسؤولة عن سلامته. ويساور شعب البحرين القلق من ممارسات جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، والذي يبدو انه تخلى تماما عن لغة الحوار والتزم سياسة العنف على اوسع نطاق.

١٠ يناير

● خرجت مسيرة كبيرة الليلة الماضية في منطقة السنابس طالب المشاركون فيها باعادة العمل بدستور البلاد وانهاء حالة الحصار العسكري المفروض على شعب البحرين. وشارك في المسيرة عدد كبير من المواطنين الذين كان حماسهم منقطع النظير. وقد اعتدت قوات الشغب، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، على المسيرة السلمية واطلقت عليها الغازات الخانقة والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الزجاجي. واستمرت المواجهات فترة طويلة لم يكن لدى المواطنين خلالها سوى الهتافات الحماسية. بدأت المسيرة الكبرى بعد حلول المساء حيث خرجت في البداية مسيرتان، احداهما من السنابس والاخرى من الديه، وهما منطقتان متجاورتان. والتقت المسيرتان بعد فترة قصيرة في مسيرة واحدة على الشارع العام قبل ان تبدأ قوات الشغب عدوانها على المشاركين فيها. وقد سقط عدد من الجرحى في اثر العدوان، بينما استمر المواطنون في رفع قبضاتهم في تحد واضح للنظام العسكري الذي يسعى لاحكام قبضته على البلاد بالحديد والنار. وقد فوجئت قوات الشغب بصمود المواطنين امام نيرانهم، وهو ما لم يكونوا بتوقعونه. وبدت آثار المواجهات واضحة في المنطقة صباح اليوم. ويتوقع استمرار المسيرات في الايام المقبلة خصوصا مع اقتراب نهاية الاسبوع الذي اصبح الشعب يستعد فيها لمواجهة قوات القمع الخليفية التي تسعى لمنع الصلوات في المساجد وتكميم افواه الخطباء الذين يرفعون مطالب الشعب ويؤكدون عليها.

● وعلى صعيد آخر فان استمرار اعتقال الشيخ محمد الرياش منذ يوم الجمعة الماضية اصبح مصدر حماس ودفع للجماهير التي تنظر اليه كأحد الابطال الذين فشلت سياسات القمع والتهديدات الخليفية المتتالية في اسكات اصواتهم. وقد شكلت لجنة من

المحامين للدفاع عنه والمطالبة باطلاق سراحه حالا خصوصا وانه لم يرتكب اية مخالفة قانونية او دستورية. ويقول احد المراقبين الذين زاروا البحرين مؤخرا انه لم يكن يتوقع ان تكون معنويات الناس مرتفعة الى الحد الذي شاهده. ويقول انه يشعر ان البلاد تغلي وان الشعب تجاوز مرحلة الخوف او الخشية من اساليب النظام القمعية. واضاف قائلا: «ما دام شعبكم بهذه الصلابة فلا خوف على قضيتكم».

● هذا وقد سرت في البلاد حالة من الغليان والاشمئزاز في اثر ما اعلنته وزارة الداخلية يوم امس عن «اعترافات» ادلى بها ثلاثة من المواطنين الشباب بعد اعتقالهم مؤخرا. وكان الثلاثة، رضا عبد الله محسن، ورضا محمد الشويخ ورضا منصور الخواجة، قد اعتقلوا مؤخرا في اطار حملة قمعية جديدة من قبل آل خليفة. وتؤكد مصادر مطلعة ان اعتقال الثلاثة كان بعد حدوث انفجار صوتي في احد المجمعات التجارية في المنامة الشهر الماضي. وقامت عناصر المباحث باعتقال المذكورين في حملة شنتها لاعتقال كل من يسمى «رضا» في المنطقة بعد ان ورد هذا الاسم على لسان بعض المارة في تلك المنطقة وقت حدوث الانفجار الصوتي. وادعى بيان الداخلية ان الثلاثة اعترفوا بانتمائهم لتنظيم محظور وتلقيهم تدريبات عسكرية في الخارج، وهي عبارات تكررت في البحرين منذ حل المجلس الوطني قبل عشرين عاما. ويسعى آل خليفة للايحاء بان المشاكل مصدرها الخارج وان عدم العمل بدستور البلاد والتطبيق الشرس لقانون امن الدولة ليست من اسباب الازمة. ويدرك المراقبون المحايدون ضعف الادعاءات الحكومية خصوصا وان احد الثلاثة، رضا الخواجة، كان معتقلا منذ بداية الانتفاضة، ولم «يعترف» آنذاك بما تدعيه السلطات الآن. ويدرك المراقبون ان الحكومة تسعى للخروج من أزمتها السياسة التي احرجت حتى أصدقائها باتهام الخارج، الامر الذي اصبح موضع استهزاء الجميع. وفي لقاء مع دبلوماسي غربي مؤخرا تطرق الحديث الى الازمة فقال: لماذا لا تطبق حكومة البحرين الدستور لتخرج من هذه الورطة؟».

● وهناك ترقب وتوتر بانتظار ما تتمخض عنه المواجهات يومي الخيس والجمعة المقبلين حيث موعد الشعب مع صلاة الجمعة ومع رفع الشعارات والاحتجاجات السلمية.

١٣ يناير

● استدعى جهاز المباحث صباح اليوم، بامر من ايان هندرسون، اعضاء لجنة المبادرة لابلاغهم المزيد من قرارات القمع وتكميم الافواه. وقد حضر الخمسة، ومعهم الشيخ

عبدالامير الجمري الى مركز التحقيق بالسلمانية، وحدثت مشادة كلامية اصيب على اثرها الشيخ الجمري بنوبة قلبية وارتفاع ضغط الدم، ونقل على اثر ذلك الى المستشفى الدولي حيث يرقد هناك الآن. وقد رفض الخمسة اوامر هندرسون بالكف عن المطالبة بعودة العمل بالدستور وحملوه مسؤولية ما يجري في البلاد. هذا وقد اصيب الليلة الماضية عدد من المواطنين بجروح واختناقات بعد ان اعتدت قوات الشغب على المصلين الذين توجهوا الى جامع الامام الصادق بمنطقة القفول (حوالي ٣ كيلومترات غربي المنامة) لأداء صلاة المغرب. وكانت قوات الشغب قد أحاطت بالجامع من جميع الجهات وانتشرت على مسافة كيلومتر واحد لمنع المصلين من الاقتراب من الجامع. وتكرر مشهد الاسبوع الماضي حيث اعتدت تلك القوات، بأمر مباشر من ايان هندرسون، على المواطنين بشراسة متناهية، مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي والزجاجي ضد هؤلاء العزل الذين لم يكن لديهم سوى ايمانهم بربهم وقضيتهم. كما نجمت سحب حمراء غريبة بعد اطلاق انواع جديدة على ما يبدو من الغازات الخانقة. وكان الاعتداء بدرجة كبيرة من الشراسة، الامر الذي ادى الى تفريق المواطنين في اتجاهات مختلفة خصوصا بعد ان لاحقتهم قوات الشغب التي بلغ عددها اكثر من ٤٠٠ لا يتكلم اغلبهم اللغة العربية. واستمرت المواجهات في الشوارع المؤدية الى منطقة الزنج والبلاد القديم وهما ضاحيتان في المنامة.

● وكان هناك عدد من الاجانب الذين كانوا يشاهدون ما يحدث وكأنه فيلم وليس حقيقة. وقال احد الغربيين الذين شاهدوا ما حدث: «لقد كان مشهدا مؤذيا جدا . . . لم أستطع ان اتمالك نفسي وانا ارى الاطفال والمسنين وهم يتساقطون تحت ضربات الشرطة بهراواتهم». وقد وقع عدد من المواطنين جرحى في الطرقات بينما استمر المعتدون في اطلاق الغازات الخانقة بكثافة غير معهودة. وحدث ارتباك مروري على شارع الشيخ سلمان، وكانت السيارات تطلق صفاراتها اعلانا عن الاحتجاج على ممارسات قوات الشغب. وترك الكثيرون من المواطنين سياراتهم بعد ان اصيبت برصاص الشرطة. واعتقلت قوات الشغب عددا كبيرا من المواطنين. وبعد قليل تجمع المواطنون وساروا في مسيرة احتجاجية كبيرة في المنطقة رافعين شعار المطالبة بالدستور، فاعتدت عليها قوات الشغب وفرقتها واعتقلت عددا من المشاركين فيها. كما اعتدت قوات الشغب على مسجد الزهراء في احدى ضواحي العاصمة وسرقت ما فيه من اجهزة بما في ذلك المنبر الذي يخطب عليه امام المسجد. وكان الشيخ محمد الرياش قد

اعتقل الاسبوع الماضي بعد ان القى خطبة مهمة في ذلك المسجد.

● هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه التضحيات الناجمة عن ارهاب آل خليفة. فقد استشهد الحاج حسن بن جاسم الحساوي، ٧٠ عاما، في ٧/ ١/ ١٩٩٦ بعد ان استنشق كمية كبيرة من الغازات الخانقة التي اطلقت على منطقة النعيم في مساء ٥/ ١/ ١٩٩٦. ونقل الى المستشفى الا انه فارق الحياة بعد يومين ليضيف اسما جديدا الى قائمة شهداء البحرين الذين سقطوا من جراء الارهاب الخليفي. وكسرت رجل مواطن آخر، هو علي التيتون، بضربة من احد افراد قوات الشغب في تلك الليلة نفسها. وذكرت مصادرنا ان طفلة عمرها ثلاث سنوات استدعيت للتحقيق مع والدها بعد ان اصطدمت خشبة كانت بيدها وهي في السيارة مع ابيها بسيارة شرطة كانت تمر في الطريق. فنزل الشرطة وسجلوا اسم الطفلة وابيها واستدعيا للتحقيق بمركز الخميس، وينتظران المحاكمة.

● وفي ١٠/ ١/ ١٩٩٦ اوقفت قوات الشغب باصا كان ينقل طلابا من مدرسة الدراز الاعدادية وامرت الطلاب بالنزول وضربتهم ضربا مبرحا بحجة ان احد الطلاب كان «يصفر» في الباص. وامتنع الطلاب عن حضور المدرسة في اليوم التالي. وما تزال آثار الضرب المبرح واضحة على اجساد عدد منهم. وفي ٩/ ١/ ١٩٩٦ اعتقلت قوات الشغب ثلاثة اطفال من منطقة باربار بحجة انهم قذفوا شرطة الشغب بالحجارة. ولم يفرج عنهم الا بعد جهد كبير من اولياء امورهم بشرط احضار الاطفال الثلاثة هذا اليوم، السبت، للمثول امام المحكمة. والثلاثة هم ياسر عمار، ٧ اعوام، علي مهدي حمود، ٨ سنوات والسيد ماجد السيد حسن، ٨ سنوات!

● وعلى صعيد آخر، يرزح الكاتب والصحافي الاردني، فهد الريماوي، رئيس تحرير صحيفة «المجد» الاردنية في السجن بانتظار محاكمته بتهمة «الاساءة الى العلاقة مع بلد صديق». وكان الريماوي قد نشر مقالا بعنوان: «فليرحل غلوب باشا البحرين» في صحيفته في شهر فبراير الماضي، تعرض فيه الى الوضع في البحرين ودور ايان هندرسون في سياسة القمع التي تتبناها حكومة البحرين. في شهر يونية الماضي قدم فهد الريماوي الى المحكمة ليس حسب قانون المطبوعات بل بالحجة المذكورة. وقد برأته المحكمة من التهم المنسوبة اليه معتبرة انه لم يتجاوز حرية التعبير عن الرأي. ولكن كلا من ايان هندرسون ووزير داخلية البحرين مارسا ضغوطا على وزير الداخلية، سلامة حماد، خلال زيارته المنامة الشهر الماضي حول القضية. وما أن رجع الى عمان حتى امر

باعتقال الكاتب فهد الريماوي بتهمة «الاساءة الى العلاقات مع دولة صديقة». ويطالب المدعي العام بسجن الكاتب خمسة اعوام! وسوف تنظر المحكمة في القضية في ١٥ يناير ١٩٩٦. وهناك تعاطف شعبي كبير مع الكاتب الذي لم يكن جرمه سوى التعبير عن موقف انساني ازاء محنة شعب يعاني على ايدي الاجانب مآسي كبيرة بسبب مطالبته بدستور البلاد.

١٥ يناير

● باعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٢ عاما، من منزله في منطقة النويدرات صباح امس دخلت البلاد مرحلة جديدة لا يستطيع احد التنبؤ بطبيعتها او نتائجها. وجاء الاعتقال بعد يوم واحد من رفض الاستاذ عبد الوهاب تعهدا بعدم القيام باي نشاط سياسي في المساجد او الاعتراف بان هدوء الوضع الذي ساد البلاد بعد الافراج عن القادة الشعبيين ليس ثمرة لجهودهم. جاء ذلك خلال الاستدعاء الذي وجه الى ثمانية من القادة الذين كان الاستاذ عبد الوهاب من بينهم وهم الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ علي بن احمد والسيد ابراهيم العلوي والشيخ علي عاشور والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان. وقد رفض الجميع التوقيع على الورقة التي طلب وكيل وزارة الداخلية، ابراهيم بن محمد آل خليفة، منهم توقيعها. واصروا على انهم لن يلتزموا بما فيها لانه ينافي حقوقهم الدستورية والانسانية، كما انه مخالف للحقيقة. فالعالم يدرك ان الحكومة فشلت على مدى ثمانية شهور متواصلة في السيطرة على الامور، ولم يهدأ الوضع الا بعد خروج قادة الانتفاضة من السجن في اطار الاتفاق المعروف بين الطرفين. وسعى هؤلاء القادة الى احتواء الموقف بسبب شعورهم الوطني والديني بالالتزام بجانبهم من الاتفاق، بينما اخلت الحكومة بجانبها من الاتفاق وكررت ادعاءها بعدم وجوده. ولما اتضح سوء نية آل خليفة للشعب وللعالم انفجر الوضع في الاسابيع الاخيرة.

● وجاء اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين ليؤكد للرأي العام ان حكومة البحرين ألغت تماما مبدأ الحوار ورفضت التفاهم مع المعارضة وأصرت على استعمال لغة العنف والتهديد والقمع لتحل محل المنطق. وقد صرح مسؤول من حركة احرار البحرين بان المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور ما تزال تشكل حجر الزاوية في التحرك الشعبي، وانه لا تراجع عن تلك المطالب مهما بلغ ارهاب آل خليفة. كما ابدى

عدد من السياسيين قلقهم من حالة التوتر التي وصل اليه الوضع خصوصا في الايام القليلة الماضية، حيث حاولت الحكومة، بدلا من التخفيف والانفتاح وتطوير الوضع السياسي، الامعان في اهانة الشعب ومشاعره الى حد اغلاق المساجد ومنع المصلين من ارتيادها. وهذا وحده يكفي لتأجيج المشاعر ودفع الشعب الى معارضة السلطة. وقد عبر العديد من المراقبين عن قلقه ازاء ما يمكن ان يتمخض عنه الوضع بعد ان اصبح هناك عنوان جديد للتحرك الشعبي. فالاستاذ عبد الوهاب حسين ليس شخصا عاديا، بل انه شخصية مرموقة على مستوى البحرين كلها، فهو احد المتبنين الاساسيين لمشروع العريضة الشعبية التي وقع عليها حوالي ٢٥ ألف مواطن في العام ١٩٩٤. وهو السجين الذي دخل في نقاشات موسعة مع ايان هندرسون ادت في النهاية الى الاتفاق الذي فشلت حكومة آل خليفة في الالتزام ببنوده. ويتوقع ان تكون خطوة الحكومة باعتقال الاستاذ عبد الوهاب بداية مواجهة حقيقية بين شعب البحرين وآل خليفة، خصوصا بعد انتشار تفاصيل ما دار في الاستدعاء قبل يومين خصوصا الموقف الشرس لوكيل وزارة الداخلية، ابراهيم الخليفة، الذي تصرف كوحش هائج وليس كمسؤول حكيم.

● هذا وقد حدثت اضطرابات شديدة في مناطق عديدة من البحرين في الايام القليلة الماضية، وخصوصا في مناطق كرزكان وسترة والدير والبلاد القديم، وشوهدت حرائق كثيرة وسمعت انفجارات عديدة في اوقات مختلفة. ويبدو ان البلاد تدخل مرحلة جديدة كانت المعارضة تتمنى ان لا تحدث. وقد ألقت التقارير التي بثتها وكالات الانباء العالمية ومحطات البث الاذاعي باللائمة على آل خليفة الذين فشلوا في القيام بما من شأنه تخفيف الوضع. وما يزالون يتصورون ان بامكانهم حسم الوضع امنيا، الامر الذي يؤكد ما قاله وزير الخارجية بان قبيلته لم تستوعب دروس الانتفاضة. اما المعارضة فتقول انها استوعبت الكثير من الدورس، وهي تستفيد منها الآن في المواجهة الجديدة.

وفي صباح اليوم اعتقل كل من مهدي سهوان (من السنابس) والشيخ حسين الاكرف (من الدراز) وعلي التيتون (من النعيم) وفخري عبد الله راشد، (وقد احتجز كل من والده واخيه كرهينة واطلق سراحهما بعد ان سلم فخري نفسه). كما اعتقل الملا عباس الستري في اثر القائه الليلة الماضية قصيدة تنتقد الوضع القائم. واعتقل السيد عباس السيد هاشم من منطقة «بوقوة»، ١٧ عاما، حيث تم تهديده بالاعتداء على منزله ان ليم يحضر الى مركز التعذيب بالقلعة. وتأكد استشهاد الحاج علي جاسم القلاف (الحساوي) يوم الاحد ٧ يناير ١٩٩٦ بعد استنشاقه كميات كبيرة من الغازات الخانقة

التي اطلقتها قوات الشغب على منطقة النعيم قبل ذلك بيومين. واعتقل يوم امس ايضا السيد طالب، سائق الشيخ الجمري ومرافقه ومسؤول المدرسة الدينية التي يشرف عليها الشيخ نفسه.

١٦ يناير

● اعتقل مساء اليوم فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري، ٥٨ عاما، بعد ان أعلنت الحكومة تنكرها للاتفاق الذي توصلت اليه مع قادة الانتفاضة في السجن في شهر اغسطس الماضي. وقد توجهت سيارتان محملتان بالشرطة الى منزل الشيخ الجمري في منطقة بني جمرة في الساعة الرابعة بعد الظهر، وطلب منه رئيس المجموعة اصطحابهم الى مركز التحقيقات «لمدة نصف ساعة فقط». وذهب الشيخ الجمري في سيارة ابنه، صادق، معهم ولم يعد حتى كتابة هذا التقرير. والشيخ عبد الامير الجمري كان عضوا في المجلس الوطني الذي حله الامير في العام ١٩٧٥، وعمل بعد ذلك قاضيا بالمحكمة الشرعية. وقد كان له دور محوري في عريضتي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ اللتين طالبتا الامير باعادة العمل بدستور البلاد. ووضع مع عائلته تحت الاقامة الجبرية في ١ ابريل الماضي ثم اعتقل في ١٥ ابريل وافرج عنه في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ بعد الاتفاق مع الحكومة الذي رعاه شخصيا.

● واذا اعتقل الشيخ الجمري فعلا فان ذلك سوف يعني نهاية فترة اربعة شهور اتسمت بالهدوء النسبي بعد ثمانية شهور متواصلة من الاضطرابات التي عمت البلاد منذ ديسمبر ١٩٩٤، وبداية مرحلة جديدة لا يعرف احد تطورات الامور فيها. هذا وقد سعت المعارضة، وخصوصا الشيخ الجمري وبقية افراد المبادرة، طوال الفترة الماضية لتكريس حالة الاستقرار والامن بتبنيها خطابا مطلبيا هادئا وعدم الخروج في منهجها عن حد المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وكان الشيخ الجمري في مقدمة الداعين للهدوء مع الاستمرار في طرح المطالب المشروعة. ويدرك المراقبون والسياسيون ان عودة الهدوء وتوقف المظاهرات والمسيرات لم يحدث الا بعد الافراج عن القيادات الشعبية في شهري اغسطس وسبتمبر الماضيين، وذلك بعد ان عجزت قوات القمع الحكومية عن اسكات المواطنين. وقد انزعج الشعب واستغرب المراقبون عندما تنكرت الحكومة لدور هؤلا القادة في التهدئة، وادركوا ما اكدته المعارضة مرارا بان آل خليفة لا يمكن ان يفوا بوعد او يلتزموا بعهد.

ويأتي اعتقال الشيخ الجمري بعد ثلاثة ايام من استدعائه مع سبعة آخرين من القادة الشعبيين الى مركز التعذيب بالقلعة لاجبارهم على التوقيع على تعهد بعدم طرح المطالب الشعبية حتى لو كان ذلك باسلوب سلمي. وعملت الحكومة في الاسابيع الاخيرة على تأجيج الوضع الامني في البلاد بالاعتقالات والاعتداء على الاجتماعات الهادئة في المساجد والمآتم بوسائل القمع التي تمتلكها والتي أدت الى استشهاد احد المواطنين، علي جاسم القلاف (الحساوي) الاسبوع الماضي. ويقول مطلعون ان آل خليفة يعتقدون ان استمرار الهدوء مع الاصرار على المطالب ليس في صالحهم وان اجواء التوتر المفتعل توفر لهم فرصة القمع والارهاب. وكان الشيخ الجمري قد ألقى خطابا جماهيريا الليلة الماضية بمناسبة افتتاح مسجد جديد في مدينة حمد اكد فيه دور المسجد في حياة المسلمين ورافضا فيه تحجيم دوره الاجتماعي والسياسي. وكان خطابا هادئا ورصينا امام جمهور كبير جاء من كافة مناطق البلاد.

● لقد بدأ آل خليفة باللعب بالحديد والنار مجددا بينما بقيت المعارضة ملتزمة بالهدوء والتحضر في طرح المطالب، ويأتي اعتقال الشيخ الجمري وقبله الاستاذ عبد الوهاب حسين لتبدأ فترة توتر جديدة لا يعلم احد الى اين تنتهي. الامر الذي يعرفه الكثيرون ان الوضع لن يهدأ بعد ان فتحت حكومة آل خليفة نيرانها على صدور شعب البحرين. وتطالب المعارضة بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري بدون قيد او شرط والبدء بحوار وطني لاعادة العمل بدستور البلاد وتجنيب البلاد مآسي التوتر والمواجهات الدامية التي تخطط الحكومة لها. وتحمل المعارضة حكومة آل خليفة المسؤولية الكاملة عن اي تراجع في الوضع الامني وتدعوها للتوقف الفوري عن استفزاز مشاعر المواطنين وتحكيم لغة العقل والمنطق بدلا من لغة التهديد والقمع والارهاب.

١٨ يناير

● دوى انفجار قوي الليلة الماضية في فندق «الميريديان» في غرب العاصمة، المنامة، فيما كان يعقد في الفندق مؤتمر كبير حول النفط والغاز. وذكرت المصادر ان الانفجار حدث في احدى دورات المياه ولم يحدث اضرارا بشرية. واتصل شخص بوكالة انباء «أسوشيتد برس» بالمنامة قائلا له: «قل للحكومة ان بامكاننا الوصول الى اي هدف نريد». وقال شهود عيان ان ارتباكا شديدا حدث في الفندق الذي لم يكن موظفوه يتوقعون ما حدث، واخرج ضيوف الفندق جميعا على وجه السرعة خشية من تعرضهم

للخطر. وهرعت سيارات الاطفاء الى المنطقة فيما شعر منظمو المؤتمر الذي كان يحضره قرابة ٤٥٠ شخصا بارتباك شديد خصوصا وانهم كانوا قد طمأنوا المشاركين بهدوء الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان فندق «الميريديان» كان يملكه نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، الشيخ علي بن خليفة، وهو بصدد بيعه الى مستثمرين اجانب. وكانت هناك اتهامات كثيرة موجهة الى المالك باساءة التصرف في المال العام في الوقت الذي يعاني منه ابناء البحرين من الفاقة والعوز والضائقة الاقتصادية.

● هذا وقد احدث الانفجار دهشة في اوساط المواطنين الذين شعروا ان الوضع آخذ في التوتر بعد هدوء نسبي ساد البلاد بعد ان نجح قادة الانتفاضة الذين افرج عنهم في الصيف الماضي في تهدئة الوضع. وقد تصاعدت حدة التوتر في الاسابيع الاخيرة بعد ان بدأت الحكومة في نشر وحدات من الجيش عند مداخل القرى والمدن، وقامت باعتقال العشرات من المواطنين. وقد استمر قادة الانتفاضة في مطالبتهم الجماهير بالهدوء وعدم التظاهر، الا ان آل خليفة اعتبروا ذلك ضعفا فازدادوا اصرارا على استعمال القوة ضد المواطنين الذين يعرف العالم طبيعتهم السلمية، وخصوصا في الاسبوعين الاخيرين عندما اعتدت قوات الشغب على عدد من المساجد واغلقت بعضها ومنعت المصلين من دخولها. وامعنت الحكومة في اضطهاد الشعب وتحدي مشاعره باستدعاء القادة الشعبيين واهانتهم بالسب والشتم والاساليب الهابطة. كما تجاوزت الحكومة حدودها عندما اعتقلت الاستاذ عبد الوهاب حسين يوم الاحد الماضي. وحاصرت منزل الشيخ الجمري واعتقلته للتحقيق قبل يومين، الامر الذي كان له ابلغ الاثر في تأجيج مشاعر الشعب الذي شعر ان آل خليفة اصبحوا مصممين على ممارسة العنف والارهاب ضد المواطنين بدون حدود. وجاء خبر استشهاد المواطن الحاج علي بن جاسم القلاف (الحساوي) في ٧/ ١/ ١٩٩٦ بالغازات الخانقة ليضيف الى التوتر المتصاعد في البلاد.

● وقد علق ناطق باسم حركة احرار البحرين على حادثة فندق «الميريديان» بقوله: «انه خبر يبعث على الحزن في نفوسنا لانه يعكس الاتجاه الذي دفعت سياسات الحكومة البلاد اليه، وهي تتحمل مسؤولية تردي الاوضاع الامنية بشكل كامل». واضاف قائلا: «لقد فشلت الحكومة في الالتزام بجانبها من الاتفاق الذي تم بينها وبين قادة الانتفاضة في السجن، بل انكرت وجود الاتفاق السلمي واعتقدت ان سياسة العنف سوف تفشل المطالبة الشعبية باعادة العمل بالدستور، وهذا ما لم يحدث. ان شعب البحرين مستمر

في مطالبه العادلة وهو ماض في اسلوبه السلمي، وعلى الحكومة ان تبدأ الحوار مع المعارضة وتتخلى عن الخيار العسكري».

● هذا وقد اعتقلت السلطة يوم امس شابا من منطقة سترة هو حسين ابراهيم محمد، ١٩ عاما، بدون اي مبرر. وقبل يومين خرجت مسيرة كبيرة من منطقة الديه باتجاه السنابس شارك فيها حوالي ١٠٠٠ شخص رافعين شعارات تطالب بعودة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. ولكن قوات الشغب اعتدت عليها بشراسة واطلقت عليها الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي والزجاجي. كما اعتقلت عددا من المشاركين فيها.

● وشهدت البلاد يوم امس عددا من التطورات التي تنذر بتردي الوضع الامني بعد قرار الحكومة تصعيد الاعتداءات على المواطنين. وشوهدت حرائق متفرقة في بعض المناطق، كما شوهدت بعض محطات التحويل الكهربائية وهي محروقة. وحرقت اربع سيارات على الاقل في منطقة سترة، ولم تعرف الجهة التي قامت بذلك وان كانت الحكومة قد قامت باعمال تخريبية من هذا النوع في السابق لتبرير اعمالها الوحشية ضد المواطنين.

● وعلى صعيد آخر ما تزال المقابلة التي بثها تليفزيون قطر مع كل من الشيخ علي سلمان والدكتور منصور الجمري مساء السبت الماضي مدار الحديث ليس في المنامة فحسب بل في كافة دول الخليج. وقد أعجب الجميع بمنطق المعارضة الهادىء واستمعوا للمرة الاولى الى قادة المعارضة وهم يطرحون مطالب الشعب العادلة بمنطق سوي واسلوب متحضر. وقد قام على اثر ذلك وزير الاعلام، محمد المطوع بالسفر الى القاهرة لمقابلة امير قطر السابق.

● هذا وقد اعتقل الشيخ عبد الامير الجمري الساعة الرابعة عصر هذا اليوم بالتوقيت المحلي (الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش) من منزله. واعيد بعد ثلاث ساعات

٢٠ يناير

● شنت قوات الشغب في الاربع والعشرين ساعة الماضية واحدا من أكبر اعتداءاتها على شعب البحرين منذ بداية الانتفاضة قبل اكثر من ثلاثة عشر شهرا. فقد اعتقلت المئات من المواطنين في مداهمات على المنازل كسرت فيها الابواب والشبابيك واعتدت فيها على الحرمات. واقتحمت هذه القوات، بأمر من الضابط البريطاني، ايان

هندرسون، غرف النوم واختطفت الاولاد من بين ذويهم بدون شفقة او رحمة. وما تزال قوات الارهاب الخليفية تحاصر منزل الشيخ الجمري حتى هذه الساعة. وهناك ثلاث من ناقلات الجنود واربع سيارات «جيب» وسيارة من المخابرات تحاصر المنزل وتمنع الدخول اليه او الخروج منه. وحتى عندما اقترب رجل عجوز هذا الصباح من باب المنزل اشبع ضربا ولم يسمح له بالدخول. وقد قطعت كل وسائل الاتصال مع الشيخ الذي يصر على مطالبته السلمية باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما.

● وفي الدراز استمرت مقاومة المواطنين لاعتداءات قوات الشغب طوال يوم امس وحتى ساعة متأخرة من الليلة الماضية، حيث استعملت قوات الشغب كافة وسائل القمع ومنها غاز النشادر والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والزجاجي وربما الذخيرة الحية. واقتحمت المنازل واعتقلت ليلة الجمعة وحدها ٥٣ شخصا، اما الليلة الماضية فكانت حصيلة الاعتقالات من تلك المنطقة ٢٢ شخصا. وعرف من بين المعتقلين الحاج حسن جار الله، القائم على شؤون مسجد الامام الصادق، والذي يتجاوز عمره الستين عاما. وقد وضع المسدس في رأسه واقتيد بوحشية الى السجن. واعتقل كل من جعفر وصالح الدرازي وهما ممن يرفع التوشيحات الدينية، وعادل عبد الرحيم والشيخ صادق محمد جعفر وثلاثة اخوة هم حسين وأديب وحاتم ابناء الاستاذ علي مكي. كما اعتقل المهندس عبد الحسين المتغوي. واعتقل ايضا حبيب النشابة واخوته الاربعة. والاخير هو والد الشهيد نضال النشابة الذي استشهد بالرصاص في شهر مايو الماضي. وقد شملت اعتداءات قوات الشغب المساجد والمآتم التي كسرت باسلوب وحشي وصودرت مكبرات الصوت فيها. وتعرض مأتم العدالة بالدراز الى تخريب رهيب وصفه احد شهود العيان بانه «يتجاوز ما فعله الاسرائيليون في الاراضي المحتلة ولا يقل كثيرا عما فعله الصرب في البوسنة». وجرح الكثيرون من اهالي الدراز ونقل العديد منهم الى المستشفى.

● وفي بني جمرة استمر حصار منزل الشيخ الجمري الذي وضع وعائلته تحت الاقامة الجبرية منذ الساعة الثالثة بعد ظهر امس. وهذه هي المرة الثانية التي يوضع الشيخ الجمري فيها تحت الاقامة الجبرية في غضون عام واحد. واعتقل الشيخ عبد المحسن بن الملا عطية والاستاذ عمران حسين عمران وعلي عبد الوهاب (اعتقل اخواه جميل وعبد الامير قبل يومين)، بالاضافة الى عشرات آخرين لم تتوفر أسماؤهم بعد. وكانت مقاومة مواطني بني جمرة للارهاب الخليفي لا تقل ضراوة عن بقية المناطق.

وفي السنابس استمرت المقاومة يوم امس بدون توقف لصد عدوان قوات الشغب التي كانت تستهدف بيوت الله وارهاب المواطنين. وقد أبى أهالي السنابس الا ان يتصدوا للقوات الخليفية المعتدية ومنعها من تحقيق اهدافها. وقد اعتقل من هذه المنطقة عشرات من المواطنين عرف من بينهم عباس سهوان وعبد الشهيد الثور وحسين علي احمد. وقد سجلت حالات كثيرة من الاعتداء على الحرمات في هذه المنطقة ومن بينها اقتحام المنازل بدون انذار حيث اصبح كسر الابواب هو الاسلوب الذي تمارسه القوات المعتدية في اعتداءاتها، وكذلك اقتحام غرف النوم واصحابها نيام. وأصيب العديد من أهالي منطقة السنابس ونقلوا الى المستشفى الدولي، وعلم ان المواطن عبد الامير درويش من اهالي المنطقة في حالة خطيرة بعد اصابته برصاصة في صدره. واستمر عدوان القوات الخليفية الليلةالماضية على السنابس حيث اقتحمت القرية وكان الهدوء سائدا، الا ان قوات الشغب بادرت لرش الناس بوسائل قمعها بدون رحمة، واعتقلت شبابا كانوا واقفين امام احد المقاهي.

واستمرت المقاومة في مناطق الديه وكرانة وجدحفص، واعتقل عدد كبير من هذه المناطق، وتعرضت الممتلكات العامة والخاصة الى اعتداءات قوات الشغب التي تتكون من جفاة غلاظ من بلدان عديدة وخصوصا البلوش والباتان. واستمرت مقاومة الاهالي في منطقة الزنج (احدى ضواحي المنامة) بين صلاتي المغرب والعشاء بشكل بطولي حيث سجلت اروع الملاحم في التصدي للمعتدين من القوات الخليفية التي استهدفت ترويع الآمنين واغلاق المساجد واعتقال الابرياء.

وشاركت مناطق كرزكان وشهركان والمالكية (جنوب غربي البلاد) في المقاومة، وترددت انباء لم تتأكد بعد عن سقوط شهيد في منطقة كرزكان. وكانت منطقة سترة مشتعلة طوال يوم امس وحتى بعد حلول الظلام، وكذلك منطقة الدير القريبة من المطار. وكان من بين اساليب المواطنين لمنع القوات المعتدية من دخول مناطقهم اشعال الحرائق في الطرقات وتفجير اسطوانات الغاز. وقد قذفت واحدة من هذه الاسطوانات على مدرج المطار الدولي الا ان موظفي المطار تمكنوا من الوصول اليها قبل انفجارها.

وكانت منطقة البلاد القديم من أشد المناطق اشتعالا، وشاهد صحافيون اجانب مسرح العمليات الذي امتلأ بالحجارة التي يقذفها المواطنون باتجاه قوات الشغب المعتدية وبقايا الاسطوانات المنفجرة. وقال احد الصحافيين الاجانب: «لم أر مشاهد شبيهة بما رأيت في البحرين الا في الاراضي الفلسطينية المحتلة».

٢١ يناير

● بدأت الحكومة بتطبيق الاحكام العرفية ابتداء من هذا اليوم. فقد انتشرت قوات الشغب ووحدات من الجيش على الشوارع الرئيسية في البلاد وهي مدججة بالسلاح ومستعدة لاطلاق النار على المواطنين. ويسود البلاد هدوء مشوب بالتوتر والحذر بانتظار ما تسفر عنه سياسة القبضة الحديدية. وقال شهود عيان ان شارع البديع مليء بقوات الشغب التي تمنع دخول القرى لغير القاطنين فيها، وتجري تحقيقا موسعا مع كل من يحاول ذلك. واضاف المصدر ان ابواب المنازل في القرى مكسرة بشكل وحشي بعد اعتداءات قوات الحكومة على المواطنين الآمنين في بيوتهم في الليلتين الماضيتين، وتبدو آثار جرائم تلك القوات واضحة في كافة مناطق البحرين. وأكد ان الاعتقالات مستمرة بشكل وحشي. كما استمرت الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبد الامير الجمري واستمر منزله تحت الحصار التام، حيث يمنع اي شخص من دخول المنزل او الخروج منه. وكذلك الحال مع بقية منازل الجيران المحاصرة تماما.

● هذا وقد قامت قوات القمع الليلة الماضية باعتقال عدد من الشخصيات البارزة التي أعادت الهدوء الى البلاد بعد الافراج عنها في الصيف الماضي. وذكرت المصادر ان من بين المعتقلين الاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عبد الله عاشور، وذلك في أشرس حملة قمعية تقوم بها الحكومة هذا العام. وكانت حملات الاعتقالات مستمرة طوال الشهور الماضية الا انها تصاعدت في الاسابيع الاخيرة وبلغت ذروتها في اليومين الماضيين. وقد اعتقل مئات الاشخاص في اعتداءات ليلية على منازلهم واقتيدوا الى غرف التعذيب التي يشرف عليها الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وكما هو معروف فان السيد ابراهيم يعاني من عدة امراض اخذ على اثرها الى المستشفى عدة مرات العام الماضي وعندما كان في السجن ايضا.

● هذا وتعيش البحرين وهي تستقبل شهر رمضان المبارك اجواء الاحكام العرفية التي هدد ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بتطبيقها على الشعب يوم امس، هدية منه للشعب بحلول الشهر المبارك. كما ان التهديد بانزال الجيش الى الشوارع قوبل باستهزاء شعبي واسع وذلك لسببين: الاول ان الجيش لن يستطيع ان يقوم باكثر مما قامت به قوات الشغب، وان طائرات F16 التي يمتلكها الجيش والتي استعملت لمرافقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، حاكم قطر السابق، في رحلته من البحرين الى الكويت الشهر الماضي لن تكون اداة فاعلة ضد مواطنين عزل لا يملكون الا قبضات ايديهم التي تطالب

بعودة الدستور. والثاني ان الارهاب والتهديد بتصفية ابناء الشعب لا يعتبر حلا وان المطالب مستمرة. وفي هذا الصدد قال شخص مطلع لدى سؤاله عن معنويات المواطنين ان هذه الاجراءات زادت من اصرارهم على المطالب وان الطريق امام آل خليفة مسدود ما لم يعيدوا العمل بالدستور. وعبر عن خشيته من ان تؤدي حالة القمع هذه الى المزيد من العنف والعنف - المضاد. وحمل الحكومة مسؤولية ما يجري في البلاد مؤكدا ان الايام المقبلة سوف تشهد تصعيدا في الموقف على عكس ما تتوقعه الحكومة.

● وقد انعكس الوضع في البلاد على السوق التجارية فهبط مؤشر اسعار الاسهم هذا اليوم ١٤ نقطة لدى انتشار خبر التهديد بتطبيق الاحكام العرفية.

● هذا وقد نشرت الصحافة البحرينية اليوم تصريحات لمسؤولين بوزارة الداخلية بسحب جنسية الدكتور منصور الجمري بسبب نشاطه المعارض للحكومة. وتجدر الاشارة الى ان الدكتور الجمري هو نجل الشيخ عبد الامير الجمري، وهو احد ابرز المتحدثين حول قضية شعب البحرين على الصعيد الدولي. وقال مطلعون على الوضع في البحرين ان الجنسية البحرينية لا تعني الشيء الكثير بالنسبة للحكومة التي تمنع المواطنين الحاملين للجنسية والجواز البحرينيين من دخول البلاد، وتطرد من لا ترغب فيهم من البلاد بعد منحهم جوازات سفر صالحة للسفر. وهناك آلاف المواطنين المحرومين من الجنسية بسبب عدم رضا آل خليفة عنهم. وكمثال على خضوع كل الحقوق المدنية للمواطنين لاهواء العائلة الحاكمة ما قاله رئيس الجامعة يوم امس ونشرته الصحف المحلية. فقد أكد ان القبول بالجامعة لا يعتمد على الدرجات التي يحصل عليها في الثانوية وان هناك اعتبارات اخرى تؤخذ لدى النظر في طلبات الالتحاق بالجامعة.

٢٢ يناير

● اعتقلت قوات الامن الليلة الماضية فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري، ٥٨ عاما، واخذته الى مكان مجهول. وكان الشيخ الجمري قد وضع تحت الاقامة الجبرية قبل يومين ومعه عائلته وحاصرت ثماني سيارات عسكرية منزله خلال اليومين السابقين ومنعت اي اتصال خارجي بينه وبين العالم الخارجي. وما يزال المنزل محاصرا حتى الآن. ومنعت القوات التي تحاصر المنزل هذا الصباح ثلاث طفلات كانت تهم بالخروج للذهاب الى المدرسة من مغادرة المنزل.

● وباعتقال الشيخ الجمري تدخل البلاد مرحلة جديدة حيث امتلأت السجون

بالمعتقلين وفي مقدمتهم القادة الذين كافأتهم الحكومة على تهدئتهم الاوضاع في الصيف الماضي بالسجن والاعتقال والتعذيب النفسي. وقد اعتقل عدد كبير من علماء الدين من كافة مناطق البحرين وعدد من المهندسين والموظفين الكبار بالاضافة الى الاطفال والشيوخ. وقدرمصدر مطلع عدد الذين تم اعتقالهم في الحملة العدوانية الاخيرة بحوالي ٢٠٠٠ شخص اخذوا من الشوارع والمنازل. وقد بدأت الحكومة بالتطبيق الصارم لاحكام الطواريء في خطوة قال بعض الخبراء انها ستفشل حتما.

● هذا ويسود البلاد هدوء نسبي يشوبه القلق بعد ثلاث ليال من المسيرات الصاخبة والتوتر الامني غير المعهود. وسمعت الليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز التي يستعملها المتظاهرون للتعبير عن احتجاجهم على الممارسات القمعية للحكومة. وبالرغم من التهديد الحكومي باستخدام الجيش ضد المواطنين العزل فقد واجه الشباب قوات الشغب ووحدات الجيش ببسالة منقطعة النظير في الليالي الثلاث الماضية. وتصدت قوات الشغب لمسيرات كبيرة في المناطق النائية مثل المالكية وشهركان وغيرها. بينما انتشرت وحدات الجيش على طول شارع البديع واتخذت مواقع لها لمواجهة اي تحرك شعبي يطالب بالدستور.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات بدون توقف طوال الايام الثلاثة. وقد اعتقل من منطقة سترة عدد كبير من المواطنين عرف من بينهم حسن عبد الله اضرابوه، ٢٠ سنة وعلي منصور اضرابوه، وهو شاب معوق اخذ من منزله عمره ٢٠ عاما، والسيد علي السيد مرتضى السيد حسين (اعتدوا على منزله واعتقلوه)، واعتقل ابنه السيد جابر، ١٨ عاما، ومنصور رمضان منصور ومكي علي عباس، ٣٠ عاما وعلي مزعل، ١٨ عاما (وكان قد فصل من المدرسة قبل اسبوع واحد). كما اعتقل اخوان هما علي الصافي وجعفر الصافي. واعتقل من منطقةالسنابس كل من ياسر محسن درويش، ٢٥ عاما واخوه صادق، ٢٣ عاما. واعتقل من منطقة الدير عدد كبير من المواطنين عرف منهم عبد الله حسن مدن، (٣٠ عاما) وجعفر حسن مدن (٢٦) وفاضل حسن مدن (٢٣)، ويوسف هلال يوسف (٢٦) وسلمان علي ابراهيم الحمر (٢٣). وهناك اعداد كبيرة من المعتقلين لم تتوفر اسماؤهم بعد. واعتقل من ابوصبيع الشيخ حسن علي رضي والشاب محمد تاريخ. ومن المنامة اعتقل توفيق المحروس والشيخ هاني والشيخ رضي خليل. ومن المالكية وحدها اعتقل ٤٠ شخصا.

● وعلم ان من بين الجرحى ناصر عبد الوهاب من منطقة المالكية. وقد اصيب برصاصة

في خاصرته ونقل الى المستشفى الدولي واجريت له عملية جراحية في الحال. واصيب عبد الامير حسن من منطقة البرهامة في يديه بالطلقات النارية وأدت الى كسر مضاعف في يده ونقل الى المستشفى وهو ينزف حيث اجريت له عملية لوقف النزيف الحاد. وسوف تجرى له عملية اخرى لاحقا لنقل لحم من فخذه الى يده، وتبديل العظم المكسور بقطعة حديدية.

● وقد استمرت الصحافة المحلية التي تديرها وزارة الاعلام في حملاتهاالمسعورة ضد المطالبين بالدستور وتوجيه التهم الى ابناء الشعب. وتبذل الحكومة جهودا كبيرة للايحاء بوجود مخططات كبيرة ضدها موجهة من بلدان اجنبية، بينما يعرف العالم ان ما يحدث في البحرين شأن داخلي محض مداره المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وقد فشلت الحكومة في طرح موقفها من هذا المطلب الذي لم تبق مطبوعة او وكالة انباء اجنبية الا اكدت انه محور الحركة الشعبية في البلاد. وقد علق احد المعارضين البحرينيين على ايحاءات الحكومة بوجود بعد خارجي بقوله: «بعد اكثر من عام على بدء الانتفاضة فان العودة الى البحث عن عدو خارجي وهمي يتربص بآل خليفة يعكس افلاسا كاملا وعجزا عن التصدي الايجابي للمطالب الشعبية العادلة». وتحدى الحكومة ان تعلن موافقتها على اقامة دولة القانون والدستور، كما هو الحال في الكويت لترى ما اذا كان هذا «العدو الخارجي» قادرا على «العبث بامن البلاد».

٢٣ يناير

● مرة اخرى تسعى حكومة البحرين لتضليل الرأي العام ازاء ما تقوم به في البلاد من قمع وارهاب على مستويات غير معهودة. وقد اشارت التقارير الواردة من داخل البلاد الى ان عهدا اسود يخيم على البلاد وتستعمل فيه الحكومة كل الوسائل الدنيئة ضد الاحرار، مستعملة ما لديها من امكانات السلطة لشن حرب شعواء ضد الحق والحقيقة والحرية والشعب. وهناك عدد من القضايا التي تستدعي الاهتمام منها ما يلي:

١ - تشير الدلائل الى ان ولي العهد كان وراء التصعيد الاخير في الاعتداء على شعب البحرين وذلك في اطار الصراع الذي يدور بين اجنحة العائلةالحاكمة. فبعد ان فشل رئيس الوزراء في قمع الانتفاضة دخل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على الخط «لحسم الازمة بصورة نهائية» على حد تعبير البيان الرسمي الذي صدر قبل ثلاثة ايام. ولكي يبرر تدخله قام عملاؤه بزرع قنبلتين صوتيتين في «مجمع يتيم» التجاري في يوم رأس

السنة الميلادية وفي فندق «ميريديان» قبل اسبوع. وكان يهدف من وراء ذلك الى شن حملة ضد الحركة الدستورية مستعملا هاتين الحادثتين لتمهيد الطريق لـ «حمام الدم» الذي كان عمه قد توعد الشعب به. وليس هناك اي دليل ملموس على ان هاتين العبوتين من فعل اي من المواطنين. وجاء اعتقال الشباب الثلاثة قبل ثلاثة اسابيع بتهمة مشاركتهما في عملية مجمع يتيم تعسفا وظلما وامعانا في تكريس حالة الارهاب المفروضة على الشعب. اما عبوة الفندق فهي الاخرى وقعت في ظروف غامضة، حيث كان الفندق محاطا بقوات الامن بشكل لا يسمح لاحد بالتسلل الى داخل الفندق. كما ان بامكان من يخاطر بنفسه من ابناء الشعب ليزرع عبوة صوتية ان يضع ما هو اخطر منها. لقد كان توقيت العبوة وظروفها بشكل يسمح للحكومة باستغلالها ضد المعارضة خصوصا امام اكثر من ٤٠٠ ضيف كانوا يحضرون مؤتمرا اقتصاديا بالمنامة. وقد أكدت المعارضة طبيعتها السلمية واستمرارها في طرح مطالبها بالاساليب السلمية، ولم تعلن توجهها نحو العنف. وترى المعارضة ان اسلوب ولي العهد هذا سوف يدخل البلاد في دوامة من العنف لا تنتهي، وما مثال الجزائر ببعيد، ولن يؤثر على اصرار المعارضة على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد.

٢ - لتغطية فشلها في التصدي الايجابي لمطالب شعب البحرين، عمدت الحكومة مجددا الى توجيه الاتهامات الى جهات خارجية واعتبرتها مسؤولة عما يجري في البلاد. ولكنها فشلت في تقديم دليل واحد على ادعاءاتها، واكتفت بترديد مقولات قديمة ادرك العالم عدم جدواها. وسواء كان ذلك الاتهام بقرار محلي او دولي فانه لن يغير من حقائق الواقع شيئا. فشعب البحرين كان يطالب بعودة العمل بدستور البلاد منذ العام ١٩٧٥ قبل ان تقوم الثورة الاسلامية في ايران التي تلقي حكومة البحرين عليها مسؤولية ما يحدث. والغريب في الامر ان وكيل وزارة الخارجية الايراني، عباس ملكي، كان في زيارة رسمية الى المنامة الاسبوع الماضي والتقى وزير الخارجية البحريني وتحدث الطرفان عن التعاون المشترك بينهما، وقال ملكي انه سوف يشجع الشركات الايرانية على الاستثمار في البحرين. ولم يمر سوى يومين على تلك الزيارة قبل انفجار الوضع والتلميح الحكومي الى دور ايراني في الوضع الداخلي البحريني. وما تزال الحكومة تتحاشى التصريح المباشر وتترك ذلك لوسائل اعلامها «الحرة». ويدرك المراقبون ان القوى الوطنية التي تحركت خلال الاحداث لا يربط بعضها بايران سوى علاقات الجوار والدين بعمومه وبعض المواقف المشتركة حول القضايا العامة. وكان

حريا بحكومة البحرين ان تبحث عن نغمة اخرى لم تستهلك بعد. انه في الوقت الذي يحترم فيه شعب البحرين جمهورية ايران الاسلامية كدولة جارة فان موقفه من القوى الاقليمية لا يختلف كثيرا عن ذلك الموقف القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والمعارضة غير معنية بهذه الدعاوى الفارغة لانها تعتقد انها كررت كثيرا حتى اصبحت رخيصة ومكشوفة وغير ذات جدوى على الصعيد العملي.

٣ - كررت الحكومة ادعاءها بانها اعتقلت ثمانية اشخاص واعتبرتهم محرضين على ما جرى. وهؤلاء الثمانية هم الذين كان اغلبهم في السجن والذين أعادوا الهدوء الى البلاد بعد ان فشلت الحكومة في تحقيق ذلك بالقمع والارهاب. انهم لم يفعلوا شيئا سوى الاصرار على المطالب والدعوة الى الهدوء، وهذا ما تؤكده كلماتهم وبياناتهم منذ الافراج عنهم في الصيف الماضي. ان الحكومة تسعى للتعتيم على اعتقال ما يقرب من الفي مواطن بدون سبب مشروع. فقد امتلأت سجون آل خليفة بابناء البحرين وفشلت الحكومة حتى الآن في السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارةالبلاد للاطلاع على اوضاع المعتقلات ومدى التعذيب الذي يتعرض له المحتجزون. وتجدر الاشارة الى ان هناك سجناء سياسيين يقضون عامهم السادس عشر في الزنزانات الخليفية. لقد دخل بعضهم السجن وعمره ٢٠ عاما واصبح عمره الآن ٣٦ عاما. هذا هو نظام آل خليفة وهذه هي رأفة الامير المحب لشعبه! . ان هناك دعوة مقدمة من وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، ليندا تشوكر، الى حكومة البحرين لدعوة منظمة العفو الدولية للتأكد من طرق معاملة المعتقلين واعدادهم. وتجدر الاشارة الى ان التعذيب يمارس على اوسع نطاق، وقضية استشهاد سعيد الاسكافي اوضح دليل على ذلك.

٤ - سمع الليلة الماضية دوي انفجار اسطوانات الغاز في منطقتي سند والجفير، وهو الاسلوب المتبع لاعلان الرفض الشعبي لسياسة القمع الخليفية وعدم الانصياع للارهاب الخليفي. وخرجت يوم امس مسيرة بمنطقة النبيه صالح ضد الاحكام العرفية وانتشار الجيش. وفي ظهر اليوم اعتدت قوات الشغب على مسجد الغدير في منطقة واديان واخرجت المصلين وصادرت الكتب الدينية التي في المسجد ووجهت الى امام المسجد استدعاء من قبل جهاز الامن الذي يشرف عليه هندرسون.

٥ - ما تزال المطالب الشعبية مطروحة امام الحكومة، وهي مدعوة الى الاستجابة الى هذه المطالب العادلة، ولا معنى لاختلاق هذه الازمة والتهرب من الالتزامات التي يفرضها انتماؤها الى المجموعة الدولية عليها. وماذا يريد وزير الخارجية من لقائه ممثلي

الدول الدائمةالعضوية بمجلس الامن؟ ان المعارضة تعتقد ان اعادة العمل بدستور البلاد سوف ينهي الى الابد بعبع «التدخل الخارجي» ويقضي على «الفتنة» المزعومة ولا يترك مجالا امام «المحرضين والمخربين» في الوقت الذي يضفي على آل خليفة شرعية دستورية تفتقر اليها في غياب الدستور الذي وقع امير البلاد شخصيا عليه.

٢٥ يناير

● استمر التوتر في البلاد طوال يوم امس والايام السابقة بانتظار ما تسفر عنه سياسات الحكومة التي اصبح هناك اجماع دولي على حتمية فشلها. وحسب بعض المراقبين، فان العنف سلاح ذو حدين، وسوف يضر آل خليفة كثيرا فيما لو نفذوا تهديداتهم بتوريط الجيش ضد الشعب. وهناك توجه عام في الاوساط الدولية يطالب الحكومة ببدء الحوار مع ممثلي الشعب حول المطلب الاساسي وهو اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما والتخلي عن لغة التهديد والعنف والارهاب. كما ان هناك استنكارا واسعا لرفض حكومةالبحرين السماح لممثلي منظمة العفو الدولية بزيارة البحرين بعد ان تواترت الانباء عن ممارسة التعذيب على نطاق واسع ضد المعتقلين. كما ان هناك استياء عاما في البلاد من حالة الارهاب والرعب التي نشرتها قوات الشغب في انحاء البلاد. هذا في الوقت الذي أكد فيه الكثيرون على ان التدخل العسكري لا يمثل حلا للازمة الدستورية، وانه انما يكرس الوضع المتوتر. وقال احد المحامين المرموقين ان الشيخ عبد الامير الجمري، عضو البرلمان السابق والقاضي بالمحكمة الشرعية سابقا يعاني من بعض الامراض الا ان السلطات رفضت توفير الدواء له وللسيد ابراهيم السيد عدنان الذي يعاني هو الآخر من المرض. وترددت انباء كثيرة عن سوء معاملة المعتقلين الذين اصبح الاعلام البحريني - السعودي يلفق التهم اليهم ويصفهم بكافة الاوصاف مع علم الجميع انهم هم الذين اعادوا الهدوء الى البلاد العام الماضي بعد ان توصلوا الى اتفاق مع ممثلي الحكومة.

● وهناك شعور عام بان استمرار الارهاب الحكومي لا يمثل حلا وان الاوضاع مرشحة للتصاعد والتوتر، وانه لم يعد مستبعدا تصدع النظام من الداخل، بعد ان شعر كل من ينتمي الى النظام بانه محرج امام الرأي العام وامام ضميره وانسانيته. وعبر العديد من المراقبين والخبراء في الايام القليلة الماضية عن ذهولهم لاستمرار القاء تبعة الاحداث من قبل آل خليفة على الخارج، وهم يعلمون ان هناك قضية محورية هي عودة العمل

بالدستور الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لنظامهم. كما ان هناك انزعاجا كبيرا من التصريحات غير المسؤولة التي تصدر عن بعض الجهات والتي تعطي الدعم لاجراءات القمع ضد النظام. وتقول المعارضة ان هذه الجهات مستغفلة من حكومة البحرين ولو عرفت الحقيقة لكان لها موقف آخر.

● الى ذلك قامت قوات الامن يوم الثلاثاء الماضي (٢٥/ ١/ ١٩٩٦) بالاعتداء على مساجد البلاد وطردت المصلين وصادرت مكبرات الصوت. وأكد عدد من شهود العيان ان قوات الامن استعملت في اعتداءاتها أساليب وحشية بعيدة عن الاخلاق والقيم الاسلامية ضد المتعبدين في تلك المساجد. كما قالوا انها احضرت معها اسلحة ومتفجرات وقامت بتصويرها لاسباب غير معروفة. ولا يستبعد ان تستعمل هذه الصور كأدلة لاتهام المعتقلين بانهم يخططون للعنف. وقد تكرر ذلك في عدد من المساجد منها مسجد الانوار في جدحفص ومسجد مؤمن بالمنامة ومسجد الغدير في سترة ومسجد الشيخ خلف في نويدرات ومسجد الصادق بالدراز ومسجد زين العابدين بمنطقة بني جمرة، الامر الذي يعكس مدى ما يمكن ان يقوم به آل خليفة لتبرير حملات الارهاب التي يشنونها ضد شعب البحرين. والجدير بالذكر ان الاساليب السلمية والمنطق السوي اللذين اتبعهتما المعارضة أحرجا الحكومة كثيرا ولم تستطع اقناع العالم بموقفها الرافض لمنطق الدستور والقانون، فاصبحت تبحث عن اساليب رخيصة لتبرير قمع المعارضة. ويدرك العالم ان الحركة الدستورية تميزت بالهدوء والتحضر والعمل العلني، وابتعدت عن العمل السري، وعلى مدى اربعة عشر شهرا كانت شخصياتها علنية ولم يكن اي من هذه الشخصيات غير معروف ومكشوف. بل ان قادة الانتفاضة كانوا معتقلين لدى الحكومة لمدة ستة شهور تقريبا ولم يصدر شيء عن السلطات الامنية يشير الى اي رغبة في العنف او اي ارتباط خارجي. ومن هنا فان العالم مستعد لرفض الاتهام بالعنف ضد هؤلاء، وانها لن تجني الكثير من استمرار اعتقالهم.

● وجاءت سيارتا «جيب» وبهما عدد من الشرطة يوم امس الى مسجد مؤمن بالمنامة والتقطت صورا للملصقات على جدرانه. وفي حادثة منفصلة شاهدتِ امرأة في المنامة يوم امس بعض الهنود وهم يشعلون النار في الطريق ثم يلوذون بالفرار. وجاء الشرطة بعد ذلك ليعتقلوا من كان موجودا في المنطقة وليضيفوا تبريرا آخر لاستمرار سياسات القمع. هذا وقد تمركزت قوات الشغب بمنطقة الدير طوال الايام الثلاثة الماضية.

● هذا وقد استمرت الاعتقالات العشوائية بشكل يومي ولم تتوقف خلال الايام القليلة

الماضية. ففي الساعة الخامسة من صباح يوم امس داهمت سلطات الامن، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، منزل المواطن احمد منصور، ٤٥ عاما، من منطقة جبلة حبشي، بدون اي مبرر. ويعتبر هذا المواطن من الشخصيات الوطنية المرموقة الامر الذي يؤكد ان الحكومة قررت قطع خيوط التواصل مع كافة ابناء الشعب. وعرف من بين المعتقلين بمنطقة شهركان كل من سمير سلمان طواش، ٢٢ عاما، واحمد مرهون شبيب، ١٨ عاما، وعباس مرهون شبيب، ٢٠ عاما، وجعفر ابراهيم ابورويس، ١٤ عاما وحسن يعقوب صالح، وحسين علي محسن طلاق، ١٧ عاما، حسين عبد النبي ابورويس، ١٦ عاما، احمد ابراهيم ميثم، ٢٣ عاما، حسن محمد علي صالح، ٢٠ عاما، حسن حبيب حسن، ١٧ عاما.

٢٦ يناير

● وردت انباء هذا اليوم عن نقل كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع الى المستشفى العسكري بعد تدهور صحتهما في اثر الاضراب عن الطعام. وتعتبر هاتان الشخصيتان من ابرز الشخصيات التي دخلت السجن العام الماضي والتي توصلت، مع الشيخ الجمري، الى الاتفاق مع الحكومة الذي اعاد الهدوء الى الوضع. كما ان صحة كل من الشيخ عبد الامير الجمري والسيد ابراهيم السيد عدنان غير جيدة، ولا يسمح لهما بتعاطي الدواء. وقد عبرت بعض المنظمات الدولية، عبر قنواتها الخاصة، عن استيائها مما يجري في البحرين، واصبح هناك شعور عام يدعو الى ممارسة الضغط على حكومة آل خليفة لتوقف ارهابها ضد شعب البحرين.

● وقد استمر التوتر في البلاد الليلة الماضية وطوال هذا اليوم بسبب الاجراءات القمعية التي تفرضها حكومة البحرين على البلاد، فيما استبعد المراقبون حصول انفراج قريب في الازمة او انفراج عاجل للوضع الامني الذي يزداد تراجعا يوما بعد آخر. هذا في الوقت الذي شددت فيه حكومة آل خليفة اساليب ضغطها على المواطنين وقطعت الاتصالات بالخارج من الهواتف العامة لتمنع تسرب الاخبار الا ما تريد هي بثه الى العالم. وقد اتبعت الحكومة سياسة نشر وجهة نظرها في ما يجري، الا ان هناك قدرا كبيرا من عدم الثقة في ما تبثه وزارتا الداخلية والاعلام، خصوصا بعد ان اتضح ان الحكومة عمدت لعزل البحرين عن العالم الخارجي بعدة اساليب. فقد اصدرت في ٤ ابريل الماضي قرارا بمنع اي مواطن من التحدث الى وكالات الانباء لمنع انتشار الاخبار

التي لا ترغب فيها، وقامت في الآونة الاخيرة بقطع الخطوط الدولية من الهواتف العامة لمنع المواطنين من الاتصال بذويهم في الخارج لكي لا تتسرب انباء ما يجري داخل البلاد. وهذه السياسة الاعلامية التعتيمية فشلت في تحقيق اهدافها وما تزال الانباء ترشح من البلاد.

● هذا وقد منعت الحكومة هذا اليوم صلاة الجمعة في المساجد المعروفة لعلمها ان حضور الجماهير في اماكن العبادة التي اعتقلت العلماء الذين كانوا يؤمون الصلاة فيها سوف يؤدي الى توتر جديد يفشل خطتها التي توحي بعودة الهدوء الى البلاد. وبهذا أجلت الحكومة انفجار الغضب الشعبي ولم تقض عليه. فوجود قرابة ألفي معتقل في بلد صغير لا يمكن ان يمثل حلا لمشكلة تتعلق بشرعية النظام، وبالتالي فان من غير المنطقي الاعتقاد بقدرة آل خليفة في الاستمرار في الحكم بهذا النمط من التعاطي مع الشعب. وقد أصبح كل من يتحدث عن الوضع في البحرين، وحتى الذين يدعمون الحكومة يعبرون عن قناعتهم بان العنف لن يحل المشكلة وان الحوار هو الطريق الى الحل. غير ان الحكومة تصر على عكس ذلك وتعتقد ان بامكانها حسم الازمة عسكريا، وترفض اية دعوة للحوار مع ممثلي الشعب.

● وقد عبر دبلوماسي غربي في المنامة في جلسة خاصة مع بعض رجال الاعمال الليلة الماضية عن عدم قناعته بجدوى اجراءات القمع الحكومية قائلا: «الى متى تستطيع الحكومة الاحتفاظ بالقيادة الشعبية في السجن؟ وهل تعتقد ان ذلك يمثل حلا؟». ومضى يقول: «ان اكثر ما أخشاه ان يتحول الغضب الشعبي الى حالة عنف ترفض التعايش مع آل خليفة وتطالب باسقاط نظامهم». وقال هذا الدبلوماسي المخضرم: «لقد عشت في روديسيا في عهد ايان سميث، وكنت اعتقد ان النظام العنصري سوف يدوم الى الابد، ولكن انظر ماذا حدث».

● ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ٢١ يناير ١٩٩٦ في مقال حول الحركات الاسلامية ان «المخابرات الامريكية لم تحصل على اي دليل على ان المعارضة (البحرينية) تنظم الا محليا حيث يغذيها عدم الرضا عن الوضع الاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة وغياب اي حرية سياسية».

● هذا وقد استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في مختلف المناطق، وانتشرت اخبار كثيرة عن التعذيب الشديد الذي يتعرض له المعتقلون على ايدي «اللجنة» التي شكلت العام الماضي لتعذيب الموقوفين والتي من اعضائها عادل فليفل وخالد المعاودة

وخالد الوزان وعبد العزيز بن عطية الله آل خليفة. ومهمة هذه اللجنة تعذيب المعتقلين حتى «يعترفوا» اي يوقعوا على ما تريده اللجنة بدون تردد. وقد مارست هذه اللجنة اعمالا يندى لها الجبين، واعتدت على الحرمات والكرامات والشرف.

● وعرف من بين المعتقلين الشيخ حسن الساعاتي، ٣٥ عاما، من المنامة وعبد الجليل حسن المطوع، ٤٥ عاما، من شهركان وهو يعمل مع شركة البحرين للاتصالات.

٣٠ يناير

● اصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس بيانا حول الاوضاع في البحرين بعنوان: «البحرين منظمة العفو الدولية تطالب بالافراج الفوري عن سجناء الرأي في اثر الاعتقالات الجماعية». وجاء البيان الذي صدر في صفحتين «ان المنظمة طلبت الاسبوع الماضي من حكومة البحرين الافراج عن اي مواطن اعتقل بسبب مشاركته السلمية في المظاهرات. وقالت المنظمة: «انه مدعاة للتقزز اعتقال هؤلاء المتظاهرين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم السياسي». وذكر البيان ان المنظمة بعثت رسالة الى حكومة البحرين في ٢٣ يناير، طالبت فيها بضمانات بمعاملة كل المعتقلين بانسانية والسماح لهم بالاتصال بعوائلهم ومحاميهم والعناية الطبية اذا كان ذلك ضروريا. وطلبت المنظمة كذلك معلومات حول المعتقلين السياسيين، ومنها التهم الموجهة الى المتهمين بمخالفات ذات طابع اجرامي مع ضمانات بانهم سيحصلون على محاكمات سريعة وعادلة طبقا للمستويات الدولية.

وجاء في البيان ما يلي: «جاءت الاعتقالات الجماعية بعد مواجهات حدثت في بداية الشهر في مناطق كثيرة ومن ضمنها بني جمرة، سترة، جدحفص، السنابس، حيث كان المتظاهرون يحتجون على قيام قوات الامن باغلاق المساجد التي دعا فيها علماء الدين الشيعة الحكومة الى اعادة الحقوق الديمقراطية. وفي بعض الحالات، احتجز بعض افراد الاسر رهائن كوسيلة لاجبار المطلوبين على تسليم انفسهم. وذكر البيان انه في ٢٨ يناير ذكرت الحكومة انها اعتقلت ١٨٠ شخصا لهم علاقة بالاضطرابات التي حدثت، الا ان المعارضة والمحامين قالوا ان عدد المعتقلين يصل الى ٢٠٠٠ شخص اخذ اغلبهم من بيوتهم في اقتحامات ليلية او من نقاط التفتيش في الشوارع. ويعتقد انهم جميعا لا يسمح لهم بالاتصال باحد.

ومن بين المعتقلين ثمانية من علماء الدين الذين تقول الحكومة انها سوف تحاكمهم بتهم

«التحريض على العنف وتنظيمه». والثمانية الذين كانوا قد اعتقلوا في وقت سابق من الاضطرابات العام الماضي وافرج عنهم في سبتمبر ١٩٩٥ هم الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ حسين الديهي والشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ علي عاشور والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم عدنان العلوي والأستاذ حسن المشيمع والأستاذ عبد الوهاب حسين. وفي ٢٢ يناير اعتقل صلاح عبد الله الخواجة بعد اسبوع من الافراج عنه بعد ان قضى سبع سنوات في السجن لمعارضته السياسية.

واعطى البيان خلفية للاعتقالات الاخيرة جاء فيها انه بالاضافة الى تلك الاعتقالات فان هناك حوالي ٦٠٠ معتقل ما زالوا معتقلين منذ بداية الاضطرابات في ديسمبر ١٩٩٤.

وفي يناير ١٩٩٥ انفجرت المواجهات بعد ان قامت الحكومة بإبعاد أربعة من القادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بعودة البرلمان والحقوق الديمقراطية. وقد قتل ١٢ شخصا على الاقل واحتجز مئات بصورة انفرادية لمدد طويلة. وعلم ان اثنين من المعتقلين ماتوا في الاعتقال. واغلب الذين بقوا في السجن لم توجه لهم اية تهمة ولم يحاكموا، وقد حوكم بعضهم وحكم على عيسى قمبر بالاعدام في محاكمة غير عادلة.

● وقد تجددت الاضطرابات في اكتوبر ١٩٩٥ مع المطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين. وتطورت من الاعتصام بالمسجد او المدرسة الى المواجهات مع قوات الامن. ومن بين الـ ٦٠٠ المعتقلين طلاب واطفال مدارس لا يتجاوز عمر بعضهم سبع سنوات. وافرج عن بعضهم بعد اعتقال بلغ احيانا اسبوعا كاملا بدون الاتصال بذويهم او محاميهم. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من استمرار احتجاز المعتقلين بدون اي اتصال بهم ويواجهون التهديد بالتعذيب. ويساورها القلق ايضا نظرا الى ان المحاكمات امام محكمة امن الدولة التي نظرت في قضايا الكثير من المتهمين غير عادلة.

● وقد كتبت المنظمة رسالة الى حكومة البحرين تطلب فيها السماح لها بالقيام بزيارة الى البحرين لتقصي الحقائق والالتقاء بمسؤولي الحكومة. ولم تستلم ردا ايجابيا حتى الآن.

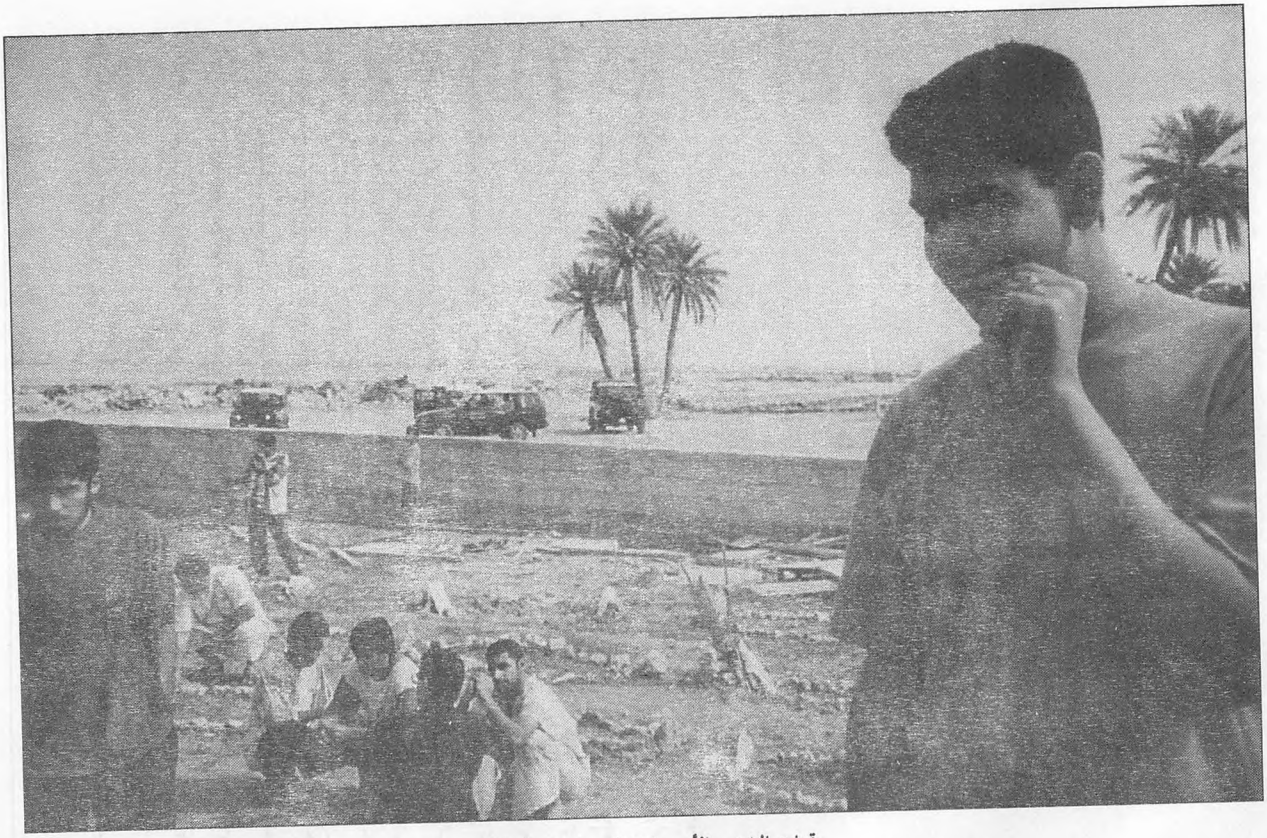
● وقد عرضت منظمة العفو الدولية دواعي قلقها وتوصياتها في تقرير صدر في سبتمبر ١٩٩٥ بعنوان: البحرين: أزمة حقوق الانسان، غطى فترة ديسمبر ١٩٩٤ الى ابريل ١٩٩٥.»

● وفي رسالة الى اللورد ايفبوري قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي ما نصه: «اننا مستمرون في تشجيعنا السلطات البحرينية نحو المصالحة

والحوار مع شعبها». وقد صدرت دعوات كثيرة الى حكومة البحرين لبدء حوار مع المعارضة، الا انها ترفض ذلك وتصر على الحل العسكري.

● هذا في الوقت الذي استمر فيه التوتر في ارجاء البلاد على مدى الايام الماضية. وفي الليلة قبل الماضية خرجت مسيرة كبيرة في منطقة كرزكان تطالب بعودة الدستور واطلاق السجناء السياسيين. وكانت قوات الشغب قد اعتدت على مساجد تلك المنطقة ومزقت نسخ القرآن التي فيها وصادرت محتوياتها. وفي الليلة الماضية اعتدت قوات الشغب على تلك المنطقة وكسروا ثلاث سيارات واقفة على الشارع وضربوا المارة صغارا وشيوخا. وانزلت قوات من الجيش قامت باطلاق الذخيرة الحية على الارض واعلن حظر التجول بعد الساعة العاشرة. واقتحموا ناديا هناك واعتدوا على المواطنين الذين كانوا فيه. وقد استدعى جهاز الامن عائلة الحداد التي تشرف على مسجد القفول وطلب منها اغلاق المسجد مع حلول الساعة التاسعة والنصف ليلا.

● وسمع الليلة الماضية صوت انفجار اسطوانة غاز في منطقة الدراز. ويستعمل المتظاهرون هذا الاسلوب لمنع قوات الشغب من اقتحام المنطقة والاعتداء على الحرمات. هذا في الوقت الذي كانت فيه طائرات الهيليكوبتر تحلق في اجواء البلاد لارهاب المواطنين.



قوات الشغب الأجنبية تحاصر إحدى المقابر

فبراير ١٩٩٦

١ فبراير

● استمرت المواجهات بين المواطنين الذين يطالبون بالدستور وقوات القمع التي ترفض منطق القانون. وفي الليلة الماضية سمع دوي اربعة انفجارات في منطقة الدراز يرجح انها لاسطوانات غاز، بينما حدثت مناوشات بين دعاة الدستور وقوات القمع في مناطق عديدة مثل كرزكان والدير وغيرها. ويمنع المواطنون من الخروج في منطقة كرزكان بعد الساعة التاسعة مساء والا اطلقت عليهم قوات الجيش المنتشرة في الشوارع النيران. وقد فشلت الحكومة في اعادة الهدوء الى البلاد، برغم الامكانات الاعلامية والعسكرية الهائلة التي وفرتها لها السعودية. وهناك تململ عام واشمئزاز من سياسات الحكومة على كل المستويات في البلاد. وقد سعت الحكومة في الآونة الاخيرة لنشر بيانات في صحافتها تؤيد سياساتها الارهابية باسماء النوادي وبعض الجمعيات بدون موافقة ادارات تلك المؤسسات، وهي، بذلك، تكرر ما عملته العام الماضي في شهر رمضان ايضا. ولم تعد تلك السياسة الفاشلة قادرة على اخفاء الحقيقة بعد ان اصبحت كراهية النظام الخليفي متعمقة في النفوس. وفي الوقت الذي تتم فيه مضايقة من بقي من الشخصيات الوطنية والاسلامية خارج السجن، فان هناك اصرارا على الاستمرار في المطالب. وقد شعرت الحكومة بفشل سياستها الاخيرة وقام الامير نفسه بالاتصال بالدول الاخرى لاصدار بيانات تأييد لما تقوم به حكومته، الا ان ما صدر من بيانات كان باهتا، ودعا اغلبها الى حل الازمة بالحوار، الامر الذي يرفضه آل خليفة.

● الى ذلك استمرت الحملات الارهابية ضد المواطنين بدون توقف. فقد وجه انذار الى والد الشاب فخري عبد الله، من منطقة المنامة بان زوجته سوف تعتقل اذا لم يسلم ابنه نفسه الى قوات الامن. واعتدت قوات الشغب على منزل العائلة وكسرت محتوياته بشكل كامل يوحي بهمجية المعتدين. واقتحمت قوات الشغب منزلين آخرين في المنامة

يوم امس، احدهما منزل فؤاد الحلواجي الذي يعيش في منزل آخر في منطقة سترة، والآخر لعبد الحسين السماك.

● وقد اعتقل الليلة الماضية الاستاذ عبد الجليل الذي كان يصلي بدلا عن الشيخ حسن سطان الذي اعتقل الشهر الماضي. كما اقيل المدير المساعد لمدرسة الجابرية يوم امس ايضا. ومنع الشيخ حسن المالكي من امامة الصلاة بعد ان اخلي سبيله قبل يومين. وشملت الاعتقالات الليلة الماضية كلا من حسن كالزمان (المنامة)، الشيخ علي سليم (توبلي)، واربعة من عائلة آل شهاب بمنطقة الدراز وعدد آخر من السنابس. ويتردد ان امرأة من عائلة الرضي بالمنامة قد اعتقلت قبل يومين. ووجهت الحكومة تهديدا الى الشيخ عبد الحسين الستري الذي منعته من الحديث بعد الصلاة.

● ومن جهة اخرى علم من مصادر مطلعة ان عبد الله بشارة، الامين العام السابق لمجلس التعاون، فشل في مهمته في العاصمة البريطانية. وكان بشارة الذي يقوم بحملة شعواء ضد شعب البحرين في العواصم الاوروبية قد اتصل بعدد من السياسيين والاعلاميين في محاولة لكسب موقفهم لتأييد سياسات الارهاب الخليفية، الا انه لم يحقق شيئا في هذا المجال، حيث اتضح لاغلب من اتصل بهم انه لا يعرف حقيقة ما يجري في البلاد وانه تطوع للدفاع عن اشد الانظمة الخليجية قمعا واكثرها عداء لكل ما هو دستوري وقانوني. ووجه بشارة دعوة لبعض من التقاهم لزيارة البحرين على نفقته الخاصة «للاطلاع على الوضع هناك». واعتبرت المعارضة البحرينية ما يقوم به بشارة تدخلا سافرا في شؤون البحرين واعتبرته داعما لسياسة الارهاب التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين.

● هذا في الوقت الذي ارتفعت الاصوات المنددة بما تقوم به حكومة البحرين. فقد اصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان التي تتخذ من باريس مقرا لها بيانا حول الوضع في البحرين اعربت فيه عن «عميق قلقها لتدهور اوضاع حقوق الانسان في البحرين». وجاء في البيان: «بعد الامل باحتمال التوصل الى حل يؤدي الى اعادة الحياة للدستور اختارت قوى الامن حوار القمع من جديد كلغة وحيدة تتقنها في تعاملها مع التعبيرات السلمية المختلفة في المجتمع». وانتهى البيان المهم بقوله: «اننا نطلب من السلطات البحرانية وضع حد لخيار الحل القمعي للحركة الدستورية وفتح الباب لحوار حقيقي يقوم على مبدأ الإفراج عن كافة معتقلي الرأي وعودة جميع المبعدين الى بلدهم ووضع الدستور موضع التطبيق باعتباره ناظم العلاقة بين الحكومة والمجتمع».

● وبعث السيد سالم عزام، الامين العام للمجلس الاسلامي في لندن رسالة الى امير البحرين جاء فيها: «حرصا على استقرار الاوضاع في البحرين وحقنا لدماء المسلمين في شهر رمضان المبارك يناشد المجلس الاسلامي سموكم بالاستجابة للمطالب الشعبية وبعودة دستور سنة ١٩٧٣»

● وقد اصبح هناك ادراك واسع للخطة الحكومية التي بدأ فشلها يظهر للعيان، والتي تتلخص في افتعالها عددا من الحوادث لكي تقوم بالحملة الارهابية التي تشنها حاليا ضد الشعب. جاء ذلك بعد ان شعرت بالارهاق والتعب بعد اكثر من عام من الحركة الشعبية المتواصلة التي اتسمت بطبيعتها السلمية ومطالبها المعقولة، وهو امر حاصر آل خليفة وكاد يخنقهم، وأشار عليهم مستشاروهم بالترتيب لما يجري الآن. وحتى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، قال انه لا يعرف كيف فشل الاتفاق الذي تم بين قادة الانتفاضة والحكومة. وهناك لوم شديد من الاطراف الدبلوماسية الخليجية والغربية لحكومة البحرين بسبب افشال ذلك الاتفاق. كما ان هناك ادراكا بعدم جدوى السياسات الحكومية الحالية التي لا يمكن ان تؤدي الى حلحلة الوضع.

٥ فبراير

● أصدرت لجنة العريضة الشعبية في ٣ فبراير ١٩٩٦ بيانا عاما حول الوضع في البحرين وطالبت فيه باعادة العمل بدستور البلاد وعودة المجلس الوطني. وجاء في البيان: «ان لجنة العريضة الشعبية اذ تدين العنف والتجاوزات الامنية لتستصرخ الضمائر الحية في العالم اجمع لتوقف مسلسل الارهاب التصعيدي الذي هدفه الاساسي منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحريني ومنع عودة المجلس الوطني وتطالب جميع الشرفاء في العالم بالسعي لاقناع القيادات السياسية في البلاد بفتح ابواب الحوار المغلقة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنيب البلاد اي كوارث محتملة». وطالب كذلك بالغاء اجراءات منع المواطنين من العودة الى وطنهم. كما استنكرت لجنة العريضة الشعبية بشدة «تلفيق التهم جزافا ضد علماء الدين الافاضل وزملائنا في لجنة العريضة المعتقلين اعتقالا اداريا. ونستنكر محاولة الايحاء بوجود ارتباط بين بعض رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الاجنبية». وتضم لجنة العريضة اعضاء من المجلس الوطني المنحل ومثقفين وعلماء دين يمثلون كافة قطاع المجتمع فكريا ومذهبيا. ويعتبر البيان صفعة حقيقية لمحاولات التضليل الحكومية التي سعت للايحاء بان مشكلة

البحرين امنية بالدرجة الاولى وليست سياسية

● وعلى صعيد آخر منعت وزارة الداخلية ندوة مشتركة كان نادي العروبة يزمع عقدها مساء غد (الثلاثاء). وكان مقررا ان يشارك كل من الدكتور عبد اللطيف المحمود والمحامي احمد الشملان والدكتور علي العريبي في حوار حول «الشورى والديمقراطية» بالنادي المذكور والمعروف بنشاطاته الثقافية منذ قرابة ستين عاما. وقد أعلن عن الندوة سلفا الا ان القسم الخاص بوزارة الداخلية اتصل بادارة النادي وامرهم بالغاء الندوة مدعيا ان عقد الندوة يهدد امن الدولة ويخل بالامن والاستقرار في البلاد.

● وفي اطار سياسة تكميم الافواه هذه قام سفير البحرين في الكويت بتقديم شكوى ضد صحيفة «الطليعة» الكويتية بسبب ما تنشره من اخبار حول البحرين تنقل وجهات نظر المعارضة. وقد سعت حكومة البحرين لاحكام السيطرة على انتشار الاخبار التي لا تصدر عنها، وتمارس ضغوطا مكثفة لمنع تسرب الاخبار. وفي ٤ ابريل الماضي اصدرت وزارة الاعلام قرارا بمنع اي مواطن من التحدث مع وسائل الاعلام الاجنبية حول ما يجري في البحرين. واحتجت لدى وكالات الانباء على نشر اخبار المعارضة مدعية ان ذلك تدخل في الشؤون الداخلية. وقام مسؤولوها بزيارة العواصم الاوروبية لمطالبة وكالات الانباء فيها بعدم نشر اي خبر لا يصدر عن وزارة الاعلام البحرينية. وقام عبد الله بشارة، الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي بزيارة لندن الاسبوع الماضي واتصل ببعض المؤسسات الاعلامية المهمة طالبا منها عدم نشر الاخبار التي تصدر عن المعارضة. واعتبر السفير البحريني في الكويت ان ما تقوم به صحيفة «الطليعة» الاسبوعية تدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، الامر الذي اعتبرته ادارة الجريدة دليلا على سياسة تكميم الافواه التي تمارسها ضد مواطنيها. وقالت الصحيفة انها غير ملزمة بسياسات حكومة البحرين وانها لن تمارس رقابة ذاتية لكي لا تفقد مصداقيتها. وعبر احد الاعلاميين الكويتيين عن انزعاجه للمدى الذي بلغته حكومة البحرين في استبدادها وقمعها بقوله: «انني لم أر وقاحة اكثر من هذه الوقاحة.... انهم لا يكتفون بقمع شعبهم بل يحاولون قمع الآخرين ايضا». واضاف قائلا: «لم يعد صدام حسين هو وحيد اقرانه في القمع والاستبداد».

● وتسعى الحكومة من وراء ذلك للتشويش على الرأي العام بعد ان فشلت خطتها الاخيرة في اقناع احد بشرعية اعتقال الشيخ الجمري ورفاقه، وهم الذين دعوا في خطبهم باستمرار الى الهدوء واتباع الخطوات السلمية للتعبير عن المطالب. وبسبب

شعورها بالاختناق فقد استدعت الاسبوع الماضي كلا من حسن رضي وعبد الشهيد خلف وهما محاميان بحرينيان مرموقان ووجهت لهما انذارا شديد اللهجة بعدم القيام باي تحرك لصالح المعتقلين سواء باعداد عريضة او ترافع عن احد منهم او اعداد عريضة شعبية ضد سياسات الحكومة. كما اصبحت المدارس وجامعة البحرين تحت الحكم العسكري. وتطالب وزارة التربية والتعليم التي يرأسها احد العسكريين، هو عبد العزيز الفاضل، ادارات المدارس بارسال تقرير مفصل عن اية حادثة في المدارس الى الوزارة. كل ذلك لمنع اي صوت ضد سياساتها القمعية. وتسعى وزارة التربية لتغيير الحالة الديموغرافية بشكل يقلل من احتمالات خروج مسيرات منظمة ضد الوضع القائم. وقامت بنقل مجموعات طلابية عديدة من مدارس البديع ومدينة حمد والنعيم وجدحفص وغيرها الى مدارس اخرى لكي لا يكون للطلاب متسع من الوقت لترتيب المسيرات والتظاهرات.

● الى ذلك استمرت المواجهات بدون توقف واصبح الوضع يزداد توترا يوما بعد آخر. وقد استباحت قوات الجيش منطقتي كرزكان والمالكية ومنعت التجول فيهما بعد الساعة التاسعة مساء، بعد ان اعتدت على المساجد وحطمت محتوياتها وصادرت الكثير منها. كما اقامت حواجز لتفتيش السيارات في كل من مدينة حمد وشارع المعارض وجد الحاج وذلك بهدف ارهاب المواطنين. اما السيارات فهي معرضة للتفتيش بدون سابق انذار. وحصلت مواجهات عديدة في الايام القليلة الماضية وسمع دوي انفجارات مساء الجمعة الماضية في عدد من المناطق مثل الدراز. وعلى صعيد السجناء فقد تواترت الانباء عن نقل كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع وكذلك الشيخ عبد الامير الجمري الى المستشفى الدولي بعد ان ساءت حالتهم بسبب الاضراب عن الطعام. وهناك محاولات لاطعامهم بالقوة بعد ان رفضوا الاكل والشرب. ونقل الشيخ علي سليم الى سجن «الحد» لاسباب غير معروفة.

٧ فبراير

● استدعت وزارة الداخلية صباح اليوم المحامي المعروف احمد عيسى الشملان لاسباب غير معروفة. ولم يعد الى منزله حتى كتابة هذه السطور. وكان الشملان الذي قضى عشرة اعوام في السجن في السبعينات والثمانينات، قد وقع مع آخرين على رسالة الى الاخوة الكويتيين الذين ناشدوا امير البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد. وهو احد

اعضاء «لجنة العريضة الشعبية» التي تطالب الامير باعادة العمل بالدستور والتي وقع عليها ٢٥ الف مواطن. وقد اصدرت اللجنة هذا الاسبوع بيانا قويا حول التطورات الاخيرة في البحرين واصرت على ان عودة العمل بالدستور هو المخرج الوحيد من الازمة التي تعصف بالبلاد. ولم يعرف بعد ما اذا كان اعضاء لجنة العريضة الآخرين قد تم استدعاؤهم كذلك. كما يأتي الاستدعاء في اثر الغاء وزارة الداخلية ندوة حول «الديمقراطية والشورى» كان مزمعا عقدها الليلة الماضية بنادي العروبة بمشاركة كل من احمد الشملان والدكتور عبد اللطيف المحمود والدكتور علي العريبي.

● من جهة اخرى أجابت الحكومة البريطانية على عدد من الاسئلة التي وجهها اليها اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان حول الوضع في البحرين، ونشرت نص الاسئلة والاجابات في سجل «هانسارد» في ٥ فبراير. وقال اللورد تشيشام باسم الحكومة في اجابته على سؤال عن مدى وجود ضمانات لعدم استعمال الاسلحة البريطانية لقمع المطالبة بالديمقراطية والحريات: «اننا ندرك انه ليس لدى حكومة البحرين في الوقت الحاضر النية لفرض الاحكام العرفية في البحرين. ونحن ملتزمون بسياسة مسؤولة تجاه مبيعات الاجهزة الدفاعية. وينظر الى طلبات الترخيص لتصدير الاجهزة الدفاعية كل على حدة في اطار الشروط المتعارف عليها ومنها الاطر الدولية التي نلتزم بها. اننا نضع في حسباننا سجل حقوق الانسان للدول التي تستلمها، ولا نصدر الاجهزة التي قد تستعمل للقمع الداخلي». ولدى اجابته على سؤال آخر حول مدى استمرار الحكومة البريطانية في تشجيع حكومة البحرين على اجراء حوار مع المعارضة، قال: «اننا مستمرون في التشجيع على المصالحة بالطرق السلمية بين السلطات البحرينية واعضاء المجموعات المعارضة. ويرجع تنظيم الاجتماعات بين السلطات ومجموعات المعارضة الى الاطراف المعنية». وبخصوص ما دار في الاجتماع الذي تم بين السيد جيريمي هانلي وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك عندما زار لندن الشهر الماضي قال اللورد تشيشام: «تطرق الاجتماع الى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها المنفيين البحرينيين في المملكة المتحدة. والبحرين تدرك جيدا التزاماتنا الدولية بخصوص اولئك الذين يطلبون اللجوء هنا».

● وعلى صعيد آخر بعث ٦٢ شخصية بحرينية مرموقة رسالة الى اخوانهم في الكويت الـ ٩٦ من النواب والشخصيات السياسية والمهنية واساتذة الجامعة والهيئات والمواطنين

ممن بعثوا برسالة الى امير البحرين يناشدونه الاستجابة للمطالب الشعبية بعودة الحياة البرلمانية الى البلاد. ومن بين الذين وقعوا الرسالة اعضاء بالمجلس الوطني المنحل مثل محمد جابر صباح وعلي قاسم ربيعة ومحسن مرهون، وعدد كبير من المحامين مثل الاستاذ احمد الشملان واعضاء لجنة العريضة الشعبية واستاذة جامعية هي الدكتورة منيرة فخرو. وجاء في الرسالة: «بارتياح وامتنان بالغين استقبلت الاوساط الوطنية الديمقراطية في البحرين خبر قيام ٩٦ شخصية كويتية بارسال خطاب مناشدة الى صاحب السمو امير دولة البحرين حفظه الله يتضمن المناشدة بالاستجابة للمطالب الشعبية وفي مقدمتها المطالبة باعادة العمل بالدستور البحريني لعام ١٩٧٣ وعودة المجلس الوطني. حيث عبر هذا الخطاب عن المحبة وعمق الروابط بين الشعبين الكويتي والبحريني والطموح المشترك من اجل بناء مجتمعات مدنية آمنة ترتكز على دعائم المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وتوفير ضمانات الحياة الكريمة للمواطن. واننا اذ نقدر باعتزاز موقفكم المشرف فاننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل عاقدين العزم واياكم للمضي معا لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي والتلاحم بين شعبينا البحريني والكويتي». وكان العلماء المبعدون، الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري قد بعثوا برسالة مماثلة الى الاخوة الكويتيين الذين وقعوا المناشدة المذكورة.

● وعلى صعيد آخر عبر وزير الاعلام البحريني، محمد المطوع، في مقابلة مع جريدة «الشرق الاوسط» نشرته هذا اليوم عن انزعاجه من حرية الصحافة القطرية مدعيا «ان ذلك لا يحظى باي تأييد من الشعب القطري الشقيق». وخص بالذكر جريدتي «الوطن» و«الراية» اليوميتين. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة القطرية رفعت العام الماضي الرقابة عن الصحف المحلية، الامر الذي سهل مهمتها وجعلها اكثر قدرة على التعاطي مع ما تريده من قضايا. وكان سفير البحرين في الكويت قد احتج لدى وزارة الاعلام الكويتية على صحيفة «الطليعة» الواسعة الانتشار والمتعاطفة مع مطالب شعب البحرين، الا ان الصحيفة مستمرة في سياستها التحريرية وترفض سياسة تكميم الافواه التي يفرضها آل خليفة على شعب البحرين.

٨ فبراير

● لماذا اعتقلوا أحمد الشملان؟ هذا هو السؤال الذي تكرر مرات ومرات هذا اليوم على

لسان الاعلاميين وممثلي وكالات الانباء العالمية بعد سماعهم خبر اعتقال المحامي المعروف، احمد عيسى الشملان. قال البعض انه سمع ادعاءات حكومة البحرين بان الازمة سببها «تحريض خارجي» و«جماعات دينية متطرفة» وانها مرتبطة بـ«تنظيم تخريبي»، الا انه لم يصدقها لحظة لانها بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع. وجاء اعتقال الشملان، ٥٣ عاما، صباح امس ليؤكد فشل حكومة آل خليفة في اقناع احد بادعاءاتها وتزويرها الحقائق. فالرجل معروف بمواقفه الوطنية الواضحة، وهو من رموز التيار الوطني الديمقراطي وليس محسوبا باي شكل على التيار الديني. وبالتالي فان اعتقاله يؤكد ما تقوله المعارضة حول طبيعة حركة المعارضة البحرينية التي تشمل كل قطاعات الشعب بمختلف انتماءاتها الدينية والسياسية. وما تزال هذه المعارضة متماسكة بعد اربع سنوات على بداية العمل من اجل اعادة العمل بدستور البلاد المعطل منذ اكثر من عشرين عاما. وجاء اعتقال الشملان ليقوض الدعائم التي ارتكزت عليها ادعاءات السلطة عندما اعتقلت قرابة الفي مواطن وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري الشهر الماضي. وقتها سعت الحكومة بدون جدوى لاظهار المشكلة في البلاد بمظهر امني بحت واخفاء ابعادها السياسية، ووفرت لها السعودية امبراطوريتها الاعلامية لتوهم العالم بان القضية تختصر بوجود «حرائق مفتعلة» و «تحريض خارجي» و «تنظيم تخريبي».

● لقد شعرت حكومة البحرين ان استمرار الازمة بالشكل الذي كانت عليه ليس في صالحها. فالمعارضة تطرح وجهة نظرها ومطالبها بوضوح وباساليب سلمية، ويطرح زعماؤها مواقفهم بهدوء تام ويدعون الجماهير الى الالتزام بذلك، بينما عجزت الحكومة عن طرح خطاب مقبول سياسيا لتبرير رفضها المطالب الشعبية. وادركت في النهاية انها هي الخاسر الاكبر من ذلك الوضع وان من الضروري اعادة تشكيل القضية بما يناسب مصلحتها. من هنا افتعلت الحكومة العديد من الحوادث وقامت باشعال حرائق في مناطق عديدة وفجرت قنابل صوتية في ظروف غامضة ثم استغلت ذلك لشن حملة شعواء على المعارضة واعتقلت عددا من القادة الشعبيين وفي مقدمتهم اعضاء لجنة العريضة الشعبية الذين في مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين. ولكن احدا لم يصدق اطروحة الحكومة وسرعان ما نفذ ما في جعبتها من تبريرات لما تمارسه من قمع وارهاب ضد ابناء الشعب. وظنت خطأ ان التهديد بفرض الاحكام العرفية وانزال قوات الجيش سوف يكمل مسلسل تكميم الافواه الذي بدأته في شهر ابريل الماضي بمنع اي مواطن من التحدث مع وكالات الانباء العالمية. الا ان ذلك

لم يحدث. وبرغم الاعداد الكبيرة من المعتقلين والممارسات الارهابية التي مارستها قوات الشغب بما في ذلك استباحة المناطق الآمنة مثل كرزكان والمالكية مؤخرا، فقد استمرت المقاومة الشعبية للارهاب الحكومي، وما يزال الوضع كذلك حتى اليوم. وتقاطرت الرسائل الاحتجاجية من اصدقاء شعب البحرين في مناطق العالم على الامير تطلب منه ايقاف حملات القمع والارهاب واطلاق سراح السجناء وبدء حوار مع الشعب من اجل اعادة العمل بالدستور. وكان لمواقف العناصر الوطنية ومنها احمد عيسى الشملان ابلغ الاثر في صياغة المواقف المتعاطفة مع قضية شعب البحرين.

● من هنا فقد قررت حكومة آل خليفة في خطوة تصعيدية اخرى ضرب الحركة الوطنية التي كان لها دور مشرف في السنوات الماضية، الامر الذي كان له ابلغ الاثر على مسيرة الوحدة الوطنية. وسبق اعتقال الشملان اعتقال عدد من الوطنيين مثل احمد منصور وعبد الجليل العرادي (وربما اطلق سراحه) وطارق العابد. وكانت رموز وطنية اخرى قد اقيلت من عملها مثل المهندس سعيد العسبول والدكتورة منيرة فخرو وحصة الخميري وعزيزة البسام. وكان المحامي احمد الشملان قد اعتقل مرات عديدة في السابق وبقي آخر مرة في السجن ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦، بالاضافة الى فترات اخرى قضاها في المنافي. واستدعي عدة مرات منذ بدء الانتفاضة الشعبية وذلك في شهر ابريل وديسمبر الماضيين. وفرضت عليه غرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار بعد ان تحدث مع الصحافي حافظ الشيخ في برنامج بثته اذاعة قطر في ديسمبر الماضي.

● في مثل هذا الوضع المتردي فان من الصعب توقع هدوء الامور برغم ما تدعيه الحكومة. وجاء اعتقال الشملان ليؤكد ان الوضع غير مستقر في البلاد. ويقول مطلعون بالامور ان التوتر يعم البلاد وان مقاومة الشعب لعدوان قوات الشغب مستمرة. وقد قطعت الحكومة الاتصال بالعالم الخارجي من الهواتف العمومية في خطوة تهدف الى عزل البلاد عن العالم لمنع وصول الاخبار الى الخارج. وتخسر شركة البحرين للاتصالات مبلغ ٤٥,٠٠٠ دينار شهريا نتيجة لذلك. وقد خسرت الشركة حوالي ٦ ملايين دينار (حوالي ١٧ مليون دولار امريكي) العام الماضي فقط. وقامت السلطات بوضع حواجز امنية عند منطقتي عالي وبوري جنوبي البلاد وحوصرت منطقة بوري في اليومين الماضيين. وفي منطقة عراد اعتقل ٢٥ مواطنا بعد حادثة ضرب فيها احد افراد الشرطة بعد ان اعتدى على حرمة المواطنين. وشوهد زورقان محروقان يعودان لبعض افراد العائلة الحاكمة بالقرب من مستشفى السلمانية يوم امس. هذه الحوادث المؤسفة

تعتبر نتيجة مباشرة لاجراءات القمع التي تمارسها الحكومة وتغييب القادة الشعبيين الذين أمسكوا بزمام الامور بعد خروجهم من السجن في الصيف الماضي. وتلقي المعارضة بمسؤولية ذلك على عاتق الحكومة التي ترفض مبدأ الحوار وعودة العمل بالدستور. ولا شك ان اعتقال الشملان سوف يكون له آثاره السلبية على النظام الذي أفلس شعبيا وسياسيا.

٩ فبراير

● اصدرت منظمة العفو الدولية مساء امس مناشدة عاجلة لحكومة البحرين لاطلاق سراح المحامي احمد الشملان وأحمد منصور علي احمد الذي يعمل مديرا باحدى الشركات الخاصة. وجاء في البيان ان المنظمة تخشى من تعرض الرجلين للتعذيب منذ ان اعتقلا واحتجزا في زنزانات انفرادية. وقالت ان لديها معلومات تفيد بان احمد منصور محتجز في القلعة بينما لا تعرف مكان احتجاز احمد الشملان. وعبرت عن قلقها من اعتقالهما بسبب نشاطاتهما السلمية. وقالت ان مكتب المحامي الشملان ومنزله قد فتشا تفتيشا دقيقا، وعبرت عن قلقها لاتهامه بالتخريب والمشاركة في الحرائق والتدمير. وقالت ان هناك اعتقادا بان اعتقال الشملان جاء بسبب دوره في العرائض الشعبية وتصريحاته التي تعارض الحكومة. وعرضت المنظمة خلفية للاحداث الجارية والاعتقالات التي تمت الشهر الماضي. وطلبت من الجميع كتابة رسائل احتجاجية الى امير البحرين ورئيس وزرائها ووزير الداخلية.

كما اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان مساء امس ايضا بيانا جاء فيه: «تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بقلق بالغ انباء الحوادث المؤسفة التي وقعت في البحرين مؤخرا، والتي شملت اضافة الى تفاقم اعمال العنف، حملة اعتقالات جديدة لعدد من رجال الدين والفكر والسياسة من مختلف الاتجاهات المطالبة بالاصلاح السياسي السلمي وعودة الدستور والحياة البرلمانية. وقد شملت الحملة اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري للمرة الثانية وكذلك اعتقال المحامي المعروف احمد الشملان.» واضاف البيان: «لقد سبق للمنظمة ان دعت في وقت سابق الى وقف اعمال العنف واللجوء الى الحوار واطلاق سراح المعتقلين السياسيين». وقالت المنظمة في نهاية بيانها: «في الوقت الذي تجدد فيه المنظمة موقفها من استخدام العنف من اي طرف كان فهي تناشد السلطات البحرينية اطلاق سراح سجناء الرأي الآخر والسعي لبحث المشاكل

السياسية عبر الحوار وبما ينسجم مع مصلحة البلاد ومستقبلها».

● وعلى صعيد آخر فوجيء المعتقلون (الذين يبلغ عددهم حوالي الفي سجين) في الاسبوعين الماضيين باجراء فحوص طبية على بعضهم. وبعد التفحص في الامر اتضح ان هيئة دولية معروفة سوف تقوم بزيارة البحرين الاسبوع المقبل للاطلاع على اوضاعها. ويبدو ان ضعوطا كبيرة مورست على حكومة البحرين للسماح بهذه الزيارة بعد ان اصبح من الصعب على الحكومات الصديقة لها الدفاع عنها بسبب انتهاكاتها المنتظمة لحقوق الانسان. وتجدر الاشارة الى ان السلطات رفضت حتى الآن السماح لاهالي المعتقلين بزيارتهم. كما ان هناك عددا كبيرا من المعتقلين مضى على توقيفهم اكثر من عام حيث اعتقل بعضهم في ديسمبر ١٩٩٤. وصدرت تقارير كثيرة عن تعرض المعتقلين لابشع انواع التعذيب التي اودت احيانا بحياة المعتقلين كما حدث للشهيد سعيد الاسكافي.

● وقد رفضت الحكومة حتى الآن السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين. كما رفضت طلبا تقدم به اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية، لزيارة البلاد قبل الانتفاضة.

● هذا وقد خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية كبيرة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رفعوا شعارات اشارت من بعيد الى الوضع القائم. وقد استدعت السلطات رؤساء المآتم وطلبت منهم انهاء المسيرات قبل الساعة العاشرة ليلا. وتجدر الاشارة الى ان جميع المتخصصين في رفع الهتافات الدينية قد اعتقلوا قبل حلول شهر رمضان المبارك مع بقية العلماء والخطباء. وقامت قوات الشغب قبل ثلاث ليال بالاعتداء على احد المآتم بمنطقة باربار غربي المنامة مستعملة الهراوات والغازات الخانقة والرصاص المطاطي. وقد جرح عدد كبير من المواطنين، . وحدث الاعتداء في الوقت الذي كان الخطيب يتحدث على المنبر. وقد اصيب الشيخ ناصر الشويخ في رأسه وسقط على الارض واستمر الشرطة في ضربه. وأصيبت امرأة خارج المأتم في رجلها برصاصة مطاطية وضربت ضربا مبرحا. واعتدي على شاب صغير هو نجل مواطن يدعى محمد حبيب واصيب بجروح كثيرة. وما يزال الثلاثة يرقدون في المستشفى الدولي.

● هذا وتجوب الشوارع هذه الايام دوريات قوات الشغب بكثافة غير معهودة تحسبا لانفجار الغضب الشعبي في اية لحظة. وتشاهد وحدات من الجيش تجوب شارع ارادوس ذهابا وايابا وهو الشارع الذي يمر بمناطق الدير وسماهيج وقلالي، ويبدو الجنود

في المصفحات شاهرين سلاحهم استعدادا لاطلاق النار على المواطنين، وتسير الدوريات بسرعات خفيفة لا تتجاوز ٢٠ كيلومترا في الساعة.

● وعلى صعيد آخر عقدت ندوة مهمة في «دار بيروت» بالعاصمة اللبنانية قبل ثلاثة ايام شارك فيها ممثلون عن المعارضة البحرينية وحضرها حشد كبير. وتناولت الندوة الاوضاع في البحرين وشارك فيها كل من الشيخ خليل سلطان وعبد الرحمن النعيمي وعبد الله الراشد. واجرت الصحافة اللبنانية بعدها مقابلات مع المشاركين. وقد عبر الحاضرون واغلبهم من الاحزاب والقوى اللبنانية عن دعمهم للحركة الدستورية في البحرين.

١١ فبراير

● خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية كبيرة في مختلف مناطق البحرين شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رددوا فيها شعارات حماسية. ورفع المشاركون المطالب التي اصبحت تميز الحركة الدستورية في البحرين ومنها اعادة العمل بالدستور المعلق منذ عشرين عاما واطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين. وشاركت المرأة البحرينية الليلة الماضية بشكل ملحوظ، الامر الذي يؤكد حيوية الحركة برغم قمع الحكومة. وكانت سلطات الامن قد طلبت من رؤساء المآتم في الايام القليلة الماضية منع رفع شعارات سياسية، واحتجت على شعارات من نوع «هيهات منا الذلة» التي تحمل اشارة واضحة الى عدم استعداد شعب البحرين لقبول سياسات الاذلال التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين. كما اعتبرت السلطة الشعارات التي تطالب باعادة العمل بالدستور تهديدا لامن الدولة.

● كانت المشاركة الهائلة في جميع المناطق ومنها العاصمة، المنامة، مدهشة، وقد فاجأت المراقبين والدبلوماسيين بكثافتها وادركوا ان الحكومة التي تكرر يوما بعد آخر انتهاء الانتفاضة قد فشلت في منع الحضور الشعبي الهائل في الشوارع والمساجد والمؤسسات الاجتماعية الاخرى. وكان الجو متوترا للغاية، الا ان الحضور الجماهيري الكبير والطبيعة السلمية للمشاركين وتحضر مطالبهم ادخلت الرعب في قوات الشغب التي كان ايان هندرسون قد أعطاها اوامر سابقا بالاعتداء على اي تجمع شعبي. وكررت الحكومة الشهر الماضي عزمها على فرض الاحكام العرفية لمنع التجمهر وانزال الجيش للاعتداء على الشعب، الا انها فشلت في ذلك لعلمها بما ينطوي عليه ذلك من

احتمالات خطيرة تنعكس سلبا على العائلة الحاكمة نفسها. كما ان عددا من الدول التي تمد آل خليفة بالسلاح ابدت عدم ارتياحها من التهديد باستعمال الاسلحة الدفاعية للقمع الداخلي. وانتهت المسيرات بسلام، الامر الذي يؤكد ان الشعب مسالم بطبيعته وان مسيراته السلمية لا تخرج عن معطيات دستور دولة البحرين الذي يرفض آل خليفة العمل به. ولو ان قوات الشغب تدخلت لكان الوضع بشكل آخر.

● وقد صرح مسؤول بحركة احرار البحرين بقوله: «ان ما حدث الليلة الماضية يؤكد ان دوامة العنف في البحرين انما تبدأها السلطة وليس الشعب». وطالب المجتمع الدولي بشجب سياسات العنف والارهاب التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين. وأشار ايضا الى ان العالم ادرك اخيرا افتراءات حكومة البحرين ضد الشعب وذلك بادعائها ان المحامي والكاتب المعروف احمد الشملان حرض على وخطط لما تسميه اعمال العنف، وهي تهمة سخيفة للغاية سحبت البساط تماما من تحت اقدام السلطة واثبتت للمراقبين هشاشة منطقها، خصوصا وان الشملان معروف باحترامه للقانون والدستور خصوصا وانه محام ناجح في مهنته ويحظى باحترام زملائه، وهو كاتب مرموق يعرفه من يقرأ اعمدته اليومية في صحف الخليج المختلفة.

● وعلى صعيد آخر قامت حكومة البحرين، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بابعاد المواطن مرتضى بدر محمد هاشم، ٢٥ عاما، يوم امس من البلاد بدون اي سبب. وكان الشاب مرتضى قد عاد الى البلاد من تركيا التي يدرس فيها لقضاء فترة عيد الفطر المبارك مع عائلته في منطقة الدير. ولكنه احتجز في المطار ثلاثة ايام تعرض فيها الى التحقيق والاهانة والمضايقة، وبعدها اعيد ترحيله من البلاد بعد ان ختم جوازه بختم الدخول والخروج منها للايحاء بانه خرج بمحض ارادته. وقد حاولت عائلته الاتصال به في المطار الا انهم منعوا من ذلك. ووضع يوم امس على متن طائرة متوجهة الى دبي بدولة الامارات العربية، ومنها توجه الى لندن التي وصلها الساعة السادسة صباح اليوم وتقدم بطلب اللجوء السياسي. وتعتبر سياسة ابعاد المواطنين من ابشع وسائل القمع الخليفية ضد شعب البحرين، حيث انها الحكومة الوحيدة في العالم التي تبعد مواطنيها من ارضهم بدون ادنى حق او مستند قانوني او شرعي. وقد اصدرت منظمة العفو الدولية بيانات عديدة حول سياسة الابعاد القسري التي تمارسها حكومة البحرين ضد المواطنين.

١٢ فبراير

● للمرة الثانية يحدث انفجار صغير في احد فنادق البحرين مسببا هلعا بين نزلائه. وتسبب الانفجار الصوتي الساعة التاسعة بالتوقيت المحلي (السادسة مساء بتوقيت غرينتش) الليلة الماضية في تحطم بعض زجاج فندق «ديبلومات» الواقع بالمنطقة الدبلوماسية من العاصمة «المنامة» واحدث ارتباكا شديدا في المدينة. وحسب التقارير الاولية فان شخصا مجهولا اتصل بمكتب «أسوشيتد برس» في المنامة واعلن باسم «الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين» عن الحادث. الا ان الجبهة نفت صلتها بالحادث. وأثار الانفجار قدرا من الرعب بين نزلاء الفندق، بينما اكدت وزارة الداخلية ان الانفجار نجم عن عبوة مصنعة محليا. وأصيب ثلاثة اشخاص بجروح، فيما تكهنت بعض الاوساط بتطور تدريجي في الوضع الداخلي في البحرين نحو الاسوأ. وكان انفجار مماثل قد حدث الشهر الماضي في فندق «ميريديان» في الوقت الذي كان مؤتمر حول النفط منعقدا بالفندق. وقد استغلت الحكومة ذلك الانفجار لشن حملة اعلامية وامنية شعواء ضد المعارضة واطلقت ايدي قوات الشغب لتعيث في الارض فسادا ولترهب الشعب المسالم باساليبها الهمجية وانعتاقها من القيم الانسانية.

● وقد صرح مصدر مسؤول بحركة احرار البحرين قائلا: «ان ما حدث مؤشر خطير على انزلاق الوضع نحو العنف الذي كانت الدولة تخطط لحدوثه منذ فترة». واتهم المصدر الحكومة بافتعال حادثة التفجير التي نسبتها الى الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين التي نفت مسؤوليتها بشكل صريح عن الحادثة. ورأى مراقبون ان ثمة ظروفا محيطة بما حصل مساء امس منها ان فندق «دبلومات» يخضع لاجراءات امن مشددة وكذلك المنطقة الدبلوماسية التي يقع فيها، حيث هناك الدوريات المنتظمة لقوات الشغب والامن، ونقاط التفتيش بالاضافة الى موظفي جهاز الامن الكثيرين الذين يتمركزون في الفندق بزيهم المدني، ويجوبون الطرقات المحيطة. وهذا يجعل من الصعب جدا القيام بعملية من هذا النوع. كما ان الانفجار الصوتي شبيه بالانفجار الذي حدث بفندق «ميريديان» في ١٧ يناير الماضي الذي قامت به الحكومة وكلاهما كان يراد منهما التأثير على الرأي العام المحلي. واكد سياسي بريطاني كبير قبل اسبوعين لدى سؤاله عن مدى صدقية فرضية قيام الحكومة بانفجار «ميريديان» ان «كل الاحتمالات واردة».

● ويرى المراقبون ان اعتقال المحامي احمد الشملان أفشل سياسةالحكومة تماما خصوصا عندما وجهت له تهم بالتحريض والتخطيط للعنف لا يصدقها حتى هندرسون نفسه،

الامر الذي دفع السلطة للتفكير بعمل سريع تستعطف به الآخرين، واعتقدت ان تكرار ما فعلته بفندق «ميريديان» سوف يدفع الحكومات الاخرى لارسال برقيات التعاطف مجددا. وتكمن ازمة حكومة آل خليفة في شعورها بفقدان الشرعية التي رفض الشعب اعطاءها اياها الا في اطار الدستور المعلق منذ عشرين عاما. ولكنها تعلم في الوقت نفسه ان الوضع في البحرين بلغ مرحلة اللارجعة وان الوضع لن يستقر ما لم تعلن الحكومة موافقتها على المطالب الشعبية. واكدت حركة احرار البحرين ان الاساليب السلمية التي تتبعها المعارضة تحرج الحكومة كثيرا وانها لا تعتقد ان العنف سوف يحقق شيئا في بلد صغير كالبحرين. وحملت الحكومة المسؤولية الكاملة عن تردي الوضع الامني في البلاد باستمرارها في رفض الحوار مع المعارضة، واصرارها على الحل الامني والعسكري.

● وعلى صعيد آخر، وصل المواطن مرتضى بدر محمد هاشم الى العاصمة البريطانية يوم امس بعد ان منعته حكومة البحرين من دخول بلاده، وطلب اللجوء السياسي في لندن. وواجهت سلطات الهجرة البريطانية مشكلتان وهي تنظر في طلبه. الاولى ان موظفي الهجرة لم يكونوا في البداية على استعداد لتصديق قصته التي تتلخص برفض حكومة البحرين السماح لمواطنيها بدخول البلاد. وبعد ان فحصت الوثائق التي لديه وبطاقات سفره من قبرص (التي كان يدرس فيها) الى البحرين ومن البحرين الى دبي ومن دبي الى لندن وبعد الاطلاع على شهاداته واوراقه الثبوتية الاخرى اندهش الموظفون من وجود دولة في العالم تمارس سياسة خاصة بها تمنع مواطنيها من دخول البلاد. والثانية ان موظفي الجمارك استغربوا عندما رأوا ان ضيفهم الجديد ليس معه حقائب، وكل ما كان معه هو كيس يحتوي على صحف بحرينية اشتراها من مطار البحرين الدولي. وبعد التحقيق ادركوا الحقيقة فزادت دهشتهم. فقد صادرت حكومة البحرين حقيبة سفر الشاب التي لم تكن تحتوي الا على ثيابه وحاجاته الخاصة، وابقوه ثلاثة ايام في بهو المطار ينام ويستيقظ على مقاعد الانتظار. وكل جرمه انه لم يعد الى البلاد في عطلة الصيف!

١٣ فبراير

● شنت حكومة البحرين حملة اعتقالات شعواء في اليومين الماضيين في اثر المسيرات الدينية العملاقة التي طافت الشوارع في كل مناطق البلاد مساء السبت الماضي.

وشعرت الحكومة بالفشل الذريع لسياساتها القمعية حيث اصبح الشعب مستعدا لمواجهة ارهاب آل خليفة بسواعده المرتفعة وقبضات يده القوية. وشملت الاعتقالات عددا من الذين رفعوا الشعارات المطالبة بعودة الدستور في تلك المسيرات. وعرف من بين المعتقلين من منطقة جنوسان (غربي المنامة) كل من حسن عبد العزيز جواد، ٤٨ عاما، و ابراهيم عبد العزيز عبد الرسول، ٣٢، ومهدي يوسف عبد الرسول، ٢٢، وخلف جعفر. وقد اعتدت قوات الشغب الساعة الثانية والنصف صباح اليوم على منازل هؤلاء الاشخاص وروعت الاطفال والنساء بعد ان كسرت ابواب المنازل في اعتداء وحشي يحمل كل معاني الارهاب والحقد. ويعتقد آل خليفة ان وحشيتهم هذه سوف تكسر شوكة الجماهير التي يزداد غضبها يوما بعد آخر. غير ان المراقبين يجمعون على ان هذه الاجراءات تكرس الازمة ولا تحلها، وان استمرار الحكومة في تجاهل المطالب الشعبية واتخاذها مزيدا من الاجراءات القمعية لن يساهم الا في اطالة محنة شعب البحرين واقتراب نهاية العائلة الحاكمة.

● كما ان هناك ادراكا واسعا للورطة المحيطة بحكومة البحرين، اذ لم يعد هناك مصداقية لادعاءاتها التي تفتقد الحقيقة والتوازن في اغلب الاحيان. وجاءت حادثة التفجير بفندق «دبلومات» قبل يومين لتشكك المراقبين في البيان الحكومي الذي ذكر حدوث الانفجار ليستنتج منه بشكل مباشر ان ذلك يؤكد «ان المشكلة في الاساس هي مشكلة امنية»، وان كل العالم تآمر ليفجر عبوة صغيرة كسرت بعض النوافذ. وزاد من تشكيك المراقبين في الرواية الحكومية فشلها في تقديم اي دليل على ماحدث هذه المرة، فلم توزع وكالات الانباء صورة واحدة عن احداث البحرين على مدى اربعة عشر شهرا برغم وجود مكاتب بعض وكالات الانباء العالمية في المنامة. ويشير هؤلاء الى ان وكالات الانباء تناقلت صور تفجير مركز تدريب الحرس الوطني في السعودية منذ اللحظات الاولى، بينما لم تسمح حكومة البحرين لوكالات الانباء بتوزيع صورة واحدة سواء عن حادثة «دبلومات» او «مريديان» او اي حدث آخر، الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بان كلا الحدثين اما من صنع الحكومة نفسها (وهذا هو رأي المعارضة) او ان ما حدث صغير جدا يفقد اهميته بنشر صوره بسبب هامشيته.

● وقد علق احد الصحافيين العرب بقوله: «ما هذا الوضع في البحرين؟ وما هذا التملق لحكومتها؟ وكيف تقبل الدول الكبرى بالسكوت على ما يجري في تلك البلاد وتتمسك بحالة الصمت المطبقة؟» وفي الوقت الذي تحدث فيه ممثلو المعارضة في وسائل

الاعلام الغربية حول التطورات التي تجري في البلاد، فقد رفض وزير الاعلام التحدث مباشرة مع وسائل الاعلام العالمية لشعوره بالعجز عن الاجابة على تساؤلاتهم حول الوضع في البلاد، وفضل الاكتفاء بالبيانات الرسمية التي تثير الشكوك اكثر مما تجيب على التساؤلات، والتي لا يثق فيها سوى مراسلي الصحافة السعودية وبعض الصحافة الكويتية. وعبر احد الاعلاميين الاوروبيين مؤخرا عن اشمئزازه للطريقة التي تعالج بها حكومة البحرين الازمة الداخلية، واستمرارها في اختلاق الاكاذيب والادعاءات غير المنطقية.

● وعلى مستوى آخر، دعت المعارضة البحرينية شعب البحرين الى عدم الاحتفاء بيوم العيد تضامنا مع السجناء واظهارا للحزن الذي يخيم على البلاد بسبب الارهاب الخليفي. وطلبت من المواطنين تقليص النفقات تحسبا للاوقات الاصعب المقبلة ووقف التعامل مع التجار المتعاملين مع الحكومة، والاقتصار على التعامل مع التجار الشرفاء ذوي المواقف الوطنية والمشاعر النبيلة. وفيما يسود الوجوم في البلد فان هناك اصرارا شعبيا على الاستمرار في المواجهة. ونقلت بعض وكالات الانباء عن مواطنين قولهم انهم يستعدون لمواجهات شديدة مع قوات الارهاب الخليفية بعد شهر رمضان المبارك. ويتوقع تفاعل شعبي كبير مع هذه الدعوة خصوصا وان هناك اصرارا شعبيا على عدم اظهار الفرحة والزينة يوم العيد الذي سوف يتحول الى يوم حداد في البحرين. وفي شهر رمضان من العام الماضي تعهد المواطنون بان يكون «يوم العيد هو يوم الوعيد»، وفعلا انفجر الوضع بشكل كامل يوم عيد الفطر الماضي.

وما يزال المحامي احمد الشملان موقوفا بعد قرابة اسبوع على اعتقاله وتوجيه تهم سخيفة اليه. وقد حاولت عائلته زيارته في السجن الا انها لم تستطع ذلك، واستلمت وزارة الداخلية بعض الملابس لاعطائها اليه. وقد تطوع عدد كبير من المحامين للدفاع عن الشملان الذي اثارت قضيته مشاعر ابناء الشعب وخصوصا المحامين الذين يعرفونه عن قرب. وكانت قضية الشملان المدخل الذي اختاره الكاتب البريطاني المعروف، روبرت فيسك، مدخلا لسلسلة مقالات حول البحرين بجريدة «اندبندنت» بدأها اليوم بمقال عنوانه: «بحرين العصور الوسطى تصارع لاحتواء نيران التمرد». وقال فيسك في مقاله ان الجريدة حاولت مرات عديدة الحصول على تأشيرة دخول الى البلاد ولكن بدون جدوى. ويعتبر المقال وثائقيا لاحتوائه معلومات قيمة وتحليلا واقعيا متعاطفا مع المطالب الديمقراطية للشعب معتبرا ان نظام البحرين «أكثر الانظمة الخليجية قسوة».

١٤ فبراير

● وردت انباء عن انفجارين حدثا في البحرين هذا اليوم، ولم يعرف بعد تفصيلات اخرى.

● تفاعلت اصداء دعوة المعارضة شعب البحرين لعدم الاحتفاء بعيد الفطر المبارك الاسبوع المقبل، ومقاطعة التجار الذين ينشرون اعلانات داعمة للحكومة. وعبر الكثير من ابناء الشعب عن استعدادهم لذلك تضامنا مع المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري والمحامي الشملان. ويسود البلاد جو من التوتر ينذر بالتفجر في اية لحظة برغم اجراءات القمع التي تمارسها الحكومة من اعتقالات واعتداءات على المنازل. في هذه الاجواء استمرت قوات الشغب في محاصرة المساجد ومنع المصلين من ارتيادها. فقد قامت هذه القوات بمحاصرة مسجد الشيخ عزيز القريب من منطقة السهلة (جنوب غربي المنامة) واعتدت على المصلين بالاهانات والشتم والاستفزاز، الا ان المصلين لم يعيروها شأنا وادوا صلاتهم تحت حراب السلطة. وحدث الامر نفسه في منطقة النويدرات حيث اعتقل عدد كبير من المصلين هناك بدون اي مبرر. ومنع المصلون من دخول مسجد السيد هاشم بمنطقة توبلي كذلك. فيما استمرت حواجز التفتيش في مناطق كثيرة بشكل استفزازي، الامر الذي يكرس الازمة يوما بعد آخر، ويجعل من الصعب حلها سلميا. وهناك خشية من تصاعد مسلسل العنف الذي بدأته الحكومة، برغم تحذيرات المعارضة من العواقب الوخيمة لذلك التطور السلبي في حال حدوثه.

ويوما بعد آخر يزداد شعور آل خليفة بالعزلة برغم الاعلام الحكومي والسعودي والكويتي الذي يدعم ما تقوم به الحكومة من انتهاكات لحقوق الانسان وتجاوز لابسط المباديء الانسانية في التعامل. وقد قام ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بزيارة القاعدة العسكرية الامريكية قبل يومين على امل ان يصدر عن المسؤولين العسكريين الامريكيين بيان يدعم تهديده بانزال الجيش الى الشوارع، وهي الخطوة التي بدأت آثارها تتفاعل في الولايات المتحدة وبريطانيا. فهناك حتى الآن رفض لاستعمال آل خليفة الاسلحة الدفاعية لقمع الاضطرابات الداخلية.

● واستقبل الامير وفدا من بعض الشخصيات الكويتية التي قامت بزيارة الى البحرين للتخفيف من انزعاج الامير من العريضة التي وقعها نواب برلمانيون كويتيون في شهر ديسمبر الماضي طالبوا فيها الامير باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة الى الوطن. وهناك استياء عام في الكويت من هذه

الزيارة التي لم تحقق شيئا سوى خلق الشعور لدى عائلات الشهداء والمعتقلين في البحرين بان ضمائر البعض تموت احيانا ويصبح اصحابها عبيدا لمصالحهم الشخصية بعيدا عن انسانيتهم. وفي الوقت نفسه هناك ارتياح كبير في الاوساط الشعبية البحرينية لموقف شعب الكويت من مطالبه العادلة. ويبدو ان وزير الخارجية الكويتي والسفير البحريني في الكويت من وراء حملة جريدة «الوطن» ضد الحركة الدستورية في البحرين وضد موقعي العريضة الكويتية. وقال النائب علي بوحديدة الذي لم يذهب مع الوفد برغم ان اسمه كان ضمن الوفد انهم زجوا اسمه في قائمة الوفد بدون علمه وانه لا يمكن ان يذهب ويخذل شعب البحرين. اما النائب جمعان العازمي فقال انه لم يذهب للاعتذار بل لازالة سوء الفهم. وقال الدكتور اسماعيل الشطي ان جمعان العازمي لم يذهب بصفته ممثلا عن حركة الاخوان المسلمين بل بصفته الشخصية وان الحركة لا تتحمل مسؤولية ذهابه. وقال: «نحن في حركة الاخوان قرارنا ورأينا واضح». ويقال ان جمعان ندم على الذهاب لما رآه من نتيجة لم يتوقعها حسب قوله «لان الزيارة كانت مجيرة» وقد وبخ النائب عباس مناور نائبا آخر كان من بين احد اعضاء الوفد قائلا «ان ما قاموا به مدعاة للخجل». وكذلك قال النائب العازمي سالم الحماد حيث استنكر عمل الوفد وقال «انهم اخجلونا».

● واتصل احمد السعدون رئيس المجلس امس بوزير الاعلام وقال له: لماذا نشر في الصحف الكويتية ان هذا الوفد يمثل مجلس الامة؟ انه لا يمثل احدا في المجلس. فقال وزير الاعلام: نحن نقلنا الخبر عن وكالة الانباء البحرينية. فقال السعدون: هذا خطأ كبير وعليك الاعتذار للمجلس. وقال النائب جمال الكندري الاسبوع الماضي في احدى الديوانيات: «ان الشعب البحريني على حق وستعلم السلطة في البحرين خطأها في المستقبل القريب». وقال احد اعضاء الوفد: «كان شيخ البحرين متأثرا من عريضة الكويت وقال ان هذه العريضة وجدت في كل منزل تم تفتيشه في البحرين». وصرح النائب عدنان عبد الصمد لوكالة الانباء الفرنسية وروتير حول زيارة الوفد بقوله: «هذا الوفد لا يمثل مجلس الامة وضد ارادة المجتمع في البحرين. فالمؤيدون للحكومة وقفوا مع حكومة البحرين وكان هذا الوفد. والمعارضون هم اكثر من الذين وقعوا العريضة، وهناك صامتون الى هذه اللحظة . . ولكن يمكن القول ان التكتلات السياسية والوطنية عدا السلف وقفت مع المطالب الموجودة في عريضة الـ ٩٦».

● وعلى صعيد آخر استمرت جريدة «اندبندنت» في نشر سلسلة مقالات الكاتب

المعروف روبرت فيسك. وفي عددها اليوم نشرت الجريدة المقال الثاني تحت عنوان: «البحرين تعطي منفيا جواز سفر الى العذاب». ويتناول المقال قصة المواطن عبد الله الراشد البنعلي، البالغ من العمر ٥٧ عاما مع المنافي على مدى ٣٧ عاما، ابتداء من العام ١٩٦٠. فهو يحمل جواز سفر بحرينيا ولكنه ممنوع من العودة شأنه شأن مئات المواطنين المنفيين. وتطرق المقال الى تفصيلات التحقيقات التي جرت مع البنعلي في كل مرة يتوجه فيها الى البحرين على ايدي عملاء ايان هندرسون. وهو مقال يحكي قصة تتكرر باستمرار بحق شعب البحرين.

١٦ فبراير

● شنت قوات الشغب الحكومية الليلة الماضية اعتداء وحشيا كبيرا على عدد من التجمعات الشعبية في العاصمة، المنامة، بدون اي مبرر، واعتقلت عددا من المواطنين وضربت عددا كبيرا منهم. ففيما كان المصلون يقرأون الدعاء في مسجد مؤمن الواقع في قلب العاصمة، فوجئوا بقوات الشغب وهي تقتحم المسجد وتضرب المصلين بشراسة متناهية بعد اطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة. وتم تفريق الحاضرين وهم ملطخون بالدماء. وكان التجمع هادئا خصوصا في هذه الليالي الاخيرة من شهر رمضان المبارك التي يتوجه فيها المواطنون لاداء العبادة في المساجد. وفي الوقت نفسه كانت مفرزة اخرى من قوات الشغب تعتدي على مأتم القصاب بالعاصمة ايضا. وهناك تعرض المصلون الى الضرب المبرح على ايدي المعتدين الذين لا يتكلم الكثيرون منهم اللغة العربية. ولم يعرف بعد مغزى هذا العدوان على المصلين، ولم يعرف كذلك دوافع الحكومة لتطويق العاصمة ابتداء من الليلة الماضية. وكانت هناك قوات كثيرة متمركزة عند مداخل المنامة، كما كان هناك عدد كبير من عناصر جهاز الامن في شوارع العاصمة وازقتها واغلبهم في ثياب مدنية.

● واعتقل يوم امس عدد من المواطنين من كافة المناطق عرف من بينهم الشاب حسين جعفر الخال، ٢٤ عاما، الذي اعتقل من مكان عمله كبائع بسوق المنامة، وهو من منطقة الدراز. كما عرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا علي محمد علي العكري، ٤٠ عاما، من منزله بمنطقة الديه. وكان العكري قد سجن في الثمانينات سبعة اعوام كاملة. واعتقل العام الماضي لفترة ثلاثة شهور في الوقت الذي كان ابنه، محمد، ١٤ عاما، ووالده، الشيخ محمد علي العكري، ٦٠ عاما معتقلين ايضا. وعرف من بين معتقلي

منطقة السنابس، الطفل حسين رمضان، ١٥ عاما. وكان هذا الشاب من اوائل الذين اصيبوا برصاص الشرطة في ديسمبر ١٩٩٤. وقد اعتقل الشهر الماضي بعد ان اعتدت قوات الشغب على مدرسة النعيم التي يدرس فيها وسحبته من الفصل بقسوة واهانة.

● هذا وقد اصدرت منظمة حقوقية دولية مناهضة للتعذيب تتخذ من العاصمة السويسرية مقرا لها SOS TORTURE في ٩ فبراير ١٩٩٦ مناشدة عاجلة حول انتهاكات حقوق الاطفال في البحرين تحت عنوان «اعتقال الاطفال في البحرين» رقم القضية BHR 240196.1CC. وذكرت قضية ثلاثة اطفال ما زالوا معتقلين وهم عباس السيد هاشم، ١٧ عاما، ضياء احمد الغربال، ١٧ عاما، وياسر المتغوي، ١٦ عاما. وذكرت المنظمة في بيانها ان البحرين كانت قد وقعت على الميثاق الدولي لحماية الطفل في مارس ١٩٩٢. و اعتبرت المنظمة اعتقال هؤلاء الاطفال خرقا للميثاق الدولي الذي وقعت عليه البحرين. وقالت ان هناك ممارسة مستمرة لتعذيب الاطفال ومعاملتهم السيئة. وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بالكتابة الى المسؤولين في البحرين ومطالبتهم باطلاق سراح جميع المعتقلين وخصوصا الاطفال، وضمان سلامتهم نفسيا وجسميا، واحترام حقوق الانسان طبقا للمواثيق الدولية وخصوصا العهد الدولي لحقوق الطفل.

● كما بعث ١٨ عضوا يمثلون لجنة حقوق الانسان في البرلمان السويدي بعريضة الى امير البحرين يعبرون فيها عن قلقهم حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وحول الاعتقالات التعسفية والموت تحت التعذيب للاطفال والطلاب. وذكرت العريضة قضية الشاب سعيد الاسكافي الذي عذب حتى الموت في شهر يوليو الماضي. كما ذكرت ايضا ان مئات الشباب اعتقلوا منذ اكتوبر الماضي في احتجاجات ضد الاجراءات الامنية القاسية. واكدت ان عددا كبيرا من الاطفال ما زالوا محتجزين في زنزانات انفرادية وان هناك تقارير عن معاملة قاسية بحقهم. واوردت العريضة قضية الطفل محمد حسين الشيخ مكي، ٩ سنوات، الذي اعتقل في ديسمبر الماضي وتعرض لضرب مبرح على ايدي الشرطة. وعبر الموقعون على العريضة عن قلقهم الشديد ازاء اعتقال الاحداث الذي اعتبروه خرقا واضحا للعهد الدولي لحقوق الطفل الذي وقعت عليه البحرين. وناشدوا حكومة البحرين القيام بتحقيق شامل ومستقل حول قضايا التعذيب وسوء المعاملة وتقديم المسؤولين عن ذلك للمحاكمة. كما طالبوا باطلاق سراح جميع المعتقلين بشكل عاجل. ووقع العريضة ١٨ من اعضاء البرلمان يمثلون سبعة احزاب مختلفة. (يمكنكم الحصول على نسخة من العريضة اذا رغبتم).

عام الاصرار م٦

● واصدرت لجنة الاعتقال التعسفي التابعة لمركز حقوق الانسان بالامم المتحدة في جنيف الشهر الماضي تقريرها المفصل (Decision No. 35-1995 (Bahrain حول الاعتقالات التعسفية والتعذيب. وقررت في اجتماعاتها في الفترة ٢٢ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٩٩٥ ما يلي:

١ - ان اعتقال ٥١٣ شخصا الذين ما زالوا محتجزين اعتبر تعسفيا وخرقا للماد ٩ و١٠ من الميثاق الدولي لحقوق الانسان والمادة رقم ٩ و ١٤ من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

٢ - تسجيل قضية الـ ١٧ شخصا الذين تم الافراج عنهم مؤخرا وحالة شخصين تم ابعادهما.

٣ - تحويل المعلومات المتعلقة بقضايا التعذيب الى المقرر الخاص حول التعذيب.

وسوف تتم مناقشة اوضاع حقوق الانسان في البحرين في جلسات مفوضية حقوق الانسان الدولية التي سوف تعقد في شهر مارس المقبل في جنيف. (يمكن تزويدكم بالتقرير الكامل في ٧ صفحات).

١٩ فبراير

● في محاولة يائسة لمنع التظاهرات الشعبية ضد سياسات الارهاب الخليفية، قامت قوات الشغب في الايام الثلاثة الماضية باعتداءات كثيرة على شعب البحرين في المدن والقرى. ففي منطقة سترة اعتدت القوات الليلة قبل الماضية على عدد من المساجد والمآتم مستعملة كافة وسائل القمع ضد المصلين الذين توافدوا عليها للصلاة والدعاء في آخر ايام شهر رمضان المبارك. وقد جرح عدد كبير من مواطني سترة بسبب شراسة العدوان ووحشية اساليب القمع. وقامت قوات الشغب كذلك بمصادرة اسطوانات الغاز من المنازل في مناطق عديدة في الايام الاخيرة. واحتج المواطنون على تلك الاجراءات ولكن بدون جدوى. وبقي الكثير من المواطنين يعانون من انعدام وسيلة الطبخ لطعام الافطار. وتعتبر الحكومة هذه الاجراءات استباقية لمنع استعمال اسطوانات الغاز في الاحتجاجات السلمية المتوقع حدوثها يوم العيد او بعده. وقد حدثت مصادمات بين المواطنين وقوات الشغب مساء السبت الماضي في المنطقة. وحدثت مصادمات قوية مساء امس في منطقة كرانة.

● واعتدت قوات الشغب على منطقة جنوسان (غربي العاصمة، المنامة) فجر امس

وكسرت منازل المواطنين واعتقلت عددا من الاطفال عرف من بينهم كل من فاضل علي عبد الرسول، ١٣ عاما، واخوه صادق، ١٣ عاما كذلك، علي حسن عبد العزيز، ١٩ عاماواخوه محمد حسن عبد العزيز، ١٦ عاما، وكان والدهما قد اعتقل في ١٢ فبراير، ماهر احمد، ١٣ عاما، جميل عبد الله عبد الكريم، ١٧ عاما، زهير صادق حبيب، ٢١ عاما. وكان اخوه جعفر، ٢٢ عاما، قد اعتقل الشهر الماضي. وفي اثر ذلك العدوان خرجت النساء الى الشارع وهن يصرخن: الله اكبر. وسبق ذلك عدوان على ا لمنطقة نفسها فجر يوم السبت الماضي (١٧ فبراير) واعتقلت عددا من الاطفال عرف من بينهم ثلاثة اخوة هم صلاح احمد نافع، ١٥ عاما، جاسم احمد نافع، ١٤ عاما، حسين احمد نافع، ١١ عاما. كما اعتقل عيسى عبد النبي، ١٩ عاما، علي حسن جواد، ١٦ عاما، واخوه حسين حسن جواد، ١٤ عاما، حسين مكي عبد الحسين، ١٤ عاما، حسين ميرزا حمزة، ١٥ عاما، صادق ميرزا حمزة، ١٢ عاما. وفي عدوان سابق على تلك المنطقة في ١٣ فبراير اعتقل كل من عامر علي فردان، ١٧ عاما، احمد عبد الله، ١٥ عاما وستة آخرون. وعرف من بين المعتقلين من منطقة جد علي شخص واحد هو السيد شاكر. كما اعتدت قوات الشغب على منزل الشاب رضا احمد عبد الله المخلوق، ٢٦ عاما، وروعوا العائلة وقاموا بتعذيبه امام اخوانه ووالدته. وقد كسرت يده من جراء الضرب المبرح الذي تعرض له. وكان قد قضى العام الماضي شهورا عديدة في السجن.

واعتقل الشيخ خالد فردوس لدى عودته من السعودية عبر الجسر الذي يربط بين البلدين بعد غياب دام اربعة شهور، وذلك لمنعه من امامة المصلين. وقامت قوات الامن بضربه ضربا مبرحا منذ لحظة اعتقاله بدون اي سبب. ويتعرض كل من يأتي من السعودية الى التفتيش الشديد والاهانة على الجسر. هذا في الوقت الذي امتلأت الجدران بالشعارات التي تدعو الى مقاطعة من يتعامل مع الحكومة واخرى تدعم المحامي احمد الشملان وتعتبره بطلا وطنيا.

● وقد اصبحت وسائل التعبير الشعبي عن المطالب متنوعة ومزعجة للنظام. فقد شوهدت بالونات كثيرة في الهواء وقد كتبت عليها شعارات تطالب بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين.

● وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حدة التوتر في البلاد، ادرك الرأي العام العالمي هشاشة المنطق الحكومي فراح الاعلاميون يتسابقون لكتابة التقارير التي تحمل وجهة نظر

الحكومة والمعارضة على حد السواء. وقد حفلت الجرائد البريطانية مؤخرا بمقالات حول الوضع في البحرين تميزت جميعها بموقف ايجابي ازاء الموقف الشعبي. ففي جريدة «اندبندنت اون صنداي» كتب الصحافي المعروف، روبرت فيسك، مقالا ضمن سلسلة مقالات بدأها الاسبوع الماضي. وركز المقال الاخير على ايان هندرسون ودوره في قمع تطلعات شعب البحرين منذ ان جاء الى البلاد قبل ثلاثين عاما. وهو مقال وثائقي يعرض دور هذا الضابط الاستعماري منذ ان طرد من كينيا العام ١٩٦٥ وجاء الى البحرين بعد ذلك بعام واحد. ونشرت جريدة «الصنداي تايمز» يوم امس ايضا مقالا طويلا حول الوضع في البحرين للكاتب جون سوين الذي كتب العام الماضي مقالا متميزا عن هندرسون كشف فيه دوره المشين في تعذيب ابناء البحرين. وواصل روبرت فيسك مقالاته هذا اليوم بمقال طويل حول الشيخ الجمري.

● وهناك ترقب شديد مما سيكون عليه الوضع هذه الليلة ويوم غد حيث دعت المعارضة الى عدم الاحتفال بيوم العيد. كما دعت الى لبس السواد ومقاطعة من يتعامل مع الحكومة من التجار.

٢٠ فبراير

● في استجابة منقطعة النظير لدعوة المعارضة، امتنع شعب البحرين عن الاحتفاء بيوم العيد هذا اليوم، ولم يشاهد اي مظهر للعيد سوى الصلاة التي اقيمت في بعض المساجد. وبقي المواطنون في منازلهم ولم يتبادلوا الزيارات كما هي العادة في مثل هذه المناسبة. واعتبر ماقام به الشعب استفتاء شاملا ضد نظام آل خليفة، وتعبيرا بليغا عن رفض شعب البحرين سياساته القمعية. وقرأ الدبلوماسيون في ذلك وحدة شعبية متماسكة وقرارا جماعيا برفض ما يقوم به آل خليفة من ارهاب للشعب ومصادرة لحرياته وترويع ابنائه. وفشل امير البحرين مرة اخرى في التعبير عن «ابويته» ولم يفرج عن المعتقلين السياسيين، على عكس اقرانه من زعماء مجلس التعاون الذين امروا باطلاق عدد من السجناء في بلدانهم. وفي محاولة يائسة لمنع انفجار الغضب الشعبي قامت قوات الامن في اليومين الاخيرين بمحاصرة جميع المناطق الواقعة على شارع البديع وفي سترة وكرزكان وبقية المناطق الجنوبية. كما تمركزت وحدات عسكرية عند مداخل العاصمة. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على مسجد الانوري بمنطقة الديه، وروعت المصلين واعتقلت ثمانية اشخاص عرف من بينهم المهندس حسن ابراهيم مطر،

٢٦ عاما. وعلق احد المواطنين على ما حدث في مسجد الديه بقوله: «نشكر الامير بحرارة على هديته لنا يوم العيد، وهذا يدل على حنانه وعطفه». وفي الساعة العاشرة والنصف امرت الحكومة قواتها بالانتشار في شارع البديع وهي مدججة بالسلاح. وشهدت الليلة الماضية مواجهات شديدة بين قوات الشغب والمواطنين الذين كانوا يحيون الليلة الاخيرة من شهر رمضان المبارك في المساجد، وخصوصا في سترة والبلاد القديم والدراز وبني جمرة والسهلة. وسمع دوي انفجار اسطوانة غاز في احدى ضواحي المنامة.

● الى ذلك فرضت قوات الشغب حصارا شاملا على مناطق البحرين لمنع التظاهرات الشعبية بعد ان فشلت الحكومة في اقناع احد باظهار البهجة والفرح. وشددت من اعتداءاتها على المناطق الآمنة وترويع المواطنين بدون اي رحمة او شفقة. وادرك شعب البحرين ان آل خليفة يكنون عداء عميقا لكل ما يرتبط لهذا الوطن واهله بصلة. وقد استباحت قوات الشغب على مدى الايام الثلاثة الماضية منطقة جنوسان (التي تقع على بعد ستة كيلومترات غربي المنامة). فعندما خرج المواطنون في تلك المنطقة لاستقبال الشاب حسن عبد العزيز بعد اطلاق سراحه يوم امس بدأت قوات الشغب عدوانا جديدا عليهم بدون رحمة واطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي. واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم احمد المحاري، ٢٣ عاما، سلمان المحاري، ١٧ عاما، سلمان احمد، ٢٥ عاما، وفاضل عبد الله، ١٨ عاما. وفي الليلة السابقة (مساء الاحد) أمر خالد الوزان، وهواحد اعضاء «اللجنة» المكلفةمن قبل ايان هندرسون بتعذيب السجناء وهو الذي امر بعذيب سعيد الاسكافي حتى الموت في الصيف الماضي، بفرض حظر التجول في تلك المنطقة، الامر الذي دفع الكثيرين من المواطنين الى قضاء تلك الليلة خارج منازلهم. وقد استباح خالد الوزان المنازل واعتدى على الحرمات. وكان من بين المنازل التي استبيحت منزل علي مسلم وذلك في الساعة الثالثة من صباح امس (الاثنين) حيث قام خالد الوزان بالاعتداء على العائلة واعتقال علي مسلم. وكان ابناء اخته قد اعتقلوا في اليوم السابق وهم صلاح وحسين وجاسم أبناء أحمد نافع. وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح امس ذهبت مفرزة من قوات الامن الى محل عمل الشاب عبد الفتاح محسن المحاري، ٢٤ عاما، واعتقلته. وهناك تقارير كثيرة عن التعذيب الشديد الذي تمارسه قوات الامن التي يشرف عليها ايان هندرسون، ضد ابناء البحرين.

● واعتقلت قوات السلطة المواطن ابراهيم هلال، ٦٣ عاما، من منطقة جدحفص وهو صاحب محل يبيع الادوات المستعملة. ومن بين ما يبيعه اسطوانات الغاز القديمة، ويعتقد ان ذلك هو السبب الوحيد لاعتقاله. ولم يعرف عنه شيء منذ ان اعتقل قبل بضعة ايام. واستمرت قوات الشغب في اعتداءاتها على منطقة سترة. وقد اقتحمت في اليومين الماضيين اكثر من ١٥٠ منزلا، وشارك في العدوان ١٥ ناقلة جنود و١٠ سيارات من نوع «جيب» حملت ٥٣٠ جنديا عدا افراد المباحث. واعتدت قوات الارهاب الحكومية على مجلس للفاتحة على روح احد المواطنين في منطقة سترة مستعملة وسائل قمعها المعروفة ومن بينها الرصاص المطاطي، واصيب عدد كبير من المواطنين من بينهم ميرزا العصفور الذي كسرت رجله، واعتقل عشرون شخصا من الحاضرين.

● هذا وقد اختتم الكاتب البريطاني المعروف، روبرت فيسك، هذا اليوم سلسلة مقالاته بجريدة «اندبندنت» بمقال قوي عنوانه: «الارهاب السري يعرقل ريح التغيير». واوضح الكاتب حقيقة التعنت الخليفي ازاء المطالب الشعبية مستعينا بتصريحات عدد من الشخصيات المعارضة البحرينية في المنفى ومؤكدا ان رياح التغيير سوف تعصف بالحكومة ما لم توافق على المطالب الشعبية.

٢١ فبراير

● اتشحت البحرين من اقصاها الى اقصاها بالسواد للتعبير عن الحزن والاسى يوم عيد الفطر، وامتنع ابناء الشعب عن التظاهر بالفرح والبهجة، واظهروا تماسكا منقطع النظير وامتثالا لتوجيهات المعارضة وفي مقدمتها العلماء المبعدون. وأدرك الدبلوماسيون والاجانب قوة المعارضة للنظام، حيث لم يبد في البلاد اي مظهر من مظاهر العيد، برغم محاولات الحكومة التظاهر بسيطرتها على الموقف. وتأكدت مقولة المعارضة بان الحكومة غير قادرة على احلال الامن في البلاد طالما تنكرت للمطالب الشعبية العادلة، وطالما بقي قادة الشعب في السجون. فبعد مرور شهر كامل على اعتقال الشيخ الجمري ورفاقه فقد فشلت الحكومة في السيطرة على الموقف برغم نشرها آلاف القوات وتعبئتها كل ما لديها من طاقات واستنفار قوات الشغب والامن والجيش في حملة تعسفية لم تشهد البلاد لها مثيلا. وكعادته، فقد كان الشعب واضحا في ما يريد عمله، وأكد سيطرته على الموقف، فهو الذي يحدد جدول عمله، وهو الذي يقرر الزمان والمكان اللذين يطلق فيهما احتجاجاته السلمية لتأكيد وجوده الذي يرفض آل خليفة الاعتراف به.

● وقد استيقظت البحرين هذا اليوم على آثار الدمار الذي احدثته قوات الشغب في المساجد والمنازل في محاولاتها اليائسة لاخماد صوت الشعب، بعد ليلة طويلة زلزل الشعب فيها الارض تحت اقدام اعداء الشعب من حاكمين ومرتزقة وجلادين. ولم يعد هناك من يشكك في امتلاك الشعب زمام المبادرة واستعداده للاستمرار في المواجهة والتصدي لاعمال العنف والارهاب الحكومية. لقد دوت الانفجارات طوال الليل في سماء البحرين من الدراز الى ابو صيبع وسترة والسنابس والدير وغيرها من المناطق التي خرجت لتساهم في الانتفاضة الشعبية المباركة. ولقد كانت اصوات الاسطوانات الغازية وهي تنفجر مدوية في كل ارجاء البلاد تأكيدا على استمرار المعارضة وشمولها وقدرتها على اختراق جدار الصمت الذي تفرضه السلطة على البلاد. لقد حدث ما حدث الليلة الماضية برغم الحصار الذي فرضته الحكومة على كافة مناطق البحرين لمنع التظاهرات والاحتجاجات. فقد صادرت كل اسطوانات الغاز في منطقة سترة وتركت آلاف العائلات غير قادرة على اعداد طعام الافطار في الاسبوع الاخير من شهر رمضان المبارك، وحاصرت قواتها المدن والقرى منذ بضعة ايام واحتلت مواقعها منذ الصباح الباكر من يوم امس، واقامت حواجز على الشوارع المهمة وعند مداخل القرى، وهددت وتوعدت وأزبدت وأرعدت، ولكن ذلك كله لم يمنع المواطنين من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ما بينهم.

استمرت المواجهات في مختلف المناطق حتى وقت متأخر من الليلة الماضية، وكان تفجير اسطوانات الغاز بكثافة محاولة لاثبات الوجود بالاساليب السلمية، حيث ان ذلك الاسلوب لا يحدث اضرارا مادية في الوقت الذي يؤكد فيه حضور المعارضة واختراق جدار الصمت. كما كان لمظاهر الحزن التي خيمت على البلاد اثرها في توجيه انظار العالم الى حقيقة ما يجري. فقد لبس الناس الثياب السوداء وامتنعوا عن اظهار اي مظهر للفرح، وبقوا في بيوتهم لا يفارقونها طوال اليوم. كما امتثلوا لنداء العلماء المبعدين بالذهاب الى قبور شهداء الانتفاضة لقراءة الفاتحة على ارواحهم وتجديد العهد معهم على المضي في طريق الشهادة حتى تحقيق الاهداف. ولكن آل خليفة لم يتحملوا ارتياد المقابر من قبل المواطنين الذين ذهبوا لقراءة الفاتحة على ارواح شباب البحرين الذين استشهدوا برصاص الشرطة او تحت التعذيب الوحشي، فاعتدت قوات الشغب والامن على المقابر واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين. فمثلا اعتقل ٢٦ شخصا من مقبرة بني جمرة وحدها. وشوهدت الباصات وهي تنقل الناس مرتدين الثياب السوداء تعبيرا

عن حدادهم. واكتضت مقابر الشهداء بالزائرين.

● وبدا واضحا الحداد الذي شمل جميع مناطق البحرين بما فيها مدينة حمد، حيث اقتصر الناس على الصلاة فقط ولم يفتحوا مجالسهم لاستقبال المهنئين بالعيد كما هي العادة كل عام. وغطت الشعارات الجدران بكثافة معبرة عن المطالب العادلة ومتضامنة مع المعتقلين. ورفعت في بعض المناطق الاعلام السوداء في الشوارع والمنازل. واعتدت قوات الشغب على منطقة «ابو صيبع» بشراسة متناهية وضربت عددا كبيرا من الاهالي واعتقلت عددا منهم. وحسب شهود عيان فان المعتدين كانوا يضربون بعشوائية وهمجية، وذكروا انهم رأوا شخصا طاعنا في العمر وهو يسقط على الارض من شدة الضرب والدماء تسيل منه بغزارة، وقد كسرت يده ولم يستطع الحراك. وبقيت تلك المنطقة محاصرة حتى كتابة هذا االتقرير. وحدث الامر نفسه في منطقة المالكية (جنوبي البلاد) منذ صباح امس وحتى المساء بعد ان خرجت مسيرة سلمية تطالب بالافراج عن السجناء. وقد اعتدت قوات الشغب على تلك المسيرة باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة واستعملت الرصاص المطاطي واعتقلت عددا كبيرا من شبابها. وشوهدت المصفحات وهي تحاصر المناطق بينما كانت الدبابات تجوب الشوارع، وما تزال احداها مرابطة عند باب القلعة بالمنامة.

● وعلى صعيد آخر، شهدت فنادق البحرين ركودا لم تشهد له مثيلا. هذا في الوقت الذي توجه فيه ابناء الخليج الذين كانوا يقضون عطلة العيد في البحرين الى دبي التي امتلأت فنادقها تماما، وشوهد الكثير من السياح وهم نائمون في سياراتهم على شارع الكورنيش.

● وهناك توتر شديد في المنطقة بعد اكتشاف محاولة انقلابية في قطر اعلن عنها يوم امس. وتشعر حكومة البحرين بحرج شديد بسبب ما يقال عن دور لها في تلك المؤامرة. وسبق ان هدد وزير دفاع آل خليفة بـ«مائة حرب ضد قطر من اجل جزيرة من جزر حوار». ويتردد ان عددا من الضباط المتورطين في المحاولة الانقلابية قد هرب الى البحرين.

٢٢ فبراير

● قامت قوات الامن بالاعتداء على منطقة سند، بجزيرة سترة، الساعة الثانية والنصف بعد ظهر اليوم بالتوقيت المحلي واعتقلت عددا من الشباب عرف من بينهم كل من محمد

صالح، ١٨ عاما، وخميس سوار، ١٨ عاما، والسيد محمود شرف، ١٨ عاما، وياسر بحر، ١٦ عاما. وقد فرضت الحكومة حالة منع تجول غير معلنة الليلة الماضية في جميع مناطق البحرين تقريبا، ومنعت المواطنين من الخروج من منازلهم. وكانت هناك مسيرة كبيرة في منطقة سترة شارك فيها عدد كبير من المواطنين. وبعد ان اعتدت عليها قوات الشغب بدأ بعض المتظاهرين في تفجير اسطوانات الغاز بشكل مكثف، وكان دوي الانفجارات مسموعا في كل مكان.

● واستمرت المواجهات طوال امس والليلة الماضية في مناطق عديدة من البلاد، حيث اصر المواطنون على التظاهر للمطالبة باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء، بينما أمعنت قوات الشغب في قمعهم بكل ما لديها من وسائل. وكانت هناك مواجهات في منطقة الدراز استمرت حتى الساعات الاولى من صباح اليوم. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في المنطقة، الامر الذي ارعب قوات الشغب وسمعت انفجارات اخرى في منطقة الديه كان احدها قويا جدا. وحدث الامر نفسه في منطقة بني جمرة يوم امس حيث كانت مشاعر المواطنين هائجة بسبب اعتداء قوات الشغب في اليوم السابق (يوم عيد الفطر) على المواطنين الذين ذهبوا الى المقبرة لقراءة الفاتحة على ارواح شهداء الانتفاضة. واستمرت احتجاجات المواطنين ضد تلك الاجراءات التعسفية، ويتوقع استمرارها حتى تحقيق المطالب. وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات في كل مناطق البلاد، حيث استعملت قوات الامن اساليب وحشية لاقتحام المنازل، ومارست الاعتقال العشوائي بشكل واسع.

● ونزلت قوات الشغب يوم امس الى منطقة السنابس واعتدت على كل من كان يرتدي الملابس السوداء، وذلك بعد ان اتشح الجميع بالسواد يوم العيد للتضامن مع المعتقلين واظهار الحزن على الشهداء. وتكررت عمليات الاعتداء في مناطق كثيرة، الامر الذي يكرس يوما بعد آخر ردة الفعل الشعبية الغاضبة ضد نظام آل خليفة.

● واستمر الحصار مفروضا على منطقة ابوصيبع لليوم الثالث على التوالي بعد ان شهدت ليلتين صاخبتين بالمسيرات والمواجهات وانفجار اسطوانات الغاز. وصبت الحكومة غضبها الشديد على تلك المنطقة واعتقلت الكثير من شبابها وفرضت ما يشبه الاحكام العرفية عليها.

● ونظرا للاوضاع الامنية المتداعية بسبب تصرفات قوات الشغب، فقد فرضت قوات الامن على كافة الاماكن التي يرتادها المواطنون تفتيشا دقيقا. وتعرض المواطنون الذين

ذهبوا لمشاهدة مسرحية كويتية عرضت ايام العيد بمركز المعارض بالمنامة الى تفتيش دقيق ومعاملة سيئة على ايدي رجال الامن المدججين بالسلاح. ووصف احد الذين تعرضوا لذلك شعوره بالاهانة على ايدي المرتزقة الاجانب الذين لا يتقنون العربية الذين قاموا بتفتيش الرجال والنساء باساليب ينقصها الادب واللباقة. وتكرر الامر نفسه لزوار متحف البحرين بالعاصمة.

● واكد شهود عيان ان المسيرة التي خرجت قبل ليلتين في منطقة الدير واجهتها قوات الشغب واستعملت الغازات الخانقة والذخيرة الحية لمواجهة المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعاراتهم بشكل سلمي. واعتقلت قوات الشغب عددا كبيرا من سكان المنطقة. هذا وما تزال قوات الشغب ووحدات من الجيش متمركزة في سوق المنامة تحسبا لانفجار الغضب الشعبي في صورة تظاهرات ضد استمرار القمع. ووصف احد المواطنين الوضع في العاصمة بانه يؤكد قلق الحكومة وخوفها من ابناء الشعب، وفي الوقت نفسها استمرار رفضها الحوار والتفاهم. واضاف قائلا انه يعتقد ان الحكومة انما تضر نفسها بهذه الاساليب. وقال ان سوق الذهب بالعاصمة شهدت على وجه الخصوص حضورا مكثفا طوال الايام الثلاثة الاخيرة.

● هذا وما تزال الصحافة الكويتية تتعاطى مع قضية شعب البحرين بطريقتين مختلفتين: اولاهما تدعو حكومة البحرين الى التعقل والتفاهم مع شعبها والاستجابة للمطالب العادلة، والاخرى تقر اعمال القمع الحكومية وتدافع عن وجود ايان هندرسون في البحرين وتبرر قتل الابرياء، وغير متحمسة للمطالب الدستورية. وقد علق الدكتور احمد الخطيب، وهو الذي كان عضوا في كل برلمانات الكويت منذ العام ١٩٦١ ومن المدافعين عن شعب البحرين على الاتجاه الآخر بقوله: اذا لم يكونوا مؤمنين بالديمقراطية فلماذا يرشحون انفسهم في الانتخابات؟ هذا وقد لقي تصريح ولي العهد الكويتي في مؤتمره الصحافي يوم السبت الماضي استحسان شعب البحرين لانه دعا حكومة البحرين الى الحوار وقال انه لن يكون هناك منتصر في الازمة القائمة.

● ومن جهة اخرى استنكرت اوساط بحرينية كثيرة تآمر آل خليفة ضد حكومة قطر واعتبرتها محاولة للاساءة للعلاقات بين الشعبين الشقيقين، وخطة لوقف سياسات التحديث والاستقلال السياسي والاعلامي، وتصعيدا للتوتر الذي تشهده المنطقة. وقال بعضهم انه كان اجدى بحكومة البحرين حل مشاكلهم الداخلية واعادة الشرعية لنظام حكمهم باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما.

٢٣ فبراير

● دوت اصوات المتظاهرين وانفجارات اسطوانات الغاز في عدد من مناطق البحرين يوم امس وفي الليلة الماضية كذلك. وبرغم التواجد المكثف لقوات الشغب واستعمالها وسائل القتل والارهاب فقد استمر ابناء البحرين في طرح مطالبهم باساليبهم السلمية المتحضرة وواجهوا قوات القمع الحكومية مستعدين للتضحية بالروح والدم من اجل الكرامة والامن. ومن جهتها اعتدت قوات الشغب على المنازل والاحياء واعتقلت عددا من المواطنين. وشوهدت الليلة الماضية النيران وهي تلتهم مبنى احد فروع بنك البحرين الوطني بمنطقة كرزكان الواقعة على مسافة ١٥ كيلومترا جنوبي المنامة. ولم يعرف من الذي سبب الحريق خصوصا وان هناك تبادلا للاتهامات بين المتظاهرين وقوات الشغب. وتسبب الحريق في اضرار مادية ولكن لم تتعرض ممتلكاته للنهب.، حسب قول بعض الموظفين. هذا وقد تعرضت منطقة كرزكان في الاسابيع الاخيرة الى قمع شديد من قبل الحكومة بشكل ازعج الشعب وجعله اكثر تصميما على مواجهة قوات القمع.

● وانتشرت المواجهات في عدد من المناطق الليلة الماضية. ففي منطقة السنابس كان المتظاهرون يواجهون قوات الشغب حتى ساعة متأخرة من الليل، ولجأوا الى اشعال اطارات السيارات في الشوارع لمنع اعتداءات القوات الحكومية وتخفيف آثار الغازات الخانقة. واشعلت عدة حرائق على شارع البديع، فيما انتشرت انباء عن اضطرابات في منطقة الدراز وبني جمرة وابوصيبع وجنوسان. وحدثت مواجهات ايضا في منطقة عذاري، وشوهدت حرائق صغيرة على الشارع العام، الامر الذي يشير الى انتشار رقعة المواجهات لليوم الثالث على التوالي.

ويشير الكثيرون باللوم الى حكومة البحرين التي فشلت حتى الآن في استيعاب خطورة الموقف معتقدة ان بامكانها السيطرة عليه بالقوة والعنف. وفيما تتعالى الصيحات المطالبة باجراء حوار مع المعارضة تصر الحكومة على المواجهة وترفض الحوار الذي يهدف للتوصل الى صيغة عملية لاعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء.

ووصف دبلوماسي بريطاني التقته المعارضة الليلة الماضية على هامش ندوة في لندن تحدث فيها السيد يوسف الشيراوي، وزير التنمية والصناعة السابق، الوضع في البحرين بانه «يدعو للقلق الكبير». وابدى استغرابه من حالة اللامبالاة التي تسود اوساط من يسميهم «اصدقاء البحرين» واصفا البحرين في الوقت الحاضر بانها «كالسفينة التي تتقاذفها الامواج من كل مكان وهي بدون ربان يوجهها الى ساحل الامان». ووصف

سياسة ابعاد المواطنين التي تمارسها الحكومة تجاه مواطنيها بانها «غبية للغاية» وقال ان احدا لا يستطيع منع هؤلاء المعارضين المبعدين عن بلدهم من التحدث حول الاوضاع التي يعانون منها. واضاف قائلا: «كنت اعتقد حتى وقت قريب ان ايان هندرسون رجل حكيم نظرا لعمره المتقدم وتجربته الطويلة، الا ان ثقتي فيه تغيرت جوهريا».

وهناك اهتمام اعلامي كبير بما يجري في البحرين خصوصا بعد مؤامرة الانقلاب في قطر التي يعتقد ان آل خليفة يقفون وراءها. ويخيم التوتر على منطقة الخليج بشكل واضح يبعث على القلق والخشية من تدهور الاوضاع بدون حدود. وكان الاعلان عن عودة الملك فهد الى ممارسة مهمات الحكم قد بعثت اجواء من التشاؤم في الاوساط السياسية، نظرا لما تحمله تلك العودة من ابعاد على صعيد الصراع على الحكم بين الاجنحة السعودية المتصارعة وخصوصا بين ولي العهد، الامير عبد الله، ووزير الدفاع، الامير سلطان. ويدرك المراقبون خطورة الوضع في البحرين وانعكاساته المحتملة على الوضع الخليجي العام.

٢٥ فبراير

● ماتزال منطقة السنابس وجدحفص والديه محاصرة منذ اربعة ايام. وقد احكم الحصار الليلة الماضية حيث طوقت قوات الشغب والقوات الخاصة التابعة للجيش المنطقة من جميع الجهات وفرضت على الداخلين والخارجين منها تفتيشا واهانة بدون اي مبرر. وفي الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية خرجت مسيرتان كبيرتان في كل من السنابس والديه المتجاورتين طالب المشاركون فيها باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين. واعتدت قوات الشغب على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون عن مطالبهم باسلوب سلمي متحضر، واستعملت الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وفي الوقت نفسه قامت باغلاق شارع البديع ما بين اشارات منطقة القفول حتى دوار عبد الكريم، وأقامت حواجز للتفتيش في نقاط عديدة. وكان ايان هندرسون، الضابط البريطاني السيء الصيت، قد امر باستباحة منطقة السنابس قبل ليلتين حيث قامت قواته بالاعتداء علي المنازل والحرمات واحدثت دمارا كبيرا في الممتلكات بالاضافة الى السرقات والسلب والنهب. ومارس المعتدون ابشع الاهانات والتعذيب بحق العائلات المعذبة. فمثلا اعتدت قوات الشغب على منزل عبد الله عيسى مكيبس واجبر على النظر الى اولاده الستة وهم موقوفون ووجوههم الى الجدار،

وانهال الجلادون عليهم بالضرب حتى سقطوا جميعا الى الارض والدماء تسيل من جوارحهم. وحدث الامر نفسه مع عائلة عبد الحسين الجبان المعروف ايضا بالملا جعفر. وهناك قصص كثيرة من هذا النوع تعكس مدى الوحشية التي يتعامل بها نظام آل خليفة مع شعب البحرين. وقال احد المواطنين في اتصال هاتفي: «هجمت قوات الشغب على منزلنا في منطقة السنابس الليلة الماضية بعد ان تم تحطيم ابوابه الخارجية والداخلية واتلفت محتوياته. وكان في المنزل آنذاك والدتي وزوجتي واطفالي الاربعة حيث تم ترويعهم وتهديدهم بالرجوع اليهم مرة ثانية». هذه القصص تعكس مدى ما تتعرض له منطقة السنابس والمناطق المجاورة من ارهاب لا يوصف. واعتقل عدد كبير من ابناء المنطقة عرف من بينهم جاسم وعقيل وفاضل الشراخ، وياسر مكي العصفور وجهاد وابنه، ومحمود مكي علي طريف واخوته علي ومعين ومنذر، وعلوي السيد خضر، ١٩ عاما، وابراهيم السيد خضر، ١٧ عاما والسيد محمود الشرخات، ١٦ عاما، ومهدي عباس مرهون، ١٥ عاما، وجعفر مرهون، ٢٢ عاما. واعتقل من عائلة عمران ثمانية اشخاص، واعتقل اثنان من اولاد عبد علي ملا جعفر. وضرب ابراهيم ومحمود ابنا عبد الحسين حميدان امام عائلتهما ونقلا الى المستشفى. واعتدي على منزل فاضل رضي وضرب فاضل ضربا مبرحا امام عائلته واهينت العائلة امامه ثم اعتقل.

واستدعت قوات الشغب وحدة السيطرة على المتفجرات بوزارة الداخلية للحضور الى منطقة كرانة، حيث استقبلت في شارع النخيل من احد رجال الشرطة اسمه فؤاد وقاموا بتفكيك العبوة. وحدثت مصادمات في منطقة السهلة ايضا، فيما انتشر ٦٠٠ من قوات الشغب في منطقة السنابس والديه والمصلى. وفي الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم الخميس تحركت وحدة عسكرية كبيرة من قاعدة الهملة باتجاه منطقة الرفاع.

● وذكرت الانباء ان علي الغنام وهو احد المواطنين الاربعة الذين ادعت الحكومة انهم قاموا بالتفجيرات كان قد اعتقل بعد ان رفض ان يبيع بعض الحاجات الى احدى الجاسوسات من برادته بمنطقة سترة. وقتها اعتقل اربعة اشخاص وقال جهاز الامن لعائلته انه يسوف يطلق سراحه بعد يومين ثم اتهموه بالتفجير. وقد سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في منطقة سترة صباح امس، وفي باربار الليلة قبل الماضية. وحدثت مواجهات في منطقتي عالي وبوري الليلة قبل الماضية.

● هذا وقد احترقت الليلة الماضية سيارتان في موقف سيارات تابع لمؤسسة «الايام» التي تملكها وزارة الاعلام البحرينية، وتبين ان احداهما هي سيارة نبيل الحمر، رئيس تحرير

جريدة «الايام» الرسمية. ولم يصب احد بأذى، كما لم تعرف الجهة التي قامت بعملية الحرق. ووصف شهود عيان الحريق انه حدث بعد انفجار كبير هز المنطقة، وانه حدث بعد حلول الظلام. وجاء الانفجار بعد اربعة ايام من التوتر الشديد والمظاهرات الشعبية والمواجهات بين قوات الشغب والمواطنين المطالبين بعودة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. ويبدو ان الحريق نجم عن انفجار عبوة مصنعة محليا. وجاءت الحادثة في اليوم الذي نشرت فيه الصحافة المحلية اسماءاربعة اشخاص ادعت وزارة الداخلية انهم وراء حوادث التفجير التي حدثت في البلاد مؤخرا. وقد تناقضت تصريحات المسؤولين طوال هذه الفترة حول ما حدث والجهات التي وراءه، الامر الذي يلقي ظلالا من الشك على الادعاءات الاخيرة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «صنداي ميل» البريطانية هذا اليوم مقالا طويلا في صفحتين كاملتين بعنوان «بربري البحرين» عن دور الضابط البريطاني الاستعماري، ايان هندرسون، في تعذيب مواطني البحرين على مدى ثلاثين عاما. وعرض المقال الذي كتبته ماريون سكوت وانجوس ماكليود مسلسل الجرائم التي ارتكبها هندرسون منذ ان وطأت قدماه البحرين قبل ثلاثين عاما، وكيف انه يتظاهر بهدوئه ويأمر موظفيه بارتكاب ابشع وسائل التعذيب. واحتوى المقال على عدد من الصور والتصريحات لمواطنين بحرينيين. وحاولت الجريدة الاتصال بهندرسون في البحرين الا انه رفض الحديث معها. ويعتبر هذا المقال الوثائقي من اهم المقالات التي نشرتها الصحافة البريطانية حول هذه الشخصية الغامضة التي لا تعرف الحدود الانسانية في تعاملها مع معارضي ابشع نظام في الخليج.

٢٦ فبراير

● فيما تفرض قوات الشغب حصارا مستمرا على مناطق عديدة، استمرت المواجهات بين المتظاهرين المطالبين بحقوقهم المشروعة وعناصر الامن والشغب والجيش، واغلبهم من غير البحرينيين. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في شرح اسباب رفضها لاعادة العمل بدستور البلاد الذي يعتبره شعب البحرين مصدر الشرعية الوحيد لحكومة آل خليفة. وقد فرض الحصار على مناطق السنابس والبرهامة والديه حتى صباح امس، ولم يسمح خلال تلك الفترة لاحد بدخول المنطقة او الخروج منها. واغلقت السلطة جزءا من شارع البديع ما بين منطقة القفول والمستشفى الدولي. وبسبب خوف الآباء فقد

تركوا اولادهم مع ذويهم واصدقائهم خارج المنطقة. اما الذين اضطروا للذهاب الى قسم الطواريء بالمستشفى الدولي فقد منعوا من مغادرته. ونشر حوالي الف من قوات الشغب في المنطقة ومعهم عدد من عناصر المباحث. وجاء ذلك بعد ان فشلت الحكومة في منع المسيرات الشعبية والمظاهرات الاحتجاجية ضد استمرار القمع والارهاب الحكومي. فقد استمرت الاحتجاجات طوال الاسبوع الماضي بمشاركة الرجال والنساء والشباب والاطفال. ولم يخفف الحصار الا صباح امس (الاحد).

● هذا وقد اعتدت قوات الشغب على منزل محمد طاهر، ٢٤ عاما، من منطقة جدحفص وضرب اولاده الثلاثة امام امهم، وتم تفتيش المنزل بشكل عشوائي قبل ان يغادره المرتزقة. واعتقل من منطقة السنابس الساعة الواحدة من صباح يوم السبت الماضي عدد من المواطنين عرف من بينهم عبد الامير طاهر، فاضل الصراف، حميد حماد، حسين حماد، عقيل السنيني، عبد النبي هيات، محمود عمران، يعقوب عمران، محمد عمران، عبدالنبي عمران، ابراهيم عمران، حسين عمران.

● وساد بعض الهدوء يوم امس الا ان المواطنين فضلوا البقاء في منازلهم فيما كانت قوات الشغب والامن تملأ الشوارع والقرى وتواصل حملاتها القمعية ضد الشعب. وقال شهود عيان ان شارع الزبارة بالمنامة كان فارغا وكذلك شوارع البلاد القديم والدراز. وفي العادة فهناك عدد كبير من الفيليبينيين والهنود ينتشرون في الشوارع في مثل هذا الوقت بعد خروجهم من الكنائس، ولكن الوضع الامني المتداعي خلق حالة من الذعر بين الجميع. وقد قتلت قوات الشغب احد العمال من بنغلاديش في احد الشوارع بعد ان طلب رجال الامن منه الوقوف ولم يلتفت لهم. واحتجت سفارة بنغلاديش على ذلك لدى السلطات البحرينية.

● هذا وقد حرقت ستة محلات تجارية صغيرة في منطقة المرخ في ظروف غامضة، ويعتقد الكثيرون ان ذلك من صنع قوات الشغب، خصوصا وان اصحابها مواطنون عاديون. وقرر بنك البحرين الوطني الذي أحرق احد فروعه في منطقة كرزكان الاسبوع الماضي اغلاق ذلك الفرع. وشوهد رحيل عدد من العمال الاجانب في الايام الاخيرة بعد ان تردت الاوضاع الامنية في البلاد، واصبحت المحلات التجارية في عدد من المناطق تدار من قبل عمال بحرينيين. وقال شهود عيان ان صورة الضابط البريطاني، ايان هندرسون، علقت في بعض المناطق وكتب عليها: «شعب البحرين يطالب به».

وفي يوم السبت اعتدت قوات الشغب على منطقة كرانة واعتقلت اربعة اشخاص كانوا

جالسين في احد محلات البيع بالقرية وهم السيد حسن السيد عيسى السيد يوسف، ١٧ عاما، احمد جعفر الشتر، ١٧ عاما، موسى النوح، ١٦ عاما، مجيد الحمران، ١٦ عاما. واعتدت قوات الشغب الاجنبية بالضرب على عدد كبير من المواطنين في الشوارع والمنازل. وفي ليلة العيد نصبت قوات الشغب الاجنبية كمينا في القرية للقبض على كل شخص يخرج من منزله، واختبأوا في احدى المزارع، واعتقلوا عددا من الشباب كان من بينهم عبد الحسين الاسود، ٢٠ عاما.

● هذا وقد قام عدد من المعتقلين في سجن العدلية الاسبوع الماضي بالاضراب عن الطعام احتجاجا على سجنهم اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. وعرف من بين المضربين كل من محمد ملا حسن سهوان، السنابس، عبد الجليل موسى، الدراز، جابر علي الشعلة، المنامة، ميرزا عبد الله، باربار، علي زايد، الدراز، يوسف احمد منصور، بوري، السيد علي السيد شرف، الديه، محمد السنكيس، السنابس، جعفر محمد عباس، المقشع. وكان رد فعل هندرسون ان امر بنقلهم في الزنزانة رقم ١٤ المخصصة لمرضى الايدز والمصابين بتليف الكبد بمركز العدلية التابع للتحقيقات الجنائية. وقد قضى هؤلاء قرابة ١٥ شهرا مطالبين بتقديمهم للمحاكمة او الافراج عنهم. وقام نائب مدير التوقيف، علي يعقوب الدوسري، بهذه العملية الدنيئة امتثالا لاوامر هندرسون. وهذا الشخص معروف بمعاملته السيئة للمعتقلين ومضايقتهم.

● وهذا وقد خرجت مسيرة نسائية يوم الخميس الماضي في منطقة الديه شاركت فيها ٥٠٠ امرأة ورشقت قوات الشغب بالحجارة.

٢٩ فبراير

● شنت قوات الشغب الليلة الماضية واحدا من اكبر اعتداءاتها على المناطق الآمنة في البلاد، واعتقلت عشرات وربما مئات المواطنين من بينهم اطفال ونساء. ومن بين المعتقلين عائلات باكملها من مناطق عديدة. فقد روعت هذه القوات العائلات البحرينية طوال الليل، وطلبت قوات الامن من عدد من النساء الحضور هذا اليوم الى مراكز التعذيب في المنامة، وذهب عدد منهن ولم يرجعن بعد حتى كتابة هذا التقرير. وهذا التطور الخطير يعيد الى الاذهان ما حدث العام الماضي عندما اعتقل عدد من النساء اللاتي تعرضن للاهانات والاعتداءات والتعذيب النفسي والجسدي. ومرة اخرى يتكرر العدوان على النساء في منطقة كانت تعطي قدرا من الاحترام والحرمة لهن. وقد وجهت

لهن الاستدعاءات في الساعات الاولى من صباح اليوم (ما بين الواحدة والثانية بعد منتصف الليل) وبشكل مرعب حيث طوقت منطقة بني جمرة، على سبيل المثال، بحثا عن السيدة منى الجمري، زوجة المهندس محمد جميل الجمري المعتقل منذ العام ١٩٨٨. واعتدت قوات الامن على منزل الشيخ الجمري وضربت الاطفال والنساء قبل المغادرة. وعرف من بين اللاتي تم استدعاؤهن اليوم السيدة زهرة سلمان هلال، التي اعتقلت العام الماضي مدة شهرين وما يزال زوجها، احمد مهدي سلمان، معتقلا منذ يناير من العام الماضي. واستدعي للتحقيق معهن ثماني نساء اخريات لم تتوفر اسماؤهن بعد.

● وقد حاصرت قوات الشغب منطقة بني جمرة واعتقلت عددا كبيرا منهم عبد الشهيد مرزوق، ٣٥، محمد حسين علي عبد الرسول، ٥٠، واربعة من ابنائه هم نبيل، ٣٠، وصادق، ٢٨، وعبد الامير، ٢٦، وحسين، ٢٢.

● واعتدت قوات الشغب بشراسة على منطقة جنوسان في الساعة الثالثة صباحا حيث اجتاحت المنطقة ست سيارات من نوع «جيب» مملوءة بالشرطة، وقامت بالاعتداء على منزل علي بن خميس لاعتقال ابنه سعيد، ٢٠ عاما. وقد سحب الشاب من فراشه وضرب ضربا مبرحا امام والديه ودمرت محتويات غرفته. وسمع الجيران صوت امه وهي تصرخ قائلة: الله اكبر. وقاد العدوان الجلاد المعرف خالد الوزان. وفرضت قوات الشغب بامر من ايان هندرسون حظر تجول على منطقة الدراز، وكانت هناك شاحنات كثيرة مليئة بالشرطة وعناصر الامن. واعتقل عدد كبير من اطفال القرية وشبابها عرف منهم فاضل عباس، ١١ عاما، السيد ابراهيم السيد خليل، ٢٣، الحيد جعفر السيد طاهر، ٢٢، السيد علي السيد سعيد، ٢٦، السيد جعفرالسيد احمد السيد حسن، ٢٢، واخواه عصام، ١٩، والسيد محمود، ١٥. وعرف من بين معتقلي منطقة الدير كل من عبد الزهرة عبد الله احمد، ٢٣ (وهو مصاب بتكسر الدم)، محمود عبد الله احمد، ١٧، وستة من ابناء الحاج عبد العظيم مكي هم جعفر، ٣٥، تقي، ٢٨، شاكر، ٢٥، حسين، ١٥، زكريا، ١٩، وحافظ، ١٧. وقد اعتقل اغلب الذين افرج عنهم في الصيف الماضي. هذا وقد تأكد اصابة الشاب محمد رضا عيد من منطقة كرزكان برصاص الشرطة في ٢٦ فبراير، وما يزال في المستشفى.

● واعتقل من منطقة السنابس في اليومين الاخيرين عدد من المواطنين عرف من بينهم جعفر شمروخ، ٢٥، حسين النشابة، ٢٤، ياسر العالي، ١٩. وخلال العدوان على

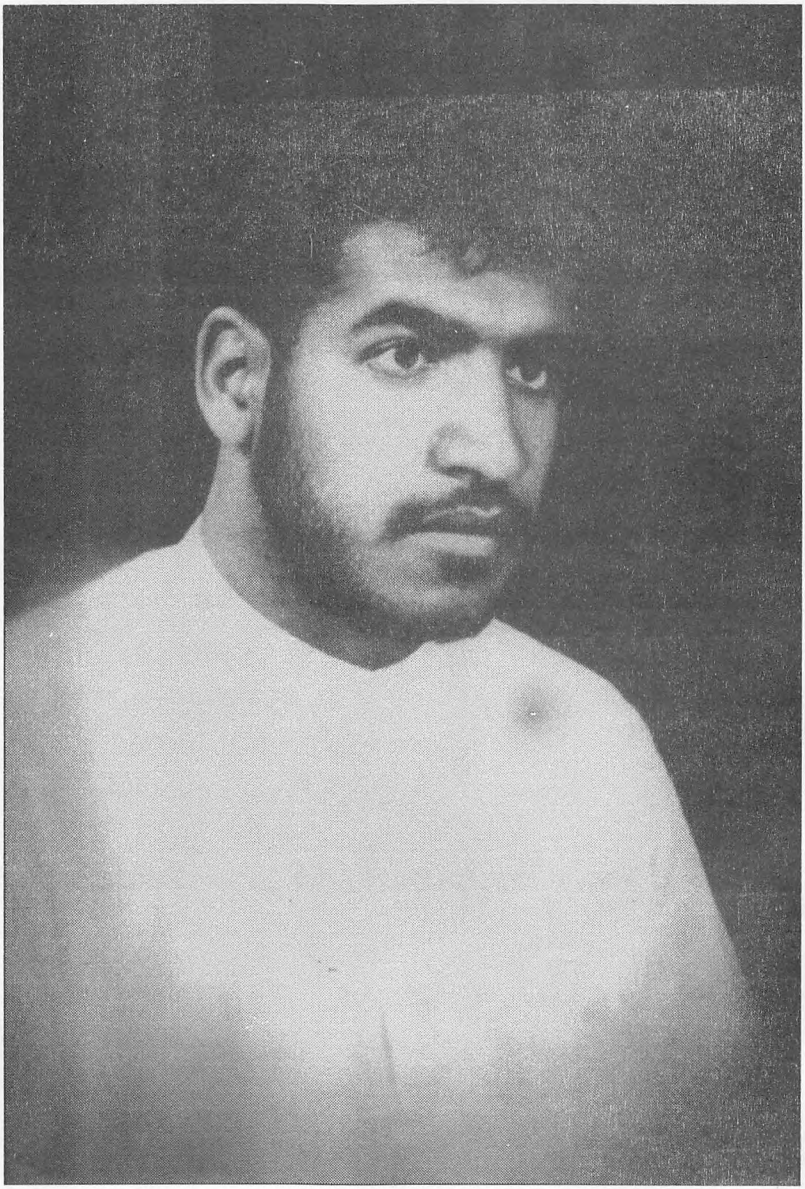
هذه المنطقة دمرت قوات الشغب سيارات كل من عبد علي الشراح (مرسيدس بنز رقمها ٤٠٢٠٦) وعبد الجليل عبد الله (ميتسوبيشي رقمها ١٨٣٤٧) وفاضل عبد الله (هوندا ١١٨٧٠٧٦) وعلي الشراح (داتسون ورقمها ٤٤١٠٢). واعتقل ايضا السيد جعفر السيد علي، ٣٧، بينما كان عائدا من عمله، ومحمد احمد سعد، ٣٢، والسيد هادي الموسوي، ٢٢، وحسن علي القيس، ٢٥، ومحمد جعفر احمد، ٣٠، وكان مع زوجته في السيارة حيث اعتقل وسمح لزوجته بالذهاب الى المنزل، والسيد احمد السيد عبد الله، ١٨، واخيه السيد محمود، ١٦عاما. واعتقل اربعة اخوة هم المهندس محمود عبد الحسين الاسكافي، ٢٥، وعارف، ٢٣، وجاسم، ١٨ وهشام، ١٥. ومن منطقة رأس الرمان اعتقل رياض محمود.

● واعتدت قوات الشغب الليلة الماضية على منطقة بوقوة كذلك، واعتقلت عددا من المواطنين. واخذت كلا من السيد حيدر السيد محمد، ٢٦، وسلمان عبد النبي، ٢٠، والسيد مرتضى السيد علي، ١٧، الى خارج المنطقة وضربتهم ضربا مبرحا ثم اعادتهم. وقال شهود عيان انهم ارجعوا وهم ينزفون دما من افواههم.

وعرف من بين الذين اعتقلوا في سترة هذاالاسبوع كل من حسين عبد الله علي المعلم، ٢١، واخيه ابراهيم، ٢٨، وعيسى ابراهيم علي، ١٦، وعيسى ابراهيم الخزاز، ٢٢، والسيد صادق السيد عيسى، ١٩، وطه سعيد كويد، ٢٤.

● هذا وقد منعت قوات الامن اقامة اية حفلة زواج في الليل، واصرت على ان تعقد في النهار، ومن لا يلتزم بذلك يعرض نفسه للخطر والاعتداء من قبل قوات الامن. ويمنع اقامة حفلات الزواج الجماعي الا باجازة.

● ويخيم الوجوم والتوتر على جميع مناطق البلاد. ويبدو ان هذه الاعتقالات جاءت لمنع حدوث اي تظاهرة او مسيرة شعبية خلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي في المنامة بعد عشرة ايام.



الشهيد عيسى قمبر النويدرات... أعدم ظلماً بعد محاكمة جائرة في مارس ١٩٩٦

مارس ١٩٩٦

٢ مارس

● استمرت قوات الشغب، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، عدوانها على شعب البحرين. وكانت لها الليلة الماضية موعد مع منطقة دمستان التي تقع على مسافة ١٤ كيلومتر جنوبي العاصمة، المنامة. ففي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمس والاربعين قبيل منتصف الليلة الماضية، شنت هذه القوات عدوانها على تلك المنطقة بمشاركة ٣٠٠ من قوات المرتزقة الاجانب. وكان الجنود مدججين بالسلاح والعتاد. وعندما دخلوا المنطقة حيث اغلب المواطنين نيام، بدأوا باطلاق النار في الهواء لترويع الآمنين. وقال احد قاطني المنطقة: «اعتقدنا في البداية ان حربا كبيرة قد بدأت، ولكننا فوجئنا بعدها مباشرة باقتحام قوات الشغب منزلنا بشكل وحشي. ولم يكن هناك في ذلك الوقت ما يشير الى ان ثمة عدوانا يوشك ان يبدأ. وفي هذه الاعتداءات التي شملت اغلب منازل المنطقة كانت قوات الشغب التي لا يتكلم اغلب افرادها اللغة العربية تمارس عنفا عبثيا لا يجدي شيئا الا ترويع الاطفال والنساء». ووصف كيف انه رأى خارج منزله امرأة تصرخ في وجوههم مطالبة بابنها الذي سحب من على فراشه. كانت تتوسل اليهم بارجاعه لانه لم يخرج ذلك اليوم من المنزل وانه كان يعد للامتحان في اليوم التالي. وعبر عن تألمه وهو يرى جنديا بلوشيا يهوي بمقراعته عليها ضربا وهي تتلوى على الارض.

● وذكر شهود عيان ان نساء كثيرات خرجن الى الشارع العام في القرية وهن يصرخن ويستغثن ويطالبن بابنائهن الذين اعتقلوا من منازلهم بدون جرم. وقد اعتقل عدد كبير من الاشخاص عرف منهم كل من علي احمد واخيه محمد احمد، عباس علي حسن ابراهيم، احمد محمد علي. ولم تتوفر اسماء كثيرة بسبب الاجراءات الارهابية التي تفرضها الحكومة على المواطنين.

● وقال شاهد عيان في منطقة جدحفص ان دورية لقوات الشغب اوقفت في الساعة العاشرة والنصف صباح اليوم بالتوقيت المحلي طفلا لا يتجاوز عمره الاثني عشر عاما، بعد ان خرج من «برادات باسم» بمنطقة جدحفص. وبعد ترويعه وضربه أجبروه على الركوب معهم في السيارة، وكان الفزع الشديد واضحا عليه.

● هذا في الوقت الذي اصبح الغضب الجماهيري فيه حالة شاملة خصوصا بعد اعتقال ست نساء يوم الخميس الماضي، والنساء المعتقلات هن هدى الجلاوي، ٣٨، منى حبيب (الجمري)، ٣٤، زهرة سلمان هلال، ٣٢، ايمان سلمان هلال، ٢٤، نازي كريمي، ٣٢، وزهرة عبد علي، ١٩. وهناك خشية كبيرة من تعرضهن الى التعذيب النفسي والجسدي، خصوصا وان من اعتقل منهن العام الماضي واجه معاملة قاسية وما يزال بعضهن يعاني من آثار التعذيب الذي تعرض اليه. وهناك استغاثات للعالم من عائلات هؤلاء النساء للضغط على حكومة آل خليفة لعدم الاعتداء على الحرمات وانتهاك الاعراض والتوقف عن الاعتداءات الجنسية على المعتقلين كما حدث للكثيرين. ويسود البلاد جو من التوتر والقلق بسبب انعدام الاخلاق لدى نظام الامن الخليفي الذي يديره الضابط البريطاني ايان هندرسون، المعادي للاخلاق العربية والقيم الاسلامية والمثل الانسانية.

● وعلى صعيد آخر تواجه حكومة البحرين وضعا صعبا للغاية بعد ان فشلت في الحصول على تأييد حقيقي من احد حتى من اقرب اصدقائها. فعلى سبيل المثال فقد اعلن في السعودية ان الملك فهد بن عبد العزيز اصدر عفوا عن اكثر من ستة آلاف سجين، بينما لم يستطع امير البحرين اصدار عفو عن سجين واحد بمناسبة عيد الفطر. وهناك سجناء سياسيون يقضون العام السادس عشر في الزنزانات، وآخرون يقضون العام الثاني بدون تهمة او محاكمة. وبينما وقعت دولة الكويت على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومنع التعذيب والاعتقال العشوائي، فقد رفضت حكومة البحرين التوقيع على اي منها. ويتحدث مسؤولون حكوميون خليجيون كثيرون في مجالسهم عن سخطهم من سياسة حكومة البحرين التي تعرض المنطقة كلها الى الخطر والتوتر بسبب سياساتها القمعية ورفضها المستمر لبدء حوار مع المعارضة. وتشن حكومة البحرين حملة ضد وسائل الاعلام الدولية المستقلة التي تعرض الوضع البحريني بقدر من الموضوعية والحياد.

● وقد زار البحرين عدد من الصحافيين في الاسبوعين الماضيين، ونشروا تقاريرهم

الموضوعية التي ازعجت الحكومة وأشعرتها بانها تخوض معركة خاسرة ضد الحركة الدستورية. ويكاد يكون هناك اجماع على ان التغيير السياسي الدستوري الذي تطالب به المعارضة سوف يتحقق، ولكن السؤال هو: هل يتحقق بطريقة سلمية ام بوسائل العنف. المعارضة كررت رغبتها في الحوار البناء للتوصل الى صيغة عملية لاعادة العمل بالدستور، بينما ما تزال الحكومة تعتبر العنف والارهاب والقمع والاعتقالات العشوائية وارهاب النساء وترويع الآمنين واستباحة القرى خيارها الاول.

٤ مارس

● شارك اكثر من ٥٠٠ مواطن في مسيرة شعبية في منطقة كرباباد التي تبعد مسافة اربعة كيلومترات غربي العاصمة المنامة. ونظمت المسيرة احتجاجا على اعتداء قوات الشغب على مسجد في المنطقة قبل ليلة واحدة، وللاحتجاج على اعتقال النساء وعمليات القمع المتواصلة. وانطلقت المسيرة الساعة العاشرة والنصف مساء وسط هتافات مدوية وقبضات بشرية ترتفع في الهواء مطالبة باعادة العمل بدستور البلاد ومنع المرتزقة الاجانب الذين يشكلون اغلبية قوات الشغب والامن والجيش من الاستمرار في عدوانهم على ابناء الشعب ومقدساته وحرماته. ويمثل اعتقال النساء منعطفا خطيرا في الوضع الداخلي ويهدد بتوسيع دائرة الاحتجاجات الشعبية في الداخل والخارج. ويشعر المواطنون بان هذا الاسلوب القذر في معاملة المرأة البحرينية لن يساهم الا في تكريس القطيعة بين الشعب وآل خليفة.

● وسبق مسيرة منطقة كرباباد محاصرة منطقة عالي ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من قبل قوات الشغب والامن. واعتبر ذلك الحصار استمرارا لما بدأته الحكومة مؤخرا من استباحة للمناطق الآمنة لترويع اهلها وتدمير ممتلكاتهم واعتقال ابنائهم وبناتهم. وقامت القوات المعتدية بتفتيش الداخلين الى المنطقة والخارجين منها باسلوب همجي لانه يتم على ايدي عناصر البلوش الباكستانية التي لم تخضع لاي تدريب عصري لممارسة عملها. ولم يعرف ما حصل داخل المنطقة بسبب الحصار الشديد عليها ولكن يعتقد انها تعرضت لما تعرضت له المناطق الاخرى منذ يوم العيد قبل اسبوعين. وحسب السياسة الجديدة للحكومة فقد قرر آل خليفة معاقبة كل مواطن بحريني اما بالاعتقال والتعذيب او بالضرب المبرح او بتدمير المنازل والممتلكات بوحشية متناهية. هذا العقاب الجماعي للشعب اصبح موضع استنكار جميع الاوساط الشعبية في البلاد، وموضع

ازدراء المراقبين والدبلوماسيين والاعلاميين الذين يزورون البلاد. كما ان عددا من المسؤولين الخليجيين عبر عن استيائه لما يجري لابناءالبحرين على ايدي المرتزقة الاجانب الذين يديرهم الضابط البريطاني، ايان هندرسون.

● وعلى صعيد آخر بدأ ولي العهد البحريني، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زيارته الرسمية لبريطانيا هذا اليوم بمقابلة وزير الخارجية، مالكولم ريفكند. وضم الوفد البحريني عددا من المسؤولين من بينهم وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، نجل ولي العهد، وكيل وزارة الدفاع، ويوسف الشيراوي، وزير التنمية السابق. وكان ولي العهد قد هدد بانزال الجيش الى الشوارع لسحق ابناء الشعب وصدرت احتجاجات عديدة ضد ذلك من قبل بعض المسؤولين الغربيين الذين يرفضون استعمال الاسلحة الدفاعية التي يزودونها لقوة دفاع البحرين للقمع الداخلي. كما هدد باعلان الاحكام العرفية لمنع التظاهرات والمسيرات السلمية الشعبية، الا ان الشعب أفشل كل تلك الخطط. ويتصدر وزير الخارجية حملة ضد الحكومة البريطانية بسبب سماحها لبعض المنفيين السياسيين البحرينيين بدخول اراضيها بعد ابعادهم من البحرين. وهدد في مقابلة مع صحيفة «الغارديان» البريطانية الاسبوع الماضي بان المصالح البريطانية سوف تتأثر سلبا بسبب التزام بريطانيا بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين السياسيين. وبالرغم من محاولات حكومة البحرين القاء تبعة ما يجري في البلاد على الخارج فان العالم يدرك ان ما يجري في البحرين شأن داخلي وان قرار التحرك السلمي وتنظيم المسيرات والاحتجاجات والعرائض الشعبية يتخذ محليا. وتدرك حكومة البحرين هذه الحقيقة لانها تحتفظ في سجونها باكثر من الفي سجين سياسي تعتبرهم مسؤولين عن تصدر الحركة الشعبية السلمية المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد.

● وقد كتب اللورد ايفبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية رسالة الى وزير الخارجية البريطاني يطلب منه توضيح موقف الحكومة البريطانية تجاه مسألة اللجوء السياسي باعتبارها مسألة قانونية والتزاما دوليا لا يحق لحكومة البحرين التي لا تحترم العهود والمواثيق الدولية الضغط على بريطانيا لتجاوزها. وطلب منه التأكيد للوفد البحريني بان السلاح البريطاني يجب ان لا يستعمل للقمع الداخلي، وان يطالب ولي عهد البحرين ببدء حوار مع المعارضة السلمية للتوصل الى صيغة لتطبيق دستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. كما طرح مسألة اعتقال النساء معتبرا اياها قضية انسانية تسعى

حكومة البحرين من ورائها لابتزاز المعارضين البحرينيين في الداخل والخارج. وطالبه بشجب تلك السياسات اللاإنسانية.

٥ مارس

● في الوقت الذي يسعى الوفد الرسمي البحريني الذي يزور بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والذي يرأسه ولي العهد، للحصول على تأييد لسياسات حكومته القمعية، تؤكد التقارير ان الوضع في البلاد يسير من سيء الى أسوأ، وان التوتر يتصاعد نتيجة سياسات القمع التي تمارسها الحكومة. ومع ان ولي العهد طالب الحكومة البريطانية بابعاد اللاجئين البحرينيين من بريطانيا، الا انه لم يفلح في اقناع اي من المسؤولين الذين التقاهم بسياسة حكومة البحرين، ولم ينجح في اقناعهم بمخالفة قوانينهم من أجله، كما يفعل هو وعائلته في البحرين. وسوف يواجه الامر نفسه عندما يبدأ جولته الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية غدا، حيث اتضح فشل سياسة حكومة البحرين الساعية لتكميم الافواه والاعتقال العشوائي للمواطنين. وقد اصيبت مبادرة ولي العهد البحريني بانتكاسة شديدة عندما صدر قرار من احدى المحاكم البريطانية التي تنظر في قرار ابعاد المواطن السعودي، الدكتور محمد المسعري، هذا اليوم بعدم حكمة القرار الحكومي وبضرورة اعادة النظر فيه من قبل الحكومة. وكان ولي العهد قد اجتمع مع وزير التجارة، مايكل هسلتاين، ووزيري الخارجية والدفاع، في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية لترحيل اللاجئين البحرينيين. كما ان وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، كان قد هاجم الحكومة البريطانية بخصوص مسألة اللاجئين. ويبدو ان آمال العائلة الخليفية الحاكمة قد تبددت بعد قرار المحكمة البريطانية هذا اليوم بشأن قضية المسعري.

● ورحب مسؤول بحركة احرار البحرين بقرار المحكمة البريطانية بخصوص الدكتور المسعري، واعتبره تعبيرا مهما عن احترام الالتزامات الدولية وخطوة عملية لافهام الانظمة غير الديمقراطية بعدم جدوى الضغوط المالية والسياسية على بريطانيا. وعبر عن أمله بان تتوقف حكومة البحرين عن ابعاد المواطنين، وان تبدأ حوارا جادا لتحقيق الاستقرار في البلاد تحت حكم الدستور.

● وفي اطار سياستها الانتقامية استمرت الاعتداءات على المواطنين بدون توقف. ففي صباح امس مثلا، اوقفت قوات الشغب باصا كان ينقل اطفالا الى مدرسة سار للبنين

وانزلت منه طفلين وضربتهما ضربا مبرحا ثم اقتحم بعض عناصرها الباص مرة اخرى وضربوا الباقين قبل ان يسمحوا لهم بمواصلة الطريق. هذه الاعمال الوحشية تزيد من تصميم المواطنين على مواصلة النضال لوضع حد للارهاب الحكومي، وتدفع الوضع الى ابعاد جديدة من التوتر والاضطراب. يضاف الى ذلك ان اعتداء جهاز الامن على الحرمات وانتهاك مقدسات الشعب من العوامل الاساسية للصمود الشعبي. وجاء اعتقال النساء مؤخرا ليضيف بعدا جديدا للتوتر وليشجع المواطنين على الصمود ومواجهة القمع الخليفي بدون وجل او خوف. ويقول بعض الغربيين الذين عادوا اليوم من البحرين انهم لم يكونوا يتوقعون ان الوضع بهذه الدرجة من السوء. وذكر احدهم انه يمتلك ادلة دامغة على ممارسات حكومة البحرين ضد رعاياها، وانه رأى بعينه من انتهاكات حقوق الانسان ما لا يمر بذهن احد. واضاف ان سيارات الكوماندوز تملأ سوق المنامة والمنطقة الدبلوماسية. ويقدر عدد السيارات التي تجوب تلك المنطقة بـ ٣٥ شاحنة جنود ومصفحة في كل منها خمسة جنود على الاقل. ووصف ملابسهم السوداء التي تميزهم قائلا انهم لا يستعان بهم الا في الحالات الخاصة. وتحدث باسهاب عن اعجابه بصمود المواطنين بوجه هذا القمع الذي لا مثيل له.

● وذكرت التقارير ان المواطن عبد الله فخرو، البالغ من العمر قرابة سبعين عاما، والمعتقل منذ ثلاثة اسابيع، نقل الى المستشفى العسكري مؤخرا بعد اصابته بنوبة قلبية. ومعروف عن هذا المواطن مواقفه البطولية ودفاعه المستميت عن ابناء الشعب علنا امام المسؤولين بدون خوف او رهبة. ويجسد هذا الرجل، حسب قول بعض الذين يعرفونه، آلام المواطنين، في مواقفه التي يهاجم فيها سياسات الحكومة بجرأة وحزم. وحسب قول المصادر، فان حالته الصحية تدعو للقلق.

● وعلى صعيد آخر، اصدرت «لجنة المحامين من اجل حقوق الانسان» الامريكية Lawyers Committee for Human Rights بيانا حول اعتقال المحامي احمد الشملان عبرت فيه عن سخطها الكبير لاعتقال هذا المحامي المرموق لمجرد التعبير عن آرائه باسلوب سلمي. واعتبرت ان اعتقاله مخالف للمادة ٩ البند ٤ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. واعتبرت الاعتقال مخالفا ايضا للمبدأ ٢٣ من «المباديء الاساسية لدور المحامين». وعبرت عن قلقها من استمرار اعتقال الشملان بسبب آرائه السلمية وطالبت اعضاءها بالكتابة الى السلطات البحرينية للاحتجاج على ذلك.

٦ مارس

● شهدت منطقة السنابس والديه الليلة الماضية واحدة من اشد الليالي قمعا وارهابا على ايدي قوات الشغب الاجنبية. فقد حوصرت المنطقة من جميع الجهات وقام عدد كبير من الكوماندوز التابعين لقوة دفاع البحرين بمحاصرة المنطقة ونفذوا عدوانا واسعا عليها واهلها مستعملين كافة وسائل القمع المعروفة. فقد اطلقوا كميات كبيرة من الغازات المسيلة للدموع على المواطنين، وكذلك الغازات الخانقة والرصاص المطاطي. وأكد شهود عيان ان قوات القمع الاجنبية استعملت الذخيرة الحية بكثافة كبيرة الامر الذي ادى الى سقوط عدد كبير من الجرحى، لم تتوفر بعد اسماؤهم وحجم اصاباتهم. واقتحمت قوات الشغب المنازل واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين بدون وجود ما يستدعي ذلك.

● وفي الوقت نفسه قامت قوات الشغب باغلاق الشارع الممتد من دوار عبد الكريم الى المنامة، وبدأت بتفتيش السيارات التي تمر في الشوارع المحاذية. واستمر الحصار حتى الساعات الاولى من الصباح فيما استمر وجود بعض القوات حتى الآن.

● وامعانا في القمع ومصادرة الكلمة والحرية عمدت الحكومة يوم امس لاستدعاء المحامي عبد الله عبد الرحمن هاشم الذي ترافع في عدد من قضايا المعتقلين في السابق، والتحقيق معه وتهديده. وكان المحامي هاشم قد ادلى ببعض التصريحات لهيئة الاذاعة البريطانية في الاول من مارس حول الوضع في البلاد. وعبر عن استيائه لاعتقال النساء قائلا: «ان اعتقال النساء في المجتمع البحريني عمل مكروه في الحقيقة خصوصا عندما تعتقل الام ويكون الاب معتقلا ايضا... فأين يذهب الاطفال؟». وقال: «المعارضة الديمقراطية تستنكر اعمال العنف جملة وتفصيلا ايا كان مصدرها على اعتبار ان هذا المجتمع المسالم لم يعرف في تاريخه عنفا كالعنف المتبع الآن أيا كان مرتكب هذ العنف». وبرغم هذه التصريحات الهادئة فقد طلب منه المحققون الامتناع عن الادلاء باي تصريح لاية جهة خارجية وان يوقع على تعهد بذلك. وقال له المحققون انه متهم بالتحريض على العنف وتشجيعه، فرفض المحامي عبد الله هاشم كل ذلك ورفض التوقيع على اي شيء، فخلوا سبيله بعد تهديده بالاعتقال مرة اخرى. وكان المحامي احمد الشملان، قد اعتقل بمبررات مشابهة، وما يزال يقبع في السجن.

● هذا وقد صدر يوم امس بيان مهم وقع عليه ١٠٧ اشخاص اغلبهم من المحامين والصحافيين يطالبون فيه باطلاق سراح المحامي احمد الشملان وبقية المعتقلين

السياسيين. وجاء في البيان ما يلي: «بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٦ وفي الساعة الخامسة صباحا اعتقلت سلطات الامن البحرينية الاستاذ المحامي والكاتب الصحفي احمد عيسى الشملان وهو احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية المشرفة على العريضة الشعبية الموقعة من ٢٥ الف مواطن بحريني والتي تطالب باعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية واطلاق الحريات العامة ومنح المرأة البحرينية الحق في الانتخاب والترشيح والسماح بعودة كافة المبعدين السياسيين. وعرف عنه بانه مدافع نشط عن حقوق الانسان ومن الساعين لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المواطن بالوسائل السلمية والقانونية. لذلك فانه من المستغرب ان تسند اليه تهم مثل التحريض على اعمال العنف والتخريب والاتصال باطراف ومنظمات ارهابية خارجية. فالمدافع عن حقوق الانسان والنابذ للعنف لا يمكن ان يتحول الى داعية للعنف والحرق والتخريب، وان كل ما كتبه وكل ما أدلى به من تصريحات وما وقع عليه من عرائض مطالبة باعادة العمل بالدستور والحياة النيابية هي شاهدة على نهجه الوطني الديمقراطي وسلوكه السلمي وطبيعة نظرته لعملية الاصلاح المنشودة. واننا كوطنيين ديمقراطيين نؤكد رفضنا للعنف أيا كان مصدره وندعو الى اطلاق سراح الاستاذ احمد الشملان وكافة المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ليمارسوا حق الحياة على ارض وطنهم وفتح سبل وقنوات الحوار الديمقراطي وتبادل الرأي الامر الذي سوف يجنب هذا الوطن العزيز شرور الانقسام والفرقة واحتقان الاحقاد ويعزز الوحدة ويوفر حياة كريمة آمنة لابناء هذا الشعب».

● وكان من بين الموقعين عدد كبير من المحامين والصحافيين وبعض اعضاء المجلس الوطني السابقين، بالاضافة الى عدد من النساء البحرينيات. ويعتبر صدور البيان ضربة اخرى لسياسة الحكومة التي تسعى لتحويل القضية الى مسألة امنية وليست سياسية. ويتوقع ايضا ان تقوم باعتقال بعض الموقعين عليه، كما فعلت سابقا.

● هذا وقد اصدرت منظمة ليبرتي اليوم بيانا طالبت فيه حكومة البحرين باطلاق سراح المحامي احمد الشملان.

● وهناك نداءات دولية كثيرة تطالب حكومة البحرين باطلاق سراح النساء المعتقلات، خصوصا وان استمرار اعتقالهن يتزامن مع اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس الذي اعلنت عنه الامم المتحدة في مؤتمر بكين العام الماضي. وقد فشلت سياسات الحكومة حتى الآن في انهاء الازمة السياسية في البلاد برغم القمع المكثف الذي تمارسه

ضد شعب البحرين. ويشب العديد من المراقبين الى ان زيارة ولي العهد والوفد المرافق له لكل من لندن وواشنطن لن تحقق شيئا، خصوصا وان لدى الدوائر البريطانية والامريكية قناعة بفشل السياسة القمعية لحكومة البحرين وعدم عقلانيتها خصوصا بعد اعتقال النساء والمحامين وبقية زعماء الحركة. وفشل ولي العهد ومعه وزير الخارجية باقناع الحكومة البريطانية بابعاد المعارضين البحرينيين الذين ابعدتهم حكومة البحرين، خصوصا بعد فشل محاولة ابعاد المعارض السعودي الدكتور محمد المسعري.

٧ مارس

● سمعت الليلة الماضية اصوات انفجارات عديدة في مناطق مختلفة وخصوصا في العاصمة، المنامة. ويبدو ان ثمة انفجارا كبيرا حدث في احد اجهزة السحب الاليكتروني باحد فروع بنك البحرين الوطني في مدينة عيسى، وادى الى مقتل احد الاشخاص وجرح شخصين آخرين واشتعال النار في المبنى. وسمع ما بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء دوي انفجارات اربعة اخرى في المنامة يعتقد انها نجمت عن تفجير اسطوانات غاز، وهو الاسلوب الذي اصبح متبعا من قبل المتظاهرين لتوجيه الانظار الى قضيتهم. وقال شهود عيان ان الانفجارات احدثت رعبا وفزعا في العاصمة وخصوصا بين الاجانب، ولكنها لم تؤد الى ضحايا او خسائر مادية. وسمعت صباح امس اصوات انفجارات اسطوانات الغاز في منطقة المعامير، التي تقع على بعد ثمانية كيلومترات جنوبي المنامة، فهرعت اليها قوات الشغب وحاصرتها واعتدت على عدد كبير من سكانها بالضرب والاعتقال.

● وخرجت صباح امس مسيرات طلابية في عدد من المدارس عرف من بينها مدارس السهلة الاعدادية وجدحفص الصناعية والشيخ عبد العزيز الثانوية. وقال شاهد عيان ان اعدادا كبيرة من الطلاب شاركوا في المسيرات التي تصدت لها قوات الشغب لاحقا بالاعتداء والضرب والاعتقال. وقال ان مدرستي مدينة عيسى والجابرية شاركتا في المسيرات. ويدعو هذا التصاعد في الوضع الداخلي الى قلق شديد لدى المراقبين والدبلوماسيين الذين يبدون استغرابهم من التجاهل التام لما يجري في البحرين من قبل الدول الصديقة. وهناك خشية حقيقية من اتساع رقعة المواجهات لتتخذ ابعادا جديدة لا يعرف احد بخطورتها.

● وأشارت التقارير الواردة الى ان الضابط البريطاني، ايان هندرسون، امر مرتزقته

باعتقال الطبيب الدكتور نبيل الصددي، ٣٨ عاماً، واخيه ومهندس آخر. وقد أخلي سبيل الاثنين فيما استمر الدكتور نبيل في المعتقل. واعتقلت قوات الامن اثني عشر شخصا من منطقة السنابس في الليلة قبل الماضية في اثر مواجهات شديدة في المنطقة التي شملت الديه ايضا. وقد استعملت قوات الشغب الذخيرة الحية ضد المتظاهرين وسقط عدد من الجرحى.

● وعلى صعيد آخر نظم المعارضون البحرينيون اعتصاما كبيرا هذا اليوم امام سفارة البحرين في لندن احتجاجا على اعتقال النساء والاطفال. وشاركت النساء المنفيات في الاعتصام الذي حظي باهتمام اعلامي جيد، خصوصا وانه تزامن مع اليوم العالمي للمرأة الذي خصصته الامم المتحدة للتضامن مع قضايا المرأة في العالم. واصدرت حركة احرار البحرين بيانا بالمناسبة طالبت فيه باطلاق سراح النساء المعتقلات في سجون البحرين لاسباب سياسية. وقد أصدرت الامم المتحدة بعد مؤتمر بكين العام الماضي قرارات تعتبر اعتقال النساء مساويا للتعذيب. ووجهت منظمات دولية عديدة مناشدات لحكومة البحرين لاطلاق سراح النساء. وتنظر اللجان المتخصصة بقضايا حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف في هذه القضية بجدية واصرار على متابعة نظام البحرين المتجاوز للحدود والاعراف والقوانين. كما قوبل الوفد الرسمي الذي يرأسه ولي العهد البحريني والذي يضم ايضا وزير الخارجية باسئلة كثيرة حول الوضع في البحرين من قبل الدوائر السياسية والاعلامية. وفشل الوفد في عقد اي مؤتمر صحافي مفتوح للصحافيين البريطانيين خشية من الاسئلة المحرجة التي لا يستطيع ولي العهد الاجابة عليها بمنطق وعقلانية. واكتفى الوفد بدعوة عدد صغير من الصحافيين العاملين في المؤسسات الاعلامية السعودية في لندن الى اجتماع خاص ليقوموا بنشر ما يقوله ولي العهد ووزير الخارجية كبيان رسمي وليس كمقابلة مفتوحة. ويعتزم اعضاء الوفد التوقف مرة اخرى في طريق عودته من واشنطن الاسبوع المقبل لمقابلة بعض الاعلاميين بعد ان نصحهم مسؤولون بريطانيون بذلك. وكان ولي العهد البحريني قد احتج لدى وزير الخارجية البريطاني على ما يعتبره تغطيات غير منصفة لما تقوم به حكومته من ارهاب وقمع ومصادرة للحريات.

٨ مارس

● بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس الذي اعلنته الامم المتحدة في مؤتمر بكين العام الماضي، سلطت الاضواء هذا اليوم على الاضطهاد السياسي للمرأة

البحرينية، خصوصا في ضوء الاعتقالات الاخيرة لعدد من النساء. وقد صدر التقرير السنوي حول حقوق الانسان عن وزارة الخارجية الامريكية قبل يومين واحتوى ثلاثة عشر صفحة عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واحتوى على جانب مما تعانية المرأة البحرينية من اضطهاد. ويعتبر ما جاء فيه وثيقة دامغة ضد ادعاءات المسؤولين البحرينيين حول هذا الموضوع. ومن غرائب الصدف ان يتزامن ادعاء ولي عهد البحرين باحترام حكومته لحقوق الانسان مع يوم صدور التقرير الامريكي ومع زيارته الرسمية لواشنطن.

● وعلى صعيد اليوم العالمي للمرأة دعت منظمة العفو الدولية الى احترام حقوق المرأة وعبرت عن قلقها لما تعانيه المرأة من ظلم اجتماعي رسياسي. وكانت المنظمة قد بعثت رسالة خاصة الى حكومة البحرين الاسبوع الماضي تطلب منها فيها اطلاق سراح المعتقلات اللاتي يرزحن في السجون بدون مبرر. وعبرت المنظمة عن قلقها ازاء احتمال تعرضهن للتعذيب والامتهان. وتعد المنظمة تقريرا مهما عن النساء المعتقلات يصدر قريبا.

● وبالمناسبة بعثت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان رسالة الى امير البحرين حول اعتقال النساء جاء فيها ما يلي: «تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا الانباء الاخيرة باعتقال عدد من النساء وتعريضهن للتعذيب النفسي والجسدي لا لذنب ارتكبنه سوى مطالبتهن مع زملائهن بعودة الحياة الدستورية والبرلمانية الى البحرين وبطريقة سلمية». واضافت الرسالة: «ان المنظمة التي سبق ان عبرت عن قلقها ازاء حوادث العنف والصدامات المسلحة والتفجيرات تؤكد مجددا موقفها بضرورة اجراء الحوار ونبذ اساليب العنف واطلاق سراح المعتقلين وبشكل خاص النساء المعتقلات. وتأمل من الحكومة ومن جميع الاطراف العمل الجدي لتحقيق ذلك خصوصا في اليوم العالمي للمرأة».

● كما أصدرت منظمة ليبرتي التي تتخذ من لندن مقرا لها بيانا حول اوضاع المرأة في العالم العربي جاء فيه: «يمر اليوم العالمي للمرأة والنساء يواجهن اضطهادا في البحرين والاراضي المحتلة ومصر والجزائر وتونس، حيث يتعرضن لظروف سيئة من الاعتقال. هذا بالاضافة الى عدد كبير من النساء اللاتي يعانين بسبب اعتقال او فقد ازواجهن او ابنائهن او من يعيلهن.

وتأسف منظمة ليبرتي لقيام سلطات الامن البحرينية مؤخرا بممارسة اسلوب الضغط

على النشطاء السياسيين باعتقال زوجاتهم او قريباتهم، وتناشد حكومة البحرين في يوم المرأة العالمي المبادرة الى اطلاق سراحهن وتتمنى ان تتحسن اوضاع المرأة في العالم الاسلامي بشكل عام».

● واصدر رئيس المعهد الاسلامي في لندن، سماحة السيد حسين الصدر، بيانا بعنوان: «أطلقوا حرائرنا في البحرين» جاء فيه ما يلي: «لم نكن نصدق للوهلة الاولى ما سمعناه من اخبار المطاردة والملاحقة لاحرار البحرين من قبل السلطات هناك لمجرد مطالبتهم بدستور البلاد وبمجلس نيابي منتخب، تلك المطالبة التي تعتبر حقا مشروعا تكفله كل الدول المتحضرة في العالم لرعاياها.

واننا لنرقب ببالغ الالم تطورات الاوضاع في البحرين من موقع الاهتمام بشؤون المسلمين، الذي يعتبر واحدا من المؤشرات المركزية على وحدة الامة وترابط ابنائها في السراء والضراء.

ويحدونا الامل ان يكون ولاة الامر في البحرين مصداقا لقوله تعالى: «الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه». ومن هنا ندعوهم الى اعتماد سياسة عادلة رحيمة تنسجم مع طموحات الشعب في ان تكون له دولة دستورية برلمانية تتيح لمواطنيها الحرية السياسية، وتضمن لهم حق التعبير عن الرأي بعيدا عن القهر والقمع والضغوط، الامر الذي يرسي دعائم الاستقرار والسكينة من جانب ويحقق التلاحم بين الحاكم والمحكومين من جانب آخر.

ولا يسعنا ان نبقى صامتين ونحن نرى السياط تتلوى على ظهور اخوتنا الاعزاء بدون ذنب او جناية. ان الاصغاء لنداء الدين والعقل والاخلاق والانسانية اضمن لسلامة البلاد والحكام من اعتماد منطق الارهاب والتعذيب وملء السجون والزنزانات بالاحرار والابرياء والصاق التهم الباطلة بهم وتحميلهم ما لا يحتملون.

وكانت الهجمة الشرسة على الحرائر في البحرين في نهاية شهر شباط المنصرم من قبل الاجهزة القمعية، الطعنة النجلاء لقلوب المسلمين جميعا لما تضمنته من انتهاك للقيم والنواميس. واننا لنطالب السلطات في البحرين في هذا اليوم الذي هو يوم المرأة العالمي بالمبادرة الى اطلاق سراح المعتقلات فورا وبدون تأخير بدءا بالسيدة منى حبيب عقيلة المهندس محمد جميل الجمري وانتهاء بالاختين زهرة سلمان هلال وايمان سلمان هلال وبقية المعتقلات، وانتهاج لغة الحوار والمرونة في التعامل مع الجماهير والتعجيل باطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعا، وفي ذلك ما يضمن امن البلاد ونجاة العباد».

١٠ مارس

● تظاهر طلبة خمس مدارس (من بينها مدرسة الشيخ عبد العزيز واحمد العمران والنعيم) صباح امس ورفعوا شعارات تطالب باطلاق المعتقلين وعودة المبعدين وتطبيق الدستور وعودة المجلس الوطني. وقامت قوات الشغب بتطويق المدارس واعتقال عدد من الطلاب تجاوز الخمسين شخصا. وبعد انتهاء الدوام المدرسي كانت قوات الشغب في حالة تأهب للاعتداء على الطلاب الذين لا يتجاوز عمر بعضهم العاشرة.

● واستمرت الاعتقالات في صفوف المواطنين بدون توقف. ففي مساء الخميس الماضي اعتقل من منطقة اسكان جدحفص كل من السيد مختار السيد علي، ٢٤ عاما، رياض احمد درويش، ٢٥ عاما، فاضل احمد فضل. وفي الليلة السابقة اعتقل من المنطقة نفسها كل من رضي عبدالله احمد العصفور، ٢٤ عاما، محمد علي العلي، ١٩ عاما، ياسر يعقوب المولاني، ١٨ عاما، علي عبد علي، ١٧ عاما، احمد مهدي الحداد، ١٧ عاما، حسن علي عبد الوهاب، ٢١ عاما. واعتقل من منطقة الديه كل من عقيل علي الاصفر، ١٤ عاما، رائد احمد سعيد، ١٤ عاما، عاطف محسن، ٢٨ عاما، عيسى علي سويلم، ٢٥ عاما، واخويه علي، ١٩ عاما، ومحمد، ٢٣ عاما.

● وفي مساء الخميس الماضي، ٧ مارس، احتشدت قوات الشغب الاجنبية امام مدخل منطقة الديه وجدحفص وذلك لاجهاض الاعتصام الذي اتفقت الجماهير على اقامته في المنطقة. وبعد ذلك حصلت اعتقالات واسعة لاهالي الديه. وفي مساء الثلاثاء ٥ مارس، اعتدت قوات الشغب على منطقة الدير وطافت الشوارع والازقة لتثير الرعب في نفوس الآمنين، وذلك في الساعة الثامنة مساء. وفي الليلة التالية انتشرت هذه القوات على الشارع العام وداخل القرية بالقرب من محلات السندويشات والبرادات، وذلك في الساعة العاشرة مساء، بقيادة عيسى المسلم، وعندما قربت الساعة من الواحدة والنصف صباحا بدأوا العدوان على منزل الحاج عبد الله احمد المعيوف واعتقلوا ابنه حسين عبد الله المعيوف، ١٧. ثم اعتدوا على منزل الحاج عباس حسن عباس، واعتقلوا ابنه، نبيل، ١٨. واعتدوا على منزل ميرزا عبد الله العشيري، واعتقلوا أبناءه: حكيم، ١٧، وجيه، ٢٠، محمد، ١٨. وكان الثلاثة قد اعتقلوا العام الماضي ايضا، وهم ابناء اخ الشهيد البطل حسين العشيري رحمه الله. ومارست قوات الشغب كل انواع التخريب والعبث في المنزل فخربوا ما فيه من ممتلكات واطلقوا الرصاص وكسروا محتوياته. واعتدوا على منزل علي مدن لاعتقال ابنه عباس، ١٧،

ولكنهم لم يجدوه فأخذوا أخاه حسين، ١٤، كرهينة مع والده، ثم أخلوا سبيلهما بعد ان سلم عباس نفسه اليهم. واعتقل من منطقة الدير الاسبوع الماضي كل من بسام سعيد حماد، ١٩، فاضل مطر، ٢٠، بشار السيد علوي السيد علي، ١٩، غسان السيد هاشم، ١٩، عباس علي مدن، ٢٠، محمود ابراهيم حماد، ١٩، يونس ابراهيم حماد، ١٧، سهيل مكي عبدالله، ١٦ وصادق محمد عيسى مطر، ٢٠.

● وعلى صعيد آخر ما زال الغموض يكتنف حادثة الانفجار التي وقعت في آلة السحب الآلي بفرغ مدينة عيسى لبنك البحرين الوطني مساء الاربعاء، ٦ مارس. ويتردد ان جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، افتعل الحادثة لتبرير حملة القمع والاعتقالات التي قام بها لاحقا. وقد فرضت الحكومة تعتيما كاملا على ما حدث في تلك الليلة. والمعروف ان محمد حسن طاهروالسيد محمد المختار وعقيل ناجي، توجهوا لسحب بعض النقود من آلة السحب الآلي. ويشار هنا الى ان الثلاثة ذهبوا الى البنك في وقت كان المارة فيه كثيرين، ولا يمكن القيام بتفجير او غيره. وأوقفوا سيارتهم امام المكان مباشرة، ولو كانوا يريدون القيام بتفجير المكان لما فعلوا ذلك. كما انهم اخبروا اهلهم بانهم ذاهبون الى المصرف للسحب، ويقول ذووهم انه لو كانت لديهم خطة التفجير لما اخبروهم بذلك. هذا وما تزال السلطات الامنية ترفض تسليم جثة الشهيد محمد حسن طاهر، وكلما اتصل اهله بالمستشفيات والمراكز للمطالبة بها ينفي كل منهم معرفته باي شيء عنها. اما محمد المختار فقد زاره اهله في المستشفى وقالوا ان جروحه بليغة وانه في غيبوبة حتى الآن. وادعت الحكومة اليوم ان عقيل ناجي «اعترف» بالعملية، غير ان هناك شكوكا حول ذلك.

● ومن المعروف ان الحكومة تسعى للتشويش على المطالب العادلة للشعب باختلاق حالة من القمع والعنف لتأكيد مقولتها ان المشكلة امنية وليست سياسية. بينما اكدت المعارضة ومن بينها حركة احرار البحرين رفضها للعنف واصرارها على العمل الشعبي السلمي والمطالب العادلة، وشجبت اعمال العنف بشتى اشكالها وخصوصا تلك التي تقوم بها الحكومة، وأهابت بالمواطنين الامتناع عن اي عمل من اعمال العنف والاقتصار على وسائل التعبير السلمية لتفويت الفرصة على الحكومة.

● هذا وقد افتتح اليوم في المنامة مؤتمر العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بحضور عدد من الاقتصاديين والخبراء. وتسعى الحكومة الى استغلال المؤتمر لتأكيد الدعم الامريكي لسياساتها القمعية الرافضة لاعادة العمل بدستور

البلاد. الا ان صدور تقرير وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان الاسبوع الماضي الذي يوضح مدى ما تقوم به حكومة البحرين من انتهاكات لحقوق الانسان سوف يكون محرجا لحكومة البحرين. وتجدر الاشارة الى ان المعارضة لم تجعل من اهدافها يوما ضرب الاقتصاد المحلي، او زعزعة حكم آل خليفة. وكل ما تطالب به هو اعادة العمل بدستور البلاد وانتخابات المجلس الوطني، واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين، وهي مطالب لا تراجع عنها.

١١ مارس

● طالبت الادارة الامريكية حكومة البحرين باجراء حوار مع المعارضة للخروج بالازمة السياسية التي تعصف بالبلاد من حالة الجمود والتصاعد التي تمر بها. جاء الطلب الامريكي في نهاية الزيارة الرسمية التي قام بها وفد حكومي يرأسه ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الى واشنطن في الايام الاربعة الماضية. وتعتبر الدعوة الامريكية الى الحوار تطورا سلبيا من وجهة نظر الحكومة التي رفضت حتى الآن الدخول في اي حوار مع المعارضة. واعتبرها بعض المراقبين تفنيدا لمزاعم الحكومة بان القضية في البحرين امنية وليست سياسية، واصبح من الصعب عليها تجاهل الدعوات المتكررة للحوار التي انطلقت من جهات عديدة من بينها حكومات بعض الدول الصديقة مثل بريطانيا. وكانت المعارضة منذ ان طرحت عريضتي ٩٢ و ٩٤، تطالب بحوار مع الحكومة للتوصل الى صيغة للخروج من الازمة، ولكن الحكومة رفضت باستمرار اي حوار مع الشعب. واصبح هناك الآن قناعة كاملة بان الحل يكمن في التفاهم مع المعارضة والتخلي عن استعمال العنف او التهديد به.

● وفي هذا الاطار تقدم اللورد ايفبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية بمبادرة الى ولي عهد البحرين لكسر الجمود في الموقف، والتوصل الى حل سلمي مقبول من قبل الحكومة والمعارضة. وطرح اللورد ايفبوري مبادرته في رسالة الى ولي العهد سلمها له عبر سفارة البحرين في لندن يوم الجمعة الماضي. ولم يعرف بعد مدى نجاح المبادرة التي أطلعت الحكومة البريطانية عليها. هذا في الوقت الذي ازداد فيه قمع الحكومة للمواطنين، وتكررت التقارير التي تؤكد ممارسة قوات الشغب والامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، أساليب شرسة للغاية ضد المواطنين. فقد اعتدت قوات الشغب صباح امس على طلبة عدد من المدارس الذين رفعوا شعارات

تطالب بالعودة الى العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. وقال شاهد عيان انه رأى الساعة السابعة صباح امس قوات الشغب وهي توقف اثني عشر طفلا بمدرسة جدحفص الاعدادية امام حائط المدرسة، ثم ينهال شرطة الشغب على كل منهم بالضرب المبرح بما في ذلك ضرب رؤوسهم بالحائط بشكل يعكس همجية القوات الأجنبية ويدعو للرحمة والشفقة لاولئك الاطفال. وقال شاهد العيان انه رأى في الموقف نفسه بعض عناصر قوات الشغب وهي تفتح باب سيارة أحد الآباء وتسحب منها ولده وهي تركله وتضربه بدون رحمة من غير ان يكون ارتكب اي جرم. واستعملت اطراف بنادقها في ذلك، بينما كان الطفل يصرخ، وكان ابوه يسترحم المعتدين بدون جدوى.

● وفي الساعة الثانية من صباح امس اعتدت قوات الشغب على منطقة جنوسان وكسرت عددا من المنازل باسلوب وحشي واعتقلت عددا من شباب المنطقة عرف من بينهم عبد الرسول عبد العزيز، ٣٦ عاما، عون جمعة مكي، ٢٣ عاما، وهو طالب في العام النهائي من الجامعة، وحسن عبد الرسول، ٢٤ عاما، وفتاة اخرى هي ايمان عبد الحسين، ١٦ عاما. واعتقل شخصان من منطقة جبلة حبشي هما علي عبد العزيز الصباغ واخوه عبد الله. واعتقل يوم الخميس الماضي ١٢ طفلا من طلبة مدرسة جدحفص الابتدائية، واخذوا الى مركز الخميس للتعذيب وهم في حالة هلع شديد حيث لم يتجاوز اكبرهم العاشرة من العمر. وفي صباح الثلاثاء الماضي اعتدت قوات الامن على منزل عبد الله حسن بو حمد وكسرت بابه وتسلق بعض شرطة الشغب حائط المنزل بحثا عن ابنه سامي. واعتدت هذه القوات الاجنبية على منزل ابنه فيصل حيث ضربت زوجته، بشرى رضي العابد، بعد اقتحام غرفة النوم التي كان الزوجان نائمين فيها. واعتدت ايضا على منازل كل من بدر رضي العابد، ومهدي بوحمد وجعفر بوحمد، وكسرتها وضربت النساء والاطفال بحجة البحث عن سامي. وشارك في العدوان اربعون شخصا في ثماني سيارات من نوع «جيب». وفي يوم الاربعاء الماضي اعتدت قوات الشغب على منطقة سار في الساعة الرابعة صباحا. وشارك في العدوان خمس عشرة سيارة من نوع «جيب» ومعها ناقلة جنود وعدد من عناصر الامن. وحدث العدوان على عدد من المنازل حيث اعتقل كل من السيد سعيد السيد رضي السيد محفوظ، ٤٢، السيد عدنان، ٢٢، السيد علوي، ١٩، السيد حيدر السيد جعفر السيد محمد، ١٦، حسين محمد عبد الجليل، ١٨، انور مكي حسن محمد، ١٦، فاضل

عباس منصور، ١٧، السيد حسن السيد صالح السيد كاظم، ١٦.

● هذا وهناك عملية اعتداء مستمرة على الحرمات، حيث استدعي عدد كبير من النساء في الاسبوع الاخير وضربن واعتدي على كراماتهن بشكل منظم. وترفض العائلات الافصاح عما يحدث لبناتهن حفاظا على العرض. وقد رفض آل خليفة الالتزام باي قدر من الاخلاق العربية أوالقيم الاسلامية او الانسانية في التعامل مع النساء في البحرين. وقالت احدى الشخصيات المرموقة في البلاد انها تتوقع ان تؤدي هذه الاعتداءات على الحرمات الى انفجار شامل ضد آل خليفة في وقت غير بعيد لانهم تجاوزوا كل الحدود.

● هذا وسوف تعرض القناة الرابعة بالتليفزيون البريطاني غدا في فترة اخبار الساعة السابعة مساء تقريرا مفصلا عن الاوضاع في البحرين، وهو تقرير ميداني خاص اعده مراسلو المحطة المذكورة. كما سوف تقوم القناة الرابعة بهيئة الاذاعة البريطانية غدا ببث برنامج اذاعي طوله اربعون دقيقة، يبدأ الساعة ٧,٢٠ مساء حول اوضاع البحرين. وسوف يحتوي على مقابلات ميدانية ومشاهد من الانتفاضة الشعبية المباركة.

١١ مارس

● طالبت حركة احرار البحرين حكومة البحرين بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الظروف المحيطة بوفاة احد المواطنين، حسن طاهر مساء الاربعاء ٦ مارس. جاء ذلك بعد ان اتضح ان السلطات الامنية اخفت تفاصيل ما حدث عن العالم واعتقلت الشخص الذي نجا من الحادثة، وهو عقيل ناجي، ومنعت اي اتصال معه. ومنعت الزيارات عن الشخص الجريح، محمد المختار، الذي ما يزال في غيبوبة حسب بعض التقارير. واخيرا قامت بدفن جثة الطاهر الذي لا يعرف احد حتى الآن ظروف وفاته. وتسعى الحكومة للتعتيم على وفاة هذا الشاب البالغ من العمر ٢٢ عاما. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت وقتها عن انفجار في آلة السحب لبنك البحرين الوطني بمدينة عيسى، وادعت ان الشهيد ومعه شخص آخر كانا يقومان بوضع متفجرة في الآلة ولكنها انفجرت فيهما وقتلت الشهيد. غير ان هذه الرواية الحكومية يحيط بها غموض كبير خصوصا بعد ان قامت السلطات في الساعات الاولى من هذا اليوم بدفن جثة حسن طاهر بسرية مطلقة.

فقد قامت سلطات الامن في الساعات الاولى من هذا اليوم بالاتصال بعائلة حسن

طاهر، وطلبت منهم الحضور الى مقبرة منطقة السنابس الساعة الرابعة صباحا لدفن الجثة. واخبرتهم بان عملية الدفن سوف تكون خاصة ولن يسمح لاحد من المواطنين بحضورها. غير ان العائلة رفضت ذلك رفضا تاما وقالت انها لن تقبل بدفن ابنها الا حسب الطريقة المتبعة في البلاد والتي تشتمل على تشييع يحضره بعض المواطنين. وفي حوالي الساعة السابعة صباحا اتصلت العائلة بالسلطات الامنية للمطالبة بجثة الشاب، ولكنها فوجئت بما قاله المسؤولون وهو ان الجثة قد دفنت بمقبرة الحورة التي تبعد حوالي اربعة كيلومترات عن مكان اقامة العائلة. ولم تصدق العائلة ذلك فذهبت الى مركز الخميس للمطالبة بالجثة ولكن بدون جدوى وطلب منها الذهاب الى مركز الحورة. وهناك قوبلت بغلظة متناهية وهددت بالمصير نفسه الذي لقيه الفقيد ان لم تكف عن المطالبة بالجثة. فرجعت العائلة الكسيرة الى المنزل، وكان هناك جمع كبير من المواطنين الذين تجمعوا لمواساة العائلة. ولم تمض سوى فترة بسيطة حتى اعتدت قوات الشغب على المواطنين الذين تجمعوا امام منزل الفقيد، فتفرقوا. ولكن بدأت الفاتحة على روح الفقيد هذا اليوم ويتوقع ان تشهد الفاتحة اعتداءات من قوات القمع الحكومية، خصوصا وان الكثيرين ينظرون الى القضية على اساس انها مدبرة من قبل السلطات الامنية. وهناك مطالبة عامة للنظر في ملابسات ما جرى للشباب الثلاثة المذكورين.

● هذا وقد خيم على المنطقة التي دفن فيها جثمان حسن طاهر جو من الوجوم والهلع بسبب الوجود المكثف لقوات الشغب. فمثلا بينما كان مسؤول الاجهزة الطبية بمستشفى الارسالية الامريكية بالمنامة، ديفيد والترز، ينظر من النافذة الوحيدة بغرفته الى المقبرة، فوجيء بهجوم عناصر من المخابرات والشغب على غرفته، وقام هؤلاء بتهديده وتحذيره من التفوه بشيء عما رآه او سمعه، والا فلا يلومن الا نفسه. هذا ولا تزال قوات الشغب تحاصر المقبرة، حيث تمركز عناصرها في المناطق المحيطة بها واعتلوا المآذن وسطوح المساجد القريبة لمنع اي تسلل الى المقبرة.

● ويعتقد ان السلطات الامنية دبرت الحادثة المذكورة لتأكيد وجود مشكلة امنية في البلاد وليس مشكلة سياسية، خصوصا وان ولي العهد كان في زيارة رسمية لكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وهو الآن متوجه لحضور مؤتمر مكافحة الارهاب الذي يعقد في مصر. وحكومة البحرين مستميتة لاقناع الآخرين بـ «المشكلة الامنية» وانها «ضحية مسلسل ارهابي» لتستطيع تجاوز المطالب المشروعة للشعب. ولكنها لن تنجح في ذلك خصوصا مع استمرار الاعتقالات العشوائية التي أذهلت العالم وحركت

ضمائر الكثيرين للتعاطف مع قضية شعب البحرين. كما ان اعتقال النساء اصبح قضية يتعاطف معها الكثيرون وحتى بعض دول الخليج التي عبر مسؤولوها في لقاءات خاصة عن انزعاجهم بسببها.

● هذا وكانت الجمعية التربوية بجامعة البحرين التي كان حسن طاهر يرأسها قد اقامت مجلس فاتحة على روحه في الجامعة يوم السبت الماضي، فقامت قوات الشغب بالاعتداء على الطلاب ومنعتهم من ارتداء الثياب السوداء واعتقلت بعضهم عرف من بينهم كل من ابراهيم حبيب (من منطقة الهملة)، نائب رئيس الجمعية، وعلي عبد الرضا (سار) وعلي عبد الله حبيب الجمري (بني جمرة) واحمد مكي (كرزكان). كما أمرت قوات الشغب ادارة الجامعة باغلاق مقر الجمعية التربوية.

● هذا وقد استمر الجلاد المعروف خالد الوزان في الاعتداء على منطقة جنوسان الليلة الماضية واعتقلت قواته عددا من سكانها عرف من بينهم السيد امين السيد طالب، ٣٥، ابراهيم محمد المحاري، ٢١، وزهير عبد النبي المحاري، ١٦، وعمار المحاري، ١٥ الذي كان اخوه، عبد الله، ٢٣، قد اعتقل الاسبوع الماضي. وقد سحب هؤلاء الشباب من فراش نومهم بدون رحمة.

● تجدر الاشارة الى ان القناة الرابعة بهيئة الاذاعة البريطانية (Radio 4) سوف تبث برنامجا خاصا عن البحرين في الساعة ٢٠, ١٩ مساء اليوم.

١٤ مارس

● وردت تقارير هذا اليوم عن حدوث حريق في احد المطاعم أدى الى مقتل سبعة اشخاص، حسب بيان مقتضب لوزارة الداخلية البحرينية. وقال البيان الحكومي ان اندلاع الحريق بمنطقة سترة الذي ادى الى اختناق الضحايا كان بسبب القاء قنابل بترولية داخل المطعم على ايدي اشخاص مقنعين. وليس هناك اية تفاصيل حول الحادثة سوى بيان وزارة الداخلية، كما لم يعلن احد مسؤوليته عنها، ولم يمكن التأكد بعد من مدى صحة البيان الحكومي. غير ان اوساط المعارضة شككت في الحال في الرواية الرسمية خصوصا وان المنطقة التي حدث فيها الحريق لا تشكل هدفا مهما لاحد. وقال احد المصادر ان الحريق اما ان يكون عفويا وأرادت الحكومة اعطاءه طابعا سياسيا او انه جريمة مفتعلة من قبل جهاز الامن لاستجداء الدعم الخارجي بعد فشل زيارة ولي العهد للولايات المتحدة وبريطانيا. وكان ولي العهد قد حضر مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في

مصر يوم امس وحاول اقناع بعض الحاضرين بوجود ازمة امنية في البحرين غير ان احدا لم يقبل كلامه بل طلب الآخرون منه التحاور مع المعارضة كمخرج وحيد من الازمة القائمة. وقد أدانت فصائل المعارضة حادثة حريق مطعم سترة، وقال مسؤول بحركة احرار البحرين في ردة فعل غاضبة على السياسات الحكومية التي تجاوزت كل الحدود في قمع الشعب: «اننا نشجب سياسة تصعيد العنف من اية جهة وخصوصا من الحكومة التي تبذل المستحيل لاقناع العالم بانها تواجه مشكلة امنية وليست سياسية». وقال ان انطباعه الاولي عن الحادثة انها مفتعلة من قبل الحكومة، وليس لاحد من ابناء الشعب مصلحة في سياسة العنف. كما اكد ان المعارضة ترفض العنف كسياسة عامة وتشجب ايضا الحوادث التي تستهدف الابرياء كما حصل هذا اليوم. وشدد على ضرورة استجابة الحكومة للمطالب الشعبية المشروعة، والتعاون مع المعارضة لاخراج البلاد من الازمة الراهنة.

● ومن ناحية اخرى ما تزال حادثة اعتداء عناصر الامن على طالبات الجامعة قبل يومين مثار غضب شعبي واسع، خصوصا وان هذه العناصر انتهكت حرمة الفتيات ونزعت حجابهن بالقوة وجرتهن من شعورهن وضربتهن بشراسة متناهية بدون ان يكون هناك اي مبرر لذلك. فقد كان الباص الذي ينقل الطلبة والطالبات بين فرعي الجامعة في مدينة عيسى والصخير في طريقه عندما اوقفه عناصر الامن الذين قاموا بالاعتداء على الطلبة والطالبات بدون تمييز وبدون هدف واضح سوى ادخال الرعب في النفوس وارهاب الطلبة. وقام مرتزقة الامن، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بالاعتداء على الطالبات بدون حياء او خجل، فسحبوا حجاب الكثيرات منهن وجروهن في الشارع من شعورهن، واستعملوا الهراوات لضربهن بشراسة متناهية. وقتها لم يكن هناك ما يستدعي شيئا من ذلك. وعندما رأى الطلبة ما تتعرض له الطالبات اعترضوا على ذلك وحدثت مشادة استعمل فيها مرتزقة الامن ما لديهم من اسلحة وهراوات لضرب الطلبة حتى سقط العديد منهم على الارض والدماء تسيل منهم. وحاول بعض الطلبة الدفاع عن انفسهم عندما رأوا بقية الطلبة والطالبات والدماء تسيل منهم وهم في حالة سيئة من الالم والجروح. وفي المواجهة التي حدثت اصيب شرطي باصابة بليغة على ما يبدو، ونقل الى المستشفى. ونقل عدد من الطلبة الى المستشفى ايضا. وقد أثار الاعتداء على كرامة الطلبة وحرمة الطالبات غضبا شعبيا عاما حيث بدا ان آل خليفة لم يعودوا يتعاملون مع المواطنين كحكومة وشعب بل كغزاة يستهدفون شعبا آمنا. وما

يجري هذه الايام لا يمكن وصفه بغير ذلك. فانتهاك الحرمات والاعتداء على البيوت في كل ليلة والاعتداء على اطفال المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية، والاعتقال المستمر للنساء واستهداف علماء الدين ومنع صلاة الجماعة في المساجد وتسليط مرتزقة اجانب اغلبهم من البلوش والباتان والانجليز على ابناء الشعب، وشن حرب اعلامية شعواء على شعب البحرين بدون حدود، كل ذلك يجعل الوضع يتطور شيئا فشيئا نحو مواجهات خطيرة لم يعد حدوثها مستبعدا، برغم نداءات المعارضة الى الشعب للالتزام بالاساليب السلمية وعدم اللجوء الى العنف في اي ظرف. ويرى المراقبون ان آل خليفة قد كسروا الجرة وان من الصعب بعد ما اقترفوه من جرائم بحق شعب البحرين ان يحدث التئام حقيقي للجراح. ويوجهون اللوم الى «اصدقاء السوء» الذين يزينون لآل خليفة ما يقومون به.

● وعلى صعيد آخر، اثار البرنامج الاذاعي الذي بثته القناة الرابعة بهيئة الاذاعة البريطانية Radio 4 قبل يومين اهتماما واسعا، حيث اوضح للعالم حقيقة ما يجري في البحرين بوضوح. واشتمل البرنامج على مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومنهم وزير الخارجية ومع معارضين من بينهم الشيخ علي سلمان والمحامي عبد الله هاشم وبعض العائلات التي تعرضت للاذى، وبعض الخبراء الاستراتيجيين مثل البروفيسور فريد هاليداي. وقد بدا وزير الخارجية البحريني ضعيفا في منطقه هشا في موقفه، مترددا في ما يقول. واعتبر بعض الدبلوماسيين ان اداءه «محرج جدا ليس لعائلته فحسب بل للحكومات التي تدعم حكومته». وسوف يعاد بث البرنامج مرة اخرى الساعة الخامسة مساء السبت المقبل من قبل المحطة نفسها. ومن المقرر ان تبث القناة الرابعة بالتليفزيون البريطاني Channel 4 غدا (الجمعة) ضمن اخبار المساء التي تكون عادة في الفترة ٧,٠٠ حتى ٧,٥٠ برنامجا مصورا عن الوضع في البحرين. ويتوقع ان يساهم هذا البرنامج في كشف الحقائق بالارقام والصور الحية.

١٥ مارس

● شنت قوات الشغب الليلة الماضية عدوانا كبيرا على عدد من مناطق البحرين في مقدمتها منطقة سترة. واتخذت حادثة الحريق الذي اودى بحياة سبعة عمال هنود في احد المطاعم ذريعة لعدوانها الكاسح الذي بدأ مع زيارة رئيس الوزراء الى مكان الحريق بعد ظهر امس. وفرضت الحكومة على المنطقة عقابا جماعيا لا يميز بين الرجل والمرأة ولا

بين الصغير والكبير. وقد استبيحت منطقة واديان على وجه الخصوص وقامت قوات الشغب، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بما يندى له الجبين. فقد انتهكت الحرمات والاعراض وكسرت المنازل واقتحمت على العائلات غرف النوم وضربت الاطفال وداست على اجساد النائمين واعتقلت من وجدته في طريقها، وصادرت محتويات المنازل وممتلكات الفقراء. ووصف البعض ما حدث مساء امس في منطقة سترة بانه يفوق التصور ويتجاوز كل الحدود. يحدث هذا في غياب اي موقف دولي يردع المعتدين ويطالبهم بالتزام القانون والاخلاق في التعامل مع المواطنين. ويتعمق الشعور يوما بعد آخر بان آل خليفة مصممون على قطع كل الروابط مع شعب البحرين معتقدين ان ما لديهم من قوة سوف يسحق هذا الشعب. وهناك استغاثات من اهالي منطقة سترة للعالم للتدخل لوقف ما يقوم به آل خليفة الذين يمارسون سياسة العقاب الجماعي ويتصرفون باساليب منافية للدساتير والاعراف والقوانين الدولية.

● ويرى الكثيرون ان حادثة حرق مطعم «الزيتون» يوم امس مفتعلة من قبل جهاز الامن لتبرير العقاب الجماعي من جهة وللتشويش على المطالب الشعبية الهادئة من جهة اخرى. وتصر المعارضة بشتى فصائلها على النهج السلمي للحركة الدستورية ورفض العنف مهما كانت مصادره، وتحمل الحكومة مسؤولية تردي الاوضاع وانحدارها نحو العنف المتبادل. وتصر المعارضة على ان القضية ليست مع العمال الاجانب الذين تعتبرهم ضيوفا، بل مع الحكومة التي ترفض ادارة البلاد طبقا للدستور الذي وقع امير البلاد عليه شخصيا. وفي الوقت نفسه هناك قناعة بان الحكومة تفتعل العنف وتمارسه لاثبات مقولتها بانها تواجه ازمة امنية وليست سياسية. وقد تجاوز عدد المعتقلين من منطقة سترة الليلة الماضية وحدها ٤٠٠ شخص.

● وتزامن مع استباحة منطقة سترة، عدوان آخر على منطقتي السنابس والديه. فقد شارك آلاف المواطنين في مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد حسن طاهر، الذي لا يعرف احد كيف قتل الاسبوع الماضي، والذي قامت قوات الامن بدفن جثته بسرية تامة في الساعات الاولى من صباح يوم الثلاثاء الماضي في مقبرة الحورة البعيدة عن منطقة سكنه. وشارك اكثر من ١٥٠٠ شخص يوم امس في نهاية مجلس الفاتحة في مسيرة سلمية الى مقبرة السنابس لقراءة الفاتحة على ارواح الشهيدين سعيد الاسكافي وهاني خميس بعد ان اصبح قبر الفقيد غير معروف لاحد سوى جهاز الامن. وكان هذا الجهاز القمعي قد رفض تسليم جثة الشهيد الى اهله، الامر الذي كرس الشكوك في

ظروف وفاته. وبعد قراءة الفاتحة توجه المشاركون الى الشارع العام وكانت قوات الشغب بانتظارهم. ولم يكونوا يحملون سوى صور الشهيد وبعض المصاحف. فقامت قوات الشغب باطلاق الرصاص المطاطي والغاز الخانق واعتدوا على المواطنين بالهراوات. وقال شاهد عيان: «رأيت بعيني ما حصل لاحد المشاركين بعد ان انهال عليه المرتزقة بالضرب باعقاب البنادق والهراوات والركل والضرب بالايدي، وهو ملقى على الارض بدون حراك. وكلما مر عليه احدهم زاده ركلا وضربا. ثم جاؤوا بسيارتهم واخذوه، ولم يعرف شيء عن مصيره». ثم قامت القوات المعتدية باغلاق الشارع الواقع بين الاشارات الضوئية عند مدخل القفول وبين دوار عبد الكريم. وكانت سوق منطقة جدحفص قد أغلقت ابوابها فيما استمر اطلاق الغازات الخانقة حتى الساعة السابعة مساء. وفي هذه الاثناء وقف عشرات الشباب بالقرب من الاشارات الضوئية الواقعة امام مقبرة جدحفص ورفعوا شعارات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد وعودة المبعدين واطلاق سراح المسجونين، ونددوا بالسياسة الظالمة التي يعاني منها هذا الشعب. فتوجهت قوات الشغب واطلقت عليهم الغازات الخانقة والرصاص المطاطي والرصاص الذي يستخدم لصيد الطيور. واعتقلت اكثر من ثلاثين شخصا ممن كانوا يسيرون في الطريق.

● وقد وجهت المعارضة نداءات كثيرة الى الحكومة لبدء الحوار للخروج من الازمة القائمة، غير انها ترفض الحوار وتصر على الحل العسكري والامني. وكان اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية، قد طرح على ولي العهد خلال زيارته العاصمة البريطانية مبادرة للحل. الا انه لم يستلم ردا عليها، الامر الذي ازعج المسؤولين البريطانيين الذين احيطوا علما بها، واستلموا نسخا منها. وطلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من حكومة البحرين بدء حوار مع المعارضة، غير انها ترفض ذلك، وتظن انها سوف تحسم المشكلة امنيا، وهو امر مستحيل في نظر الكثيرين.

● هذا وقد كان للتقرير الذي بثته القناة الرابعة للتليفزيون البريطاني ضمن اخبار الساعة السابعة مساء امس، انعكاس جيد على الذين شاهدوه. فقد عكس الوضع الامني الذي يعيشه شعب البحرين، واوضح مشاعر المواطنين الذي فجعوا بفقد ابنائهم نتيجة الارهاب الحكومي. واتصل الكثير من البريطانيين المهتمين بشؤون البحرين بالمعارضة معبرين عن تضامنهم مع شعب البحرين، الامر الذي كان له بالغ الاثر في النفوس.

١٧ مارس

● فيما استمرت عمليات التمشيط التي تقوم بها قوات الشغب والامن والكوماندوز في كافة مناطق البحرين الليلة الماضية، طالبت المعارضة باجراء تحقيق في حوادث العنف التي جرت في البلاد مؤخرا، خصوصا بعد ان اتبعت الحكومة سياسة التعتيم على مايجري وسعت لتضليل الرأي العام والتشويش على المطالب العادلة لشعب البحرين. فبعد التقصي الدقيق للظروف المحيطة بالحادثتين الاخيرتين اللتين نجم عنهما وفاة شخص بحريني وسبعة اشخاص بنغلاديشيين، تشعر المعارضة بان على الحكومة تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق على وجه السرعة، واعداد تقرير شامل الى الرأي العام. وحملت المعارضة على الحكومة متهمة اياها بسياسات لا تعطي قيمة لحياة الناس، سواء كانوا مواطنين ام اجانب، مكتفية بكيل الاتهامات العامة واثارة الضوضاء والصخب لشحن الاجواء داخل البلاد وخارجها. ويعتقد آل خليفة، بايحاء من خبرائهم الاجانب، ان هذا الصخب سوف يوفر لهم الحق في الاستمرار في سياسة القمع والارهاب التي يمارسونها بدون حدود. وتقول المعارضة ان ما جرى ويجري انما يدلل على شيء واحد، وهو ضرورة احلال لغة الحوار بدلا من لغة العنف، خصوصا وان خمسة عشر شهرا من المواجهات التي قتل فيها اكثر من خمسة عشر مواطنا اثبتت ان الخيار العسكري والامني لن يحل الازمة، وان هناك مشاعر شعبية ضد آل خليفة تزداد تعمقا يوماً بعد آخر مع ازدياد ارهاب السلطة واعتداءاتها على حرمات المواطنين.

● وطرحت حركة احرار البحرين التي شجبت كل اعمال العنف مهما كان مصدرها مطالبتها الحكومة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق المحيطة بحادثة مقتل الشاب حسن طاهر واصابة شاب آخر، محمد المختار بجروح خطيرة. وكانت وزارة الداخلية قد اعلنت حدوث انفجار في آلة السحب الآلي التابع لبنك البحرين الوطني بمنطقة مدينة عيسى مساء الاربعاء ٥ مارس، ادى الى مقتل حسن طاهر الذي زعمت انه كان يزرع العبوة المتفجرة في الآلة. وبعد التحري في الحادثة اتضح ان الشهيد تعرض لعملية تصفية على ايدي جهاز الامن البحريني الذي بادر لاخفاء الحقائق وتزوير القصة من الاساس. ويقول المواطنون ان البنك المذكور لم يحدث فيه انفجار في الوقت المزعوم، ولم يحدث فيه من دمار سوى تكسر بعض الزجاج. وتقول الرواية المتداولة انه بعد مقتل الشاب حسن طاهر وجرح زميله، بادر جهاز الامن لاحداث شيء من الخراب في مبنى البنك ليضفي شيئا من المصداقية على الرواية الرسمية التي كانت تهدف الى أربعة امور:

تحاشي الغضب الشعبي الشديد في حال انتشار خبر مقتل الشاب على ايدي عناصر الامن، والصاق العنف بالمعارضة، واستجداء بيانات التأييد من الدول الاخرى، واستباق اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي تبدأ غدا في جنيف والتي استلمت شكاوى كثيرة ضد حكومة البحرين. وازداد الوضع غموضا بعد رفض جهازالامن تسليم جثة الشهيد الى اهله لدفنها وقيامه بعملية الدفن سرا بمقبرة الحورة بعيدا عن مكان سكنه. ومن هنا فهناك اصرار على تشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة. والمعارضة تناشد الرأي العام الدولي والدول الصديقة لحكومة البحرين الاستجابة لهذا الطلب، وذلك لوضع حد لسياسة العقاب الجماعي التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين.

● وطالبت الحركة ايضا بلجنة تحقيق في حادثة الحريق الذي اودى بحياة سبعة من مواطني بنغلاديش الاسبوع الماضي. فقد فرضت الحكومة تعتيما كاملا على ما حدث، وقامت بتزوير الحقائق لكي تحصل على دعم واسع من الخارج. وبعد روايتها الاولى بان الحريق حدث ظهر يوم الخميس عندما كان المطعم مكتظا بالزبائن، عادت وزارة الداخلية لتقول ان الحريق حدث الساعة الخامسة من صباح ذلك اليوم، وان الضحايا كانوا نائمين. وكانت قد ادعت في البداية ان خمسة ملثمين هاجموا المطعم ومنعوا من فيه من الخروج، ولكنها تراجعت عن ذلك لاحقا. وتشكك المعارضة في الرواية الرسمية، وتصر على المطالبة بلجنة تحقيق مستقلة في هذه الحادثة الاليمة. كما بعثت حركة احرارالبحرين رسالة عزاء الى سفارة بنغلاديش في البحرين، واكدت فيها اصرارها على لجنة تحقيق مستقلة يشارك فيها ممثلون عن حكومة بنغلاديش. وقالت الحركة ان حكومة البحرين هي التي تثير المشاعر ضد العمال الاجانب وهي التي تسيء معاملتهم وتستعملهم لخدمة سياساتها الاجرامية وتزج بهم في مواجهات دائمة مع ابناء الشعب من خلال قوات الشغب وجهاز الامن ووحدات الجيش. كما امعنت في امتهان هؤلاء من خلال منح افراد آل خليفة تسهيلات لاستقدام عمال اجانب بتأشيرة حرة Free Visa تجعل كل عامل مطالبا بدفع نسبة من دخله اليهم.

● لقد عبرت المعارضة عن اصرارها على المطالب السلمية ورفضها العنف بكافة صوره، وخصوصا ذلك العنف الذي يمارس يوميا ضد المواطنين. ان شعب البحرين يعيش في جحيم بمعنى الكلمة، حيث الاعتقالات العشوائية والاعتداءات على المنازل في منتصف الليل وتكسيرها وانتهاك الحرمات واعتقال النساء والاطفال. وتمارس

الحكومة في هذه الايام سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الناشطين حيث تعتدي كل ليلة على احدى المناطق وتمارس فيها التخريب على اوسع نطاق. ان المعارضة مقتنعة بان الحكومة افتعلت وسوف تفتعل حوادث العنف والتخريب لكي تخفف الضغوط التي تواجهها والتي تطالبها بالحوار مع المعارضة واجراء اصلاحات سياسية. وفي الوقت الذي تستميت فيه الحكومة لاظهار المشكلة في اطار امني فان المعارضة تصر على انها لن تتنازل عن المطالب المشروعة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. هذه المطالب سوف تظل مطروحة وعنوانا للتحرك الشعبي مهما مارس آل خليفة من قمع وارهاب ضد شعب البحرين المسالم.

١٨ مارس

● أثار قرار محكمة التمييز يوم امس بتثبيت حكم الاعدام بحق المواطن عيسى احمد حسن قمبر، استياء شعبيا عارما وشعورا بتوجه الحكومة لتصعيد العنف ضد ابناء الشعب. وكانت محكمة جنائية قد اصدرت العام الماضي حكم الاعدام المذكور واحكاما بالسجن تتراوح بين المؤبد والثلاث سنوات ضد عدد من المتهمين بقتل احد عناصر جهاز المباحث قبل عام واحد. واعتمدت المحكمة في قرارها على الاعترافات التي انتزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب الشديد. وطالبت منظمة العفو الدولية لدى صدور الحكم العام الماضي باعادة المحاكمة وفقا للمعايير الدولية التي لا تتوفر عادة في محاكم البحرين. ويأتي قرار محكمة التمييز في وقت اصبحت اوضاع البلاد فيه متوترة للغاية، مع اصرار حكومة آل خليفة على رفض الحوار والتفاهم حول المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور. ويبقى الآن مصادقة الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، على القرار قبل التنفيذ. وهناك تحذيرات كثيرة للحكومة من تردي الاوضاع بشكل اكبر اذا ما أقدمت على اعدام عيسى قمبر. ويرجح المراقبون ان الوضع سوف يزداد توترا في الفترة المقبلة خصوصا وان حكومة البحرين تواجه اتهامات من جهات عديدة بانها تقف وراء تصعيد الوضع خصوصا بعد الغائها الاتفاق السلمي الذي كانت توصلت اليه مع المعارضة في الصيف الماضي. ومن هذه الاتهامات ما يلي:

١ - احتجت حكومة بنغلاديش لدى وزارة الخارجية البحرينية يوم امس على قيام سلطات الامن بدفن اربعة من ضحايا الحريق الذي لا يعرف عنه الا ما رشح عن وزارة

الداخلية. وكانت سفارة بنغلاديش, تريد معاينة الجثث ثم نقلها الى بنغلاديش لدفنها من قبل ذوي اصحابها، الا انها فوجئت بسرعة الاجراء الحكومي، الامر الذي بعث شكوكا لديها حول حقيقة الحادثة. وكانت المعارضة قد شككت في الرواية الرسمية التي تغيرت اكثر من مرة وكانت الرواية الوحيدة. وألمحت المعارضة الى احتمال تورط جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون في تلك الجريمة. وتصر المعارضة على اجراء تحقيق في الحادثة يشارك فيه مسؤولون من حكومة بنغلاديش وخبراء مستقلون. غير ان الحكومة ما تزال مشغولة بالهلوسة الاعلامية لتبرير قمعها ورفضها المطالب الشعبية العادلة.

٢ - ومن جهة اخرى فهناك احتجاجات شعبية واسعة على قيام جهاز الامن البحريني بدفن جثة الشهيد محمد حسن طاهر بصورة سرية وفي غياب اي شخص من ذويه، وذلك في الساعات الاولى من صباح الثلاثاء الماضي. وكانت عائلة الشهيد قد أصرت على معاينة الجثة قبل دفنها، غير ان وزارة الداخلية قامت بدفنها سرا لاخفاء القصة الحقيقية لوفاة هذا الشاب. وقالت المعارضة ان الشهيد تعرض لعملية تصفية على ايدي جهاز الامن، خصوصا وان هناك تقارير عن قيام الاطباء بازالة ثلاث رصاصات من جسده. وتطالب المعارضة بلجنة تحقيق في حادثة قتل حسن طاهر لازالة الشبهات التي تحوم حول الجريمة. ورفضت حكومة البحرين حتى الآن الاستجابة لهذا الطلب. وسوف يبقى السؤال الذي يدور في اذهان المواطنين: لماذا دفنت جثة حسن طاهر سرا؟

٣ - فشلت حكومة البحرين في اقناع وزراء خارجية مجلس التعاون بالاشارة الى الاوضاع في البحرين في البيان الختامي الذي صدر يوم امس في نهاية اجتماع الرياض. ولم يشر البيان الى احداث البحرين في الوقت الذي بذل فيه وزير الخارجية البحريني، الشيخ محمد بن مبارك، المستحيل لاقناع اقرانه بالاشارة الى الوضع المتوتر في البحرين. ويعكس هذا الموقف عدم قناعة دول الخليج بسياسات آل خليفة واساليب تعاملهم مع المواطنين. كما يأتي ذلك مع تصاعد الشكوك في دور جهاز الامن البحريني في افتعال حوادث العنف في البلاد كوسيلة لاستجداء الدعم الخارجي وللتعتيم على المطالب الشعبية العادلة.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتداءات على مناطق البلاد بدون توقف ومعها الاعتقالات العشوائية. ففي الليلة قبل الماضية طوقت قوات الشغب منطقة الديه لقمع مسيرة شعبية تطالب بعودة العمل بدستور البلاد. وحاولت قوات الشغب منع المسيرة من التوجه الى شارع البديع واطلقت عليها الغازات المسيلة للدموع والخانقة. واعتدت

قوات الشغب على عدد من المنازل بعد كسر ابوابها واقتحامها بشراسة متناهية. واعتقل من منطقة الديه المهندس مكي عيسى، ٣٥، وابنه حسين. وصادرت قوات الشغب سيارات كل من سعيد وصلاح الشيخ، ودمرت سيارات اخرى. وتعرضت منطقة بوري الليلة قبل الماضية لعدوان شامل اعتقل فيه عشرات المواطنين. وعرف من هؤلاء السيد جواد السيد مجيد، ٢٧، واخوه محمد، ١٩، وحسين سلمان٢١، واخوه محمد، ١٨ عاما.

● هذا وقد اصدرت الشهر الماضي منظمة Just World Trust التي تتخذ من ماليزيا مقرا لها بيانا قويا حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. وجاء في البيان: «ان على حكومة البحرين ان تعترف بتطلعات الشعب لدور اكبر في ادارة شؤونهم. انهم يريدون التعبير عن حقوقهم المدنية والسياسية. وبدلا من قمع صرخة الحرية والمحاسبة، فان على الحكومة ان تتفاوض مع المعارضين». ومضى البيان: «ان من المؤسف ان لا يقوم الذين يدعمون البحرين في الغرب باي شيء لتشجيع الممارسات الديمقراطية والدستورية في المشيخة. وعلى العكس من ذلك فهناك حكومات غربية تبذل جهدها للحفاظ على النظام الاقطاعي ودعمه. وهذا يدل على كذب ادعاءاتهم بالالتزام بحقوق الانسان والديمقراطية.». واضاف البيان: «وبدلا من الاهتمام المتزايد بالديمقراطية في الصين وفيتنام واندونيسيا وبقية البلدان، فان العالم يريد ان يرى الحكومات الغربية والاعلام الرئيسي في الغرب مهتمة بالحرية وحقوق الانسان في البحرين وبقية بلدان المنطقة.».

١٩ مارس

● استدعى جهاز الامن هذا اليوم ثماني من طالبات مدرسة جدحفص الثانوية للحضور الى مركز التعذيب في مركز شرط الخميس بدون اي مبرر. ويخشى على هؤلاء الفتيات من التعرض للتعذيب والاهانة. هذا ولم يكن لدى طالبات المدارس يوم امس سوى رفع الايدي بالدعاء للافراج عن المعتقلين وحفظ الشاب عيسى قمبر من ظلم اعداء الشعب، ولكن قوات القمع الاجنبية لم تسمح لهن بالدعاء فبدأت عدوانها الشرس على طفلات لا يملكن من اسباب القوة شيئا. ففي مدرسة البنات الثانوية بالمنامة تجمعت الطالبات في ساحة المدرسة ورفعن ايديهن بالدعاء بالفرج للرهائن الذين تحتجزهم الحكومة، واذا بخليل الساعاتي، وهو احد الجلادين المعروفين، يأمر مرتزقته من

البلوش والباتان بالاعتداء عليهن. وما هي الا لحظات حتى كانت الطالبات لقمة سائغة في مخالب الوحوش. وقد استعملت قوات الشغب الهراوات ومقابض الرشاشات والاحذية لضرب الطالبات، ونزع حجاب الكثيرات منهن وجر بعضهن بدون رحمة على الارض. وقالت احدى المدرسات التي شاهدت ما كان يجري: «لم استطع تحمل المشهد وصراخ الطالبات يصك الآذان، وهن بلا حول او قوة امام الوحوش، وقلت: شكرا للاميـر على حنانه تجاه بناته!». وجاءت سيارة اسعاف لنقل المصابات الى المستشفى. وحدث امر مشابه في مدرسة سار الثانوية للبنات، حيث اعتقل بعض الطالبات ونقل بعض آخر الى المستشفى بعد العدوان الوحشي. وكانت هذه المدرسة قد تعرضت لعدوان قوات الشغب في اليوم السابق في اثر مسيرات رفعت خلالها شعارات حماسية. وتغيب عدد كبير من الطالبات عن المدرسة في ذلك اليوم اثر قرار محكمة التمييز، فطالب جهاز الامن بكشف اسماء الغائبات لمعاقبتهن.

● واستمرت المسيرات يوم امس في عدد من المناطق استنكارا لاستمرار اعتقال الشيخ الجمري والشملان والنساء والاطفال، واحتجاجا على قرار اعدام الشاب عيسى قمبر. ففي منطقة كرزكان خرجت مسيرة كبيرة الساعة الثامنة صباحا، حمل المشاركون فيها لافتات تطالب بالحوار وعودة المجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين. وندد المشاركون فيها بالارهاب الحكومي. ولم تمض الا برهة قصيرة حتى وصلت سيارات المخابرات ومعها شاحنات الشغب واطلقت الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وكانت تلك القوة بقيادة خليفة سلطان. وبعد تفريق المسيرة اعتدت قوات الشغب على منازل المنطقة واعتقلت عددا من سكانها.

● وخرجت مسيرة اخرى الساعة الواحدة ظهرا في مدينة حمد شارك فيها عدد كبير من المواطنين. وفي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حدثت مواجهات بين قوات الشغب والمواطنين في منطقتي العكر والنويدرات. وكانت منطقة النويدرات التي ينحدر منها الشاب عيسى قمبر قد حوصرت منذ تصديق محكمة التمييز على الحكم بإعدامه من كل الجهات بمدرعات وناقلات جنود وسيارات «جيب». وفي الساعة ٤,٣٠ من عصر الاحد الماضي اعتصم عدد كبير من اهالي تلك المنطقة وهم يرتدون الثياب السوداء احتجاجا على قرار محكمة التمييز، فاعتدت عليهم قوات الشغب بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وشارك في العدوان مروحيات كانت تحلق على ارتفاع منخفض. ومع حلول الظلام ازداد عدد ناقلات الجنود والمدرعات التي احكمت

الحصار على المنطقة ومنعت دخولها او الخروج منها. وفي منطقة الديه كانت هناك مروحية ترافق عددا من ناقلات قوات الشغب وذلك لاعتقال عدد من الجرحى الذين التجأوا الى بعض المنازل. واتخذت ناقلات جنود مواقع عند مدخل منطقة الدراز ووجهت الكشافات الى المدخل بدون ان يكون هناك ما يستدعي ذلك. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الاحد تجمع عدد من النساء امام مركز شرطة الخميس للمطالبة باطلاق سراح ابنائهن وبناتهن.

● هذا وقد اعتقل عدد كبير من المواطنين في الايام القليلة الماضية. ففي مساء السبت الماضي اعتقل عشرة اشخاص من منطقة الدير لم تتوفر اسماؤهم. وحدثت اعتقالات واسعة في منطقة اسكان عالي في اليوم نفسه. واعتقل من منطقة جدعلي كل من علي شاكر، ٣٦، وعباس ابراهيم ابو سهيل، ٢٢. واعتقل الاسبوع الماضي كل الذين اطلق سراحهم من شباب منطقة النعيم بـ «مكرمة اميرية» قبل بضعة شهور. وعندما اعترض احد المحامين على اعادة اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة بعد العفو الاميري قيل له: الظرف تغير الآن، ولم تكن مكرمة اميرية بل قرارا من وزير الداخلية! وقبل بضعة ايام اعتقل جهاز الامن ثلاثة شباب من بني جمرة هم حسين جعفر محمد حسن فتيل، ١٦، حسين عباس علي احمد، ١٦ وجاسم محمد طاهر حبيب، ١٦. واعتقل ايضا عبد الله الحلواجي، ١٧، وعلاء جواد الحلواجي، ١٧ من مدرسة النعيم الثانوية.

● هذا وقد قدم ٣١ شخصا لمحاكمات صورية وفرضت على ١٢ منهم ضريبة مقدارها ٥٠٠ دينار (١٥٠٠ دولار) ومبلغ ٢٠٠ دينار (٦٠٠ دولار) على ثمانية آخرين قبل اطلاق سراحهم.

● هذا وكانت منظمة العفو الدولية قد اصدرت يوم امس بيانا بمناشدة عاجلة بعد صدور قرار محكمة التمييز بتثبيت حكم الاعدام بحق الشاب عيسى احمد حسن قمبر. وجاء في المناشدة ما يلي: «في ١٧ مارس ١٩٩٦ ثبتت محكمة التمييز البحرينية حكم الاعدام ضد عيسى احمد حسن قمبر. وسوف يذهب الحكم الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لاقراره. وللامير سلطة تخفيف الحكم او العفو.

وكان عيسى احمد حسن قمبر قد حكم عليه بالاعدام من قبل محكمة الجنايات الكبرى البحرينية في ٤ يوليو ١٩٩٥ بعد ادانته بقتل عريف شرطة في نويدرات في ٢٢ مارس ١٩٩٥. وأقرت محكمة الاستئناف الحكم في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق بان محاكمة عيسى احمد حسن قمبر لم تلتزم

بضمانات الامم المتحدة لعام ١٩٨٤ التي توفر حماية لحقوق الذين يواجهون حكم الاعدام (الفقرة ٥) التي تشمل حق من يشتبه في قيامه بـ ، او اتهامه بجريمة يكون حكمها الاعدام في الحصول على مساعدة كافية في كل المراحل والاجراءات. وبالاضافة الى ذلك، هناك خوف من ان المتهم ربما أدين على اساس اعترافات سحبت منه تحت التعذيب».

وطالب البيان بالكتابة الى الامير لتشجيعه على استعمال حقه في العفو وتخفيف العقوبة.

١٩ مارس

● وضعت حكومة البحرين البلاد على حافة مرحلة خطيرة من التوتر والعنف بتصميمها على الاستمرار في سياساتها الدموية. وجاء تثبيت محكمة التمييز قرار حكم الاعدام على الشاب عيسى احمد حسن قمبر يوم السبت الماضي ليستفز مشاعر المواطنين الذين فجعوا بفقدان خمسة عشر من ابنائهم برصاص الشرطة او تحت التعذيب. وجاء مقتل الشاب حسن طاهر على ايدي جهاز الامن قبل اسبوعين ليكرس مشاعر الرفض للسياسات الارهابية الحكومية. وفي الايام القليلة الماضية بدأ الاعلام الحكومي في تهيئة الاجواء لاعدام قمبر بحملات شرسة ضد الشعب غير محدودة بحدود. واذا ما صادق الامير على قرار الاعدام فمن المتوقع ان يزيد الوضع توترا وعنفا وتدهورا. ومن هنا فان المعارضة تحمل الحكومة كامل المسؤولية عما يجري في البلاد وعن التطور السلبي في الوضع الامني والسياسي. وما تزال الحكومة ترفض الحوار مع المعارضة وتصر على الاستمرار في سياسات العنف معتقدة انها سوف تنجح في اقناع العالم بان المشكلة في البلاد امنية وليست سياسية. الا ان المعارضة تصر على عكس ذلك.

● هذا وقد جاء الانفجار الذي حدث الليلة الماضية في فندق «بيسان» بالعاصمة، المنامة، ليزيد من تدهور الوضع الامني وليكرس حالة العنف التي تشجعها الحكومة بشكل مباشر. وحسب التقرير الحكومي فقد اصيب شخصان بجروح طفيفة. ويمارس الاعلام الرسمي دوره الهدام بتشجيع ايان هندرسون على ارتكاب المزيد من العنف ضد شعب البحرين، ويحرض الحكومة على رفض الحوار وسحق القرى وارتكاب المزيد من الحماقات. هذا في الوقت الذي تصر المعارضة على ضرورة الحوار لتجاوز الازمة، وتدعو المواطنين الى ضبط الاعصاب والاستمرار في التعبير السلمي عن المطالب وعدم

الاستجابة لاستفزازات الحكومة بما يكرس خيار العنف في البلاد. وهناك استنكار كبير لموقف حكومة البحرين من المطالب المشروعة للشعب وسعيها لتدمير البلاد باستعمال القوة والارهاب ضد المواطنين بدون تمييز. وصدرت اليوم مراسيم اميرية تدعو الحكومة للاسراع بفرض العقوبات على المعتقلين وعدم التقيد بشروط المحاكمات العادلة التي تدعو اليها المقاييس والاعراف الدولية. وتعطي هذه القرارات محكمة امن الدولة صلاحيات اوسع لفرض عقوبات أشد ضد المواطنين.

● هذا وما تزال الحكومة مستمرة في اعتداءاتها على مدارس البنات بدون رحمة. ففي يوم امس اعتدت قوات الشغب على طالبات مدرسة خولة الثانوية الواقعة في منطقة القضيبية مستعملة الهراوات والركل بالارجل والضرب بالايدي. وقد سقط عدد من الطالبات جريحات والدماء تسيل منهن. وفرضت قوات الشغب مساء امس الحصار على منطقة النعيم (غربي المنامة) وأقامت نقاط تفتيش عند كل مداخلها، ولم يسمح لاحد بالدخول اليها او الخروج منها. وفي الصباح كانت تلك القوات قد حاصرت منطقة الصالحية ما بين الساعة التاسعة حتى الثانية بعد الظهر. واستدعى جهاز الامن عددا من طالبات مدرسة جدحفص الثانوية للبنات عرف من بينهن نزهة سلمان ابراهيم، زهرة حسن كايد، نائلة البغل، جميلة داود سلمان، وابتهال علي. ولم يعرف مصيرهن بعد. وقد اصبح اعتقال النساء والاطفال سياسة متبعة في منطقة تعتبر اعتقال المرأة من الممنوعات.

● وخرجت الليلة الماضية مسيرة شارك فيها حوالي مائة شخص من مسجد الخواجة بالعاصمة. ورفع المشاركون فيها شعارات تطالب باعادة المجلس الوطني، واطلاق السجناء والرموز القيادية وتندد بالعنف الحكومي وتؤكد على سلمية الحركة الدستورية. وبذل المتظاهرون جهدا كبيرا لتحاشي المواجهة مع قوات الشغب، وتفرقت عندما وجهت تلك القوات بنادقها الى صدور المتظاهرين.

٢١ مارس

● استجابة لدعوة العلماء المبعدين، خرجت مسيرات شعبية عديدة يوم امس في مناطق البحرين شرقا وغربا، شمالا وجنوبا. وكان هؤلاء العلماء قد وجهوا دعوة لابناء الشعب لاحياء الذكرى الشهرية الثانية لاعتقال الشيخ الجمري وبقية قادة الانتفاضة بلبس السواد واقامة مجالس الفاتحة وزيارة قبور الشهداء. وبذلت الحكومة اقصى

جهدها في الايام القليلة الماضية لمنع الشعب من القيام بذلك لكي تثبت سلطتها، ولكنها فشلت في ذلك تماما. وسعت الحكومة لترويع المواطنين بقرارات قمعية جديدة، وانزلت عملاءها المقنعين الى الشوارع، وسدت منافذ القرى والمدن، ونشرت قوات الشغب والمدرعات في مواقع كثيرة، كل ذلك لاستعادة مصداقيتها امام العالم، ولكن لم تحقق شيئا من ذلك.

● وقد حوصرت المنامة منذ الصباح الباكر، واقيمت نقاط تفتيش عديدة لمنع الاعتصام الذي كان المواطنون يعدون اليه بمناسبة مرور شهرين على اعتقال الشيخ الجمري والشملان وبقية القادة. وشوهدت نقاط التفتيش عند مدخل النعيم والقلعة وفريق الزراريع وفريق الحمام وعند الكنيسة وفي السوق وفي فريق الفاضل. ومنعت الكثيرين من الذين يمشون على الاقدام من التوجه الى المنطقة التي يوجد بها مسجد الخواجة الذي كان مقررا اقامة الاعتصام فيه. وعندما بدا ان ذلك سوف يؤدي الى تصادم مع قوات الشغب تغيرت الخطة واكتفى المواطنون باقامة مسيرات في مناطق متعددة.

● فعند منتصف نهار يوم امس خرجت في منطقة الدراز مسيرة سلمية شارك فيها عدد كبير من المواطنين حاملين لافتات كبيرة تطالب باعادة العمل بالدستور واقامة البرلمان، وتندد بالارهاب الذي تقوم به الحكومة ثم تتهم به المواطنين. ورفعت كذلك لافتات اخرى تطالب باطلاق سراح السجناء واخرى تندد بالحكم الصادر باعدام الشاب عيسى قمبر. واستمرت المسيرة نصف ساعة تقريبا قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب بكل ما لديها من وسائل القمع المعروفة. فتفرق المشاركون في الازقة والحارات، الا ان القوات المعتدية استمرت في مطاردتهم واعتقلت عددا من المواطنين من منازلهم. وحدث تراشق بالحجارة بين المتظاهرين والمعتدين بعد ان بدأت قوات الشغب باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة.

● وفي منطقة بني جمرة خرجت عصرا مسيرة كبيرة رفعت فيها لافتات مشابهة لتلك التي رفعت في الدراز. وكان الحماس الجماهيري منقطع النظير في مقابل الهلع الذي يسيطر على نفوس قوات الشغب التي تتكون من مرتزقة اجانب من بلوش وباكستانيين.

وخرجت في الساعة السابعة مساء مسيرات في مناطق ابوصيبع وكرانة وجنوسان وكلها كانت حافلة بالمشاركة والحماس، الامر الذي كشف للعالم مدى جدية الشعب في تحقيق اهدافه باساليبه السلمية. وكانت تحرشات قوات الشغب تهدف لاثارة العنف ولكن يقظة المواطنين افشلت خطة الحكومة.

● وفي منطقة السنابس خرجت مسيرة كبيرة الى الشارع العام شارك فيها عدد من النساء واغلق الشارع الرئيسي في اثر هذه المسيرة. وعندما بدأت قوات الشغب اعتداءاتها على المواطنين بدأ بعض الشبان برشق قوات الشغب بالحجارة، وهو السلاح الوحيد الذي يمتلكه المواطنون في مقابل المرتزقة الذين كانوا مدججين بالسلاح وكأنهم على موعد مع حرب طاحنة ضد عدو خارجي يهدد سيادة الوطن. وعندما اشتدت كثافة الغازات المسيلة للدموع والخانقة بدأ المتظاهرون باحراق اطارات السيارات للتخفيف من اثرها. وخرجت مسيرة اخرى في منطقة الديه في الوقت نفسه. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على منطقة اسكان جدحفص وخربت المنازل وكسرت محتوياتها في اعتداء وحشي عبثي لا يمت الى الانسانية بصلة.

● وخرجت مسيرات اخرى في كرزكان وسترة والدير، مؤكدة اصرار المواطنين على الاستمرار في ممارساتهم السلمية حتى تتحقق اهدافهم العادلة. وبرغم سعي الحكومة لتغيير صورة ما يجري في البلاد، فما يزال العالم يدرك ان شعب البحرين يطالب بحقوقه العادلة ويرفض استمرار نهج الحكم الارهابي والقمعي، ويطالب باعادة العمل بالدستور. وتحاول الحكومة بدون اية نتيجة اقناع العالم بديمقراطية آل خليفة المتمثلة في مجلس الامير، غير ان ذلك لا يحظى بدعم احد حتى اصدقائهم الغربيين، حيث انه لم يعد هناك مكان في عالم اليوم لمصادرة الحريات والتلاعب بحقوق المواطنين والمساومة على الدستور. وكان واضحا من المشاركة الشعبية الواسعة طوال يوم امس الاصرار الشعبي على مواصلة الجهاد السلمي حتى يخضع آل خليفة لمنطق الدستور ويطلقوا سراح قادة الشعب.

● وعلى صعيد آخر بدأ الشجب الدولي لقرارات الحكومة باحالة كل القضايا المرتبطة بالانتفاضة الى محكمة امن الدولة. وجاءت مصادقة الامير على قرار رئيس الوزراء بذلك ليؤكد ان الامير الذي يفترض انه قد اكتسب خبرة طويلة بعد ٣٥ عاما في الحكم، ما يزال يفكر بعقلية القمع التي لم تعد مقبولة في عالم اليوم. وتجدر الاشارة الى ان محكمة امن الدولة انشئت بعد ان رفض البرلمان في العام ١٩٧٥ اقرار مشروع قانون امن الدولة السيء الصيت. والغاء هذا القانون من بين المطالب التي تصر عليها المعارضة. كما ان قانون امن الدولة الذي يعطي وزير الداخلية صلاحية اعتقال اي مواطن يمارس نشاطات سياسية الحق في اعتقاله وايداعه السجن لمدة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، كان من اهم اسباب حل المجلس الوطني. وقد شجبت المنظمات

الحقوقية الدولية هذا القانون واعتبرته مخالفا لابسط حقوق الانسان التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

● وهناك اهتمام كبير بمصير الشاب عيسى احمد حسن قمبر المحكوم بالاعدام. وتعتقد المنظمات الحقوقيةالدولية ان محاكمة قمبر لم تكن عادلة وتفتقد ابسط معايير العدل الدولية. وقد حذرت المعارضة البحرينية حكومة البحرين من خطورة تنفيذ حكم الاعدام وطالبتها اما باعادة محاكمته في محكمة عادلة او اطلاق سراحه.

٢٢ مارس

● استمرت الاحتجاجات الشعبية ضد ممارسات القمع الحكومية هذا اليوم في مناطق عديدة، فيما تكثفت الاعتقالات وسوء المعاملة لابناء الشعب. وتبدو الساحة مرشحة لمزيد من التوتر والاضطراب بسبب رفض حكومة آل خليفة التحاور مع المعارضة، وفرضها قرارات قمعية جديدة. وقالت الانباء ان بعض الحرائق شوهدت في مناطق عديدة منها ما هو نتيجة اشعال اطارات السيارات لتفادي آثار الغازات الخانقة، ومنها حرائق كبيرة في بعض المنشآت.

● هذا وقد خرجت عصر امس مسيرة نسائية في منطقة الديه شارك فيها عشرات النساء وطالبن فيها باطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين وعودة المجلس الوطني والسماح بعودة المنفيين. وعندما همت قوات الشغب التي توجهت الى المنطقة بالاعتداء، تفرقت النساء تحاشيا للمواجهة مع القوات الاجنبية التي سلطها آل خليفة على شعب البحرين. وتوجهت قوات الشغب حالا للانتقام من شباب كانوا يلعبون كرة القدم في المنطقة المواجهة لمركز المعارض الدولي واعتدت عليهم، ثم جيء بباص نقل فيه عدد من الرياضيين الى مراكز التعذيب. والسبب انهم كانوا يلعبون الكرة!

● وعندما تجمع عدد من ابناء منطقةالسنابس في المقبرة عصر امس لقراءة الفاتحة على ارواح الشهداء والموتي فوجئوا بعدوان كاسح من قوات الشغب الاجنبية التي اطلقت عليهم الرصاص المطاطي والغازات الخانقة والمسيلة للدموع، وسقط شخصان مجروحين وطفلة صغيرة اصيبت برصاصة في بطنها. واخذها اهلها الى المنزل لكي لا تعتقل فيما لو اخذوها الى المستشفى، وفر جريح آخر بينما اعتقل الجريح الثالث وهو شاكر الدويلمي ومعه ثلاثة آخرون هم فايز المحرقي وسامي مهدي وظافر الموت. كل ذلك لانهم ذهبوا الى المقبرة.

● اما الطالبات اللاتي استدعين الى مركز شرطة الخميس قبل يومين فقد اجبرن على التوقيع على عدم المشاركة في المطالب الشعبية والتعهد بعدم حضور اي مسيرة، والا تعرضن للاعتقال والتعذيب. ثم اخبرن بانهن مفصولات عن الدراسة حتى نهاية العام الحالي. وتجدر الاشارة الى ان مئات الطلبة والطالبات فصلوا من المدارس في الاسابيع الاخيرة بسبب مشاركتهم في الحركة الشعبية.

● وفي مساء الثلاثاء الماضي اعتدت قوات الشغب على منطقة السنابس واعتقلت عددا كبيرا لم يعرف منهم الا عيسى سلمان، عقيل عبد الحي، علي الشراح. واقتحم الشرطة منزلا تسكنه امرأة عجوز وسألوها: أين الباقون؟ فأجابتهم: ليس معي أحد. فدخلوا المنزل وكسروا محتوياته ثم قاموا بضرب المرأة ضربا مبرحا قبل خروجهم، وتركوها بين الموت والحياة.

● وقبل بضعة ايام اعتدت قوات الشغب على منطقة كرانة وكسرت عددا من البيوت والممتلكات واعتقلت عددا من المواطنين. وكان من بين المنازل التي اعتدي عليها منزل الحاج علي ابراهيم حسين. وبعد تكسير اثاث المنزل اعتدوا بالضرب على زوجته الحامل. ونقلت فورا الى المستشفى حيث أجريت لها عملية ولادة مبكرة. واندهش الاطباء عندما رأوا المولود وعليه آثار الضرب! (مكرمة اميرية اخرى)

● هذا ويعاني الاقتصاد البحريني وضعا متداعيا يزداد سوءا يوما بعد آخر. وقد بدأت البنوك اليابانية في انهاء عملها مبكرا تحاشيا للمخاطر. وهناك اتصالات كثيرة مع دبي لنقل العمليات المصرفية الى هناك بعد ان فقد رجال الاعمال ثقتهم في قدرة الحكومة على السيطرة على الوضع. ويبدو ان ولي العهد اصيب باحباط كبير بعد ان ادرك ان انهاء الازمة في البلاد لا يتحقق بالتهديد بفرض الاحكام العرفية وانزال الجيش الى الشوارع، وهو التهديد الذي اطلقه قبل شهرين. كما ان عمليات العنف التي قامت الحكومة بها مؤخرا للتشويش على المطالب الشعبية السلمية العادلة لم تقنع احدا بتغيير موقفه الداعم لها.

● ونظرا لشعور الحكومة بالاحراج بسبب استمرار رفضها السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد، فقد كرر الوزراء ومرتزقة النظام ادعاءات حول التوصل مع منظمة الصليب الاحمر الدولي الى تفاهم يسمح للمنظمة بزيارة السجون. وبعد التحري من الامر اتضح ان ثمة اتصالا قد تم بين الطرفين ولكنه لم يفض الى شيء يذكر. فقد طرحت منظمة الصليب الاحمر شروطها للزيارة ومنها السماح لها بمقابلة جميع

المعتقلين بدون استثناء، وان تكون اللقاءات مع السجناء خاصة وبدون حضور اي مسؤول حكومي، وان تتكرر الزيارات لضمان التزام حكومة البحرين بالمعايير الدولية في معاملة السجناء. وترفض المنظمة اية مساومة على هذه الشروط. ومن هنا فقد تلكأت حكومة البحرين في موقفها وقررت عدم الرد الايجابي على طلب المنظمة، تماما كما فعلت مع منظمة العفو الدولية. وقال ممثل الحكومة في جنيف ان حكومته «تدرس الشروط، وان مجلس الوزراء سوف ينظر في الامر». وهكذا فليس هناك اي استعداد حكومي لاستقبال اي منظمة حقوقية لان من يزور البلاد سوف يكتشف منذ اللحظة الاولى ليس اسرار غرف التعذيب فحسب، بل ما يجري للمواطنين وهم يمشون في الشوارع او نائمون في غرف نومهم من قمع وضرب واهانات وارهاب.

٢٦ مارس

● اهتزت ضمائر العالم هذا اليوم لسماع خبر اعدام الشاب عيسى احمد حسن قمبر، ٢٨ عاما، بعد محاكمة جائرة شجبتها منظمات حقوق الانسان الدولية، واعتبرها الكثيرون «قتلا بدم بارد». وكان الشهيد الذي بكته البحرين قد أدين بقتل احد العرفاء في شهر مارس من العام الماضي، واكتفت المحكمة لادانته بما نسب اليه من اعترافات سحبت منه تحت التعذيب الرهيب. وشجبت منظمة العفو الدولية اجراء المحاكمات بهذه الصورة واعتبرتها غير منسجمة مع المعايير الدولية للمحاكمات. وكانت زوجة الشرطي (ابراهيم السعيدي) قد اعترفت في مقابلة مع جريدة «الايام» في ٢ نوفمبر الماضي بانه قتل «بيد اولئك الذين كان يدعي انهم من اصدقائه». وشكك الكثيرون في الجريمة المنسوبة الى الشهيد، بينما طالبت المنظمات الدولية بمحاكمة عادلة تحت اشراف خبراء قانونيين لان «القاضي هو الخصم» في محاكم البحرين. وباعدام قمبر أدخل الامير الذي صادق على حكم الاعدام البلاد عهدا جديدا من التوتر والعنف، بعد ان رفض اعادة العمل بدستور البلاد الذي وقع عليه شخصيا قبل ٢٣ عاما. ولم يعد ممكنا التنبؤ برد فعل الشعب بعد اكثر من عام من قتل المواطنين بالطرق المختلفة من تعذيب واطلاق الرصاص واعدام. وكانت المعارضة قد تمنت على امير البلاد ان لا يقر حكم الاعدام ليعبر بذلك عن نياته السلمية تجاه الشعب، الا انه مصر على الاستمرار في جر البلاد الى الهاوية.

● وانتشر هذا اليوم خبر في منطقة «نويدرات» التي كان الشهيد يعيش فيها والمحاصرة

منذ الليلة الماضية ان جثته قد دفنت في مقبرة الحورة بالمنامة.

● وقال مسؤول بحركة احرار البحرين تعليقا على اعدام الشهيد قمبر: «تتحمل الحكومة كامل المسؤولية عما يحدث في البلاد بعد اعدام قمبر. ونشجب تصعيد العنف واراقة الدماء من قبلها، ونطالبها بسحب قوات الشغب الاجنبية وخبراء التعذيب الاجانب من البلاد فورا لحقن الدماء». ومضى يقول: «بالنسبة للمعارضة فقد اعتبرت اعدام قمبر شهادة جديدة على ارهاب السلطة وسوء نواياها تجاه هذا الشعب المسالم. واذا كان ثمة اثر لهذه الجريمة الحكومية فانها اكدت ضرورة اعادة العمل بالدستور لانه الضمانة الوحيدة لحقوق الانسان في البحرين التي تشهد المنظمات الدولية انها مهدورة في غياب الحكم وفق القانون والدستور». وتوقع استمرار الإصرار على المطالب العادلة بدون تراجع او مساومة بعد ان لم يعد هناك مجال للتعايش بين الشعب والحكومة خارج اطار الدستور.

● هذا وقد لقي الشهيد قمبر ما كان يتمناه. فقد ذكر احد الذين كانوا في السجن يوم صدور الحكم باعدامه في ٤ يوليو الماضي انه رجع الى زنزانته فرحا مستبشرا، ومعه اخوته الذين صدرت بحقهم احكام بالسجن تتراوح بين المؤبد وخمسة اعوام. وقال لاحد السجناء في زنزانة مقابلة: فزت ورب الكعبة . . . لقد سئمت الحياة تحت حكم هؤلاء الطغاة . . . وليكن دمي ثمنا لحرية هذا الشعب». وكانت معنوياته مرتفعة منذ يوم صدور حكم الاعدام عليه، وهو يتغنى بالجنة ويتطلع الى لقاء من سبقه من الشهداء من هاني خميس حتى سعيد الاسكافي. وبقي طوال فترة اعتقاله في القيود. فكانت يداه ورجلاه مغللة بالحديد على مدى عام كامل. وكلما اخذ الى المحكمة كانت القيود تمشي وراءه. ووصف احد المحامين منظره وهو مثقل بالحديد بانه يبعث الغضب في النفس والشعور بحالة الاستضعاف والاهانة التي يفرضها آل خليفة على شعب البحرين.

● هذا وقد حرك اعدام الشاب عيسى قمبر الاوضاع مجددا في البحرين. وفي هذا اليوم خرجت مسيرات في مدارس كثيرة منها ابوصيبع والدراز الاعدادية وجدحفص الثانوية ومدينة عيسى. وسمع دوي اطلاق النار من قبل قوات الشغب الاجنبية في كل من جدحفص وابوصيبع والدراز وبني جمرة وسترة. وكانت قوات الشغب والكوماندوز التابعين للجيش في حالة تأهب قصوى منذ الليلة الماضية تحسبا لوقوع اضطرابات شعبية. وقامت قوات الشغب الاجنبية هذا اليوم بضرب الطلاب في

مدارسهم واعتقلت عددا كبيرا منهم. كما اعتدت الليلة الماضية على المنازل في اغلب مناطق البحرين واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين.

● وهناك انزعاج كبير في الاوساط السياسية والحقوقية بسبب سياسة تصعيد العنف والارهاب التي تمارسها حكومة البحرين. وشجبت منظمة العفو الدولية اعدام الشاب عيسى قمبر، وكذلك المنظمة العربية لحقوق الانسان. وتطغى قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين على اجتماعات لجان حقوق الانسان التي تجتمع هذه الايام في جنيف، حيث اصبحت القضية الساخنة في اروقة المؤتمر. وهناك تعاطف كبير معها من قبل المنظمات غير الحكومية وكذلك في الاوساط السياسية التي تم الاتصال بها في العواصم الغربية.

٢٧ مارس

● بعد يوم من الغضب الشعبي الشامل على اثر استشهاد الشاب عيسى احمد حسن قمبر على ايدي حكومة آل خليفة بدأ الطرفان، الشعب والحكومة، للاستعداد لمرحلة جديدة غير محددة المعالم لكنها قد تكون اكثر عنفا وارهابا من جانب السلطة. وهناك انزعاج كبير في الاوساط السياسية الخليجية من ممارسات حكومة البحرين وتصعيدها العنف معتقدة ان ذلك سوف يخفف من المطالبة السلمية بالحقوق الدستورية المشروعة. وكانت المواجهات يوم امس على اشدها في مناطق الدراز وبني جمرة والسنابس وسترة وكرزكان، حيث خرج المواطنون في مسيرات كبيرة وواجهوا اعتداءات قوات الشغب الاجنبية التي كانت تستعمل ما لديها من اسلحة ضد المتظاهرين العزل. ومما يعقد المشكلة ان قوات الشغب لا تتحدث العربية ولا تعرف ماذا يجري في البلاد، وكل ما تعرفه ان عليها ضرب المواطنين بدون رحمة. وهذا ما فعلته عندما اعتدت على المسيرة الكبيرة التي خرجت في الدراز يوم امس وتصدرتها النساء باعداد كبيرة. وقال شهود عيان ان النساء كن في المقدمة وقمن بحرق اطارات السيارات في الشارع العام لمنع اعتداءات قوات الشغب وتخفيف مفعول الغازات الخانقة والمسيلة للدموع. وواجهتهن قوات الشغب بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي والماء المغلي، وهو اسلوب جديد لقمع المسيرات السلمية. وبعد تفريق المتظاهرين اعتدت قوات الشغب على المنازل واعتقلت عددا كبيرا من النساء والرجال. وحدث امر مشابه في منطقة بني جمرة حيث حدثت مواجهات واعتقل عدد كبير من المواطنين من بينهم سلمان عطية سلمان، يوسف عبد

الواحد الغانمي، علي ملا جواد الخباز، بدر تقي بدر والسيد حسين السيد نعمة. كما اعتقلت فتاة في السابعة عشرة من عمرها هي زينب السيد ابراهيم السيد امين.

● وفي منطقة كرزكان حدثت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الشغب وجها لوجه حيث كان المتظاهرون يرفعون الشعارات التي تشجب اعدام الشهيد عيسى قمبر وتطالب بالقصاص من قاتليه، واعادة العمل بدستور البلاد وبقية المطالب المعروفة. وكانت المواجهات عنيفة ولم ير مثلها من قبل، خصوصا وان قوات الشغب كانت لديها تعليمات باطلاق النار واحداث اصابات بليغة بين المواطنين. وسقط عدد من الشباب جرحى وعرف من بينهم الشاب صالح مهدي، ٢١ عاما، الذي اصيب برصاصة في ظهره. وعندما اخذ الى المستشفى العسكري رفضوا علاجه.

● وخيم الليلة البارحة على البلاد جو من الوجوم وخصوصا في منطقة «نويدرات» التي اعلنت الحداد على شهيدها واقامت مجلس العزاء على روحه الطاهرة. وحدثت مواجهات شديدة بين المعزين الذين قصدوا عائلة الشهيد لتقديم التعازي وقوات الشغب الاجنبية التي حاولت منع المواطنين من قراءةالقرآن على روح الشهيد. واستمرت المواجهات حتى ساعة متأخرة من الليل في اغلب المناطق. وامتنع طلاب المدارس من الذهاب اليها يوم امس، كما ان اغلب الطلاب تغيبوا عن المدارس هذا اليوم، وهناك اعداد كبيرة من الطلاب في المعتقلات، وعدد آخر مصاب بجروح بسبب الاعتداءات المتكررة عليهم من قوات الشغب.

● هذا وقد تفاعل الاعلام العالمي مع قضية شعب البحرين وعرض القضية في اطارها المنطقي. واجرت اذاعات ومحطات تليفزيونية دولية عديدة مقابلات مع رموز المعارضة يوم امس حول اعدام الشهيد عيسى قمبر ومنها هيئة الاذاعة البريطانية ومونتي كارلو واذاعة استراليا واذاعة طهران وغيرها. وعزا مراسل جريدة «التايمز» اللندنية في الشرق الاوسط، كريستوفر والكر الذي زار البحرين الشهر الماضي الى دبلوماسيين توقعهم «بحدوث اعدامات اكثر كجزء من قمع الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة». وقال ان الاعدام «جاء بعد ايام من اعلان السلطات عن اجراءات شديدة جديدة لقمع الاضطرابات التي جعلت مناطق كثيرة في الجزيرة غير آمنة للاجانب». واكد ان المتظاهرين «يطالبون بعودة برلمان ١٩٧٥ الذي حله آل خليفة». اما مراسل جريدة «فايننشال تايمز» ديفيد غاردنر الذي كتب تقريره من المنامة فقد نقل عن احد التجار السنة قوله: «ان هذا الفعل ورد الفعل لن يحقق شيئا. فالحلول ستكون مستحيلة اذا استمرت

هذه الفجوة بين الحكام في هذه الجزيرة والشعب كله وليس الشيعة فحسب». وقال المراسل ان السعودية تدفع حكومة البحرين الى هذه المواجهة وانها تقوم بضخ الاموال للحكومة لتشجيعها على ذلك . وكشف النقاب عن ان السعودية قررت ان تجعل مجمل الانتاج النفطي من حقل ابو سعفة الذي يبلغ ١٤٠,٠٠٠ برميل يوميا تحت تصرف آل خليفة . وكان آل خليفة في السابق يستحوذون على حصة البحرين من هذا الحقل التي كانت نصف انتاجه لصالحهم ويعتبرونها مدخولا خاصا بالعائلة الحاكمة ولا تدخل في ميزانية الدولة .

ولكن ضخ الاموال لن يحل الازمة، التي هي في اساسها سياسية، خصوصا وانه مهما حصل آل خليفة من اموال فانهم لن يتخلوا عن فسادهم المالي البشع . وكما قال احد الخبراء الاقتصاديين قبل يومين في ندوة خاصة في لندن فان حكومة البحرين «لم تفعل شيئا على الاطلاق لحل مشكلة البطالة المتفاقمة خلال اكثر من عام، وبالتالي فان فسادها المستشري في اوصال الدولة سوف يحول دون اية اصلاحات اقتصادية . ومن هنا يخشى رئيس الوزراء من اية محاسبة شعبية ازاء ما يقوم به هو وعائلته» .

● هذا وقد اكدت جميع فصائل المعارضة الاستمرار في الانتفاضة السلمية بدون توقف او مساومة حتى تتحقق اهداف الشعب العادلة، وان حكومة البحرين لن تستطيع تجاوز الازمة بالقمع والقتل والتعذيب والارهاب واعتقال النساء والاطفال .

٢٨ مارس

● تنفيذا للقرار الحكومي التعسفي باحالة جميع القضايا المتعلقة بالحركة الدستورية الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت، أصدرت هذه المحكمة يوم امس احكاما ظالمة بسجن ثلاثة من المواطنين بسبب مشاركتهم في مسيرات سلمية مؤخرا . وقد حكمت على كل من عباس مفتاح، ٢٧ عاما وعباس سليم، ٢٦ عاما، بالسجن خمسة اعوام، وعلى عادل التل، ٢٣ عاما، بالسجن ١٢ عاما وغرامة مالية قدرها ٣٢ الف دينار (حوالي مائة الف دولار) . وهذا يعني ان الحكومة ربما تصادر ممتلكات اهله ومنزل عائلته للحصول على هذه الضريبة التي فرضها القاضي الخليفي على هذا الشاب . وعلق مسؤول بحركة احرار البحرين على هذه الاحكام بقوله : «في غياب دولة القانون يحكم القاضي الخليفي بما يشاء بدون ضوابط او مرجعية قانونية او دستورية» . وقال احد المحامين الذين ترافعوا في القضية : «ان الاحكام الصادرة لا تتناسب مع التهم المنسوبة للمتهمين حتى

لو ثبتت هذه التهم الباطلة». وقال ان هناك دوافع سياسية وغيرها وراء هذه الاحكام القاسية بحق مواطنين لم يتجاوزوا ما يسمح لهم به دستور البلاد من حرية التعبير عن الرأي بشكل سلمي.

● هذا وقد استمرت المسيرات الشعبية في البلاد طوال يوم امس في عدد من المناطق فيما منعت السلطات اقامة مجلس فاتحة على روح الشهيد عيسى احمد حسن قمبر الذي قتلته الحكومة قبل يومين. وما يزال الموقف آخذا في التصاعد بسبب اصرار الحكومة على الاستمرار في سياسات القمع وتجاهل المطالب الشعبية وفي مقدمتها عودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وعلم ان والدة الشهيد اصيبت باختناق شديد اثر اطلاق قوات الشغب الاجنبية كميات كبيرة من الغازات الخانقة قبل يومين لتفريق المواطنين الذين تجمعوا عند منزل الشهيد لمواساة اهله. ونقلت المرأة المفجوعة بابنها الشاب الى المستشفى وما تزال حالتها صعبة حتى الآن. وقد خرج طلبة المدارس يوم امس في مسيرات عديدة وامتنعوا عن حضور الدروس حدادا على الشهيد قمبر. ففي منطقة كرزكان خرج الطلبة في مسيرة ما بين الساعة السادسة والنصف والسابعة من صباح يوم امس، فقامت قوات الشغب، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بالاعتداء عليها وتفريقها واعتقال العديد من المشاركين فيها. وخرجت في الصباح ايضا مسيرة نسائية كبيرة في منطقة عالي رفعت خلالها شعارات حماسية اطلقتها حناجر النساء اللاتي اصررن على المشاركة في الحركة الشعبية. واعتقلت قوات الشغب ٣٥ امرأة وعذبتهن قبل ان تطلق سراح ٣٠ منهن في المساء، وما يزال خمس منهن معتقلات لدى جهاز هندرسون. وبعد الظهر خرجت مسيرات عديدة في المناطق الواقعة على شارع البديع ابتداء بالسنابس والديه وجدحفص مرورا بكرانة وابوصيبع وانتهاء بالدراز وبني جمرة. وقام المتظاهرون باحراق اطارات السيارات في الشوارع لمنع قوات الشغب من الاعتداء على المناطق ولتخفيف آثار الغازات الخانقة والمسيلة للدموع.

● وما يزال اعدام الشهيد قمبر حديث الشارع والعامل الاول لاثارة مشاعر الجماهير. وقد رفضت السلطات تسليم جثته وقامت بدفنه في مقبرة الحورة بعد ان سمح لاخيه ووالده بالنظر الى جثته وهي ممزقة بالرصاص. وما تزال المقبرة محاصرة بقوات الشغب الاجنبية ويمنع اي شخص من دخولها. ورفضت الحكومة اقامة مجلس للفاتحة الامر الذي دفع الجماهير الى مواجهة ذلك التحدي للمشاعر والاعراف، وهناك اصرار كبير على الاستمرار في التظاهر حتى تذعن الحكومة للمطالب.

● الى ذلك استمرت بيانات التنديد بالجريمة الحكومية المتمثلة باعدام الشهيد قمبر. وصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان بيان شديد اللهجة ندد بقرار الاعدام واعتبره تصعيديا ومنافيا لابسط قواعد المحاكمات العادلة. كما اصدرت منظمة ليبرتي بيانا شديدا حذرت فيه حكومة البحرين من عواقب الاعدام. وجاء في البيان: «ومن المثير للاستياء انه ما ان وصلت المحاولات التي كانت تبذل في العام الماضي لإيجاد حل سلمي للتوتر القائم بين الحكومة والمعارضة في البحرين الى طريق مسدود حتى افلت الزمام وساد العنف العلاقة بين الطرفين». واضاف البيان: «تناشد منظمة ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الاسلامي حكومة البحرين اللجوء الى الحوار والاصلاح سبيلا لاحتواء النقمة الشعبية المتفاقمة. وترى ان ذلك لا يمكن ان يتحقق دون الاطلاق الفوري لسراح كافة المعتقلين السياسيين واستئناف المباحثات مع زعماء المعارضة سعيا لكسر دائرة العنف والعنف المضاد». وانتهى البيان الى القول: «انه ما لم تبد السلطات احتراما لحقوق الانسان وما لم تتخذ خطوات مناسبة تتوجه من خلالها بنظام الحكم نحو الديمقراطية الحقة فمن المستبعد جدا ان تجد الازمة الحالية طريقها الى الانفراج».

● وعلى صعيد آخر نظمت المعارضة البحرينية صباح اليوم اعتصاما حماسيا امام سفارة البحرين في لندن للاحتجاج على اعدام الشهيد عيسى قمبر. وشارك عشرات النساء والرجال في الاعتصام وجميعهم من المبعدين البحرينيين. ووزعت منشورات كثيرة على المارة، حيث كان التعاطف مع قضية الشعب واضحا. ورفعوا شعارات تندد بجريمة قتل الشهيد قمبر وتكرر المطالب الشعبية وتطالب بطرد ايان هندرسون. وقد استغرب الكثير من البريطانيين عندما سمعوا اسم شخص بريطاني وتساءلوا عن دور هندرسون في التعذيب والتصفية التي يتعرض لها شعب البحرين. وابدى عدد منهم رغبته في دعم نضال شعب البحرين من اجل الحرية والكرامة.

٢٩ مارس

● خرجت عصر امس مسيرة نسائية كبيرة شارك فيها اكثر من ٥٠٠ امرأة في منطقة السنابس منددة بقتل الشهيد عيسى احمد حسن قمبر ومطالبة باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وطافت المسيرة بالشارع العام قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب الاجنبية بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وقد جرح عدد من النساء ونقلن الى منازلهن بدلا من المستشفيات

خشية من تعرضهن للاعتقال. هذا وقد قامت قوات الشغب بمحاصرة مقبرة الحورة باعداد هائلة من الجنود وعناصر الامن، ومنعت المواطنين من الاقتراب حتى من الشوارع القريبة المحيطة بها، ولم يعرف سبب ذلك. وبعد اصرار شديد تمكن عدد من النساء من دخول المقبرة ولكنهن لم يعرفن قبر الشهيد فنثرن الورود على القبور وغادرن تحت تهديدات قوات القمع. هذا وقد قرئت الفاتحة على روح الشهيد في المساجد هذا اليوم بعد صلاة الجمعة برغم احتشاد المئات من قوات الشغب حول المساجد الكبيرة مثل مسجد مؤمن بالعاصمة ومسجد الصادق بالقفول، وتحدى المواطنون قوات الشغب الاجنبية بارتياد المساجد وقراءة القرآن والهتاف بالترحم على الشهيد.

● وقام عدد من النساء يوم امس بالتوجه الى مقبرة بني جمرة لقراءة القرآن على ارواح الشهداء وكن يحملن الورود، فاعتدت عليهن قوات الشغب ونهبوا الورود وطردوهن من المقبرة.

● هذا وقد خرجت مسيرات شعبية في عدد من المناطق الاخرى استكمالا لحركة الاحتجاج التي اعقبت اعدام عيسى قمبر. ففي يوم الاربعاء خرجت مسيرة نسائية كبيرة في منطقة السنابس، ومسيرة شارك فيها النساء والرجال في منطقة الديه، . وطافت مسيرة نسائية كبيرة في منطقة سترة عصر الاربعاء ايضا، واعتدت عليها قوات الشغب واصيب عدد من النساء والاطفال، وعرف من بين الجرحى محمد رضا عبد الحسين علي، ١١ عاما وهو يرقد الآن في المستشفى، وحسن مكي، ١١ عاما. وخرجت في اليوم نفسه مسيرات احتجاجية في مناطق ابوقوة والسهلة وكانت هي الاخرى هدفا لعدوان قوات الشغب الاجنبية. وقد سقط عدد من المواطنين جرحى بالرصاص واعتقل عدد آخر. وفي مساء الاربعاء حوصرت منطقة الدراز بالمدرعات والشاحنات المملوءة بالجنود المدججين بالسلاح، واستمر الحصار حتى صباح امس وحدثت اعتقالات واسعة بين المواطنين. وحوصرت منطقة المنامة كذلك ومنع المواطنون من دخولها او الخروج منها الا بصعوبة بالغة. وتم تحويل مسار السيارات والمشاة لارباك المواطنين المتوجهين الى المنطقة خشية من قيام مسيرة في العاصمة. وخرجت مسيرة شعبيةفي منطقة الدير وقوبلت باعتداء وحشي من قوات الشغب. واعتقل مساء الاربعاء اكثر من ٢٥ شخصا من تلك المنطقة وحدها. وقامت قوات الشغب بدون اي مبرر بالاعتداء على سوق منطقة جدحفص عصر الاربعاء وقاموا باتلاف البضائع وتحطيم الممتلكات.

● وفي مساء الثلاثاء خرجت مسيرة كبيرة في منطقة عراد وتوجهت الى المنطقة التجارية

بالمنطقة حيث كانت قوات الشغب بانتظارهم لتبدأ اعتداء وحشيا على المتظاهرين. وفرض حصار شديد على المنطقة ومنع قاطنو المنطقة من دخولها او الخروج منها، الامر الذي اضطر الكثيرين منهم لقضاء تلك الليلة خارج منازلهم.

● وفي صباح اليوم اخذ المواطن سلمان عبد العزيز ابنه محمد البالغ من العمر ١٤ عاما الى مركز شرطة الخميس لانه لم يكن موجودا في المنزل عندما اعتدى الجلاد خالد الوزان على منزل العائلة في الساعات الاولى من صباح اليوم لاعتقاله. وهدد الوزان، وهو المسؤول عن الاعتداء الجنسي على الشهيد سعيد الاسكافي العام الماضي، باعتقال النساء والاطفال ان لم يستلم الولد في اليوم التالي. وقال الوالد وهو يسلم ابنه الى قاتل الاسكافي: «هذا ابني في كامل صحته أسلمه لكم، وأتمنى ان لا تسلموه لي جثة».

● هذا وقد اصدرت رابطة اهل البيت الاسلامية العالمية بيانا موجها الى الرأي العام العالمي للتدخل لوقف معاناة شعب البحرين، وجاء فيه: «تدعو رابطة اهل البيت الاسلامية العالمية (وابل) المؤسسات والشخصيات الاسلامية ومحبي العدل والمدافعين عن حقوق الانسان في العالم الى رفع اصوات الاحتجاج على ما يجري في البحرين ضد المواطنين العزل. فقد قامت السلطات هناك باعدام شاب معارض بدون محاكمة قانونية كما اعتقلت المئات من الافراد وبضمنهم عدد من النساء. وتهدد السلطات هناك باجراء محاكمات صورية لكل من يعارض السلطة تحت عنوان محكمة امن الدولة، وهذا يعني انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وكرامته. المطلوب وقفة واعية للدفاع عن الانسان المظلوم في البحرين وذلك بالابراق او الكتابة الى الحكومة البحرينية او الى سفارات البحرين في بلادكم والى المنظمات الدولية ووسائل الاعلام».

● وهناك تنديدات واسعة لحكومة البحرين بسبب استمرار اعتقال النساء كرهائن للضغط على اقربائهم. هذا في الوقت الذي استمرت فيه الدعوات الموجهة الى حكومة البحرين بالتحاور مع المعارضة للخروج من الازمة التي اختلقتها الحكومة. وجاء في تصريحات ولي العهد السعودي لهيئة الاذاعة البريطانية يوم امس دعوة صريحة للحوار، الامر الذي ترفضه الحكومة.



بهذه الأدوات يواجه آل خليفة أبناء البحرين الأبرياء

ابريل ١٩٩٦

١ ابريل

● تحل اليوم الذكرى الاولى لما سمي وقتها بـ «السبت الاسود» وهو اليوم الذي فرضت فيه الاقامة الجبرية على الشيخ عبد الامير الجمري العام الماضي. واستشهد في تلك الحادثة شخصان هما محمد علي عبد الرزاق ومحمد جعفر عطية، وقطعت رجل محمد صادق العرب. وكان ذلك اليوم مدخلا لمرحلة جديدة اتسمت بالعنف والوحشية المطلقة من قبل حكومة آل خليفة. فبعد اسبوعين من فرض الاقامة على الشيخ الجمري اعتقل لمدة ستة شهور تفاوض خلالها مع الحكومة وتوصل الطرفان الى اتفاق لم تلتزم به الحكومة وادخلت البلاد في هذا الوضع المتداعي. وفي ذلك اليوم اعتقلت الحكومة مئات المواطنين واعتقلت للمرة الاولى عددا من النساء من بينهن السيدتان زهرة سلمان هلال ونازي كريمي المعتقلتان حاليا. ويتوقع خروج مسيرات في بعض المناطق في وقت لاحق من هذا اليوم لاحياء تلك الذكرى الاليمة.

● من جهة اخرى رفض الاتحاد البرلماني الدولي طلب البحرين الانضمام اليه. وكانت الحكومة قد تقدمت مؤخرا بهذا الطلب كوسيلة لمواجهة اعلام المعارضة ومن اجل ان يصبح مجلس الشورى المعين مقبولا على الصعيد الدولي ويعامل معاملة المجالس البرلمانية الدولية. ولكن رئيس الاتحاد رفض الطلب مباشرة واصدر الاتحاد قرارا يمنع بموجبه قبول عضوية اية دولة جمدت دساتيرها وبرلماناتها وانشأت مجالس تمثيلية بصيغ اخرى غير دستورية. وبهذا فقد حصلت حكومة البحرين على صفعة اخرى قوية من هذه المنظمة الدولية، ولم تعد قادرة على اخفاء حقيقة معاداتها للديمقراطية والدستور.

● هذا وقد استمرت المسيرات والمواجهات في مناطق عديدة من البلاد. ففي مساء السبت الماضي خرجت مسيرة كبيرة في منطقة سترة شارك فيها الرجال والنساء وطافت في شوارع المنطقة قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب الاجنبية. وفي المنطقة الشرقية

لمدينة عيسى خرجت مسيرة مماثلة رفع المشاركون فيها المطالب الشعبية العادلة وهم يهتفون بالحرية لهذا الشعب. واعتدت قوات الشغب على هذه المسيرة السلمية واعتقلت عددا من المشاركين فيها مستعملة الرصاص الحي. وقامت قوات الشغب وعناصر الامن بعدوان كبير على منطقة ابوقوة مساء السبت ايضا وقامت بعملية تخريب واسعة للمنازل واعتدت على المواطنين واعتقلت عددا منهم. واعتدت قوات الشغب مساء الجمعة الماضية على منزل الشاب سامي بوحمد الذي كانت سلطات الامن تبحث عنه منذ فترة لمشاركته في المسيرات الشعبية السلمية. وكانت قد اخذت جميع اخوته واباه كرهينة لكي يسلم نفسه ولم تفلح خطتها تلك. هذا وقد اصيب عدة اطفال في منطة سترة بالرصاص المطاطي عرف من بينهم طفلان هما محمد رضا عبد الحسين ، ١١ ، وحسن مكي، ١١ .

● واستمرت الاعتقالات في جميع مناطق البلاد بدون توقف. فقد اعتقلت سبع نساء من منطقة الشاخورة هن زينب سعيد، ١٩ ، نادية عيسى علي حسن، ١٦ ، سكينة عبد علي، ٢٤ ، آمنة عيسى، ٢٠ ، أنيسة عيسى، ٢٣ ، رقية عيسى، ٢١ ومنى ام قاسم، ٣٠ . واعتقلت ثلاثون امرأة من مناطق مختلفة عرف من بينهن خديجة احمد علي، ١٦ ، نجاح سعيد سبت مع اخواتها كلثوم ورقية ومهدية، وشهربان علي ناصر، ٥٥ ، سوسن علي سلمان، ٢٠ ، خاتون سعيد، ١٦ ، واختها رباب، ١٩ ، فاطمة السيد جعفر، ١٩ واختها معصومة، ١٥ ، زينب السيد فلاح، ١٦ ، كلثوم السيد عدنان، ١٦ ، خلود جواد علي، ١٦ ورضية احمد علي، ٤٠ . واعتقلت ثلاث طالبات بمدرسة مدينة حمد وهن زينب السيد ابراهيم، ١٦ ، من بني جمرة، وصفية علي يوسف علي درويش، ١١ ، وأمل علي حسن عباس، ١١ ، وكلتاهما من كرزكان.

● واعتقل ضياء الشيخ من منطقة النعيم. واصيب في ٢٦ مارس الشاب حسن غانم محمد غانم، ١٦ ، اصابة بليغة برصاصة من قوات الشغب وهو تحت العناية المركزة بالمستشفى العسكري. واعتقل ذلك اليوم كل من علي جعفر راشد العرادي، ١٩ ، حسن غانم محمد غانم، ٢٠ ، واخويه حسين، ١٥ ومحسن، ١٤ ، عمار محمد عيسى، ١٤ ، محمد عبد الحسين البحراني، ٢٠ ، حسين جاسم رضي، ٢١ ، بدر علي رضي، ١٧ وعباس ميرزا، ١٥ . وفي ٢٩ مارس اعتقل الشاب حسن الجزيري من منزله في مدينة حمد. وفي اليوم نفسه اعتقل الساعة الثالثة صباحا للمرة الثانية المهندس حسن ابراهيم مطر، ٢٦ عاما، واخوه الدكتور عيسى ابراهيم مطر، ٢٤ عاما وهما من منطقة

الديه . واعتقل من منطقة مقابة عدد من الشباب عرف من بينهم عبد الله احمد كاظم ، كاظم احمد ، سعيد ابراهيم سهوان ، عبد النبي عيد ، ابراهيم عيد ، علوي عيسى وجلال عيسى .

● هذا وسوف يمثل في ٧ ابريل ثلاثة مواطنين امام محكمة امن الدولة وهم حسين الماحوزي وابراهيم البرباري وعبد الامير جعفر بتهمة المشاركة في المسيرات الشعبية .

● هذا وقد دعت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية الى مؤتمر صحافي يعقد بمبنى البرلمان الساعة الواحدة غدا (الثلاثاء) . وسؤف يترأس اللورد ايفبوري الاجتماع الذي سوف تعرض فيه مبادرة اللورد ايفبوري التي قدمها الى ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى لندن لحل الازمة ، ورسالة شعب البحرين الى رؤساء الدول التي وقع عليها عشرة آلاف مواطن . وسوف يعرض ايضا تقرير اللجنة البرلمانية الذي سوف تقدمه الى اجتماعات لجان حقوق الانسان في جنيف .

٢ ابريل

● خرجت مسيرات عديدة يوم امس في الذكرى الاولى ليوم «السبت الاسود» في الاول من ابريل العام الماضي . ففي ذلك اليوم سقط شهيدان في بني جمرة عندما حاولت قوات الشغب فرض الحصار على منزل الشيخ الجمري في منطقة بني جمرة . ففي الساعة الرابعة والنصف من مساء امس خرجت مسيرة كبيرة في منطقة بني جمرة شارك فيها العشرات من المواطنين رفعوا هتافات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء ووقف محاكم امن الدولة وارجاع المبعدين . واطلقت بالونات كثيرة في الهواء كتبت عليها الشعارات الوطنية ، ورفعت صور الشهداء والعلماء والمعتقلين . وقامت قوات الشغب بالاعتداء على المسيرة بالغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي . وحدثت مواجهات بين المواطنين وقوات الشغب الامر الذي ادى الى جرح عدد من المواطنين . واعتقل عدد من المتظاهرين عرف من بينهم حبيب صباح طاهر ، ٢١ عاما ، من بني جمرة . وخرجت بعد صلاة المغرب مسيرة حاشدة في منطقة الدراز وتعرضت لاعتداء قوات الشغب الاجنبية بدون رحمة . واعتقل على الاقل ١٢ شخصا من تلك المسيرة . وشهدت مناطق باربار والديه مسيرات مشابهة . وفي مساء يوم الاحد الماضي خرجت مسيرة كبيرة في منطقة بني جمرة عشية الذكرى الحزينة . هذا وما تزال البنت الشابة زينب السيد ابراهيم السيد عدنان الطالبة

بمدرسة مدينة حمد رهن الاعتقال بعد ان اخذت من المدرسة الاسبوع الماضي، شأنها شأن بقية المعتقلات اللاتي لم يسمع عنهن شيء منذ اعتقالهن قبل خمسة اسابيع.

● وعرف من بين المعتقلين في مسيرات منطقة النويدرات الاسبوع الماضي كل من عباس علي حسن، ٢١، وحبيب الصميخ، ٢٢. وما يزال هذان الشابان في المستشفى الدولي بسبب اصاباتهما البليغة. وعرف من بين معتقلي منطقة الدراز الاسبوع الماضي كل من علي ميرزا، ٢٨، وبشير مهدي، ١٨، وحميد جعفر اسماعيل، ٢٢، وحسين علي صالح، ٣٥. وعرف من بين معتقلي منطقة النويدرات كل من عبد الجليل منصور مال الله، ٢٨، محمد منصور مال الله، ٢٤، مكي منصور مال الله، ٢٢، حسن ماجد، ٢٠، عباس ماجد، ١٧، حسن مكي ابوغنوم، ٢٥، صالح موسى، ٤٧، فتحي رمضان، ١٦، محمود ابراهيم خاتم، ١٧، خليل ابراهيم خاتم، ١٣. وما تزال منطقة النويدرات محاصرة ويتم تفتيش الداخل اليها والخارج منها.

٣ ابريل

● خرجت صباح امس مسيرة سلمية في منطقة كرزكان (جنوبي البلاد) شارك فيها رجال ونساء طالبوا باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وحصلت مواجهات شديدة بعد ان اعتدت قوات الشغب على المسيرة مستعملة الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

● واستمرارا للمحاكمات الظالمة اصدرت محكمة امن الدولة يوم امس حكما بالسجن سبع سوات بحق الشاب اسكندر احمد سلمان العبدي، ٢٢ عاما، وخمس سنوات بحق الشاب حسين علي احمد الستراوي، ١٩ عاما. وفرضت المحكمة غرامة على كل منهما قدرها ١٦ الف دينار بحريني (٤٥ الف دولار). وجرت المحاكمة الصورية في قاعدة خفر السواحل بالمحرق وكانت محاطة بسرية تامة وحراسة مشددة. وتجري هذه المحاكمات المرفوضة دوليا بعد قرار اميري بتحويل كل القضايا المرتبطة بالحركة الدستورية الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وتعكس هذه الاحكام اصرار الحكومة على استلاب الاموال من ابناء الشعب مستغلة الاحكام البوليسية التي تفرضها على البلاد.

● واعتقل يوم امس (٢ ابريل) من منطقة عراد كل من حسن عيسى السبع، ٢٨ عاما، وعلي رضي محمد، ٢٨ عاما، وحسن عبد الله عيسى، ١٦ عاما. ومن بني جمرة

اعتقل كل من كميل جعفر علي احمد فتيل، ١٥ عاما، ومحمد يحيي محمد، ١٦ عاما. ومن منطقة الدراز اعتقل في ٣١ مارس كل من حسن عبد الواحد عبد الشهيد، موسى جعفر المدني، احمد سلمان المدني، احمد عبد علي المدني، محمد عبد الله الياسر، فاضل علي سلمان، سامي محمد حبيب، ازهر السيد عيسى، سامي الجمري ومحمود عبد الواحد. واعتقل في ٢٦ مارس من المنطقة نفسها كل من فاضل السيد عباس، رياض عبد الله، شبر مهدي قاسم، علي مهدي قاسم وتوفيق مهدي قاسم، صادق كاظم، وحسن السيد فاخر. واعتقل من منطقة المرخ كل من السيد جلال السيد عبد الامير السيد قاسم، ١٤ عاما، في ٣١ مارس والسيد حسن السيد احمد في ٢٦ مارس.

● واستدعت سلطات الامن والد الشهيد محمد جعفر يوسف عطية واخ الشهيد محمد علي عبد الرزاق وهددتهما بأقسى العقوبة ان هما اقاما مجلس فاتحة على فقيديهما بمناسبة مرور عام على استشهادهما الذي كان في الاول من ابريل من العام الماضي.

● هذا وقد لقي المؤتمر الصحافي الذي نظمته اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان بمجلس اللوردات البريطاني يوم امس اصداء واسعة. فقد تناقلته وكالات الانباء والصحف البريطانية. وتميزت تغطية جريدة «التايمز» للمؤتمر بنوعية خاصة، وكانت تغطية جريدة «الغارديان» جيدة كذلك. وحظي تقرير اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين باهمية خاصة حيث اصيب الاعلاميون بالدهشة لما يحتويه من حقائق لم يكونوا يتصورون حدوثها في هذا البلد الذي طالما تشدق مسؤولوه بانفتاحهم. وحظيت قضية اعتقال النساء على وجه التحديد باهتمام بالغ.

٦ ابريل

● حدثت مواجهات شديدة يوم امس بين المتظاهرين وقوات الشغب في منطقة سترة بعد ان رفع المواطنون هتافات تطالب بعودة الدستور واطلاق سراح المعتقلين واعادة المنفيين والغاء محاكم امن الدولة السيئة الصيت. وقد جرح العديد من المواطنين بادوات القمع الحكومية واعتقل عدد منهم، وما يزال الوضع متوترا في المنطقة بعد اعتداءات كثيرة تعرضت لها المنازل والحرمات في الاسابيع الاخيرة. وكان الامير قد اصدر اوامر اميرية بتفعيل محاكم امن الدولة كمحاولة اخرى لمواجهة الحركة الدستورية المتصاعدة. وتتم هذه المحاكمات الظالمة بشكل يومي واصبحت مثار اشمئزاز في الداخل والخارج،

بعد ان اظهرت للعالم هشاشة النظام الخليفي وبعده عن القيم والاخلاق والقوانين.

● وفي الاجتماعات التي عقدتها المعارضة في الخارج مع محامين وقضاة دوليين في جنيف وباريس ولندن وواشنطن ومع المنظمات الحقوقية الدولية كانت محاكم امن الدولة محل تندر وتعليقات ساخرة من هذه الاوساط بشكل يدفع الى التفكير في مدى حكمة آل خليفة في اصرارهم على الاستمرار في طريق لا يوفر لهم الا المزيد من الشجب والاستنكار. وحتى اصدقائهم لم يستطيعوا الدفاع عن هذه المحاكمات التي تفتقر الى ادنى مقومات العدالة.

● اما في الداخل فقد اصبحت مداولات هذه المحاكم موضعا للتندر والاستهزاء المستمر في الاوساط الشعبية. فالقاضي الخليفي المحاط بالشرطة وقوات الامن مطلوب منه شيء واحد وهو قراءة قصاصات ورقية جاءت اليه من «السلطات العليا» مكتوب عليها اسم «المتهم» والحكم الصادر بحقه. وليس هناك مجال للاستئناف او الترافع، حيث تنتهي «المحاكمة» في بضع دقائق وعلى عائلة المتهم الالتزام بتنفيذ اوامر القاضي الخليفي. وكثيرا ما حدث ان اصدر القاضي بحق المتهم الذي شارك مثلا في مسيرة سلمية او كتب شعارا على الجدار يطالب بعودة الدستور، حكما بالسجن يفوق الفترة التي قضاها المتهم في الاعتقال، ومبلغ اكثر مما دفعه اهله قبل المحاكمة. وفي هذه الاحوال فقد يتراجع القاضي عن الإصرار على السجن ولكنه لا يتنازل عن المبلغ المفروض حتى لو كان اهل المتهم قد دفعوا اضعافه سلفا. وكثيرا ما فرض القاضي مبالغ كبيرة على المتهم وطالب اهله بدفعها. ولكن الاهل الذين لا يملكون ما يسد حاجتهم يردون على القاضي قائلين: ليقض ابننا فترة سجن اضافية تعادل المبلغ المطلوب، فليس لدينا ما تطلب من مال. وقد جمعت الحكومة اموالا طائلة من هذه العقوبات التي يسميها البعض «ضرائب» استبدلت ما كان مفروضا من ضرائب على البحارنة في الربع الاول من هذا القرن، وكانت تسمى وقتها ضريبة «الرقابية» وهي كلمة شعبية مشتقة من «رقبة».

● وعلى صعيد آخر يتعمق الشعور بالاستفزاز والاهانة بعد ان اعتدى جهاز الامن على اعراض المواطنين وشرفهم. وجاءت جريمة تعرية طالبات المدارس الاسبوع الماضي لتحرك الشعور الشعبي بضرورة الاقتصاص من الذين ارتكبوا تلك الجريمة. وقد طالب المواطنون في منشورات عديدة وزعت في انحاء البلاد الحكومة بتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة لكي لا تتكرر. وكان عدد من طالبات منطقة كرانة وابوصيبع قد اعتقلن

واخذن الى مركز الاحداث بمدينة عيسى. وهناك قامت الشرطة النسائية بتعريتهن تماما والتحرش بهن بشكل يخدش الحياء. وبعد اطلاق سراحهن انتشر الخبر واصبح هناك غليان شعبي يخشى ان يتحول الى محاولات للاقتصاص من المجرمات اللاتي ارتكبن تلك الفاحشة. وقد صبر المواطنون على الكثير من الارهاب والقمع والظلم ولكن عندما تكون المسألة متعلقة بالعرض والشرف يصبح الموضوع من نوع آخر في مجتمع خليجي محافظ مثل مجتمع البحرين. وتسعى المعارضة لتهدئة الوضع ولكن الحكومة سوف تكون مخطئة تماما ان هي اعتقدت ان بامكانها ممارسة كل ما تريد حتى لو كان ذلك منافيا لاخلاق البلاد وعاداتها. وهناك مطالبة شعبية بالتعجيل بتقديم الشرطيات المسؤولات عن هذا العمل المنافي للاخلاق الى المحاكمة لردعهن عن ارتكاب اعمال مماثلة في المستقبل. وهناك اهتمام دولي بالنساء المعتقلات اللاتي لم يعرف عنهن شيء منذ اعتقالهن في ٢٩ فبراير الماضي. وفي منطقة الخليج فقد اصبحت قضية اعتقال النساء منعطفا في الشعور الشعبي تجاه حكومة البحرين حيث ادرك الكثيرون انهم امام نظام يحكم بدون اخلاق او قيم في منطقة محافظة وتتميز معاملة النساء فيها بخصوصية كبيرة.

● ويستعد شعب البحرين في هذه الايام للاحتفاء بيوم عيد الاضحى المبارك (الذي يصادف ٢٨ ابريل) باسلوبه الخاص بعد ان وجهت المعارضة نداءات بعدم اظهار الفرح والزينة في ذلك اليوم. وطالبت المعارضة بنشر مظاهر الحزن والاقتصار على صلاة العيد وتبادل التعازي ولبس السواد وزيارة قبور الشهداء لقراءة الفاتحة على ارواحهم وزيارة عائلاتهم. ويتوقع استجابة شعبية شاملة لذلك كما حدث في عيد الفطر الماضي. وهناك دعوة اخرى لاحياء اربعينية الشهيد عيسى قمبر التي تصادف الخامس من مايو المقبل.

● هذا وتسعى الحكومة كل يوم لاظهار الاوضاع في البحرين بانها طبيعية ومستقرة في الوقت الذي اصبح هناك اعلام دولي متعاطف مع قضية شعب البحرين. وجاءت تغطية مجلة «الايكونوميست» البريطانية، وهي مجلة رجال الاعمال الاولى في العالم، في عددها الاخير لتدحض حجج الحكومة ولتضع القضية في اطارها الصحيح. فقد طالبت المجلة الغرب بالضغط على حكومة البحرين لاعادة العمل بالدستور، واكدت عقلانية المعارضة ومطالبها، واحتوت ايضا على تقرير مهم عن اعتقال النساء وسوء معاملتهن.

٧ ابريل

● استمرت محاكمات امن الدولة البحرينية السيئة الصيت في تحد واضح للرأي العام الدولي المطالب بالغائها. واصدرت في ٣ ابريل احكاما بالسجن خمسة اعوام بحق كل من فاضل عبد الحسين ثابت ٣٠ عاما، وعبد النبي عبد العزيز الادرج، ٢٣ عاما، وثلاثة اعوام بحق كل من عبد الرضا عبد الحسين عيسى، ٢٣ عاما، ومحمد سلمان احمد ثابت، ١٨ عاما، وفاضل عبد الرسول رضي معتوق، ٢٠ عاما، وتيسير محمد محسن العليوات، ١٩ عاما. وفرضت المحكمة ضريبة على كل منهم قدرها ١٦ الف دينار (٤٢ الف دولار). وعقدت جلسة المحكمة مرة واحدة اصدر فيها القاضي الخليفي حكمه الذي قرأه من ورقة كتب عليها اسم كل متهم والحكم عليه. وليس للمتهمين حق الاستئناف. وهكذا يتكدس ابناء البحرين في الزنزانات الخليفية التي لا تصلح حتى للبهائم. وعلق مسؤول بحركة احرار البحرين على ذلك بقوله: «لم تعهد منطقة الخليج نظام حكم كنظام آل خليفة الذين يعتقدون ان بامكانهم فرض ما يشاؤون من احكام بدون الخشية من رادع. اننا نطالب بايقاف هذه المحاكمات الظالمة فورا».

● وفي رده على الانتقادات الدولية لمحاكم امن الدولة قال وزير الاعلام، محمد المطوع، ان قضاء البحرين هيئة مستقلة وليس لاحد سلطة على احكامها. واستقلال القضاء الذي يتحدث عنه الوزير يتمثل في القضاة الخليفيين الذين يترأسون تلك المحاكم، وفي الحقيقة ان القضاة جميعا يعينهم رئيس الوزراء. كما ان وزير العدل الذي تقع المحاكم تحت سلطته هو الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة. ألا يدل ذلك كله على استقلال القضاء؟

● هذا وقد استمرت الاعتقالات في جميع مناطق البحرين. فقد اعتقل في ٥ ابريل عدد من ابناء منطقة الدراز عرف منهم كل من جواد نصر احمد القلاف، ١٨ عاما، وسامي فردان، ١٨ عاما. واعتقل من منطقة عراد في ٣ ابريل كل من عباس ميرزا علي، ١٦، حسين علي رضي، ١٦، عيسى علي رضي، ١٤، انور محمد احمد الصغير، ١٩، انور صالح ابراهيم صالح، ٢٣، عبد الحكيم جعفر السبع، ٢٥، ابراهيم جعفر الجبل، ١٧، احمد علي محمد المطوع، ١٩، عبد الزهراء محمد يوسف، ٢٤، اسحاق عبد الهادي المطوع، ١٩، عبد الشهيد احمد النجار، ٢٣، عبد الشهيد عباس المرخي، ٢١، عبد العزيز عبد الحسين راشد، ٢١، علي عيسى محمد السبع، ٢٧ وحسن علي حسن فولاذ، ٢٢. واعتقل عدد كبير من المواطنين من مناطق كرباباد وكرزكان لم ترد

أسماؤهم بعد. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المواجهات بين المواطنين وقوات الشغب في عدد من المناطق مثل سترة والديه والدراز وبني جمرة وكرزكان.

● هذا وقد قامت الهيئة البلدية بطلاء الجدران التي تطل على الشوارع الرئيسية لمحو آثار الشعارات المكتوبة عليها. وما كاد العمل من الطلاء ينتهي حتى امتلأت الجدران مجددا بالشعارات المطالبة بالدستور واطلاق سراح السجناء. وكتب البعض عبارات من نوع: «نشكر الحكومة على هذه الخدمة اذ لم يكن هناك مكان للكتابة».

● وقال مصدر في البحرين انه سمع في الساعات الاولى من صباح اليوم دوي انفجار في فندق «شيراتون» بالعاصمة لم تعرف تفاصيله بعد. واكد د بلوماسيون وقوع الانفجار الذي لم تتضح الجهة التي قامت به. واذا كان الخبر صحيحا فانه يدعو للقلق الكبير ازاء انزلاق الاوضاع في البلاد نحو العنف. والمعارضة التي تشجب اعمال العنف ايا كان مصدرها تحمل الحكومة مسؤولية دفع البلاد في هذا الاتجاه الخطير الذي لن يؤدي الا الى تعقيد الامور، وتعرب عن أملها في استمرار التعبير السلمي عن المطالب. وتجدر الاشارة الى ان جهاز الامن، بامر مباشر من ايان هندرسون، قام باعمال مخلة بالعرض والشرف عندما امر بتعرية اكثر من ٣٥ طالبة على ايدي الشرطة النسائية الشهر الماضي، الامر الذي كرس الشعور بالغضب عن ذلك العمل المشين. وهناك قلق يتصاعد يوميا تجاه النساء المعتقلات اللاتي لم يسمع عنهن شيء منذ اعتقالهن في ٢٩ فبراير الماضي.

● وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات الشعبية لاعلان الحداد على ارواح الشهداء يوم عيد الاضحى المبارك الذي يصادف ٢٨ ابريل. وهناك تفاعل كبير مع هذه المناسبة التي تجسد معنى التضحية والفداء من اجل العقيدة والمبدأ والحق. وفي محاولة يائسة لمنع اقامة مجالس الفاتحة في اربعينية الشهيد قمبر قامت قوات الامن بمصادرة مكبرات الصوت في عدد من المساجد، ووجهت تحذيرات الى اصحاب المآتم من فتح ابوابها في تلك المناسبة. غير ان الحكومة فشلت في منع التعاطف الشعبي مع قضية الشهيد، وبالتالي فلن يعدم المواطنون وسيلة التعبير عن ذلك التفاعل في تلك الذكرى.

● هذا وقد اتخذت الحكومة السعودية خطوة تتنافى مع موقعها في ادارة شؤون الحرمين الشريفين وذلك بارجاع عدد من الحجاج البحرينيين من مطاراتها الاسبوع الماضي. فقد منعت العلامة الكبير السيد عبد الله الغريفي الذي توجه من دمشق الى المدينة المنورة لاداء فريضة الحج. وبعد توقيفه ٢٤ ساعة منع من دخول الاراضي السعودية وارجع الى دمشق. وبرر المسؤولون السعوديون ذلك بانه «لاسباب امنية». ومنع عدد من المواطنين

البحرينيين الذي قدموا من البحرين لاداء فريضة الحج من دخول الاراضي السعودية بالحجة نفسها. وكان السيد الغريفي، وهو عالم ومفكر كبير، يعيش في دبي ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩ عندما قامت حكومة دبي بتسليمه الى حكومة البحرين التي رفضت استلامه وابعدته بعد توقيفه اسبوعا في المطار الى دمشق. وبعد تحرير الكويت توجه اليها بدعوة من اهاليها. وبقي هناك ما بين مايو ١٩٩١ ويونية ١٩٩٢ حيث ذهب لاداء فريضة الحج مع احدى البعثات الكويتية. وبعد رجوعه من الحج منع من دخول الكويت واعيد الى السعودية التي بقي فيها حتى اكتوبر من ذلك العام. وقامت الحكومة السعودية بتسليمه الى حكومة البحرين عن طريق الجسر. ولكن الحكومة البحرينية قامت بترحيله في غضون ٢٤ ساعة مرة اخرى الى دمشق التي ذهب منها لاداء فريضة الحج الاسبوع الماضي. واعيد اليها من السعودية بعد ٢٤ ساعة من مغادرتها. ترى كم حكومة في العالم تفعل بمواطنيها ما تفعله حكومة البحرين ازاء شعبها؟

٩ ابريل

● استمرارا في سياسة اصدار الاحكام القاسية ضد شعب البحرين، اصدرت محكمة امن الدولة حكما بالسجن بحق فتاتين هما صفية يونس علي درويش الطالبة بمدرسة مدينة حمد الثانوية ونوال علي عبادي الطالبة بمدرسة سار الثانوية، وكلاهما من منطقة كرزكان. وصدر حكم المحكمة بسجن الاولى ستة شهور والثانية سنة واحدة في جلسة واحدة لم تستغرق الا بضع دقائق قرأ القاضي الخليفي فيها الحكم الصادر عن «جهات عليا». هذا وما تزال حادثة الاعتداء على عرض فتيات المدارس قبل اسبوعين تتفاعل شعبيا وقد تؤدي الى تصعيد خطير بسبب شعور المواطنين بان الحكومة ترفض التحقيق في حادثة تصوير اكثر من ثلاثين طالبة بالفيديو بعد اجبارهن على خلع ملابسهن في احد مراكز التعذيب. وتعتبر هذه الحادثة مرتبطة بالعرض والشرف الامر الذي يقتضي من الحكومة فتح تحقيق مستقل فيها وتقديم المسؤولين عن الجريمة الى المحاكمة العادلة في أسرع وقت. ويتوقع الكثيرون تدهور اوضاع المدارس بسبب هذه الانتهاكات الصارخة للكرامة والعرض. كما ان وصول الوضع الى هذا المستوى سوف تكون له انعكاسات سلبية كثيرة حتى في اوساط الحكومة نفسها.

● وقد استمرت الاعتقالات في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية. وعرف من بين المعتقلين في ٢ ابريل من منطقة كرزكان كل من علي صلاح عاشور، ١٧، السيد شبر

السيد مكي العلوي، ١٢، حسن سعيد احمد عيد، ١٤، باقر معراج الشاخوري، ١٤، محمد عبد الكريم خاتم، ١٤. واعتقلت في ٦ ابريل زينب عبد الحسين خاتم، ١٨، وهي طالبة بالمدرسة الدائرية بمدينة حمد.

● وفي مساء الاحد الماضي اعتدت قوات الشغب الاجنبية على ثلاثة من ابرز المساجد بمنطقة بني جمرة وهي مسجد الخضر، ومسجد زين العابدين ومسجد الشيخ فرج، وهتكت حرمتها بشكل غير معقول، وكسرت ابوابها ونوافذها وخربت ما بها من مكبرات صوت ورفوف، ورشت حيطانها باللون الاسود وكتبت عليها عبارات لا تليق بالمسجد. وبعد ذلك مزق افرادها نسخ القرآن الكريم ورموا بها في فناء المسجد. ولم يكن هناك ما يدعو لذلك، خصوصا وان الوقت لم يكن وقت صلاة او تجمع. ويبدو ان الحكومة تريد ان تنتقم من المساجد وتعاقبها بسبب انطلاق الانتفاضة في بداية الامر منها.

● هذا وتقوم قوات الامن والشغب هذه الايام باساليب لاشغال المواطنين عن القضية الاساسية، وذلك بافتعال اعمال حرق وتخريب متعمد والقاء مسؤوليتها على المعارضة. وقد اصبح هذا الامر مكشوفا. يقول احد المواطنين: «رأيت في ٣ ابريل رجال الشغب وهم يحملون حاويات مملوءة بالبترول ويشعلون بها الاطارات وهم يرتدون لباسا مثل لباس الشباب المتظاهرين وعليهم اللثام، الا اننا نعرفهم ونتحاشى الانجرار الى خططهم». وقال آخر: «في مساء السبت الماضي رأيت رجال الشغب وهم ينزلون من سيارات «الجيب» مرتدين ثياب النساء واسلحتهم تحت العباءة، لكي يخدعوا المتظاهرين ويستدرجوهم الى الشوارع، الا ان المواطنين اصبحوا اكثر وعيا بتلك الخطط، حيث اصبحوا يقررون متى واين تنطلق المسيرات السلمية».

● وفي الآونة الاخيرة اصبح جهاز الامن يخير المعتقل بين تمديد فترة اعتقاله او الافراج عنه بشرط مغادرة البحرين على وجه السرعة. كما ان من يذهب الى وزارة العمل باحثا عن عمل يقال له انه لا توجد في البحرين وظائف واذا اردت ان تعمل فاننا سوف نرسلك الى الامارات او السعودية. وهذه من الاساليب التي تتبعها الحكومة للتخلص من الشباب.

● وعلى صعيد آخر يتوقع الاعلان قريبا عن انشاء مجلس اعلى للشؤون الاسلامية يلحق بوزارة العدل والشؤون الاسلامية وتكون مهمته تأميم كل الانشطة والفعاليات الدينية في البلاد. ويتوقع صدور مرسوم اميري بهذا الامر قريبا بعد اقرار نظامه المقترح

والمكون من اثنتي عشرة مادة تحدد تشكيلته وعضويته. ويتوقع ان يضم اربعة من «العلماء» في الشريعة الاسلامية واربعة اعضاء بحكم وظائفهم وهم رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية) ورئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة الجعفرية) ورئيس مجلس الاوقاف السنية ورئيس مجلس الاوقاف الجعفرية. ويعتبر انشاء هذا المجلس خطوة اخرى على طريق تأميم النشاطات الاجتماعية والسياسية، الامر الذي ستكون له تبعات كبيرة خصوصا وان احدا من المواطنين لن يرضى بمثل هذه القوانين التي تكرس حالة التسلط والاستبداد ومصادرة الحريات. وتسعى الحكومة من وراء هذه الترتيبات الى مصادرة المطلب الجوهري للحركة الشعبية وهو عودة الحياة الدستورية والبرلمانية الى البلاد.

١١ ابريل

● عبر المحامون البحرينيون عن انزعاجهم من المحاكمات السرية التي تجري حاليا في محكمة امن الدولة السيئة الصيت، خصوصا وانهم غير قادرين على القيام بدورهم كمحامين بسبب منعهم من الاطلاع على لوائح الاتهام قبل وقت كاف من المحاكمات، ولا يسمح لهم بالاتصال بالمتهمين بشكل خاص كما تقتضيه اصول العدالة. كما ان الحكومة لم تعد تعطي مجالا للترافع ضد الاتهامات ويكتفي القضاة بقراءة اسم المتهم والحكم الصادر بحقه وهو حكم معد سلفا. وقال احد المحامين: «لقد عطلت الممارسة القضائية منذ فترة ولم يعد لنا مجال للقيام بدورنا لان هناك حكما عسكريا يمنع تفعيل القانون». ويخشى المحامون من اصدار هذه المحكمة احكاما بالاعدام ضد المواطنين بتهم ملفقة، خصوصا من تتهمهم، زورا، بالتورط في حادثة مطعم سترة التي فقد فيها سبعة من البنغلاديشيين حياتهم. وتتهم المعارضة الحكومة بافتعال هذه الجريمة لتبرير اعدام المواطنين في محاولة يائسة لادخال الخوف في نفوس ابناء الشعب.

● وعلى صعيد آخر استمر صدور الاحكام العشوائية ضد المواطنين بشكل متسارع استجابة للامر الاميري بذلك. ففي ٦/ ٤/ ١٩٩٦ اصدرت المحكمة حكما بالسجن ثلاث سنوات بحق كل من علي يوسف حسن ومحمد جعفر منصور بسبب مشاركتهما في المسيرات الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وفي ٩ ابريل اعتقلت طالبتان بمدرسة سار الثانوية هما أحلام عبد العزيز سلمان الهندي، ١٦، من منطقة توبلي وزينب عبد الحسين الخاتم، ١٧، من منطقة كرزكان. واعتقل في ٨

ابريل كل من زهير جواد العلقم، ٢٧، وياسر عمران، ٢٠، وجلال، ١٩.
جاءت هذه الاعتقالات في اثر مسيرة سلمية خرجت في وسط العاصمة، المنامة، مساء الاحد الماضي شارك فيها عدد كبير من المواطنين ورفعوا شعارات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وطافت المسيرة بالقرب من مأتم زبر قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وكان هناك عدد من الاجانب الذين وقفوا على جانبي الطريق يتفرجون على المسيرة وهم يشعرون بالاطمئنان لعلمهم ان شعب البحرين متحضر في اساليبه، ولم يشعروا بالقلق الا بعد ان اعتدت قوات الشغب بوحشية متناهية لتفريق المسيرة السلمية.

● هذا وقد استقبل قرار تشكيل مجلس اعلى للشؤون الاسلامية برفض مطلق من كافة قطاعات المجتمع بعد ان اعلنت الحكومة عنه وفرضته على مجلس الشورى. ويشعر اعضاء هذا المجلس بالحرج الشديد من تصرف الحكومة التي فرضت هذا القرار عليهم وطلبت منهم اقراره في جلسة واحدة لم تستغرق اكثر من ساعة واحدة. وقرأ فيه الشعب خطوة اخرى على طريق عسكرة الوضع في البلاد، حيث لم يعد هناك ما هو دستوري من القوانين واللوائح، واصبح كل ذلك بقرار اميري يفرضه على مجلس الشورى الذي لا يمتلك اية صلاحية.

● ومن جهة اخرى اعتقلت السلطات الكويتية مواطنا بحرينيا كان متوجها لاداء فريضة الحج عبر حدودها، وهو الشيخ ابراهيم الانصاري. ولم يعرف عن سبب اعتقاله. وكانت حكومة الكويت قد سلمت مواطنا بحرينيا آخر الى السلطات البحرينية العام الماضي، وعرف انه يتعرض الى تعذيب شديد بشكل يومي. وكانت السلطات السعودية قد منعت عددا من المواطنين البحرينيين من اداء فريضة الحج وفي مقدمتهم العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي الذي يعيش في منفاه في دمشق.

● هذا وما يزال الاهتمام الاعلامي بالوضع في البحرين مستمرا. ففي يوم امس نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية خبرا عن اعتقال الاطفال في سجون البحرين، حسب ما جاء في تقرير اعدته منظمة «فرانس - ليبرتس» التي تترأسها زوجة الرئيس الفرنسي الراحل، مدام ميتران. وقالت الصحيفة ان مسؤولا حكوميا بحرينيا نفى ان يكون هناك اطفال (تقل اعمارهم عن ١٨ عاما) بين المعتقلين، غير انه لم يجب على التساؤلات حول الاسماء التي تضمنتها قائمة الاطفال المعتقلين. ونشرت صحيفة «انترناشيونال

هيرالد تريبيون» الامريكية تقريرا طويلا حول الوضع الاقتصادي في البحرين كتبه الصحافي جون لانكاستر. وجاء في التقرير ان الموظفين الغربيين في البحرين اصبحوا قلقين على وضعهم، وقال انهم مستعدون لمغادرة البحرين اذا ازداد الوضع سوءا. ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقالا طويلا بعنوان: «البحرين تتفرج على انسحاب المصرفيين حيث تقلصت الرغبة في هذا البلد الخليجي» وذكر المقال ان عدد وحدات مصارف اوفشور انخفضت من ٧٦ وحدة في منتصف الثمانينات الى ٤٧ وحدة في الوقت الحاضر. وتنبأ المقال ببداية رحيل جماعي للمصرفيين والشركات الكبيرة خصوصا في ضوء التوتر الذي لا تريد الحكومة ان تحله بالحوار وفي ضوء التطورات التكنولوجية التي لم تعد تعطي البحرين اية ميزة على سواها.

١٢ ابريل

● تجمع مئات النساء مساء امس في مقبرة منطقة السنابس لقراءة الفاتحة على ارواح الشهداء وللتعبير عن احتجاجهن على الممارسات غير الاخلاقية التي يمارسها جهاز الامن ضد نساء البحرين. وقدر عدد اللاتي تواجدن في المقبرة ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ امرأة من مختلف الاعمار. وكان معهن اطفال وبعض الرجال فيما كانت قوات الشغب مستعدة للاعتداء عليهن. ورفعت النساء خلال تواجدهن في المقبرة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واعادة البرلمان واطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين. كما رفعن لافتات بالمطالب المذكورة وكان تجاوب المشاركات مع الهتافات التي اطلقت حماسيا جدا.

● وفي الليلة الماضية اعتدت قوات الشغب والامن على منطقة السنابس وذلك في منتصف الليل واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم كل من هاني عبد الله خميس، ٢٢ عاما، والسيد جاسم السيد عيسى، ٢٣ عاما. وحدث الاعتقال باسلوب وحشي حيث كسر عدد من المنازل وانتهكت حرمات العائلات وهي في غرف نومها.

● هذا وهناك قلق كبير يساور منظمات حقوق الانسان العالمية بسبب استمرار ممارسات حكومة البحرين ضد ابناء الشعب. وبعد ان احدثت سياسة ابعاد المواطنين ردة فعل غاضبة في الوسط الدولي اصبح جهاز الامن ينفذ تلك السياسة باسلوب آخر يتسم بالجبن واللاانسانية. فقد تعرض عدد من المعتقلين في الآونة الاخيرة الى تعذيب شديد قبل ان يعرض الجلادون عليهم خيار البقاء في السجن او اطلاق سراحهم بشرط مغادرة

البلاد في غضون اسبوع واحد، والا تعرضوا للاعتقال مرة اخرى. وقد تكرر تطبيق هذه السياسة مع عدد من المواطنين الذين التجأوا الى الخارج. ومن بين الذين فرض عليهم الخروج الشاب سلمان عطية سلمان، ٢٣ عاما، وهو من منطقة بني جمرة. وكان هذا المواطن قد اعتقل في ٢٦ مارس الماضي وتعرض لتعذيب شديد قبل تخييره بين البقاء في السجن او الرحيل من البلاد. وبسبب شراسة التعذيب فضل الخروج الى بلد مجاور. وسبق ان اعتقل هذا الشاب عدة مرات قبل الاعتقال الاخير كان آخرها لمدة عامين ٨٩ - ١٩٩١.

● على صعيد آخر اشترط نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا، فريدريك ديكليرك، في حديث صحافي بالمنامة يوم امس عن استعداد بلاده لبيع اسلحة لدول الخليج بشرط عدم استعمالها للقمع الداخلي. وهناك قلق كبير في البلدان المصدرة للسلاح بعد ان اعلن ولي عهد البحرين استعداد حكومته لانزال الجيش لمواجهة الانتفاضة السلمية وقتل المواطنين. واحتجت المعارضة على تلك التهديدات باعتبارها تصعيدا غير مبرر وسببا لتصعيد العنف والعنف المضاد. وتتهم المعارضة حكومة البحرين انها وراء التصعيد المفاجيء في اعمال العنف الاخيرة.

● هذا وقد نشرت صحيفة«فايننشال تايمز» البريطانية هذا اليوم مقالا طويلا حول الوضع في البحرين بعنوان: «الديمقراطية البعيدة» للصحافي ديفيد غاردنر. ووصف المقال كيف ان اعدام الشاب عيسى قمبر الشهر الماضي ادخل البلاد مرحلة جديدة قررت فيها الحكومة تبني سياسات اكثر قمعا. ووصف كيف تطورت الاوضاع منذ اندلاع الانتفاضة في ديسمبر ١٩٩٤ وكيف ان الحكومة والمعارضة تبادلا الاتهامات حول سبب سقوط الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان العام الماضي مشيرا الى وجود ضغوط سعودية كبيرة لمنع عودة العمل بالدستور، ومؤكدا ان منح البحرين كل عائدات حقل ابوسعفة مؤخرا يراد منه تشجيع حكومة البحرين على عدم تحقيق المطالب الشعبية. وتعرض لدعوى الحكومة بوجود تدخلات خارجية مستدلا بقول دبلوماسي غربي رفيع المستوى: «انها (الحركة الشعبية) بعيدة كل البعد عن الاصولية . . . انها حركة شعب وليست حركة دينية». وحذر الكاتب من ان تقديم الشيخ الجمري الى اية محاكمة سوف يساهم في تشديد موقف المعارضة قائلا ان الشباب البحريني اصبح يتباهي بكمية التعذيب التي تعرض لها على ايدي قوات الامن التي يديرها ايان هندرسون. وقال الكاتب ان الاوضاع الاقتصادية لم تتأثر كثيرا بالحركة الشعبية ولكن من المؤكد انها

سوف تتأثر اذا استمرت الحكومة في تجاهل مطالب الشعب واستمر التوتر. واستشهد الكاتب بقول احد رجال الاعمال السنة الذي قال: «ان الفجوة تتسع بين الحكام والشعب في هذه الجزيرة، وليس الشيعة فقط». ونقل ايضا تصريح عضو برلماني سني سابق: «ان الشيعة سوف يقاومون، وسوف يستمرون مهما احتاج ذلك من فترة زمنية... انه (خيار بين) صناديق الاقتراع او الرصاص». واضاف: «انني كسني سوف اخسر اذا اصبح الصراع اكثر دموية وطائفية... ولذلك فانني اريد البرلمان كرغبة وكقناعة». واستمر الكاتب يقول ان الحكومة تأمل بانه بالاضافة للقمع، فان سياستها في توفير بعض الوظائف وشيء من الشورى المحدودة سوف تعطي ثمارها. وفي نهاية المقال قال الكاتب: «ان شرعية آل خليفة الذين حكموا البحرين اكثر من مائتي عام ما تزال مقبولة. غير ان الدبلوماسيين والمعارضة ورجال الاعمال يحذرون بان ذلك قد يتغير اذا اعتمدت العائلة الحاكمة على القمع». وانهى مقاله بقول رجل اعمال سني: «اننا نريد برلمانا، سواء تحقق ذلك الآن او بعد خمس او عشر او خمس عشرة سنة. ولكن كلما تأخر الامير في ذلك اصبح خيار ذهابه هو الاكثر رجحانا».

١٥ ابريل

● في تحد واضح للذوق والدستور والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، اصدر آل خليفة احكاما ظالمة بحق عدد من المواطنين يوم امس. فللمرة الاولى يقدم عالم دين امام محكمة امن الدولة بتهم واهية اكد القاضي الخليفي نفسه بطلانها بالحكم الذي اصدره. فقد مثل الشيخ علي النجاس، ٤٨ عاما، امام المحكمة يوم امس بتهمة التخطيط لاسقاط نظام الحكم والتحريض على كراهية النظام وعلى الشغب، وهي تهم خطيرة جدا. وصدر الحكم بسجنه عاما واحدا، الامر الذي يعكس تفاهة التهمة الموجهة الى هذا العالم الجليل. واعتبر المحامون الذين ترافعوا عن الشيخ النجاس بعد ان اطلعوا على اوراقه في اللحظات الاخيرة قبل المحاكمة ان الحكم جائر لان التهمة لا أساس لها. وكان الشيخ النجاس قد اعتقل قبل اكثر من شهرين بسبب دعمه المطالب الدستورية العادلة والتحدث عن ذلك علنا وباسلوب متحضر وعصري. وعند اعتقاله قام الجلادون بوضع عصابة على عينيه وهم يعلمون انه كفيف البصر. وعندما قال لهم: لماذا تضعون العصابة على عيني وأنا لا أستطيع الرؤية؟ قالوا: هذه اوامر من السلطات العليا!. وقد واجه الشيخ النجاس القاضي برأس مرفوع ونفس عالية وهمة رفيعة، وقد

خيم على المحكمة جو رهيب حيث كان القضاة يرتعشون خوفا من وخز الضمير ومن غضب الجماهير والعقاب الالهي الحتمي لكل ظالم وطاغية ومستبد.

● واصدرت محكمة امن الدولة يوم امس احكاما بالسجن بحق خمسة عشر شابا تراوحت بين عام وخمسة اعوام. وكانت القضية الاهم التي اعتبرت تعديا حقيقيا على حرية الكلمة والصحافة هي قضية الصحافي مهدي محمد مهدي ربيع، ٣٥ عاما. فقد اعتقل هذا الكاتب المرموق في شهر يناير الماضي بدون اي سبب وبقي معتقلا في سجن انفرادي حتى الاسبوع الماضي عندما مثل للمرة الاولى امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ووجهت اليه المحكمة تهمة الكتابة بشكل يهدد امن الدولة، الامر الذي انكره بشكل قاطع مصرا على ان كتاباته كانت كتابة محترفة ولم تخرج عما هو مسموح به حتى بالمعايير الخليفية. وكان الصحافي مهدي ربيع يكتب في صحيفة «الايام» البحرينية وكذلك لمجلة «العالم» اللندنية، وتركزت كتاباته في الجانب الاقتصادي، الامر الذي جعلها بعيدة كثيرا عن الاوضاع السياسية التي قد تثير الكتابة حولها شكوك جهاز الامن البحريني. وتميزت كتاباته بالموضوعية والرصانة وشملت مقابلات مع شخصيات اقتصادية وتغطيات للمؤتمرات والندوات والمعارض. كما تعرضت كتاباته الى تحليل اوضاع السوق والعلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية. وعرفه زملاؤه بالاتزان ودماثة الخلق والجدية في التعاطي مع مهنته والابتعاد بها عن الاعتبارات السياسية. ولذلك فحين اعتقل في مطلع العام كان من الصعب على احد فهم دوافع الاعتقال. وينتظر الكثيرون موقف رئيس تحرير جريدة «الايام» السيد نبيل الحمر، الذي دافع كثيرا عن «حرية التعبير» المتاحة في البحرين لمعرفة موقفه من تعريض احد الكتاب المرموقين في صحيفته لهذا الحكم الجائر، وهل سيكون وفيا لزملائه في ساعة شدتهم ام يخذلهم حفاظا على منصبه. وكان السيد مهدي ربيع قد تحدث في الجلسة الاولى من «المحاكمة» امام المحكمة ونفى ان يكون اي من كتاباته قد تعرض للوضع الحالي في البحرين مصرا على ان تعامله مع مجلة «العالم» اللندنية كانت بعلم وزارة الاعلام وموافقتها، وان ذلك التعامل لم يكن خارج اطر التعامل المتعارف عليها مهنيا. ووصف امام القاضي التعذيب الذي تعرض له في فترة توقيفه، الامر الذي دفع جهاز الامن لتشديد الحكم عليه. وكان قد تردد انه سوف يفرج عنه لعدم وجود اية قضية ضده، الا ان المتوقع ان يصدر بحقه حكم بالسجن الاسبوع المقبل

● كما اصدرت محكمة امن الدولة احكاما بسجن كل من حسين احمد الماحوزي، ٢٣

عاما، لمدة خمس سنوات، وابراهيم البرباري، ٢٣ عاما، بالسجن ثلاثة اعوام، وعبد الامير جعفر، ٢٧ عاما، بالسجن عامين.

● هذا وقد استدعى جهاز الامن يوم امس سبع طالبات من منطقة كرزكان عرف منهن الطالبة رجاء احمد ضيف، ولم يعدن حتى وقت متأخر من الليلة الماضية. وقد دأب جهاز القمع الخليفي على استدعاء النساء والبنات وامتهان كراماتهن وتعذيبهن، الامر الذي اصبح مثار استنكار شديد من قبل المواطنين. وفي الليلة الماضية خرجت مسيرة كبيرة في منطقة الديه ضمت رجالا ونساء ورفعت شعارات تكرر المطالب الشعبية العادلة. ورفعت في المسيرة لافتات كبيرة كتبت عليها عبارات رفض لمشروع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي اعلنته الحكومة الاسبوع الماضي والذي رفضه الشعب رفضا كاملا. كما طالب المتظاهرون باطلاق سراح الشيخ علي النجاس الذي حكم عليه في صباح امس بالسجن عاما واحدا، وكذلك اطلاق سراح النساء المعتقلات بدون حق. وقد اعتدت قوات الشغب على المتظاهرين بشكل شرس واطلقت عليهم الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وضرب الكثيرون من المشاركين بشراسة متناهية. ويتوقع استمرار المسيرات في الايام المقبلة بسبب امعان الحكومة في امتهان حقوق الشعب والاصرار على سجن ابناء الشعب في محاكم اشبه ما تكون بمحاكم الثورة الفرنسية.

● وبخصوص المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية فقد ولد ميتا ولن يخرج الى الوجود بعد ان صدرت فتاوى من فقهاء كبار بعدم شرعيته وحرمت على العلماء الانتماء اليه. ويتوقع له الفشل الكامل في مهمته التي رسمت له بتأميم الفعاليات الدينية في البلاد. وقد وزعت هذه الفتاوى بشكل واسع في جميع مناطق البحرين، الامر الذي وفر غطاء شرعيا لرفضه من قبل الجماهير

١٦ ابريل

● انطلقت مساء امس مسيرة كبيرة من منطقة بني جمرة احتجاجا على محاكمة الشيخ علي النجاس شارك فيها مواطنو المناطق الواقعة على شارع البديع. وسار المتظاهرون على الشارع العام (شارع البديع) رافعين شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. واضاف المتظاهرون شعارات جديدة مستوحاة من التطورات التي شهدتها البلاد مؤخرا ومنها رفض مشروع

تأميم النشاط الديني في اطار المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية والاحتجاج على محاكمة الشيخ علي النجاس. وكانت المسيرة حماسية بشكل ملفت للنظر ورفعت فيها صور العلماء والشهداء، واطلقت اعداد كبيرة من البالونات التي تحمل الصور والشعارات. واكد المشاركون الاستمرار في المطالب بدون تراجع مهما بلغ قمع آل خليفة حتى تتحقق. وبعد عشرين دقيقة من بداية المسيرة وصلت قوات الشغب الاجنبية الى المنطقة وانهال المرتزقة بالضرب على المشاركين لتفريقهم. واستمر عدوان هذه القوات حتى بعد انتهاء المسيرة على كل من يسير في الطريق.

● واستمر التوتر في مناطق البحرين جميعها، حيث سجلت مواجهات محدودة في بعض المناطق. وقال مواطنون انهم سمعوا اصوات اطلاق نار في منطقة جدحفص والديه، حيث خرج بعض الشباب في مسيرات صغيرة دعما للمسيرة الاساسية المذكورة.

● وفي جنيف كانت قضية البحرين حاضرة بشكل كبير في اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقد ذكرت عدة منظمات دولية البحرين كبلد تنتهك فيه حقوق الانسان على اوسع نطاق. وفي هذا اليوم طرحت «لجنة الحقوقيين الدوليين International Commission of Jurists » البحرين منددة بما تقوم به الحكومة ضد المواطنين من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل. ويتوقع ان تشهد الجلسات المقبلة في اجتماعات اللجان نقاشات قوية حول الوضع في البحرين. وكانت لجنة الاعتقالات التعسفية التابعة للامم المتحدة قد اصدرت الشهر الماضي قرارا يندد بهذه الاعتقالات ويطالب الحكومة بالكف عنها. وقال احد المسؤولين بالامم المتحدة: «ان حكومة البحرين لم تعد تهتم بما يقوله الآخرون عنها وانها تعلم ان سمعتها مشوهة تماما. ونحن في اللجان الحقوقية نضع البحرين في مصاف اكثر الدول انتهاكا لحقوق الانسان». واضاف قائلا: «لقد ذهلت وانا اسمع عن اعداد المعتقلين في البحرين، اذ لا يعقل ان يستمر الوضع في ذلك البلد بهذا الشكل حيث تضم سجونها اكثر من الفي سجين».

● هذا وقد خصصت مجلة «ميدل ايست انترناشيونال» افتتاحية عددها الاخير (ابريل ١٩٩٦) للحديث عن الوضع السياسي في الخليج بعنوان «التغيير في الخليج سوف يأتي». وقالت المجلة: «ان انسياب المعلومات بحرية لا يمكن الا الترحيب به كتطور ايجابي يساعد سكان الخليج على تحديد نوع المستقبل الذي يريدونه. ان التغيير سوف يحدث ولكن ليس من الضروري ان يكون على النمط البحريني. والذين يبدون قلقهم

حول حقوق الانسان او الحاجة للاصلاح السياسي ليس من الضروري وصمهم بالخطورة او العبثية لتبرير قمعهم باي ثمن، كما تعتقد حكومات المنطقة ومساعدوهم الغربيون، حسب ما يبدو. وفي الحقيقة، فان نفي احتمال اي اصلاح للوضع القائم، يدفع الغرب لتقليص البدائل للتغيير السلمي المتدرج ويساعد على تكثيف الضغط باتجاه تبني وسائل اكثر قوة. وبرفض التفكير في فتح قنوات اتصال مع المجموعات المعارضة، فانها تخاطر باقصاء اولئك الذين قد يكونون ذوي تأثير يوما في المنطقة. ان مصالح جميع الاطراف في الوضع القائم بدرجة من القوة وكذلك في الاستقرار السياسي الذي يضمن انسياب النفط والاموال بين الخليج والغرب بدون عوائق بحيث ان هناك احتمالات كبيرة بحدوث التغيير بشكل تدريجي وسلمي. وسوف تبقى المعادلة بين الدعم الغربي لاستقرار انظمة الخليج وتدفق النفط باسعار رخيصة قائمة في المستقبل المنظور. ولكن على المدى البعيد، فان على الغرب ان يعترف بالمطالب الشعبية للتغيير السياسي».

١٧ ابريل

● اعتقل الليلة قبل الماضية المهندس سعيد عبد الله العسبول من منزله بمنطقة السنابس. والمهندس العسبول هو احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية الشهيرة، ومن ذوي المواقف الوطنية المشرفة. وكان قد اقيل من عمله في شهر اكتوبر ١٩٩٤ بسبب توقيعه على تلك العريضة. وبالرغم من ان محكمة بحرينية حكمت لصالحه بعد ان رفع شكوى ضد قرار فصله، الا ان وزارة الداخلية رفضت اعادته الى الوظيفة. وباعتقاله ارادت الحكومة افهام شعب البحرين بان احدا من المواطنين ليس بمنأى عن الاعتقال والتعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين وهما من شخصيات العريضة معتقلان منذ ثلاثة شهور، والمحامي احمد الشملان، عضو العريضة ايضا معتقل منذ اكثر من شهرين. واعتقل في الليلة نفسها عدد من الاشخاص من منطقتي الدراز وبني جمرة عرف من بينهم كل من عقيل طالب جعفر الغسرة، ٢١ عاما، واحمد يوسف حنين، ٢١ عاما. وجاءت تلك الاعتقالات بعد خروج مسيرة سلمية في تلك المنطقة احتجاجا على محاكمة الشيخ علي النجاس واستمرار اعتقال النساء. وحدثت مواجهات شديدة بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية بعد انتهاء المسيرة حيث اعتدت تلك القوات على المواطنين بالضرب العشوائي لكل من يسير في

الشارع وتكسير المنازل وانتهاك الحرمات. وحدثت مواجهات اخرى في منطقة دار كليب الواقعة في جنوب البلاد، وذلك بعد خروج مسيرة سلمية رفعت شعارات تطالب بعودة الدستور.

● وفي الليلة الماضية سمع صوت انفجار كبير في المنامة لم يعرف مصدره، وقامت قوات الامن بعده بتفتيش السيارات والمارة، وقد يكون الصوت ناجما عن انفجار اسطوانات الغاز.

● من جهة اخرى استمرت المحاكمات الصورية التي تقوم بها محكمة امن الدولة، وقدمت يوم امس مجموعتان من منطقتي الدراز وبني جمرة حيث حكم على افرادهما بالسجن مددا بلغ بعضها خمسة اعوام. ولم تتوفر معلومات دقيقة عن جميع الاحكام التي صدرت.

● وفي الوقت نفسه ذكرت مصادر عليمة ان جهاز الامن انشأ ثلاث محاكم شبه عسكرية في سجن جو يشرف عليها تسعة قضاة. ومهمة هذه المحاكم توزيع الاحكام بالسجن على المعتقلين بدون حضور محامين للدفاع وبدون معرفة ذويهم. وهذا الاجراء التعسفي يكرس حالة الحكم العسكري الذي فرضه آل خليفة على شعب البحرين منذ ثلاثة شهور. وفي هذا اليوم قدم عدد من المواطنين الى محكمة امن الدولة بتهمة حرق مطعم روبرتس الذي يرتاده الاوروبيون. ويقول المحامون ان التهم الموجهة للمتهمين ملفقة ولكنهم يتوقعون صدور احكام قاسية بحقهم امعانا في تكريس حالة الخوف والارهاب في البلاد. وقد حكم على مئات المواطنين بالسجن مددا تتراوح بين ستة شهور والحبس مدى الحياة. وتجدر الاشارة الى ان الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة غير قابلة للاستئناف، الامر الذي يخالف القوانين والاعراف الدولية.

● وعلى صعيد آخر القى اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، الليلة الماضية، كلمة مهمة امام لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المجتمعة في جنيف حول الوضع في البحرين. وقد تركت الكلمة اثرها في نفوس الحاضرين واعتبرت وثيقة تاريخية تدين النظام الحاكم في البحرين وتجعله واحدا من اشرس الانظمة في العالم. وعبرت منظمات افريقية عديدة عن تعاطفها مع شعب البحرين قائلة انها المرة الاولى التي تتضح لهم فيها حقيقة ما يجري في ذلك البلد الخليجي. وتعهد العديد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية بدعم قضية شعب البحرين في المحافل الدولية فيما انهالت الاسئلة على اللورد ايفبوري للاستيضاح عن طبيعة

النظام القائم في البحرين ولماذا يختلف كثيرا عن بقية انظمة الخليج الاخرى. وتركز النقاش حول اعتقالات النساء حيث كان هناك تعاطف كبير مع المعتقلات البحرينيات. وبقي وفد البحرين الرسمي صامتا ومغلوبا على امره وهو يرى الوثائق بالارقام والصور التي تعكس شراسة نظام آل خليفة وبعده عن المقاييس الدولية والقيم الاخلاقية. واثار الكثيرين ما ذكر عن الاعتداءات الجنسية على المعتقلين والتي كان من ابشع نتائجها وفاة الشاب سعيد الاسكافي، ١٦ عاما، العام الماضي. وقد اصبحت هذه الاعتداءات ممارسة معتادة تحت اشراف الضابط البريطاني، ايان هندرسون. كما اعتبر خالد الوزان مسؤولا مباشرا عن الاعتداء الجنسي الذي تعرض له الشهيد الاسكافي.

٢١ ابريل

● خرجت عصر امس مسيرة شارك فيها ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ من المواطنين ورفعوا فيها الشعارات الشعبية والمطالب المعروفة. وانطلقت المسيرة في منطقة السنابس بعد انتهاء مجلس فاتحة اقيم بمناسبة اربعينية الشهيد حسن الطاهر الذي قتلته قوات الشغب الشهر الماضي ثم اتهمته بتفجير آلة السحب ببنك البحرين الوطني بمدينة عيسى. وشارك في المسيرة الرجال والنساء الذين خرجوا الى الشارع العام مطالبين بعودة الدستور والحياة البرلمانية. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على المسيرة مستعملة الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، وحوصرت المنطقة المحيطة بالسنابس حتى الساعة العاشرة مساء. وخرجت بالمناسبة نفسها مسيرة اخرى في المنطقة التي كان الشهيد حسن الطاهر يعيش فيها (اسكان جدحفص) واعتدت عليها قوات الشغب وفرقتها. وجاءت المسيرتان في الوقت الذي تتصاعد فيه المشاعر الشعبية ضد قوات القمع وتجري فيه الاستعدادات لاسبوع من الفعاليات ابتداء بيوم عيد الاضحى المبارك ولمدة اسبوع كامل ينتهي مع اليوم الاربعين لاستشهاد الشاب عيسى احمد قمبر الذي اعدمته الحكومة بقرار اميري الشهر الماضي.

● وكانت مسيرات دينية قد خرجت في ١٩ ابريل في منطقة الدراز. وحاولت قوات الشغب منعها فما كان من المواطنين الا ان وجهوا انذارا الى قوات الشغب بان المواجهة ستكون دموية اذا ما اصرت على منع المسيرة الدينية، ومرت المسيرة بسلام بعد ان دب الرعب في نفوس المرتزقة الاجانب.

● هذا فيما استمرت الاعتقالات بدون توقف. ففي ١٨ ابريل اعتقل من المنامة كل من

زهير حويده، ٢٤ عاما، ومنير عبد الحسن السماك، ١٨ عاما والسيد علي الماجد، ١٨ عاما. ومن منطقة السنابس اعتقل في ١٩ ابريل الشاب جواد عبد الله ناصر وقامت قوات الامن بتفتيش منزله والمطعم الذي يعمل فيه. ومن منطقة البلاد القديم اعتقلت قوات الأمن كلا من خليل ابراهيم الحايكي، ٣٥ عاما، حسين يوسف السباع، ١٨ عاما، وعبد علي عباس منصور السطيح، ٢١. ومن منطقة عراد اعتقل كل من فاضل علي محمد العرادي، ٢٥ واخيه يونس، ٢٣ عاما، وعباس سلمان العرادي، ١٧ عاما، وسامي حسين الصابي، ٢٠، وبسام خليل الحيان، ١٧. وكان اعتقال الشخصين الاولين بسبب امتناع والدهما، الحاج علي محمد العرادي عن حضور اجتماع دعائي دعا اليه رئيس الوزراء وبث في التليفزيون في ١٩ ابريل. وكما اصبح معروفا لدى المواطنين فان رئيس الوزراء الذي يشعر بالعزلة والرفض الشعبي لسياسة حكومته امر جهاز الامن بمضايقة كل من لا يعبر عن ولائه، او من يمتنع عن تقديم الدعم في وسائل الاعلام او بالحضور في مجالس رئيس الوزراء عندما يطلب منه ذلك.

● هذا وهناك استياء شعبي ودولي مستمر من اعتقال الطالبات والنساء. وعلم ان هؤلاء يتم التحقيق معهن في مركز الخميس ومركز مدينة عيسى (الاحداث) ومركز التحقيقات الجنائية بالمنامة ومركز الحالة (قيادة المحرق/ ٥). وتسجن النساء في كل من مركز الاحداث بمدينة عيسى ومركز الخميس. ويباشر الرجال التحقيق بشكل مباشر فيما تقف الشرطة النسائية للتفرج والشتم والضرب. ويعتبر الرائد محمد العكوري الاردني الجنسية اوسخ المحققين بعد عادل فليفل، فهو يتلفظ بكلمات قبيحة جدا ليدخل الرعب والفزع في قلوب الفتيات، وكثيرا ما تعرضت الفتيات لنزع الحجاب عنده. كما انه يكرر تهديده بالاغتصاب ويحاول لمسهن بيديه، حتى ان بعض الفتيات اغمي عليهن من جراء تلك التصرفات. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء شخصيا سمح لهؤلاء بالقيام بهذه الممارسات القذرة. وقد افرج عن بعض طالبات المدارس المعتقلات بعد ان دفع اهلهن غرامة مالية قدرها ٣٠٠ دينار (٨٥٠ دولارا) كضريبة مقابل ذلك.

٢٣ ابريل

● اصدرت محكمة امن الدولة قرارا بالافراج عن المحامي المعروف احمد عيسى الشملان حتى جلسة اخرى للنطق بالحكم الشهر المقبل. وكان المحامي الشملان قد اعتقل في ٨ فبراير الماضي بتهم خطيرة مثل الاتصال بمنظمات ارهابية في الخارج

والتحريض على العنف والمشاركة فيه، وهي تهم سخيفة طرحها جهاز الامن لتبرير الاعتقال. وقد ثارت ضجة دولية حول الاعتقال الذي افشل مقولات الحكومة بان المعارضين هم من مذهب ديني واحد وايديولوجية سياسية واحدة. وبقي الشملان رافعا رأسه طوال فترة اعتقاله بينما اصيبت سمعة الحكومة بتشويه كبير وكانت بداية النهاية لمصداقيتها. فمنذ اعتقال الشملان اصبحت التغطية الاعلامية الدولية لما يجري في البحرين اكثر تعاطفا مع المطالب الشعبية بعد ان اتضحت السياسات الحكومية الغوغائية. وقال احد المحامين الدوليين لدى سماعه القرار: «نحن فرحون لاطلاق سراح الشملان، وهو امر يؤكد بطلان دعاوى الحكومة ليس ضد الشملان وحده بل ضد كل القادة الشعبيين. وعليه فان على الحكومة اطلاق سراحهم جميعا بدون قيد او شرط، لان اساس الاعتقال باطل كما اثبتت قضية الشملان». وحال سماعه بخبر اطلاق سراح الشملان، كتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية رسالة الى وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي قال فيها: «لقد وضعت قضية الشملان الحكومة في موقع غير رابح. فاذا حصلت على ادانة له في محكمة امن الدولة، وذلك محتمل لان هذه «المحاكم» لم تسمح بان يحول عدم وجود ادلة دون اصدار احكام بالسجن، فان الشملان سوف يصبح رمزا قويا للوحدة الوطنية للشعب ضد الحاكم. ولكن، من جانب آخر، اذا تمت تبرئته، فان ذلك سوف يلقي بضلال من الشك على ادانة الآخرين القابعين في الزنزانات المغلقة».

● هذا وكانت منظمات دولية قد اعربت عن دعمها للمحامي الشملان في الاسابيع الاخيرة. فقد بعثت منظمة «الشمال والجنوب ٢١» رسالة عاجلة الى سفارة البحرين في باريس تطالب فيها باطلاق سراح الشملان فورا ومراعاة حقوقه الانسانية التي تكفلها القوانين والاعراف الدولية. وسبق ذلك مناشدة عاجلة من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج الامريكية، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في باريس وغيرها. وحاصرت تلك المناشدات حكومة البحرين التي انكشفت صورتها المعادية لحقوق الانسان امام الرأي العام العالمي.

● ومن جهة اخرى استمر التعاطف الدولي مع قضية شعب البحرين امام مفوضية حقوق الانسان في جنيف. فقد قدمت «الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وحريتها» يوم امس ورقتها امام اجتماعات المفوضية وخصت البحرين بجانب كبير منها. وجاء فيها: «ان انتهاكات حق حرية التعبير في البحرين اصبحت خطيرة الى درجة انها تمتد لتنتهك

حقوق الاطفال. فلم تقتصر الانتهاكات على استعمال اساليب عنيفة من قبل شرطة الامن لتفريق المسيرات السلمية المطالبة بالديمقراطية ادت احيانا الى حالات وفاة، بل ان اطفالا لا تتجاوز اعمارهم السابعة اعتقلوا بشكل عشوائي لارتباطهم بهذه التظاهرات. فقد اعتقل اكثر من مائة قاصر منذ حلول العام ١٩٩٦، ولم يطلق سراح الا عدد محدود من هؤلاء بكفالات مالية، بينما حكم على الشباب بالسجن لمدد تتراوح ما بين ستة شهور ومدى الحياة في محاكمات جماعية. وكثيرا ما اخذ بعضهم الى السجن كرهائن اذا لم يمكن القبض على اقربائهم الاكبر سنا. ويذكر تقرير وزارة الخارجية الامريكية صدر الشهر الماضي وفاة طفل عمره العاشرة ووفاة آخر عمره خمسة عشر عاما في السجن. وقالت مصادر موثوقة اخرى ان آثار الاعتداء الجنسي وجدت في جسد شخص واحد على الاقل مات في السجن. ونود تذكير المفوضية بان هذه الاعتقالات وهذه المعاملة مخالفة لميثاق حقوق الطفل الذي وقعت عليه البحرين. وبالاضافة الى ذلك فان استعمال الابرياء وخصوصا الاطفال كرهائن يستحق الشجب».

● وفي اجتماع خاص يوم امس بالعاصمة البريطانية حضره عدد محدود من السياسيين والصحافيين البريطانيين وسفير عربي واحد، ورجال اعمال، تركز الحديث عن الاوضاع في البحرين برغم ان الاجتماع كان للاستماع الى السفير العربي حول قضايا بلاده. ولكن اهتمام الحاضرين بموضوع البحرين طغى على الاجتماع. وكانت جميع وجهات النظر التي عرضت متعاطفة مع مطالب المعارضة البحرينية وتطالب بتدخل خارجي للضغط على حكومة آل خليفة.

٢٤ ابريل

● واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اصدار احكامها في الايام القليلة الماضية لتضيف ارقاما جديدة الى عدد المحكومين. واستمرت المحكمة كذلك في فرض الضرائب على الابرياء من المعتقلين وذلك امعانا في الانتقام من ابناء البحرين. فقد اصدرت المحكمة يوم امس احكاما بالسجن على احد عشر شخصا تراوحت ما بين السجن ثلاث وعشر سنوات بسبب مشاركتهم في الحركة الدستورية السلمية. واستمرت من جهة اخرى الاعتقالات العشوائية بدون توقف. فقد اعتقل من منطقة جنوسان الشاب احمد الاسود، ٢٥ عاما، وذلك في الساعات الاولى من صباح امس بعد ان اعتدت قوات الامن على منزله وكسرت ابوابه ونوافذه ومحتوياته. واعتقل من

منطقة السنابس في اليومين الماضيين كل من حبيب اسماعيل، ٢٧ عاما، وهو صاحب اعمال حرة. وقد ضرب امام والدته ضربا مبرحا واعتقل ظهر امس. واعتقل ايضا جابر الحشاش، ٢٠ عاما، في الساعات الاولى من صباح امس، وهو عاطل عن العمل. ومن منطقة كرزكان اعتقل الشاب عباس محمد احمد القطان، ١٦ عاما. وكان قد اعتقل من قبل واطلق سراحه بكفالة مالية، ثم اعتقل بعد اسبوع من الافراج عنه وذلك في ١٩ ابريل. . ومن منطقة البلاد القديم اعتقل في اليومين الماضيين ستة عشر شخصا لم تتوفر اسماؤهم.

● ومن جهة اخرى اطلق سراح الطالبة زينب عبد الحسن خاتم بعد دفع ضريبة قدرها ٣٠٠ دينار (٨٠٠ دولار). واطلق سراح الطالبة صفية علي يوسف درويش بعد ان دفع اهلها ضريبة قدرها ٣٠٠ دينار ايضا. وكانت محكمة امن الدولة قد حكمت عليها في مطلع هذا الشهر بالسجن ستة شهور! والواضح ان الحكم كان لتبرير استمرار الاعتقال وللتغطية على سوء المعاملة التي تعرضت لها بنات البحرين. وكانت حادثة تعرية ٣٥ طالبة من اكبر الاعتداءات الحكومية على اعراض شعب البحرين. وما تزال الطالبة نوال علي عبادي من منطقة كرزكان معتقلة منذ ان اعتقلت في ١٩ مارس الماضي. وقد تأثرت امها كثيرا حينما سمعت عن خبر تعرية الفتيات واصيبت بصدمة نفسية كبيرة وهي ترقد الآن في مستشفى الامراض النفسية. وتوفي خالها يوم الاحد الماضي (٢٠ ابريل) نتيجة الصدمة التي اصابت العائلة.

● وعلى صعيد آخر تطرق التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ٩٥/ ١٩٩٦ الذي صدر اليوم الى الوضع في البحرين بشيء من التفصيل. وجاء في التقرير الذي يحمل اسم «المسح الاستراتيجي Strategic Survey» ما يلي: «بدأت المشكلة في ديسمبر ١٩٩٤ عندما اعتقلت السلطات البحرينية عددا من المواطنين الذين كانوا ينوون تقديم عريضة للحاكم تطالب بإعادة الدستور والمجلس الوطني، وكلاهما كانا قد علقا في ١٩٧٥. ادت هذه الاعتقالات الى احتجاجات واضطرابات في المناطق الشيعية في اغلبها، حيث قمعت بعنف كبير من قبل قوات الامن.

● وفي مارس (١٩٩٥) عادت الاضطرابات مجددا وخلفت عددا من القتلى على الجانبين. وبعد ذلك اطلق سراح بعض المعتقلين البحرينيين، ولكن بقي عدد كبير في الاعتقال، بينما لم تعمل الحكومة شيئا لبدء الحوار مع المعارضة، رافضة بشكل قطعي المطالبة بعودة الدستور. وبدلا من ذلك، سعت الحكومة البحرينية لالقاء تبعة

الاضطرابات على التدخل الايراني واستمرت في الضغط الامني من خلال القمع والاعتقالات.

● في هذا الوضع ادى استمرار الاضطرابات والتوتر بين الشيعة (الذي يشكلون اكثر من نصف السكان) الى مزيد من الاضطرابات العلنية في يناير ١٩٩٦ التي تميز رد الفعل الحكومي تجاهها بقمع اشد. وبالرغم من تركزها في اوساط الشيعة الاكثر حرمانا، فان المعارضة للاساليب الحكومية الاستبدادية لم تكن محصورة بهذه الفئة باي شكل من الاشكال، فقد حدثت اعتقالات في اوساط السنة البحرينيين ايضا. ولا يمكن كذلك القول بان الاضطرابات تحصل بتشجيع من ايران. بل ان البحرين، تمر بما يحدث عادة عندما تسعى عائلة حاكمة للحفاظ على السيطرة المطلقة على السلطة بوجه شعب غير مستعد للقبول بالتبرير القديم لمثل هذاالنظام الحكومي».

● ويعتبر هذا التقرير شهادة دولية مستقلة على ما يجري في البحرين حيث اعده خبراء استراتيجيون دوليون من انحاء متفرقة من العالم.

٢٨ ابريل

● شهدت البلاد هذا اليوم مواجهات مكثفة بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين الذين قصدوا باعداد غفيرة قبور الشهداء لقراءة الفاتحة على ارواحهم. وما تزال المواجهات مستمرة في مناطق متفرقة حيث اعلن الحداد العام في البحرين للتعبير عن سخط الشعب على سياسات آل خليفة الارهابية. وكانت المعارضة قد دعت الى فعاليات متعددة على مدى اسبوع كامل تبدأ هذا اليوم الذي يصادف عيد الاضحى المبارك لاحياء ذكرى الشهداء وتنتهي في ٤ مايو الذي يصادف اربعينية الشهيد عيسى احمد حسن قمبر الذي اعدم في ٢٦ مارس الماضي. وبذلت الحكومة اقصى جهودها لمنع الاستجابة الشعبية لنداءات المعارضة غير انها منيت بالفشل الذريع. ومنذ الصباح الباكر هذا اليوم انتشرت قوات الشغب الاجنبية حول المقابر في بني جمرة والدراز والسنابس وسترة والدير لمنع المواطنين من التوجه اليها لقراءة القرآن على ارواح الشهداء، حيث تصورت ان ارهابها سوف يمنع المواطنين من التوجه ويوفر لها فرصة الادعاء بعدم نجاح الدعوة الى التعبير عن الاحتجاج. ولكن شهود عيان اكدوا ان الوضع في البلاد كلها كان حزينا برغم محاولات السلطة ابراز صورة اخرى. وكان السواد منتشرا في كل مكان تعبيرا عن الحزن، ورفض المواطنون اظهار الفرح والبهجة تضامنا مع اسر الشهداء والمعتقلين.

وزار المواطنون اطفال المعتقلين والمعتقلات للتعبير عن التضامن الشعبي معهم ومسح الدمعات عن خدودهم. ووصف شهود عيان مشاهد كثيرة تؤكد التلاحم الشعبي وتعبر عن التفاعل العاطفي مع الاطفال الذين غيب آباؤهم وامهاتهم في زنزانات آل خليفة.

● ففي منطقة بني جمرة كانت قوات الشغب الاجنبية تحيط بالمقبرة منذ الساعات الاولى من فجر اليوم لتمنع النساء والرجال المتوجهين اليها من دخولها. وتزامن الحصار المفروض على المقبرة مع اعتداءات وحشية من قوات الامن على منازل المواطنين في المنطقة لاعتقال الشباب وضرب النساء والرجال الباقين. وتحدثت مصادر عن حدوث حالات كثيرة من الضرب والاهانة والشتم والتعذيب العلني. وعبر الكثيرون عن سخطهم ازاء تصرفات الحكومة في هذا اليوم الذي هو عيد للمسلمين جميعا. وبعث بعضهم رسائل شكر مفتوحة الى امير البحرين «الحنون» على رعايته للشعب يوم العيد بارسال قوات الشغب الاجنبية لتمارس دورا قذرا ضد الابرياء. وفشل الامير في اطلاق سراح المعتقلين السياسيين كما يفعل قادة دول الخليج الآخرين، مؤكدا انه يقف في خندق المتشددين من آل خليفة ضد شعب البحرين الابي. وحدثت مواجهات شديدة بين النساء وقوات الشغب في منطقة بني جمرة التي غصت مقبرتها بالمواطنين الذين توجهوا اليها لاحياء ذكرى شهداء المنطقة الذين قتلتهم قوات القمع الحكومية العام الماضي. وادت اعتقالات الشباب هذا اليوم باعداد كبيرة الى تكريس الازمة ودخولها فصلا جديدا يتميز بالمزيد من الاصرار الشعبي على المطالب الدستورية والارهاب الخليفي. وقال بعض المطلعين على الامور ان رئيس الوزراء يواجه انتقادات كثيرة في مجلس الوزراء وان كانت مبطنة بشكل عام. ووردت تقارير عن حدوث مواجهات شديدة واعتقالات في بقية المناطق. وسمع دوي انفجارات الليلة الماضية في عدد من المناطق مثل مدينة عيسى وسترة وغيرهما. كما يتوقع استمرار المصادمات حتى الليل في اماكن عديدة.

● وكانت مسيرة كبيرة قد خرجت الليلة الماضية في منطقة سترة شارك فيها الرجال والنساء رافعين شعارات تطالب باعادة العمل بتطبيق الدستور واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. وحدثت مواجهات شديدة بين الطرفين واعتقل العشرات من المواطنين في منطقة بني جمرة. كما خرجت الليلة الماضية مسيرة في منطقة الدير وحدثت في اثرها مواجهات بين قوات الشغب والمواطنين. وانتقاما لتلك المسيرة استباحت قوات الشغب صباح اليوم تلك المنطقة واعتقلت ٤٧ شخصا اغلبهم من

الاطفال الذين لا يتجاوز بعضهم الثامنة من العمر. وشوهدت قوات الشغب وهي تلتقط الاطفال من الشوارع بينما كانت قوات الامن تعتدي على المنازل وتجر الاطفال من احضان امهاتهم... (مكرمة اميرية اخرى يوم العيد). وعمت البلاد الليلة الماضية حملة اعتقالات واسعة النطاق في محاولة يائسة لمنع الشعب من التعبير عن مشاعره ازاء التحديات الصارخة لحقوق الانسان. وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا علي عبد الله الجريش، ٢٤، (من منطقة النعيم) وذلك بعد رجوعه من الكويت في ٢٦ ابريل. وما يزال الدكتور سلطان علي (من منطقة الدير) معتقلا منذ الشهر الماضي وهناك مخاوف من تردي اوضاعه الصحية بسبب ما نقل عن سوء معاملته في السجن. واعتقل من منطقة باربار في ٢٦ ابريل كل من رياض سلمان محمد، ١٧، ورياض اسماعيل، ٢٠، وعزيز عبد الحسين، ١٨. وقبل ذلك بيومين اعتقل ثلاثة اشخاص من المنامة هم ميرزا القطري، واحمد القصاب وشاكر الماحوزي. ومن بني جمرة اعتقل قبل يومين الشاب عيسى عبد النبي عيسى كاظم محفوظ، ١٩، وهو طالب بجامعة الكويت.

● هذا وقد فرضت الاقامة الجبرية على المحامي احمد الشملان بعد اطلاق سراحه هذا الاسبوع بانتظار محاكمته في ٥ مايو المقبل. وما يزال المواطن عبد الله فخرو رهن الاعتقال مع اكثر من ٢٠٠٠ مواطن. وحكمت محكمة امن الدولة السيئة الصيت حكما بسجن الصحافي مهدي ربيع ستة شهور بتهمة حيازة منشورات وزعتها المعارضة! ودعا محمد جابر الصباح، العضو البرلماني السابق، في مقال نشرته صحيفة «القدس» يوم امس حكومة البحرين الى الاستجابة للمطالب الشعبية المتمثلة بعودة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. كما شجب استعمال العنف والعنف المضاد. وتجمع المعارضة البحرينية على شجب العنف ايا كان مصدره، وتتهم الحكومة بانها تحرض عليه وتمارسه على نطاق واسع.

٣٠ ابريل

● استمر الحداد الشعبي في كل مناطق البحرين طوال اليومين الماضيين، كما استمرت الاعتقالات الجماعية والاستفزازات الحكومية. وخيم على البلاد جو كئيب مليء بالترقب والحذر فيما استمرت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز طوال الليالي الثلاث الماضية في عدد من المناطق. وقد تأكد للاجانب الذين يعيشون في البلاد عدم استقرار الاوضاع ووحدة الشعب في مواجهة الارهاب الحكومي. وقال احد

الدبلوماسيين الغربيين وصل الى باريس هذا اليوم ان الاستجابة الكاملة من قبل شعب البحرين لنداء المعارضة باعلان الحداد في ايام العيد يعني ان الحكومة امام ازمة لا تستطيع تجاوزها سواء بتجاهلها ام بمواجهتها بالمزيد من القمع. واضاف قائلا: «لم نستطع النوم ليلة العيد والتي بعدها من شدة اصوات الانفجارات». وقال: «من الطبيعي ان تعمل الحكومة لافشال الدعوة الى الحداد، ولذلك فقد عبأت طاقاتها باقصى حد ممكن لمنع بروز مظاهر الاستجابة الشعبية. ولكنني اقول بصراحة ان التماسك الشعبي الذي شاهدته وخصوصا يوم العيد اكد لي ان من الخطأ التقليل من شأن قوى المعارضة».

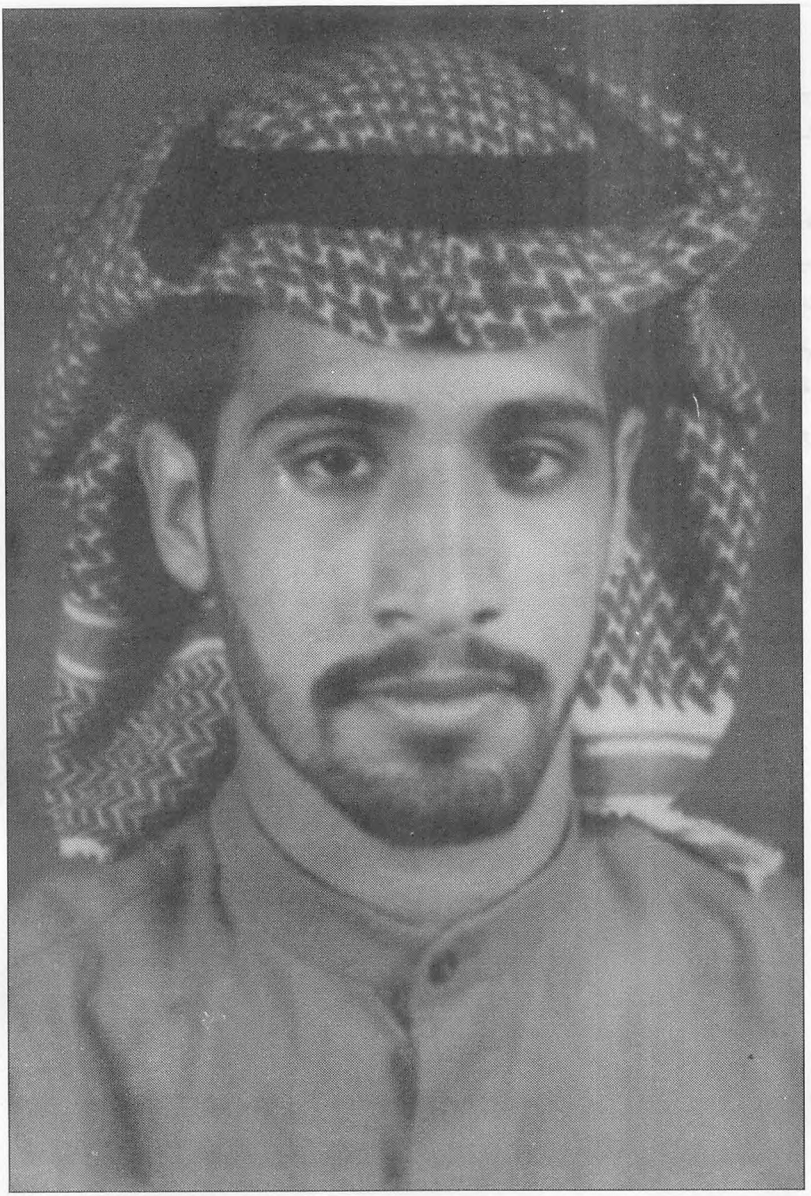
الى هذا استمر توافد المواطنين على قبور الشهداء لقراءة القرآن في اليومين السابقين، وطغت مظاهر الحزن على البلاد. وكان اصحاب المحلات التجارية قد اكدوا انهم قضوا الايام السابقة للعيد في حالة ركود منقطع النظير، فلم يشتر احد ملابس جديدة لاطفاله، ولم يتبادل المواطنون التهاني بالعيد او الزيارات، كما لم يكن هناك اي مظهر للفرح في البلاد. وقالوا ان الشعور الشعبي بضرورة التضامن مع المعتقلين وخصوصا النساء دفع الكثيرين الى تحدي السلطة مع ما يحمله ذلك التحدي من مخاطر امنية.

وكان شارع البديع خاليا من السيارات في ما عدا سيارات الشغب التي تحمل شرطة اجانب. وما تزال طائرات الهيليكوبتر تحلق في الاجواء بشكل يومي وتشارك في القمع الذي تتعرض له المسيرات الشعبية، حيث تطلق الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين. واستقبلت عائلات الشهداء المعزين يوم العيد واليوم التالي، حيث شعروا بالتضامن الجماهيري الواسع معهم. وكانت مشاهد المواطنين رجالا ونساء وهم يتوجهون الى قبور الشهداء تعزز القناعة بعمق الشعور الشعبي ازاء السياسات الحكومية القمعية، خصوصا وان الحكومة خططت لاعتقال اعداد كبيرة من المواطنين قبل يوم العيد لادخال الرعب في نفوس الجماهير. والتوتر مستمر في اغلب المناطق وخصوصا بني جمرة والدراز والسنابس والديه والبلاد القديم وكرزكان وسترة والدير. وانتشر السواد في اغلب مناطق البلاد، ويتوقع ان تكون اربعينية الشهيد عيسى قمبر حافلة بالتطورات ومجالس العزاء.

● وقدر عدد الذين اعتقلوا في اليومين الاولين من ايام العيد باكثر من ٣٥٠ شخصا من كافة المناطق. فمن الدير مثلا كان عدد الذين اعتقلوا ليلة العيد ويومها ٤٧ شخصا. واعتقل العشرات من منطقة بني جمرة عرف من بينهم كل من فيصل حسين محمد عبد الرسول، ٣٤ عاما، واخوته عبد الحسين، ٣٧ وعلي، ٤٢ عاما وحبيب، ٢٧ عاما،

وعباس محمد حسين محمد عبد الرسول، ٢١ عاما، وحسين علي حسين محمد عبد الرسول، ١٥ عاما، وعباس صالح منصور كاظم، واحمد رجب انصيف، ٢٥ عاما، وعلي عبد المجيد حبيب يحيي، ٢٤ عاما، واخيه فاضل، ٢١ عاما.

● وما تزال قوات الشغب تحاصر القرى والمدن وتقف عند مداخلها لمنع الداخلين اليها او الخارجين منها. كما غطت الشعارات جدران هذه المناطق وكان منها: «لا عيد والجمري بعيد». كما فرضت احكام حظر التجول بشكل غير مباشر واصبحت قوات الشغب تجوب شوارعها بدون رادع، وتسعى باستمرار لاستفزاز المواطنين وارهابهم. ومع ذلك فهناك اصرار على الاستمرار في طرح المطالب الشعبية باساليب سلمية، خصوصا وان قناعتهم تزداد يوميا بان التعايش مع النظام لم يعد ممكنا في غياب الدستور وتحت طائلة قانون امن الدولة.



سلمان علي سلمان التيتون... فجر جهاز المخابرات منزله واستشهد مع زوجته وطفله (مايو ٩٦)

مايو ١٩٩٦

١ مايو

● خرجت الليلة الماضية مسيرة شعبية كبيرة في منطقة بني جمرة شارك فيها عشرات المواطنين ورفعوا فيها شعارات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. وطافت المسيرة في شوارع المنطقة قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب الاجنبية بشراسة متناهية مستعملة وسائل قمعها المعروفة. وكان حماس المشاركين كبيرا، الامر الذي ادخل الغيظ في نفوس جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، فبادرت عناصره باعتقال عدد من المشاركين بعد تفرق المسيرة.

● وفرضت قوات الشغب حصارا شديدا على منطقة السنابس طوال يوم امس، حيث تم تفتيش الداخلين اليها والخارجين منها، وذلك لمنع خروج اية مسيرة او زيارة لقبور الشهداء بمقبرة المنطقة. وكان عناصر الشغب الذين لا يتحدثون العربية يتحرشون بالمواطنين ويضربون بعضهم ويتصرفون بروح انتقامية. وعبر الكثيرون من المواطنين عن غيظهم الشديد تجاه آل خليفة الذين استقدموا جيشا من المرتزقة وسلطوهم على اهل البلد الحقيقيين.

● وتعرضت منطقة الدراز لحصار مشابه، حيث كانت سيارات قوات الشغب ترابط عند مداخل المنطقة وتدقق في هويات المواطنين وتفتش سياراتهم. واعتدت عناصر هذه القوات الاجنبية على عدد من الشباب بهدف الانتقام من المسيرة التي خرجت يوم العيد. ويشعر آل خليفة بفقدان مصداقيتهم امام الرأي العام العالمي بعد حوادث يوم العيد والايام التي تليه. ويتوقع ان تستمر الاحتجاجات الشعبية ضد استمرار سياسة القمع الحكومية في الايام القليلة المقبلة حيث تحل ذكرى مرور اربعين يوما على اعدام الشهيد عيسى قمبر. كما ان استمرار اعتقال النساء من بين العوامل التي تحرك مشاعر

الجماهير وتدفعهم للتظاهر والاحتجاج.

● وسمع الليلة الماضية دوي انفجارات في عدد من المناطق كان اقواها في منطقة بني جمرة. ويعتقد ان تلك الانفجارات نجمت عن تفجير اسطوانات غاز في ساحات مفتوحة، وهو اسلوب اصبح معروفا في البحرين حيث يسعى المواطنون لايصال صوتهم الى العالم باحداث دوي صوتي بدون الحاق الضرر باحد.

● هذا وقد استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في تحد صارخ للنداءات الدولية التي تطلب من آل خليفة انهاء هذه العبثية في معاملة المواطنين. وعرف من بين معتقلي منطقة بني جمرة يوم الاحد الماضي كل من علي طالب الغسرة، ٢٧ عاما، ورائد محمد حسين عيسى، ٢٠ عاما. واعتقل من منطقة السنابس يوم الاثنين الماضي كل من حسن القلاف، ٣٥ عاما، وجابر حسن، ٢٣ عاما. وعرف من بين معتقلي منطقة الدير كل من عادل حسن علي يوسف، ٢٨ عاما، فاضل عباس ابراهيم عباس، ١٦ عاما، محمد حسن النهام، ٢٤ عاما، خليل ابراهيم عبد الله عيسى، ١٥ عاما، شهاب السيد بدر السيد محمد، ١٥ عاما.

● وعلى صعيد آخر وقع عدد من المنظمات الدولية على عريضة موجهة الى امير البحرين تطالبه باعادة العمل بالدستور. وتدعو العريضة التي كتبت باللغة الفرنسية بالاضافة الى ذلك لاعادة المجلس الوطني وبدء حوار مع المعارضة. ووقع على العريضة عدد من الحركات منها «حركة العالم الثالث ضد امتهان المرأة» و «منظمة حقوق الانسان في الصين» ومنظمة «كوهرنيت» ومنظمة «الشمال والجنوب ٢١» والمنظمة المصرية لحقوق الانسان والاتحاد العام الفلسطيني و الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. ويعتبر هذا التضامن الدولي مع شعب البحرين مؤشرا على انتشار الشعور العالمي بوحشية النظام الحاكم في البحرين وبضرورة مواجهته بالطرق السلمية.

● ومن جهة اخرى، نشرت جريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن هذا اليوم مقالا طويلا للكاتب البحريني المعروف، عبد الرحمن النعيمي، بعنوان «البعد الاحصائي لتأكيد المشاركة السياسية لشعب البحرين»، فند فيه مقولات آل خليفة بان شعب البحرين غير مؤهل للممارسة الديمقراطية. واستعان الكاتب بالاحصاءات الحكومية الرسمية لاثبات نمو الشعب على الصعيد الثقافي والتعليمي في العشرين عاما التي اعقبت تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، ليصل الى النتيجة القائلة بانه في الوقت الذي تطور فيه شعب البحرين فان النظام السياسي تراجع كثيرا واصبح

اكثر قمعا واستبدادا.

٣ مايو

● نظمت مسيرة شعبية كبيرة يوم امس في المنطقة الشمالية (الدراز وبني جمرة والمناطق الواقعة على شارع البديع). انطلقت المسيرة من الدراز الى الشارع العام وحمل المشاركون فيها لافتات كتبت عليها المطالب الشعبية المعروفة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وكانت هتافات المتظاهرين قوية وحماسية، الامر الذي دفع بقوات الشغب الاجنبية لبدء العدوان عليها بوحشية متناهية. وبدأ العدوان باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وبعد تفرق المسيرة السلمية قامت قوات الامن، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بتعقب المشاركين والاعتداء على المنازل والحرمات. واعتقل عدد من المواطنين في اثر تلك المسيرة عرف من بينهم الطالب خليل ابراهيم، ٢١ عاما.

● وخرجت بعد ظهر الاول من مايو مظاهرات في منطقتي الديه والسنابس شارك فيها رجال ونساء رافعين المطالب الدستورية. وقوبلت هذه المسيرات بقمع شديد وبقيت قوات الشغب والمدرعات تحاصر المنطقتين لليوم الخامس على التوالي، في محاولة يائسة لمنع المواطنين عن التعبير عن آرائهم بحرية. وسمعت الليلة الماضية والليالي السابقة اصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق، وهو اسلوب اصبح معتادا للتعبير عن الاحتجاج الشعبي حيث يقوم بعض المتظاهرين بتفجير اسطوانات الغاز في الساحات العامة مراعين عدم احداثها اضرارا سواء بالارواح او الممتلكات. وسمعت يوم امس اصوات انفجار ثلاث اسطوانات غازية في منطقة الديه وحدها. هذا في الوقت الذي احكمت قوات الشغب حصارها على كافة المناطق لمنع المظاهرات والاحتجاجات، وتركز الحصار حول مدارس البنات الثانوية في منطقة سار ومدينة عيسى وغيرها. وتأمل ان تساعدها هذه السياسة على الادعاء بعدم نجاح دعوة المعارضة الشعب الى اعلان الحداد. غير ان وكالات الانباء المستقلة تحدثت باسهاب في الايام القليلة الماضية عن هذا الحداد مؤكدة ان القمع الحكومي الرهيب لم يفلح في ثني المواطنين عن التعبير عن مشاعرهم تجاه المعتقلين والمعتقلات.

● وعرف من بين معتقلي منطقة الديه في ٣٠ ابريل حسين على احمد، ٢٤ عاما. وقد اصيب والده بصدمة كبيرة من الطريقة التي عومل بها ابنه اثناء القاء القبض عليه في

منزله وادى ذلك الى تدهور صحته ونقله الى المستشفى. وعرف من معتقلي منطقة الحجر في ٢٥ ابريل كل من السيد ياسين، ٢٦ عاما، والسيد سميح السيد فلاح، ١٨ عاما، وعلي احمد القلعاوي، ٣٠ عاما، وكان قد اعتقل سابقا لمدة اربعة شهور. وتعرض منزل في منطقة السهلة في الساعات الاولى من صباح امس الى اعتداء وحشي من قوات الامن التي اعتقلت شابا واحدا من ذلك المنزل بعد ضربه ضربا مبرحا، وسرقت مملتكات المنزل. وهناك خشية من تعرض والد الشاب واخيه واخته للاعتداء بعد رجوعهم من الحج.

● وقال شهود عيان ان عددا من الحرائق اندلع في الايام الثلاثة الماضية في ظروف غامضة، ولم تعرف الجهات المسؤولة عنها. ووجهت التهم مرات عديدة الى قوات الامن بافتعال الحرائق وخصوصا التي تحدث في الممتلكات الخاصة من اجل اثارة الفتنة، فيما اكد قادة المعارضة على ضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة وتجنب العنف. وقد فوجي الكثيرون بدرجة التفاعل الشعبي مع دعوة المعارضة الى اعتبار الفترة ما بين ٢٨ ابريل (يوم عيد الاضحى) و ٤ مايو (اربعينية الشهيد عيسى قمبر) فترة حداد واحتجاج ضد الممارسات الارهابية التي تمارسها سلطات الامن التي يديرها الاجانب. ويتوقع تصاعد الاحتجاجات اليوم وغدا، وسوف تستمر بدون توقف كلما سنحت الظروف. وتعتمد المعارضة سياسة الاحتجاج السلمي لمواجهة القمع الحكومي والانتهاكات المتصاعدة لحقوق الانسان، وتأمل ان يؤدي ذلك الى تحقيق الاهداف المشروعة التي تضمنتها العريضة الشعبية وفي مقدمتها عودة العمل بدستور البلاد.

● وتجدر الاشارة الى ان اعتداءات رجال الامن والشغب الاجانب على اعراض شعب البحرين من اهم اسباب الحماس الشعبي لمواجهة حكومة آل خليفة. ويشعر المواطنون ان هذه العائلة تستعمل ثروات البلاد لاستخدام الاجانب وتسليطهم ليس على الوظائف المدنية فحسب بل حتى على ارواح الناس واعراضهم وممتلكاتهم.

● وبمناسبة اليوم العالمي للصحافة الذي يصادف هذا اليوم رفع العديد من الصحافيين من دول مختلفة مناشدة مهمة تطالب باطلاق سراح الصحافيين احمد الشملان ومهدي ربيع. وجاء في المناشدة ما يلي: «ينتظر كاتب العمود، والصحافي والمحامي، احمد الشملان المحاكمة بسبب تعبيره السلمي عن رأيه. وكان يدعو الى اعادة الدستور وحرية السجناء السياسيين. وقد وضع تحت الاقامة الجبرية الاسبوع الماضي بعد اعتقال استمر عشرة اسابيع. وفي الشهر الماضي حكم على الصحافي مهدي محمد ربيع بالسجن لمدة

ستة شهور بسبب كتاباته في الصحافة المحلية والدولية. وفي المحكمة كشف عن آثار التعذيب على جسده للقاضي الذي سارع باصدار الحكم.
ان الصحافيين المذكورين معتقلان بسبب تعبيرهما السلمي عن آرائهما. وان استمرار اعتقالهما في سجون البحرين غير قانوني ويتنافى مع الميثاق العالمي لحقوق الانسان. ونحن الموقعين ادناه نطالب حكومة البحرين باطلاق سراح هذين الصحافيين حالا وبدون شروط ووقف مضايقة الآخرين».
ووقع على العريضة عدد من الصحافيين العاملين في المؤسسات الاعلامية البريطانية والفرنسية والتركية والهندية وغيرهم، وعدد من اعضاء المنظمات المهتمة بحقوق الصحافيين.

٦ مايو

● تأكد هذا اليوم سقوط شهيد من منطقة كرزكان دفنته قوات الامن سرا صباح اليوم بمقبرة الحورة بالمنامة. وقالت المصادر ان الشهيد هو الشاب فاضل عباس مرهون، ٢٥ عاما الذي يعمل موظفا. وكان قد اعتقل يوم الجمعة الماضي بعد اصابته برصاص الشرطة. ولم يعرف بعد ما اذا كانت الوفاة بسبب الاصابة بالرصاص او تحت التعذيب. وبهذا يرتفع عدد الشهداء الذين قتلهم الاجانب الى ١٧ شهيدا على الاقل.

● وبالرغم من محاولاتها منع الاحتفال الشعبي بمرور اربعين يوما على اعدام الشهيد عيسى قمبر، فقد فشلت حكومة آل خليفة في السيطرة على الموقف، وخرجت الجماهير في كل مكان في مسيرات سلمية رفعت شعارات تحيّي الشهيد قمبر وتكرر المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وقد بدأ اسبوع الحداد الذي دعت اليه المعارضة يوم عيد الاضحى المبارك (٢٨ ابريل) وانتهى يوم امس. وشهد اليومان الاخيران مسيرات حاشدة في اغلب مناطق البحرين. ومن بين المحلات التي تعرضت للحريق: سمسم في القضيبية وداداباي ومون ستور ونوفلتي في وسط المنامة. كما اصيبت محلات سناء في السلمانية ومحل داداباي الجديد. واصيبت عمارة يتيم التي تضم شركة نورويج يونيون للتأمين.

● لقد أكدت حوادث اليومين الاخيرين ما حذرت منه المعارضة بان البلاد على منزلق خطير نحو العنف بدأته الحكومة ولن يستطيع احد السيطرة عليه بسهولة. وتسعى

المعارضة بشكل جدي لمنع كل اشكال العنف. وتناشد حركة احرار البحرين عائلة آل خليفة التي تعتبر المسؤولة بشكل مباشر عن مسلسل العنف وضع نهاية لهذه الحلقة المفرغة التي لن تكون نتائجها لصالح الحكم الخليفي باي شكل من الاشكال. وقالت الحركة: «ان هناك طريقين وحيدين الى الامام: فاما استمرار حكم آل خليفة في اطار الدستور الذي وقعه الامير شخصيا او قيام حكم عصري خال من البعد القبلي». واضافت: «لقد ولى عهد الحكم الاستبدادي والاستعبادي، ولا يمكن السماح بالعودة الى مرحلة ما قبل ١٩٢٣، او حتى ١٩٩٤».

● وقد تم احياء اربعينية الشهيد عيسى قمبر بمسيرات كبيرة يومي السبت والاحد (٤ و ٥ مايو) في بني جمرة والدراز والديه وجدحفص والسنابس وكرزكان والشاخورة وكرانة والسهلة وباربار وسترة والنويدرات وتوبلي وابو صيبع والدير وغيرها. ورفع المتظاهرون صور الشهداء وفي مقدمتهم الشهيد عيسى قمبر، بالاضافة الى هتافات ولافتات بالمطالب الشعبية المعروفة. وكان خروج هذه المسيرات مفاجئا لقوات الامن والشغب نفسها حيث انها بذلت المستحيل لمنعها وذلك باعتقال مئات المواطنين خلال اسبوع الحداد ونشر القوات الخاصة المدججة بالسلاح والمدرعات في كل انحاء البلاد واقامة حواجز تفتيش عند مداخل القرى. ومع ذلك فقد كانت المسيرات من اقوى ما شهدته البلاد منذ اندلاع الانتفاضة منذ عام ونصف تقريبا. وعلى سبيل المثال فقد اعتقلت قوات الامن من منطقة كرزكان يوم الجمعة (٣ مايو) عددا من المواطنين عرف منهم فاضل عباس مرهون، ٢٥، (اعتقل بعد اصابته برصاص الشرطة) والذي استشهد لاحقا، الحاج عيسى عبد الله الفردان، ٥٥، حسن عيسى عبد الله الفردان، ٢٢، علي عباس البصري، ٢٣، احمد عبد الكريم البصري، ١٨، محمد ملا يوسف، ٢٢، علي عبد الكريم مكي، ٢٠، احمد عبد الكريم البدري، ٢٠. وعرف من معتقلي الشاخورة في اليوم نفسه الشاب سعيد علي عبد الله، ٢٢. واعتقل من منطقة كرانة: احمد علي امان، وولداه عبد المنعم وطه (الذي لا يتجاوز التاسعة من العمر)، وحسين مكران واخواه فؤاد، ١١، ويوسف، ١٣، جعفر الحمران، ١٠، صالح احمد العجيمي، ١٣. وكان عبد المنعم امان قد اعتقل في وقت سابق واطلق سراحه يوم السبت الماضي وعليه آثار التعذيب واضحة حيث كسرت ثلاثة من اسنانه، وكانت عينه متورمة، ولكنه اعتقل في اليوم نفسه مع والده بعد ان اقتحمت قوات الشغب منزلهم. اما طه فقد ضرب امام امه ورمى الجلاوزة الاجانب به من حائط المنزل الى خارجه ولم يخرجوه من

الباب. ومن منطقة النويدرات التي ينحدر منها الشهيد عيسى قمبر اعتقلت قوات الشغب كلا من جاسم علي خاتم، ٢٢، عبد الخالق ابراهيم قمبر، ٢٣، عبد الهادي حسن، ٣٠، اسماعيل ابراهيم اسماعيل، ٢٢، جاسم قمبر، ٢١، شاكر، ٢٤، عادل حسن علي، ١٦. وفي اثر مسيرة منطقة ابوصيبع يوم السبت اعتقل عدد من المواطنين عرف منهم: علي شمطوط، ١٦، فؤاد جعفر كاظم، ١٤.

● وقد خرجت عصر امس مسيرة نسائية في منطقة توبلي فاعتدت عليها قوات الشغب وفرقتها بالقوة. وحدثت مواجهات عديدة الليلة الماضية في بني جمرة والدراز والديه والسنابس. وشوهدت اعمدة الدخان وهي تتصاعد في مناطق عديدة. وفي هذا اليوم (الاثنين) شوهد ملصق كبير على مبنى احدى الوزارات وقد كتب عليه عبارة: «مهما كانت التضحيات فان مطالبنا سلمية وهي الدستور والبرلمان». ووردت انباء عن تدهور صحة الشيخ محمد الرياش الذي تعرض الى التعذيب واجريت له عملية وما يزال في المستشفى.

● وفي منطقة ابوصيبع/ كرانة استغل عدد من الشباب حالة ازدحام شديدة في الشارع العام عصر امس ورفعوا لافتة كبيرة كتبت عليها المطالب الشعبية ومنعوا السيارات من العبور في الدوار لبضع دقائق وهم يعلمون ان سيارات الشرطة لن تستطيع الوصول اليهم بسهولة، وبعدها تفرقوا بسلام.

● هذا وقد استقبل الشعب قرار تبرئة المحامي احمد الشملان من التهم الكاذبة التي وجهها اليه جهاز هندرسون بفرح وشعور بانتصار منطق الحق الشعبي على منطق القمع الخليفي. لقد سجل شعب البحرين انتصارا على جهاز الارهاب الحكومي عندما اعترفت المحكمة بان هذا الجهاز كان كاذبا. وحيث تأكد كذب الادعاء العام هذه المرة (وهي قضية مهمة جذبت انظار العالم) فقد سقطت مصداقيته ازاء الادعاءات الاخرى التي انكر فيها المسجونون التهم التي وجهت اليهم. ويأتي استشهاد فاضل عباس مرهون ليؤكد ارهاب الحكومة بشكل قاطع.

٨ مايو

● يختتم اليوم مجلس الفاتحة على روح الشهيد فاضل عباس مرهون الذي قتلته القوة الخاصة لقوة دفاع البحرين يوم الجمعة الماضية. وقد اقيم المجلس في منطقة كرزكان التي كان الشهيد يقطنها مع عائلته لمدة ثلاثة ايام ابتدأت صباح الاثنين بعد تأكيد استشهاده من قبل وزارة الداخلية. ويتوقع استمرار التوتر في البلاد في اثر استمرار قتل المواطنين على

على ايدي جهاز الامن وقوات الشغب والجيش. وساد البلاد جو من الحزن والكآبة بعد ان بدأت الحكومة سياسة دفن الشهداء سرا وعدم تسليم جثثهم الى ذويهم لدفنهم حسب العادات والتقاليد والاعراف الدينية المتبعة في البلاد. ويعزو المراقبون هذه السياسة الى خشية الحكومة من انكشاف مدى التعذيب الذي يتعرض له الشهداء قبل وفاتهم. ولا يستبعد حدوث مواجهات هذا اليوم خصوصا اذا حاولت قوات الارهاب الخليفية استفزاز المواطنين. وبسبب تغييب قبر الشهيد الذي دفن سرا في مقبرة الحورة المحاصرة بقوات الشغب فقد اقام المواطنون قبرا رمزيا للشهيد فاضل عباس في مقبرة كرزكان. وكان مجلس الفاتحة على مدى الايام الثلاثة حاشدا حيث توجه المواطنون من كافة مناطق البحرين لقراءة القرآن على روحه ومواساة اهله. وكان قد استشهد بعد اصابته برصاص حي اطلقته القوة الخاصة التابعة لوزارة الدفاع على مسيرة سلمية في كرزكان يوم الجمعة ٣ مايو ١٩٩٦. ولم يتضح بعد ما اذا كانت وفاة الشهيد بسبب الرصاص الذي اصابه ام تحت التعذيب بايدي جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون.

● هذا وتخيم على منطقة السنابس حالة من الحزن الشديد في اثر وفاة ثلاثة افراد من عائلة واحدة مساء امس في اثر حدوث انفجار كبير في منزلهم بعد ظهر امس. وقد توفي الشاب سلمان علي وزوجته واحد طفليه تحت انقاض المنزل الذي سقط بشكل كامل على من فيه بعد حدوث الانفجار الذي حدث في محل لبيع «السنبوسة» في الطابق الارضي من المنزل. واكد شهود عيان ان الانفجار لم تشهد البحرين له مثيلا من حيث حجمه والاضرار التي الحقها ليس بالمنزل فحسب بل بعدد من المنازل المجاورة. ويقول بعض الذين شاهدوا ما حدث ان التفجير عملية مدبرة من الحكومة لادخال الرعب في قلوب المواطنين وثنيهم عن الاستمرار في المطالب العادلة. ويستشهدون على ذلك بقولهم ان الانفجار كان شديد وربما نتج عن مادة شديدة التفجر لا تمتلكها جهة غير الحكومة. وقد قام المواطنون بازالة الانقاض فيما كانت قوات الامن وقوات الشغب تحاصر المنطقة، وبينما درجت العادة على عزل منطقة الحادث ومنع المواطنين من الاقتراب منها، لم تقم قوات الامن بذلك هذه المرة الامر الذي يفهم منه المواطنون انه بسبب علم جهاز الامن بما جرى قبل حدوثه.

● ويرى المراقبون ان الوضع في البحرين ينزلق شيئا فشيئا نحو المزيد من العنف والتوتر خصوصا بعد ان اكدت الحكومة عزمها على تكريس سياسة الفصل الطائفي بين ابناء البلد الواحد وحصر الحركة المطلبية بالشيعة. وتتبنى وزارة الاعلام هذه الايام عددا من

الاقلام الاعلامية التي تزرع الشقاق الطائفي بشكل لا تقتصر آثاره على البحرين فحسب بل على بقية دول الخليج. ولكن الحركة المطلبية الشعبية ترفض هذه السياسة وتصر على عدالة المطالب التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما.

● هذا ويتوقع المراقبون المزيد من التوتر خصوصا ان الشعب يستعد للاحتفاء بذكرى الشهداء خلال شهري محرم وصفر المقبلين. وحاولت الحكومة عبثا العبث بثوابت البلاد وعاداتها لمنع التواجد الجماهيري في الساحة السياسية والاجتماعية وذلك باصدار قرارات تعسفية تحاصر الحريات الدينية في اطار ما اسمته المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي رفضه الشعب بشكل مطلق. وطرحت الحكومة يوم امس مشروع تقسيم البحرين الى اربع محافظات امام مجلس الشورى الذي عينه الامير قبل اكثر من ثلاثة اعوام. ويسعى هذا التقسيم الى احكام القبضة الحديدية على شعب البحرين بتنصيب اربعة محافظين امنيين وعسكريين لمواجهة الحركة الشعبية المتنامية. بينما يعتبر الشعب هذه القرارات غير دستورية لانها صدرت في غياب المجلس الوطني، وبالتالي فهو غير معني بها وسوف يعارضها بوسائله السلمية المتوفرة. وهناك اصرار شعبي على افشال مخطط الفصل الطائفي الذي تعمل الحكومة لفرضه على البلاد، ويتوقع ان تكون للوحدة الوطنية المتمثلة في لجنة العريضة دورها في تكريس هذه الوحدة.

● وهناك مطالبة دولية من جهات عديدة بتشكيل لجان تحقيق للنظر في ظروف وفاة شهداء البحرين الذين يزداد عددهم يوما بعد آخر. وتأتي سياسة دفن الشهداء سرا لتكرس الشكوك في ما يحدث لهم في غرف التعذيب قبل موتهم. ويطالب الشعب بوضع حد لهذه السياسات التي تهدف لقمع المطالب المشروعة. كما ان هناك تصميماعلى الاستمرار في ذلك مهما كلف الامر.

٩ مايو

● استمرارا للحركة المطلبية الشعبية خرجت الليلة الماضية (حوالي الساعة العاشرة والنصف) مسيرة ضخمة طافت شوارع منطقة السنابس/ الديه قبل ان تتعرض لاعتداء قوات الشغب الاجنبية. وحدثت مواجهات بين المتظاهرين العزل وقوات الشغب التي لا يتكلم افرادها اللغة العربية، والذين استعملوا ما لديهم من وسائل قمع لتفريق المسيرة. الا ان المتظاهرين اصروا على الاستمرار في التعبير السلمي عن مطالبهم العادلة والتصدي للقمع بسواعدهم وقبضات ايديهم التي ترتفع في الهواء رافعة الشعارات

المعروفة. وقامت قوات الشغب باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي والذخيرة الحية، الامر الذي ادى الى سقوط عدد كبير من الجرحى. وقامت القوات المعتدية باعتقال المواطنين ومن بينهم عدد من الجرحى، ولا يعرف ما اذا كان اي منهم قد استشهد بالرصاص. وكانت شراسة الاجانب العاملين في قوات الشغب متناهية، وهو ما دفع الشباب الى الاستبسال للدفاع عن انفسهم وعن ارضهم التي دنسها هؤلاء المرتزقة. وهناك اصرار شعبي على مواصلة الحركة المطلبية مهما كانت التضحيات، بعد ان تأكد للعالم شراسة النظام الحاكم في البحرين واستعداده لارتكاب ابشع الحماقات والقتل العشوائي والتعذيب والنفي.

● وفي وقت سابق من يوم امس خرجت ايضا مسيرة كبيرة في منطقة كرزكان في الفترة ما بين الرابعة والسابعة مساء. وجاءت المسيرة بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد فاضل عباس مرهون الذي استشهد على ايدي قوات الامن والشغب الاسبوع الماضي والذي لم تخبر عائلته الا صباح الاثنين الماضي بعد دفنه سرا على ايدي القتلة. ويطالب المواطنون بتقديم المسؤولين عن قتل هذا الشاب الى المحاكمة خصوصا بعد اعدام الشهيد عيسى قمبر بعد محاكمة ظالمة. وكانت الجماهير قد تقاطرت على منطقة كرزكان طوال الايام الثلاثة الماضية لتأبين الشهيد، وكان العدد كبيرا جدا يوم امس. وشعر شعب البحرين بقوة ارادته وهو يتحدى قمع قوات الشغب الاجنبية بأيد مجردة من اي سلاح سوى سلاح الارادة والتصميم والايمان. وقد ذهلت الحكومة من الحضور الجماهيري الكبير الذي ينظر اليه كاستفتاء شعبي رافض لسياساتها الرجعية الرافضة لحكم القانون والدستور.

● هذا وما تزال مقبرة الحورة بالمنامة تحت الحصار منذ ان دفن الشهيد فاضل عباس سرا فيها الى جانب الشهيدين حسن طاهر وعيسى قمبر. ولا يستبعد توجه الجماهير الى المقبرة اليوم وغدا لقراءة الفاتحة على ارواح الشهداء الثلاثة الذين دفنتهم قوات الامن سرا لاخفاء آثار التعذيب على اجسادهم الطاهرة.

● وما تزال جثث ضحايا الانفجار الذي حدث في منطقة السنابس بايدي جهاز الامن الذي يرفض تسليمها الى ذوي الشهداء. وعلم ان الشهداء هم سلمان التيتون، ٢٨ عاما، وزوجته فضيلة وابنه علي، ٣ سنوات. وكان ايان هندرسون قد ذهب شخصيا الى مكان الحادث حال حدوثه. ويخشى ان تدفن هذه الجثث سرا كما حدث للشهداء الباقين. وهناك تفسيرات عديدة للانفجار خصوصا بعد ان اعلن جهاز الامن انه نجم عن

تسرب قوي للغاز. ويشير الكثيرون بالاتهام الى دور حكومي في الانفجار ويقدمون العديد من الادلة على ذلك.

● هذا وما تزال قوات الشغب الاجنبية تعتدي على المواطنين بدون شفقة او رحمة. فقد فوجيء سكان منطقة سترة قبل يومين بهذه القوات وهي تنهال بالضرب على المواطنين في الشوارع بدون سبب، الامر الذي يؤكد استمرار سياسة العقاب الجماعي. كما استمرت الاعتقالات العشوائية في كافة مناطق البحرين. وعرف من معتقلي منطقة الدير كل من عباس عبد الله، ١٨، مراد احمد البابور، ١٧، واخيه ممدوح، ١٤، شهاب بدر، ١٣، عمار احمد عون، ١٣، فاضل عباس ابراهيم، ٢١، عادل حسن علي، ٢٩، محمد حسن النهام، ٢٥، خليل ابراهيم، ١٣. وعرف من بين معتقلي منطقة عراد كل من عبد علي حسن آل ناس، ٣٠، واخيه حبيب، ٢٥، محمد عبد الرضا، ١٢، ضياء جاسم علي، ١٥، حسين عبد الله محمد، ١٢، حسن علي المطوع، ١٢، مسلم محمد هاني، ٢٥، مهدي جعفر الجبل، ٢٥، حسين حبيب ادريس، ١٦، حسين جعفر محمد، ٢٠، عبد الله عباس جاسم علي، ١٦. واعتقل من رأس رمان كل من يوسف عبد الحميد البوسطة، ١٨، حسين حبيل خلف، ٢٤، يونس جعفر حبيل، ١٦. واعتقل من المنامة صالح رضي حسن، ٣٧.

● وعلى صعيد آخر اعتصم عشرات المواطنين البحرينيين صباح اليوم امام سفارة البحرين في لندن مطالبين باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. ورفعوا شعارات تندد بانتهاكات حقوق الانسان ورفعوا صور الشهداء وناشدوا العالم دعم شعب البحرين في مطالبه العادلة وشجب النظام الحاكم الذي يعتمد سياسات الارهاب والقمع ضد المواطنين العزل. وعبر الكثيرون من المارة عن تعاطفهم مع شعب البحرين وقرر بعضهم الاتصال بالجهات السياسية والانسانية للحصول منها على دعم ملموس.

١١ مايو

● خرجت الليلة الماضية مسيرة شعبية كبيرة في منطقة بني جمرة شارك فيها عدد كبير من المواطنين الذين رفعوا شعارات المطالبة بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وكانت المسيرة تأبينا لشهداء السنابس الثلاثة الذين قتلوا في جريمة تفجير منزلهم يوم الثلاثاء الماضي على ايدي جهاز الامن الحكومي، حسب ما

يعتقده المواطنون. وقد أدت الاحداث الاخيرة وزيادة القمع الحكومي الى تصاعد الحماس الشعبي ضد نظام آل خليفة الرافض للحكم بدستور البلاد. وبعد فترة من السير على الشارع العام بدأت قوات الشغب عدوانها على المتظاهرين الذين كانوا يمارسون حقهم الدستوري في التعبير السلمي عن مطالبهم المشروعة، مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. ولم تتوفر معلومات عن الاصابات.

● وفي اثر تلك المسيرة شنت قوات الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، حملة اعتقالات واسعة في تلك المنطقة. وعرف من بين المعتقلين كل من عبد الكريم محمد حسن، ١٨، عباس محمد عبد علي خير، ١٦، ميرزا محمد جعفر محمد، ١٦، السيد حسين السيد امين، ١٧، حسن جعفر ملا احمد، ١٩. واعتقلت قوات الامن الاسبوع الماضي الشاب فخري راشد.

● وعلى صعيد آخر بثت هيئة الاذاعة البريطانية الداخلية BBC1 ضمن اخبار الساعة التاسعة من الليلة الماضية تقريرا خبريا خاصا اتسم بالكثير من الموضوعية. وكتبت التقرير الصحافية المعروفة، سوزان لويد - روبرتس التي زارت البحرين مؤخرا بشكل سري. وعرفت هذه الصحافية بتقاريرها القوية التي كان من أبرزها تقرير عن سوء معاملة المعتقلين في سجون الصين العام الماضي. وتناولت لويد-روبرتس في تقريرها عن البحرين الحركة الشعبية الدستورية واهدافها المشروعة والتلاحم الشعبي ضد القمع الحكومي، وسياسة القمع التي تتبعها السلطات الامنية. كما نشرت صورا حية عن ممارسات قوات الامن تجاه المواطنين وخصوصا الاطفال. وتحدث في التقرير عضو برلماني سابق لم تكشف هويته لكي لا يتعرض للانتقام من قبل هندرسون. واستغرب هذا البرلماني سكوت الدول الديمقراطية عما يجري في البحرين وعدم دعمها الحركة الديمقراطية فيها في الوقت الذي تبدي فيه هذه الدول حماسا للديمقراطية في الدول الاخرى. وعرض التقرير نفسه في تليفزيون BBC World الذي يلتقط في منطقة الخليج وذلك في الساعة السادسة بتوقيت لندن الليلة الماضية. وسوف يعرض مساء اليوم (الساعة السابعة مساء) تقرير أطول في القناة الثانية لهيئة الاذاعة البريطانية BBC2 ضمن برنامج اسبوعي اسمه «من المراسلين».

● كما اذاعت القناة الرابعة لهيئة الاذاعة البريطانية Radio 4 هذا الصباح تقريرا آخر حول الوضع في البحرين اعتبر وثيقة ادانة اخرى للنظام القمعي في البحرين. واعدت هذا التقرير الصحافية المذكورة نفسها. ونشرت صحيفة «التايمز» البريطانية هذا اليوم التقرير

الذي يعتبر وثيقة من جهة محايدة حول ما يجري في البحرين. وتصف الكاتبة المسيرات اليومية التي يقوم بها الشباب في مناطق السنابس وسترة وبني جمرة والتي يرفعون فيها شعارات تطالب بعودة البرلمان، وهي شعارات تصفها بانها الاكثر هدوءا واعتدالا في الشرق الاوسط. وفي بني جمرة تصف الكاتبة كيف تخرج النساء في مسيرات سلمية مطالبة بعودة الدستور والبرلمان. ويقوم الشباب في سترة بحرق اطارات السيارات والنساء معهم يرفعن الشعارات، قبل ان يسمعوا صفارات الانذار بوصول قوات الشغب التي تتألف من باكستانيين وبنغلاديشيين وهنود جاء بهم الامير للسيطرة على شعبه: «انهم يبدأون بفرض الحصار على المنطقة المشتعلة، ويضربون كل من هو في الشارع ويرمون بهم في سيارات «الجيب». وبعد ذلك يقومون بكسر ابواب المنازل ويسرقون محتوياتها ويرهبون ساكنيها». وتصف الكاتبة واحدا من هذه الاعتداءات حيث ترى رجلا في الخامسة والثمانين من العمر وهو يتنفس بصعوبة، وهو في شبه غيبوبة بعد اصابته برصاصة مطاطية اطلقت عليه من مسافة خمس ياردات. ويعرض التقرير مقطعا مما قاله عضو برلماني سابق للصحافية: «اننا لا نريد تغيير الحكومة. فبامكان آل خليفة البقاء. وكل ما نريده هو مجرد اصلاح سياسي. اننا نريد مراقبتهم لمنع الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. ولكن الوضع الآن سيء جدا، فنحن نعيش في حالة كاملة من الذعر». وتحدث التقرير كذلك عن نشاط المرأة البحرينية في الانتفاضة الشعبية برغم انها كانت في السابق بعيدة عن السياسة. ونقلت عن احدى طالبات المدارس اللاتي اعتقلن في شهر مارس الماضي قولها: «اخذوني الى مركز الشرطة وحققوا معي، وهم يضربونني بانبوب بلاستيكي بعد كل سؤال. وقالوا لنا: يجب ان تعترفن بكل جرائمكن. واجبرونا على التوقيع على اعترافات مزيفة. لقد أبقوني ٢٩ يوما. وفي احدى الليالي اجبرونا على خلع ملابسنا كاملة واجبرونا على الوقوف خارج مبنى السجن حتى الخامسة صباحا. وكانوا يأتون الينا بين الفينة والاخرى لمضايقتنا وتهديدنا بالاغتصاب».

● ويأتي هذا الاهتمام الاعلامي المتميز بالوضع في البحرين في اثر تصاعد التوتر في البلاد بعد استشهاد فاضل عباس مرهون والغدر بحسين التيتون وعائلته في السنابس. والوضع مرشح الآن للمزيد من التصعيد والتوتر خصوصا وان شعب البحرين مصمم على تحقيق مطالبه مهما بلغ قمع السلطة. وقد بدأ هناك تغير طفيف في مواقف بعض الدول التي ساندت سياسات القمع في البحرين، سوف تكون له آثاره الايجابية لصالح

الشعب خصوصا اذا استمرت الحركة السلمية في البحرين كما هي عليه من حيث القوة والاصرار والتحدي.

١٤ مايو

● اصدرت محكمة امن الدولة يوم امس احكاما ظالمة بالسجن بحق ثمانية اشخاص اتهموا زورا باشعال بعض الحرائق والمشاركة في مسيرات سلمية. وقد حكمت على اربعة منهم بالسجن خمسة اعوام وعلى اثنين بالسجن عامين، وحكمت على اثنين آخرين بالسجن مع وقف التنفيذ. وتأتي هذه المحاكمات في محاولة يائسة من سلطات الامن البحرينية لوقف الانتفاضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. وقد استعملت السلطات كافة وسائل القمع لوقف الانتفاضة وقتلت العديد من المواطنين ولكن بدون جدوى. ويستبعد المراقبون ان تحقق الاحكام التعسفية بحق المواطنين الاستقرار الذي فشلت كافة وسائل القمع الاخرى في تحقيقه. وحسب القوانين الدولية فان احكام امن الدولة تعتبر لاغية لانها لا تتوفر على مقومات المحاكمة العادلة، ويعتبر سجن المحكومين اعتقالا عشوائيا مرفوضا من قبل الامم المتحدة.

● وبرغم هذه الاحكام القرقوشية فان حماس الجماهير يزداد يوما بعد آخر لفرض التغيير المطلوب مهما كلف الامر. وبالاضافة الى احكام السجن فان عودة الحكومة للقتل العمد خارج القانون بعد توقف بضعة شهور اصبح عامل استبسال جديدا في البلاد. فبعد استشهاد فاضل عباس مرهون جاء خبر قتل عبد الامير حسن رستم نتيجة الضرب المبرح على رأسه ليكرس الشعور الشعبي بضرورة وضع حد لارهاب آل خليفة وسياساتهم المرفوضة محليا ودوليا. وبرغم نفي الحكومة قتل الشهيد الاخير، فان شهود عيان أكدوا ان قوات الشغب الاجنبية هي التي اعتدت على الشهيد بالضرب المبرح على رأسه، ثم اعتقلته وارجعته جثة هامدة بعد بضعة ايام.

● وعلى صعيد آخر اصدرت منظمات دولية عديدة كانت تحضر اجتماعا مهما في العاصمة الفرنسية، باريس، عريضة تحت عنوان «نداء من اجل شعب البحرين» جاء فيها ما يلي:

«نحن المشاركين في اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس السلم العالمي نستنكر سياسة القمع التي تتبعها حكومة البحرين ضد الحركة الدستورية المطالبة بعودة العمل بالدستور

واجراء انتخابات للمجلس الوطني الذي حله الامير في اغسطس ١٩٧٥ . اننا نطالب حكومة البحرين بالدخول في حوار مع المعارضة ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان».

ووقع على العريضة عدد من ممثلي المنظمات مثل البروفيسور مانويل تيرانزس (الحركة المكسيكية من أجل السلام)، ديفيد دوراند وجاك لويس (حركة السلام الفرنسية)، ماريان لانا، صحافية بمجلة «السلام» الفرنسية، اندرياس بيليج (الامين العام لمجلس السلام النمساوي)، بيلي روجيه (ممثل مجلس السلم العالمي في اليونيسكو)، جونتر فيرمنكا (مجلس السلام الالماني)، ايميلو كونج (حركة السلام السويسرية)، انطونيو بيدروا (مجلس السلام البرتغالي)، ارتمورو اتسينبوزا (حركة السلام الكوبية)، انتونس انتنياسيس (اللجنة اليونانية للسلم والانفراج)، وعدد آخر من الناشطين في حركات السلام العالمية والباحثين. وقد استغرب هؤلاء من تردي الوضع السياسي في البحرين ووعدوا بدعم شعبها في مطالبه العادلة، والضغط على حكوماتهم لتغيير سياساتها تجاه حكومة البحرين.

١٦ مايو

● يسود البلاد قلق كبير من الانباء التي تسربت مؤخرا حول قرار العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين بالانتقام من المواطنين لما يجري من عمليات حرق وتفجير لا يعرف من يقوم بها. وقد اكد احد افراد الاسرة الحاكمة انها قررت القيام بعمليات ضد المواطنين شبيهة بما تتعرض له بعض المنشآت. جاء ذلك التحذير قبل يومين من حدوث الانفجار في منطقة السنابس الذي راح ضحيته ثلاثة افراد من عائلة الشهيد سلمان التيتون. وتشير كل الدلائل المتوفرة الى ان جريمة التفجير كانت عملا محترفا وان قوة الدفاع او الداخلية هما الجهتان الوحيدتان اللتان تمتلكان وسائل التفجير بالشكل الذي حدث. وكان التقرير الرسمي قد ادعى بان الانفجار الذي دمر المنزل الاسبوع الماضي كان بسبب تسرب غاز، الامر الذي ينكره الذين شاهدوا موقع الانفجار بعد لحظات من حدوثه. ويعتقد المواطنون ان التفجير كان انتقاما مباشرا من العائلة الحاكمة للتفجيرات التي حدثت في المنامة قبل يومين من ذلك. وسبق ان قامت قوات الامن بعمليات حرق متعمدة في عدد من المناطق.

● وعلى صعيد آخر اطلق قبل يومين سراح النساء الثلاث اللاتي اعتقلن في ٤ مايو

١٩٩٦ من قبل جهاز الامن **الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون**. وحيث منع اي اتصال معهن من قبل ذويهن فقد بقين على مدى عشرة ايام مجهولي المصير لدى قوات الامن التي يديرها الاجانب، الامر الذي ساهم بشكل مباشر في تأجيج الوضع ضد الحكومة. وكانت النساء الثلاث وهن من منطقة العكر التي تبعد قرابة ١٢ كيلومترا جنوبي العاصمة، المنامة، قد اختطفن في ٤ مايو من منازلهن بدون اي سبب، وهن السيدة زينب المختار، ٤٠ عاما، ورباب ضيف، ٥٥ عاما. اما الثالثة فلم يعرف الا اسمها الاول وهو نجمة البالغة من العمر ٣٠ عاما. وتعامل النساء عادة كرهائن للضغط على اقربائهن المعتقلين لاجبارهم على التوقيع على اعترافات ملفقة. وهناك شعور شعبي يتميز بالاستياء والغضب بسبب اعتقال النساء، وهي «ممارسة دنيئة»، حسب ما قاله دبلوماسي سعودي رفيع المستوى التقته المعارضة.

● هذا ويسود البلاد حالة من الغضب الشديد بعد عودة الحكومة الى سياسة قتل المواطنين. وكان قتل قوات الشغب الشهيد عبد الامير رستم قبل بضعة ايام محل استنكار الجميع خصوصا بعد ان سعت الحكومة للتشويش على الحقائق والتنصل من مسؤولية قتله. فقد ضرب الشهيد ضربا مبرحا على رأسه حتى سقط في حالة يرثى لها وجرجر نفسه الى منزله، وبسبب حالته النفسية كان خائفا من الذهاب الى المستشفى. وفي اليوم التالي ذهب الى دكان مجاور فوقع ميتا هناك. ولانه لم يستشهد بالرصاص او تحت التعذيب في السجن فقد حاولت الحكومة عبثا التنصل من قتله. واذا كانت جادة في ما تقول فلتشكل لجنة تحقيق مستقلة ولترفع تهديداتها لعائلة الشهيد بعدم الكلام عن الموضوع، وعندها سوف تتضح الحقيقة. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة لم تقدم اي تفسير لقتل الشهيد فاضل عباس مرهون الاسبوع الماضي على ايدي قوات الشغب التي استقدمت افرادها من الخارج. وحكومة البحرين مدانة دوليا بسياسة القتل العمد لمواطنيها. وقد فشلت في تقديم اي تفسير لقتل اكثر من سبعة عشر مواطنا على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية.

● في الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. فقد اعتقل من منطقة سترة في اليومين الماضيين كل من عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ٥٥ عاما، مع ابنيه: علي، ١٤ وميرزا، ٢٠، وثلاثة من اقربائه: عيسى احمد عبد الوهاب ربيع، ٢٥، واخويه فلاح وصادق. وتعيش العائلة في رعب شديد بسبب التهديدات التي يوجهها اليهم جهاز الامن عبر الهاتف بشكل شبه يومي. واعتقل فجر امس من بلاد القديم كل

من علي حسن جاسم، ١٩، جميل ميرزا علي، ٢١، السيد عباس السيد كاظم، ٢٤، حسين احمد قربان، ٢٢. وقد اعتقل الاخير في المطار لدى رجوعه من الامارات. وذكرت الانباء ان عبد الله نصيف وهو مواطن من منطقة المالكية، عوقب بتنزيل رتبته بعد تفتيش منزله مؤخرا. فقد كان خارج البلاد عندما اعتدت قوات الشغب على المنطقة وكسرت بيوتها بعد تفتيشها، وكان منزله من بين المنازل التي تعرضت لهذا الارهاب الحكومي. ولدى رجوعه تقدم بشكوى الى وزارة الداخلية التي يعمل لديها كشرطي مرور. فاستدعاه الشيخ ابراهيم الخليفة، وكيل الوزارة، واتهمه بالتطاول على الشرطة. وعندما اصر هذا المواطن على صحة ما جرى لمنزله، أمر وكيل الوزارة بانزال رتبته. واستمرت الحكومة في سياسة ابعاد المواطنين. فقد ابعد المواطن السيد محمد السيد احمد السيد علوي الغريفي، ٢٠ عاما، من البلاد بعد رجوعه من دراسته في الخارج. وكان قد رجع جوا من مطار الظهران بالمملكة العربية السعودية الى مطار البحرين الدولي. وتم التحقيق معه في المطار من الساعة ٣٠, ٤ حتى الثامنة مساء، وبعدها ابعد الى خارج البلاد.

● وفي باريس عقد السيد عبد النبي العكري باسم المعارضة البحرينية مؤتمرا صحافيا بدعوة من رابطة صحفيي الشرق الاوسط. وبعد عرض سريع للاوضاع، اجاب السيد العكري على اسئلة الصحافيين واستفساراتهم. وحضر ممثلون عن صحيفة اللوموند دبلوماتيك وراديو فرنسا العالمي واذاعة مونتي كارلو ووكالة الصحافة الفرنسية والعالم العربي ومجلة الشرق الاوسط ولوفيغارو وعدد من الصحافيين المستقلين. وكان الحديث صريحا حيث أطلع المتحدث الرأي العام على ما يجري في البلاد، وكان تفاعل الحاضرين يعكس تعاطفا واضحا مع المعارضة البحرينية. والتقى ممثل المعارضة بالسيد باسكال درور عن حزب التجمع من اجل الجمهورية الحاكم بزعامة الرئيس شيراك. وطالب الحكومة الفرنسية بحث حكومة البحرين لوضع حد للحكم العرفي والحوار مع المعارضة. كما التقى السيد بيزو بيرز مسؤول العلاقات الخارجية في حزب القوى الديمقراطية المشارك في الائتلاف، والتقى كذلك مع ممثل العلاقات الخارجية بالحزب الشيوعي الفرنسي، وكذلك مع الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان التي شكرها على دعمها قضية شعب البحرين في الامم المتحدة والمحافل الاخرى.

١٩ مايو

● فيما اعتقلت قوات الامن العشرات من المواطنين يوم امس في اطار سياستها لارهاب المواطنين استقبل شعب البحرين هذا اليوم موسم العاشوراء الذي يجسد معاني التضحية والفداء من اجل الحقوق المسلوبة. وبدت حالة الاستقطاب واضحة بشكل يلحظها من يزور البلاد. فعلى احد الجانبين تقف العائلة الحاكمة مصممة على استعمال ما لديها من وسائل القمع والارهاب للدفاع عن استبداد رئيس الوزراء وعلى الجانب الآخر يستعد الشعب لاحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين الذي بذل دمه دفاعا عن الحق في كربلاء قبل اكثر من ثلاثة عشر قرنا. وقد عمت مظاهر الحزن في كل جوانب البلاد ورفعت الرايات السوداء وغطت الشعارات شوارع البلاد ومراكزها الدينية المعدة لاحياء ذكرى الشهداء والتي تعرف بـ«المآتم». وفي الايام الاخيرة حدثت مصادمات كثيرة بين الشباب الذين صمموا على اقامة شعائرهم الدينية طبقا لدستور البلاد وقوات الشغب الاجنبية التي استقدمها آل خليفة للتصدي لمن لا يلتزم بالقوانين التعسفية للعائلة الحاكمة المعارضة للدستور. ويتوقع ان تتميز الايام العشرة المقبلة بالسخونة السياسية والامنية بعد قرار آل خليفة منع الشعب من التعبير السلمي عن مطالبه المشروعة.

● ففي الليلة الماضية اعتدت قوات الشغب الاجنبية على مناطق البحرين بطريقة استفزازية لازالة الاعلام السوداء واللافتات التي كتبت عليها الشعارات والتي ملأت جدران القرى. وحدثت مصادمات قوية بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية المتكونة من البلوش والباكستانيين. وفي منطقة البلاد القديم حدثت مواجهات في المنطقة الشرقية بالقرب من مأتم الجشي حيث حدث تراشق بين البحرينيين من جهة والبلوش والباكستانيين من جهة اخرى. واستعملت تلك القوات الاجنبية الغازات المسيلة للدموع والخانقة واطلقت الرصاص المطاطي على المواطنين. وعلى اثر ذلك طوقت المنطقة كلها. ثم قامت القوات الاجنبية بالاعتداء على مأتم الحاج منصور السطيح وضرب مرتزقتها عددا من المواطنين واعتقلوا خمسة اشخاص على الاقل من داخل المأتم وهم: السيد علوي السيد مكي، ٣٥ (وهو معوق ولا يستطيع الانحناء)، رضي عباس منصور السطيح، ١٨، حبيب جواد عاشور الستراوي، ١٧، جاسم مهدي منصور جاسم، ١٧، عبد النبي علي السباع، ٣٣. وحدثت مواجهات كذلك في المنطقة الغربية من المنطقة بالقرب من مدرسة الخميس. وكانت القوات الاجنبية قد اعتدت على المنطقة في الليلة الماضية واعتقلت ما لا يقل عن ١٦ شخصا. وقامت بضرب شخصين علنا وهما

عبد الجليل سعيد احمد النعيمي ومحمد رضي النعيمي. وفي المنطقة نفسها اعتدت القوات الاجنبية على مباراة كانت تجري هناك واعتقلت عددا من الرياضيين منهم ميثم محمد الاسكافي، ١٨، مرتضى صالح الاسكافي، ١٦، علي عبد الله عبد الوهاب الاسكافي، ١٦، حسين احمد علي ابراهيم، ١٦. وفي مساء الجمعة الماضية اعتدت تلك القوات على مأتم «التقية» وضربت الخطيب (السيد عبد الله) وعددا كبيرا من المستمعين ومن بينهم غازي الحداد واخوه رمزي الذي اعتقل لاحقا، واغلق المأتم.

● وفي منطقة السهلة اعتدت القوات الاجنبية على مآتم المنطقة ودمرت ما فيها وسرقت محتوياتها. وفي الدراز قامت تلك القوات بطلاء الجدران التي اصبحت تحرج الحكومة بسبب ما تحمله من شعارات تعكس حقيقة مشاعر شعب البحرين تجاه آل خليفة. كما اعتقلت عددا كبيرا من مواطنيها في الايام الاخيرة في محاولة يائسة لمنع المواكب الدينية المعتادة التي يحميها دستور البلاد نصا. وشهدت مناطق البحرين جميعها اعتداءات مماثلة من قبل قوات الشغب الاجنبية. وقد فشلت الحكومة في تطبيق اجراءاتها التعسفية التي اعطتها لنفسها بموجب مرسوم انشاء ما أسمته المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، وذلك بعد ان فشلت في توظيف احد من المواطنين من ذوي النفوذ الديني او الاجتماعي فيه. وقد افتى فقهاء كثيرون بحرمة الانتماء اليه لانه يعارض حرية العقيدة والممارسات الدينية، ويخضع العبادة لرغبات آل خليفة، الامر الذي يحرمه الاسلام.

● وعلى صعيد آخر انكشف جانب كبير من سياسات القمع التي تمارسها حكومة آل خليفة ضد شعب البحرين بعد بث تليفزيون هيئة الاذاعة البريطانية برنامجا خاصا اعدته الصحافية المعروفة سوزان لويد ـ روبرتس. وقد بثته القناة الثانية يوم السبت ١١ مايو واعادت المحطة العالمية BBC World بثه عدة مرات كان آخرها يوم امس. وقد سعت حكومة البحرين، تمشيا مع سياستها لطمس الحقائق، لمنع استقباله من قبل المواطنين الذين يستلمون البث عبر «الكابل» ولكنها فشلت في منع استقباله عبر الاطباق. وتم تبادل نسخ البرنامج واصبح حديث الساعة ليس في البحرين وحدها بل في الخليج كله. وقد ترك هذا البرنامج اثرا كبيرا في نفوس الذين شاهدوه، وخصوصا الذين لم تكن صورة ما يجري واضحة لديهم. وقد فشلت حكومة البحرين في اقناع الرأي العام بقمعها العبثي الذي يجمع المراقبون والسياسيون على انه لن يحل الازمة وان استمراره سوف يؤثر على مستقبل العائلة الحاكمة بشكل اكبر.

● ومن جهة اخرى تواجه الحكومة ازمة اقتصادية كبيرة بسبب انفاقها الكبير على جهاز الامن وقوات الشغب وجهاز الاعلام بدون طائل. وعلم ان شركة طيران الخليج التي تواجه منافسة كبيرة من شركات الطيران الاقليمية الاخرى اصبحت تعاني من عجز مالي كبير. وتقول التقارير انها لن تستطيع دفع رواتب الموظفين هذا الشهر للمرة الاولى في تاريخها. وقد انخفض عدد المسافرين من البحرين واليها كثيرا في العام الاخير، الامر الذي انعكس سلبا على مدخولاتها.

٢٠ مايو

● استمرت حالة التوتر في البلاد يوم امس بعد ان قامت قوات الشغب بالاعتداء على عدد من المناطق وصادرت الاعلام السوداء من بعض المناطق وحاولت منع التجمعات. ولكن اصرار المواطنين على الاستمرار في نشاطاتهم الدينية افشل خطط الحكومة. واستمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في الايام القليلة الماضية. وتجدر الاشارة الى ان اثنين من كبار العلماء في البحرين اصدرا بيانا دعيا فيه المواطنين الى الاستمرار في احياء الشعائر الدينية وارتياد المساجد بدون خشية، ومزاولة الفعاليات الدينية التي يحميها دستور البلاد. وتعتبر رسالة كل من السيد علوي الغريفي والسيد جودا الوداعي (وهما اكبر علماء البحرين من حيث العمر والمستوى الفقهي) وثيقة تاريخية لانها اكدت وقوف جميع فئات المجتمع بوجه الاستبداد الحكومي بدون خوف او خشية. وكان هذان العالمان قد بعثا برسالة الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الشهر الماضي يدعوانه فيها الى الغاء مشروع ما أسمي المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي اعتبره الشعب مؤشرا واضحا على سوء نية الحكومة التي تكرس قمعها للحريات العامة بدلا من الانفتاح. وتظن العائلة الحاكمة ان المرتزقة البريطانيين والبلوش والباكستانيين الذين يستحوذون على نسبة كبيرة من الميزانية كرواتب وعلاوات سوف يحمون نظامهم. غير ان شعب البحرين مصمم على الاستمرار في مواجهته سياسات القمع والارهاب الخليفية بدون تراجع مهما كلف الامر. وهناك خشية من ان تؤدي سياسات الحكومة الى تدهور اكبر للوضع خصوصا وان اكثر من ٢٥ مواطنا قد استشهدوا نتيجة السياسات الارهابية التي تمارسها قوات الامن والشغب الاجنبية.

● كما تجدر الاشارة الى ان هناك قلقا واسعا في اوساط الشعب بعد انتشار خبر استقدام ١٥٠ بريطانيا من خبراء التعذيب الى البلاد. ويدير جهاز الامن البحريني ضابط

بريطاني من العهد الاستعماري هو ايان هندرسون الذي صمم سياسات التعذيب التي اودت بحياة عشرات المواطنين منذ مجيئه قبل ثلاثين عاما. وتكرر هذا الخبر من عدة مصادر، مشيرة الى ان العائلة الخليفية الحاكمة اصبحت اكثر قلقا على وجودها بعد ان اتضح لها انها لا تحظى بدعم كبير في البلاد، وبعد ان اتهمت بضلوعها في السياسات التي ادت الى قتل شباب البحرين بالرصاص في الشوارع او تحت التعذيب في الزنزانات. وتصر الحكومة البريطانية على ان هندرسون لا يمثلها وانه مجرد مواطن بريطاني عادي، غير ان المعارضة تؤكد انه عين في منصبه عندما كانت بريطانيا تتولى حماية البحرين في الستينات. وتقول المعارضة ان زيادة عدد المعذبين والجلادين لن يقضي على طموحات الشعب، اذ ليس لدى هؤلاء من وسائل التعذيب ما لم يستعمله جهاز الامن قبل مجيئهم.

● وفي محاولة لارهاب المواطنين استمرت محكمة امن الدولة في النظر في قضايا المعتقلين، وأجلت النظر في قضية كل من محمد سهوان وجابر الشعلة المعتقلين منذ ديسمبر ١٩٩٤ حتى الثلاثين من هذا الشهر وذلك بعد ان انكر الشابان التهم الموجهة لهما. وتنظر المحكمة في قضية ثمانية اشخاص اتهموا باشعال النار في مطعم سترة الذي راح ضحيته سبعة من البنغاليين. وقد أنكر المتهمون التهم الموجهة اليهم، ولم تستطع المحكمة اثبات التهم، الامر الذي احرج المدعي العام كثيرا. وكانت المعارضة قد اتهمت الحكومة بتدبير الحادث الذي اودى بحياة سبعة من البنغاليين لتبرير عدوانها على شعب البحرين. ولاخفاء جريمتها، قامت سلطات الامن بدفن الضحايا سرا لكي لا تنكشف الاصابات التي ادت الى موتهم. والثمانية المتهمون زورا هم: احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي، احمد خليل الكتاب، خليل ابراهيم خميس، قمبر خميس قمبر، عبد الله ابراهيم خميس، محمد رضا العطار وعبد العزيز حسين عبد الباقي. وهناك ثلاثة مواطنين آخرين ينتظرون نطق المحكمة بالحكم زورا ضدهم وهم علي محمد الهادي، علي ابراهيم اسماعيل وسمير احمد الشيخ. وقد شجبت المنظمات الدولية هذه المحاكمات الجائرة، واعتبرت منظمات حقوق الانسان الدولية استمرار احتجاز المواطنين بعد صدور احكام محكمة امن الدولة اعتقالا عشوائيا يتناقض مع حقوق الانسان.

● وهناك انزعاج كبير من عشوائية السياسة الحكومية ازاء المعتقلين. وقد تجلت هذه العشوائية في قضية خمسة من المعتقلين كانت محكمة الجنايات قد برأتهم في شهر

فبراير الماضي ولكنهم بقوا في الاعتقال. وبعد قرار الامير بتحويل كل القضايا المتعلقة بالانتفاضة الشعبية الى محكمة امن الدولة، تم تحويلهم الى محكمة امن الدولة التي ينتظر ان تنظر في امرهم قريبا. والخمسة هم حميد عيسى سهلان، ٢٢، حسين عيسى، ١٨، عبد الشهيد عيسى، ١٩، علي حسن، ٢١ ومنير حسن، ١٨ وجميعهم من منطقة العكر.

● وعلى صعيد آخر استمر الاهتمام الدولي بالوضع في البحرين. وقد أعادت محطة التليفزيون الالمانية الرئيسية ARD، بث البرنامج التليفزيون الذي اعدته الصحافية البريطانية سوزان لويد -روبرتس والذي بثته هيئة الاذاعةالبريطانية عدة مرات خلال الاسبوع الماضي. وبثت المحطة المذكورة هذا البرنامج مترجما الى الالمانية مرتين (صباح اليوم وامس) وكان له أثر كبير في توعية الناطقين بالالمانية بما يجري في البحرين. وهناك مشاريع اعلامية اخرى من هذا النوع. هذا في الوقت الذي ازداد اهتمام السياسيين في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية بما يجري في البحرين، خصوصا بعد ان اتضحت شراسة آل خليفة في التعامل مع المطالب الهادئة والمعقولة التي طرحتها المعارضة. ويتوقع ان يؤدي هذا الاهتمام الى نتائج عملية لصالح الشعب بعد ما قدمه من تضحيات كبيرة.

٢٢مايو

● حكمت محكمة امن الدولة غير الدستورية هذا اليوم على ثلاثة اشخاص بالسجن عشر سنوات لكل منهم ودفع غرامة قدرها ٤١٠ آلاف دينار بحريني (اكثر من مليون دولار). وكان الثلاثة قد اتهموا زورا بتفجير كابيلات الكهرباء تحت جسر منطقة سترة العام الماضي. ولم يسمح لاحد من ذويهم بالاتصال بهم منذ اعتقالهم قبل قرابة عام، كما لم يسمح لهم بالاتصال بمحاميهم الا في الساعات الاخيرة من المحاكمة. وتجدر الاشارة الى ان محكمة امن الدولة التي يترأسها عادة احد افراد آل خليفة تعقد جلساتها سرا ولا يسمح للمحكومين بالاستئناف ضد الاحكام التي تصدر بحقهم. وقد قرأ القاضي الخليفي الحكم من ورقة يعتقد ان «السطات العليا» في البلاد وجهتها اليه. وتحاول الحكومة عبثا مصادرة المطالب الدستورية للشعب بهذه المحاكمات، وترفض مناقشة طلب اعادة العمل بدستور البلاد الذي علق الامير العمل به في العام ١٩٧٥. وقد استسخف الكثيرون من ابناء الشعب هذه الاحكام واعتبروها دليلا آخر على

ضرورة التغيير السياسي في البلاد لوقف استهتار آل خليفة بشعب البحرين، واستهانتهم بحياة المواطنين وكراماتهم. ويعبر الكثيرون عن سخطهم لتسليط المرتزقة الاجانب على ابناء الشعب في عصر اصبحت حكومات العالم تحترم شعوبها وتشاركها في اتخاذ القرار. وقدم في ١٩ مايو المواطن السيد علي علوي الخباز الى المحاكمة امام المحكمة السيئة الصيت ولم يعرف بعد ما اذا اصدرت حكمها بحقه ام لا.

● وفي الكويت اخذت قضية تسليم وزارة الداخلية الكويتي المواطن البحريني جميل عبد الغني عبد الله علي أبعادا كبيرة حيث اصبحت مطروحة بقوة امام مجلس الامة. وكان المواطن قد اختفى من عمله في ١٤ مايو ١٩٩٦ بعد ان اختطفه عدة اشخاص بملابس مدنية من محل عمله وعرف لاحقا انهم من جهاز امن الدولة الكويتي. والشاب المذكور من مواليد ٢٥/ ٢/ ١٩٧١ ويحمل جواز سفر بحرينيا رقم ٧٧٦٣٩٣ صادر في ٢/ ٨/ ١٩٩٤ وينتهي في ٢/ ٨/ ١٩٩٩. وكان يعمل في صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية منذ اكثر من ثلاث سنوات وهو معروف باستقامة سلوكه وهدوء طباعه. وقد تزوج العام الماضي من فتاة كويتية، وهو من منطقة البلاد القديم وكان يعيش في منطقة مدينة حمد قبل ذهابه الكويت. وقد طرح النائب عدنان عبد الصمد قضية اختطاف الشاب على المجلس واصبحت متداولة بقوة. وكتب محمد مساعد الصالح هذا اليوم عمودا في جريدة «القبس» حول جريمة الخطف مسميا وزارة الداخلية «ادارة الاشباح». وقال وزير الداخلية في رده على استفسار عبد الصمد حول الموضوع ان الكويت استلمت طلبا من الانتربول (البوليس الدولي) بتسليم الشخص المذكور. ولكن بعد اجراء هاتفي مع الانتربول نفى وجود اي اتهام ضد الرجل وانه لم يطالب بتسليمه. ونشرت جريدة «الطليعة» هذا اليوم خبرا عن القضية، ويتوقع ان تأخذ القضية ابعادا اكبر خصوصا في الاجواء التي تسود المنطقة هذه الايام. وكانت الكويت قد سلمت مواطنا بحرينيا آخر العام الماضي الى حكومة البحرين. وهناك خوف كبير على حياة هؤلاء الاشخاص خصوصا في ظل النظام الامني الشرس الذي يديره الاجانب في البحرين. وتجدر الاشارة الى ان مواطنا آخر اختفى في مطلع هذا الشهر عندما كان في طريقه من السعودية الى الاردن. ويعتقد ان هذا الشخص، وهو الشيخ علي احمد المتغوي، معتقل لدى السلطات السعودية. وكان اخوه، عبد الحسين احمد المتغوي، قد اعتقل في شهر يناير الماضي، ولم يعرف عن مصيره شيء منذ اعتقاله.

● ومن جهة اخرى استمرت المواجهات بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية يوم

امس، واصبحت تتصاعد يوميا منذ بداية شهر المحرم، حيث بدأت هذه القوات بالاعتداء على مراكز التجمع (المآتم) ونزع السواد منها واستفزاز مرتاديها. وفي الليلة قبل الماضية اطلقت النار على مكبرات الصوت بالمأتم الجنوبي بمنطقة كرانة ودمرتها، وبقيت آثار هذا العبث واضحة على المأتم، لتؤكد حرب آل خليفة ضد شعب البحرين. هذا وقد خرج المواطنون في مواكب دينية كبيرة الليلة الماضية وكان الشباب يلبسون الشرائط الحمراء التي كتبت عليها شعارات عديدة مثل: هيهات منا الذلة، اللهم فك أسرانا، اللهم ارزقنا الشهادة، ورفعت هذه الشعارات ايضا باصوات عالية في تحد واضح لسياسة القتل التي تتبعها الحكومة ضد الشعب. وقررت المآتم عدم تقديم الطعام للمشاركين في الفعاليات الدينية تضامنا مع المعتقلين والشهداء.

● وفي الوقت نفسه اعتقلت قوات الامن، بامر من ايان هندرسون، كلا من احمد حسين الستراوي ومحمد القيدوم والسيد حسين وذلك في مساء الاثنين الماضي. والثلاثة من المعروفين بدورهم في رفع الشعارات والاشعار في المناسبات الدينية. كما اعتقلت الشيخ عباس السماهيجي بدون اي مبرر. واعتقلت قوات الامن عددا من عائلة القطري بالمنامة، والعائلة معروفة بتجارتها في مجال الخضراوات والفواكه.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «لوس انجيليس تايمز» الامريكية مقالا طويلا في ١٥ مايو حول الوضع في البحرين، وكان مقالا ايجابيا جدا. وجاء في نهايته: «وهكذا فان الوضع في البحرين يتلخص في وجود حكومة صلفة تواجهها معارضة شعبية لا يمكن قمعها. ويقول احد الدبلوماسيين: في النهاية فان عليهم ان يقدموا تنازلات. فسوف تستمر الاضطرابات حتى تعيد الحكومة البرلمان. واعتقد انها (الاضطرابات) سوف تصبح أسوأ». كما نشرت صحيفة اللوموند الفرنسية في ٢١ مايو مقالا على ضوء مقابلة اجرتها مع المعارض البحريني، عبد النبي العكري. ونسبت الى العكري قوله: «ان شعب البحرين عبر عن مطالبه الدستورية عبر العرائض التي كان آخرها عريضة وقع عليها ١٠ آلاف مواطن. غير ان الحكومة ترد على ذلك بالعنف».

٢٤ مايو

● اصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس تقريرا مهما من ٧٠ صفحة بعنوان: «حقوق الانسان والمساعدات الامنية الامريكية» قالت فيه ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تعترف بالمسؤولية ازاء انتهاكات حقوق الانسان من قبل الحكومات التي تستعمل

الاسلحة العسكرية الامريكية والتدريب. وقال التقرير: «ان دافعي الضرائب الامريكيين يجب ان لا يدفعوا من اجل القتل السياسي، او التعذيب او الاعتقال الظالم (لمواطني الدول التي تستلم تلك المعونات) بسبب ممارساتهم حقوقهم الانسانية التي تعتبر بديهية في الولايات المتحدة». واستعرض التقرير الاوضاع في تسع عشرة دولة من دول العالم من بينها البحرين التي ذكرت مع اسرائيل و كينيا وبوتسوانا وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وبيرو وفنزويلا واوغندا وملاوي وزيمبابوي والهند واندونيسيا وباكستان والفليبين ومصر والسعودية وتركيا. وقال التقرير ان المعونات العسكرية الامريكية لهذه الدول يتجاوز الـ ٤,٦٥ مليار دولار سنويا «برغم انتهاكات حقوق الانسان الفاضحة التي تمارسها هذه الحكومات او تقرها».

● ومن جهة ثانية قدم ١٨ عضوا من اعضاء البرلمان البريطاني، مشروع قرار الى البرلمان جاء فيه ما يلي: «ان هذا المجلس يأخذ بعين الاعتبار التدهور العام في اوضاع حقوق الانسان في البحرين ومن ضمنها الاعتقال العشوائي لمئات الافراد في اطار قانون امن الدولة لقيامهم بمسيرات سلمية منذ اكتوبر العام الماضي. ويأخذ بعين الاعتبار بان الكثيرين من المعتقلين هم من الاطفال وذلك انتهاك لميثاق حقوق الطفل الذي وقعت البحرين عليه في العام ١٩٩٢. ويشجب المجلس منع الاحتفالات الدينية واعتقال المئات خلال ايام عيد الأضحى الاخير. والمجلس منزعج من اعدام عيسى احمد قمبر في شهر مارس الماضي بعد محاكمة سرية تجاهلت المعايير الدولية لحقوق الانسان حول ضرورة تقديم المساعدة القانونية الكافية، ويعبر عن قلقه من دعاوى التعذيب والتقارير الاخرى حول تعرض الاطفال للضرب، ويدعو حكومة صاحبة الجلالة لمناشدة امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بان يأمر بالافراج الفوري عن الاطفال وان يطلق سراح جميع كل المعتقلين الآخرين فورا اذا كانوا معتقلين بدون تهمة او اذا كانت هناك تهمة بان يقدموا الى محكمة كفؤة ومستقلة تضمن حقوقهم الاجرائية في كل الاوقات، ويدعو حكومة البحرين للقيام بالتحقيق الشامل والمستقل في ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب، والتأكد من تقديم اولئك المسؤولين عنها الى العدالة، وتناشد البحرين باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية طبقا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية في كل الظروف».

ووقع على المشروع اعضاء برلمانيون من كافة الاحزاب السياسية البريطانية.

● كما بعث عدد من اعضاء البرلمان البريطاني برسائل الى وزارة الخارجية البريطانية

يطالبونها بشجب سياسات التعذيب والقمع التي تمارسها ضد المواطنين. وطالبوها بالضغط على امير البحرين لاعادة العمل بالدستور وانتخاب البرلمان واطلاق سراح السجناء السياسيين. وبعث بعضهم رسائل مماثلة الى حكومة البحرين عبر السفارة بالمطالب نفسها. وتجدر الاشارة الى ان وزير الخارجية البحريني، الشيخ محمد بن مبارك، عين اخاه، عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، سفيرا للبحرين لدى بريطانيا. واعتبر صحافيون وسياسيون بريطانيون هذا التعيين مؤشرا آخر على طريقة ادارة البلاد حيث تعطى القرابة والولاء اولوية على الكفاءة في التعيينات الادارية والسياسية.

● وعلى صعيد الداخل، استمرت فعاليات العاشوراء بحماس منقطع النظير، وتصدى المواطنون لقوات الشغب الاجنبية لمنعها من ازالة السواد والاعلام المرفوعة التي تعبر عن حزن الشعب تجاه الشهداء. كما التزمت المآتم بعدم تقديم الطعام الى الحاضرين كما كان متبعا في الاعوام السابقة وذلك تضامنا مع الشيخ الجمري وبقية المعتقلين. كما تمت مقاطعة الخطباء المحسوبين على السلطة، فيما يستعد المواطنون للخروج في مواكب ومسيرات سلمية في الايام الاربعة المقبلة. وهناك خشية كبيرة من ان تقوم قوات الشغب الاجنبية بالاعتداء على هذه المواكب واستفزازها الامر الذي قد تكون له عواقب وخيمة. وتمنت المعارضة على حكومة آل خليفة التخلي عن سياسة التعنت والاستبداد واتباع نهج الحوار لانقاذ البلاد من مستقبل اسود ينتظرها اذا استمر العنف الحكومي والرد الشعبي.

● ومن جهة اخرى استمرت الاعتقالات العشوائية في صفوف المواطنين. وعرف من بين هؤلاء السيد حسين السيد عيسى (من منطقة كرانة) بعد القائه كلمة في منطقة كرباباد قبل اربعة ايام، وجميل جعفر، ٢٥، (من منطقة الجفير)، وعبد الجليل العصفور، ٤٠، وهو رجل اعمال.

● هذا وقد اصيب مواطنو منطقة بني جمرة بالدهشة عندما اطلق سراح احد المعتقلين قبل ثلاثة ايام وآثار التعذيب واضحة على انحاء جسده. وشعر الجميع بالغضب وهم يشاهدون اصابع الشاب ميرزا محمد جعفر، ١٦ عاما، وهي بدون اظافر والدماء تقطر منها. وكان الشاب قد بقي في المعتقل اثني عشر يوما تعرض فيها الى اشد انواع التعذيب، التي كان قلع الاظافر من بينها. ويزداد الشعور الشعبي بالغضب تجاه آل خليفة يوما بعد آخر بسبب ممارساتها غير الانسانية بحق المواطنين.

٢٧ مايو

● تدهورت صحة الشيخ عبد الامير الجمري، عضو المجلس الوطني المنحل والقاضي السابق بالمحكمة الشرعية، بسبب سوء المعاملة التي يتعرض لها منذ اعتقاله في ٢٠ يناير الماضي. وقد استدعي له طبيب متخصص في امراض القلب وزاره في معتقله في قاعدة سافرة جنوبي البلاد. ومنذ اعتقاله قبل اكثر من اربعة شهور لم يسمح له بالاتصال باي شخص ولم يزره احد من افراد عائلته، وكذلك بقية قادة الانتفاضة المعتقلين. ويطالب الشيخ الجمري باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وهناك قلق كبير في البلاد بسبب تداعي صحة الشيخ الجمري. وقد حمل ناطق باسم حركة احرار البحرين الحكومة المسؤولية الكاملة عن صحته وطالب بالسماح لاطباء تبرعوا من بلدان اوروبية بزيارة الشيخ الجمري وتقديم العناية المطلوبة. وجاءت هذه الخطوة بسبب ما هو معروف عن الاوضاع السيئة في السجون وانعدام العناية الصحية بالمعتقلين.

● هذا وقد اصيب كل من حسين محمد علي احمد فتيل، ١٦، وكميل جعفر علي احمد فتيل، ١٥، برصاص قوات الشغب الاجنبية مساء الاربعاء الماضي (٢٢ مايو) واعتقلا ولم يسمع عنهما شيء منذ ذلك الوقت. وقال شهود عيان ان اصاباتهما ربما كانت بليغة. وكان الشابان يطليان جدارا في منطقة بني جمرة ومعهما اربعة اطفال آخرين اعتقلوا في وقت لاحق من تلك الليلة وهم اسعد علي حسين سعد، ١٦، جاسم محمد طاهر، ١٦، حسن يوسف احمد، ١٦، وياسين عبد الواحد يوسف ادريس، ١٥. وجاء اطلاق النار من قبل قوات الشغب بدون مبرر وذلك كجزء من التعليمات التي تهدف لارهاب المواطنين. وكانت قوات الشغب الاجنبية قد قتلت الشاب فاضل عباس مرهون قبل ثلاثة اسابيع بالاسلوب نفسه. ولم يقدم البلوشي المسؤول عن اطلاق النار الى المحاكمة، في الوقت الذي اعدم فيه الشهيد عيسى قمبر بتهمة ملفقة ضده بانه شارك في قتل شرطي. وينظر المواطنون الى هذه الاستهانة المخزية من قبل آل خليفة بارواح شباب البحرين بغضب شديد حيث يعدم المواطن ويحمى الاجنبي الذي يقتل الابرياء.

● وفي منطقة المرخ اصيبت يوم الجمعة الماضي (٢٤ مايو) امرأة بشظايا رصاصة من قوات الشغب الاجنبية ونقلت الى المستشفى مع امرأتين اخريين اصيبتا باختناق شديد بعد اطلاق الغازات الخانقة والمسيلة للدموع على مجموعة من المواطنين كانت تعلق السواد في المنطقة. واعتقلت قوات الامن التي يديرها ايان هندرسون شابين من منطقة المرخ لانهما كانا يعلقان السواد على الحيطان. واصبح تعليق القماش الاسود جريمة

يعاقب من يقوم بها باطلاق النار الذي قد يؤدي الى قتله.

● وعلى صعيد آخر شهدت الليلة الماضية حملة اعتقالات شرسة قامت بها قوات الامن بامر من هندرسون، حيث تم اعتقال اكثر من سبعين مواطنا من منطقة المنامة وحدها. وجاء ذلك العدوان على الحريات العامة بعد توزيع منشور يطالب بانهاء عهد الارهاب الذي يفرضه آل خليفة على شعب البحرين، وفي حملة استباقية لمنع المسيرة الجماهيرية العملاقة التي ستخرج غدا في المنامة بمناسبة يوم العاشوراء. وقد استهدفت حملة الاعتقالات الشباب المعروفين برفع الشعارات والهتافات والاشعار في المسيرات الدينية والناشطين في مجال تنظيم المسيرات السلمية. وتمنع حكومة البحرين اي نشاط سلمي يتحدث عن الدستور او اقامة دولة القانون.

● ويتوقع ان يشارك في المسيرة الدينية اكثر من خمسين الف مواطن يرفعون الشعارات المطالبة بالحرية والعدالة واعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء. كما يتوقع رفع صور الشهداء البحرينيين الذين قتلتهم قوات الشغب الاجنبية او تحت التعذيب في الزنزانات. وقد مارست وزارة الداخلية ضغوطا كبيرة على العالم الكبير السيد جواد الوداعي لالغاء مسيرة سلمية كان قد دعا اليها مع السيد علوي الغريفي، يقوم بها العلماء غدا بمناسبة يوم العاشوراء وتضامنا مع العلماء المعتقلين وبقية السجناء. وهددت وزارة الداخلية بقمع المسيرة السلمية، ونشرت قوات الكوماندوز في مناطق متعددة لارهاب المواطنين عشية المسيرة السنوية العملاقة. وتتصاعد المشاعر هذا اليوم وغدا تحسبا لما قد يحدث من مواجهة بين المواطنين والقوات الاجنبية خصوصا وان المواطنين لم يعودوا خائفين من التهديدات التي تطلقها القوات الاجنبية بالقتل والتعذيب والسجن. ويتوقع خروج آلاف المواطنين مساء اليوم وغدا وهم يرتدون الاكفان للتعبير عن عدم خشيتهم من الموت بعد ان قتل آل خليفة ٢٥ مواطنا بحرينيا على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية.

● وفي الوقت نفسه يبث جهاز الامن هذه الايام اشاعات مغرضة تهدف لبلبلة الرأي العام والتشويش على المطالب والهاء الشعب عن التحرك الكبير الذي يهدف لاقامة دولة القانون بدلا من دولة الفوضى الخليفية. ومن تلك الاشاعات تعرض شخصيات المعارضة مثل الدكتور منصور الجمري والشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري للاغتيال. هذا في الوقت الذي يعد فيه جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، لمرحلة جديدة من العنف والارهاب ضد شعب البحرين الصامد.

٢٩ مايو

● يسود التوتر اجواء البلاد هذا اليوم بسبب انتشار القوات الحكومية المدججة بالاسلحة والرشاشات، ومحاصرة مناطق السنابس والديه وجدحفص وبني جمرة والدراز بالمدرعات. وفي هذا اليوم حيث يخرج المواطنون في مسيرة دينية كبيرة في منطقة الديه فرضت القوات الحكومية حصارا على المنطقة ومنعت المواطنين من دخولها، ولكن بدون جدوى. وهناك الآن عشرات الآلاف داخل منطقة الديه فيما تفرض قوات الشغب حصارا عليها. وقد انطلقت المسيرة بعد الظهر ورفعت فيها صور الشهداء والعلماء المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري. ورفعت شعارات منها: «بالروح بالدم نفديك يا جمري» و «نطالب بالدستور والبرلمان».

● هذا وقد خرجت مواكب العزاء يوم امس بمناسبة ذكرى العاشوراء بكثافة غير معهودة وطرح سياسي متميز. وشارك عشرات الآلاف من المواطنين في كافة مناطق البحرين وخصوصا في العاصمة، المنامة، في المسيرات العملاقة التي طافت الشوارع وشارك فيها الرجال والنساء. وكانت هناك استفزازات متواصلة من قوات القمع الاجنبية التي اخذت مواقعها عند مداخل العاصمة ومنعت السيارات الواردة من القرى من دخول المنامة، ولكن ذلك لم يغير من الواقع شيئا، وسارت المسيرات التي اعتبرها المراقبون استفتاء شعبيا حاسما ضد سياسات آل خليفة. واعتبرها دبلوماسيون غربيون «مؤشرا خطيرا» على عمق الفجوة بين الشعب والحكومة مستدلين بروح التحدي التي تزداد يوما بعد آخر برغم القمع الحكومي وسياسات القتل التي يمارسها جهاز الامن.

● وكانت قوات الشغب على مدى الايام العشرة الاولى من المحرم قد قامت باعمال استفزازية شبه يومية منها ازالة السواد الذي يعلقه المواطنون تعبيرا عن حزنهم وتضامنا مع السجناء وعوائل الشهداء. ومنها ايضا الاعتقالات التي لم تتوقف طوال الفترة حتى تجاوز عدد الذين اعتقلوا مائة شخص من الشعراء والادباء وقراء الشعر ورافعي الهتافات في المواكب. كل ذلك لمنع خروج المواكب، ومع ذلك فقد فشلت الحكومة في منع المسيرات وسجل الشعب انتصارا نفسيا وسياسيا كبيرا على قوات القمع الخليفية. واستمرت الاستفزازات بدون توقف على مدى الايام العشرة الماضية حيث ازدادت الاعتقالات وقامت الحكومة باستعراضات للقوة واطلق مسؤولوها التصريحات الكثيرة المليئة بالتهديد باستعمال القوة لقمع المسيرات. وتجاهل المواطنون تلك التحذيرات وقرروا اقامة المواكب العملاقة معبرين عن استعدادهم لتحمل تبعات ذلك. وعقد

الشباب النية على لبس الاكفان لاستقبال مدرعات الحكومة والقوات الاجنبية التي وضعت في حالة تأهب قصوى لمواجهة المواطنين العزل. ومارست وزارة الداخلية شتى الضغوط على العالم الكبير السيد جواد الوداعي الذي كان قد أعلن عن عزمه على تصدر موكب لعلماء الدين يوم امس. وهددت العائلة الحاكمة الشعب بـ «حمام دم» ان خرج موكب العلماء. وبسبب الطبيعة السلمية للمسيرات واحتراما للمناسبة (ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي) فقد ألغيت مسيرة العلماء واكتفي بالمسيرات الشعبية التي فاقت التوقعات من حيث اعداد المشاركين فيها وحماسهم المنقطع النظير. وسوف تستمر المسيرات لمدة يومين آخرين في شتى مناطق البحرين.

● ولاحظ المراقبون التزام شعب البحرين بقرار عدم تقديم الطعام للمشاركين في المجالس الحسينية والمواكب الدينية خلال ايام المحرم وهي عادة متبعة منذ قرون. وكانت المعارضة قد اصدرت قرارا بذلك تضامنا مع المعتقلين الذين في مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري واخوته، وتعبيرا عن الحداد على ارواح الشهداء. وأدى الالتزام الشعبي الكامل بعدم تقديم الاكل الى حدوث ازمة لدى الحكومة حيث كانت تعول على بيع اعداد كبيرة من الماشية لاصحاب المآتم. واضطرت الى اعادة تصدير كمية من الماشية الى الكويت. وكان وزير الداخلية قد حاول عبثا اقناع رؤساء المآتم بتقديم الاكل للمشاركين وذلك من اجل افشال نداء المعارضة، ولكنه لم يوفق في ذلك. ويشعر الدبلوماسيون بانحسار سلطة آل خليفة كلما ازداد قمعهم، وهو عكس النتيجة التي يريدونها.

● وفي الوقت نفسه يستعد الشعب لاحياء مناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد الشاب فاضل عباس مرهون الذي قتلته قوات الشغب الاجنبية في ٣ مايو في منطقة كرزكان. وسوف يكون هناك احتفاء كبير بالذكرى ويتوقع ان يزور المواطنون قبر الشهيد لقراءة القرآن على روحه الطاهرة. هذا في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة تشكيل لجنة تحقيق للنظر في جريمة القتل وتقديم المسؤولين عنها الى العدالة. وكان الامير قد صادق على قتل الشهيد عيسى قمبر بتهمة المشاركة في قتل شرطي في حالة مواجهة العام الماضي، وهي تهمة مزورة حكم على الشهيد بالاعدام بسببها بدون ان تكون هناك محاكمة عادلة. هذا في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة تشكيل لجان تحقيق في جرائم قتل المواطنين على ايدي المرتزقة الاجانب.

● وعلى صعيد آخر استقبلت تصريحات السلطان قابوس بشأن قضية البحرين باستحسان شعبي واضح، وتمنى الكثيرون لو التزمت حكومات الخليج الاخرى بموقف

مشابه. وكان سلطان عمان قد قال في مقابلة مع جريدة «الحياة» يوم امس ان القضية في البحرين شأن داخلي ويتمنى لها حلا داخليا. وفي ما عدا الكويت والسعودية فليس هناك حماس لدعم حكومة البحرين في ارهابها ضد الشعب. ويعكس الموقف العماني نظرة محايدة للوضع البحريني الذي تصب سياسات الكويت والسعودية الزيت عليه. وهناك انزعاج شعبي كبير من اقدام وزير الداخلية الكويتي، الشيخ علي صباح السالم، على تسليم الشاب البحريني جميل عبد الغني الى حكومة البحرين قبل اسبوعين. وما يزال مصير الشاب مجهولا فيما ذكرت تقارير انه يتعرض للتعذيب الشديد. ويحمل شعب البحرين وزير الداخلية الكويتي مسؤولية سلامة هذا الشاب. وتعاني زوجته الكويتية من حزن كبير خصوصا وانه لم يمر على زواجهما سوى بضعة شهور.

٣٠ مايو

● فاجأت المسيرة العملاقةالتي خرجت بعد ظهر امس في منطقة الديه الجميع سواء من حيث حسن تنظيمها ام حجمها البشري ام الشعارات التي رفعت فيها. وبرغم استفزازات قوات الشغب الاجنبية فقد شارك المواطنون فيها بحماس حيث جاؤوا من جميع مناطق البحرين في استعراض حقيقي للتضامن الشعبي والاصرار الجماهيري على المطالب الشعبية العادلة. وتنظم مسيرة «الديه» سنويا استكمالا لمراسم العاشوراء، وتعتبر منبرا حرا يعكس مشاعر المواطنين والقضايا التي تشغل بالهم. وفي هذا العام فان قضايا الشعب كثيرة واهمها المطالب الشعبية العادلة والآلاف من السجناء بالاضافة الى الشعور بضرورة وضع حد لارهاب آل خليفة ضد شعب البحرين.

● بدأ المواطنون في التوجه الى منطقة الديه بعد الظهر وكانت قوات الشغب والامن الاجنبية قد انتشرت في مواقع عديدة عند السنابس وجدحفص وكرباباد والديه، ومنعت هذه القوات المواطنين من التوجه بسياراتهم الى مكان المسيرة، فاضطر الكثيرون الى ترك سياراتهم على مسافة بضعة كيلومترات من المنطقة، ولم تستطع القوات الاجنبية ثنيهم عن التوجه برغم السلاح المشهور على الناس، حتى ليخيل للمراقب الذي لا يعلم بوضع البحرين ان هناك احتلالا اجنبيا تمثله قوات الشغب يسعى لاحكام قبضته على الاراضي المحتلة بارهاب سكانها بقوة السلاح. ومع ذلك فقد استمر توافد الجماهير باعداد ضخمة لم تشهد البحرين لها مثيلا. وكان اهالي كل منطقة ينظمون موكبهم ويرفعون شعاراتهم التي تصب في مجرى الحركة الشعبية المتعاظمة. وكان

اغلب الشعارات يدور حول المطالبة بعودة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. ورفعت صور كثيرة للعلماء المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري الذي كان الغائب - الحاضر ومحور حركة الجماهير. وبرغم مرور اكثر من اربعة شهور على اعتقاله فقد بقي الرقم الاصعب في المعادلة البحرينية حيث فشلت الحكومة في السيطرة على الامور بينما استطاع الجمري اعادة الهدوء الى البلاد بخطبة واحدة بعد خروجه من السجن العام الماضي. ويؤكد المراقبون ان الوضع سوف يبقى متوترا ولن تستقر الامور حتى يطلق سراحه.

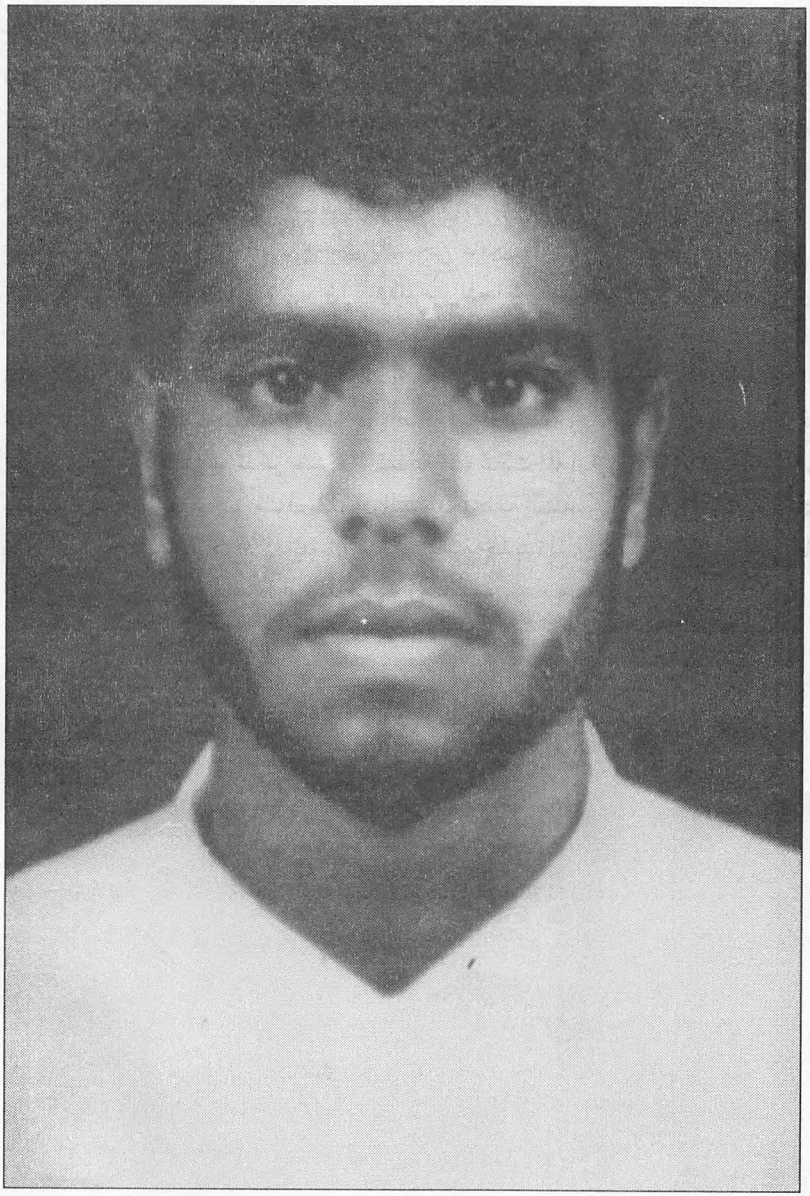
● كانت القصائد التي قرئت والشعارات التي رفعت والهتافات التي انطلقت من حناجر الجماهير كافية لاقناع العالم باصرار شعب البحرين على مطالبه وفشل آل خليفة في اسكات الجماهير برغم وسائل ارهابهم الكثيرة. وبعد غروب الشمس كان المشاركون في موكب منطقة سترة يصطفون بالقرب من الشارع العام (شارع البديع) ليؤدوا صلاة المغرب. وقتها توجهت القوات الاجنبية بسلاحها نحوهم وصوبت بنادقها الى صدور المصلين الذين تجاهلوها واستمروا في عبادتهم. فما كان من هؤلاء الاجانب الا ان تقهقروا مهزومين امام صمود الجماهير الغاضبة. وكانت هناك صورة عملاقة للشيخ الجمري تتصدر موكب منطقة بني جمرة، بينما كان موكب منطقة سترة على مد البصر. وقد ارتفعت اصوات المشاركين بالتكبير والهتافات التي كان منها «هيهات منا الذلة» و «نحن مسالمون ولسنا ارهابيين وسوف نواصل نهجنا السلمي».

● وقد اعتبر المراقبون مسيرة امس شاهدا آخر على اصرار شعب البحرين على تحقيق مطالبه العادلة، ومؤشرا على فشل سياسة القمع الحكومية. فقد كان المشاركون في المواكب مستعدين للصمود مهما كان قمع الحكومة وارهابها. وسرت رعشة في اوصال المؤسسات السياسية والدبلوماسية بعد ان اتضح مدى الدعم الذي تحظى به الانتفاضة الشعبية والتلاحم بين فئات المجتمع على طريق المطالب. وسوف تستمر المسيرات والتظاهرات في الايام المقبلة خصوصا مع اقتراب اربعينية الشهيد فاضل عباس مرهون في ٢٨ محرم. وتدرك الحكومة انه ليس بامكانها انهاء الانتفاضة بدون تقديم تنازلات مقبولة لدى الشعب المصمم على الاستمرار في فعالياته السلمية حتى يخضع آل خليفة لمطالب الشعب.

● وعلى صعيد آخر كانت الحكومة تأمل في ثني المشاركين عن التوجه الى منطقة الديه وذلك باصدار احكام قاسية ضد عدد من الشباب. فقد اصدرت محكمة أمن الدولة يوم

امس احكاما بالسجن عشر سنوات بحق كل من حسين محمد العصفور، ٢٢، حسين السوري، ١٩، منير علي حسين العصفور، ١٨، شفيق حسين العصفور، ١٩، علي عبد الواحد شهاب، ٢٠، حمدي عبد الجليل الغربال، ٢٠، عماد السيد جعفر العلوي، ١٩، مهدي الشيخ عباس الريس، ١٧، علي محمد حسن الحمران، ١٧، ابراهيم خليل ابو رويس، ١٧. وحكم بالسجن عامين على كل من علي احمد صالح، ٢٠ وعمار عبد الحسين المتغوي، ١٥. وقد عبر المحامون يوم امس عن سخطهم الكبير ازاء هذه الاحكام التي لا تتناسب مع التهم المنسوبة لهم مثل إشعال النار في خزان مياه، او في الطرقات وغيرها من الاتهامات السخيفة.

● واعلنت وزارة الداخلية يوم امس عن اصابة امرأة بمنطقة جدحفص في انفجار وقع على سطح منزلها، ولم تذكر سبب الانفجار. وكانت المعارضة قد اتهمت الحكومة بالضلوع في جريمة تفجير منزل سلمان التيتون بمنطقة السنابس قبل ثلاثة اسابيع الذي راح ضحيته ثلاثة من افراد العائلة. وهناك سياسة جديدة لدى العائلة الحاكمة بالانتقام من ابناء البحرين بسبب استمرار انتفاضتهم ومطالبهم.



الشهيد حسن طاهر... قتلوه ومثلوا بجثته ودفنوه سراً

يونيو ١٩٩٦

٣ يونيو

● أعلنت عائلة آل خليفة هذا اليوم عن احباط ما أسمته «محاولة انقلابية» ضد نظام الحكم في البحرين، وقالت انها اعتقلت ٢٩ شخصا ادعت تورطهم في المحاولة التي كانت تسعى للقيام بثورة مسلحة لاسقاط آل خليفة. ولم تعط تفصيلات اضافية قائلة انها سوف تكشف المزيد من التفصيلات لاحقا. ومع ان الخبر فاجأ البعض فان المراقبين كانوا يتوقعون قيام الحكومة باجراء ما للخروج من الازمة التي افقدتها مصداقيتها محليا ودوليا. وبينما اتجه البعض لطرح توقع بقيام اصلاحات سياسية محدودة خارج اطار الدستور، توقع البعض الآخر اصرار الحكومة على رفض المطالب الدستورية واستمرارها في القمع. وجاء الاعلان عن هذا «الاكتشاف الكبير» بعد إعداد استمر اسابيع عديدة لاخراجه بشكل يوفر شيئا من الدعم السياسي لحكومة آل خليفة التي فشلت حتى الآن في احتواء الانتفاضة الشعبية برغم ارهابها غير المحدود. وبرغم سعي الحكومة لاشغال الرأي العام بالحديث عن المحاولة المزعومة فان شعب البحرين يدرك ان قضيته العادلة لا يمكن انهاؤها بهذه الاساليب الرخيصة وان انتفاضته السلمية سوف تستمر حتى تعيد الحكومة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وما خروج عشرات الآلاف في المسيرات الدينية الاسبوع الماضي رافعين شعارات تطالب بعودة الدستور الا مؤشر على الطبيعة الشعبية للحركة المطلبية، وهو طابع يعرفه العالم.
وتجدر الاشارة الى ان عملية الاتصال بالصحافيين الاجانب لدعوتهم الى البحرين تمت عبر بعض المصريين الذين يعملون لصالح حكومة البحرين. وفي الاسبوع الماضي اتصل أسامة الغزولي (مستشار مصري سابق لدى حكومة البحرين، ومراسل جريدة القبس الكويتية في العاصمة المصرية) من القاهرة بعدد من الصحافيين ليدعوهم لزيارة البحرين على ان يصلوا المنامة يوم امس (الاحد) لان الحكومة سوف تعلن خبرا مهما يوم الاثنين

(اليوم). كما اتصل السيد البابلي (المستشار المصري لوزير الاعلام البحريني) مصرا على الكثيرين على الحضور، حيث وفر لهم تذاكر السفر والمصاريف الاخرى.

● وقد علق ناطق باسم حركة احرار البحرين بقوله: «ليس غريبا ان تسعى الحكومة مرة اخرى للتشويش على الحركة الشعبية والمطالب العادلة، ولقد مل الشعب والعالم ادعاءات آل خليفة بوجود مؤامرة دولية ضدها، والمطلوب تلبية المطالب الشعبية، فذلك هو الطريق الاقصر للهدوء والاستقرار. ان مطالب الشعب الدستورية ثابتة، ولن تفت في عضده المحاولات الحكومية اليائسة، ولن يتراجع شعرة واحدة عن مطالبه العادلة واساليبه المتحضرة التي حظي بسببها باحترام العالم». واضاف قائلا: «ان اتهام ايران بالتدخل في شؤون البحرين اصبحت نغمة نشازا، ولم يعد هناك من يصدقها، ولتوافق العائلة الخليفية على المطالب المشروعة كما فعلت الكويت من قبل، ثم لتنظر، هل يتربص أحد بأمنها». وتحذر المعارضة حكومة البحرين من الاستمرار في القمع والارهاب والعنف لان ذلك لن يعيد الاستقرار الى البلاد، وهو أمر لن يتحقق الا بالحوار والعودة الى الدستور. وأعربت المعارضة عن خشيتها من اقدام جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون على المزيد من الاعتقالات والتعذيب بعد اعلان الحكومة هذا اليوم، مشيرة الى الاستعمال غير المحدود لأساليب التعذيب لانتزاع ما تريده من اعترافات من المعتقلين.

● وجاءت خطوة الحكومة بعد انتهاء مراسم العاشوراء التي خرجت فيها الجماهير الغاضبة هاتفة ضد النظام الخليفي القمعي ومطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وشهدت مناطق المنامة والسنابس والديه وعالي مسيرات عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف الاسبوع الماضي، وكانت سلمية ومنظمة بشكل حظي باعجاب المراقبين. ومع ذلك فقد اعتدت قوات الشغب الاجنبية على مسيرة الديه يوم الاربعاء الماضي وجرحت سبعة مواطنين برصاص المرتزقة، وفقد شخصان على الاقل بصرهما بعد اصابتهما برصاص مطاطي. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المحاكمات العشوائية وصدرت احكام ظالمة بالسجن بحق عدد من المواطنين، فيما اعلنت الداخلية تحويل ثمانية اطفال اعتقلوا منذ اسابيع الى المحكمة الجنائية وهم: أسامة المتغوي، علي كاظم عبد الكريم، رافد السيد هاشم السيد علي، جعفرمحسن بداو، صادق أحمد هيات، صادق كاظم عبد الكريم، جاسم محمد عبد الحسين، السيد مهدي السيد مجيد. وتتراوح اعمار هؤلاء بين ١٣ و ١٧ عاما.

في غضون ذلك أعلنت المعارضة ان قرار الامير اضافة عشرة اعضاء الى مجلس الشورى ليصبح عددهم الكلي اربعين عضوا لن يغير من الواقع شيئا ولن يضفي الشرعية على مجلس الشورى الذي لا يستند الى ارضية دستورية. ومهما بلغ عدد اعضاء هذ المجلس فانه لن يكون مقبولا لانه غير دستوري. وقد علقت صحيفة «فرانكفورتر الجماينة تسايتونج» اليومية الواسعة الانتشار على هذا القرار في عددها الصادر هذا اليوم قائلة: «لا يعتقد ان يؤدي هذا الاعلان الى تلبية مطالب الغالبية الشيعية المسلمة في جانب منها. والسبب يعود الى ان المعارضة قد عبرت عن رفضها لمجلس شكلي تعين الحكومة أعضاءه، عن طريق سلسلة من ا لهجمات التي شهدتها البحرين خلال الشهور الماضية، وهي تصر، بدلا عن ذلك، على اعادة الروح الى البرلمان المنتخب الذي حله الامير في أغسطس ١٩٧٥».

٥ يونيو

● ذكر مصدر مطلع هذا اليوم ان ثمة خيبة امل سرت في الاوساط الحكومية في اليومين الماضيين بسبب فشل الحكومة في اقناع الصحافيين الذين دعتهم لحضور مراسم اعلان الكشف عن المحاولة المزعومة لقلب نظام الحكم بروايتها التي لم يحبكها مستشاروها بدقة. كما ان تصريحات بعض الدبلوماسيين الغربيين في المنامة للاعلاميين حول الادعاء الحكومي لم ترض آل خليفة. ونقلت وكالات الانباء خبر الاعلان الحكومي وكذلك التصريحات التي تشكك فيه، الامر الذي ازعج وزير الاعلام بشكل كبير. ومع ان حكومة البحرين مستمرة في الترويج لادعاءاتها فان النتائج الكبيرة التي كانت تتوخاها من ذلك لم تتحقق، واكتفى العالم بالاستماع الى الرواية الحكومية بدون اهتمام كبير. ويطرح الكثيرون تساؤلا اساسيا لحكومة البحرين: هل ستعيدون العمل بالدستور بعد ان اكتشفتم من تزعمون انهم كانوا يخططون لقلب نظام الحكم كله، ام تعتبرون ان ذلك يبرر استمرار غياب الدولة الدستورية؟ هذا السؤال سيبقى مطروحا، وسوف يبقى محورا اساسيا في الانتفاضة الشعبية في الشهور المقبلة. ويرى سياسيون غربيون ان اعلان الحكومة عن اكتشاف تنظيم مزعوم يهدف الى قلب نظام الحكم لا يبرر تأخيرها في تطبيق الدستور يوما واحدا. وعلى العكس من ذلك فانه يستدعي الاسراع في اعادة العمل بالدستور لازالة اسباب التوتر المرشح للتصاعد في حال استمرار القمع الذي يمارسه جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون.

اما الصحافة العالمية فقد عبرت عن شكها في الرواية الحكومية. وقالت جريدة «الغارديان» اللندنية في عددها يوم امس: «لقد توفي ٢٥ شخصا في العامين الماضيين وهناك مزاعم واسعة عن انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الامن». واضافت الجريدة: «الولايات المتحدة الامريكية، في اطار سياستها للاحتواء المزدوج لكل من ايران والعراق، تهاجم ايران علنا، ولكن بريطانيا وحلفاءها الاوروبيين طرحوا ان طهران كبش فداء مناسب وليس هو المسبب الحقيقي للمشاكل». ونقلت وكالة الانباء الفرنسية عن «دبلوماسيين معتمدين في المنامة» ردا على اسئلتها قولهم: ان احتمال علاقة ايران بالتنظيم واردة لكن بعضهم اعتبر ان السلطات عمدت الى تضخيم المسألة بسبب الاضطرابات التي تواجهها والتي اوقعت ٢٢ قتيلا على الاقل منذ ديسمبر ١٩٩٤. واوضح دبلوماسي عربي انه «ليس هناك شك في انه تم تضخيم الخبر وتكبيره، وهذا أمر طبيعي». وعندما سئل عما اذا كان هذا المخطط هو السبب في الاضطرابات قال: «ليس هذا وحده». وقالت صحيفة «اندبندنت» امس ان عوامل التوتر في البحرين داخلية وان الدبلوماسيين الغربيين في المنامة يعتقدون بان الرواية الحكومية مبالغ فيها.

● وحول عرض شريط مصور لاعترافات المتهمين، قال مسؤول بحركة احرار البحرين: «لو ان الرئيس كلينتون تعرض لمدة خمس عشرة دقيقة للتعذيب الذي تعرض له شباب البحرين على مدى اسابيع وشهور لاعترف انه القائد العسكري لحزب الله». ومن هنا فان القواعد الدولية تمنع الاعتماد على اعترافات الاشخاص المنتزعة تحت التعذيب كدليل ادانة امام المحاكم. وتعتبر منظمة العفو الدولية الاحكام التي تصدر على اساس اعترافات المتهمين وحدها لاغية. كما تعتبر مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ان الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة غير مقبولة وان استمرار احتجاز المحكومين بعد صدور الحكم وقبله يعتبر اعتقالا عشوائيا.

● وتجدر الاشارة الى ان اثنين من الذين تعتبرهم الحكومة من قيادات التنظيم المزعوم كانوا معتقلين لدى الحكومة. فالشيخ عادل الشعلة الذي تعتبره مسؤولا عن الجانب العسكري أبعد من البحرين في ١٧ يناير ١٩٩٥، اي بعد يومين من ابعاد العلماء الثلاثة، الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري. وكان معتقلا لدى الحكومة شهرا كاملا قبل ابعاده. وكان قد تعرض لتعذيب شديد اثناء الاعتقال. اما الشيخ خليل سلطان الذي تعتبره الحكومة مسؤولا عن الجانب الاعلامي للتنظيم المزعوم فقد كان بين يدي هندرسون في السجن على مدى اربعة شهور ونصف حيث كان ضمن

مجموعة المبادرة التي تفاوضت مع هندرسون في الصيف الماضي، ولو كان لديه ارتباط باي تنظيم لاستطاع جهاز الامن الاطلاع عليه آنذاك.

● وعلى صعيد آخر اكدت فصائل المعارضة استمرار المطالب الدستورية بدون تراجع او مساومة او استسلام للتشويش الحكومي. وقالت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين في بيان لها يوم امس: «لقد أكدت الحركة الدستورية بجميع فصائلها على المطالب المحددة للشعب: تفعيل الدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة، واعطاء المرأة البحرينية حقوقها السياسية، ووضع خطة اقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة، وعلى سلمية وعلنية تحركها ومطالبها». وقالت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين على لسان امينها العام، الشيخ محمد علي المحفوظ اليوم: «ان يأس السلطة من القضاء على الانتفاضة وعدم قدرة قوات أمنها على السيطرة على الاوضاع دفعها هذه المرة الى حبك مؤامرة جديدة متوهمة من خلالها انها تستطيع اخضاع شعبنا وانهاء انتفاضته». واختتم البيان بتحميل العائلة الحاكمة مسؤولية توتير الاوضاع وتأزيمها متهما اياها بالعبث بأمن الوطن والمواطن وزعزعة استقرار المنطقة وذلك عبر تجنيدها لمئات المرتزقة من جنسيات مختلفة واطلاق يدهم في ممارسة أعمال التعذيب والقتل العمد، محذرا من مغبة الاستمرار في اسلوبها الهمجي وما يمكن ان ينتج جراء السياسة اللامسؤولة للسلطة.

٦ يونيو

● اعتبرت مسرحية «الاعترافات» التي بثها تليفزيون البحرين امس محاولة غير موفقة لضرب الانتفاضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد، من خلال محاولة ضرب بعض الشخصيات الفاعلة في الساحة السياسية، والايحاء بوجود مخطط خارجي لقلب نظام الحكم. ومنذ ان علق الامير العمل بدستور البلاد في ١٩٧٥ اصبح النظام يعيش هاجس الخوف من اسقاطه بسبب شعوره بالخطأ الكبير الذي ارتكبه بوأد التجربة الديمقراطية. ففي ذلك العام نفسه أعلن عن اكتشاف أسلحة جاءت من عدن ومؤامرة مزعومة لاسقاط نظام الحكم ادعى ان اليساريين كانوا يخططون لها. ودخلت البحرين عهدا أسود منذ ذلك الوقت. وخلال السنوات اللاحقة اكتشف النظام خمس «مؤامرات» اخرى لاسقاط نظام الحكم في الاعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٦ و ١٩٨٨

و١٩٩٦ . مشكلة الحكومة هذه المرة ان الاعلان عن المؤامرة جاء وسط حركة دستورية شعبية فضحت النظام وجعلته يبدو من اكثر الانظمة في العالم استبدادا وتخلفا وقمعا لحقوق الانسان، وبالتالي فان اثر الاعلان سوف يكون محدودا برغم الحشد الاعلامي الذي وفرته الحكومة لتغطية المسرحية . وهناك قناعة لدى المراقبين بعدالة المطالب الشعبية وان الحكومة ملزمة بتنفيذها برغم ما ادعته من الكشف عن المحاولة الانقلابية المزعومة .

● هذا وقد لاحظ المشاهدون لما بث من «اعترافات» انها كانت معدة سلفا وان المتهمين كانوا يقرأونها من لوحة امامهم كتبها لهم موظفو جهاز الامن، وكان واضحا انهم تحت ضغط شديد وهم يقرأون «الاعترافات» مثل طلاب المدارس الذين يقرأون موضوعا لاستاذهم . ولا تعرف الحالة الصحية للمتهمين الذين بدا بعضهم في حالة ارهاق شديد وغير قادر على الكلام بسهولة . كما بدا احدهم وهو الشيخ جاسم الخياط وكأنه مكسور الرقبة حيث لم يحرك رقبته طوال قراءته «الاعتراف» . ولاحظ المراقبون ان هناك عدم انسجام في القصة الخيالية وخصوصا في ما يتعلق بتواريخ سفر بعض المواطنين لـ «التدريب» التي كانت في فترات توتر أمني شديد وكانت أعين جهاز الامن مفتوحة على الداخل والخارج . كما ان سفر المواطنين الذين قيل في الاعترافات انهم تلقوا تدريباتهم في ايران ولبنان يعكس أن هناك حرية مطلقة في السفر عبر حدود الدول المعنية وهو الامر الذي لا تؤكده الوقائع، كما ان بعض ما قيل عن تلك السفرات حدث في وقت كان بعضهم في السجن . وعبر الكثيرون من الاجانب عن عدم قناعتهم بالرواية الحكومية آخذين بعين الاعتبار سياسة التعذيب التي يمارسها جهاز الامن البحريني والذي ادى الى استشهاد العشرات في زنزاناتهم منذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥ .

ولربما كانت الحكومة ستحقق انجازا اعلاميا مقبولا لو انحصرت الاعترافات وما قيل عن الانتماء الى «حزب الله» في دائرة محدودة من الطلبة الدارسين بالحوزة الدينية في مدينة قم الايرانية، ولكن محاولة الحكومة توسيع حجم التنظيم المزعوم ليشمل القادة المعتقلين ومن بينهم الشيخ الجمري أفشلت الخطة وألقت في نفوس المراقبين والاعلاميين الكثير من الشك لانها محاولة واضحة ورخيصة لاغتيال شخصيات المعارضة السلمية . كما أن محاولة تشويه صورة المعارضة في الخارج وخصوصا في لندن بالاشارة الى علم بعضهم بالتنظيم المزعوم محاولة يائسة للنيل من مصداقية الحركة الدستورية السلمية .

وفي هذا الاطار فقد نفى كل من الدكتور منصور الجمري والدكتور سعيد الشهابي اللذين ورد إسماهما في «اعترافات» الشيخ علي احمد كاظم المتغوي نفيا قاطعا اي علم

لهما بما نسب اليهما مؤكدين انهما لم يعلما يوما من الايام بوجود التنظيم المزعوم، ولم يتصل بهما أحد بشأنه، ولم يتحدثا مع احد حول القصة المزعومة، وما يزالان يشككان في وجود أي أساس للمسرحية كلها. وأبديا حزنهما العميق ازاء حالة التعذيب التي يتعرض اليها المواطنون في السجون لارغامهم على قراءة اعترافات يكتبها موظفو وزارة الداخلية باشراف الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وقالا انهما يعملان منذ اكثر من اربعة عشر عاما في حركة احرار البحرين والتي أكدت منذ قيامها على ان هدفها الاساسي هو عودة الدستور وازالة احكام الطوارىء المفروضة على البلاد منذ اكثر من عشرين عاما بالطرق السلمية. ولم يعملا في الخفاء بل كانت نشاطاتهما علنية لاقتناعهما بان ذلك الاسلوب هو الافضل لوضع البحرين. كما لم يخفيا تحمسهما للمطالب العادلة للشعب والدفاع عن حقوق الانسان المنتهكة في البحرين. وأكدا ان اقحام اسميهما في المسرحية محاولة رخيصة للتشويش على شخصيات المعارضة وحربا نفسية ضدها. وعبرا عن استيائهما لاستمرار الحكومة في حربها ضد الشعب والحرية والدستور، مؤكدين ان المطالب العادلة لن يشوش عليها ما تمارسه من سياسات تعبر عن يأسها وشعورها بافتقاد الشرعية التي لا يوفرها غير الدستور. وقالا انهما لم يوفرا اي غطاء اعلامي او سياسي للتنظيم المزعوم وعملا في اطار التحالف الوطني ذي النهج السلمي وتركز نشاطهما في العمل السياسي الذي يهدف الى الحفاظ على أمن البحرين واستقرارها في اطار دستور البلاد. وأشارا الى انهما يمارسان حقوقهما الانسانية والمدنية في اطار القانون الذي يحمي حقوق المواطنين عندما يعتدى عليها من قبل أية جهة اعلامية او سياسية. وتمنيا ان تنعم البلاد بحياة حرة في غياب قانون امن الدولة السيء الصيت وتفعيل الدستور، مؤكدين طلبهما من حكومة البحرين التحاور مع ممثلي الشعب وفي مقدمتهم اصحاب العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن لتحقيق ذلك. وحذرا من ان الوضع لن يتحسن اذا لم تستجب الحكومة للمطالب العادلة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وقالا ان حالة الطوارىء المفروضة لا يمكن ان تكون حلا للازمة الجديدة - القديمة.

٨ يونيو

● فوجئت الحكومة بردة الفعل الشعبية ازاء ادعاءاتها الاخيرة والبهرجة الاعلامية التي

صنعتها لنفسها بعد اعلانها اكتشاف منظمة مزعومة أسمتها «حزب الله». فقد انطلقت المسيرات يوم امس في اغلب مناطق البحرين مثل السنابس وجدحفص والديه وسترة والدراز والدير وكرزكان وغيرها في تعبير شعبي بليغ عن رفض سياسات الحكومة القمعية والاصرار على المطالب الشعبية. وقام المتظاهرون باشعال الحرائق في الاطارات لمنع قوات الشغب الاجنبية من اقتحام المناطق السكنية وتخفيف آثار الغازات الخانقة والمسيلة للدموع. ورفعت هتافات تطالب بعودة الدستور وانهاء اجواء القمع والغاء احكام الطواريء المفروضة على البلاد. كما انطلقت مسيرات عديدة مساء الاربعاء الماضي بعد بث «اعترافات» المتهمين على شاشة التليفزيون في منطقة الهملة منددة بالمحاولة الرخيصة لتبرير عدوانها على شعب البحرين الصامد. وفي اليوم نفسه حوصرت منطقتا السنابس والديه وانتشرت قوات الشغب الاجنبية في كافة المناطق المعروفة بسخونتها. ودوت انفجارات اسطوانات الغاز في السنابس وادخلت الرعب على قلوب قوات الشغب الاجنبية. ومن جانبها سعت الحكومة لاقناع نفسها بانتصارها على الشعب وذلك باظهار افراد قوات الشغب من الهنود والباكستانيين والبلوش يوم امس واليوم بمظاهر الفرح والنشوة بعد ان «انتصرت» على شعب البحرين، وشوهدوا وهم يرقصون في شارع البديع حيث كان هناك اكثر من ٢٠ سيارة جيب تقطع الشارع العام جيئة وذهابا مستفزة بذلك مشاعر المواطنين الذين يرزح ابناؤهم في الزنزانات ويتعرضون لابشع انواع التعذيب والتنكيل. وفي قلعة عراد اقامت وزارة الداخلية مهرجانا حضره عدد من الهنود والباكستانيين للاحتفال بانتصارهم على شعب البحرين وكان تعبيرا عن الازمة النفسية التي يعيشها النظام المعزول شعبيا.

● ومع ان الحكومة كانت تأمل ان تنجح في كسر معنويات المواطنين، فقد حدث العكس، واصبح الشعب اكثر تصميما على الاستمرار في الانتفاضة السلمية حتى تحقيق المطلب الاساسي وهو عودة العمل بدستور البلاد. ونقلت الاذاعات العالمية مثل الـ BBC مشاعر المواطنين من خلال لقاءات ميدانية، الامر الذي يعكس فشل محاولة الانقلاب الحكومية ضد الانتفاضة. وقال القادمون من البحرين من الصحافيين الذين حشدتهم وزارة الاعلام في محاولة يائسة لكسب موقف الاعلام الدولي، ان الاجماع الوطني على المطالب الاساسية لم يتصدع، وان الشخصيات البارزة في حركة العريضة ما يزالون مصرين على تحقيق تلك المطالب الهادئة والمتحضرة ولم يغير الاعلان الحكومي عن اكتشاف ما أسمته التنظيم العسكري لحزب الله من قناعاتهم، بل زادهم

اصرارا على العريضة الشعبية التي وقعها ٢٥ الفا من المواطنين، واكدوا ان الوضع لن يستتب باستمرار القمع والارهاب الخليفي في البلاد. وقال احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية لاحد الصحافيين: «اننا نشكك في الرواية الحكومية حول التنظيم المزعوم، ولكن حتى لو كان في ذلك شيء من الصحة فانه امر ليس له علاقة بالحركة الدستورية التي حددت اهدافها المتواضعة بوضوح». واكد ان المواطنين الشرفاء لن يتراجعوا شعرة واحدة عن المطالبة بالدستور. وقال: «لو افترضنا ان هناك مؤامرة لاسقاط الحكومة من قبل مجموعة معينة استطاعت الحكومة افشالها والقاء القبض على مدبريها، فهل يعني ذلك ان الحكومة محقة في الغاء العمل بالدستور وتكريس حالة القمع والارهاب في البلاد؟».

● هذا ويقوم التشكيك في الرواية الحكومية حول التنظيم المزعوم على عدد من الملاحظات الواضحة من البث التليفزيوني، بالاضافة الى القناعة بان الحكومة اعتمدت الخطة التي طرحها مستشاروها الاجانب للقيام بانقلاب اعلامي ضد المعارضة يدعمها سياسيا. ومن الملاحظات ما يلي:

١ - ان من بين الاشخاص الرئيسيين في التنظيم المزعوم، حسب الرواية الحكومية هو الشيخ علي احمد المتغوي. وكان عليه ان يقرأ النص الذي كتبه موظفو هندرسون وأجبروه على قراءته. ومن يعرف عائلة هذا الرجل يعلم ان اسمها «المتغوي» بحرف الغين، ولكنه قرأ النص الذي قال ان اسم العائلة هو «المتقوي» بحرف القاف، ونقلت الصحف المحلية والسعودية الاسم بهذا اللفظ. فهل هناك رجل لا يعرف لقبه الصحيح. أما سبب ذلك فهو ان عددا قليلا من البحرينيين يقلبون الغاء قافا والقاف غينا. اما الشيخ المتغوي فهو من غالبية الشعب التي لا تقلب هذين الحرفين بالطريقة المذكورة. وهذا يعني ان الرجل كان يقرأ نصا كتبه غيره، وأجبر على الالتزام بكل حروفه لكي لا يتعرض للتعذيب مجددا.

٢ - احد المتهمين وهو الشيخ عباس علي احمد حبيل يقول انه مع آخرين قاموا بتفجيرين لشركة بيع الخمور في ٩/ ٧/ ١٩٩٥ وان الشيخ الجمري بارك العمليتين. فكيف حصلت تلك المباركة والشيخ الجمري كان وقتها في السجن الذي استمر من ١ أبريل حتى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥؟ أليس هذا اقحاما غير موفق لاسم الشيخ الجمري في العملية المذكورة؟

٣ - وحسب «اعترافات» احد المتهمين، حسين المديفع، فانه ذهب الى سوريا عن طريق

البـر (اي بالسـيـارة) في ١٤/ ٤/ ١٩٩٥ وفي ٣٠/ ٤/ ١٩٩٥ ذهب الى لبنان. وفي ١١/ ٥/ ١٩٩٥ رجع الى البحرين برا. وكما هو معروف فان اقصر مدة يستغرقها السفر من سوريا الى البحرين عن طريق البر هو ٣٠ ساعة. وهذا يعني انه وصل البحرين مساء ١٢ / ٥. وحسب ما قاله في الفيديو فانه أدلى بـ«الاعترافات» في ١٣/ ٥، اي في اليوم التالي. فمتى اعتقل ومتى تم التحقيق معه ومتى ادلى بالاعترافات امام قاضي التحقيق؟

٤ - وحسب ما نسب الى المجموعة التي تزعم الحكومة ان الشيخ عادل الشعلة على رأسها، فان الحكومة الايرانية تسهل مهمات اعضائها وتمنحهم تأشيرات على ورق خارج الجواز. ولكن الشيخ الشعلة نفسه كان في مطلع هذا العام في سوريا ويريد الحصول على تأشيرة للذهاب الى ايران، ولم يكن جواز سفره صالحا للسفر الا لبضعة اسابيع، فرفضت سفارة ايران في دمشق منحه تأشيرة دخول حتى يجدد جوازه الذي كان قد تقدم الى سفارة البحرين في دمشق بطلب تجديده. وبعد تجديد الجواز حصل على تأشيرة توجه بعدها الى قم لمواصلة دراسته. ولو كان هناك تنسيق بين الطرفين كما تدعي الحكومة لما انتظر الشيخ الشعلة بضعة شهور للحصول على التأشيرة. وكان قد أبعد من البحرين في ١٧/ ١/ ١٩٩٥ قسرا حيث أخرج من زنزانته ووضع على متن طائرة متوجهة الى دمشق بعد شهر من الاعتقال، وأعطته حكومة البحرين جواز سفر صالحا لمدة عام واحد كما هو الحال مع كل المبعدين. وتتحدث الحكومة عن الشعلة بانه «فر من البلاد». والعالم يعرف انه أبعد قسرا من زنزانته الى سوريا وأعطته الحكومة تذكرة سفر كما فعلت مع بقية المبعدين.

٥ - جاء في «الاعترافات» ان الشيخ خليل سلطان هو المسؤول الاعلامي للتنظيم المزعوم. ولكن لم يسمع احد حتى الآن بتصريح واحد من هذا المسؤول الاعلامي، ولم يخرج في وسائل الاعلام. وكان احد اعضاء لجنة المبادرة التي تحاورت مع كل من هندرسون ووزير الداخلية على مدى اربعة شهور عندما كانوا في السجن العام الماضي. ألم يكتشف جهاز المخابرات الذي يرأسه هندرسون طوال تلك الفترة وجود هذا التنظيم لو كان موجودا؟

هذه مشاهدات سريعة تعكس التناقض والهفوات في «الاعترافات» المنسوبة للمتهمين، وتؤكد ان المسرحية لم تكن محبوكة بشكل مقبول خصوصا وان كاتبيها ليسوا من البحرينيين الذين يعرفون ذوق المواطنين ومشاعرهم. ويجمع المراقبون ان هذه اللعبة جاءت متأخرة وانها لن تنقذ آل خليفة من الورطة التي تحاصرهم. وحتى لو سلمنا

بوجود التنظيم المزعوم، فان «الاعترافات» المنسوبة الى اعضائه لم تعط الانطباع بارتباط التنظيم مباشرة سواء بالحركة الدستورية او الانتفاضة الشعبية، برغم محاولات زج اسماء الشيخ الجمري واخوته بشكل رخيص في الموضوع. وهذا الزج لا يتلاءم مع التركيبة التنظيمية التي ذكرتها وسائل الاعلام المحلية. فهل الشيخ الجمري هو زعيم الحزب ام هو الشيخ المتغوي ام الشيخ عادل الشعلة، ام انهم جميعا رؤساء في الوقت نفسه. ومن هو الاعلى رتبة في التنظيم المزعوم، الشيخ جاسم الخياط مثلا ام الاستاذ عبد الوهاب حسين؟ ثم ما هو دور الجناح الاعلامي الذي تزعم الحكومة ان الشيخ خليل سلطان يتزعمه؟ كم بيانا وزعه التنظيم المزعوم منذ نشأته المزعومة قبل ثلاثة اعوام؟

● وقد عبر احد الدبلوماسيين الغربيين في المنامة عن قلقه من احتمال قيام حكومة آل خليفة بالمزيد من القمع ضد المواطنين بحجة «تعقب فلول حزب الله». ويرى ان الحكومة سوف تعتبر كل من يطالب بالدستور ويشارك في الانتفاضة عضوا مهما في التنظيم المزعوم. غير ان ردة فعل الشعب على ذلك لن تريح مستشاري الحكومة الاجانب الذين يجهلون طبيعته. فلم يعد هناك من يخاف قمع السلطة الذي يطال كل من يعارضها تحت اي اسم. وبعد القتل والارهاب والتنكيل والتعذيب والابعاد على مدى العشرين عاما لم يعد هناك ما يخشاه الشعب. واضافة تهمة الانتماء للتنظيم المزعوم قد تستعمل لتبرير المزيد من الارهاب الخليفي ولكنها لن تثني شعب البحرين من المطالبة بحقوقه المشروعة، ولن يركع امام سياسات الحكومة المرفوضة شعبيا.

١١ يونيو

● استمرت المطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد برغم محاولات السلطة اليائسة لحرف المسيرة الدستورية والتشويش على المطالب العادلة. وفيما حاولت قوات الامن فرض حالة متناهية من القمع والارهاب في البلاد تحت غطاء ضرب التنظيم المزعوم الذي أسمته «حزب الله» قرر الشعب عدم السماح للحكومة بتمرير مخططها التصفوي وأصر على الاستمرار في المطالب العادلة التي لن يتنازل عنها مهما كلفه الامر. وتشن سلطات الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، حملة ارهاب منقطعة النظير في المنطقة حيث تقوم عناصر الامن بتمشيط القرى لاعتقال المواطنين بدون تمييز. وأصبحت هناك قناعة لدى الشعب بان آل خليفة قرروا شن حرب شاملة على الجميع بحجة التصدي لعناصر التنظيم المزعوم. وادعى جهاز الامن ان التنظيم المزعوم كان

يعتزم تدريب ٣٠٠٠ شخص للاعداد للانقلاب ضد الحكومة، وذلك لتبرير اعتقال آلاف المواطنين واسكات الاصوات الحقوقية الدولية المطالبة باطلاق سراح السجناء الذين تجاوز عددهم ألفي شخص. وتراقب المنظمات الحقوقية الدولية الوضع بقلق بالغ حيث يعتقد آل خليفة ان اسطورتهم المختلقة توفر لهم صكا مفتوحا للفتك بأبناء البحرين بحجة التصدي للمؤامرات الاجنبية. هذا في الوقت الذي لاحظ المراقبون فيه تناقض الرواية الرسمية حول التنظيم المزعوم. وبالرغم من بعض بيانات التأييد وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية فان الدبلوماسيين يعتقدون ان محاولة الانقلاب الحكومية ضد المعارضة فشلت وان على العائلة الحاكمة ان تبدأ حوارا مع المعارضة على وجه السرعة اذا كانت تخطط للبقاء في الحكم والتعايش مع شعب البحرين. ويبدو ان الدعم السياسي الذي توقعته الحكومة لم يتحقق نظرا لضعف المسرحية والاخراج.

● الى ذلك أكد الاعلاميون الذين رجعوا من البحرين بعد حضورهم المهرجان الحكومي الذي انفقت عليه الدولة ملايين الدولارات أنه فقد تأثيره ومصداقيته بسبب محاولات الحكومة تضخيم حجم التنظيم المزعوم ليشمل كل أبناء الطائفة الشيعية تقريبا. وأفادوا بان حملة اعتقالات واسعة بدأت منذ ما قبل الاعلان الرسمي عن كشف التنظيم المزعوم وما تزال مستمرة حتى الآن. وقالوا انهم التقوا بالعديد من اعضاء لجنة العريضة الشعبية ووجدوهم مصرين على المطالب وواضحين في سياساتهم ومواقفهم. ولكنهم أعربوا عن قلقهم ازاء احتمال تصعيد القمع من قبل الحكومة على أمل ان تقضي بشكل كامل على الانتفاضة وعلى تطلعات شعب البحرين للاصلاح السياسي، الا انهم شككوا في قدرة الحكومة على تحقيق ذلك. وعبر العديد منهم عن دهشته لما شاهد في البحرين من تناقضات تتمثل أساسا بالفوارق الشاسعة بين مستوى معيشة المواطنين العاديين وحياة البذخ والرفاه التي يعيشها أبناء العائلة الحاكمة. وفيما شككوا في الرواية الرسمية استبعدوا ان تحقق ما تأمل الحكومة في الوصول اليه وهو القضاء على الحركة الدستورية بشكل كامل. وأشاروا الى صلابة الموقف الشعبي الذي أحدث صدمة كبيرة لدى المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يعتقدون انهم سوف يرهبون المواطنين بتهديداتهم ويضعون حدا للمسيرات الشعبية والاحتجاجات المستمرة.

● الى ذلك أفادت المصادر بان جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون قام باعتداءات واسعة على القرى في محاولة يائسة لنشر الذعر وتكريس حالة الارهاب الحكومية ضد الشعب. ففي منطقة الدراز اعتقلت قوات الامن في الايام الثلاثة الماضية عددا كبيرا من

المواطنين من بينهم عدد من الذين أطلق سراحهم مؤخرا مثل الشاب محمد عبد الحسين الشهابي الذي كان قد اعتقل لمدة تسعة شهور قبل اطلاق سراحه في الخريف الماضي. واعتدت قوات الشغب الاجنبية على عدد من المنازل في محاولة اخيرة لادخال الرعب في قلوب المواطنين. وفي الوقت نفسه بثت السلطة أجواء الرعب في البلاد بشكل لم يسبق له مثيل. ومنعت اي مواطن يحتوي جواز سفره على تأشيرة لسوريا او ايران من مغادرة البلاد وتم ارجاع عدد من المواطنين الذين كانوا في طريقهم الى الخارج لقضاء الاجازة الصيفية. وطلب من عدد كبير منهم مراجعة وزارة الداخلية التي اعتقلت عددا غير معروف منهم.

● ومع ذلك فقد استمر الشعب في مقاومته السلمية للعدوان الحكومي على المواطنين. وبدأ الشعب مؤخرا مقاطعة التجار الذين يتعاملون مع السلطة بشكل قوي. وبدأت فعلا مقاطعة مشروب البيبسي كولا لاعتقاد المواطنين ان صاحب الامتياز (أحمدي) يقف مع الحكومة. وقد أصر هذا التاجر على عدم وجود اي ارتباط له بالحكومة وانه لم يتنازل للسلطة في ما طلبته منه في محاولة لتخفيف الضغط على تجارته. وتوجه المواطنون للمشروبات الاخرى التي يملك امتيازها تجار لم يستسلموا لآل خليفة. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على منزل الشيخ مجيد التوبلاني المعتقل لديهم منذ شهور وعاثوا فيه تخريبا، ثم طلبوا من عائلته صورة شخصية له. وحدث الامر نفسه مع منزل الاخوين جعفر وصالح الدرازي المعتقلين منذ مطلع العام.

● هذا وقد استمرت قوات الامن في اجبار المواطنين على التوجه الى الرفاع لـ«تهنئة الامير» بفشل المحاولة الانقلابية المزعومة، ومن لا يفعل فسوف يتعرض للتنكيل والاذي. وعندما ذهب رؤساء المآتم الى الامير مؤخرا بضغط شديد من الحكومة أعطيت لهم ورقة بالبيان الذي تريده الحكومة. وقد نشط نبيل الحمر في إجبار المواطنين على نشر اعلانات تبارك لآل خليفة انقلابهم الفاشل ضد المعارضة. وفي الوقت نفسه انعكس شعور العائلة الحاكمة بجريمتها ضد شعب البحرين من خلال سعيها الحثيث للحصول على التأييد الخارجي الذي لم يتوفر بشكل كبير. وفي هذا اليوم رفض مجلس الامة الكويتي مناقشة رسالة من مجلس الشورى الخليفي يطلب فيها بيانا يشجب شعب البحرين ويهنيء آل خليفة على انتصارهم المزعوم. وصوت أعضاء المجلس بغالبية كبيرة على تحويل الرسالة الى لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس.

١٢ يونيو

● أصدرت منظمة العفو الدولية يوم أمس مناشدة عاجلة حول كل من ي المتغوي، جاسم حسن منصور الخياط، حسين احمد المديفع، حسين يوسف ابراهيم. علي احمد كاظم عبد علي، عباس علي احمد حبيل وثمانية وعشرين آخرين. وجاء في المناشدة: «ان الاشخاص الستة المذكورين اعلاه من بين مجموعة تتكون من ٣٤ شخصا على الاقل قيل انهم «اعترفوا» بانضمامهم الى خطة تدعمها ايران لقلب نظام الحكم في البحرين. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من ان هذه «الاعترافات» ربما تكون قد اخذت تحت الضغط كنتيجة للتعذيب او سوء المعاملة. وهؤلاء الاشخاص محتجزون في سجن بمعزل عن العالم، ولدى منظمة العفو الدولية حالات موثقة تعرض فيها المحتجزون للتعذيب لسحب «الاعترافات» منهم. وتخشى منظمة العفو الدولية من انهم سوف يواجهون خطر التعرض للتعذيب او سوء المعاملة طالما بقوا محتجزين بدون السماح لهم بالاتصال باهاليهم او بمحامين.

وذكر ان «الاعترافات» حصلت امام قاضي التحقيق في مايو ١٩٩٦ وبثت مقتطفات منها عبر تليفزيون البحرين في ٥ يونية. وتخشى منظمة العفو الدولية ان «الاعترافات» التي بثت للرأي العام قبل المحاكمة، سوف تؤثر على نتيجة المحاكمة لانها ستؤثر على المقولة بان السجين بريء حتى يثبت جرمه وسوف تؤثر على امكان حصول المحتجزين على محاكمة عادلة. وطالبت المناشدة بالتدخل العاجل بالكتابة الى السلطات البحرينية حول القضية.

● ومن جهة اخرى أبدى المسؤولون في حكومة البحرين انزعاجهم الشديد من عدم حماس «الاشقاء الخليجيين» لادعاءاتها الاخيرة، وعبروا عن استيائهم الشديد لتلكؤ اغلب الحكومات الخليجية في اصدار احكام قاسية ضد شعب البحرين، كما كانت تأمله العائلة الحاكمة. وازداد غيظ الحكومة بعد صدور بيان لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الامة الكويتي الذي اعتبرته حكومة البحرين صفعة شديدة بوجهها خصوصا بعد توسلها لاصدار بيان ضد الشعب. وجاء في البيان الكويتي الذي صدر من قبل اللجنة ان مجلس الامة «تلقى بقلق بالغ نبأ الاحداث المؤسفة التي جرت أخيرا في دولة البحرين الشقيقة، ويؤكد وقوفه الى جانب شعب البحرين الشقيق في مواجهة كل ما يستهدف أمنه وسلامته واستقراره». وأعرب المجلس عن «تأييده التام لدولة البحرين ويتمنى لشعبها الامن والاستقرار». وكانت حكومة البحرين تأمل صدور بيان شديد يؤيد

اجراءاتها الارهابية ضد الشعب وممارساتها التعسفية التي تجاوزت الحدود. وربما خفف حماس مجلس الامة تجاه احداث البحرين صدور بيان عراقي يؤيد آل خليفة، الامر الذي بعث في نفوس الكويتيين شكوكا حول مدى عمق العلاقات بين رئيس وزراء البحرين وحكومة بغداد، وهو الامر الذي كانت المعارضة اشارت اليه في عدد من بياناتها وخصوصا عندما بعث رئيس الوزراء بأول برقية من مسؤول خليجي الى الرئيس العراقي في ١٩٩٢ بمناسبة عيد ميلاده الخمسين. وكان بيانا كل من سلطنة عمان ودولة قطر خفيفين ولا يعكسان حماسا تجاه الرواية الحكومية. وتشعر حكومة البحرين بانها وضعت كل ما لديها من مصداقية وراء ادعاءاتها الاخيرة التي لم يصدقها الكثيرون خصوصا وانها جاءت بعد عام ونصف من انطلاق الانتفاضة الدستورية وبعد ان شاهد العالم في التقارير المصورة من التعذيب الرهيب ما يجعل اي ادعاء خليفي امرا مشكوكا في مطابقته للواقع.

● وعلى صعيد الوضع الداخلي استمرت الاعتقالات بدون توقف، حيث يعتقد آل خليفة انهم اصبحوا في حل من اي التزام اخلاقي او قانوني بعد ان اختلقوا تنظيما مزعوما باسم «حزب الله». فما دام هذا الاسم مرتبطا في اذهان العالم بلبنان وايران والشيعة فان آل خليفة يظنون ان بامكانهم التشويش على المطالب العادلة بربط شعب البحرين بهذا التنظيم المزعوم. وقد اعتقلت من منطقة بني جمرة في اليومين الماضيين كلا من محمد حسن فتيل، ٥٥ عاما، وجعفر حسن اسماعيل، ٢١ عاما. واعتقلت من منطقة عالي السيد احمد السيد محفوظ العالي. كما استدعى جهاز الامن الشيخ محمد جعفر الجفيري بعد ان عبر عن استيائه من تصرفات الحكومة مع الشعب. وبعد التحقيق معه لمدة ساعتين اطلق سراحه. واستمرت الاعتقالات العشوائية التي طالت مناطق كثيرة، فيما عاودت محكمة امن الدولة السيئة الصيت محاكمة المواطنين الابرياء بتهم مختلقة.

● هذا وما يزال المواطنون الشرفاء يبحثون عن طرق لمنع قيام فتنة طائفية بعد ان كشرت الحكومة عن انيابها واظهرت عداء كاملا لشعب البحرين. وكانت حوادث يوم السبت الماضي اكبر دليل على سوء نية الحكومة. ففي ذلك اليوم توجهت مجموعات حكومية الى منطقة بني جمرة، وهي مكان اقامة الشيخ الجمري، وكان افرادها يرفعون أعلام الدولة والسيوف ويطلقون اصوات الموسيقى الصاخبة والغناء وهم مدججون بالسلاح. كل ذلك لاعلان الفرح بما تظنه الحكومة انتصارا على شعب البحرين. وكان ذلك

استفزازا صبيانيا كاد يوقع فتنة طائفية في البلاد لولا ان مواطني بني جمرة ادركوا اللعبة الحكومية الرخيصة والتزموا الهدوء ولم يردوا على تلك الاستفزازات.

● ومن جهة اخرى تعقد في مبنى مجلس اللوردات البريطاني غدا (الخميس) ندوة مهمة يشارك فيها صحافيون وبرلمانيون لمناقشة الوضع في البحرين. وقد تبنت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان التي يرأسها اللورد ايفبوري، الدعوة لهذه الندوة التي تعقد تحت عنوان: «البحرين: الازمة السياسية وأزمة حقوق الانسان». ويتوقع ان تكون لها اصداء ايجابية خصوصا وان من بين المشاركين فيها صحافيين شاهدوا باعينهم ما يتعرض له شعب البحرين من قمع وارهاب على ايدي جيش المرتزقة الاجانب الذين جاء بهم آل خليفة للاستعانة بهم على المواطنين الشرفاء.

١٦ يونيو

● أحيا شعب البحرين أربعينية الشهيد فاضل عباس مرهون مساء امس بمسيرات سلمية حاشدة في اغلب مناطق البحرين، وفاجأ الكثيرين الذين كانوا يراهنون على القضاء على انتفاضته بالقمع والارهاب السلطوي باستعراض شعبي للصمود دفع وزير الداخلية للتهديد باستعمال الجيش ضد الشعب. واستمرت المسيرات الاحتجاجية من بعد الظهر حتى ساعة متأخرة من الليل. وكان الشهيد فاضل عباس مرهون قد قتل بعد اصابته برصاص شرطة الشغب الاجنبية في مسيرة سلمية بمنطقة كرزكان في ٣ مايو، وأخبرت عائلته صباح الاثنين ٦ مايو بانه توفي ودفن سرا بمقبرة الحورة. وشعر الشعب باهانة شديدة حيث يقوم الاجانب بقتل ابنائه بدون ذنب بأمر من آل خليفة ثم يدفنون الجثث سرا بدون علم اهل الشهداء. وجاءت مسيرات الامس لتؤكد استمرار الانتفاضة الشعبية بدون توقف برغم محاولات الحكومة الفاشلة لوضع حد للتوتر عن طريق القمع والارهاب. ورفع المتظاهرون يوم امس شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين. كما شاركت النساء في المسيرات التي امتدت على طول المناطق الواقعة على شارع البديع وبقية المناطق المعروفة بنشاطها عادة. وفشلت قوات الشغب في تفريق المسيرات بسهولة ولكنها استعملت الغازات المسيلة للدموع والخانقة وكذلك الرصاص المطاطي وربما الذخيرة الحية. وبعد حلول الظلام قامت الحكومة بقطع التيار الكهربائي عن جميع المناطق الواقعة على شارع البديع وبدأت حملة شرسة لاعتقال المواطنين. وكانت الحكومة قد فشلت في محاولتها اتهام شعب

البحرين بالانتماء لتنظيم مزعوم قبل اسبوعين، وقد أزعج هذا الاتهام المواطنين الذين فهموا مغزى هذه التهمة وهو اعتقال اي مواطن بحجة الانتماء لهذا التنظيم الوهمي الذي لم يصدقه احد حتى اصدقاء آل خليفة. وكانت مسيرات كبيرة قد خرجت الليلة قبل الماضية في مناطق كثيرة من البلاد استمرت عدة ساعات. ويطالب المتظاهرون باعتقال المسؤول عن مقتل الشاب فاضل عباس مرهون الى المحاكمة واصدار حكم بحقه شبيه بالحكم الذي صدر على الشهيد عيسى قمبر. ويتوقع استمرار المسيرات في اليومين المقبلين بمناسبة اربعينية عائلة التيتون التي فجر آل خليفة منزلهم على رؤوسهم في ٧ مايو الماضي فاستشهد سلمان التيتون وزوجته فضيلة وابنه علي البالغ من العمر ثلاث سنوات.

● وعلى صعيد آخر ابدت السفارة الامريكية في المنامة انزعاجها من قيام حكومة البحرين بتحريف رسالة الرئيس كلينتون الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. فقد أكد الناطق الرسمي باسم السفارة ان ترجمة الرسالة التي بثتها حكومة البحرين لم تكن كاملة وان هناك عبارة من ١٥ كلمة لم تترجم، وقال ان السفارة تفضل نشر الترجمة كاملة. ولم يكشف عن فحوى العبارة التي تجاهلتها الحكومة، وربما كانت تدعو الى حوار بين الحكومة والمعارضة. وقد علق احد المراقبين على ذلك بقوله: اذا كانت حكومة البحرين تجرأ على تحريف رسالة الرئيس الامريكي فما الذي يمنعها من تزوير الاعترافات المنسوبة للمعتقلين؟. وقد عبر عدد من الدبلوماسيين بعد انكشاف عمل الحكومة عن شكوكهم الكبيرة في ادعاءات حكومة البحرين حول «اعترافات» المعذبين في السجون. وأدركت الحكومة الامريكية انها تتعامل مع حكومة لا تؤمن بالحقيقة وتؤسس سياساتها على الكذب والافتراء، على عكس المعارضة التي اشتهرت بدقة معلوماتها وموضوعيتها في تقييم الاوضاع في البلاد.

● وعلى صعيد آخر، كان للبرنامج الذي بثته الخدمة العربية بهيئة الاذاعة البريطانية مساء امس حول الاوضاع في البحرين انعكاساته الايجابية في نفوس المواطنين، ولكنه ازعج حكومة البحرين بشكل كبير. وكان معد البرنامج، نيكولاس بيلهام، قد زار البحرين في مطلع هذا الشهر وحضر مسرحية التنظيم المزعوم، وأعد البرنامج على ضوء تلك الزيارة. وكان شاملا لاغلب القضايا المتعلقة بالوضع السياسي ولكنه خيب آمال الحكومة لانه لم يعط اهمية كبرى لادعاءاتها الاخيرة، وهو ما كانت تأمل به. ولم تشكل قضية التنظيم المزعوم موضوعه الاساسي، وبدلا من ذلك قدم استعراضا

للمواقف الشعبية من الوضع الراهن، واكد عدالة المطالب الدستورية، وكشف حجم الامبراطورية المالية لرئيس الوزراء ونجله، وزير المواصلات، وعرض تصريحات لشخصيات وطنية واسلامية مثل الشيخ عيسى الجودر، وهو شخصية سنية مرموقة، تؤكد المطالب الشعبية وتعتبر الحركة القائمة في البلاد حركة وطنية. ويتوقع ان يكون هناك لوم كبير لوزير الاعلام الذي انفق مبالغ كبيرة لدعوة الصحافيين الاجانب لشراء اقلامهم، ولكنه لم يفلح في شراء صحافي حر واحد. وهذا الفشل الذريع يحاول وزير الاعلام التغطية عليه بتوظيف روائيين مصريين ينسجون قصصا خيالية حول المعارضة يقدمها لرئيس الوزراء وبقية افراد العائلة الحاكمة الذين يرتاحون لقراءتها معتقدين انها تعكس الواقع. وهناك خطر كبير على البلاد لان سياسات الحكومة تقوم على الخيال والنسيج المسرحي وليس على فهم الواقع.

● ومن جهة اخرى أبدى العديد من المراقبين استغرابهم من سياسة دولة الامارات العربية تجاه الوضع في البحرين. وبدلا من التزام سياسة موضوعية حذرة كما فعلت بقية دول الخليج فقد ابدت حماسا للمسرحية الخليفية، ومارست سياسة تنكيل بالمواطنين البحرينيين الذين يقيمون على اراضيها. وكان شعور أهل البحرين انهم بين اهلهم وان حقوق الضيافة سوف تمنع السلطات من التنكيل بهم لان ذلك مناف للاخلاق والشيم العربية. غير انهم فوجئوا باعتقالات ومطاردات تصلح مع عصابات المخدرات وليس مع شباب التجأ الى اهله في الامارات طلبا للرزق الحلال وهربا من جحيم السلطة الغاشمة. وكان الاولى بدولة الامارات ان تطلب من أبناء البحرين مغادرة اراضيها الى الوجهة التي يريدونها وعدم اعتقالهم والتنكيل بهم وكأنهم مجرمون. ومن الاشخاص المعتقلين بسجون الامارات كل من الشيخ عقيل راشد الدرازي، ابراهيم محمد الشاخوري، جواد ابراهيم كاظم، كاظم حسن مكي الخباز، عبد الرسول خميس، احمد خلف، وصاحب البيت الذي كانوا يعيشون معه ولم يعرف الا اسمه الاول (يوسف). وتناشد حركة احرار البحرين حكام الامارات عدم مشاركة آل خليفة في العدوان على شعب البحرين وعدم الانجرار الى مخططهم لجر المنطقة معهم الى المستقبل المجهول.

١٨ يونيو

● اصدرت منظمة العفو الدولية اليوم تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الانسان

في دول العالم خلال العام ١٩٩٥ بالاضافة الى ملحق حول الشهور الاربعة من هذا العام. وقد اشتمل على تقارير عن ١٤٦ بلدا. وكان نصيب البحرين من هذه التقارير وافرا. فقد حظيت بثلاث صفحات تقريبا تحمل ملخصا سريعا لما جرى خلال العام الماضي من انتهاك لحقوق الانسان. وجاء في مقدمة التقرير ما يلي: «قبض على عدد يقدر بنحو ٤٠٠٠ شخص في غضون العام، في أعقاب اندلاع مظاهرات واسعة النطاق للمطالبة باعادة الحقوق الديمقراطية، وكانت غالبيتهم الساحقة من الشيعة، ومن بينهم سجناء رأي، وقد احتجزوا بدون تهمة او محاكمة. وصدرت الاحكام على عدد يتراوح بين ١٥٠ و ١٦٠ شخصا، ممن قبض عليهم بسبب المظاهرات، بعد محاكمات جائرة. وكان ١٥ سجينا سياسيا على الاقل ممن أدينوا بعد محاكمات جائرة في السنوات السابقة ما يزالون يقضون العقوبات التي صدرت عليهم، . وتعرض عشرات المعتقلين السياسيين للتعذيب، توفي اثنان منهم في الحجز، وقتل ما لا يقل عن ١٠ من المدنيين بالاعيرة النارية التي أطلقتها قوات الامن وشرطة مكافحة الشغب في ظروف توحي بان قتلهم ربما كان بمثابة إعدام خارج نطاق القضاء. وصدر الحكم بإعدام شخص واحد، وتعرض سبعة من المواطنين البحرانيين للنفي قسرا، ومنع ما لا يقل عن ١١ آخرين من العودة لبلدهم.

● وأصدرت المنظمة ملحقا بالتقرير الاساسي ليغطي الفترة ما بين يناير وابريل ١٩٩٦. وجاء فيه حول البحرين ما يلي: «أفادت الانباء بوقوع حملات اعتقال واسعة منذ بداية العام، مع استمرار المصادمات بين قوات الامن والمتظاهرين. وكانت المظاهرات قد اندلعت احتجاجا على قيام قوات الامن باغلاق عدد من المساجد التي دأب فيها أئمة الشيعة البارزين على مطالبة الحكومة باعادة الحقوق الديمقراطية. وردت السلطات على ذلك باعتقال مئات الاشخاص، وبينهم نساء وأطفال، حيث احتجزت كثيرين منهم لفترات طويلة في عزلة تامة عن العالم الخارجي. كما وردت انباء عن تعذيب بعض المعتقلين أثناء التحقيق معهم. ومن جهة أخرى، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاما بالسجن لفترات متفاوتة أقصاها سبع سنوات على ما لا يقل عن ٢٤ شخصا، من بينهم تلميذتان، وذلك إثر محاكمات لم تتوفر فيها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

● كما اندلعت موجة جديدة من أحداث العنف في مطلع العام، حيث ألقيت قنابل حارقة على بعض المطاعم والفنادق ومكتب احدى الصحف المملوكة للدولة. وقد لقي سبعة عمال من بنغلاديش مصرعهم في انفجار بأحد المطاعم، كما توفي مواطن بحريني

عندما انفجرت قنبلة كان يجهزها خارج احد المصارف، على حد قول المصادر الرسمية. وفي المقابل، ألقت السلطات القبض على عشرات الشبان، وكثيرا ما لجأت الى الافراط في استخدام القوة عند مداهمة منازل المطلوبين بعد منتصف الليل، كما ورد ان بعض الشبان تعرضوا للضرب أثناء القبض عليهم، على مرأى من أفراد عائلاتهم.

● وفي مارس/ آذار نفذ أول حكم بالاعدام في البحرين منذ قرابة ٢٠ عاما، حيث أعدم عيسى أحمد قمبر، رغم المناشدات المتكررة التي وجهت الى حاكم البحرين لحثه على تخفيف حكم الاعدام. وكان عيسى أحمد قمبر قد أدين وحكم عليه بالاعدام اثر محاكمة لم تف بالمعايير المتفق عليها دوليا بخصوص المحاكمة العادلة، حيث حرم من الاستعانة بمحام طوال فترة اعتقاله قبيل المحاكمة، وكانت المرة الاولى التي يقابل فيها محاميه، عندما مثل أمام المحكمة لمحاكمته بتهمة قتل رجل شرطة برتبة رقيب. كما كانت جلسات المحكمة سرية.

● ومن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة يوم امس احكاما ظالمة بحق ثلاثة عشر شابا اتهموا زورا باعمال حرق وتخريب، بينما كل جريمتهم انهم يطالبون بحقوقهم الدستورية المشروعة. وتراوحت الاحكام التي صدرت ما بين سنة واحدة وخمس عشرة سنة. ومن بين الذين صدرت بحقهم احكام قاسية الشاب محمد سهوان المعتقل منذ ديسمبر ١٩٩٤ وكان نصيبه ١٥ عاما. وحكم على الشيخ عبد الهادي المخوضر المعتقل منذ بداية الانتفاضة بالسجن عشرة اعوام، وكان من بين المتصدرين للعريضة الشعبية. وحكم على البقية بالسجن بمدد تتراوح ما بين عام وستة اعوام، وفرض على خمسة منهم غرامة قدرها ٥٠٠٠ دولار.

● وفي مجلس العموم البريطاني وجه النائب العمالي، جيريمي كوربين، الاسبوع الماضي عدة أسئلة للحكومة البريطانية حول موقفها من انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. وأجاب وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي (قبل زيارته الاخيرة للبحرين) بقولة: ان سفيرنا في البحرين، ايان ليوتي، وموظفيه يقومون بمناقشات منتظمة مع الحكومة البحرينية. وسوف اقوم الاسبوع المقبل بزيارة الى البحرين لمناقشة مواضيع عديدة من بينها حقوق الانسان. وسأل كوربين الوزير ما اذا كان سيأخذ معه نسخة من التوصية التي وقعها عدد كبير من النواب المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان في البحرين والحقوق النقابية خصوصا وان هناك انطباعا لدى الاعضاء بان الحكومة لا تهتم بتلك القضايا مع الدول التي تصدر اليها الاسلحة. وكان جواب هانلي: ان حكومة

صاحبة الجلالة تشجب كل انتهاكات حقوق الانسان، ونحن نأخذ الادعاءات بانتهاكات حقوق الانسان بجدية. ونحن نطرح انتهاكات حقوق الانسان مع الحكومات الاخرى. اما هل نعرب عن قلقنا وبأي اسلوب فهي امور ندرسها حالة بحالة. فالبحرين اجابت بشكل كامل على ادعاءات انتهاك حقوق الانسان لمفوضية حقوق الانسان في يونية ١٩٩٥. انني أأمل ان اناقش مواضيع الساعة مع حكومة البحرين الاسبوع المقبل، ومن بينها الاتهامات التي وردت في التوصية المذكورة. وسوف آخذها معي الى البحرين. وكما قلت، فان سفيرنا وأنا نطرح قضايا حقوق الانسان مع السلطات البحرينية لان علينا التعاطي مع الاسئلةالكثيرة التي تأتي من اللورد ايفبوري والاعضاء الموقرين حول مواضيع محددة. ووجدت السلطات البحرينية متعاونة جدا. واتمني ان يكون الامر كذلك الاسبوع المقبل.

● هذا وقد أنهى الوزير جيريمي هانلي زيارته الرسمية للبحرين وتحدث في مؤتمر صحافي في المنامة قال فيه ان حكومته ملتزمة بالقوانين الدولية التي تحكم طلبات اللجوء السياسي طبقا لميثاق ١٩٥١ الدولي. ولم يصرح برأي واضح حول الاوضاع في البحرين وما اذا كان قد حث حكومة البحرين على ان تبدأ حوارا مع المعارضة للخروج بالبلاد من الازمة التي تتعمق يوما بعد آخر.

● وفي هذا الاطار طرح اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، اليوم سؤالا على الحكومة البريطانية حول زيارة الوزير هانلي، هذا نصه: هل انهم (الحكومة) يؤكدون التصريح المنسوب الى وزير الدولة، السيد جيريمي هانلي، في جريدة الحياة ١٨ يونية ١٩٩٦، بان الحكومة تدرس حاليا امكانية احداث تغيير في القانون بسبب اثر نشاطات المنشقين في الخارج على العلاقات بين بريطانيا والدول الصديقة في ضوء التطورات التكنولوجية في مجالات الاعلام والاتصالات، وكيف يمكن من ناحية المبدأ تحديد استعمال وسائل الاتصالات او طبيعة المادة المرسلة، من قبل «المنشقين» فقط، بدون انتهاك مبدأ المساواة امام القانون؟ وينتظر اللورد ايفبوري رد الحكومة البريطانية على ذلك.

● وعلى صعيد آخر استمر توتر الوضع في البلاد خصوصا في اليومين الماضيين بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد عائلة التيتون. وذكرت وزارة الداخلية حدوث انفجار في سيارة تحمل ارقاما سعودية امام مبنى فندق البحرين الدولي وبالقرب من مباني بنك تشارترد وبنك البحرين والكويت وفندق لؤلؤة الخليج. ولم يصب احد بأذى وحدثت

اضرار محدودة. وقالت احدى وكالات الانباء انها استلمت مكالمة هاتفية قبل الانفجار بان تلك العملية تهدف للضغط على الحكومة لاطلاق سراح المعتقلين. وعبر ناطق باسم حركة احرار البحرين عن أسفه لاستمرار العنف في البلاد مؤكدا شجب الحركة لكل انواع العنف ومصادره وداعيا المواطنين الى الالتزام بالاساليب السلمية المتحضرة التي جعلت شعب البحرين موضع احترام العالم وتقا[illegible]، وترك العنف والارهاب للحكومة التي تشوهت سمعتها بسبب تلك الاساليب القمعية المتخلفة.. ودعى الحكومة مجددا الى الاستجابة للمطالب الدستورية لمنع انزلاق البلاد نحو عنف اكبر. وقال ان الحكومة مطالبة بالاعتراف بحقوق الشعب في المشاركة السياسية والتخلي عن روح الانتقام المتمثلة في القتل العمد والتعذيب والاحكام التعسفية بحق ابناء البحرين. وحملها مسؤولية دفع البلاد الى حافة الهاوية وتشجيع العنف والارهاب بسياساتها التي ترفض الحوار واقامة حكم القانون الدستوري.

● هذا في الوقت الذي قامت فيه قوات الامن باعتقال عدد من النساء في الايام الاخيرة عرف من بينهن زهرة علي عيسى التي اعتقلت يوم امس. ولم يعرف اسباب الاعتقال غير ان النساء استعملن في الماضي كوسيلة ابتزاز للضغط على اقربائهن لتوقيع الاعترافات التي يكتبها موظفو جهاز الامن ويفرض على المعتقلين توقيعها بكافة انواع التعذيب الجسدي والنفسي. وهناك ممارسات يندى لها الجبين يقوم بها عناصر جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون. ويعتبر العديد من المحللين ان اعتقال النساء من بين اسباب حماس المواطنين الذين يعتبرون ان حركتهم في بعض جوانبها دفاع عن العرض والشرف.

● ووردت تقارير ايضا عن استشهاد الطفل محمود عبد اللطيف حسين، ١٢ عاما، تحت التعذيب في السجن. وكان قد اعتقل قبل بضعة اسابيع ولم يعرف عن مصيره شيء. ودفن سرا بمقبرة الحورة في ١١ يونيو بدون حضور احد من افراد عائلته، وكانت المقبرة على مدى الايام الثلاثة التالية محاصرة من قبل قوات الشغب. واصبحت مقبرة الحورة مدفنا لشهداء البحرين الذين تمنع الحكومة ذويهم من استلام جثثهم ودفنهم حسب الشعائر والعادات المرعية.

٢٠ يونيو

● بعث عدد من اعضاء البرلمان الاوروبي في ١٠ يونية ١٩٩٦ رسالة الى امير البحرين

يطالبونه فيها باصلاحات سياسية. وجاء في الرسالة ما يلي: «اننا متضايقون من التقارير المستمرة التي نستلمها حول انتهاكات خارقة لحقوق الانسان وانعدام الديمقراطية في البحرين. وفي يناير ١٩٩٥ اصدر البرلمان الاوروبي قرارا حول الوضع في البحرين، نرفق لكم نسخة منه. ومع الاسف، فمنذ ذلك التاريخ، فقد وصلتنا معلومات تشير الى ان الوضع آخذ في التدهور.

انها مسألة تبعث على القلق العميق لدينا بانه ما يزال هناك ٢٥٠٠ شخص بدون تهمة، وان اعتقالهم بسبب علاقتهم بمسيرات ابتدأت في ديسمبر ١٩٩٤، تدعم اعادة العمل بالدستور. انه من غير المقبول ان يمر اكثر من عشرين عاما منذ ان علق العمل بالدستور بدون ان يعاد العمل به، في اثر حل المجلس الوطني البحريني في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥.

وعرفنا مؤخرا ان شخصين اعتقلا لمجرد اتصالهما بالصحافية، سو لويد-روبرتس، التي نشرت مقالة في جريدة «التايمز» في ١١ مايو ١٩٩٦، واخرجت فيلما لمحطة الـ بي. بي. سي. واحدهما، السيد حسين، كان سائق التاكسي الذي نقل سو لويد-روبرتس، ويبدو انه تعرض لسوء معاملة عندما كان في الاحتجاز. والثاني هو رجل اعمال عماني وهو السيد عبد الجليل العصفور، وقد اعتقل ايضا، وما يزال، حسب علمنا، معتقلا.

اننا نود الحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع الدول ولا نريد دعم مصالح اي وجهة نظر دينية او سياسية. ولكن الوضع في البحرين يتعارض مع المعايير الدولية حول الديمقراطية وحقوق الانسان الى الحد الذي لا يمكن الا ان يشوش على العلاقات في ما بيننا.

اننا نطلب بكل صدق بان تتخذ خطوات لاطلاق سراح جميع السجناء الذين لم تقدم لهم تهمة، وان يعاد النظر في الاحكام التي صدرت لمخالفات سياسية بهدف الغائها، وان تتحرك السلطات البحرينية باتجاه اقامة نظام اكثر انسانية وديمقراطية، الامر الذي سوف يسمح للمواطنين البحرينيين الذين فروا الى الخارج بالعودة والعيش بسلام في بلدهم.»

ووقع الرسالة المؤرخة في ١٠ يونية ١٩٩٦ ـ ٢٥ من اعضاء البرلمان الاوروبي يمثلون عددا من البلدان الاوروبية وهم: ستانلي نيونز، مايكل ايليوت، مايكل ماكجوان، مارتن شولتز، معارجي فان بوتن، ليوني فان بلادل، ايان وايت، جلين فورد، ديفيد موريس، رالف والتر، ماج بريت ثيورين، توني كونينجهام، هيو كير، فريدي بلاك، ديفيد توماس، آن فان لانكر، جلينيز كينوك، ديفيد هلام، اولبو ليفاري، فيرناندو

بيريز رويو، سين سبايرز، بيتر سكينر، غيري تيتلي، سيمون ميرفي، وكلايف نيدل.

● وعلى صعيد آخر استمرت التغطية الدولية لاحداث البحرين متعاطفة مع مطالب الشعب برغم الجهود التي بذلها وزير الاعلام، محمد المطوع، مؤخرا للانقلاب على المطالب الديمقراطية. وحتى الذين ذهبوا الى البحرين لحضور المسرحية الحكومية لم يعجبهم الاخراج كثيرا وكتبوا تقاريرهم التي ازعجت آل خليفة بشكل كبير. وقد نشرت جريدة «الغارديان» البريطانية هذا اليوم تقريرا للكاتبة كاثي ايفانز، اكدت فيه عددا من النقاط من بينها وجود تمييز عنصري على اساس الانتماء المذهبي لدى الحكومة، ورفضها الحوار مع المعارضة الذي يزعج رجال الاعمال الاجانب، واستمرار حالة القمع ضد المواطنين وخصوصا في المناطق الشيعية، والاعتقال العشوائي للاطفال، والاستعانة بالاجانب لقمع المواطنين، ووجود مفاصلة شبه كاملة بين اغلبية الشعب والعائلة الحاكمة. وهذا المقال واحد من عدد من المقالات التي تصف الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان العائلة الخليفية، برمتها استقبلت في مطلع هذا الاسبوع كاثي ايفانز في قصر الامير بحضوره شخصيا وحضور رئيس الوزراء وولي العهد ووزراء الخارجية والداخلية والعدل والاسكان وعدد آخر من المسؤولين الكبار، كل ذلك في محاولة يائسة لشراء قلم اوروبي واحد. وجاءت مقالات الكاتبة المذكورة لتؤكد ان الاعلام الحر لا يمكن شراؤه بالمال، وان الضمائر الحية لا يمكن التشويش عليها بمسرحيات بعيدة كل البعد عن الواقع.

ويضاف الى ذلك ما كتبته مجلة «الايكونوميست» هذا الاسبوع حول الوضع في البحرين، وهو مقال استهجن سياسات آل خليفة وركز على المطالب الدستورية العادلة. وهكذا يتأكد سقوط المسرحية الحكومية جملة وتفصيلا.

● وكدليل على افلاس الحكومة قرارها حضور القمة العربية في نهاية هذا الاسبوع بوفد يرأسه الامير ويضم كل ابناء العائلة الخليفية الحاكمة على امل ان يحصلوا على تصريحات لصالحهم وضد شعب البحرين. وكانت الحكومة قد فشلت في الحصول على دعم سياسي حقيقي من كل من سلطنة عمان ودولة قطر ومجلس الامة الكويتي. وقد أعد المستشارون الاجانب «ملفات» ملونة ليأخذها الامير معه الى القاهرة لتقديمها الى القمة العربية في محاولة للحصول على بعض التصريحات الداعمة لموقف العائلة في قمعها لشعب البحرين. وقد اطلعت المعارضة على تلك الملفات واعتبرتها غير ذات شأن ولن تؤثر على المسيرة الدستورية. وبرغم بعض التصريحات البريطانية والامريكية

التي يبدو منها الدعم فقد قامت الحكومة بتحريف رسالة الرئيس الامريكي لامير البحرين بشكل فاضح اضطر الناطق الرسمي باسم السفارة الامريكية في البحرين الى التعبير عن رفضه والاصرار على ترجمة رسالة الرئيس كاملة. وقد دفع تحريف الحكومة لتلك الرسالة المراقبين الى القول بانه اذا كانت حكومة البحرين مستعدة لتحريف رسالة كلينتون فكيف لا تحرف «اعترافات» المعتقلين الذين يخضعون الى أبشع وسائل التعذيب؟

● هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتداءات الحكومية الوحشية على المواطنين. وقد قامت قوات الامن باعتقال عشرات المواطنين من بينهم اطفال من منطقة الدير في اليومين الماضيين. واعتقلت عوائل باكملها في محاولة يائسة لاسكات الحركة الدستورية. واعتقلت احدى الممرضات قبل بضعة ايام بعد ان قامت بتضميد جروح شاب اصيب برصاص قوات الشغب، واعتقل زوجها وبقية افراد عائلتها. واعتقل شاب من المستشفى الدولي بعد اصابته برصاص الشرطة.

٢٧ يونيو

● نفت منظمة الصليب الاحمر الدولية ما ذكره وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، عن توقيع اتفاقية بينها وبين حكومة البحرين تسمح لها بزيارة سجون تلك البلاد. وقال السيد ستويخلين من مكتب المنظمة في جنيف انه ينفي وجود اي اتفاقية مع دولة البحرين حول ذلك، قائلا ان مفاوضات بين الجانبين بدأت العام الماضي ولكنها لم تسفر عن شيء حتى الآن. واضاف ان حكومة البحرين تعرف شروطنا لتوقيع اي اتفاق وهي كالتالي: السماح بزيارة جميع السجناء وليس بعضهم فقط، وان تكون الزيارات متكررة، وان تكون اللقاءات مع السجناء على انفراد وبدون وجود اي مسؤول حكومي. وجاء نفي المنظمة الدولية في اثر تقرير بثته الخدمة العربية لهيئة الاذاعة البريطانية الليلة قبل الماضية اعدته الصحافية آن ريتشاردسون. وكان التقرير قد أعد بعد انهاء السيد هانلي زيارة رسمية الى البحرين مؤخرا ناقش فيها عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكانت حكومة البحرين قد احتجت مرارا على اعطاء الحكومة البريطانية حق اللجوء السياسي لعدد من المواطنين البحرينيين. وتطرق التقرير الى موضوع انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، حيث سألت ريتشاردسون الوزير عما اذا كان قد طرح ذلك الموضوع مع السلطات البحرينية بعد صدور تقارير

منظمة العفو الدولية حوله. وكانت اجابة الوزير البريطاني: «لفت انتباه المسؤولين في البحرين الى اننا قد تواصلنا بالعديد من الرسائل وطرحت أسئلة في البرلمان البريطاني حول موضوع حقوق الانسان في البحرين. وقد بحثنا تلك المواضيع بشكل كامل وشعرت بالارتياح لما تم احرازه من تقدم في تلك المجالات. وعلى الاخص الاتفاق الهام الذي تم توقيعه مع منظمة الصليب الاحمر الدولية والذي يسمح لها بالدخول الى البحرين».

● ويأتي انكار المنظمة الدولية لوجود اي اتفاق مكتوب ليؤكد تلفيق حكومة البحرين الحقائق من اجل تخفيف الشجب الدولي لانتهاكها حقوق الانسان. وهي تلجأ الى هذا الاسلوب عندما تشعر بالحرج. ففي العام الماضي اكدت حكومة البحرين لوزير الخارجية البريطاني السابق، دوغلاس هيرد، انها بعثت دعوة الى منظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، وبعد التحقق من الموضوع تأكد عدم صحة ذلك. وقبل عامين وافقت حكومة البحرين على السماح للورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، بزيارة البلاد للاطلاع على السجون والمعتقلين في ١٤ نوفمبر ١٩٩٤ (اي قبل الانتفاضة المباركة)، وقبل موعد سفره بثلاثة ايام اتصلت سفارة البحرين في لندن بمكتبه والغت الزيارة.

● وعلى صعيد آخر استمرت المواجهات بين المواطنين وقوات الشغب في عدد من المناطق يوم امس. وشوهدت عدة حرائق في كل من السنابس والنويدرات وعند «سوق واقف» بالقرب من مدينة حمد. هذا في الوقت الذي صعد آل خليفة قمعهم ضد شعب البحرين باجراءات تعسفية جديدة. فقد طلبت وزارة التربية والتعليم من عدد من مدراء المدارس ذوي الخبرة الطويلة تقديم استقالاتهم فورا. وجاء هذا التصرف التسعفي بعد ان رفض هؤلاء الالتزام بقرارات وزارة الداخلية التي تطلب من كل منهم الاتصال فورا بقوات الشغب الاجنبية لاستدعائها عند حدوث اية تظاهرة طلابية في مدارسهم. ويرى هؤلاء ان خروج مسيرة طلابية ليس مشكلة كبيرة وان بالامكان السيطرة على الوضع بالتعقل والتفاهم، بينما يرى وزير التربية، عبد العزيز الفاضل (وهو ضابط عسكري) ان اية مظاهرة طلابية يجب ان تحسم عسكريا.

● هذا في الوقت الذي استمرت فيه محكمة امن الدولة في اصدار احكامها التعسفية ضد المواطنين الابرياء بدون توقف. وقد أصدرت يوم امس احكاما ضد ثمانية مواطنين بالسجن فترات تتراوح بين عام واحد ومدى الحياة. وقد حكم على المتهم الاول، عبد

الله ناصر محمد آل طوق، بالسجن مدى الحياة بعد اتهامه بدور في احداث تفجيرات صوتية في كل من فندقي الميريديان والدبلومات وشركة الملاحة. وحكم على حسن عبد الله غنام بخمسة عشر عاما، وحمزة عبد الحسين ابراهيم صالح، ١٠ اعوام، واحمد حيدر عباس حيدر، ٧ اعوام، والملا عباس علي احمد حبيل، ٧ اعوام، وجعفر صادق النجار، ١٠ اعوام، جعفر خليل ابراهيم حبيل، ٧ اعوام وغرامة الف دينار. وتجدر الاشارة الى ان الملا عباس حبيل كان قد اتهم بالانضمام الى التنظيم المزعوم الذي اطلقت الحكومة عليه اسم «حزب الله» وبثت «اعترافاته» على شاشة التليفزيون في مطلع هذا الشهر. بينما لم يتهم بشيء من ذلك عند تقديمه الى المحكمة، الامر الذي يكرس القناعة بان قضية التنظيم المزعوم مختلقة من الاساس. وتجدر الاشارة الى ان شخصا آخر، وهو ياسر سعيد، قد اطلق سراحه برغم ان صورته نشرت في الصحافة محلية بعد اتهامه بالانتماء الى «حزب الله». واطلق سراح الشاب جميل عبد الغني الذي كانت سلطات الكويت قد قامت بتسليمه الى البحرين لانه «مرتبط بتنظيم خطير». ويسود البلاد هذه الايام توتر شديد خصوصا مع اقتراب اصدار آل خليفة احكاما بحق سبعة شباب متهمين زورا بحرق المطعم الذي اودى بحياة سبعة بنغلاديشيين. وقد نفى هؤلاء التهمة بشكل قاطع ولكن لا يستبعد صدور احكام قاسية بحقهم. واذا ما صدر حكم باعدام اي منهم فسوف ينفجر الوضع في البلاد مجددا بشكل اكبر مما حدث بعد اعدام الشهيد عيسى قمبر. وهناك استعدادات واسعة لمزيد من المسيرات الشعبية السلمية بمناسبة اربعينية الامام الحسين في ٧ يوليو المقبل. وتتزامن تلك المناسبة مع الذكرى الاولى لاستشهاد الشاب سعيد الاسكافي الذي قتله الجلاد المعروف خالد الوزان العام الماضي بتعذيبه والاعتداء عليه. ويتوقع ان تكون مناسبة صاخبة بسبب رفض الحكومة تقديم قاتليه الى العدالة.



مسيرة دينية سياسية في السنابس

يوليو ١٩٩٦

١ يوليو

● اصدرت محكمة امن الدولة صباح اليوم حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين اتهموا زورا بحريق ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين. والثلاثة هم علي أحمد عبد الله العصفور، يوسف حسن عبد الباقي، وأحمد خليل ابراهيم حبيل. كما حكمت المحكمة بالسجن مدى الحياة لاربعة آخرين هم خليل ابراهيم خميس، عبد الله ابراهيم خميس، قمبر خميس قمبر، محمد رضا يعقوب العطار. وحكمت على عبد العزيز حسين عبد الباقي بالسجن خمسة عشرا عاما. وجاءت هذه الاحكام برغم انكار المتهمين ما نسب اليهم جملة وتفصيلا واصرارهم على عدم صلتهم بما نسب اليهم، وبرغم وجود اكثر من خمسين شاهدا على انهم لم يكونوا موجودين في منطقة الحادثة عند وقوعها. وقال محامون على صلة بالقضية انه لو كانت القضية امام محكمة عادلة لأصدرت حكما ببراءة المتهمين لعدم وجود اي دليل ضدهم. وقال احدهم انه ذهب الى المطعم الذي نشب فيه الحريق في شهر مارس الماضي ورأى مدى الدمار الذي حصل فيه، وقال ان ذلك الدمار لا يتناسب مع ما عرضه تليفزيون البحرين من صور لجثث الضحايا التي لم تعكس اصابتها باي حريق، حتى ان ملابسهم كانت غير متلفة على الاطلاق. وقال ان الشارع الذي يقع فيه المطعم كان وقتها خاضعا لحراسة مشددة من قبل قوات الامن والشغب لان فيه فرعا لاحد البنوك، ومركزا للشرطة لا يبعد اكثر من مائتي ياردة من المطعم. وقال ان المحامين جميعا مقتنعون ببراءة المتهمين من التهم الموجهة لهم. وتساءل المحامون خلال المحاكمة عن سبب تجمع الضحايا قبل الحريق في تلك المنطقة في ذلك الوقت بالذات (اي في الساعة الخامسة صباحا) بينما لكل واحد منهم عنوان يختلف عن الآخر، وان بعضهم كان يعيش في منطقة البديع والبعض الآخر في منطقة الحد وسافرة، ولكنهم لم يحصلوا على جواب من الادعاء العام حول ذلك.

وكان القاضي سعد الشملان قد ترأس محكمة امن الدولة في جلساتها الاولى للنظر في ما طرحه المدعي العام، ولكنه بعد التدقيق في الادلة والاستماع الى شهادات الشهود والمحامين رفض الاستمرار في النظر في القضية، فعينت الحكومة قاضيا مصريا قرأ على المتهمين احكام الاعدام الصادرة عن مجلس العائلةالحاكمة.

من هنا فقد جاءت الاحكام القاسية لتعكس توترا حكوميا شديدا يبحث عن متنفس يصب فيه جام غضبه. واعتبرت المعارضة الاحكام سياسية بالدرجة الاولى وترتبط بشعور الحكومة بفقدان مصداقيتها بعد أن وجهت المنظمات الحقوقية الدولية شجبها المتكرر لممارساتها القمعية. يضاف الى ذلك ان المعارضة وجهت اتهامات كثيرة للحكومة بارتكابها جريمة حرق المطعم وقتل البنغلاديشيين. وقالت مصادر على صلة بالعائلة الحاكمة انها قررت منذ فترة اعدام عدد من المواطنين لسببين اساسيين: الاول ادخال الخوف في قلوب المواطنين لردعهم عن المطالبة بالاصلاحات السياسية، والثاني لعدم تأكيد التهمة التي وجهتها المعارضة للحكومة بانها وراء العملية. وبالتالي فان حكم الاعدام ليس بسبب الجريمة بل انه قرار سياسي شأنه شأن بقية القرارات الاخرى مثل ابعاد المواطنين وسجن الاطفال والنساء، وهي جميعا قرارات لا ترتبط بالجريمة بقدر ما هي قرارات سياسية من مجلس العائلة الخليفية الحاكمة.

● وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين رفضت تسليم جثث اربعة من الضحايا الى سفارة بنغلاديش في المنامة وقامت بدفنها سرا. واحتجت حكومة بنغلاديش على ذلك العمل غير الانساني خصوصا وان اهالي الضحايا في بنغلاديش اصروا على استلام جثث ذويهم بدون جدوى. وقد رفضت حكومة البحرين تسليم جثة من يستشهد من المواطنين في مراكز التعذيب الى اهله وقامت بدفنهم واحدا بعد الآخر في مقبرة الحورة بالمنامة. وتساءل الكثيرون وقتها عن سبب عدم تسليم جثث الضحايا البنغلاديشيين وكان الواضح ان موتهم ليس بسبب الحريق، الامر الذي دفع الحكومة الى عدم تسليم جثثهم الى السلطات البنغلاديشية لكي لا يكتشف سبب الوفاة. ورفضت الحكومة اعطاء اي تبرير للسلطات البنغلاديشية التي تخلت عن الاحتجاج العلني بعد تدخلات من بعض الدول الصديقة، ووعود بدعم مالي سخي.

● ومن جهة اخرى اصدرت العائلة الخليفية الحاكمة يوم السبت احكاما بالسجن مدى الحياة بحق شخصين اتهمتهما بالمشاركة في تفجير آلة الصرف الآلي لفرع بنك البحرين بمدينة عيسى، وهي الحادثة التي استشهد فيها حسن طاهر السميح. ونسبت العائلة

الخليفية الى المتهم الاول ناجي خلف صائغ والمتهم الثاني محمد سلمان محمود مختار تهمة استعمال مفرقعات بدون ترخيص. وحكمت على كل من علي حسن منصور عبد الله (شلاشل) بالسجن احد عشر عاما وغرامة ٥٠٠ دينار، والسيد مختار علي ابراهيم محمد بالسجن سبعة اعوام وغرامة قدرها ٣٠٠ دينار. وبسجن رياض احمد عبد الله محمد درويش ثمانية اعوام و ٣٠٠ دينار وكانت المعارضة قد اتهمت المعارضة الحكومة بقتل الشهيد حسن طاهر باطلاق النار عليه ثم نقله الى مكان التفجير المزعوم لتغطية جريمتها.

٣يوليو

● ما تزال انعكاسات قرار العائلة الخليفية قتل ثلاثة مواطنين بحرينيين أبرياء تتفاعل محليا واقليميا ودوليا. وتابعت دوائر حقوقية وقضائية الاجراءات التي اتبعتها العائلة الحاكمة لاصدار الاحكام الوحشية التي قرأها قاض مصري بعد ان استلمها من «السلطات العليا»، وعبرت عن استغرابها من استمرار انظمة قضائية قمعية مثل محكمة امن الدولة التي أنشأها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، قبل ٢١ عاما. وحيث ان احكام تلك المحكمة مبرمة ولا يحق للمحكوم الاعتراض على احكامها فقد اعتبر عدد من المحامين الدوليين صدور تلك الاحكام من أبشع صور الاستهانة بمفاهيم القضاء والعدالة وحق الانسان في الحياة. وازداد غضب هؤلاء عندما علموا ان جميع المتهين أنكروا تهمة احراق المطعم الذي مات فيه سبعة من البنغلاديشيين في شهر مارس الماضي. ولاحظ المراقبون ان صدور الاحكام جاء في اجواء تعتقد حكومة البحرين انها تجعل قرار اعدام المواطنين الابرياء مقبولا على الصعيد الدولي لان ذلك جزء من الحرب ضد الارهاب. غير ان جميع المحامين الذين ترافعوا في القضية رفضوا التهمة الحكومية جملة وتفصيلا وأثبتوا براءة المتهمين الثمانية من تهمة حرق المطعم المذكور معتمدين على شهادة خمسين شخصا لصالح المتهمين. ومع ذلك فقد أصرت العائلة الخليفية على اصدار قرار القتل الذي اذا نفذ فسوف تكون له انعكاسات وخيمة على الوضع في البحرين بل حتى على الموقف من اساس النظام القائم حاليا.

● وكانت ردة فعل المحامين ان قاموا فور صدور قرار الاعدام برغم براءة المتهمين، بكتابة عريضة رفعوها الى الامير طالبين منه عدم تنفيذ احكام الاعدام. ويبدو ان الامير لم يعد قادرا على الشعور بالامن ما لم يقتل عدد من المواطنين تحت اي غطاء. وسلمت

عريضة المحامين التي وقعها عدد كبير منهم الى وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد، ليسلمها الى الامير، وهم يعلمون أنه لن يخفف الاحكام. وسعى المحامون الى تخفيف لهجة العريضة بشكل كبير لكي لا يرفضها وزير العدل، وان تقتصر على طلب تخفيف الحكم وعدم التعرض الى عدالة المحاكمة التي يعلمون انها ظالمة بكل معنى الكلمة. وقد اعتمد المحامون في تفنيد اقاويل المدعي العام على شهادات خمسين شخصا تدحض جميع حجج آل خليفة، ولذلك فعندما صدر الحكم الوحشي اصيبوا بخيبة الامل ليس في نظام القضاء بل في النظام السياسي المستعد للفتك بالابرياء ببرودة دم واعصاب. وعلق احد المحامين بقوله: «لقد عودنا آل خليفة على الموت، فشعبنا بين قتيل برصاص الشرطة الباكستانيين، او معذب حتى الموت على ايدي جلادين اردنيين باشراف ضابط بريطاني، او محكوم بالاعدام من قاض مصري... هذا هو شعبنا وهذه هي محنته في ظل النظام القائم».

● أما ردة الفعل الداخلية فقد تمثلت بالشعور العام بالاستياء وتعمق الشعور بعداء آل خليفة لشعب البحرين، ورفضهم استمرار الوضع القائم، والاصرار على المطالب المشروعة التي لا تراجع عنها مهما بلغت التضحيات. وفور اعلان قرار الاعدام سرت في اوساط الشعب حالة من الغليان وشعروا ان ساعة المواجهة الشاملة مع آل خليفة تقترب شيئا فشيئا، خصوصا وانهم اصبحوا يغتالون ابناء البحرين بكل الاساليب، بالقتل في الشارع والتعذيب حتى الموت في الزنزانات والاعدام بالرصاص. وفي منطقة سترة التي ينحدر منها الشباب الثلاثة المحكومون بالاعدام اجتمع الآلاف من ابناء المنطقة في الشوارع معلنين الحداد العام ومعبرين عن ان روح الشعب لا يمكن اعدامها بقرارات من العائلة الحاكمة. وخرجت مسيرات هادئة في الليلتين الماضيتين وشوهد عدد من الحرائق في عدة مناطق منها دوار كرباباد وبالقرب من مطعم الابراج بمنطقة السهلة، وكذلك في الدراز وبني جمرة والديه. وسمعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق وهو اسلوب يستعمله المواطنون للتعبير عن الاحتجاج السلمي على ممارسات الحكومة القمعية.

● وطرح بعض المراقبين والاعلاميين تساؤلات حول تأثير الوساطة السورية بين جمهورية ايران الاسلامية ودولة البحرين على الحركة الدستورية، وعبرت حركة احرار البحرين عن استغرابها الشديد من محاولة الربط هذه. وقال ناطق رسمي باسمها: «اننا نتمنى باستمرار تحسن العلاقات بين الدول العربية والاسلامية، ولم نراهن على

العلاقات السيئة بين حكومة البحرين وبعض الدول الاخرى، وكل ما يهمنا هو اصلاح الوضع الداخلي في البلاد، وهو امر غير مرتبط باية دولة. ومع تمنياتنا بنجاح مساعي الخير على كل الاصعدة، فان الحركة الدستورية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد مستمرة في تلك المطالب ولن تتوقف عنها حتى تتحقق».

● هذا في الوقت الذي بدأت فيه المنظمات الحقوقية الدولية ضغوطها على حكومة البحرين للتراجع عن قرار الاعدام خصوصا بعد ان اكد المحامون البحرينيون بشكل جماعي عدم عدالة هذا القرار. وتقوم منظمة العفو الدولية بفعاليات عديدة في هذا المجال، حيث اصدرت مناشدة عاجلة بعدم تنفيذ حكم الاعدام. وكتب عدد من اعضاء البرلمان البريطاني رسائل الى وزارة الخارجية تناشدها فيها المطالبة بمنع تنفيذ الاعدامات. وناشد رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، حكومة البحرين بالغاء حكم الاعدام بحق المتهمين والافراج عن العلماء المعتقلين.

٤ يوليو

● استشهد الليلة قبل الماضية الشاب علي طاهر، البالغ من العمر سبعة عشر عاما، برصاص قوات الشغب الاجنبية، بعد اصابته برصاصة مباشرة في منطقة سترة. وكان الشاب يشارك في مسيرة سلمية للاحتجاج على احكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الخليفية ضد ثلاثة من المواطنين، جميعهم من منطقة سترة. وجرح اربعة اشخاص على الاقل في ذلك العدوان الذي شارك فيه عدد كبير من القوات الاجنبية بأمر مباشر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وكانت اصابات بعضهم بليغة وهم يرقدون في المستشفى. ولم تسلم قوات الامن، التي اختطفت الشاب بعد اصابته، جثته الى اهله، وربما تقوم بدفنه سرا كما فعلت مع الشهداء الذين سقطوا مؤخرا. وقد ذهب عدد من ضباط المباحث الى منزل الشهيد وطلبوا من عائلته تسليم جواز سفره، وهددوهم بالانتقام بشراسة اذا ما اقاموا مجلس الفاتحة على روح الشهيد. غير انهم لم يمتثلوا لذلك.

● ويأتي هذا الغدر الخليفي الاخير ليؤكد سوء نوايا العائلة الحاكمة التي أمعنت في شعب البحرين قتلا بالرصاص والتعذيب واحكام الاعدام، وهي سياسة تؤكد شعور الحكومة بعداء عميق لشعب البحرين. ويتوقع ان تشهد البلاد مزيدا من التوتر في الايام

القليلة المقبلة، خصوصا يوم غد حيث ينتهي مجلس فاتحة الشهيد. كما ان الشعب سوف يحيي ذكر اربعين الامام الحسين التي تصادف يوم الاثنين المقبل، حيث ستخرج المسيرات العملاقة التي تعبر عن مشاعر المواطنين وتؤكد اصرارهم على الاستمرار في انتفاضتهم السلمية مهما كلف الامر بعد ان تأكد استحالة العيش تحت الحكم الخليفي خارج اطار القانون والدستور.

● وعلى صعيد آخر، استمرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت في الافصاح باحكامها التي تصدر عن العائلة الخليفية الحاكمة بحق ابناء البحرين. ففي يوم امس قرأ القاضي المصري احكاما اصدرها مجلس العائلة الحاكمة بحق اثنين من المواطنين لمشاركتهما في المسيرات السلمية. فكان نصيب محمود عباس حبيب احمد السجن خمس سنوات وغرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار، ومحمد علي معتوق ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار. كما حكمت على الدكتور سلطان علي عبد الله سلطان، وهو طبيب اسنان، بالسجن ستة شهور، لامتلاكه جهاز فاكس متهمة اياه بنشر اخبار لا توافق عليها العائلة الحاكمة.

● وتأتي هذه الاحكام لتكرس حكم القمع والارهاب الخليفي ولتكرس شعور المواطنين بضرورة تغيير الواقع الذي يستهدف امن المواطنين وكراماتهم. وقد اكتظت السجون بالمعتقلين الذين لا فرق لديهم بين ان يكونوا محكومين او موقوفين ما دامت المحصلة هي البقاء في السجن تحت اقسى الظروف والامتهان. وقد اعتقل خلال شهر يونية اكثر من خمسين شابا من منطقة الدير وحدها وهي قرية صغيرة، ولدينا اسماؤهم جميعا. وحملة الاعتقالات مستمرة بدون توقف حيث لم توفر صغيرا او كبيرا في اي منطقة من مناطق البحرين.

٦ يوليو

● تفاعلت الاوضاع في داخل البلاد في الايام الثلاثة الماضية في اثر استشهاد الشاب علي طاهر قبل أربعة ايام على ايدي قوات الشغب الاجنبية. وشهدت مناطق كثيرة من البلاد الليلة الماضية مواجهات شديدة بين القوات الاجنبية التي تشن عدوانا علىٰ شعب البحرين بامر من العائلة الخليفية والمواطنين الذين خرجوا معبرين عن سخطهم لسياسة التصفية الدموية التي ينتهجها النظام. وشوهد الجنود الباكستانيون والبلوش وهم يطلقون القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة باتجاه المتظاهرين في منطقة سترة وبعض

المناطق الاخرى التي اكد سكانها على استمرار الحركة الشعبية حتى يتم تقديم الارهابيين الذين قتلوا المواطنين خارج اطار القانون الى المحاكمة. كما شوهدت حرائق في عدة مواقع كان اغلبها ناجما عن اشعال النار في اطارات السيارات لمنع القوات الاجنبية من دخول قرى البحرين. هذا في الوقت الذي طالبت فيه المعارضة بلجنة تحقيق في ظروف اغتيال الشهيد وتقديم المجرمين الذين اطلقوا الرصاص عليه الى المحاكمة. وقال احد الاجانب في حديث خاص: «كنت اظن ان الحكومة استوعبت دروس الفترة الماضية وان من الصعب قمع المطالب العادلة بالقوة واستخدام المرتزقة الاجانب، ولكن يبدو لي الآن ان العائلة الحاكمة بدأت في «حمام الدم» الذي هددت به المواطنين في مطلع العام». وأكد احد السياسيين المهمين ان حكومة البحرين تسعى لانهاء الانتفاضة في الشهرين المقبلين حتى يحل شهر اكتوبر لتستطيع حينئذ البدء بتنفيذ مشروع المحافظات والمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ومجلس الشورى المعين. وقد اعتبرت المعارضة هذه المشاريع كلها تكريسا للازمة المستمرة منذ اكثر من عشرين عاما واصرت على معارضتها بدون هوادة مهما كلف الامر. وقال هذا السياسي في لقاء فريد من نوعه مع بعض فصائل المعارضة ان العائلة الخليفية الحاكمة اصدرت احكام الاعدام لتؤكد ثلاثة امور: الاول تأكيد التهمة الموجهة اليهم تحديا لما تقوله المعارضة من ان جهاز الامن هو الذي قام بحرق المطعم وان اربعة على الاقل من البنغلاديشيين السبعة الذين لقوا مصرعهم كانوا قد ماتوا برصاص قوات الشغب خطأ في احدى الليالي السابقة. والثاني: لتأكيد عدم خشيتها من الاتهامات الدولية بالانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، والثالث لتستعمل حكم الاعدام لابتزاز الشعب وذلك بجعل العفو عنهم مقابل وقف الانتفاضة. وقد اعتبر هذا السياسي ان ذلك ابشع ما يمكن ان تقوم به حكومة ضد رعاياها. واضاف هذا السياسي: ان حكومة البحرين أخبرته انها سوف توقع اتفاقا مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر في شهر اكتوبر، وبالتالي فان من الضروري ان تتوقف الانتفاضة سريعا. غير انه استبعد ان يتحقق شيء من ذلك.

● وجرت اعتقالات كثيرة الليلة الماضية لتضيف الى الارقام الهائلة للمعتقلين الذين اكتظت بهم السجون. وفي الوقت نفسه علقت في اليومين الماضيين صور كثيرة للشهيد محمود عبد اللطيف الذي استشهد تحت التعذيب الشهر الماضي ودفن سرا في مقبرة الحورة. وتتصاعد المشاعر ضد سياسات الحكومة التي اصبحت تمنع المواطنين من دفن قتلاهم طبقا لعاداتهم وتقاليدهم، وتحرم الامهات من القاء النظرة الاخيرة على ابنائهن

المضرجين بالدماء.

● اما على صعيد احكام الاعدام ضد ثلاثة من المواطنين فهناك احتجاجات كثيرة على استمرار محاكمات امن الدولة التي تمثل ابشع صور القضاء وتشوه سمعة الانسانية بسبب انتهاكها الصارخ لابسط قواعد العدالة. فكما هو معروف فان المحكومين ليس لهم حق الاستئناف الصادرة ظلما بحقهم.

● وعلى صعيد آخر رفع عدد من اعضاء البرلمان اللبناني رسالة مهمة الى امير البحرين قالوا فيها: «لقد مضى اكثر من عام على التحرك الشعبي الواسع المطالب باعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعطاء المرأة حقوقها السياسية. وبدلا من الاستجابة لهذه المطالب العادلة فقد جرى التصعيد الخطير للقمع في الفترة الاخيرة باعتقال قيادات وطنية بارزة والاعلان عن انزال الجيش وتقديم المئات من المعتقلين للمحاكمة.

إننا نعبر عن قلقنا الشديد من هذه التطورات ونعبر عن تضامننا مع شعب البحرين ومطالبه العادلة حيث لم يعد مقبولا في نهاية هذا القرن وامام المتغيرات الكبيرة التي عصفت بالكثير من البلدان ان ترفض حكومتكم الحوار مع اللجنة الشعبية المكلفة بتوصيل العريضة الموقعة من قبل ٢٥٠٠٠ مواطن اليكم والاصرار على استمرار تعليق الدستور وحل المجلس الوطني منذ ١٩٧٥ وابعاد المعارضين وتقديمهم للمحاكمة. اننا نناشدكم العدول عن كل الاجراءات الاخيرة التي اقدمت عليها حكومتكم واتخاذ خطوات كفيلة باحداث انفراج سياسي في البحرين باخراجها من الازمة التي تعصف بها.

وتقبلوا فائق تقديرنا»

ووقع على العريضة ستة عشر من اعضاء مجلس النواب اللبناني يمثلون كافة الاتجاهات الدينية والوطنية اللبنانية والمئات من الشخصيات والفعاليات اللبنانية.

● وعلى صعيد آخر فهناك اكثر من ست نساء معتقلات عرف من بينهن امينة حسن علي، ٢٥ عاما، وزهرة علي عيسى، ٢٦، وهما ممرضتان من منطقة الدير اتهمتا بعلاج بعض الجرحى المصابين برصاص القوات الاجنبية. وهناك امرأتان من عائلة الحلواجي والكنجوني من منطقة المنامة. وعلم ان السيد هاشم السيد عبد الله، ٧٥ عاما، اعتقل الشهر الماضي كرهينة ليقوم ابنه السيد محسن بتسليم نفسه، وقد اعتقل الابن لاحقا. وفي ١٦ يونية الماضي اعتقل احمد حسن الحداني بعد يوم واحد من اختطاف ابنه

المصاب، فاضل، من سريره بالمستشفى. وكان الولد قد اصيب برصاص القوات الاجنبية.

٨ يوليو

● كانت المسيرات العملاقة التي شهدتها البلاد يوم امس مؤشرا على مدى عمق الشعور الشعبي بضرورة التغيير السياسي في البلاد، والاصرار على الاستمرار في طرح المطالب العادلة مهما كلف الامر. وكانت هذه المسيرات التي خرجت في اليومين الماضيين بمناسبة اربعينية استشهاد الامام الحسين بن علي مناسبة لشعب البحرين للتعبير عن مواقفه ازاء سياسات القمع التي تمارسها حكومة آل خليفة في البلاد. وشارك في هذه المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين، رافعين شعارات دينية ووطنية تؤكد على الصمود الشعبي المنقطع النظير. ومرة اخرى اثبت شعب البحرين طبيعته السلمية حيث لم تسجل خروقات امنية برغم استفزاز القوات الاجنبية التي كانت تحاصر العاصمة والمناطق الاخرى وتحاول منع المواطنين من الوصول الى نقاط التجمع. وتأكد للعالم مجددا ان تلك القوات الاجنبية هي التي تسبب العنف والمواجهات والقتل في البلاد، فعندما لا تتدخل في شأن ابناء البلاد ونشاطاتهم لا يحدث اي تعكير للاجواء. وقد اكتفى المشاركون برفع شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. ومن هذه الشعارات: «لاحل بدون الدستور والبرلمان»، و «اطلقوا سراح الشيخ الجمري واخوته» و «هيهات منا الذلة». وكان حماس المشاركين كبيرا، الامر الذي أدخل الرعب في قوات الشغب الاجنبية فلم تتدخل بشكل مباشر. ويبدو ان الضابط البريطاني، ايان هندرسون، ادرك خطورة الموقف فمنعهم من الاعتداء على المواطنين. ورفعت في المسيرات صور الشهداء وخصوصا الشهيد سعيد الاسكافي الذي عذبه خالد الوزان حتى الموت قبل عام واحد. وساهمت مسيرات امس في رفع معنويات المواطنين الذين استلهموا من المناسبة روح الصمود ومواجهة الارهاب السلطوي والاصرار على المطالب والاستعداد للتضحية من اجل العدالة والكرامة.

● وفي الوقت نفسه، تشعر العائلة الخليفية الحاكمة بضيق شديد من فشلها في اقناع احد بحكمة سياساتها التي لم تؤد الا الى مسلسل من العنف والعنف المضاد. هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه النقمة الدولية من استمرارها في اصدار الاحكام القاسية بحق المواطنين الابرياء. وعلى وجه الخصوص فقد ذكر احد الدبلوماسيين العرب يقضي

اجازة في العاصمة البريطانية ان هناك استيعابا جيدا لدى الدبلوماسيين العرب والاجانب لدوافع حكومة البحرين التي جعلتها تصدر احكام الاعدام ضد مواطنيها. وقال ان الدوائر الدبلوماسية ممتعضة من صدور احكام الاعدام، حتى ان بعضهم قال: «ان ما قامت به حكومة البحرين يشبه الى حد كبير ما يقوم به بعض المجرمين عندما تطاردهم الشرطة. فكثيرا ما يقوم بعض هؤلاء باختطاف رهينة من الطريق لمنع الشرطة من الاقتراب اليه. ويقوم المجرم عادة بتصويب البندقية الى رأس الرهينة ويهدد بقتلها ما لم تتوقف الشرطة عن مطاردته، فيصبح مصير الرهينة البريئة بيد المجرم الخاطف». واعطى توضيحا اكثر لما يقصده قائلا: «ان البحرينيين الثلاثة المحكومين بالاعدام رهائن بايدي آل خليفة اختطفوهم من ذويهم وهددوا بقتلهم، برغم براءتهم من التهم التي وجهت اليهم، ما لم تتوقف الحركة الشعبية المطالبة بالدستور». وعبر عن استيائه واستنكاره لذلك الاسلوب الهابط الذي، لم يستعمله الا محترفو الاجرام واعداء الانسانية.

● وعلى صعيد آخر، ساد التوتر في العلاقات بين دولة قطر وآل خليفة بعد رفضهم القرار القطري بالسماح للمواطنين البحرينيين بدخول قطر بالبطاقة الشخصية فقط، شأنهم شأن بقية مواطني دول مجلس التعاون. وقد رحبت بقية الدول بتلك الاجراءات، في ما عدا حكومة البحرين التي ترفض اي اجراء يسهل مهمات المواطنين، وبدلا من ذلك تحاصرهم وتسحب جوازاتهم وتحرمهم من فرص العمل وتتصل بحكومات الخليج الاخرى للتضييق على الموظفين البحرينيين وتطلب منها تخفيض رواتبهم. وفي الوقت الذي اعتبر القرار القطري متمشيا مع السياسات الخليجية العامة لتسهيل تنقل المواطنين بين دول الخليج فان الرد البحريني جاء ليكرس المشاكل ويعمق الخلافات، ويقلص فرص التعاون بين شعوب المنطقة. وينطلق موقف حكومة البحرين من سياساتها تجاه مواطنيها، فهي الحكومة الوحيدة التي لم يعف اميرها قط عن معتقل سياسي واحد منذ ان استلم الحكم قبل ٣٥ عاما. فمثلا اتصلت وزارة الداخلية في الايام الاخيرة بعائلة الشاب علي عبد الكريم الملا، الذي حكم عليه قبل سبعة عشر عاما بالسجن خمسة عشر عاما (!) واخبروها بانه سوف يطلق سراحه بعد دفع ١٠٠٠ دينار، وبعد اتصالات عديدة اتضح ان وزارة الداخلية تتلاعب بمشاعر العائلة، وان والدته اصيبت بخيبة امل كبيرة واصبحت اكثر حزنا على ولدها المعتقل منذ ١٧ عاما. واصدرت العائلة الحاكمة قبل يومين احكاما بالسجن لمدة ستة اعوام بحق كل من عباس

احمد يوسف فهد، علي ابراهيم الشوفة، وسلمان ميرزا سلمان محمد بسبب مشاركتهم في المسيرات الشعبية، واتهمتهم زورا بحرق سيارات.

١٠ يوليو

● ما تزال مناطق كرزكان والدمستان والمالكية تحت الحصار الشديد من قبل قوات الشغب الاجنبية منذ ثلاثة ايام. ولا يعرف ماذا يجري داخلها حيث منع الدخول اليها او الخروج منها، في الوقت الذي تأكد انتشار «فرق الموت» الحكومية في مناطق واسعة من البلاد ويتوقع ان تكون هذه القوات الارهابية هي التي تقوم باستباحة المناطق المذكورة. وتقع هذه المناطق على بعد عشرة اميال الى الجنوب الغربي من العاصمة، المنامة، وكانت قد شهدت مسيرات ضخمة في الايام الثلاثة الماضية احتجاجا على احكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الحاكمة ضد ثلاثة من المواطنين اتهموا زورا بحرق مطعم ادى الى مقتل سبعة ينغلاديشيين. وتمتلك المعارضة ادلة دامغة على ان الضحايا قتلوا قبل الحريق الذي اشعل عمدا للتغطية على الجريمة الحكومية. وقد أكد جميع المحامين براءة المتهمين مما نسب اليهم، كما ارتفعت صيحات دولية كثيرة ضد الحكم الظالم الذي اصدرته محكمة امن الدولة والذي لا يمكن الاستئناف ضده. وتظاهر المواطنون في مناطق عديدة احتجاجا على تلك الاحكام في استعراض شعبي للتلاحم والاصرار في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة القمع الحكومية.

● وتأكد قيام حكومة آل خليفة بتشكيل «فرق الموت» التي تتكون من مجموعات مسلحة ترتدي احذية وثيابا رياضية «تراك سوت» وتحمل مسدسات ورشاشات وتقتحم المنازل بعد كسر ابوابها. ويعتقد انها تمارس اعمالها الارهابية داخل المناطق المحاصرة. كما يعتقد ان هذه الفرق مسؤولة عن تفجير منزل الشهيد سلمان التيتون الذي استشهد معه زجته وطفله في شهر مارس الماضي، وهي مسؤولة ايضا عن اطلاق النار على الشاب علي طاهر الذي كان يشارك في مسيرة سلمية بمنطقة سترة الشهر الماضي للاحتجاج على احكام الاعدام بحق ثلاثة من مواطني تلك المنطقة. وبرغم ذلك فان الوضع مرشح للمزيد من التصعيد فيما لو اقدمت العائلة الخليفية الحاكمة على اعدام المواطنين الثلاثة. واصبحت فرق الموت هذه تهدد المواطنين في الشوارع والمنازل وتتصرف مع شعب البحرين بروح استبدادية عدوانية وكأنهم جنود احتلال هدفهم الاول ضرب وتصفية الناشطين من اهل البلاد وكسر معنوياتهم.

واستمرارا للسياسة القمعية اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم امس احكاما بالسجن ما بين ثلاث وخمس سنوات بحق تسعة مواطنين اتهموا بحيازة منشوارت سياسية وتوزيعها، واتهم بعضهم زورا باشعال حرائق وزرع عبوة صوتية. وعرف من بين هؤلاء الشيخ ياسين سوار المعتقل منذ شهر فبراير ١٩٩٥. وقد بقي في المعتقل طوال تلك الفترة بدون تهمة او محاكمة. واتهمته المحكمة بطباعة نسخ من دستور البلاد وتوزيعها قبل اربعة اعوام. وتعتبر العائلة الخليفية الحاكمة ان الحديث عن الدستور يهدد امنها وتعاقب من يفعل ذلك بالسجن والانتقام. واعتبرت هذه الاحكام الانتقامية من اسباب التوتر المتصاعد. وقد قرأ القاضي المصري الاحكام التي جاءت اليه من «السلطات العليا» بدون ان يكون هناك وقت كاف للترافع.

● وتأكد الآن ان مركز الخميس الذي يؤخذ اليه عدد كبير من الاطفال عند اعتقالهم اصبح مشهورا باعتداءات المحققين فيه على الاطفال واغتصابهم. ويبدو ان ايان هندرسون قد أعطى الضوء الاخضر لممارسة الفحشاء بحق الاطفال الذين لا حول لهم ولا قوة. وهناك شهادت موثقة لدى المعارضة تؤكد دور الجلاد المعروف، خالد الوزان، في ممارسة الرذيلة. ويصدر الوزان اوامره لشخص باكستاني اسمه محمد سعيد للاعتداء على الاطفال بدون رحمة او انسانية. وكان الشهيد سعيد الاسكافي قد نال قسطا كبيرا من التعذيب النفسي والجسدي والاخلاقي قبل وفاته في شهر يوليو من العام الماضي. وما تزال جريمة قتله ماثلة في اذهان المواطنين الذين يتهمون الحكومة بالقتل العمد وممارسة الاعمال الشاذة بحق المعتقلين. وهناك غليان كبير في النفوس بسبب هذه المعاملة المهينة التي يرفض امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، اصدار امر بوقفها احتراما لمشاعر الناس واخلاقهم وعاداتهم.

● وعلى صعيد آخر فهناك حالة اشمئزاز واسعة من اعتقال النساء والاعتداء على الكرامة والشرف في مجتمع محافظ يقدس العرض ويدافع عنه بكل امكاناته. وعرف من بين المعتقلات اللاتي يزيد عددهن عن عشر كل من فاطمة الكنكوني، ٢٥ عاما، وناهد احمد الحلواجي، ٢٢ عاما، وكلتاهما من منطقة المنامة. كما عرفت ممرضتان من منطقة الدير اعتقلتا بسبب تضميدهما جراح شاب اصيب برصاص «فرق الموت» الشهر الماضي وهما زهرة حسن علي ووجيهة ميرزا عبد الله العشيري. ويخشى من تعرض هؤلاء النساء الى التعذيب وسوء المعاملة خصوصا بعد ما عرف عن انتهاك آل خليفة للشرف والاعراض مع معتقلات سابقات. وتثير قضية اعتقال النساء مشاعر المواطنين

بشكل خاص، ويتكرس الشعور يوما بعد آخر بان نظام الحكم في البحرين لم يعد يحظى بقبول احد من المواطنين، وان بقاءه معتمد على المرتزقة الاجانب العاملين في قوات الشغب والامن والجيش.

● وعلم ايضا ان الحكومة اليمنية عينت سفيرا جديدا لها في المنامة هو مصطفى نعمان، وذلك بعد ان طلبت حكومة البحرين من اليمن سحب سفيرها السابق. وذكرت مصادر مطلعة ان زوجة السفير السابق عبرت في مناسبات عديدة عن تعاطفها مع شعب البحرين ومطالبه، الامر الذي ازعج آل خليفة بشكل شديد فأصروا على طرده.

١٢ يوليو

● كرر ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله في مؤتمر صحافي عقده بالمنامة امس دعوته الى الحوار ونبذ الارهاب. وقال في المؤتمر الذي عقده بعد لقائه رئيس الوزراء البحريني: «انني اؤمن بجدوى اللقاءات وفائدة الحوار من اجل ان يستتب الامن في هذا البلد، وان يشعر جميع المواطنين بالامن لا فرق بينهم، ومن حقهم ان يشعروا بالامن والطمأنينة، وأبواب الحوار وابواب التفاهم مفتوحة للجميع من دون تمييز، ولكننا نرفض اسلوب التصعيد، ولا نقر الاعمال الارهابية، **ويجب ان يستمر الامن في كل الميادين** ويستمر الحوار في كل الاوقات **من اجل خير البحرين**». **وقد لقيت هذه الدعوة** الى الحوار ترحيبا لدى المعارضة التي تمنت على حكومة آل خليفة فتح باب الحوار مع الجميع احتراما لدعوة الضيف الكويتي الذي ادرك شخصيا خطورة استمرار الحكومة في رفض الحوار في البلد الجار، وضرورة التفاهم مع المعارضة من اجل التوصل الى خطوات عملية لاعادة العمل بدستور البلاد واطلاق المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين.

● كما رحبت المعارضة بما قاله ولي العهد الكويتي عن استعداد بلاده «للاسهام والمشاركة مع الاخوة في البحرين في تنفيذ المشاريع الاقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني من اجل تحمل الاعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق البحرين وسط الظروف الاقتصادية الصعبة». وتشجع المعارضة دعم الدول الاخرى للبحرين بالاسلوب الذي طرحه الشيخ سعد العبد الله وهو المشاركة في المشاريع الاقتصادية، وعدم الاقتصار على دفع معونات مالية كبيرة تذهب عادة الى جيوب العائلة الخليفية الحاكمة. وقال مصدر مطلع ان رئيس الوزراء البحريني انزعج كثيرا من تصريحات نظيره الكويتي خصوصا في دعوته الى

الحوار واصراره على المشاركة في المشاريع الاقتصادية، حيث يفضل شخصيا ان يستلم الاموال ليصرفها كما يشاء. وسبق ان عبر الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن انزعاجه من سياسة الكويت التي تربط معوناتها المالية بمشاريع اقتصادية، بارسال رسالة تهنئة للرئيس العراقي، صدام حسين، بمناسبة عيد ميلاده الخمسين في صيف ١٩٩٢، في رسالة واضحة الى الكويت.

ولقي اصرار المسؤول الكويتي على ضرورة نبذ الارهاب والعنف ترحيبا لدى الشعب البحريني الذي تعرض في الايام الاربعة الاخيرة الى اسوأ انواع ارهاب الدولة. فقد أكدت التقارير ان مناطق الدمستان وكرزكان وشهركان والمالكية تعرضت الى استباحة شاملة لم تشهدها تلك المناطق من قبل. وبلغت العبثية الحكومية مستوى لا يصدق حسب تعبير شهود عيان. فقد اعتدت قوات الشغب الاجنبية تتصدرها فرق الموت التابعة لوزارة الدفاع على منازل المواطنين في تلك المناطق، واعتقلت عشرات المواطنين من الرجال مع ابنائهم، وضربتهم امام نسائهم بدون اي مبرر سوى خروج مسيرات سلمية تطالب بالغاء عقوبة الاعدام بحق الابرياء. واكد الشهود ان الاعتداءات شملت تكسير السيارات الواقفة امام المنازل على نطاق واسع، وسرقة اجهزة التليفزيون والفيديو، وتكسير الادوات المنزلية مثل الصحون والتحفيات وأسرّة النوم وثقب اواني الطهي. ولم يفهم مغزى هذه العبثية المفرطة والارهاب الذي لا يمكن ان يؤدي الا الى نتائج عكسية.

● وعلى صعيد آخر فقد استمرت سياسة الابعاد بدون توقف. ففي يوم الخميس ٤/ ٧/ ١٩٩٦ رجعت ثلاث عائلات بحرينية الى البلاد بجوازات سفر بحرينية صالحة للسفر، ولكنها ارجعت الى دبي ولم يسمح لها بدخول البلاد. وهذه العائلات هي: عائلة الشيخ عبد الحكيم العرادي (زوجته وطفلته) وقد ارجعت بعد مدة يسيرة من الحجز في المطار، عائلة الشيخ عقيل الماضي (زوجته واربعة اطفال) بعد ان حجزت من صباح الخميس حتى مساء الجمعة، وعائلة الشيخ عبد الحميد العرادي (زوجته واطفاله الخمسة) بعد حجز لمدة مماثلة. هذا في الوقت الذي أنكر سفير البحرين في لندن في رسالة الى احد اعضاء البرلمان البريطاني في ٨ يولية ١٩٩٦ قيام حكومته بنفي المواطنين، وقال: «ان الحكومة لا تنفي البحرينيين الحقيقيين»! واضاف السفير: «ليس هناك من بين اولئك الذين لا يزالون يدعون انهم نفوا قسرا او بدون ارادة من اثبت اي حق في الجنسية البحرينية». وهذه الدعوى خطيرة جدا ومخالفة للحقيقة. وقد علق مسؤول

بحركة احرار البحرين على ذلك بقوله: «اذا كان هؤلاء ليسوا بحرينيين فلماذا يجشم وزير خارجية البحرين، اخو السفير المذكور، عناء السفر الى لندن للضغط على الحكومة البريطانية لكي لا تمنح المنفيين حق اللجوء السياسي. فاذا لم يكونوا بحرينيين فلماذا يتدخل اخوك يا سعادة السفير في شأن لا يعنيه؟ فهل سوف يأتي مرة اخرى ليطلب من بريطانيا عدم منح الاكراد مثلا حق اللجوء؟».

● ومن جهة اخرى فقد كان للرسالة التي وجهها اعضاء مجلس النواب اللبناني الى امير البحرين الاسبوع الماضي اثر كبير في الاوساط السياسية والثقافية العربية، واكدت مرة اخرى تضامن محبي الديمقراطية في العالم العربي مع شعب البحرين المطالب بحقوقه المشروعة. وطالبت الرسالة باعادة الحياةالبرلمانية واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعطاء المرأة حقوقها السياسية. ووقع عليها ستة عشر برلمانيا هم السادة بشارة مرهج رئيس اللجنة النيابية لحقوق الانسان، عصام نعمان، مقرر اللجنة النيابية للادارة والعدل، حبيب صادق، عضو لجنتي الاعلام والتربية والثقافة، رياض ابراهيم، عضو لجنة الادارة والعدل، فؤاد السعد، رئيس لجنة الاشغال العامة والموارد والنقل، اوغست باخوس، رئيس لجنة الادارة والعدل، محمد قباني، مقرر لجنة الاشغال العامة والمدارس، احمد سويد، عضو لجنة الادارة والعدل، زهير العبيدي، عضو لجنة الادارة والعدل، انطوان خليل، عضو لجنة الاسكان والتعاونيات، سايد عقل، عضو لجنة الاسكان والتعاونيات، مسعود روفايل، عضو لجنة الادارة والعدل، محمد برجاوي، مقرر لجنة الاقتصاد والصناعة والتخطيط، زاهر الخطيب، نائب عضو لجنة حقو ق الانسان والشؤون الخارجية ونجاح واكيم نائب لجنة الشؤون الخارجية.

١٦ يوليو

● أصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم تقريرا مفصلا من ثلاث عشرة صفحة حول سوء معاملة النساء والاطفال في سجون البحرين. واعتبر التقرير وثيقة تاريخية مهمة سجلت جانبا محدودا من جوانب ارهاب الدولة ضد الشعب في هذا البلد الخليجي، وأكدت اهمية قيام الحكومة باصلاحات سياسية كبيرة لمنع تكرر تلك الانتهاكات. واهتمت وكالات الانباء والاذاعات العالمية بالتقرير وبثت هيئة الاذاعةالبريطانية مقتطفات منه في نشراتها الاخبارية هذا اليوم في الوقت الذي ابدى الكثيرون من

السياسيين والدبلوماسيين استغرابهم لتلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في بلد محافظ يفترض ان تكون حرمة النساء فيه مقدسة. وذكر التقرير كيف تعرض عدد كبير من النساء الى الاعتقال والاهانات في الزنزانات وكيف هددن بالاغتصاب مرارا. كما عبر عن قلق المنظمة الدولية ازاء تصريحات وزير الاعلام الاخيرة التي ادعى فيها وجود نساء يرتبطن بالمؤامرة المزعومة التي فشلت في الحصول على قبول الاوساط المعنية بالبحرين، من أنها سوف تؤدي الى المزيد من قمع النساء وانتهاك حقوقهن. ويتوقع ان تكون للتقرير اصداء واسعة وتأثيرات سلبية كبيرة على سياسات الحكومة الاخيرة لتضليل الرأي العام حول ما يجري في البلاد.

● ولاحظ المراقبون ان تلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان تتناقض صراحة مع دستور البلاد الذي يصر آل خليفة عليه عندما تتعرض مصالحهم للخطر ويتجاهلون مواده التي تدعو الى انتخاب مجلس وطني واحترام حقوق المواطنين في التعبير الحر والممارسات الدينية والنقابية. ولاحظ المراقبون ايضا ان ولي عهد البحرين الذي اطلق يوم امس تصريحات هدد فيها باستعمال القوة ضد قطر حول مشاكل الخلاف الحدودي، اشار الى دستور البلاد الذي يرفض والده اعادة العمل بالمواد المعلقة منه. وقال في هذا الصدد: «ان شعب البحرين قال كلمته . . . عندما حسم المسألة دوليا قبل اكثر من ربع قرن عندما جاءت بعثة تقصي الحقائق الى البحرين بتكليف من مجلس الامن الدولي فوجدت شعبها مجمعا على وحدة كيانه وجزره وارخبيله كاملا من المحرق في الشمال الى حوار في الجنوب». وفي هذا اشارة الى موقف شعب البحرين المشرف قبل اكثر من ربع قرن، وهو الموقف الذي دفعه الى اختيار الاستقلال عن ايران الشاه آنذاك في مقابل ان يقوم آل خليفة باصلاحات سياسية تمثلت اساسا في وضع دستور للبلاد وانتخاب مجلس وطني. وقد تحقق ذلك لفترة ثلاثة اعوام قبل ان يحل امير البحرين البرلمان ويعلق المواد الدستورية المرتبطة بالممارسة البرلمانية والحريات العامة. واضاف ولي العهد انه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب قرار الشرعية الدولية، كما تم اعتمادها من ناحية اخرى «في صلب الدستور البحريني الذي نصت مادته الاولى على ضرورة وحتمية التمسك بوحدة الكيان الوطني البحريني». وهنا يعترف ولي العهد بوجود دستور للبلاد، ولكنه اعتراف ناقص لانه يرفض اعادة تطبيق المواد الدستورية المعلقة من اكثر من عشرين عاما. اما كلامه عن «الدفاع والاستشهاد» لحماية حدود البحرين فقد استسخفه الكثيرون خصوصا وانه لم يفعل ذلك عندما احتلت السعودية جزيرتي «البينة الصغرى

والكبرى» وحقل ابوسعفة في الثمانينات، ولا يتوقع ان يعرض ايا من افراد عائلته للقتل، وانما هو مستعد للتضحية بابناء البحرين في مغامراته الانتحارية.

● ويرى المراقبون ان حكومة البحرين اضعف من ان تحمي حدود الوطن بعد ان اصبحت لا تقف على قاعدة شعبية صلبة. وكانت مسيرات اليومين الماضيين بمناسبة وفاة الرسول الاعظم عليه افضل الصلاة والسلام شهادة شعبية واسعة على رفض الممارسات القمعية التي تقوم بها الحكومة ضد المواطنين والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وقد شارك عشرات الآلاف في تلك المسيرات التي خرجت في شوارع العاصمة وبقية المناطق رافعة شعارات الشعب التي تطالب بعودة العمل بالدستور واطلاق السجناء وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع وبقية القادة. وكانت طائرة الهيليكوبتر تحلق على ارتفاع منخفض فوق رؤوس المشاركين في المسيرات الدينية الكبيرة، في محاولة لاستفزاز المواطنين الذين رفضوا الانجرار الى اعمال العنف التي تدفعهم قوات الشغب الاجنبية اليها. ورفعت في المسيرات صور الشهداء والعلماء باعداد كبيرة الامر الذي يؤكد استمرار الشعور الشعبي بضرورة الاصلاح السياسي الذي ترفض الحكومة القيام به.

● هذا في الوقت الذي شنت فيه الحكومة حملة اعتقالات واسعة في الايام الاخيرة شملت كافة المناطق. وعرف من بين المعتقلين من منطقة بني جمرة في ١٤ يولية كل من ميثم عمران، ١٦، محمود محمد مهدي الغسرة، ١٩، احمد صالح علي محمد، ١٩، حسن احمد علي الطريفي، ٢١ وعقيل صالح .. وتم الاعتقال بالاعتداء المباغت على المنازل في منتصف الليل.

● وعلى صعيد آخر نشرت مجلة «التايم» الامريكية في عددها الاخير هذا الاسبوع مقالا من صفحة واحدة حول اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري، واعتبرت ان «تقديم قائد اسلامي محبوب (الشيخ الجمري) للمحاكمة سوف يثير مؤيديه بالتأكيد، ويكرس ازمة البحرين». وأثار المقال الذي هو الاول من نوعه والذي كتبه سكوت ماكلاود من المنامة المخاوف من الانعكاسات السلبية لاستمرار نمط التفكير الحالي لدى الحكومة مؤكدا ان الحركة الدستورية انطلقت من داخل البلاد وان من الصعب تجاوزها او تجاهل مطالبها. وقال الكاتب في نهاية المقال: «ان بدء حوار جدي من شأنه ان يحد من العنف ولكن على كل طرف ان يتراجع عن التصعيد الذي يبدو واضحا في حرب الشعارات في انحاء البلاد»

١٩ يوليو

● استمرت المسيرات والاضطرابات في مناطق متعددة من البلاد خلال الايام القليلة الماضية احتجاجا على استمرار القمع الحكومي والاستبداد السلطوي، وشوهدت عدة حرائق في مناطق كرانة وسترة والمقشع وبني جمرة. وجاءت الحرائق ردا على استمرار قوات الشغب الاجنبية في الاعتداء على المواطنين وانتهاك حرمات العائلات البحرينية. هذا في الوقت الذي دعت فيه المعارضة عائلة آل خليفة لبدء حوار حول اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء، لمنع استمرار تردي الاوضاع الامنية في البلاد، وشجبت ممارسة العنف من اية جهة وخصوصا من جانب الحكومة التي أسست سياساتها على العنف والقمع والارهاب. وتعمل سلطات الامن التي يديرها الضابط البريطاني ايان هندرسون على تأجيج الوضع بتكريس حالة التوتر والقمع والاعتقالات العشوائية، الامر الذي يعني استمرار الازمة. كما ان الاعتقالات العشوائية تساهم بشكل مباشر في اثارة المواطنين الذين يرون كيف تمتهن القوات الاجنبية كراماتهم وحقوقهم وهم في وطنهم. وقد عرف من بين المعتقلين من منطقة بني جمرة كل من ميثم عمران، ١٦ عاما، واخيه حسين (وكان والدهما الاستاذ عمران حسين عمران قد اعتقل في يناير الماضي ولم يفرج عنه حتى الآن). واعتقل كذلك محمود مهدي الغسرة، ١٩ عاما، احمد صالح علي محمد، ١٩، حسين احمد الطريفي، ٢١ وعقيل صالح.

● وعلم ان رئيس جمعية المحامين البحرينية، محمد السيد يوسف، اضطر للاستقالة من منصبه بعد ان قام بعمل فردي في اعقاب المسرحية التي بثها وزير الاعلام الشهر الماضي مدعيا وجود محاولة انقلابية ضد آل خليفة. وكان السيد يوسف قد كتب بيانا في ١٠ يونية الماضي بصفته رئيسا لجمعية المحامين معربا عن دعمه لسياسات الحكومة بعد ضغط من رئيس الوزراء ووزير العمل. وكانت ردة فعل بقية المحامين رفض ما قام به ومعاتبته بشدة على ذلك، الامر الذي جعله يشعر بعدم قدرته على الاستمرار في منصبه، فقدم استقالته الى الجمعية قائلا ما يوحي بانه لا يستطيع الوقوف ضد الحكومة.

● وعلى صعيد آخر استمر الوضع السياسي متوترا خصوصا بعد ان اعلنت المعارضة عن عدد من الفعاليات بمناسبة مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. وكانوا قد اعتقلوا في ٢١ يناير الماضي في عدوان قامت به قوات الامن ضد شعب البحرين. وقد استمر اعتقالهم بشكل ينافي ابسط قواعد العدالة والقانون واصبح عنوانا لظلامة المواطنين وتجاهل حقوقهم. وبالمناسبة دعت المعارضة الى عدد من

الفعاليات يوم الجمعة المقبل (٢٦ يولية ١٩٩٦) منها الامتناع عن التزود بالوقود للسيارات طوال ذلك اليوم، والامتناع عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا. وقد راعت المعارضة في ذلك تحاشي انزلاق الوضع نحو العنف، وبدء برنامج مكثف للعصيان المدني لاجبار الحكومة على الرضوخ لمطالب الشعب العادلة. وقالت المعارضة ان لديها عددا من الاساليب المدنية السلمية التي سوف تطرحها اذا لم تتوقف الحكومة عن سياساتها الارهابية ضد شعب مسالم ومتحضر.

● هذا وقد أثار تقرير منظمة العفو الدولية الاخير اهتماما كبيرا في الاوساط الاعلامية والسياسية. وكانت المنظمة الدولية قد أصدرت في ١٦ يولية ١٩٩٦ تقريرا من ثلاث عشرة صفحة حول سوء معاملة الاطفال والنساء في البحرين. واحتوى التقرير على صور وحقائق عن التعذيب الذي تمارسه الحكومة ضد هؤلاء على نطاق واسع. وتناقلت التقرير وكالات الانباء العالمية مثل رويتر ووكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية (بجميع خدماتها تقريبا) والصحف اليومية مثل الغارديان والقدس العربي وغيرها. ورفض وزير الاعلام التعليق على التقرير بعد ان اتصلت عدة جهات اعلامية بمكتبه، حيث اعتذر السيد البابلي (المستشار المصري للوزير) باسم الوزير عن المشاركة. وانتشرت نسخ كثيرة من التقرير في اوساط سياسية عديدة، الامر الذي كشف حقيقة نظام الحكم في البحرين واحرج المتعاطفين معه، وأفشل مسرحياته وادعاءاته.

٢٣ يوليو

● استمر القمع الحكومي ضد المواطنين خلال الايام القليلة الماضية فيما ارتفعت حدة الخلاف بين البحرين وقطر في اثر تصريحات استفزازية من قبل ولي العهد البحريني. ورأى مراقبون ان تصريحات الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حول استعداده للاستشهاد في مواجهة قطر عكست صراعا داخليا حادا بينه وبين عمه رئيس الوزراء الذي كان في طريقه الى السعودية للتداول حول قضية الخلاف الحدودي بين عائلته ودولة قطر. ورد الاعلام القطري بشكل قوي جدا على تصريحات ولي العهد البحريني، معتبرا ان تلك التصريحات تتناقض مع خيار المصالحة الذي تشير اليه حكومة آل خليفة. وكان الرد الاعلامي القطري قويا للغاية خصوصا افتتاحية جريدة «الوطن» قبل يومين التي كانت شاملة ومحرجة بشكل كبير لحكومة البحرين وابواقها الاعلامية. وينتظر المراقبون رد

جريدة «الايام» التي كان رئيس تحريرها موضوعا للرد اللاذع من الاعلام القطري. وكان نبيل الحمر قد شعر مؤخرا بانه اصبح نجما اعلاميا بارزا بعد ان استغل صحيفته للاعتداء على الشعب ونعت ممثليه بابشع النعوت، معتقدا انه مسيطر على كل شيء وانه بمنأى عن النقد. وقد كان النقد الذي وجهته اليه صحيفة «الوطن» القطرية لاذعا الى الدرجة التي يستبعد معها ان يكون لديه رد مقنع على ما جاء في مقال رئيس تحريرها. وقد انتشر المقال المذكور في البحرين بشكل واسع نظرا لاهميته ولشعور المواطنين «بان فيه من الرد ما يشفي غليل المظلومين الذين اعتدى عليهم النظام وابواقه بدون رحمة»، حسب تعبير احد المواطنين الذين قرأوا المقال المذكور.

● وقد انتقم جهازالامن البحريني للاهانة التي واجهتها الحكومة باعتقال اعداد كبيرة من المواطنين والتنكيل بهم بدون رحمة. وعرف من بين المعتقلين في ٢١ يولية ١٩٩٦ عدد من مواطني منطقة اسكان سترة كل من رائد مهدي حسن، جاسم محمد السبع، ميثم علي حسن، محمود علي حسن، وصلاح عيسى. واعتقل من منطقة المالكية في ١٨ يولية كل من عاشور السيد حيدر، ٢١ عاما، علي السيد عدنان، ٢٥ عاما، هاني عبد العزيز مرهون، ٢١ عاما، عيسى حبيب جاسم، ٢٧ عاما، ناصر جاسم مرهون، ١٦ سنة، حسين جاسم مرهون، ٢٠ عاما. كما قامت قوات الشغب الاجنبية بتكسير ٢٥ سيارة لمواطنين من تلك المنطقة، وقامت بضرب كل من كان يمشي في الشارع بدون اي مبرر. هذه العبثية هي التي تحرك المواطنين وتدفعهم للاستمرار في معارضتهم السلمية لآل خليفة. وقد أكد شهود عيان في منطقة كرزكان ان قوات الامن والشغب الاجنبية قامت بتدمير بيوت كثيرة بشكل يعيد الى الاذهان ما قام به النازيون في البلدان التي احتلوها.

● وفي محاولة يائسة لاحتواء الغضب الشعبي المتصاعد استدعت دائرة الاوقاف عددا من رؤساء المآتم والمساجد لتهددهم وتتوعدهم ان استمرت روح الكراهية للنظام تعبر عن نفسها في الاجتماعات التي تتم في هذه الاماكن. ووجهت التهديدات لهم والاهانات. جاء ذلك بعد اعتقال رجل مسن هو الحاج عيسى العجمي من منطقة الدراز بعد اغلاق مأتم انصارالعدالة مؤخرا. واعتقل بعض الاعيان من منطقة السنابس واخذوا الى سجن الخميس السيء الصيت الذي يديره الجلاد المعروف خالد الوزان وقام بعض المرتزقة البلوش بحركات ساقطة لاهانة أولئك الرجال الكرام. وعكست المعاملة الدنيئة التي وجهت اليهم المستوى الاخلاقي الهابط الذي بلغه النظام الحاكم في البحرين.

الى ذلك يتوقع استجابة المواطنين للنداء الذي وجهته المعارضة في الداخل لاحياء ذكرى مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة. وسوف يمتنع المواطنون عن ورود محطات التزود بالوقود (البنزين) طوال يوم الجمعة المقبل للتعبير السلمي عن التضامن مع المعتقلين. كما سيمتنعون عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم. واعتبر المراقبون هذه الخطوة بداية مرحلة العصيان المدني الذي سوف يكون الخطوة السلمية الجديدة في برنامج عمل المعارضة في الشهور المقبلة. وقد استعد المواطنون للتعبير عن تضامنهم مع السجناء في ذلك اليوم، برغم اجراءات الحكومة القمعية. وزاد من حماس الجماهير صدور تقرير منظمة العفو الدولية الاسبوع الماضي حول انتهاكات حقوق الانسان وخصوصا تجاه النساء والاطفال.

٢٤ يوليو

● استشهدت الليلة قبل الماضية السيدة زهرة ابراهيم كاظم الجمري، ٥٣ عاما، بعد اعتداء قوات الشغب الاجنبية عليها بالضرب المبرح في منطقة بني جمرة. وكانت السيدة زهرة واقفة على باب منزلها عندما بدأت قوات الشغب الاجنبية عدوانها على المنزل في محاولة لاعتقال ابنها الطفل، شاكر، ١١ عاما، وعندما تدخلت لمنع اعتقاله انهال عليها المرتزقة بالضرب المبرح بالهراوات واعقاب البنادق والركل بالاقدام وهي تتلوى على الارض، حتى فقدت وعيها. في هذه الاثناء اعتقلت قوات الشغب الاجنبية ابنها، شاكر، واخذته الى مركز جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون. فأخذها اهلها وهي بين الموت والحياة الى المستشفى العسكري، حيث توفيت هناك في الليلة نفسها. وكانت مسيرة كبيرة قد خرجت في المنطقة بمناسبة مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية العلماء في تلك الليلة (مساء الاثنين ٢٢ يولية ١٩٩٦)، فتصدت لها قوات الشغب الاجنبية وفرقت المشاركين فيها بالقوة واعتقلت عددا كبيرا منهم. واستعملت القوات المعتدية كافة ادوات القمع المعروفة بشراسة متناهية ضد المواطنين الابرياء الامر الذي ادى الى جرح عدد منهم.

● وتجدر الاشارة الى ان السيدة زهرة الجمري متزوجة من الحاج محمد فردان ولها سبعة ابناء وست بنات. وكان احد ابنائها، حسين، معتقلا منذ بداية الاحداث في يناير هذا العام، ولذلك فقد حاولت منع اعتقال ابنها الاصغر لعلمها ان من يعتقل من المنطقة لا

يطلق سراحه بسهولة. وشيعت يوم امس في جنازة كبيرة تسارع اليها الكبير والصغير من كافة مناطق البحرين في استعراض متميز للتلاحم الشعبي والاصرار على وحدة الصف والكلمة والمطالب. وسيطر على المواطنين شعور عميق بالظلامة والغضب جراء هذا الارهاب الحكومي المنظم

● ويطالب المواطنون بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لكشف المتسببين في اعطاء الاوامر بقتل امرأة بريئة جرمها الوحيد ان شعور الامومة لديها دفعها لاحتضان ابنها لمنع براثن الوحوش الاجنبية من الوصول اليه. ومع ذلك فقد اعتقل وعذب طوال الليلة قبل الماضية، واطلق سراحه صباح امس لحضور جنازة امه. ولكن اعطي في الوقت نفسه امرا للحضور الى مركز التعذيب يوم السبت المقبل، اي بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيدة والدته.

● ويأتي استشهاد زهرة الجمري بعد اقل من اسبوع من صدور تقرير منظمة العفو الدولية حول اساءة معاملة النساء والاطفال في البحرين. وكان التقرير قد عرض عددا من قضايا التعذيب والاعتقال العشوائي والاهانات التي تعرضت لها النساء والاطفال. وحظي ذلك التقرير باهتمام منقطع النظير من وسائل الاعلام العالمية وكان له صدى طيب في نفوس المواطنين في البحرين. وجاء الرد الحكومي على تقرير المنظمة الدولية ليؤكد عزم آل خليفة على تحدي الرأي العام الدولي وامتهان حقوق المرأة بشكل سافر وعدم الالتفات الى ما تقوله المنظمات الحقوقية الدولية. وتساءل الكثيرون: كيف يحكم بالاعدام شباب ابرياء بتهمة قتل هم بريئون منها ولا يتم التحقيق مع الذين يقتلون المواطنين؟

● الى ذلك استقبل وزير العدل يوم امس وفدا من المحامين البحرينيين الذين ذهبوا مطالبين بعدم تنفيذ حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين اتهموا زورا بحرق مطعم سترة الذي ادى الى وفاة سبعة بنغلاديشيين، بوجه متجهم ونبرة صوتية فظة. وقال لهم ان العائلة الحاكمة ترفض التماسهم وان الثلاثة سوف يعدمون، الامر الذي ادى الى استياء عام في اوساط المحامين الذين اعتبروا حكم الاعدام قرارا سياسيا خصوصا وانهم قدموا اكثر من خمسين شاهدا على براءة المتهمين من تهمة حرق المطعم المذكور. وابدى العديد منهم انزعاجه من سياسة العائلة الحاكمة التي تصدر حكم الاعدام بحق المواطنين المتهمين زورا باشعال حريق في مطعم ولا تحاكم الذين قتلوا اكثر من ٢٥ مواطنا على مدى العامين الماضيين.

٢٦ يوليو

● في اول خطوة على طريق العصيان المدني امتنع المواطنون هذا اليوم عن ارتياد محطات التزود بالوقود (البنزين) وامتنعوا كذلك عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا. وكانت الاستجابة بشكل كامل في اغلب المناطق، حيث شوهدت محطات البترول فارغة من الزبائن بوضوح، فيما كان العمال الاجانب فيها يتبرمون من الملل بسبب عدم وجود ما يعملونه. وقال شهود عيان ان المحطات في مناطق سترة وجدحفص وغيرها كانت مقفرة تماما في تعبير شعبي عن التضامن مع المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية. وفي تمام الساعة الثانية عشرة قام المواطنون باطفاء الكهرباء في منازلهم بشكل كامل لفترات تراوحت بين خمس دقائق وساعة كاملة. وكانت المعارضة قد دعت الى التوقف عن استعمال تلك المرافق لمدة خمس دقائق للتعبير عن التضامن مع السجناء المحرومين منها في الزنزانات الخليفية. واعترف مسؤلون بشكل خاص قبل ساعات بان معدل استهلاك الكهرباء هبط فجأة عند منتصف النهار الى مستوى يقارب الصفر في بعض المحطات المحلية. واعتبرت هذه الخطوة السلمية خطوة مهمة على طريق العصيان المدني المرجح له ان يتصاعد شيئا فشيئا في الشهور المقبلة اذا ما استمرت الحكومة في سياساتها الارهابية ضد الشعب.

● وقال مسؤول بحركة احرار البحرين ان الاستجابة المنقطعة النظير لنداءات المعارضة تشجع على تكريس منهج العصيان المدني لتأكيد ظلامة الشعب للعالم ولتجنيب البلاد مخاطر العنف الذي تمارسه الحكومة كسياسة مركزية معتمدة. واكد ان المعارضة اثبتت من خلال دعوتها هذه حرصها على امن البلد في الوقت الذي لم يتردد المسؤولون الحكوميون في التهديد بالمزيد من العنف ضد الشعب. واشار الى تصريح اميرالبلاد قبل يومين الذي هدد فيه بالمزيد من العنف ضد المواطنين الابرياء، واعتبره تصريحا استفزازيا اقنع العالم بان مصدر العنف والارهاب هو النظام الحاكم وليس المواطنين. واكد هذه القناعة قيام جهاز الامن في الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي بقتل السيدة زهرة الجمري بدون اي مبرر. ورحب في الوقت نفسه بما نقلته هيئة الاذاعة البريطانية الليلة الماضية عن ادعاء السلطات بانها تقوم باجراء تحقيق في الحادث، مشترطا ان تكشف كل ملابسات الجريمة الى العالم، غير انه حذر من احتمال قيام الحكومة بتزوير الحقائق كما فعلت مع كثير من القضايا من بينها رسالة الرئيس الامريكي الى امير البحرين الشهر

الماضي. وطالب بان يتم التحقيق كذلك في حالات القتل العمد التي ارتكبها جهاز الامن الخليفي بامر من هندرسون والتي استشهد فيها ٢٨ مواطنا منذ ديسمبر ١٩٩٤. وقد استسخف المراقبون انكار الحكومة جريمة قتل السيدة المذكورة مع تأكيد عائلتها والذين غسلوها على ان الجسد كان يحمل آثار الضرب والرصاص المطاطي بكثافة تعكس وحشية غير معقولة من قبل قوات الامن. واكدت احدى بنات الشهيدة انها كانت تنزف دما من انفها وفمها بسبب الضرب المبرح على الرأس، والرصاص المطاطي الذي اصابها من القوات الباكستانية والبلوشية.

● ومن جانب آخر اعتصم عشرات المنفيين البحرينيين ظهر اليوم امام سفارة البحرين في لندن للاحتجاج على قتل الشهيدة زهرة الجمري من قبل حكومة آل خليفة. وشاركت النساء بقوة بالهتافات، فيما كان الاطفال البحرينيون يوزعون المنشورات على المارة. وكان هناك قبول واسع من المواطنين البريطانيين وتعاطف كبير مع شعب البحرين في محنته تحت حكم قبيلة آل خليفة. ولم يصدق الكثيرون ان الوضع في دولة خليجية تردى الى هذا المستوى حيث تقتل النساء علنا وبدون اي مبرر. ورفعت شعارات مثل «هيهات منا الذلة» و «لن ننساكم ابدا يا شهداء» و «يسقط يسقط هندرسون» وغير ذلك من الشعارات التي تعكس ظلامة شعب البحرين.

● ومن جهة اخرى وقعت شخصيات تمثل تيارات واحزابا ومنظمات سياسية اردنية وفلسطينية وعراقية رسالة رفعتها الى امير البحرين جاء فيها ما يلي: «صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين. لقد تلقينا ببالغ الاسى نبأ الحكم بالاعدام على ثلاثة من ابناء البحرين ضمن مجموعة كبيرة من الاحكام القاسيةالتي تصل الى مدى الحياة وغرامات باهضة جدا اثر محاكمات جائرة لا يقرها الشرع ولا دستور دولة البحرين. وخصوصا في ما يتعلق بأحكام الاعدام الاخيرة في قضية حرق مطعم الزيتون بمنطقة سترة من قرى البحرين. وان القاضي البحريني قد تنحى عن القضية بسبب الضغوط التي مارستها عليها وزارة الداخلية، وبعدها قبل القاضي المصري تنفيذ الحكم الجائر. اننا نطالبكم من موقعكم كمسؤول اول ويتحمل مسؤولية هذه الاحكام، ان تتدخلوا لايقاف احكام الاعدام الجائرة، لئلا تتسببوا في قتل ارواح بريئة وايقاف باقي الاحكام الجائرة في حق ابناء وطنكم. كما نأمل ان تفتحوا مجالا للحوار مع ابناء شعبكم للخروج بالبلاد من محنتها واعادة الاستقرار والامن الى شعبكم».

ووقع على العريضة ممثلون عن عدد من المنظمات مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي اللبناني والحزب الاشتراكي في العراق والحزب الشيوعي السوري ولجان الحوار القومي الديمقراطي ومنظمة اليسار الثوري واتحاد الديمقراطيين العراقيين والحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الفلسطيني ورابطة الكتاب الاردنيين وحركة التحرير الفلسطيني (فتح) والتجمع الديمقراطي العراقي والحزب الشيوعي الاردني وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنتدى الفكر الاشتراكي في الاردن ورئيس اللجان الشعبية للدفاع عن شبيلات ولجنة الحريات في نقابة المهندسين الاردنية وعدد من الباحثين والفنانين.

٢٧ يوليو

● خرجت عصر امس مسيرة حاشدة شارك فيها مئات المواطنين بعد انتهاء مجلس الفاتحة على روح الشهيدة زهرة ابراهيم الجمري. وانطلقت المسيرة من مقبرة بني جمرة التي احتشد فيها المواطنون لتأبين الشهيدة وتوجهت الى الشارع العام (شارع البديع) وهم يرفعون الهتافات الحماسية والمطالب الشعبية المشروعة التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور. وما ان وصلت الشارع العام حتى بدأت قوات الشغب الاجنبية عدوانها الشرس على المواطنين المفجوعين مستعملة كافة ادوات الارهاب المعروفة مثل الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وادى ذلك الى سقوط عدد من الجرحى. واعقب ذلك عدوان كبير على منطقة بني جمرة شنته القوات الاجنبية على المنازل واعتقلت خلاله عشرات المواطنين لم يعرف عددهم بعد. في هذه الاثناء كانت مشاعر المواطنين هائجة بسبب فجيعتهم بالشهيدة التي لقيت ربها مضرجة بدماء الشهادة، واضاف العدوان المزيد من الاذى والشعور بالظلامة لدى المواطنين الذين لم يعودوا يأمنون على انفسهم من القمع الحكومي حتى وهم يقرأون القرآن على روح الشهيدة.

● ولدى انكشاف حجم الجريمة التي قامت بها قوات الامن بامر مباشر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، امر هذا البريطاني بتزوير كل الحقائق فورا لاخفاء الجريمة. واجبر المستشفى العسكري على اصدار شهادة وفاة جديدة تفيد بان الشهيدة توفيت لاسباب طبيعية وانها لم تحمل اي اثر للضرب او الرصاص المطاطي. واستدعى جهاز الامن عائلة الشهيدة يوم امس وهذا اليوم لاجبار افرادها على توقيع افادة بان الوفاة لم

تكن بسبب الضرب الذي تعرضت له الشهيدة بل لاسباب طبيعية. وهناك خشية من تعرض افراد العائلة الى التعذيب والتهديد لاجبارهم على ذلك. ولكن المراقبين استسخفوا هذه الخطوة واعتبروها محاولة هابطة للتزوير والتشويش مؤكدين انها لن تنجح. واشاروا الى ان سبب الوفاة اصبح موثقا بشكل لا يسمح بالتشكيك والتحريف بعد ان بثت هيئة الاذاعة البريطانية مساء امس الاول افادات احدى بنات الشهيدة وحفيدتها. وكانت الطفلتان قد اكدتا ان امهما توفيت بعد تعرضها للضرب الشديد على ايدي قوات هندرسون، وان جسدها كان يحمل آثار الضرب والرصاص المطاطي، واكدتا ان اسنانها تكسرت وانها كانت تنزف من الفم والانف عند سقوطها على باب المنزل. وهناك خشية من تعرض المزيد من افراد العائلة الى التعذيب والمزيد من المعاناة على ايدي رجال هندرسون الذين يعملون جاهدين لتزوير الحقائق من اجل خدمة قبيلة آل خليفة. وجاء مقتل الشهيدة زهرة الجمري متزامنا مع تهديدات امير البلاد بان قبيلته مستعدة لارتكاب المزيد من العنف ضد شعب البحرين، وهي تصريحات بثتها جريدة الشرق الاوسط يوم الخميس الماضي.

● وعلى صعيد آخر اتضح الآن ان الاستجابة لنداء المعارضة ببدء منهج العصيان المدني بوم امس كانت مشجعة للغاية. وقد اكتظت المساجد بالمصلين امس حيث قرأوا القرآن على روح الشهيدة ورفعوا اصواتهم بالدعاء للشيخ الجمري وبقية القادة وهتفوا بالمطالب الشعبية المشروعة. وعندما اشارت عقارب الساعة الى الثانية عشرة ظهرا بادر المصلون في المساجد الى اطفاء الكهرباء وارتفعت الهتافات باصوات مدوية اكدت الحضور الشعبي والاستعداد للقيام باي عمل سلمي لاعلان التضامن مع المعتقلين. كما بادر المواطنون في منازلهم الى القيام بمثل ذلك، فيما كانت محطات التزود بالوقود خالية من الزبائن طوال يوم امس. وهناك اصرار شعبي على استمرار اساليب العصيان المدني السلمي لافشال سياسة العنف والارهاب الحكومي وتجنيب البلاد مآسي ذلك. ولكن في الوقت نفسه يتوقع ان تسعى الحكومة لضرب الاساليب السلمية لشعب البحرين بمزيد من العنف، خصوصا وانها استقدمت آلاف البلوش والباكستانيين لتنفيذ سياسات العنف التي يصممها هندرسون. وعلم كذلك ان الضابط الاردني، محمود حجازي، يمارس دورا كبيرا في التخطيط للعنف والارهاب الحكومي ضد شعب البحرين. وعلم ايضا ان فريقا بريطانيا استقدمته الحكومة مؤخرا يقوم الآن بمراجعة سيناريوهات «المؤامرة للاطاحة بنظام الحكم» بعد ان ادركت الحكومة فشل محاولتها الانقلابية ضد الحركة

الدستورية. وهناك شعور كبير في الاوساط الحكومية بالاحباط نتيجة فشل الخطة الحكومية التي كان وزير الاعلام، محمد المطوع، قد انفق اموالا طائلة للترويج لها واستقدم الصحافيين الذين كانت شهاداتهم لغير صالح الحكومة.

● ومن جهة اخرى علم ان السيد ابراهيم السيد عدنان، وهو احد علماء الدين المعتقلين مع الشيخ الجمري منذ شهر يناير الماضي، قد نقل الى المستشفى العسكري بعد تدهور صحته بسبب التعذيب النفسي وسوء العناية في السجون الخليفية.

٣١ يوليو

● أكد محامون دوليون بعد اطلاعهم على قضية المواطنين البحرينيين الثلاثة المحكومين بالاعدام ان الحكم الصادر بحقهم يتعارض مع القوانين الدولية ومعايير الامم المتحدة للقضاء العادل. وقالوا ان حكومة البحرين اذا أعدمت المتهمين فسوف تكون قد ارتكبت جريمة كبيرة بحق ابرياء، وانتهكت قوانين الامم المتحدة في هذا المجال. واشاروا بالتحديد الى عدم امكان استئناف الاحكام الصادرة عن محكمة امن الدولة وقالوا ان ذلك انتهاك فاضح لقرار «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» التابع للامم المتحدة رقم ١٩٨٤-٥٠ الذي يحمي حقوق المحكومين بالاعدام، وعلى وجه الخصوص حقهم في الاستئناف ضد حكم الاعدام امام محكمة اعلى. وهذا الحق ليس له علاقة بالتماس العفو الذي قد يطلبه المحكومون بالاعدام من الامير. وفي اللقاءات الخاصة مع ممثلي حكومة البحرين ابدت حكومات عديدة انزعاجها من تصرف آل خليفة باصدار حكم الاعدام بحق مواطنين ابرياء ومنعهم من الاستئناف ضد تلك الاحكام. وتشعر الحكومة بورطة كبيرة ازاء هذا التصرف الذي فرضه رئيس الوزراء على العائلة الحاكمة بدون الاستماع الى آراء المحامين او القضاة. كما ان المحامين البحرينيين شعروا بالاهانة المهنية والغضب الشديد وهم يستمعون الى القاضي المصري وهو يقرأ الحكم الذي اصدره رئيس الوزراء بحق المتهمين مع وجود كل الادلة التي تبريء المواطنين الثلاثة مما نسب اليهم.

ويدرك الكثيرون ان القضية تتلخص في شعور الحكومة بضعف موقفها وسياساتها، الامر الذي دفعها الى سياسة الابتزاز مستعملة هؤلاء المواطنين كرهائن تساوم المعارضة بهم. غير ان هناك اجماعا وطنيا على عدم التراجع عن المطلب الدستوري الذي يشكل الحد الادنى من الاصلاحات المطلوبة التي تتناسب مع روح العصر مهما كان قمع آل

خليفة. وقد رفضت المعارضة بشكل كامل الخضوع للابتزاز واصرت على ان اعدام الثلاثة سوف يكون تحولا حقيقيا في الصراع بين آل خليفة وشعب البحرين. وتقول الاخبار الواردة من السجن ان المحكومين بالاعدام يتمتعون بمعنويات عالية للغاية وانهم يطلبون من ذويهم عدم الضجر والحزن وان يصمدوا امام الاعداء والقتلة لكي لا يشعروا بانتصار ارهابهم على صمود الشعب.

● وعلى صعيد آخر اعتقل في اليومين الماضيين ستة عشر مواطنا من منطقة رأس الرمان، عرف من بينهم صادق سعيد حسن، ٢٥ عاما. كما اعتقلت قوات الامن الاجنبية ٢٥ مواطنا من منطقة بني جمرة، من بينهم طفل هو احمد طاهر، ١٢ عاما. وقد اطلق سراح الطفل بعد ان تدهورت صحته نتيجة التعذيب الوحشي الرهيب. وتبدو آثار التعذيب الوحشي واضحة على جميع اجزاء جسده. كما اعتقل ١٦ مواطنا من منطقة الدراز بعد مواجهات بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين. وشوهدت يوم امس طائرات الهيليكوبتر وهي تحلق فوق اجواء مناطق الانتفاضة وخصوصا السنابس والمنامة، بعد ان دوت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز تعبيرا عن الصمود الشعبي بوجه الارهاب الحكومي. كما ان منطقة سترة التي ينحدر منها المحكومون بالاعدام تشهد مواجهات يومية بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية.

● ويقول موظفون اجانب في البحرين ان الحكومة تشعر بالحرج الشديد بعد ان افشلت المعارضة محاولتها الانقلابية ضد الحركة الدستورية واعلنت عزمها على بدء عصيان مدني. وكانت الحكومة تبذل جهدها لدفع المواطنين الى العنف لكي تبرر لنفسها الاستمرار في سياسة الارهاب التي انتهجتها، ولكن اصرار المعارضة على النهج السلمي وضع الحكومة في الزاوية ودفعها الى اعادة النظر في السياسات الفاشلة التي يشير «الخبراء» الاجانب عليها بشأنها. وأدركت انها تبذر اموال البلاد بدون جدوى وان كل يوم يشهد ابداعا في اساليب المعارضة ويزيد الحكومة شعورا بالحرج.

● هذا وينوي الشعب الاحتفاء بذكرى مرور اربعين يوما على استشهاد الشاب علي طاهر برصاص الحكومة في مطلع هذا الشهر. وكان الشاب قد اصيب برصاصة حية من قوات الشغب الاجنبية واستشهد على اثرها. وقامت القوات الحكومية بدفنه سرا بدون علم اهله. وسوف يتم احياء اربعينية الشهيد بالاساليب السلمية التي التزم بها الشعب طوال الشهور الماضية. واذا لم تتدخل قوات الشغب الاجنبية ببدء العنف والارهاب فليس متوقعا ان يقوم المواطنون بشيء من ذلك. كما يعتزم المواطنون احياء الذكرى

الخامسة والعشرين للانسحاب البريطاني من البحرين (١٤/ ١٥ اغسطس ١٩٧١) بمراجعة تطورات ربع القرن الماضي وهي اتعس الفترات التي عاشها شعبنا تحت سلطة القمع والارهاب والاستبداد، واستخلاص العبر من تجارب المعارضة بشتى قطاعاتها، واعادة شحذ الهمم لتحقيق الاهداف.



حُرم من حنان والده (علي أحمد العصفور) المحكوم بالإعدام بتهمة زائفة

أغسطس ١٩٩٦

٨ اغسطس

● شوهدت في اليومين الماضيين اعمدة الد. ان تتصاعد من مناطق عديدة مثل الديه ومقابا وغيرهما، ويعتقد انها بسبب مواجهات بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين الذين يطالبون الحكومة باعادة العمل بالدستور. وتبع ذلك موجة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين، كان من بينهم ستة اشخاص من مقابا هم محمد مجيد الزاكي، ١٦ عاما، عبد الزهراء هلال الزاكي، ٢٦، صادق هلال الزاكي، ٢٤، عمار محمد علي، ١٦، جهاد محمد الدمستاني، ١٨ وعبد الامير علي القيدوم، ٢٥. واعتقل عدد آخر من منطقة عالي في اليوم السابق. وتؤكد التحركات الشعبية استمرار الحركة الدستورية التي اصبحت تطور اساليبها في المقاومة المدنية. وكانت الحكومة تأمل ان تنهي الحركة السلمية باساليب قمعية وحشية، لكنها لن تؤدي الا الى ازدياد حماس المواطنين واصرارهم على تحقيق التغيير المطلوب في عقلية القبيلة الحاكمة. وكانت الحكومة تراهن على ان اطلاق سراح بعض المعتقلين هذه الايام سوف يخفف الحماس الشعبي لاستمرار المقاومة المدنية. غير ان المواطنين ادركوا حالا ان الحكومة اطلقت سراح بعض المعتقلين للتشويش على اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي بدأت في ٥ اغسطس وتستمر حتى نهايته. وكانت الحكومة قد فعلت الامر نفسه العام الماضي حيث استبقت الشجب الدولي لسياساتها الارهابية باطلاق سراح بعض المعتقلين خلال انعقاد الدورة السابقة للجان حقوق الانسان، ثم ما لبثت ان اعتقلتهم مرة اخرى في مطلع هذا العام.

● وادرك الشعب ايضا ان الحكومة قد اعطت التزاما للحكومة البريطانية بانها سوف توقع اتفاقا مع منظمة الصليب الاحمر الدولية في شهر اكتوبر يسمح للمنظمة الدولية بزيارة جميع السجناء في البحرين عدة مرات وبدون حضور ممثلين عن الحكومة، الامر

الذي سوف يفضح الحكومة بشكل كبير لو تحقق. وتشكك المعارضة في احترام الحكومة هذا الالتزام، وتتمنى ان يكشف عدم التزامها حقيقة سياساتها للحكومة في لندن، الامر الذي سوف يكون له انعكاساته السلبية. وكانت حكومة البحرين قد التزمت العام الماضي للحكومة البريطانية بتقديم دعوة لمنظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، ولكنها لم تفعل ذلك، الامر الذي احرج الحكومة البريطانية بشكل كبير امام البرلمانيين الذين اصبحوا على قناعة بالاساليب الملتوية لحكومة آل خليفة.

● ومن جهة اخرى هناك «حرب شعارات» بين المواطنين والحكومة تعبر عن نفسها في الكتابات التي تمتليء بها حيطان المنازل في كل مناطق البحرين. وقد ميزت حرب الشعارات هذه الحركة الدستورية في البحرين وكشفت حقيقة مطالب الشعب وقسوة رد فعل آل خليفة. وفي الايام الاخيرة عمدت الحكومة لطلاء الحيطان التي تغطيها الشعارات بعد ان اشترت آلة متطورة تستعمل لرش الحيطان باللون الابيض. وكان ذلك فرصة للمواطنين للعودة لكتابة الشعارات على الجدران المطلية بشكل اكثر كثافة وتحديا لقوات الشغب الاجنبية. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في اقناع احد بحكمة سياستها الرافضة للحوار، واصرارها على الحسم الامني. واتضح للجهات التي تدعم آل خليفة انهم يعيشون وضعا غير مستقر بسبب سياسات رئيس الوزراء التي اصبحت موضع امتعاض لديهم. وفيما تصر المعارضة على ضرورة بدء حوار جاد لانقاذ البلاد من الازمة المتداعية الناجمة عن سياسات الحكومة، يرفض رئيس الوزراء اية مبادرة للحل معتقدا ان المرتزقة الاجانب قادرون على الحسم الامني والعسكري. ويشوش على ذلك بارسال اشخاص غير ذوي شأن هنا وهناك للتشويش على المعارضة التي لم تعد تثق في كلام لا يتبعه عمل. وتصر المعارضة على انه لا مساومة على المطالب الاساسية مهما كلف الامر.

● وعلى صعيد آخر لقيت دعوة المعارضة لاسبوع من المقاومة المدنية في الفترة ٩ - ١٦ اغسطس الحالي استقبالا واسعا في اوساط الشعب، ويتوقع لها نجاح كبير. وتقع ضمن هذا الاسبوع مناسبتان مهمتان: اولاهما اربعينية الشهيد علي طاهر الذي استشهد في ٢يولية ١٩٩٦ برصاص القوات الخاصة التي شكلت مؤخرا لقمع المواطنين باسلوب اكثر وحشية، والثانية ذكرى مرور ٢٥ عاما على الانسحاب البريطاني من البلاد في ١٥ اغسطس ١٩٧١. وسوف يحيي المواطنون الذكرى الاولى باساليبهم السلمية الخاصة. ويعتبر هذا الاسبوع مناسبة للتضامن الشعبي مع المعتقلين والتعاهد على مواصلة الطريق

السلمي حتى تحقيق المطالب.

● وبالمناسبة فسوف تعقد المعارضة ندوة مهمة في البرلمان البريطاني في ١٥ اغسطس يتحدث فيها عدد من رموز المعارضة حول الازمة التي اعقبت الانسحاب البريطاني من البحرين، خصوصا الازمة الدستورية التي اختلقها رئيس الوزراء لتبرير سياسة القمع التي استمرت اكثر من عشرين عاما في ما بعد. ويتوقع ان تسلط الاضواء على الدور البريطاني في البحرين ماضيا وحاضرا، خصوصا دور الضابط البريطاني، ايان هندرسون، الذي يعتبر المسؤول الاول عن الفظاعات والارهاب وسياسات التصفية والابعاد التي اتبعت ضد المواطنين على مدى ثلاثين عاما.

● ومن جهة اخرى استقبل صدور احكام قاسبة هذا اليوم بحق تسعة من المواطنين باستنكار واسع في الاوساط الحقوقية والقضائية. فقد حكم على خمسة منهم، ظلما، بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ٥٠٠ دينار (١٤٠٠ دولار تقريبا)، وعلى ثلاثة آخرين بالسجن ما بين عامين وثلاثة اعوام، وغرامات مالية قدرها ٥٠٠ دينار ايضا (١٤٠٠ دولار تقريبا). وقد صدرت الاحكام الصورية من قبل محكمة امن الدولة بعد جلسات محدودة تفتقر الى ابسط المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وسوف تساهم هذه الاحكام في ترسيخ القناعة الشعبية بضرورة التصدي للنظام الحاقد على شعب البحرين الذي يتعامل معه على اساس وجود حرب شاملة ضد المواطنين.

٩ اغسطس

● بدت الحياة هذا اليوم شبه متوقفة في اغلب مناطق البحرين بعد ان بدأ الشعب اسبوع حداد تضامنا مع المعتقلين ولاحياء اربعينية الشهيد علي طاهر الذي قتلته قوات الامن في ٢ يولية الماضي، ولاحياء الذكرى الخامسة والعشرين للانسحاب البريطاني من البحرين. وكانت الشوارع خالية الا من بعض المارة الامر الذي يؤكد التجاوب الشعبي القوي مع الدعوة للاستمرار في المقاومة المدنية السلمية. وقد اغلق المواطنون متاجرهم حيث ادركوا ان حركة السوق سوف تكون مشلولة بشكل شبه كامل، بينما امتلأت الجدران بالشعارات المطالبة بالحقوق العادلة والمنددة بسياسات الحكومة القمعية. وكانت الحكومة قد حاولت طلاء الجدران التي ميزت الانتفاضة الشعبية، ولكنها تراجعت عن ذلك بعد ان ادركت ان الطلاء يوفر مجالا افضل للكتابة بعد ان امتلأت بالشعارات ولم يبق فيها مجال للمزيد من الكتابة. وقد انطلقت فعاليات اسبوع التضامن مع المعتقلين

عام الاصرار م١٨

في البحرين معلنة بداية مرحلة العصيان المدني لاجبار العائلة الحاكمة على الاعتراف بوجود شعب في البلاد والاستجابة لمطالبه. وعلى مدى العشرين عاما الماضية بقيت العائلة الحاكمة ترفض اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني. الاستعدادات لانجاح اسبوع التضامن بدأت منذ عدة ايام، وشهدت الليلة الماضية نشاطات مكثفة في أغلب مناطق البحرين لتوجيه الفعاليات المزمع القيام بها وتنسيقها. فمثلا شهد مسجد الشيخ عزيز الواقع بالقرب من منطقة السهلة الليلة الماضية حضورا كثيفا لصلاة المغرب والتجمع الذي اعقبها لقراءة الدعاء، في تعبير واضح عن الاستجابة الشعبية لنداءات المعارضة. وكانت الاصوات ترتفع بين الحين والآخر بالهتافات والشعارات السلمية التي تؤكد الاصرار الشعبي على الانتفاضة.

● وكانت الحكومة قد بذلت كل جهودها للتشويش على الفعاليات الشعبية، مستعملة في ذلك اقسى اشكال القمع والاضطهاد. ففي ٦ اغسطس ١٩٩٦ اعتدت قوات الامن على مسجد في قرية سفالة بمنطقة سترة وذلك بعد صلاة الفجر، وعاثت في المسجد فسادا وتخريبا. وقامت القوات الاجنبية بانتهاك حرمة المسجد ودنست ارضه باقدامها، والقت بنسخ المصحف الكريم ممزقة على الارض. ولم يكن هناك اي مبرر لذلك العدوان سوى الاستفزاز والتعبير عن التوتر والعداء للشعب.

● وفي ٧ اغسطس اعتدت قوات الشغب الاجنبية كذلك على مأتم الخضر بمنطقة بني جمرة بشراسة متناهية، وقامت بالتخريب والتكسير وتمزيق ما فيه من كتب ومصاحف. وقال بعض افراد المجموعة الاجنبية بلغة غير مفهومة الا بصعوبة انهم يبحثون عن منشورات سياسية. وتشعر الحكومة بالحرج الشديد لفشلها في قمع الانتفاضة الشعبية والحد من انتشار المنشورات التي اصبحت تتداول بكميات كبيرة وتوزع في كل مكان. وبالرغم من انها حكمت بسجن بعض الشباب الذين وجدت لديهم نسخا من المنشورات، الا ان الاصرار الشعبي كان اقوى من وسائل القمع السلطوي.

● وفي ٨ اغسطس قامت قوات الشغب الاجنبية بمحاصرة منطقة سترة وانتشرت على كافة مداخل المنطقة ومخارجها وعمدت لاستفزاز المواطنين بشكل واضح. وقال بعض افرادها انهم يبحثون عن المنشورات كذلك. وتشعر الحكومة بغضب شديد بسبب فشل كل محاولاتها التشويشية وسياسات الالتفاف على المطالب الشعبية العادلة. ومع ذلك فقد استمر صمود المواطنين في تلك المنطقة بدون حدود، واعتبرت من اعتى قلاع الشعب ضد المرتزقة الاجانب. وتشعر تلك المنطقة بغضب شديد بعد اصدار العائلة

الخليفية حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين ابرياء من تلك المنطقة.

● وسمع فجر امس دوي انفجار هائل في منطقة بني جمرة، الامر الذي افزع القوات الاجنبية التي تشعر بانها تتعرض للخطر دفاعا عن نظام يعرف العالم انتهاكاته الصارخة لحقوق الانسان. كما شوهدت حرائق في منطقة الدراز يوم امس فيما كانت الاستعدادات تجري لبدء اسبوع التضامن.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «برايفيت آي» البريطانية في عددها لهذا الاسبوع مقالا مهما حول قضية الشهيد سعيد الاسكافي. وبدأ المقال بالقول: «كشف المعارضون البحرينيون المنفيون في بريطانيا القصة المزعجة للشاب سعيد الاسكافي، ١٦ عاما وذلك لتصاحب التقرير المدمر الذي اصدرته منظمة العفو الدولية حول الاعدامات والتعذيب والاعتقالات العشوائية للمعارضين في البحرين». ومضى المقال ليصف ما حدث للشهيد الاسكافي منذ ان اخذه والده الى مركز التعذيب في ٢٨/٦/٩٥ في منطقة الخميس حتى استلام جثته بعد ثمانية ايام. وقال ان جريمة قتل الاسكافي تزامنت مع زيارة وفد برلماني مكون من ويليام باول والليدي اولغا ميتلاند الى كل من البحرين والكويت في تلك الفترة، بدعوة من مكتب الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يرأسه الدكتور عمر الحسن.

١٢ اغسطس

● اغلق الليلة الماضية الطريق الرئيسي بالقرب من منطقة السنابس بسبب كثافة الدخان والحرائق المشتعلة في اطارات السيارات التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية منذ يوم الجمعة الماضي. فقد بدأت في ٩ اغسطس فعاليات اسبوع التضامن مع المعتقلين الذي يضم اربعينية الشهيد علي طاهر الذي استشهد على ايدي قوات الشغب الاجنبية في ٢ يوليو الماضي والذكرى الـ ٢٥ للانسحاب البريطاني من البلاد. وقامت القوات الاجنبية على الفور بمحاصرة المنطقة واعتقال المواطنين من منازلهم بشراسة متناهية. وشهدت منطقة سترة حصارا مستمرا منذ ١٠ اغسطس في محاولة حكومية يائسة لمنع المواطنين من التعبير السلمي عن آرائهم ومطالبهم العادلة. واستدعت وزارة الداخلية احد رؤساء المآتم في منطقة سترة وطلبت منه عدم احياء اربعينية الشهيد علي طاهر، ولكنه رفض ذلك رفضا قاطعا قائلا ان الامر ليس بيده، وان اقامة مأتم سلمي لا يعتبر اخلالا بالامن. وتجدر الاشارة الى ان آل خليفة يمنعون اي تجمع بدون اجازة، وذلك في اطار سياسة

قمع الحريات وتكميم الافواه. وفي الليلة قبل الماضية حدثت مواجهات قوية بين المتظاهرين في منطقة سار وقوات الشغب الاجنبية التي اطلقت النار على المتظاهرين وجرحت عددا منهم. وسمع في تلك الليلة دوي انفجار كبير في منطقة سند، وفي الصباح كانت الشعارات وصور القادة تغطي جدران القرية. وحدثت مواجهات شديدة في منطقة السهلة، واعتقل بعض الشباب في منطقة الديه بينما كانوا يكتبون الشعارات على الجدران. وفيما كانت النساء مجتمعة في احد المآتم بمنطقة الدراز يوم امس اعتدت عليهن مجموعة خاصة مكونة من خمسين شخصا تابعة لقوة دفاع البحرين بوحشية وضربت بعضهن واغلقت المأتم. وكان النساء قد اجتمعن لتأبين الشهيد علي طاهر. واغلق مأتم آخر في منطقة السهلة في اثر اجتماع تأبيني آخر. وسمع دوي انفجار كبير في منطقة الدراز/ بني جمرة.

● وعلى صعيد فعاليات اسبوع التضامن، امتنع المواطنون عن دفع فواتير الكهرباء والماء لدى الدوائر الحكومية، واكد الموظفون ان عددا ضئيلا جدا ذهب لدفع فواتيره واغلبه من الاجانب. وفي الوقت نفسه قام المواطنون في منطقة الديه واسكان السنابس برسم صور الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسين الديهي وبقية القادة باحجام كبيرة ملفتة للنظر من مسافات بعيدة. هذا في الوقت الذي ما تزال الحكومة تتكتم على اماكن اعتقال المجموعة وتمنع عائلاتهم من زيارتهم في المعتقلات. وكتبت شعارات كثيرة على الجدران التي قامت الحكومة بطلائها لاخفاء الشعارات المكتوبة عليها. ولوحظ تركيز هذه الشعارات على المطالبة باقصاء رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، عن منصبه بعد ان فشل في تحقيق الامن والاستقرار للمواطنين على مدى ربع قرن في ذلك المنصب. وتحمل المعارضة رئيس الوزراء شخصيا مسؤولية السياسات الارهابية التي فرضها على البلاد بالحديد والنار، والتي ادت الى مقتل عشرات المواطنين.

● وعلى صعيد آخر اكد الجلاد المعروف عادل فليفل لبعض المعتقلين خلال التحقيق معهم ان هناك ١٥٠٠ معتقل، غير ان الارقام المتوفرة لدى المعارضة تشير الى ان هناك ما لا يقل عن ٢٥٠٠ معتقل من بينهم نساء واطفال. وقال شهود عيان ان من وسائل التعذيب الشائعة اجبار المعتقل على الوقوف ساعات وايام متواصلة، واذا جلس عوقب بوضعه في زنزانة انفرادية لمدة عشرين يوما! ولم يعد عادل فليفل الذي امتهن التعذيب يهتم كثيرا بما يقال عنه، واصبح يطلق سراح بعض المعتقلين واجسادهم مليئة بآثار

التعذيب الوحشي. وقد اصدرت حركة احرار البحرين هذا الاسبوع كتيبا من ٣٢ صفحة مليئا بصور التعذيب الذي يتعرض له المواطنون بأمر من الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، وتنفيذ المعذبين الشهيرين مثل عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان.

● ومن جهة اخرى اعتقلت قوات الامن في ٧ اغسطس السيد علوي العلوي، ٤٣ عاما، صاحب «برادات العلوي» بمنطقة الدراز بعد ان اوقفت سيارته على شارع البديع وعليها شعارات بالمطالب الشعبية كتبها اشخاص مجهولون، وما يزال معتقلا. وفي ١٦ يولية الماضي اعتقلت قوات الامن عادل احمد امان، ٢٢ عاما، من منطقة عذاري واخاه ابراهيم، ٢٨ عاما، وشخصا آخر هو شاكر جعفر ازبيل. وهناك اشخاص كثيرون اعتقلوا في الآونة الاخيرة وعذبوا بدون اي سبب واضح سوى الرغبة في الاستفزاز.

● وقال مصدر مطلع ان موظفا بوزارة العدل قد اوقف عن العمل بسبب موافقته على تسجيل استئناف تقدم به عدد من المحامين ضد حكم الاعدام الذي صدر ظلما بحق ثلاثة مواطنين. وقال المصدر ان عبد الله التميمي استلم انذارا شديد اللهجة وطلب منه الامتناع عن التعاطي مع اية قضية سياسية التي قال المسؤولون ان الوزير او وكيل الوزارة وحدهما هما المخولان بالتعاطي معها.

● هذا وما تزال السيدة نوال، زوجة الشاب علي حسن منصور، ترقد في المستشفى بعد اصابتها بانفجار مشبوه في ٢٩ مايو الماضي. ولم يسمح لاحد بزيارتها حتى الآن علما بان زوجها معتقل منذ مطلع العام.

● وفي لندن، تقيم سفارة البحرين مساء اليوم حفل استقبال بمناسبة استقلال البحرين بفندق بيركلي. وهذه هي المرة الاولى التي تقيم السفارة فيها احتفالا بهذه المناسبة. وقد رحب ناطق باسم حركة احرار البحرين بهذا التحول في سياسة الحكومة، متمنيا ان يتحول العيد الوطني من ١٦ ديسمبر، ذكرى استلام الامير الحالي الحكم من ابيه قبل ٣٥ عاما (فقط)، الى ١٤ اغسطس وهو اليوم الذي اكتمل فيه الانسحاب البريطاني من البحرين. وتنظم المعارضة ندوة بالمناسبة في الساعة ١٢ ظهر يوم الخميس المقبل (١٥ اغسطس) بمبنى تابع للبرلمان البريطاني.

١٣ اغسطس

● شهدت البلاد يوم امس والليلة الماضية عددا من الفعاليات المرتبطة باسبوع التضامن

الذي اعلنته المعارضة، وحدثت مواجهات في مناطق عديدة بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين. ففي منطقة سترة تظاهر عدد من الشباب في الشوارع التي ملأتها قوات الشغب الاجنبية بكثافة، رافعين شعارات التضامن مع المعتقلين والتنديد بجريمة قتل الشاب علي طاهر. وكان هذا الشاب قد استشهد في ٢ يولية الماضي برصاص القوات الاجنبية التي استقدمها آل خليفة للفتك بالمواطنين في السنوات الاخيرة. وطالب المواطنون بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف قتل الشاب الذي حدث خارج القانون، ولكن رئيس الوزراء وايان هندرسون رفضا ذلك، الامر الذي دفع المواطنين للتعبير عن سخطهم لهذه الجريمة بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهاده. وخرجت مسيرات في مناطق الديه والسنابس والسهلة والمرخ بالاضافة الى الدراز وبني جمرة. هذا برغم سياسة القمع الرهيبة التي يفرضها رئيس الوزراء وهندرسون على البلاد. فقد اعتدت القوات الاجنبية على مسيرة في منطقة السهلة قبل ثلاثة ايام واطلقت الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع والخانقة على المشاركين فيها، وكسرت اماكن البيع في المنطقة واغلقت مأتمها بالشمع الاحمر. ثم اعتقلت رئيس المأتم، الحاج جعفر عبد الرسول، والملا تقي القاريء و١١ شابا آخرين عرف من هؤلاء: ميثم الرفاعي، مصطفى الرفاعي، علي الرفاعي، مجيد المبشر، علي احمد الملا، عبد الهادي عباس، علي حبيب الملا، هاني جعفر عبد الكريم، صادق، محمد علي، جعفر احمد الملا. واقامت قوات الشغب الاجنبية حاجزا للتفتيش استمر حتى وقت متأخر من الليلة قبل الماضية.

● وفي اثر المواجهات التي حدثت في منطقة سترة قبل يومين اعتقل عدد كبير من المواطنين عرف من بينهم السيد مجيد السيد حسن السيد ناصر، ٤٥، مالك عبد الله، ١٦، عبد الزهراء علي عبد الشهيد، ٢٣. والثلاثة من منطقة المرخ ولكنهم اعتقلوا في سترة. واعتقل ٢٧ شخصا من بينهم نساء بعد اعتداء القوات الاجنبية على المسيرة الكبيرة بمناسبة اربعينية الشهيد علي طاهر في سترة. كما اعتقل اربعة اشخاص من مدينة حمد، وشخص آخر من منطقة الزنج هو خليل محمد أكبر. واستمر التوتر في منطقة سترة طوال الايام الثلاثة الماضية وكذلك في اغلب المناطق الواقعة على شارع البديع. وشوهدت اعمدة الدخان تتصاعد في مناطق كثيرة. ففي الليلة قبل الماضية كانت هناك حرائق بمنطقة البلاد القديم بالقرب من مأتم الجشي، في الوقت الذي كانت فيه القوات الاجنبية متمركزة في المنطقة. . كما نجم عن المواجهات حريق بمطعم الغدير الواقع بالقرب من منطقة الديه. وفي منطقة سار اصيب الشاب السيد عدنان السيد سعيد

برصاصة واعتقلته القوات الاجنبية ولم يعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت. وتحمل المعارضة الحكومة مسؤولية سلامة الشاب، وتطالبها بالوقف الفوري لسياسة القتل خارج القانون ومنع «فرق الموت» من تصفية شباب البلاد ظلما وعدوانا.

● وعلى صعيد الامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف خلال هذا الاسبوع اكدت الاحصاءات التي توفرت ان الهبوط في دفوعات الفواتير بلغ ٥٠ بالمائة. وتكرر الامر نفسه مع وزارة الكهرباء التي تقلص عدد الذين ذهبوا الى مكاتبها لدفع فواتيرهم بنسبة تصل الى اكثر من ٦٠ بالمائة. وتجدر الاشارة الى ان غير المواطنين يمثلون نسبة كبيرة من زبائن هذه الشركات، وعليه فلا يمكن تحقيق نسبة اكبر مما تحقق حتى الآن، وهو اقصى ما كانت المعارضة تتطلع اليه، خصوصا مع التزامها الاسلوب السلمي الذي يكتفي بتوجيه الدعوة للمقاطعة ولا يجبر غير البحرينيين على الامتثال لها. وعبر شاهد عيان يوم امس بقوله: «اذا ذهبت الى المنامة يخيل لك انك في مدينة اشباح مقارنة بالحركة التي تتوفر فيها عادة، فليس هناك بشر ولا سيارات بالمستوى المعتاد».

● ومن جهة اخرى علم ان مدير جامعة البحرين، العسكري، محمد جاسم الغتم، امر بفصل عشرين طالبا لاسباب طائفية، وفرض على شُعب الجامعة الالتزام بشروط لقبول طلبات الالتحاق تكرس الطائفية، الامر الذي ادى الى حدوث توتر في الوسط الجامعي سواء بين الطلاب ام المدرسين. هذه الظاهرة المقلقة تؤكد عدم صلاحية العسكريين لادارة المؤسسات المدنية، وخصوصا وزارة التربية والتعليم التي يديرها عسكري آخر هو عبد العزيز الفاضل.

● هذا وقد اصيب سفير البحرين الجديد لدى بريطانيا، عبد العزيز مبارك الخليفة، بالذهول يوم امس عندما رأى ضيوفه المدعوين الى الحفل الذي اقامه بمناسبة استقلال البلاد، ومع كل منهم منشورات المعارضة وكتب ملونة تحمل صور التعذيب الوحشي الذي تمارسه حكومته ضد المواطنين. وفي الحفل السابق الذي اقيم في ديسمبر الماضي بمناسبة عيد جلوس الامير كان احد موظفي السفارة يسحب من الضيوف منشورات المعارضة التي كانت توزعها خارج الفندق. وعلق احد الاعلاميين بعد خروجه من الحفل بقوله: «لقد تفضلت علينا المعارضة البحرينية بدعوتين من السفارة هذا العام» مشيرا الى ان اقامة الحفل بمناسبة الاستقلال لم يكن على جدول اعمال السفارة، وانما قامت به بعد ان اعلنت المعارضة عن فعالياتها بمناسبة الانسحاب البريطاني من البلاد قبل ربع قرن. واصدرت حركة احرار البحرين كتابا مصورا بالالوان يحمل مشاهد بشعة من

التعذيب الذي تمارسه حكومة البحرين تحت اشراف الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وكان هناك تعاطف كبير من قبل المدعوين خصوصا بعد ان شاهدوا صور التعذيب الوحشي في البلاد.

١٤ اغسطس

● فيما يسود التوتر اجواء البلاد بسبب استفزاز القوات الاجنبية للمواطنين واعتداءاتها المتكررة على اماكن العبادة والمآتم، استمر اصرار المواطنين على المضي في احياء اسبوع التضامن مع المعتقلين بكتابة الشعارات على الحيطان وتوزيع المنشورات التي تحمل المطالب الشعبية والمناقشات السياسية في المجالس الخاصة والعامة. ففي منطقة سار اطلقت القوات الاجنبية على ثلاثة شباب كانوا يكتبون شعارات عامة على احد الجدران وجرحت احدهم جرحا بليغا. وذكرت تقارير غير مؤكدة انه استشهد بعد ان شاهد المواطنون غزارة الدم الذي نزفه من جروحه. واعتقل الثلاثة ولم يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن. واعتقل عدد آخر من الشباب في مناطق اخرى بسبب الكتابة على الجدران، ومنهم شخصان من منطقة الديه. وتعكس سياسة اطلاق النار عشوائيا على المواطنين حالة توتر شديدة في الاوساط الحكومية. وتقول مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء فقد توازنه واصبح يعطي الاوامر بدون النظر الى عواقبها. وقالت هذه المصادر ان ايان هندرسون يعاني هو الآخر من توتر شديد لشعوره بخطيئته وتحميله تبعات القتل والتعذيب والمعاملة الوحشية التي امر جهازه الامني بممارستها ضد شعب البحرين.

● وقد وجهت وزارة الداخلية الى القائمين على المساجد امرا بازالة المنشورات التي توزع فيها قبل اغلاق المسجد كل ليلة، وتوعدتهم بالعقاب اذا لم يفعلوا ذلك. وتشعر الحكومة انها خسرت المعركة مع الشعب ولم تعد تتحمل المنشورات السلمية التي تتحدى الارهاب السلطوي، خصوصا وان العالم شاهد افتقادها للمنطق والحجة واقتصارها على اساليب القمع والتعذيب والارهاب في مقابل الاساليب السلمية المتحضرة التي يمارسها الشعب في كل تحركاته. وتشعر الحكومة بورطة شديدة خصوصا بعد ان اصدرت احكام الاعدام الجائرة بحق ثلاثة مواطنين ابرياء. فهذه الاحكام اصدرتها محكمة امن الدولة التي لا تسمح بالاستئناف ضد الأحكام التي تصدرها، بينما يمنع القرار ١٩٨٤ - ٥٠ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة اعدام اي شخص ما لم يعط حق الاستئناف امام محكمة اعلى من المحكمة التي اصدرت

حكم الاعدام. واكدت حكومات صديقة لحكومة البحرين اعتراضها على تنفيذ احكام الاعدام قبل السماح باستئنافها، الامر الذي احرج آل خليفة بشكل كبير. وقد سعت الحكومة للحصول على ثمن من الشخصيات البحرانية المرموقة مثل تأييد اجراءاتها وشجب المعارضة مقابل السماح بالاستئناف، ولكنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا ورفض اي من هذه الشخصيات اصدار اي تصريح يدعم السياسات الارهابية للحكومة. ومع ذلك فقد اضطرت الحكومة هذه المرة للسماح بالاستئناف تحت ضغط الحكومات الصديقة لها، الامر الذي يعتبر ضربة قاضية لمحكمة امن الدولة. وحسب بعض المصادر فان المحامين سوف يستأنفون الاحكام في ١٦ اغسطس امام محكمة الاستئناف العليا. وهذا يعني اعترافا حكوميا بعدم قانونية محكمة امن الدولة بالقياس الى المعايير الدولية للقضاء العادل. ويقول احد الخبراء الدوليين العاملين بلجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف ان جميع الاحكام التي صدرت من قبل محكمة امن الدولة لاغية حسب القوانين الدولية، وان استمرار سجن المحكومين بعد صدور الاحكام من قبل هذه المحكمة يعتبر اعتقالا عشوائيا ممنوعا في القوانين والاعراف الدولية.

● وعلى صعيد آخر ما تزال الآنسة زهرة حسن علي، الممرضة المعتقلة منذ شهرين بسبب معالجتها احد المصابين، معتقلة، ولم يسمح لاحد بزيارتها، الامر الذي يثير القلق على صحتها. وهناك معتقلات عديدات آخرهن مجموعة اعتقلت في اربعينية الشهيد علي طاهر قبل اربعة ايام في منطقة سترة.

● ومن جهة اخرى وقع عدد من الشخصيات العربية المرموقة نداء حول الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي: «تابعنا على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية ما يجري في البحرين، وتألمنا لما وصل اليه الوضع خلال هذه الفترة، وتمنينا ان لا تأخذ الامور هذا المنحى الخطير الذي يهدد المنطقة كلها بدوامة من العنف لا تنتهي بسهولة. ونحن اذ نعتبر ان المطالبة باعادة الدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين معتدلة ومتحضرة فاننا:

١ - نناشد حكومة البحرين الاستجابة لهذه المطالب العادلة نزولا عند الحق، ومنعا لمزيد من التدهور.

٢ - كما نناشد الحكومة والمعارضة الحذر من الانزلاق الى اساليب المواجهة العنيفة التي تزيد من تعقيد الازمة، وتصاعد آلام الشعب البحريني.

٣ – وندعو جميع الاطراف ان يغلبوا المصلحة الوطنية، وان يجتنبوا اثارة الحساسيات الطائفية. . وان يبذلوا الوسع في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق مصالحة وطنية لا تستثني احدا، وتوفر المناخ الملائم لمواجهة تحديات التنمية الداخلية، وأزمات الامة المتفاقمة.

● ووقع على الرسالة كل من الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، السيد محمد الموسوي، امين عام رابطة اهل البيت العالمية، د. اسحاق الفرحان امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي بالاردن، د. سعيد زياد، امين حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، احمد ابراهيم، امين عام حزب جبهة العمل القومي بالاردن، فرح الحميزي، امين الحزب الشيوعي الاردني، فؤاد ديدر، امين عام حزب البعث العربي التقدمي، منير شفيق، كاتب ومفكر عربي، تيسير حمصي، امين عام حزب البعث العربي التقدمي، أسامة التكريتي، رئيس الحزب الاسلامي العراقي، د. محمد سليم العوا، مستشار قانوني ومفكر وكاتب عربي من مصر، محمد عبد الحكم دياب، كاتب وصحفي ومفكر عربي، د. كمال الهلباوي، الناطق الرسمي باسم الاخوان المسلمين في الغرب، مختار بدري، حركة النهضة التونسية، د. مصطفى عبد العال، باحث في علم الاجتماع السياسي، السيد حسين الشامي، المشرف العام بمؤسسة دار الاسلام، لندن.

١٨ اغسطس

● استشهد يوم امس الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد، ١٩ عاما، تحت التعذيب الوحشي، بعد اربعة ايام من اعتقاله. وانفجر الوضع الشعبي حال انتشار الخبر بمظاهرات واحتجاجات واسعة وتعبير بليغ عن الغضب ازاء هذه الجريمة النكراء. وخلال تغسيل جسد الشهيد شوهدت آثار التعذيب واضحة في انحاء جسده خصوصا في الجزء العلوي منه حيث كانت بقع الدم الكبيرة تؤكد تعرض الشهيد لقدر واسع من التعذيب. كما شوهدت آثار التعذيب بالكهرباء في مختلف انحاء الجسد الطاهر الذي أسلم الروح لخالقها بعد ثلاثة ايام من التعذيب المتواصل. ووجهت الاتهامات الى المعذب المعروف، خالد الوزان، الذي اشرف العام الماضي على تعذيب الشهيد سعيد الاسكافي حتى الموت. ويعتبر خالد الوزان وعادل فليفل من اشرس المعذبين العاملين تحت ادارة الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون.

● اعتقل الشهيد السيد علي السيد امين السيد محمد، الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي (١٣ اغسطس ١٩٩٥) مع زميله محمد حسن الساري، عندما كانا متوجهين الى مكان عملهما بالمنامة. ولم يكن هناك اي مبرر لاعتقالهما الامر الذي يؤكد استهداف شعب البحرين من قبل القوات الاجنبية بدون تمييز. وفي صباح امس اتصل مسؤول بجهاز الامن بعائلة الشهيد طالبا منها استلام جثته قائلا انه توفي بسكتة قلبية. ولدى استلام الجثة هدد مسؤولو الداخلية العائلة بالانتقام ان لم تقم بدفنها على وجه السرعة وبدون حضور جماهيري. ولكن ما ان سمع المواطنون بخبر استشهاد الشاب حتى هرعوا الى منطقة كرباباد (التي تقع على مسافة اربعة كيلومترات غربي العاصمة المنامة). وشاهد الكثيرون جثة الشهيد وهي ممزقة بمباضع خالد الوزان، فازداد غضبهم ورفعوا الهتافات باصوات عالية وهم يشيعون الشهيد الى مثواه الاخير. في هذه الاثناء كانت قوات الشغب الاجنبية تحاصر المنطقة وتهم بالاعتداء على المشيعين، ولكنهم ادركوا خطورة الموقف وان اي عدوان على المواطنين الابرياء سوف يؤدي الى مزيد من تأزم الوضع. وانتهى موكب التشييع بسلام فيما عبر المواطنون عن اصرارهم على مواصلة المشوار حتى تتحقق المطالب العادلة. وكان رد فعل الجماهير الخروج في مسيرات سلمية في المناطق المجاورة مثل كرانة وابوصيبع والشاخورة. وقام المتظاهرون بحرق اطارات السيارات وتفجير اسطوانات الغاز للتعبير عن سخطهم واحتجاجهم على ارهاب الدولة ضد الشعب المسالم.

● وباستشهاد السيد علي يرتفع عدد الذين استشهدوا من المواطنين الى ٢٩ شخصا اما بالتعذيب او القتل بالرصاص الحي او الاعدام، وهو عدد كبير مقارنة بعدد سكان البلاد، ويعكس استعداد العائلة الحاكمة لارتكاب جرائم القتل بدون حدود. وفي الوقت نفسه يؤكد استعداد ابناء الشعب للاستشهاد في سبيل تحقيق حياة كريمة خالية من الارهاب الخليفي الذي اصبح معروفا لدى العالم. وجاء الاستشهاد بعد يوم واحد من انتهاء اسبوع التضامن الشعبي الذي اكد تلاحم الصف الوطني بوجه الارهاب السلطوي. وكان المواطنون قد امتنعوا عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ظهر يوم الجمعة الماضي، وشهدت المساجد التي يؤمها الآلاف من المصلين حضورا شعبيا واسعا حيث هرعوا الى اطفاء الكهرباء حال وصول الساعة الى الثانية عشرة ظهرا. وقامت النساء في المنازل بمثل ذلك وهبط استعمال الكهرباء في تلك الفترة بنسبة تتجاوز الخمسين بالمائة. كما خفت حركة السوق بشكل ملحوظ على مدى اسبوع

التضامن ما بين ٩ و ١٩ اغسطس، الامر الذي اكد تلاحم المواطنين في مواجهة الارهاب الخليفي. وعبرت الحكومة عن غضبها باعتقالات واسعة طوال الاسبوع، طالت مئات المواطنين واشتملت على استعمال التعذيب على نطاق واسع. واعتبر استشهاد الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد مؤشرا آخر على توتر جهاز الامن الذي فشل في احتواء الازمة برغم استحواذه على اكثر من ثلث ميزانية الدولة وبرغم الخبرات التي امدته بها اجهزة الامن الاجنبية.

● وجاء رد فعل الحكومة على جريمتها الاخيرة في تصريح رسمي هذا اليوم يدعي زورا بان وفاة الشهيد كانت بسبب «سكتة قلبية» الامر الذي استسخفه المواطنون الذين شاهدوا آثار التعذيب الواضحة على جسد الشهيد عند تغسيله. وكانت الحكومة قد ادعت قبل ثلاثة اسابيع بان الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم توفيت بسبب «سكتة قلبية» الامر الذي اكد كذب الحكومة خصوصا وانه جاء بعد بث برنامج بمحطة الـ BBC اكدت فيه احدى بنات الشهيدة واحدى حفيداتها بان الشهيدة توفيت نتيجة الضرب المبرح على الرأس وان جسدها كان مليئا بالجراح. وقال ناطق باسم حركة احرار البحرين هذا اليوم ان مما يدعو للسخرية والتهكم استمرار سياسة الكذب والتزوير والتشويش الحكومية بالرغم من وجود الحقائق الدامغة على بطلان دعاواهم. وتحدى الحكومة ان تلتزم بقانون واحد يطبق على الجميع ويقدم بموجبه كل من يقتل انسانا الى محاكمة عادلة. وطالب بتقديم كل من خالد الوزان وعادل فليفل بشكل خاص الى محاكمة عادلة. وقال ان المعارضة بصدد اصدار دعوى قضائية امام المحاكم الدولية ضد الاشخاص الذين تأكد تورطهم بجرائم قتل ضد المواطنين في سجون البحرين. ومن جهة اخرى هدد جهاز الامن الشيخ ناصر القدمي بالانتقام اذا القى خطبة بمسجد الصادق بمنطقة القفول. وفي منطقة السهلة احتجز الطفل عبد الله احمد متروك كرهينة مقابل تسليم اخيه الاكبر، احمد، ٢٣ عاما، نفسه الى جهاز التعذيب. واعتقل المواطن حسين عبد العزيز في مطار البحرين لدى عودته من الكويت التي يعمل فيها.

٢٠ اغسطس

● خرجت عصر اليوم مسيرة كبيرة شارك فيها اكثر من ٥٠٠ شخص بمنطقة كرباباد الواقعة على بعد اربعة كيلومترات غربي العاصمة، المنامة، وذلك في نهاية مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد. وكان الشهيد

قد عذب حتى الموت علي يدي الجلاد المعروف، خالد الوزان يوم السبت الماضي. واعتبرت جريمة قتله اعتداء على الشعب المسالم وطالب الكثيرون بتقديم القاتل الى المحاكمة. واقيم مجلس الفاتحة على روحه الطاهرة على مدى الايام الثلاثة الماضية، وانتهت بعد ظهر اليوم. وخرج المشاركون في مجلس الفاتحة في مسيرة سلمية حاشدة رفعوا خلالها شعارات ضد سلطات الارهاب الخليفية مطالبين بتقديم المجرم خالد الوزان الى العدالة. كما عبروا عن التزامهم بالانتفاضة المباركة حتى تحقيق المطالب. ورفعوا خلالها صور الشهيد السيد علي فيما كانت مشاعرهم تفيض بالغيظ والغضب ازاء هذه الجريمة النكراء. ويتوقع ان يؤدي قتل الشهيد الى مزيد من التوتر في البلاد ما لم يقدم خالد الوزان الى المحاكمة، حسب ما يقوله الكثيرون داخل البلاد وخارجها. وطالبوا رئيس الوزراء بالاستقالة لانه فشل في الحفاظ على امن المواطنين، بل واعطى الاوامر بقتل ابناء البحرين ظلما وعدوانا. كما طالب المتظاهرون باستقالة الضابط البريطاني ايان هندرسون، مهندس سياسة الارهاب الحكومية على مدى الثلاثين عاما الماضية. وشاهد المواطنون آثار التعذيب بالصعق الكهربائي والضرب بآلات حادة على كافة جسد الشهيد، الامر الذي اكد وحشية النظام الارهابي الجاثم على صدور ابناء البحرين.

● خرجت المسيرة بعد ظهر اليوم من مقبرة كرباباد باتجاه الشارع العام، ولكن قوات الشغب الاجنبية حاصرتها واطلقت الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي على المواطنين العزل الذين شاركوا فيها. وسقط العديد من الجرحى، فيما كان الاصرار الشعبي على مواصلة الاحتجاج السلمي هو الطابع العام لابناء البحرين وهم يواجهون القوات الاجانب الذين استقدمهم آل خليفة لقتل المواطنين. ويتوقع استمرار المسيرات الشعبية السلمية التي يواجهها المرتزقة عادة بالرصاص والقمع والارهاب. وقد عبر الكثيرون من الموظفين الاجانب عن اعجابهم بابناء البحرين المتحضرين لضبط اعصابهم في مقابل القوات الاجنبية التي لا تلتزم بقانون او اخلاق، والتي لا تعرف الا الوحشية والارهاب.

● هذا وقد استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. ففي ١٨ اغسطس اعتقل من منطقة بني جمرة عدد من المواطنين عرف من بينهم حبيب صباح، ٢٠ عاما، السيد نزار السيد علي، ٢٤ عاما، علي جعفر محمد علي، ١٦ عاما. واعتقل في تشييع الشهيد يوم السبت الماضي حوالي ٤٠ شخصا.

● وقال خبراء في مجال حقوق الانسان ان استمرار سياسة القتل تعبر عن تحد صارخ

للمجتمع الدولي خصوصا وان اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تنعقد حاليا في جنيف. يضاف الى ذلك ان مستوى السجون هابط بشكل غير معقول. وقد اكد سجناء افرج عنهم مؤخرا من سجن العدلية ان حالة السجن سيئة للغاية وان المعتقلين يزيدون بشكل مربك للمركز، وقد نصبت خيام في مواقف السيارات لايواء المعتقلين، وازدحمت بهم.

● وعلى صعيد آخر يزداد القلق يوما بعد آخر على مصير الشاب السيد عدنان السيد سعيد، ٢٠ عاما، من منطقة سار وذلك بعد اصابته برصاص الشرطة واختطافه من قبل قوات الشغب الاجنبية قبل اسبوعين. ونقل شهود عيان ان كمية الدم التي نزفها كانت كبيرة بشكل ملفت للنظر.

٢١ اغسطس

● شهدت الليلة الماضية مظاهرات احتجاجية عديدة في عدد من مناطق البلاد في اثر العدوان الذي قامت به قوات الشغب الاجنبية ضد المواطنين الذين تجمعوا لتأبين الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد. ففي مناطق عالي وسترة والسنابس والديه وجدحفص وكرباباد خرج المواطنون بعد حلول المساء في مسيرات سلمية ورفعوا شعارات تشجب ارهاب رئيس الوزراء وتطالب بتقديم المعذب المعروف خالد الوزان الى المحاكمة بعد ان عذب الشهيد حتى الموت. وبدأت المسيرات الشعبية الساعة الثامنة والنصف مساء وشوهدت حرائق كثيرة في الشوارع العامة لمنع القوات الاجنبية من اقتحام المناطق السكنية والاعتداء على المواطنين. وأشعلت النار في اطارات السيارات لتخفيف آثار الغازات المسيلة للدموع والخانقة التي استعملتها قوات الشغب الاجنبية ضد المتظاهرين، فيما سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في عدد من المناطق، وهو اسلوب اصبح مألوفا في البحرين يهدف منه المتظاهرون الى تأكيد رفضهم نظام القمع الذي يتزعمه رئيس الوزراء ويمارسه ايان هندرسون.

● وجاءت هذه المظاهرات الاحتجاجية بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد الذي استشهد يوم السبت الماضي تحت التعذيب بعد اعتقاله بثلاثة ايام. وحضر مجلس الفاتحة عصر امس حوالي ٣٥٠٠ شخص من كافة نواحي البلاد، فيما كانت القوات الاجنبية تحاصر المنطقة. وقد خطب احد المواطنين في الناس ولدى انتهائه رفع الحاضرون شعاراتهم المعروفة مثل: «هيهات

منا الذلة» و «بالروح بالدم نفديك يا شهيد»، و «الارهاب الحكومي لن يثنينا». وما ان سمع رجال القمع الاجانب هتافات المواطنين حتى بدأوا عدوانهم بوحشية متناهية واطلقوا الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وحدثت مناوشات بين القوات المعتدية والمواطنين حيث رد بعض المواطنين بقذفهم بالحجارة. وجاءت تعزيزات من الجنود الاجانب واقتحموا منطقة كرباباد التي كان المجلس يقام فيها، ومارسوا فيها من الارهاب ما لا يمكن تصوره بسهولة. وقدر عدد المعتقلين من بين المتظاهرين بـ ٦٠ شخصا، وعبر أحد الأجانب الذين كانوا يتفرجون من بعيد عن استغرابه من المشهد، وقال: «انه مشهد لا يتكرر كثيرا في البلدان الاخرى. وقد خيل لي انني اعيش ايام الاستعمار حيث عشاق الحرية يواجهون قوات الاحتلال الاجنبية بصدور مفتوحة وشعارات حماسية».

● وفي الدراز خرجت مسيرات كبيرة الساعة الثالثة بعد ظهر امس شارك فيها عدد كبير من الشباب. وشوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من الاطارات المحترقة في الشوارع. وبعد اقل من ساعة شنت القوات الاجنبية عدوانها على المنطقة وقامت بضرب كل من وجدته في الطريق ومنهم اطفال يلعبون. وضرب مواطنون كانوا يصلحون سيارتهم امام منزلهم بدون اي مبرر. وكان الجنود الاجانب يطوفون الشوارع وفي ايديهم الرشاشات المصوبة نحو صدور المواطنين. واستمرت الدوريات الاجنبية حتى منتصف الليل.

● وفي المنامة قامت قوات الشغب بحرق عدد من السيارات يملكها مواطنون وذلك لبث الرعب في النفوس، خصوصا وان اصرار الشعب يتزايد يوما بعد آخر على التصدي لارهاب الدولة.

● وفي ١٩ اغسطس اعتدت قوات الامن على احد المنازل بمنطقة جدحفص وقامت بتكسير محتوياته والعبث بكل ما فيه، ثم اعتقلت امرأة محتشمة هي حنان عبد علي، ٢٤ عاما. ولم يعرف شيء عن مصيرها حتى الآن.

● وعلى صعيد آخر اعلنت الحكومة انها سوف تعفي نصف اعضاء مجلس الشورى غير الدستوري من عملهم وتعين مكانهم ممثلين عن بعض الجمعيات المهنية. وكان الامير قد اعلن في وقت سابق عن زيادة عدد اعضاء المجلس الى ٤٠ عضوا يعينهم رئيس الوزراء شخصيا ويقرهم الامير. ويرفض الامير حكم البلاد وفقا للدستور منذ ان علق العمل به في ١٩٧٥. ويصر على الحكم بقراراته الخاصة. والواضح انه بمناسبة مرور ٣٥ عاما على توليه الحكم اصبح الامير دمية في يدي اخيه رئيس الوزراء الذي يصر على استمرار

العمل باحكام الطواريء ويرفض عودة الحكم المدني القائم على اساس الدستور الذي ينتخب فيه الشعب ممثليه في المجلس الوطني طبقا لذلك الدستور. وقد رفضت المعارضة هذا «السخاء» واعتبرته تكريسا للازمة واستفزازا لمشاعر الشعب، ومؤشرا على استمرار العقلية المستبدة الرافضة لكل ما هو دستوري وديمقراطي. وقالت ان ذلك لن يغير من الواقع شيئا وان الشعب سوف يستمر في مطالبته بحقوقه الدستورية. وتوقعت ان يفشل المجلس في دورته المقبلة كما فشل في الدورة السابقة. فقد مضت اربعة اعوام على تشكيل المجلس ردا على العريضة الاولى عام ١٩٩٢ ولم يحقق اي انجاز يذكر، وبدلا من مساهمة المجلس في حل الأزمة بقي وجوده رمزيا حيث يفتقد الصلاحيات الدستورية ولا يحظى اعضاؤه باحترام الشعب او دعمه، تماما كما لم يحظوا باحترام رئيس الوزراء الذي بقي يعاملهم كموظفين عاديين لديه لا يفرق بينهم وبين الخدم. بل انه لا يساويهم بالجلادين العاملين من اجل قبيلته. وتوقعت المعارضة استمرار التوتر خصوصا في الشهرين المقبلين (سبتمبر واكتوبر) خصوصا وان اربعينيتي كل من الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم والشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد سوف تحلان الشهر المقبل وسوف يتم احياؤهما من قبل الشعب على اوسع نطاق ممكن. كما ان الذكرى الحادية والعشرين لذكرى القرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني سوف تحل في السادس والعشرين من هذا الشهر (٢٦ اغسطس ١٩٩٦).

٢٣ أغسطس

● استمر التوتر في انحاء البلاد بعد جريمة الاعتداء على المسيرة السلمية التي خرجت قبل يومين من مقبرة كرباباد نحو شارع الشارع العام المعروف بـ «شارع الملك فيصل». خصوصا وان القوات الاجنبية المعتدية اعتقلت العشرات من المواطنين بدون ادنى حق فيما كانوا يعبرون بشكل سلمي عن موقفهم وفجيعتهم بالشاب الشهيد الذي عذبه خالد الوزان حتى الموت قبل اسبوع. ويتناقل المواطنون شراسة القوات الاجنبية في عدوانها على منطقة آمنة وشعب مسالم، ويؤكدون تصميمهم على استمرار الانتفاضة حتى تتحقق اهدافهم، وحتى يجبر رئيس الوزراء على الاعتراف بوجود الشعب. واستمرارا في عملية القمع التي ينتهجها رئيس الوزراء ومعه ايان هندرسون اعتقل عدد كبير من المواطنين في الايام القليلة الماضية، عرف من بينهم ثلاثة من منطقة بني جمرة هم: يوسف صالح جاسم، ٦١ عاما، أحمد ادريس علي، ٢٥ عاما، محمد جعفر حسين

يحيي، ٢٠ عاما. وكان الشباب الثلاثة في منزل أحمد ادريس عندما اقتحمت القوات الاجنبية المنزل وكسرت ابوابه واثاثه واقتادتهم الى مكان مجهول. ويخشى على حياتهم من الخطر بعد ان اصبح رئيس الوزراء مستعدا لسفك الدماء رخيصة.

● ومن جهة اخرى اقامت لجنة التضامن الدانمركية - البحرينية في ٢٠ أغسطس في العاصمة كوبنهاجن معرضا لاطفال البحرين. واشتمل المعرض على رسومات الاطفال ولوحات متعددة تعكس حكايات التعذيب والتعسف والاضطهاد الذي تمارسه السلطة الحاكمة ضد شعب البحرين. كما وزع في المعرض كراس المعارضة (شعب وانتفاضة)، ونشرة (الامل) وعدد آخر من أدبيات المعارضة. وحضر المعرض حشد من المواطنين الدنماركيين والعرب المقيمين في الدنمارك، وأبدى الجميع اعجابهم بمستوى المعرض وتضامنهم مع شعب البحرين. وستقيم اللجنة في شهر اكتوبر المقبل معرضا آخر لجميع مطبوعات وأدبيات المعارضة. وفي ٢٧ ديسمبر ستعقد اللجنة ندوة اعلامية عن البحرين يشارك فيها عدد من شخصيات المعارضة في الخارج وشخصيات سياسية دانماركية وعربية.

● واصدرت لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بيانا حول الوضع في البحرين وخصوصا استشهاد السيد علي السيد امين السيد محمد تحت التعذيب. وجاء فيه ان الحكومة «تسعى جاهدة هذه الايام الى شق المعارضة الشعبية، باتهامها بانها اصولية وان قوى خارجية تقف وراءها. وبالتالي تجد الكثير من الاقلام التي تدعي الليبرالية والديمقراطية تقف في وجه الحركة الشعبية وتفتعل معركة بين الاسلاميين والديمقراطيين». واضاف البيان «ان هذا المطلب (الدستوري) لا يمكن التراجع عنه، وان شعبنا على استعداد لمواصلة النضال لتحقيق مطالبه العادلة». وانتهى البيان الى القول: «ان لجنة التنسيق تناشد اصدقاء شعبنا تشديد الضغط على الاسرة الحاكمة في البحرين للتخلي عن السياسات الخاطئة والضارة التي تسير عليها حاليا، وان تفتح باب الحوار وتستجيب للمطالب العادلة للشعب، ومن بينها السماح للمئات من المبعدين بالعودة الى وطنهم واطلاق سراح الآلاف من المعتقلين، وايقاف سياسة القمع التي الحقت ابلغ الاضرار بالشعب والوطن».

● واصدرت رابطة اهل البيت العالمية من مقرها في لندن بيانا حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين جاء فيه ان السلطات تواصل اعتقال حوالي مائة من علماء الدين المسلمين، وانها تواصل سياسة الاعتقالات النوعية للمواطنين لأدنى شبهة، وانها

اعتقلت عددا من النساء بتهمة المطالبة بعودة الدستور، وتعرض بعضهن للتعذيب بشكل لم يسبق له مثيل. وطالب البيان بالافراج فورا عن العلماء والمعتقلين جميعا واحترام كرامة اماكن العبادة. وانتهى البيان الى القول: «ما لم تتوقف هذه الانتهاكات فان جهودنا ستستمر متضافرة مع جهود منظمات حقوق الانسان والشخصيات المعنية في انحاء العالم لكشف هذه الانتهاكات امام الرأي العام العالمي وتكوين جهة نظر واقعية في المحافل الدولية حول السلطات البحرينية التي تمارس هذه الانتهاكات».

● وفي جنيف تحدث ممثل المعارضة السيد عبد النبي العكري، يوم امس امام اجتماع لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، وكانت كلمته رائعة حظيت باعجاب الحاضرين، وتركت أثرها على نفوس سامعيها. وتطرقت الكلمة التي استغرقت حوالي سبع دقائق الى الوضع المتداعي لحقوق الانسان في البلاد مع امثلة عديدة حول ذلك. وتطرق الى تحويل العقوبات العادية الى محكمة امن الدولة طبقا للقرار رقم ١٠/١٩٩٦، وتوسيع محكمة امن الدولة لتضم اربع محاكم، ومشروع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ومشروع المحافظات، مؤكدا ان تلك الاجراءات تستهدف التشويش على المطالب العادلة واشغال المواطنين عن القضايا الحقيقية التي تواجه بلادهم. واشار السيد العكري الى سياسة القتل خارج القانون، كما حدث لفاضل عباس وعلي طاهر وسلمان التيتون وعائلته. وتحدث عن التوسع في ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة لرئيس الوزراء، مشيرا الى استشهاد محمود عبد اللطيف حسين وسعيد الاسكافي والسيد علي أمين محمد. كما تعرض لاعتقال النساء معتبرا ذلك انتكاسة حقيقية لمسألة حقوق الانسان. وتطرق ايضا الى المحاكمات الصورية التي تقوم بها محكمة امن الدولة. وناشد المجتمع الدولي التدخل للوقوف بوجه حكومة البحرين التي تنفي مواطنيها بدون حق، وطالب اللجان الدولية بالتدخل الفوري لمنع المزيد من الانتهاكات. وكان هناك تفاعل جيد مع السيد العكري من قبل الوفود المختلفة، خصوصا وانه قام بتوزيع كتاب جديد مصور عن التعذيب اصدرته المعارضة مؤخرا.

٢٨ اغسطس

● ما يزال الحصار المفروض على منطقة كرباباد مستمرا برغم مرور اكثر من عشرة ايام عليه. فقد طوقت قوات الشغب الاجنبية المنطقة يوم استشهاد الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد في ١٧ اغسطس ١٩٩٦ لقمع المواطنين الذين قدموا من كافة مناطق

البحرين لتشييع جثمانه، واستمر الحصار حول مأتم المنطقة الذي اقيم فيه مجلس الفاتحة. وشوهدت صباح اليوم ثلاث سيارات مكتظة بالقوات الاجنبية وهي تستفز المواطنين في منطقة المأتم. ومن مهماتها كذلك اعتقال اي مواطن يذهب لاسترجاع سيارته من المنطقة بعد ان منعت القوات الاجنبية المواطنين من ذلك بعد المسيرة الكبيرة التي انطلقت في اليوم الثالث بعد استشهاد الشهيد. وهناك عشرات السيارات في تلك المنطقة حيث يخشى اصحابها من الاعتقال اذا ما ذهبوا لاسترجاعها. وكانت القوات الاجنبية قد استباحت المنطقة عقابا لاهلها بسبب تشييعهم جثمان الشهيد الى مثواه الأخير. وقامت القوات الاجنبية بتكسير جميع السيارات التي كانت واقفة في المنطقة في تجسيد غير معهود للعبثية والغوغائية. كما قامت بضرب من وقف في طريقها بدون رحمة. وقد اعتقل اكثر من ثمانين شخصا من تلك المنطقة بعد ذلك، وما تزال عملية الاعتقال مستمرة. وعرف من بين المعتقلين كل من محمد عبد علي الصغير، ٢٥، من منطقة ابوصيبع، حسن رحمة، ٢٥، من منطقة النعيم، مصطفي، ٢٥، وعلي القيدوم من منطقة كرانة.

● ومن جهة اخرى، اعلنت وزارة الداخلية عن قيام «مجهولين» باطلاق النار على محيط السفارة الروسية في المنامة، ونجم عن ذلك جرح احد الحراس، ولاذ الذين قاموا بذلك بالفرار. وهناك غموض كبير يلف الحادثة التي ربما قامت بها قوات الامن الحكومية كمقدمة لحملة عدوانية جديدة ضد شعب البحرين بعد ان بدأ الشعب مشروع العصيان المدني البعيد عن العنف. وليس هناك اي دليل على تورط احد غير الجهاز الحكومي في ذلك الاعتداء، خصوصا وان المواطنين ملتزمون بالمقاومة المدنية التي هي خيارهم حتى تحقيق المطالب المعلنة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد. وسبق ان بدأت قوات الامن البحرينية التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، سياسة تصعيد العنف لتبرر ارهابها ضد المواطنين. وشجبت المعارضة جميع انواع العنف التي ترتكب في البلاد وخصوصا ارهاب السلطة الذي اصبح معروفا لدى من يراقب الوضع في البحرين. وطالبت المعارضة مرارا بتقديم المسؤولين عن ارتكاب العنف من الجانب الحكومي الى المحاكمة واصدار احكام بحقهم شبيهة بالتي تصدرها محكمة امن الدولة ضد المواطنين على اساس اعترافات سحبت منهم تحت التعذيب.

● وعلى صعيد آخر اصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان تقريرا خاصا حول محكمة امن الدولة في البحرين، أكدت فيه ان تلك المحكمة تفتقد المعايير الدولية

للمحاكمة العادلة. وقالت ان من بين خصائص تلك المحكمة ان حكمها نهائي ولا يسمح للمتهم بالاستئناف ضده حسب القرار الاميري رقم ٧ للعام ١٩٧٦. وهذا مناقض للمادة ١٤(٥) للميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية الذي ينص على ان «كل من يصدر عليه حكم لارتكابه جريمة له الحق في الاستئناف ضد الحكم امام محكمة اعلى حسب القانون». ومن خصائصها ان من يعتقل حسب قانون امن الدولة لا يسمح له بالالتقاء بمحام الا قبيل انعقاد المحكمة، وهو امر مناف للمادة ١٤(٣) من الميثاق الدولي الذي ينص على ان يوفر للمتهم «وقت كاف وتسهيلات لاعداد دفاعه والاتصال بمحام من اختياره». ويقوم الاعلام المحلي بنشر اسماء المتهمين قبل النظر في قضيتهم وبذلك يصدر حكم ادانتهم قبل المحاكمة، وهذا مناقض للمادة ١٤(٢) من الميثاق الدولي الذي ينص على «ان كل متهم بريء حتى تثبت ادانته». وتعتمد محكمة امن الدولة على الاعترافات التي تسحب من المتهم تحت التعذيب، الامر الذي ثبت لدى اللجنة البرلمانية من خلال تقارير كثيرة استلمتها. كما ان المتهمين يحاكمون احيانا كمجموعة واحدة حول قضايا مختلفة. وهناك العديد من المحكومين الذين يبقون في السجن حتى بعد انتهاء مدة السجن التي حكموا بها. وتطرق التقرير الى القانون الاميري الذي صدر في مارس الماضي بتحويل جميع القضايا المتعلقة بالانتفاضة الى محكمة امن الدولة، واغلب هذه القضايا جنائية وليس لها علاقة بأمن الدولة.

● وخلص التقرير الى القول بان هناك قناعة كاملة لدى المراقبين الدوليين المحايدين بان محكمة امن الدولة البحرينية تنقصها اجراءات العدالة، وقد عبرت عنها منظمات حقوقية دولية وحكومات اجنبية ودبلوماسيون وخبراء قانونيون في الداخل والخارج. وحيث ان لمحكمة امن الدولة صلاحية اصدار حكم الاعدام فان لديها كذلك صلاحية ممارسة اخطر الانتهاكات لحقوق الانسان. ولذلك فان تحويل القضايا الجنائية الى محكمة امن الدولة يبعث على القلق خصوصا نظرا لخصائصها غير العادلة. كما ان مثل هذه الاحكام يجب ان لا تصدر على اساس الاعترافات وحدها التي كثيرا ما يحصل عليها خلال توقيف المتهم في سجن انفرادي وتحت التعذيب. وخلص التقرير الى القول بان على حكومة البحرين ان توضح المساحات التي يتناقض فيها نظامها القضائي مع المعايير الدولية.

٣١ اغسطس

● اعتدت قوات الشغب الاجنبية امس الاول على مسيرة نسائية سلمية كبيرة توجهت الى قبر الشهيدة زهرة ايراهيم كاظم، بشراسة متناهية. وكانت المسيرة قد توجهت الى مقبرة بني جمرة التي دفن فيها جسد الشهيدة بعد قتلها في ٢٣ يولية الماضي على ايدي القوات الاجنبية. وكان الاعتداء شرسا حيث قام المعتدون بضرب النساء واطلاق القنابل المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي باتجاه النساء اللاتي تجمعن عند قبر الشهيدة وهن يحملن الورود ويقرأن القرآن ويرددن الهتافات المطالبة بحقوق الشعب. وكان موقف النساء يتسم بالصلابة والتحدي والاصرار على الاستمرار في قراءة القرآن عند رأس الشهيدة، فيما كانت القوات الاجنبية تحمل كافة انواع الاسلحة وتستعمل اقذر الاساليب وهي تتصدى لنساء لا يملكن الا سواعدهن التي يرفعنها في الهواء وحناجرهن التي يهتفن بها ضد سياسة البطش والارهاب الحكومية. وكان منظر النساء وهن يتحدين جحافل البلوش في قوات الشغب يدفع على الاعتزاز لانه منظر بطولي قلما يتجسد في منطقة اخرى. فها هي نساء البحرين اصبحن رمزا للتحدي والبطولة والدفاع عن الشرف والمطالبة بالحقوق بوجه نظام ارهابي لا يتردد في قتل النساء والاطفال. وقد عبر العالم عن اعجابه ببطولة نساء البحرين واستسخف سياسة رئيس الوزراء الذي اصبح مستعدا للعيش مع ربع الشعب، اي انه مستعد للقضاء على ثلاثة ارباع الشعب ليبقى هو وابناؤه متسلطين على الباقين. وكانت الشهيدة قد استشهدت في ٢٣ يوليو ١٩٩٦ اثر تعرضها للضرب المبرح على ايدي قوات الشغب الاجنبية.

● وعلى صعيد آخر اعتقل العديد من المواطنين في اثر تلك الحادثة واستمر حصار قوات الشغب لمنطقة كرباباد التي استشهد احد شبابها، السيد علي السيد أمين السيد محمد، في ١٧ اغسطس ١٩٩٦. وما تزال سيارات الشغب واقفة امام المأتم الرئيسي في المنطقة لاعتقال من يرتاده، وذلك في اثر المسيرة العملاقة التي خرجت في اليوم الثالث لاستشهاد السيد علي. وعلم ايضا ان بعض المعتقلين اطلق سراحهم في اليومين الماضيين وذلك في اطار سياسة الحكومة للتظاهر بهدوء الموقف، والاستعداد لشهر اكتوبر الذي تريد ان تنفذ فيه بعض سياساتها. وقد حاولت الحكومة احداث شرخ في الصف الوطني وذلك باشتراط موافقة احدى الشخصيات المحسوبة عليها على اطلاق سراح المعتقلين. وقد رفض العديد من المواطنين القبول باي شرط لاطلاق سراحه ابنائهم. بل ان بعض المعتقلين رفض الخروج من المعتقل اذا كان بكفالة من تلك الشخصية. وقالت العائلات

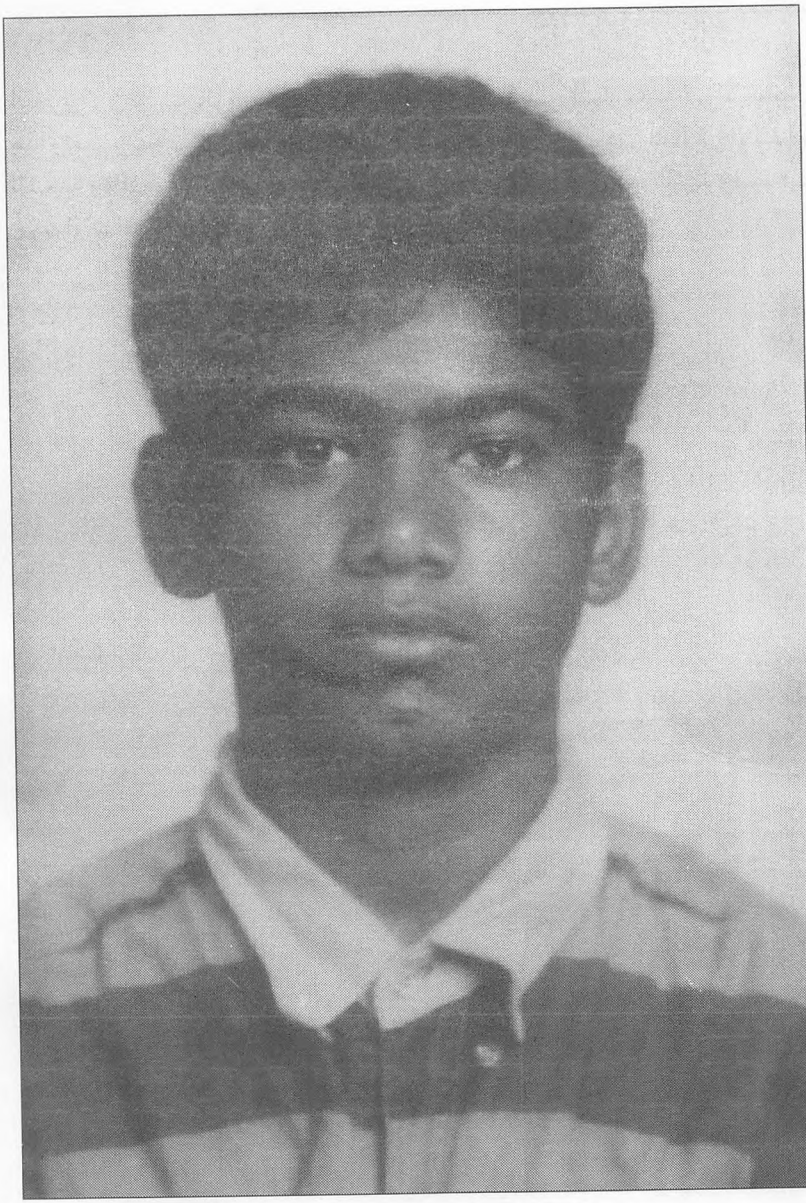
انها تفضل بقاء ابنائها في السجن على توسط اية جهة لاطلاق سراحهم، وقالت ان اعتقالهم غير قانوني وبالتالي فعلى جهاز الامن ان يعتذر عن ذلك الاعتقال وان عليه تقديم المعذبين الى المحاكمة.

● وفي حديث مع احد الدبلوماسيين الذين قدموا من البحرين مؤخرا، فان هناك حالة توتر شديدة في البلاد واستعدادا للمزيد من المواجهات في حال تنفيذ الحكومة خطتها الامنية التي تقوم بموجبها بتحويل البحرين الى اربع مناطق امنية تحت سيطرة وزارة الداخلية. وقال انه في الوقت الذي كان اصدقاء حكومة البحرين يتطلعون الى انفراج في الازمة فان الحكومة تساهم بسياساتها في تكريسها بزيادة الاجراءات الامنية وتضييق هامش الحريات. وقال انه لا يتوقع ان تستقبل اضافة عشرة اشخاص الى عضوية مجلس الشورى بقبول شعبي لانه، حسب قوله، لا يزيد من شرعية المجلس الذي رفضه المواطنون منذ تقديمهم العريضة الاولى في العام ١٩٩٢. وبدا الدبلوماسي المخضرم يائسا من امكان التوصل الى حل طالما بقي رئيس الوزراء الحالي ماسكا بزمام الامور «لان عقليته لا تستوعب مفاهيم الانفتاح والديمقراطية والدستور». واكد وجود خلاف في اوساط العائلة الحاكمة ازاء ما يقوم به رئيس الوزراء قائلا ان هناك حساسية كبيرة تجاهه واعتقادا بانه سبب الازمة وان مستقبل العائلة الخليفية سوف يتعرض للخطر بسبب سياساته.

● هذا وقد نشرت مجلة MERIP الامريكية في عددها لشهر سبتمبر تقريرا طويلا للكاتب، جو ستورك، حول الوضع في البحرين. وجاء في التقرير وصف للاوضاع في البلاد ووصف محاولات الحكومة القاء اللوم على الخارج في ما يجري في داخل البلاد بانها رخيصة وان الوقائع لا تؤيد ذلك. واشار الى التناقضات في روايات الحكومة حول مسرحية الانقلاب المزعوم. كما اشار الى شعور الحكومة بفقدان الشرعية والمصداقية لدى شعبها، الامر الذي دفعها لاجبار الاندية والجمعيات على التعبير عن ولائها للحكومة. وقال ان الحكومات القوية التي تتمتع بشرعية دستورية وبرلمانية لا تحتاج للقيام بمثل ذلك. واعطى مثالا على ذلك ما حصل بالنسبة لنادي العروبة حين رفضت ادارته نشر بيان يدين الشعب ويدعم الحكومة، وقال ان تهديدات كبيرة وجهت للادارة ثم قامت الحكومة بنشر اعلان باسم النادي بدون علمه.

● ومن جهة اخرى ناشدت رابطة اهل البيت العالمية ذوي الضمائر الحية التدخل لمنع حكومة البحرين من الاستمرار في سياسات القتل والتصفية التي تمارسها ضد شعب

البحرين . وطالبت بالوقف الفوري للاعتقالات والتعذيب والممارسات غير الانسانية . هذا وتقيم رابطة نساء البحرين في المهجر ندوة في لندن حول دور المرأة في الانتفاضة الشعبية وذلك في ٨ سبتمبر المقبل . وسوف يتخلل الندوة كلمات واناشيد وفيلم فيديو حول الانتفاضة .



محمود عبد اللطيف (١١) عذبوه حتى الموت ودفنوه سراً

سبتمبر ١٩٩٦

٣ سبتمبر

● ما تزال السيدة نور الهدى القطان، ٢١ عاما، وطفلها الرضيع الذي لا يتجاوز عمره الشهرين، معتقلين لدى جهاز الامن بعد ان امر الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بالقاء القبض عليهما في ٣١ اغسطس ١٩٩٦. وكانت السيدة ورضيعها ضمن عائلة تتكون من ١٤ شخصا اعتقلوا جميعا كرهائن مقابل تسليم الشاب محمد عبد علي، من منطقة الشاخورة، نفسه الى جهاز هندرسون، بدون اي مبرر. وعندما جاءت قوات الامن الى منزل الشاب لاعتقاله، لم يكن هناك، فقامت باعتقال الزوجة ورضيعها واخويها، عبد السلام، ٢٥ عاما، وعبد القادر، ٢٦ عاما. ثم ذهبت قوات الامن الى منزل والدي الشاب واعتقلت والده ووالدته واخته الحامل في شهرها الثامن. واعتقل عدد آخر من افراد العائلة ايضا. واطلقت السيدة الحامل بعد قليل وبقي ١٤ شخصا من افراد العائلة في الاعتقال لمدة ثلاثة ايام في ظروف تعيسة للغاية، حيث لم يفرج عنهم الا امس (٢ سبتمبر). وبقيت الزوجة، نور الهدى القطان، ورضيعها معتقلين. وقد اصبحت ظاهرة احتجاز اقرباء المطلوبين كرهائن سياسة ثابتة لدى جهاز الامن بأمر من هندرسون شخصيا. ولم يعرف شيء عن مصير المرأة ورضيعها، كما لم يعرف شيء عن مصير الشاب المطلوب نفسه. وقد عم السخط منطقة الشاخورة وسادها جو من الحزن. كما ساد الشعور بضرورة التغيير السياسي في اسرع وقت ممكن لكي تستعاد كرامة هذا الشعب بعد انتهاكها يوميا على ايدي الاجانب، تحت اشراف رئيس الوزراء. وبعد اطلاق سراح افراد العائلة (غير الزوجة ورضيعها) انتشرت انباء المعاملة الوحشية التي تعرض لها والدا الشخص المطلوب والاهانات التي وجهت الى افراد العائلة وكذلك التعذيب الذي تعرض له بعضهم. هذا الانتهاك الصارخ لابسط مباديء حقوق الانسان دفع الشعب للمزيد من الاصرار على تحقيق المطالب العادلة التي في مقدمتها

اعادة العمل بدستور البلاد.

● هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة التوتر بعد اعادة اعتقال بعض الذين افرج عنهم مؤخرا. وكان من بين هؤلاء جعفر الدرازي، الذي اعتقل في وقت سابق من هذا الشهر وتعرض للتعذيب الشديد ثم اطلق سراحه. وقد استقبل مع اخيه استقبالا حافلا وانهال المواطنون لزيارته في منزله، وهو الامر الذي يحدث مع كل من يطلق سراحه. وبسبب كثرة زائريه استدعي مجددا للتحقيق حول سبب هذه الزيارات المكثفة من قبل الجماهير، وطلب منه عدم استقبالهم بحجة ان ذلك يسبب ازعاجا للجيران. واعتقل من منطقة الديه كل من صادق جعفر شعبان وجعفر الجزيري، وهما طالبان بجامعة البحرين. وكانت الجامعة قد تحولت الى ثكنة عسكرية منذ ان تولى جاسم محمد الغتم الذي كان ضابطا بوزارة الدفاع رئاستها. وهناك استغراب كبير في الاوساط العلمية الدولية التي اتصلت بها المعارضة من العقلية التي تحكم بها البحرين، وكيف يتسلط عسكري على نظام التعليم ويفرض نظاما عسكريا على المؤسسات التعليمية بدون حدود.

● وعلى صعيد آخر خرجت مسيرات عديدة في الاول من سبتمبر بمناسبة اربعينية الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم. وشوهدت حرائق كثيرة في مناطق مختلفة حيث اشعلت النيران في اطارات السيارات وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز كتعبير شعبي عن استمرار الانتفاضة والرفض الشعبي للسياسات الحكومية. وحدث حريق في «مطعم الشعلة» بمنطقة الديه. وشهدت منطقة بني جمرة مسيرات ومواجهات بين المواطنين والقوات الاجنبية، وحدثت اعتقالات واسعة في تلك المنطقة. كما شوهدت حرائق كبيرة على شارع البديع بالقرب من منطقة «البرهامة»، وتكثفت الكتابات على الجدران تؤكد المطالب الشعبية. وقد امتلأت الجدران في بعض المناطق مثل الدراز بحيث لم يبق مكان لاضافة كتابات جديدة. وتتطرق الشعارات الجديدة الى الرفض الشعبي المطلق لمجلس الشورى المعين نظرا لعدم دستوريته، وتؤكد ان الانتفاضة مستمرة حتى يتحقق الدستور، وتحذر رئيس الوزراء من استمرار التلاعب بامن البلد واستقراره وكرامة اهله. كما تؤكد ان الغضب الشعبي سوف يستمر في الشهور المقبلة ابتداء من اكتوبر حتى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

٥ سبتمبر

● استمرت عمليات الاعتقال العشوائية بدون توقف في الايام القليلة الماضية، فيما رشح الكثير من قصص التعذيب والاهانة وسوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون بعد اطلاق حوالي ١٠٠ معتقل في نهاية الشهر الماضي. وأدى ذلك الى انتشار جو من الكآبة في البلاد. وفي مساء الثلاثاء الماضي (٣ سبتمبر ١٩٩٦) اعتقلت قوات الامن المواطن عبد الله محمد انصيف، ٤٠ عاما، من منطقة المقشاع. وكان اعتقاله بصورة بشعة حيث تعرض منزله وعائلته الى عدوان قوات الامن بدون رحمة، وسمع صراخ الاطفال والنساء اللاتي فوجئن بالاعتداءات الوحشية من قبل عناصر الامن. وفرض حصار شديد على منزل العائلة حتى بعد اعتقاله، وما يزال الحصار مستمرا حتى الآن. وحدثت في الايام الاخيرة اعتقالات كثيرة في منطقة «كريمي» بجزيرة المحرق. ويقال ان المواطن علي القيدوم المعتقل منذ فترة نقل الى المستشفى بعد تدهور صحته نتيجة التعذيب الوحشي.

● كما اعتقل المواطن علي ميرزا ابراهيم، ٢٥ عاما، من منطقة كرانة، واخذت معه سيارته تحت التهديد بالسلاح، ولم يعرف عنه شيء منذ اعتقاله قبل يومين. واستدعى جهاز الامن مسؤول مسجد منطقة كرباباد المحاصرة منذ اكثر من اسبوعين، لانه سمح لبعض المواطنين بقراءة الدعاء في مسجد المنطقة. وكانت كرباباد قد تعرضت لعدوان آثم في اثر استشهاد الشاب السيد علي السيد أمين العلوي الشهر الماضي تحت التعذيب. وكسرت العشرات من سيارات المواطنين الذين شاركوا في تشييع جنازة الشهيد بدون اي مبرر. واعتبرت سياسة الانتقام الجماعي عبثا لا يمكن ان يؤدي الا الى المزيد من التوتر والمعارضة للحكومة التي اصبحت في نظر الكثيرين تتصرف كعصابة من قطاع الطرق وليس كمجموعة من السياسيين يديرون بلدا به شعب. ويقول سياسي مخضرم: يسود المواطنين شعور بالكآبة والحزن لما آلت اليه الاوضاع في البلاد، مؤكدا حالة الغضب التي تعتمل في نفوس كل المواطنين بسبب ما تقوم به قوات الامن والشغب الاجنبية. ويقول ان الوضع مقرف للغاية، حيث يعيش المواطنون بدون كرامة او حرمة ويتعرضون يوميا للاهانات غير المبررة على ايدي مرتزقة اجانب. ويشير الى ان البلاد لم تعد محكومة بحكومة، كما هو الحال في بقية بلدان العالم، بل بجهاز امن ساقط يتكون من حثالات تفتقد الاخلاق والقيم وتتعامل مع المواطنين بالسب والشتم والضرب والتنكيل ولا تخشى سطوة القانون. ويشاركهم في ذلك الشعور حتى الوزراء الذين يشعرون بانهم

يعاملون كخدم لرئيس الوزراء ولا يجرأون على الاعتراض على ما يقوله او يفعله. ويقف على رأس السلطة رئيس وزراء يحتقر كل من حوله حتى الوزراء ولا يعترف بوجود شعب له حقوقه المشروعة ويستعين بمرتزقة من اصقاع الارض ضد اهل البلد.

● وعلى صعيد آخر ما تزال السيدة نور الهدى القطان ورضيعها، عمار، الذي لا يتجاوز عمره الشهرين، محتجزين كرهينة مقابل تسليم الزوج محمد عبد علي جاسم نفسه الى جهاز التعذيب. ويبلغ هذا الشاب ٢٦ عاما من العمر ويعمل مدرسا بمدرسة باربار الابتدائية - الاعدادية للبنين منذ ثلاث سنوات. وكان ١٤ شخصا من افراد العائلة قد اعتقلوا في البداية ولكن افرج عن اغلبهم وبقيت الزوجة والرضيع كرهينة في تحد صارخ للاعراف والقيم الانسانية. وهناك نداءات كثيرة الى الرأي العام العالمي والمحلي للتدخل لاطلاق سراح الرهينتين اللتين ما تزالا في القيود بأمر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون.

● هذا وقد قرر شعب البحرين الاحتفاء بأربعينية الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي، في ٢٦ سبتمبر بالاسلوب المتحضر الذي اعتاد عليه. ويتوقع ان تشهد البلاد فعاليات عديدة في تلك المناسبة التي تتزامن مع مرور عام واحد على اطلاق سراح العلامة المجاهد الشيخ عبد الامير الجمري الذي اخلي سبيله في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ بعد التوصل الى اتفاق مع الحكومة لحل الازمة. ولكن الحكومة اخلت ببنود الاتفاق لاحقا، الامر الذي ادى الى تفجر الوضع مجددا في مطلع هذا العام. ويحمّل العالم رئيس الوزراء شخصيا مسؤولية افشال الاتفاق وما نجم عنه من مآس للبلاد. ويتوقع ان تشهد البلاد في الاسبوع الاخير من هذا الشهر توترا كبيرا لان قوات الامن والشغب الاجنبية ترفض ممارسة المواطنين حقهم الطبيعي في التعبير السلمي عن الرأي، وتعتبر القمع والارهاب سلاحها الاول ضد اي محاولة لممارسة هذا الحق.

٩ سبتمبر

● فيما استمرت سياسة التعذيب التي يمارسها جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون، علم ان الشاب محمد ابراهيم فتيل، من منطقة السنابس، نقل الى مستشفى الامراض العقلية وهو يعاني من اضطرابات نفسية حادة بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله قبل اسابيع. وقد اتصل احد مسؤولي وزارة الداخلية بعائلة الشاب لاخبارهم بنقله الى المستشفى، الامر الذي ادى الى حدوث ارتباك لدى العائلة من جهة وانتشار

اشاعات حول حقيقة صحة هذا الشاب. ويمارس جهاز الامن ابشع وسائل التعذيب التي كان آخر ضحاياها الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي الذي استشهد تحت التعذيب الوحشي قبل ثلاثة اسابيع تقريبا.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات بدون توقف. ففي ٧ سبتمبر اعتقل من منطقة «ابو قوة» الشاب السيد فيصل السيد جعفر العلوي وشقيقه السيد جلال. وتعرضت العائلة الى الاهانة والارهاب خلال عملية الاعتقال. كما اعتقل في الايام الاخيرة من منطقة الديه كل من جعفر الجزيري، ٢٢، مهدي محمد علي العكري، ٢٥، عبد الامير، ٣٥، محسن الشيخ وعرفات يعقوب، ١٨. واعتقل من منطقة المقشاع محمد عبد الله الذي ارتكبت قوات الامن جريمة تدمير محتويات منزله بالكامل اثناء اعتقاله. واعتقل من المنامة جميل الجواهري، ٣٨. ومن المحرق اعتقل هاني عوض رمضان، ٣٨، مجيد مراد، ٣٨إ حميد مراد، ٣٦، علي درويش، ٢٥، محمد رضا، ٢٥، محمد، ٢٢ ونادر مختار. ومن منطقة البلاد القديم اعتقل علي ما شاء الله، ٢٨. واعتقل من منطقة كرزكان كل من السيد عبد الله شبر، ٢٦، احمد عبد الكريم، ٢١، السيد عدنان جلال، ١٧. ومن منطقة الكورة اعتقل السيد محمد علي، ١٦، ومن منطقة كرباباد، اعتقل السيد فاضل. وبهذه الاعتقالات اكدت الحكومة ان سياستها الهادفة لسلب امن المواطنين ما تزال هي الاساس في تعاملها مع شعب البحرين. ويتوقع بسبب ذلك تصاعد وتيرة الرفض لنظام الارهاب الذي يمثله رئيس الوزراء وايان هندرسون. كما ان ذلك مقدمة لخريف الغضب الذي يبدأ بأربعينية الشهيد السيد علي العلوي ويستمر على مدى الشهور الثالثة التالية ما بين اكتوبر وعيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

● وفي لندن اقامت رابطة نساء البحرين في المهجر ندوة خاصة مساء امس بمناسبة اربعينية الشهيدة زهرة ابراهيم كاظم التي استشهدت في ٢٣ يوليو الماضي نتيجة الضرب المبرح على ايدي قوات الامن. وحضرها عدد كبير من النساء البحرينيات والعربيات. وحفلت الندوة بالنقاش الساخن حول النشاط النسائي في البحرين ودورهن في الانتفاضة الشعبية. وبدأ البرنامج بتقديم هدف الندوة وبرنامجها، حيث شرحت السيدة منصورة الجمري سياسة القمع التي تنتهجها الدولة ضد نساء البحرين، ونبذة عامة عن نشاط المرأة في المعارضة السياسية. وتحدثت السيدة فاطمة احمد حول الدور التاريخي للمرأة في التاريخ الاسلامي، ثم تطرقت الى ما قامت به المرأة البحرينية من فعاليات

كبيرة على مدى العامين الماضيين. وقرأت المواطنة قدسية السيد حيدر الستري خاطرة مؤثرة حول الشهيدة اثارت حزن الحاضرات بسبب ما تعرضت له تلك الشهيدة من ضرب وآلام واعتداء على ايدي جلاوزة رئيس الوزراء. وألقت مجموعة من الفتيات الناشئات نشيدة حماسية حظيت باعجاب الحاضرات. وتحدثت السيدة فاطمة المبارك حول الدور الجهادي المشرق للمرأة البحرينية في الانتفاضات الشعبية المتكررة منذ اكثر من ثلاثين عاما. ثم عرض فيلم مصور حول الانتفاضة الدستورية ودور المرأة فيها. واختتمت الندوة مع حلول وقت صلاة المغرب بقراءة الفاتحة على روح الشهيدة.

● وفي العاصمة الكندية، أوتاوا، نظمت الجالية العربية في ٧ سبتمبر ندوة مهمة حول الوضع في البحرين. وتحدث في الندوة التي عقدت في جامعة اوتاوا الدكتور منصور الجمري، وحضرها اكثر من مائة شخص من بينهم مواطنون كنديون ومثقفون واكاديميون وسياسيون. واستغرب الحاضرون من مدى تخلف حكومة البحرين التي يرأسها الشيخ خليفة بن سلمان. وطرحت اسئلة عديدة حول دور ايان هندرسون في الانتهاكات الكثيرة لحقوق الانسان. كما عبر الحاضرون من خلال اسئلتهم وتعليقاتهم عن استيائهم الكامل لسياسات القمع الحكومية، وكانوا مندهشين من اصرار حكومة البحرين على رفض المطالب الشعبية، قائلين ان ذلك الرفض يؤكد اصرار الحكومة على استمرار حالة الفوضى والحكم وفق رأي رئيس الوزراء وتغييب دور الشعب. ووعد اغلبهم بتقديم الدعم السياسي والانساني والاعلامي لقضية شعب البحرين.

● ولتأكيد رفض منطق القانون الدولي، اعلنت حكومة البحرين انها ستقاطع القمة الخليجية المقبلة المزمع عقدها في العاصمة القطرية، الدوحة في شهر ديسمبر المقبل، احتجاجا على اصرار الحكومة القطرية على طرح الخلاف الحدودي بين البلدين امام محكمة العدل الدولية. ويرفض رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، الترافع امام المحكمة، ويصر على استمرار الوساطة السعودية التي فشلت حتى الآن في ايجاد حل للازمة. وكان على حكومة البحرين بذل اقصى جهودها لتقديم الادلة والوثائق التي تدعم وجهة نظرها امام المحكمة الدولية بدلا من مقاطعة المحكمة التي اكدت اختصاصها في النظر في هذا الخلاف الحدودي. وهناك اشمئزاز شعبي لموقف حكومة خليفة بن سلمان، التي فشلت في مقارعة الحجة بالحجة واللجوء الى المنطق والدليل لكسب القضية، واصرت على رفض منطق القانون الدولي. وقال احد السياسيين ان حكومة البحرين تريد ان تتعامل مع العالم بالمنطق نفسه الذي تتعامل به مع

شعبها، فعلى الصعيد الداخلي ترفض القانون الدستوري وعلى صعيد الخارج ترفض القانون الدولي.

١١ سبتمبر

● أكدت مصادر منظمة الصليب الاحمر الدولي هذا اليوم ان المنظمة لم تحقق اي تقدم على صعيد السماح لممثلين عنها بزيارة السجون البحرينية. وكان وزير الدولة البريطاني بوزراة الخارجية، جيريمي هانلي، قد أكد في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية في شهر يونية الماضي ان حكومة البحرين سوف توقع اتفاقا مع منظمة الصليب الاحمر الدولي في شهر اكتوبر المقبل يسمح للمنظمة الدولية بزيارة السجون البحرينية والالتقاء بجميع السجناء على انفراد وبدون حضور ممثلين حكوميين، وأن تتكرر الزيارات. ولكن هناك تشاؤم كبير في مركز الصليب الاحمر في جنيف حول احتمال حصول «التوقيع الوشيك» حسب ما أكده السيد هانلي. وقالت مصادر المنظمة الدولية ان «الاخبار على هذا الصعيد سلبية». وكانت اتصالات بين المنظمة وحكومة البحرين العام الماضي قد وصلت الى طريق مسدود بسبب اصرار حكومة البحرين على عدم السماح لاية منظمة حقوقية او انسانية دولية بزيارة السجون المكتظة بالمواطنين الابرياء او التحدث لاي من المعتقلين. وقد اتهمت منظمات عديدة الحكومة بانتهاكها المستمر لحقوق الانسان وطالبت بالوقف الفوري لتلك الانتهاكات الصارخة التي ادت الى استشهاد ٢٩ مواطنا على الاقل حتى الآن منذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٩٤. وقد حاولت حكومة البحرين الايحاء للرأي العام بان هناك زيارة متوقعة لمنظمة حقوقية في مطلع الشهر المقبل، وتظاهرت بتحسين معاملة بعض المعتقلين، غير انه اتضح ان تصرف الحكومة انما يقع في اطار الحرب النفسية التي تقوم بها ضد شعب البحرين، وانها ترفض الالتزام بالاعراف والمواثيق الدولية التي تمنع التعذيب وتوفر حقوقا محددة للمعتقلين.

● وقد استشهد الشهر الماضي احد المواطنين في غضون ٤٨ ساعة بعد اعتقاله بسبب التعذيب الشديد الذي تعرض اليه على ايدي الجلاد المعروف، خالد الوزان. ويأتي تشاؤم منظمة الصليب الاحمر هذا اليوم بسبب شعورها بان حكومة البحرين تسعى للتشويش على الحقائق وتعمل لكسب الوقت لكي تقضي على المعارضة المتصاعدة لنمط حكمها الاستبدادي. كما ان من المتوقع ان يؤدي ذلك الى احراج الحكومة البريطانية التي تحدث وزيرها بثقة كاملة عن «الاتفاق الوشيك» بين حكومة البحرين ومنظمة

الصليب الاحمر. وقد رفض ايان هندرسون، رئيس جهاز الامن البحريني، في السابق طلبات من منظمات عديدة مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج لزيارة البلاد، واصر على التعامل مع المواطنين البحرينيين حسب ما تمليه عليه خلفيته العسكرية وتجربته في قمع حركة الماو ماو في كينيا. وبمناسبة مرور ثلاثين عاما على تسلمه جهاز القسم الخاص في البحرين، فقد كرس هندرسون سياسة التعذيب بشكل فاق ما كان مألوفا في السابق.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين في اليومين الماضيين كل من هاني السماك، ١٨، حسين العبار، ١٨ السيد ضياء الحلاي، ٢٣، خليل القميش، ٤٠، وابنه محسن، ١٥، وهم جميعا من المنامة. واعتقل علي سلمان الحماد، من المنامة، لدى عودته من اجازته التي قضاها في القاهرة الاسبوع الماضي. وهذا الشخص يعمل مدرسا. وتجدر الاشارة الى ان عددا من المدرسين قد تم اعتقالهم مؤخرا لاسباب غير معروفة. وقد اصبح اعتقال الطلاب والمدرسين امرا اعتياديا منذ ان استلم العسكر شؤون التربية والتعليم في البحرين، حيث اصبح العسكري عبد العزيز الفاضل وزيرا للتربية والعسكري الآخر جاسم الغتم مديرا لجامعة البحرين. ويمارس الغتم صلاحيات واسعة في الجامعة تهدف لتقليل الاعتماد على العنصر الوطني والاستعاضة بعناصر اجنبية في الادارة والشؤون الفنية والهندسية. وهناك تململ كبير في اوساط الطلاب والمدرسين من السياسة العسكرية التي ينتهجها النظام العسكري المتحكم في وزارة التربية والتعليم.

● ومن جهة اخرى استمرت وزارة الداخلية في توسيع نشاطاتها القمعية استعدادا لمواجهة التحدي الشعبي الرافض لاستمرار نظام القمع والاستبداد الذي يرأسه رئيس الوزراء. وقامت مؤخرا ببناء سجن جديد في منطقة جو وآخر في منطقة عالي. وكانت السجون قد غصت بالمعتقلين ولم يعد فيها متسع للمزيد منهم. وقد نصبت خيام في بعض السجون لايواء المعتقلين الذين يتزايدون يوما بعد آخر. فبعد ان افرجت السلطة عن حوالي ١٠٠ شخص الشهر الماضي عادت واعتقلت اكثر من ذلك العدد في الاسبوعين الماضيين.

● ومن جهة اخرى ادخلت سياسة رئيس وزراء البحرين منطقة الخليج كلها في ازمة جديدة بعد الاعلان عن مقاطعة قمة مجلس التعاون المزمع عقدها في دولة قطر في شهر ديسمبر المقبل. ومع ان المراقبين رأوا في تلك الخطوة محاولة للضغط على دولة قطر

لسحب قضية الخلاف الحدودي من محكمة العدل الدولية، فان الاعلان اعتبر غير موفق حيث اربك مجلس التعاون وعكس العزلة التي تعانيها حكومة البحرين، وان كانت تلك العزلة غير واضحة للكثيرين. وشعر رئيس الوزراء البحريني بالعزلة منذ قمة شرم الشيخ التي اتضح فيها الموقف السعودي الذي لم يتفق مع وجهة نظر حكومة البحرين القائل بسحب القضية من المحكمة الدولية والاقتصار على الوساطة السعودية. وكان موقف الامير عبد الله الذي رعى الاجتماع الثلاثي في القاهرة بين قطر والبحرين والسعودية قد دعا الى استمرار الوساطة السعودية مع بقاء القضية امام محكمة لاهاي، الامر الذي رفضته حكومة البحرين.

١٦ سبتمبر

● اعتقل جهاز الامن في الايام الاخيرة عددا من النساء البحرينيات بدون اي مبرر، ولم يعرف مصيرهن بعد حيث لم يسمح لذويهن بزيارتهن في المعتقلات. ومن بين المعتقلات ليلى حبيب الشراخي التي اعتقلت في ١٤ سبتمبر. وكانت اختها، منى، قد اعتقلت في وقت سابق من هذا العام مع عدد آخر من النساء حيث تعرضن لتعذيب نفسي وجسدي شديد قبل اطلاق سراحهن في وقت لاحق. ومن منطقة المحرق اعتقلت السيدة نسرين (ام علي) مع عدد آخر من النساء. وتأتي هذه الحملة الارهابية ضد النساء بعد ان فشلت الحكومة في السيطرة على الوضع حيث استمرت الاحتجاجات والمواجهات بين القوات الاجنبية والمواطنين. ويعتبر العدوان الحكومي على النساء مؤشرا على مدى السقوط الاخلاقي الذي انحدر اليه النظام وفشله في احتواء الازمة. كما يؤكد حالة التوتر التي تسري في اوصال جهاز الامن الذي انكشف ضعفه الشديد من خلال تعذيبه غير المحدود للاطفال والنساء والشيوخ. وقد طالت الاعتقالات الاخيرة عائلات كثيرة في منطقة المحرق لاسباب توحي بخشية الحكومة من انتشار الانتفاضة الشعبية المتصاعدة الى تلك المنطقة. في الوقت نفسه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في الايام الثلاثة الماضية في عدد من المناطق، فيما شوهدت الحرائق في مناطق الانتفاضة الواقعة على شارع البديع، وكذلك في منطقة الحورة بالقرب من مدرسة البنات الثانوية، ورأس رمان. وقد انفجرت سيارة مرسيدس جديدة في شارع المعارض في ١١ سبتمبر، واحدث الانفجار صوتا هائلا في المنطقة.

ومن جهة اخرى اثارت تصريحات ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، يوم

السبت الماضي استغرابا في الاوساط السياسية والاعلامية. فقد نشرت جريدتا «الايام» و «اخبار الخليج» تصريحات لولي العهد قال فيها ان عائلته تريد الوحدة مع قطر مؤكدا ان ذلك ليس مستحيلا اذا كانت النوايا صافية. وطالب بعقد قمة بين اميري البلدين لحل الخلاف الحدودي. وقال ان العلاقات بين البحرين كانت حسنة عبر التاريخ «ولم يعكر صفوها الا الهجوم المسلح في العام ١٩٣٧ ضد الزبارة، وكان الهجوم المسلح الآخر ضد فشت الديبل في ١٩٨٦، والطلب المنفرد لمحكمة العدل الدولية في ١٩٩١». هذه التصريحات تناقضت تماما مع نغمة ولي العهد عندما تحدث قبل ثلاثة شهور عن استعداده للاستشهاد في الحرب ضد قطر. وقد أجرت هيئة الاذاعة البريطانية حوارا مع السيد عبد العظيم البابلي، مستشار وزير الاعلام، حول الموضوع. وبدا هذا المستشار المصري مرتبكا حيث لم يستطع الاجابة على الاسئلة التي وجهها مراسل الـBBC واعتبر ان من المنطقي الدعوة الى الوحدة بين البلدين مع التهديد باستعمال القوة من طرف واحد. واجرت الاذاعة المذكورة حوارا مع الدكتور محمد المسفر رئيس تحرير صحيفة «الراية» القطرية التي اعتبر فيها ولي عهد البحرين غير مشغول بشيء سوى نفسه. وعلق اعلامي غربي على هذه المساجلة بقوله: «استغربت كثيرا عندما سمعت السيد البابلي يتحدث بصفته «خبيرا في الشؤون الخليجية مقيما في البحرين» وليس بصفته مستشارا لوزير الاعلام». وقال ان السيد البابلي هو الذي يقدم الدعوات الرسمية للاعلاميين الاجانب باسم وزارة الاعلام، «ولم أسمع يوما ان بلدا ليس لديها من ابنائها من يستطيع عرض وجهة نظرها للعالم لكي تستعين بشخص من غير ابناء البلد ليتحدث باسم وزارة الاعلام».

● واصدرت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير الوطني والشعبية بيانا حول سماح حكومة البحرين للولايات المتحدة بارسال طائراتها العسكرية الى البلاد للقيام بعمل عسكري ضد العراق. وقال: «ان لجنة التنسيق ترى في موقف حكومة البحرين تعارضا صارخا مع موقف شعب البحرين، ولم يكن بالامكان اتخاذ مثل هذا الموقف غير المسؤول والذي سيلحق ابلغ الاضرار بمصالحنا القومية لو كان لدينامجلس وطني منتخب».

● كما اصدرت الاسبوع الماضي ١٢ شخصية وطنية منفية بيانا قويا اكدت فيه على الثوابت الوطنية وضرورة اعادة العمل بالدستور كمخرج وحيد من الازمة الحالية. وجاء في البيان ما يلي: «يواجه وطننا وشعبنا خطرا بازدياد تفاقم الازمة السياسية والامنية التي تمر بها بلادنا مما يتطلب من جميع الوطنيين على اختلاف انتماءاتهم التصدي

لمسؤولية وقفها. ان من اخطر مظاهر الازمة خطر تمزق وحدة الشعب بسبب سياسة التمييز الطائفي التي اتخذت منحى خطيرا واحياء النزعات الطائفية والقبلية وتزايد ضحايا الازمة من القتلى والجرحى والمسجونين والمنفيين وتدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية. ان وحدة شعبنا تواجه تهديدات حقيقية عديدة اخطرها ابتداع بدائل قبلية وطائفية بديلا عن الانتماء الى الوطن. ولهذا فاننا نؤكد على ضرورة الالتزام بالدستور التزاما ثابتا باعتباره الضمانة الحقيقية للوحدة الوطنية وضمانة الانتماء الوطني القائم على اسس المساواة الفعلية بين جميع المواطنين. في ذات الوقت فان هناك اصرارا على عدم التصدي الجدي لجذر المشكلة المتمثل في تعليق الدستور والغاء المشاركة الشعبية والاصرار على البدائل المعينة كمجلس الشورى وعلى صيغ تجاوزها الزمن في هذه الظروف الحرجة. ان المطلوب منا كمواطنين هو التمسك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها العريضة الدستورية ١٩٩٤ الموجهة الى امير البلاد بهدف معالجة الاوضاع المتفاقمة التي تمر البلاد بها منذ تعطيل المؤسسة الدستورية عام ١٩٧٥. ان المخرج الحقيقي من الازمة السياسية الراهنة يتمثل في اعادة التأكيد على هذه الثوابت وفي تكثيف جهود العمل المشترك بين جميع القوى السياسية والافراد ومؤسسات المجتمع المدني من اجل وقف العنف والعنف المضاد وفتح باب الحوار بين الحكم وممثلي قوى الشعب الفاعلة من اجل اعادة الحياة الدستورية الى البلاد».

● وتمثل الشخصيات الموقعة كافة الاتجاهات السياسية في البلاد من اسلاميين ووطنيين، شيعة وسنة. والموقعون هم: احمد ابراهيم الخياط، احمد ابراهيم الذوادي، بدر عبد الملك، د. سعيد الشهابي، عبد الرحمن النعيمي، عبد الله علي الراشد البنعلي، عبد النبي العكري، د. عبد الهادي خلف، الشيخ علي سلمان، محمد عبد الجليل المرباطي، د. منصور الجمري، د. يعقوب يوسف الجناحي.

١٧ سبتمبر

● شوهدت يوم امس حرائق عديدة في مناطق مختلفة من البلاد في ما يبدو انه تسخين للوضع السياسي مجددا. ويبدو ان المواطنين الذين التزموا الاساليب السلمية في طرح مطالبهم مصممون على الاستمرار في الاحتجاجات والمسيرات في اطار برنامج العصيان المدني الذي بدأ قبل بضعة اسابيع. ويهدف المواطنون من ذلك الى جعل حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة تدرك انها لن تستطيع تمرير سياساتها التي

تكرس الاستبداد السياسي بسهولة. وحسب رأي احد اساتذة جامعة البحرين فانه «لم يعد هناك في عالم اليوم مجال للحكم وفق الاوامر الاميرية مهما بلغ ارهاب السلطة، وان الدستور هو اقل ما يمكن القبول به للخروج من الأزمة المتفاقمة». ويتوقع المراقبون ان تشهد الشهور الثلاثة المقبلة تصاعد النشاط السلمي الشعبي المطالب بالدستور، خصوصا مع استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين وسوء معاملتهم على ايدي المعذبين امثال عادل فليفل. وهناك مقولة يتداولها المواطنون وهي «ان الجمري واخوته ضحوا من اجل الشعب وان علينا ان نضحي من اجل اطلاق سراحهم وتحقيق المطالب التي يطالبون بها». وقد توجه عدد كبير من القوات الاجنبية الى منطقة بني جمرة امس لمسح عبارة كتبت على احد الجدران تقول: «الشيخ في خطر»!

● وشوهدت يوم امس السنة اللهب تتصاعد من سيارة مرسيدس بنز بمنطقة جد حفص، وسيارة من نوع آخر. ولا يعرف من الذي افتعل هذه الحرائق غير ان شهود عيان اكدوا تواجد قوات الشغب في المنطقة في ذلك الوقت. وحدث حريق في احد المحلات التجارية في منطقة سترة قبل يومين. كما حدث حريق بمنطقة النويدرات ادى الى وفاة احد العمال الآسيويين كان يعمل في المحل. وقد قامت قوات الامن بامر مباشر من ايان هندرسون بفرض عقوبات جماعية على المنطقة واعتقلت اكثر من ٧٠ شخصا من ابنائها، وبدأت اعتداء شاملا على الممتلكات العامة والخاصة عقابا للمنطقة. ويخشى ان يأمر هندرسون وفليفل باستباحتها كما حدث العام الماضي. وقد شجبت حركة احرار البحرين اعمال العنف مهما كان مصدرها خصوصا التي تقوم بها قوات الامن والتي ادت الى مقتل ٢٩ مواطنا حتى الآن منذ اندلاع الانتفاضة، وطالبت باستمرار الاساليب السلمية في التصدي لإرهاب السلطة. وتطالب الحركة الحكومة ببدء حوار مع ممثلي الشعب للتوصل الى حل يعيد العمل بالدستور وينهي مظاهر التوتر في البلاد ويوقف اعمال الاستفزاز المستمرة التي تقوم بها الحكومة. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر المواطنون تمسك الحكومة بمجلس الشورى ورفض الحكم وفق دستور البلاد استفزازا كبيرا عليها ان تتحمل تبعاته. كما ان اعتقال النساء بدون اي مبرر قانوني عمل اجرامي لا يمكن القبول به او السكوت عليه. فمثلا ليس هناك اي جرم للمواطنة ليلى الشراخي التي اعتقلت قبل بضعة ايام سوى امتلاكها شريط فيديو يحتوي على مشاهد من مسيرات شعبية سلمية، الامر الذي لا يستدعي انتهاك حرمة هذه المواطنة على ايدي الجلاد المعروف عادل فليفل الذي اصبح يعتقل نساء البحرين في اي وقت وبدون اي

مبرر متحديا بذلك قيم البلاد واخلاقها.

● ومن جهة أخرى قامت حكومة البحرين بابعاد ثلاث عائلات بحرينية على متن طائرة متوجهة الى ايران قبل يومين، ولكن السلطات الايرانية رفضت السماح للعائلات بالدخول واعادتها الى البحرين. وقد شجبت المعارضة هذه السياسة التي تهدف لابعاد المواطنين من بلادهم واستبدالهم بأجانب يستقدمون من البلدان الاخرى. وفي الشهر الماضي استقدمت ادارة المرور ٤٠٠ شخص من سوريا والاردن واليمن ليقوموا بمهمات يستطيع ابناء البحرين اداءها بسهولة. وعلم ان عددا كبيرا من المواطنين فصلوا من اعمالهم بدون اي مبرر قانوني، بل بأمر من هندرسون وفليفل. فمثلا اعتقل عبد الزهراء محمد يوسف الموظف بجامعة البحرين لمدة ١٢ يوما لانه لبس قميصا اسود في يوم عيد الاضحى الماضي، ثم فصل عن عمله بأمر من المدير العسكري للجامعة، جاسم الغتم. وحدث الامر نفسه للمواطن حبيب حسن الناس، مدرس الرياضيات، الذي فصل عن عمله كذلك. كما اعتقل علي عيسى السبع لمدة ١٤ يوما ثم فصل عن عمله المتواضع باحدى المدارس.

● هذا وقد اعلنت حكومة البحرين يوم امس اقامة مشروع لحماية البيئة البحرية بجزيرة حوار المتنازع عليها مع دولة قطر. وحسب التقارير التي بثتها وكالة انباء «زينهوا» من ابوظبي يوم امس فان المحمية الطبيعية اقيمت طبقا لامر اصدره رئيس الوزراء البحريني مؤخرا. ويأتي الاعلان في وقت حساس بعد ان اعلنت حكومة البحرين مقاطعتها القمة الخليجية المقبلة في الدوحة.

● وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات الشعبية لاحياء اربعينية الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي والذكرى السنوية الاولى لاطلاق سراح الشيخ الجمري وذلك في الفترة ٢٥ - ٢٧ من هذا الشهر (سبتمبر). وسوف يقوم المواطنون في اليومين الاولين باحتجاجات سلمية والمطالبة بتقديم خالد الوزان الذي قتل الشهيد الى المحاكمة، وفي اليوم الثالث (الجمعة) سوف يتوقفون عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر. وسوف يكون يوم افتتاح مجلس الشورى المعين الشهر المقبل يوم حداد في البحرين ايضا. وتواجه الحكومة صعوبة كبيرة في اقناع المواطنين ذوي المكانة المرموقة بالموافقة على الدخول في مجلس الشورى الجديد، خصوصا وان اعضاء المجلس السابق لم يحظوا باحترام احد وبقوا منعزلين عن الشعب الذين ازدراهم واعتبرهم انتهازيين. وهناك رفض شعبي شديد لمجلس الشورى المعين

الذي لا يمثل بديلا للمجلس الوطني المنتخب حسب الدستور.

٢٠ سبتمبر

● في تحد واضح لمشاعر المواطنين وعقيدتهم، قامت القوات الاجنبية ظهر اليوم بعدوان صارخ على مسجد الصادق بمنطقة الدراز منتهكة بذلك حرمة بيت الله ومرتكبة ابشع الجرائم بحق المصلين. ففي الساعة الواحدة بعد الظهر، كان المصلون قد توافدوا باعداد كبيرة لاداء صلاة الجمعة بالمسجد المذكور. وفي هذه الاثناء دخل شخصان من جهاز الامن وقاما بحركات كشفت هويتهما للمصلين، حيث بدآ بتسجيل الكلام والتحرش بالحاضرين بشكل استفزازي. وعندما ادركا افتضاح امرهما اشارا الى سيارتين تابعتين لقوات الشغب الاجنبية التي كانت واقفة بالقرب من بوابة المسجد. وقام قائد المجموعة باستدعاء عدد اكبر من القوات التي كانت خارج القرية وكانت متأهبة للعدوان، وما هي الا لحظات حتى كانت القوات الاجنبية تحاصر المسجد وتعتدي على المصلين. وحدثت مواجهات شديدة بين المصلين والقوات الاجنبية المعتدية جرح فيها عدد من المواطنين وحدثت اعتقالات كبيرة. كان المواطنون يرفعون قبضاتهم وهتافاتهم متحدين القوات الاجنبية ومنادين بسقوط هندرسون وجهاز القمع الذي يديره، فيما كانت قوات القمع تواجه المواطنين بالضرب والغازات المسيلة للدموع والخانقة. واعتبر ذلك الاستفزاز تعبيرا حقيقيا عن النوايا السيئة لرئيس الوزراء الذي فرض على البلاد حكما معاديا للبلاد وتراثها وعاداتها وعقيدتها. واعتبر العدوان على المسجد والمصلين قمة الاستفزاز وانتهاك حقوق الانسان. واعتقدت القوات الاجنبية بان ذلك سوف يرهب المصلين، غير ان ما حدث لاحقا من تحد شعبي واضح لقوات الامن اكد استعداد الشعب للمواجهة مهما كلف الامر. وعرف من بين المعتقلين الشاب عبد الامير الشعلة، ولم تتوفر اسماء بقية المعتقلين والجرحى بسبب التوتر الذي ساد المنطقة. وتجدر الاشارة الى ان مسجد الصادق بالدراز كان يكتظ بالمصلين عندما كان الشيخ عبد الامير الجمري يصلي فيه قبل اعتقاله. وحاولت السلطة اغلاق المسجد مرارا ولكنها لم تفلح، واعتقلت القائم على المسجد، الحاج حسن جار الله، لمدة سبعة شهور بدون محاكمة، وهو رجل مسن، ولكنها فشلت في كسر عزيمة الجماهير.

● وتعتبر جريمة الاعتداء على مسجد الدراز هذا اليوم بداية مرحلة جديدة من القمع والارهاب الحكوميين ومؤشرا على طبيعة المستقبل الذي ينتظر شعب البحرين في الفترة

المقبلة. وهذه الحقيقة هي التي تدفع المواطنين لتحدي السلطة بكل ما لديهم من عزيمة لانهاء هذا العهد الاسود المتميز بالظلم والبطش والعدوان. ومن الآن فصاعدا يتوقع ان تشهد البلاد المزيد من التوتر والمواجهات بين المواطنين والقوات الاجنبية التي يحركها ايان هندرسون ضد شعب البحرين. وقد بدأ الوضع يزداد سخونة في الايام القليلة الماضية، حيث انتشرت الحرائق في كل مكان تقريبا. وحسب شهود عيان، فقد شوهدت الحرائق يوم امس في عدد من المناطق الواقعة على شارع البديع وكذلك في منطقة ام الحصم والبلاد القديم ومدينة عيسى وسترة. وليس معروفا على وجه التحديد من الذي يقوم بهذه الحرائق غير ان احد الدبلوماسيين يقول انها نتيجة مباشرة للقمع الحكومي الموجه ضد ابناء البحرين.

● وينتظر الشعب حلول الذكرى الاولى للافراج عن الشيخ الجمري التي تصادف الخامس والعشرين من هذا الشهر واربعينية الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي الذي استشهد تحت التعذيب في ١٧ اغسطس الماضي، حيث قرر المواطنون ان تكون الفترة ٢٥-٢٧ سبتمبر موسم حداد وتضامن مع المعتقلين. وسوف يبدأ الغضب الشعبي بالاحتجاجات السلمية بالاساليب التي ابتكرها الشعب للتعبير عن نفسه على مدى العامين الماضيين. وفي يوم الجمعة المقبل (٢٧ سبتمبر) سوف يقوم المواطنون بالامتناع عن استعمال الكهرباء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء من الساعة الثانية بعد الظهر. ويأتي ذلك في اطار المقاومة المدنية التي بدأها الشعب للاحتجاج على السياسات الارهابية التي تمارسها حكومة خليفة بن سلمان.

● الى ذلك علم ان رئيس الوزراء يواجه صعوبة كبيرة في اقناع المواطنين بالموافقة على تعيينهم لمجلس الشورى غير الشرعي. وقد رفض عدد من المواطنين الشرفاء عضوية المجلس لعلمهم انهم سوف يصبحون عبيدا لرئيس الوزراء، ولم يوافق على تلك العبودية الا عدد محدد من الانتهازيين الذين لا يتمسكون بالقيم والمباديء ويبحثون عن موقع اجتماعي او سياسي حتى لو كان ذلك على حساب دماء الشهداء ونضالات المواطنين. وقد قرر الشعب ان يزدري كل من يرتبط بمجلس الشورى الذي سيفشل في دورته الجديدة كما فشلت دورته السابقة. وغضب الاعضاء الذين طردهم رئيس الوزراء من عضوية المجلس الجديد برغم وقوفهم ضد ابناء الشعب وقبولهم بان يكونوا جزءا من الطغمة المنتهكة للدستور والمحاربة للاخلاق والقيم. ويتوقع ان يكون من بين اعضاء المجلس الجديد عدد من الذين باركوا لرئيس الوزراء سياساته الارهابية وهنأوه بقتل

الشهيد السيد علي السيد أمين العلوي وسعيد الاسكافي ومحمود عبد اللطيف وزهرة كاظم وسلمان التيتون وغيرهم . وقال ناطق باسم حركة احرار البحرين مخاطبا الانتهازيين الذين يقبلون بعضوية مجلس الشورى : «كيف تصافحون الايدي التي تلطخت بدماء الشهداء؟ ، كيف تشتركون في جريمة اعتقال العلماء؟ كيف تشاركون في انتهاك الاعراض؟ كيف تدعمون ايان هندرسون؟ كيف تتغاضون عن جرائم عادل فليفل وخالد الوزان؟» . واضاف قائلا : «ان الشعب لن يتراجع شعرة واحدة عن المطلب الدستوري ، وان الذين يخونون شعبهم ويقفون بجانب القتلة والمعذبين والجلادين سوف تطاردهم دماء الشهداء ، وسيسقطون في مزبلة التاريخ» .

٢٣ سبتمبر

● عبر العديد من الصحافيين هذا اليوم عن انزعاجهم الشديد لاعتقال عباس سلمان ، ٤٦ ، مراسل وكالة انباء رويتر في البحرين صباح يوم السبت الماضي . وأعربوا في اتصالات هاتفية عن تضامنهم معه وانتقدوا تصرف حكومة البحرين وسياساتها القمعية . وقال بعضهم انه لم يكن يتصور ان مصادرة الحريات العامة في هذا البلد قد بلغ من التردي الى هذا الحد . وكان المراسل البحريني الجنسية قد كتب تقريرا طويلا حول الوضع في البلاد ينسجم مع السياسات العامة لوزارة الاعلام ، ويدعم الى حد كبير مصلحة السلطة . والشيء الوحيد الذي لم يعجب الحكومة قول المراسل ان العائلة الحاكمة تسيطر على كل شيء في البحرين . وقد اعتقل فورا وتم توقيفه اكثر من ٢٤ ساعة عقابا له على ذلك . وتدخلت ادارة رويتر في الموضوع ، واهتمت السفارة البريطانية به ايضا ، الامر الذي اجبر ايان هندرسون على التراجع السريع عن قرار الاعتقال وامر باطلاق سراح المراسل مساء امس بدون توجيه اية تهمة اليه . ويعمل عباس سلمان مع وكالة الانباء منذ العام ١٩٧٧ ، وكان يراعي باستمرار مواقف الحكومة على امل ان يسلم من قمع جهاز هندرسون . وهذه ليست المرة الاولى التي يضايق فيها مراسلو وكالات الانباء الاجنبية . فقد تمت مضايقة وكالة الانباء الفرنسية ووكالة رويتر في الماضي حتى اضطرت الوكالتان الى نقل مكاتبهما الى دبي حيث تعملان بحرية تامة .

● ومن جهة اخرى استمرت عمليات القمع ضد المواطنين بدون توقف . فقد اعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال اربعة شباب قالت انهم اشعلوا النار في محلين تجاريين بمنطقة

النويدرات في ١٤ ستمبر. وحسب الادعاء الحكومي فقد نجم عن النار وفاة احد العمال الهنود بعد نقله الى المستشفى. والمعتقلون الاربعة هم عبد الله يوسف محمد الصميخ (عامل)، حسين محمد حسين ناصر (نجار)، عادل حسين علي حسين (عامل) وخليل ابراهيم حبيب (طالب). وتبعد المنطقة عن العاصمة مسافة ١٠ كيلومترات تقريبا. وكانت السلطات الامنية قد استباحت المنطقة الاسبوع الماضي واحدثت تخريبا هائلا في الممتلكات ودمرت سيارات المواطنين وكسرت ابواب المنازل وسرقت ممتلكاتها. واعتقلت ما بين ٧٠ و ٩٠ شخصا من سكانها. وقال بعض الذين افرج عنهم من المنطقة ان التعذيب الذي لقوه على ايدي عادل فليفل لا يمكن ان يتصوره العقل او تقبل به الانسانية. وكانت الحكومة قد تبنت سياسة العقاب الجماعي منذ مطلع العام الماضي، حيث تقوم بالاعتداء الوحشي على المناطق وتمارس فيها تخريبا واسعا وتنتهك الاعراض وتستبيح الممتلكات والكرامات. وقد ادت هذه السياسة الى عكس ما كانت الحكومة تأمل به، حيث اصبح ابناء الشعب صامدين على مطالبهم وغير مستعدين للمساومة عليها خصوصا بعد ان رأوا بأعينهم الممارسات الارهابية للحكومة.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في مناطق عديدة. ففي مسجد الصادق بمنطقة القفول اعتدت قوات الامن على احد المصلين وجرته الى مركز التعذيب بمنطقة النعيم، واستدعت شخصا آخر لم تتمكن من اعتقاله آنذاك الى مركز التعذيب. كما استدعت رجلا مسنا هو الحاج حسن جار الله، ٧٠ عاما، وابنه مهدي، ٣٣ عاما، من منطقة الدراز وطلبت منهما منع المواطنين من الصلاة بمسجد الصادق بمنطقة الدراز. ولكنهما رفضا الطلب وقالا انه ليس باستطاعتهما منع احد من الصلاة في المسجد. وكان الحاج حسن قد اعتقل لمدة سبعة شهور منذ يناير الماضي بعد ان رفض تنفيذ ما تريده الحكومة ولم يطلق سراحه الا بعد ان تدهورت صحته واشرف على الوفاة.

● وبسبب ارهاب السلطة فقد انتشرت الحرائق على نطاق واسع في الايام الاخيرة. وشوهدت السنة اللهب تتصاعد في مناطق عديدة. ففي ٢١ سبتمبر شوهدت السنة اللهب تتصاعد بالقرب من منطقة البستنة الواقعة على شارع البديع بالقرب من السنابس. وكانت الطائرات العمودية تحلق فوق المنطقة حتى الساعة العاشرة مساء. وسمع دوي انفجارات كبيرة في السنابس والمنامة حوالي الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة من تلك الليلة. كما اعتقل شاب معوق اسمه هاني جعفر ومعه عدد آخر من بينهم

هاني مشيمع وحسين الاسكافي وحسين يوسف ومحمد يوسف. وكانت قوات الشغب الاجنبية قد اعتدت على منطقة سترة والنويدرات والمعامير والحقت اضرارا بليغة بالممتلكات والبشر. وفي منطقة البلاد القديم شوهد احد عناصر جهاز الامن وهو يحاول اشعال النار في بيت مواطن معتقل منذ فترة، ويعرف هذا الجاسوس باسم هاشم. واعتقلت قوات الامن من المنامة عددا من المواطنين عرف من بينهم رضا المخلوق ومحمد المخلوق وصادق الشعلة.

● وقد نشرت مجلة «الوسط» التي تصدر في لندن في عددها الاخير هذا الاسبوع موضوعا حول الوضع في البحرين اعترف بنجاحات المعارضة في مشروع المقاومة المدنية وضرب على ذلك امثلة من الواقع مثل عدم شراء الحاجات الضرورية ومقاطعة بعض المنتجات التي يملكها المتعاونون مع الحكومة. كما اعترف «المحرر السياسي بان الوضع آخذ في التوتر بسبب سياسات الحكومة التي تظن ان بامكانها حسم الامور امنيا. واكد ان غياب الحوار من اسباب التوتر في البلاد، كما اشار الى ان محاولات الحكومة توظيف عدد اكبر من البحرينيين لم تحل المشكلة. وانتهى المقال الى التأكيد على ضرورة بدء الحوار مع المعارضة مستشهدا بكلام ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله، قبل حوالي شهرين، الذي دعا فيه بشكل واضح وصريح الى الحوار. كما نشرت جريدة «القدس» اللندنية هذا اليوم مقالا طويلا عن الوضع في البحرين للكاتب البحريني المعروف عبد الرحمن النعيمي، اكد فيه استمرار المطالب الشعبية وفشل سياسات الحكومة التي تسعى لتجاوزها بالقمع والارهاب.

٢٦ سبتمبر

● شهدت البلاد الليلة الماضية مواجهات عديدة بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين الذين خرجوا في مسيرات سلمية لاحياء الذكرى الاولى لاطلاق سراح الشيخ الجمري واربعينية الشهيد السيد علي أمين محمد. ونجم عن اعتداءات القوات الاجنبية جرح عدد من المواطنين وتدمير كبير في الممتلكات والمعدات. وعمت البلاد حالة من التوتر الشديد الذي اكد استمرار الانتفاضة السلمية ضد نظام رئيس الوزراء المتعنت والرافض للعمل وفق دستور البلاد. وتزامن ذلك مع وصول العاهل الاردني، الملك حسين، الذي يقوم بزيارة الى البحرين وقطر. وقد شعرت الحكومة بحرج شديد وهي تستقبل ضيفها الذي اعلن فور وصوله عن تعاون حكومته مع حكومة البحرين في مجال

مكافحة الارهاب. ولا شك ان الملك حسين رأى او سمع من سفيره في البحرين عن الوضع المتفاقم الناجم عن استمرار الحكم غير الدستوري والممارسات الارهابية للقوات الاجنبية التي استعان بها رئيس الوزراء ضد شعب البحرين.

● ففي السنابس خرجت المسيرات الكبيرة رافعة الشعارات الوطنية المألوفة والمؤيدة للشيخ الجمري الذي كان قد اطلق سراحه قبل عام بعد اعتقاله الاول، وما يزال في السجن حتى الآن. واستمرت المسيرة فترة قبل ان تتدخل القوات الاجنبية لقمعها بشراسة مستخدمة الغازات المسيلة للدموع والخانقة. ثم بدأت حصارا شديدا على المنطقة، ومنع اهلها من دخولها او الخروج منها. وشوهدت حرائق كثيرة في شوارع السنابس منذ عصر امس وبقيت مشتعلة حتى وقت متأخر من الليل. وحدث الامر نفسه في منطقتي الديه وجدحفص المجاورتين، ووجدت القوات الاجنبية نفسها في مواجهة شاملة مع ابناء المنطقة الذين واجهوها بالقبضات التي ترتفع في الهواء والهتافات التي تصك مسامع العالم. وتأكد للمراقبين اصرار شعب البحرين على مواقفه بدون تراجع او وجل او مساومة، واصبح على العائلة الحاكمة ان تقرر مستقبلها في البلاد بين التزامها بالدستور او رحيلها، اذ لم يعد هناك مجال لاستمرار استبداد رئيس الوزراء.

● وفي منطقة طشان كانت السحب الكثيفة تغطي سماء المنطقة حتى ساعة متأخرة من الليل، في تصميم شعبي منقطع النظير. وتم حصار المنطقة بشكل شرس حيث تعرض المواطنون لاعتداءات قوات الشغب واستفزازاتها التي زادتهم تصميما على المضي في طريق الانتفاضة حتى يرحل هؤلاء الاجانب وفي مقدمتهم المعذب المعروف ايان هندرسون. وحوصرت منطقة سترة التي خرجت مسيراتها باعداد كبيرة في تحد واضح لسياسات القهر والقمع والارهاب. وما تزال منطقة سترة محاصرة حتى الآن. وسمع في الوقت نفسه دوي انفجارات يعتقد انها ناجمة عن اسطوانات الغاز التي تستخدم للطبخ في المنازل. وكانت انفجارات الليلة الماضية تهز البحرين كلها. وشهدت منطقة الدراز مسيرات مماثلة كانت قد بدأت قبل ليلتين. وما تزال منطقة كرباباد محاصرة منذ يومين وذلك لمنع المواطنين من التوجه الى قبر الشهيد السيد علي امين محمد الذي قتله الجلاد المعروف خالد الوزان في ١٧ اغسطس الماضي. وقد قرر الشعب احياء اربعينيته باساليبه السلمية المعروفة التي منها المسيرات والمجالس العزائية وكتابة الشعارات على الحيطان وتوزيع المنشورات وتفجير اسطوانات الغاز في الساحات العامة. ويتوقع خروج المزيد من المسيرات الاحتجاجية المطالبة بعودة الدستور هذه الليلة وخصوصا في

منطقة كرباباد مسقط رأس الشهيد.

● وعلى صعيد آخر ما يزال الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات يرفض اصلاح العطب الذي لحق بخطوط الهاتف في مناطق عديدة بسبب نيران القوات الاجنبية. وتعاني منطقة الدراز حالة الانقطاع عن العالم منذ ثلاثة ايام، وكذلك منطقة سترة. ويأمل نجل رئيس الوزراء ان يؤدي عزل مناطق الانتفاضة عن العالم الى ابقاء ما يحدث فيها سرا لا يذاع، ولكنه فشل في ذلك وسوف تفشل سياسات التضليل والتشويش والتعتيم. وقد اعتقل من منطقة الدراز يوم امس كل من فتحي حسين، ٢٠، علي احمد، ١٧، وخمسة من اعضاء فريق كرة اليد التابع للنادي العربي بالمنطقة عرف من بينهم مظاهر عبد النبي العصفور، بينما كانوا عائدين من التدريب، واطلق سراحهم لاحقا.

● هذا وقد بذلت الحكومة جهودا غير معقولة لمنع الاستجابة الشعبية لنداء المعارضة بالاستمرار في برنامج المقاومة المدنية والاستفادة من المناسبات المهمة للشعب. فقد اغلقت مسجد الصادق بمنطقة القفول ومنعت المصلين من ارتياده. ووضعت اقفالا كبيرة على بابه ووقفت سيارات مليئة بالقوات الاجنبية امام المسجد لمنع اي شخص من الاقتراب منه. وهناك مساجد عديدة اغلقت بامر ايان هندرسون لمنع المصلين، الامر الذي يزيد غضب المواطنين ويأتي بنتائج معاكسة لما تتوقعها الحكومة. ومنها مسجد كرباباد الذي تقف امامه سيارات القوات الاجنبية وتمنع اي شخص من الاقتراب منه. وفي اليومين الماضيين اصبحت تعتقل كل من يمشي في المنطقة، فيما اطفأ المواطنون جميع الانوار في القرية في الليلتين الماضيتين للتعبير عن حزنهم لمقتل الشهيد. وتظن الحكومة ان منع اقامة اربعينية الشهيد سوف ينسي العالم جريمة قتله تحت التعذيب. وقد تغيب اهالي المنطقة عن العمل يوم امس وهذا اليوم لانهم لم يستطيعوا مغادرة منازلهم، كما تغيب طلاب المدارس والجامعة. ومنعت القوات الاجنبية السيارات التي تنقل الاطفال الصغار الى الحضانة من دخول المنطقة.

● وشوهدت سيارات الشغب تدخل منطقة بوري يوم امس باعداد كبيرة لقمع مسيرات شعبية فيها. وحدث انفجار كبير الساعة ٢٠, ٩ الليلة الماضية احدث ارباكا في المنطقة، وكانت السنة اللهب تتصاعد فوقها. ولم ترد اخبار مفصلة عن الوضع في المناطق الاخرى مثل كرزكان والدير ولكن تأكد خروج مسيرات في كل هذه المناطق. واصبحت معنويات المواطنين عالية جدا وهم يرون انتفاضتهم مستمرة برغم مرور عامين على

انطلاقتها وبرغم الارهاب الحكومي المنظم.

٢٧ سبتمبر

تضامنت جماهير الانتفاضة مع المعتقلين السياسيين بالتوقف عن استخدام الكهرباء والماء والهاتف لمدة ربع ساعة ابتداء من الثانية بعد ظهر اليوم الجمعة ٢٧ سبتمبر، واثبتت بذلك ان المقاومة المدنية ماضية في نهجها المتحضر لتوحيد صفوفها في مواجهة المخطط الاستبدادي لاعادة عهد «السخرة» و « الرقابية» و « الفداوية» الذي قضت عليه انتفاضة ١٩٢٢.

● وتواصلت اعمال المقاومة خلال الايام الثلاثة الماضية حيث خرجت المظاهرات في الدراز والسنابس والديه وسترة وطشان وكرزكان وبوري وبني جمرة وغيرها من المناطق الرئيسية في البلاد. وكانت قوات الامن قد فرضت حصارا خانقا حول كرباباد ومنعت أهلها من التحرك والتنقل، ثم اعتدت على المنازل واعتقلت عددا من الشباب بصورة عشوائية. كما قامت بالعمل غير الانساني ذاته في الدراز وسترة والديه والسنابس، فيما استمرت في محاصرة مسجد الصادق بالقفول واغلاقه.

● وجاء تصاعد الاحداث بهذه الحدة نتيجة لاصرار حكومة الشيخ خليفة بن سلمان على تجاهل مطالب الحركة والدستورية والاستمرار في اعتقال الرموز الشعبية والآلاف من رجال البحرين ونسائها.

● ففي يوم الخميس ٢٦ سبتمبر، خرجت المسيرات الدينية الضخمة بمناسبة وفاة السيدة فاطمة الزهراء في مناطق مختلفة في انحاء البلاد، وكان اكبر موكب جماهيري قد خرج من مأتم سلوم بالمنامة الامر الذي اذهل السلطة التي قامت بعدوان غادر على جمهور الموكب بعد منتصف الليل واعتقلت عددا من الشباب.

● والجدير بالذكر ان رئيس الوزراء كان قد اخر الاعلان عن اسماء اعضاء مجلس الشورى الذين يعينهم بنفسه من اجل خدمة مصالحه الخاصة ومواجهة التطلعات الدستورية للمجتمع المدني البحريني. وجاء التأخير عن الاعلان بعد ان فشل في الحصول على أسماء لشخصيات يحترمها ابناء الشعب، مما اضطره ان يهدد بعضها بالانتقام اذا لم يستجيبوا لاوامره. وتعبر هذه الممارسة غير الشريفة عن الازمة الخانقة لرئيس الوزراء الذي لم يحصل على اي تاييد لنهجه الدكتاتوري. ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة مزيدا من التوتر نتيجة لهذا الفشل التاريخي، خصوصا وان التعيينات

الاجبارية التي يحاول تقريرها رئيس الوزراء ستبوء بالفشل ومقت الشعب الذي لن يساوم على مبادئه مهما كان التهديد.

● وقد استسخف المراقبون السياسيون الامر الاميري رقم ١٢ الذي اصدره الامير بشأن مجلس الشورى، اذ نص الامر في مادته الثانية على ان الاعضاء المعينين لن يسمح لهم بمناقشة اي شأن سياسي، وحدد الشؤون التي يختص بهاالمجلس في فقرة (أ) «بالنواحي الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية». كما ان المادة (٣٠) من المرسوم توضح ان رئيس الوزراء يمكنه معاقبة اي عضو يعينه دون اي اعتبار لمن اختارهم بنفسه، اذ تنص المادة: «ويعتبر بمثابة الاذن (باتخاذ اجراءات جزائية) عدم اصدار المجلس قرارا في طلب الاذن خلال اسبوعين من تاريخ تلقيه الطلب»، بمعنى ان بامكان رئيس الوزراء ان يطلب الاذن لمعاقبة اي عضو يحاول الخروج عن الخط الذي رسم له واذا لم يحصل على رد من الاعضاء المعينين الآخرين خلال اسبوعين، فانه سوف يسلط عليه هندرسون وجهازالمخابرات لممارسة الدورالقمعي ضده.

● ولذا فان ابناء الشعب يراقبون حركة التعيينات والتهديد الذي يمارسه رئيس الوزراء ضد بعض الشخصيات وسوف يحدد موقفه لمواجهة المجلس المفروض والاجراءات الامنية الاخرى واسقاطها كما اسقط نظام الرقابية والسخرة والفداوية في العشرينات. فالشعب الذي ضحى من اجل حقوقه الطبيعية والدستورية غير مستعد للتنازل لعقلية التخلف والابتزاز التي تحاول ان تفرق بين ابناء الشعب من خلال فرض التعيينات في محاولة يائسة لاسقاط تلك الشخصيات التي احتفظت بكرامتها ولم تدنس تاريخها.

٢٨ سبتمبر

● عمت الاحتجاجات المناطق الرئيسية في البحرين، مساء يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر، فيما استمرت المواجهات بين ابناء الشعب العزل وقوات الامن الاجنبية التي استخدمت طائرات الهليوكبتر لاطلاق الرصاص المطاطي والغازات الخانقة ضد المناطق السكنية. ففي الساعة الثامنة من مساء الجمعة (ليلة السبت) بدأت المظاهرات والاعمال الاحتجاجية تعم مناطق البحرين. وشهدت مناطق الدراز، السنابس، الديه، جدحفص، الدير، عراد، سماهيج، كرزكان، المالكية، سار، بني جمرة، كرانة، وسترة، مواجهات ومظاهرات سمع خلالها اصوات الانفجارات والهتافات المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة الحياة البرلمانية كما نص على ذلك دستور

البلاد، وكانت الجماهير المنتفضة قد استجابت لنداء المعارضة بعد ظهر الجمعة وتوقفت عن استخدام الكهرباء والماء والهاتف لمدة ربع ساعة. وقد عانت كرباباد من الحصار الذي فرضته قوات الامن على المنطقة ومنعت الاهالي من الخروج والدخول. كما عانت القرية من الاعتداء الوحشي ضد المنازل والممتلكات واغلقت جميع المحلات التجارية ماعدا المخبز الذي تعتمد عليه القرية. ومن جانب آخر استمرت قوات الامن في محاصرة مسجد الصادق بالقفول ومنعت المصلين من الاقتراب منه. وكان الحصار قد بدأ قبل اسبوع واستمر حتى يوم امس. هذا ويتعرض مسؤول المسجد الحاج عبد الله الابريق، للاستجواب من قبل جهاز المخابرات، كما يتعرض الحاج حسن جار الله لمضايقات واستجوابات مشابهة. وكان الحاج حسن قد قضى سبعة شهور في سجون آل خليفة عقابا له على موقفه المشرف وعدم الخضوع لاوامر قوات الامن التي هاجمت جامع الصادق بالدراز مرات عديدة، واعتقلت اعدادا كبيرة من المصلين طوال شهور الانتفاضة.

● هذا وقد اعلنت السلطة اليوم السبت (٢٨ سبتمبر) اسماء ٤٠ شخصا، عينهم رئيس الوزراء في مجلس الشورى. وتضمنت الاسماء بعض الشخصيات التي استدعاها رئيس الوزراء يوم الاربعاء قبل نهاية الدوام ببضع دقائق واخبرهم بتعيينهم للمجلس دون السماح لهم بالرد او رفض التعيين. ولهذا تصاعد السخط الشعبي ضد رئيس الوزراء الذي هدد بالانتقام من تلك الشخصيات اذا رفضت التعيين الاجباري في مجلس الشورى. وهناك استعدادات شعبية لاسقاط هذا المجلس المشؤوم، الذي ولد ميتا ولن يجد لدى شعب البحرين المتحضر سوى الرفض المطلق. فالحكومة التي فشلت في تركيع الشعب من خلال القتل والسجن والتشريد تحاول اليوم شراء بعض الضمائر وابتزاز بعض الشخصيات اذا رفضت التعيين الاجباري في مجلس الشورى، لكي تباشر في بدء مهرجانها الذي اعدته لشهر اكتوبر. وكانت الحكومة قد دعت عددا من اعضاء البرلمان البريطاني لزيارة البحرين. ولكن الزيارة تم تاجيلها بعد انفجار الاوضاع وازدياد عدد المعتقلين. فالحكومة لن تستطيع خداع الصليب الاحمر فيما لو سمح لوفد منه، بزيارة السجون. اذ ان من شروط اللجنة الدولية مقابلة جميع المعتقلين والموقوفين والتحدث معهم بحرية. ويتوقع ان تقوم الحكومة بمناورة اخرى من خلال السماح لبعض الزائرين الاجانب بمعاينة بعض الزنزانات التي تم اعدادها مؤخرا لهذا الغرض، ومن ثم توفير فرصة لهؤلاء ليقولوا إنهم زاروا السجون واطلعوا عليها ووجدوها على

احسن ما يرام. ان الحكومة تمارس العديد من الحماقات التي تنقلب عليها الواحدة تلو الاخرى. فهي تحاول المناورة والابتعاد عن جوهر الازمة وتصطدم كل مرة بوعي مجتمع البحرين المتطور الذي لا يلائم العقلية القبلية المتخلفة.

● هذا واصدرت مجلة الايكونوميست البريطانية تقريرها الفصلي عن البحرين (١٠ صفحات) جاء فيه: «منذ اعتقال احد قادة المعارضة، الشيعي البارز الشيخ عبد الامير الجمري، في يناير الماضي، واعتقال ستة من المعارضين الرئيسيين الآخرين، التف العديد من البحرينيين المستائين من الاوضاع حول حركة احرار البحرين، وكانت المعارضة قد دعت في ٢٦ يوليو ابناء الشعب للتوقف عن استخدام الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق تضامنا مع القيادات المعتقلة. وكانت الاستجابة واسعة خصوصا في المناطق الشيعية. كما تمت مقاطعة محطات التزود بالوقود حينها. وبسبب هذا النجاح دعت المعارضة لعمل مماثل في ١٦ اغسطس بمناسبة مرور ٢٥ سنة على الاستقلال. وجاء ذلك في ختام اسبوع من العصيان المدني الذي شهد استجابة ملحوظة لعدم دفع فواتير الخدمات العامة وتقليل التسوق والاقتصار على الاحتياجات الاساسية خلال تلك الفترة.

٣٠ سبتمبر

● قدم رئيس الوزراء هديته لموظفي لجنته الحكومية التي اسماها «مجلس الشورى» يوم ٢٨ سبتمبر بالايعاز لمحكمة امن الدولة باصدار احكام عشوائية ضد تسعة من المواطنين وجميعهم من السنابس.. وحكمت المحكمة التي يرأسها احد افراد العائلة الحاكمة علي كل من محمد جعفر الصباغ وجعفر المخوضر وعلي عبد الحسين المخوضر وهشام الزهيري وحسن الحداد بالسجن خمس سنوات كما حكمت بالسجن ثلاث سنوات على ماجد عباس، حسين الكتله وشاكر كايد. ويؤكد اصدار الاحكام العشوائية استمرار القمع والتلاعب بمصير البلاد من خلال المراهنة على سياسة تكسير الرؤوس التي باءت بالفشل. وكانت المخابرات وقوات الامن الاجنبية قد ضربت حصارا على اهالي كرباباد استمر خمسة ايام ومنعت اي شخص من الخروج اوالدخول. وقد اضطر الأهالي لمعالجة ومساعدة احدى النساء اللاتي احتجن لمستشفى الولادة. كما منعت شاحنات المياه من دخول القرية مما اضطر المواطنين لاستخدام الماء غير الصالح للشرب، وانتهكت قوات الامن حرمات المنازل واعتقلت العديد من الرجال والشباب من ضمنهم فضيلة الشيخ

حسن اوال (٧٥) عاما.

● كما هاجمت القوات المعتدية قرى ومدن الانتفاضة واعتقلت اعدادا كبيرة فيما استمرت اعمال الاحتجاجات وسمع دوي الانفجارات مساء السبت ٢٨ سبتمبر في عالي، بوري، النويدرات، سترة، بني جمرة، الديه، الدراز. وعرف من المعتقلين في الدراز رياض حسين ٢٢ عاما، الياس الحجري ٢٠ عاما، عبد الجليل الباشا ٢٤ عاما، والطفل ابراهيم ناصر ١٣ عاما، وعندما حاولت ام ابراهيم منع القوات الاجنبية من اختطاف ابنها انهالوا عليها بالضرب المبرح في وسط غرفة النوم، كما انهالوا على جعفر الدرازي بالضرب ايضا.

● كانت هذه الاعتداءات والاحكام العشوائية هي الهدية التي تقدمها اسرة ال خليفة للموظفين الذين عينوا في مايسمى بمجلس الشورى الفاقد لجميع الصلاحيات الدستورية والمرفوض شعبيا، هذا المجلس لا يمكنه ان يقوم بأي دور لصالح الوطن وابناء الشعب حتى ولو احتوى على الف شخص ما دام لم ينتخبه الشعب. فالمجلس ليس له قيمة مع وجود قانون امن الدولة ومحاكم امن الدولة، وهو لا يملك حتى اصدار القوانين ولا يملك حق مساءلة الحكومة في شتى المجالات واهمها الجوانب السياسية التي تتعلق بامن المواطنين وحقوقهم الدستورية والطبيعية.

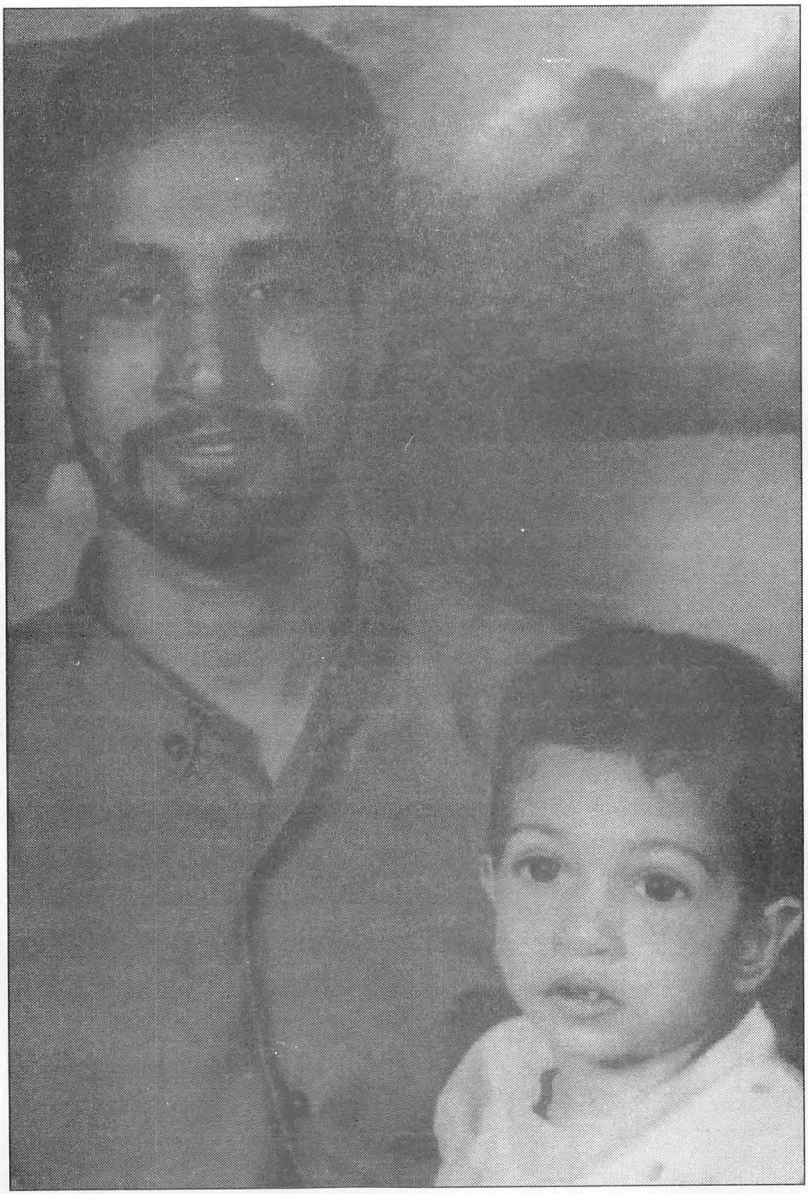
ان آل خليفة ينظرون لشعب البحرين نظرة الاستصغار والاحتقار، وكل جملة ينطقون بها توضح عقليتهم غير المتحضرة. فرئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة يصرح لاحد الصحافيين «لقد جاؤوا كالكلاب» قاصدا نادي العروبة الذي اجبر على نشر اعلان في الصحافة عن تلفيق المخابرات مؤامرة انقلاب ضد العائلة الحاكمة في يونيو الماضي. ويقول وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات لشخصية بريطانية: «سوف نسحق هؤلاء كما سحقنا اجدادهم» ويتولى رئيس مكتب ولي العهد نشر قصائد بدوية تافهة لشتم الاعراض، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين شخصيات غير ذات قيمة ويجبر بعضها لكي يقوموا بدور التصفيق والتطبيل لسياسة احتقار ابناء الشعب.

لقد وجهت الشخصيات المرموقة صفعة لهذه السياسة بعدم موافقتها الدخول في اللعبة القديمة الجديدة التي يعتمدها رئيس الوزراء. فهو نفسه الذي عين عددا من المعارضين كوزراء في مطلع السبعينات وعين آخرين كسفراء مستغلا ضعف بعض النفوس امام المنصب وخوف بعضها الآخر من بطشه. الا ان التسعينات ليست السبعينات وما قبلها. فالشعب اوعى بكثير مما يتصور رئيس الوزراء واعوانه، وهو مصمم على الاستمرار في

نهج المقاومة المدنية وسياسة عدم التعاون مع النظام حتى بأذن الله بنصر منه.

● على صعيد آخر غيرت وزارة الخارجية رأيها وقررت تقديم مذكرة لمحكمة العدل الدولية في لاهاي اليوم الاثنين بعد ان فشلت في اقناع الاطراف الخليجية الاخرى بنهجها الساعي لخلق المشاكل الاقليمية. وكان ولي العهد قد دعى للحرب والوحدة (في آن واحد) مع قطر. كما اعلن رئيس الوزراء انه قرر تحويل جزر حوار الى محمية طبيعية لحماية الطحالب. وقدم وزير خارجية البحرين في السعودية رسالة للامين العام لمجلس التعاون الشهر الماضي قال فيها ان البحرين لن تحضر مؤتمر القمة الذي سيعقد في ديسمبر القادم في الدوحة.

● وفي نيويورك اجتمع قبل يومين وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك مع نظيره الايراني علي اكبر ولايتي وبحثا مسالة اعادة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها. وصرح متحدث باسم حركة احرار البحرين: «ان المعارضة ترحب بتحسين العلاقات مع جميع دول المنطقة وترى ان العائلة الحاكمة ارادت من اقحام ايران في الشان الداخلي تخويف ابناء السنة في البحرين من اخوانهم الشيعة بتفكيك الصف الوطني وتشويش الاهداف الدستورية المعتدلة وكسب ود الولايات المتحدة، الا ان الحكومة اكتشفت ان جميع خططها باءت بالفشل بسبب تلاحم المعارضة الوطنية واصرار جماهير الانتفاضة على المضي في نهج المقاومة المدنية حتى تحقيق المطالب الحقوقية والدستورية.



بأي ذنب قتلت...؟ الطفل علي التينون قتل مع أبيه وأمه بتفجير منزلهم

أكتوبر ١٩٩٦

٧ اكتوبر

● أكد وزير خارجية البحرين اصرار حكومته على مقاطعة قمة مجلس التعاون معتبرا ان ذلك يشكل ضغطا على دولة قطر لسحب قضية الخلاف الحدودي بين البلدين من المحكمة الدولية. وهاجم الوزير البحريني في مقابلة نشرت اليوم في جريدة «الحياة» التي تصدر في لندن الدوحة هجوما شديدا بسبب اصرارها على ابقاء قضية الخلاف الحدودي امام المحكمة. وكان وزير الاعلام، محمد المطوع، قد كرر لوكالة انباء الخليج قبل يومين اصرار حكومته على مقاطعة قمة الدوحة. هذا في الوقت الذي كررت فيه المعارضة البحرينية اتهامها رئيس الوزراء بارتكاب اخطاء استراتيجية بخصوص الخلاف الحدودي مع قطر وفي مقدمتها الغاء وزارة الدولة للشؤون القانونية التي كان وزيرها الدكتور حسين البحارنة وكيل دولة البحرين في المحكمة الدولية. وكانت تلك الوزارة قد الغيت في التعديل الوزاري العام الماضي في خطوة كانت تهدف لاقناع الرأي العام بجديته في الاصلاح ولكنها فشلت في ذلك. واكد مراقبون سياسيون ان القرار البحريني بمقاطعة القمة لن يؤثر على الوضع كثيرا وان حكومة البحرين سوف تجد نفسها معزولة على الصعيد الخليجي، وسوف تظهر امام الرأي العام الخليجي انها سبب تمزيق الصف الخليجي واضعاف مجلس التعاون. ويتوقع المراقبون ان تتراجع حكومة البحرين في اللحظات الاخيرة عن موقفها وتحضر القمة، ولهذا يطرح المراقبون سيناريوهات للحجج التي سوف تطرحها الحكومة لتبرير تراجعها عن ذلك القرار لاحقا. اما المعارضة البحرينية فترى ان مقاطعة رئيس وزراء البحرين قمة الدوحة سوف تؤكد العقلية المتخلفة التي تحكم البحرين والتي تعكس الطبيعة المستبدة لرئيس الوزراء.

● وتأتي تصريحات وزير الخارجية في الوقت الذي تتصاعد فيه النقمة الداخلية ضد حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الرافضة لدستور البلاد والمصرة على سياسة

القمع والارهاب ضد شعب البحرين. وقد شهدت البلاد في اليومين الماضيين مزيدا من التوتر بسبب رفض الشعب لاطروحة مجلس الشورى التي تعتبر انتهاكا صارخا لرغبات الشعب وتحديا للاجماع الوطني المطالب بانتخاب مجلس تشريعي على اساس نصوص الدستور. ففي اليومين الماضيين شهدت مناطق ابوصيبع والكورة وتوبلي وسترة والسنابس وعالي والقفول مواجهات بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين المصرين على ممارسة حقهم الدستوري في التعبير السلمي عن آرائهم والمطالبة بمجلس تشريعي منتخب. وشوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من حرائق عديدة في الشوارع لمنع عدوان القوات الاجنبية، كما سمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز في مناطق عديدة. وقد اكد عدد من الاجانب استمرار التوتر وسماع اصوات الانفجارات والحرائق. ولم يتسن لهم معرفة من يقوم بالحرائق. وقد قرر المواطنون مقاطعة اعضاء مجلس الشورى الذين عينهم رئيس الوزراء اجتماعيا بسبب قبولهم بالمجلس الذي يراد منه ضرب المشروع الوطني لاعادة العمل بالدستور. فمثلا رفض المواطنون دعوة الدكتور حسن العريض الذي عين الاسبوع الماضي بمجلس الشورى لحضور وليمة عشاء اعدها لهم من اجل التقرب اليهم ولكن لم يحضرها سوى شخص واحد الامر الذي احرجه للغاية. وقام مجهولون بحرق منزل الدكتور فؤاد شهاب الذي قبل التعيين بمجلس الشورى. واصبح اعضاء المجلس مرفوضين بشكل كامل بسبب قبولهم الوقوف مع رئيس الوزراء الذي تلطخت يداه بدماء الابرياء والذي يعتبر رمزا لكل مصائب البلاد ومشاكلها الداخلية والخارجية.

● ومن جهة اخرى فقد تابع المواطنون في الايام القليلة الماضية الحملات الانتخابية الكويتية باهتمام بالغ واكدوا اصرارهم على استمرار الانتفاضة السلمية المباركة حتى تتحقق طموحات الشعب في الوصول الى قدر من الحرية شبيه بالوضع الكويتي، وانهاء عهد الظلام والقمع والارهاب الذي فرضه الثنائي خليفة - هندرسون على البلاد منذ اكثر من عشرين عاما. وتساءلوا على نطاق واسع عن سبب منعهم من العيش وفق مقتضيات الدستور كما هو الحال في الكويت، ولماذا يحق للشعب الكويتي التمتع بقدر من الامن والاستقرار والتعبير عن الرأي بينما يمنع الشعب البحريني من كل ذلك. ويدرك المواطنون الدوافع التي دفعت الامير للاسراع في تعيين اعضاء مجلس الشورى قبل الانتخابات الكويتية. ويرون انه يشعر بجريمة رفض العمل بالدستور وفرض مجلس وطني معين، ويعلم انه لو تأخر التعيين الى ما بعد الانتخابات الكويتية فان

اجراءاته سوف تبدو رخيصة ومبتذلة، ولذلك فقد بادر بسرعة فائقة لتعيين اعضاء المجلس وافتتاح الدورة الحالية. ويتوقع المراقبون ان يكون للانتخابات الكويتية التي اجريت هذا اليوم انعكاساتها على الوضع البحريني خصوصا وانها تكشف المفارقة الواضحة بين حكومتي البلدين. فهناك حكومة تحترم دستور بلادها وتعمل بمقتضاه وحكومة تنتهك الدستور وترفض العمل به وتنتهك حقوق مواطنيها على اوسع نطاق، وتتعامل مع الابرياء من النساء والاطفال بلغة الرصاص والاعدام والقتل العمد والتعذيب حتى الموت.

١١ اكتوبر

● استمرت المواجهات في اليومين الماضيين بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية وخصوصا في منطقة السنابس والمناطق المحيطة بها. وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في المنطقة وشوهدت ألسنة اللهب المتصاعدة من بعض الحرائق المتفرقة في عدد من المناطق. هذا في الوقت الذي سعت فيه القوات الاجنبية عبثا الى استفزاز المواطنين وقهر عنفوانهم ومنعهم من التعبير السلمي عن مواقفهم وآرائهم السياسية. هذا وقد عبر المراقبون عن اعجابهم بروح الصمود والتصدي التي يتمتع بها المواطنون بوجه الاستفزازات والعدوان السلطوي، والاستمرار في التعبير السلمي عن الموقف والرأي والاصرار على المطالب الدستورية التي كشفت عداء رئيس الوزراء للدستور والقانون. هذا في الوقت الذي يتوقع فيه ان يشهد النصف الثاني من هذا الشهر (اكتوبر) المزيد من الفعاليات الشعبية والاحتجاجات والمسيرات لتتزامن مع مرور عام كامل على الاعتصام الذي قام به الشيخ الجمري واخوته احتجاجا على عدم التزام الحكومة بجانبها من الاتفاق الذي كان قد أبرم في السجن بين الطرفين. وقد دعت المعارضة الى احياء تلك الذكرى بالاساليب السلمية التي عرفت بها الانتفاضة المباركة وبشكل يؤكد استمرار الموقف الشعبي المتلاحم بوجه سياسات القمع والارهاب التي يمارسها جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون.

● هذا وقد اصبح مجلس الشورى الذي ولد ميتا مادة للتندر الشعبي والتعليقات الساخرة. كما اصبح جميع اعضائه مرفوضين شعبيا ولا يحظون باحترام احد. وللتدليل على ذلك فقد علقت ملصقات وبوسترات تؤكد الرفض الشعبي لهذا المجلس المعين الذي لا يحظى باية شرعية. وكان هناك بوستر كبير رسمت في زاويته اليمنى

صورة ابراهيم حميدان، رئيس المجلس، وفي الزاوية اليسرى صورة رئيس الوزراء، وتحتهما اعضاء المجلس وقد كتب على البوستر «علي بابا والاربعون حراميا». ومع ان بعض اعضاء المجلس الجديد تعرضوا لاكراه شديد من قبل مكتب رئيس الوزراء للقبول بعضوية المجلس الا ان الشعب رفض اعذارهم جميعا واعتبرهم اعداء للشعب والدستور، وقرر معاملتهم كما يعامل عادل فليفل وخالد الوزان. وكما يقول احد ممثلي المعارضة: «اذا كان الجلادون يوفرون الغطاء الامني لرئيس الوزراء فان اعضاء مجلس الشورى، بقبولهم الدخول فيه، يوفرون مظلة سياسية لنظام الارهاب والقمع والاستبداد». وتساءل: «كيف يقبلون بحضور جلسات هذا المجلس ويترهلون على الكراسي في الوقت الذي يقبع ابناء بلدهم في السجون والزنزانات؟ كيف ماتت ضمائرهم حتى وافقوا على مداهنة القتلة والمعذبين واعداء الشعب؟ كيف يقبلون لانفسهم تطبيع العلاقة مع نظام يعتقل علماءهم ونساءهم واطفالهم؟».

● هذا وقد انتشرت الشعارات الجديدة الرافضة لمجلس الشورى والداعية لمقاطعة اعضائه اجتماعيا، على الجدران في كل مكان، كما تعددت الشعارات الهاتفة بحياة الشيخ الجمري واخوته القابعين في السجون. وشوهد يوم امس عدد كبير من قوات الشغب والامن وهم يمسحون الشعارات في منطقة الديه والمناطق الاخرى الواقعة على شارع البديع. وذكرت تقارير ان بعض المدارس حدثت بها حرائق الاسبوع الماضي ومنها مدرسة السلمانية للبنين. كما شوهدت ملصقات كثيرة على الحيطان تندد بسياسات الحكومة وتؤكد استمرار الصمود الشعبي.

● ومن ناحية اخرى كتب وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، رسالة جوابية الى اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البريطانية لحقوق الانسان البريطانية، أثار فيها بعض القضايا وكان مما جاء فيها: «حسب معرفة السفارة (البريطانية في البحرين) فانه حسب القانون البحريني، فان الاعترافات التي تقدم للشرطة لا يمكن ان تستعمل كدليل في المحكمة. والمهم هو ما يقوله المتهم في المحكمة. وهم (مسؤولو السفارة) يحاولون الحصول على توضيحات من الخبراء القانونيين. وهذا لا يستثني، طبعا، احتمال تعرض المتهمين للضغط لكي يقولوا امام المحكمة انهم مذنبون. ولكن البحرينيين (الحكومة) على علم بما سيجلبه هذا التصرف من شجب دولي».

● وعلى صعيد آخر فقد استسخف المراقبون تصريحات وزير الخارجية البحريني، الشيخ محمد بن مبارك، لجريدة «الحياة» يوم الاثنين الماضي التي حاول فيها اتهام دولة

قطر بدعم المعارضة في البحرين. وكانت تلك الادعاءات مادة للتندر والضحك والاستهزاء. وادرك العالم ان حكومة البحرين مستمرة في اساليبها التضليلية التي تزيد التهمة ضدها ولا تبرئها من الجرائم التي ارتكبتها ضد شعب البحرين. فكل ما يجري في البلاد هو مؤامرة خارجية بدعم دول تختلف اسماؤها حسب اختلاف الظروف والعلاقات. فبالأمس كانت ايران، حسب المسرحية الفاشلة التي اعلن عنها هندرسون في شهر يونية الماضي، هي التي تدعم المعارضة وتدرب افرادها وتسعى لاسقاط النظام في البحرين. اما اليوم فدولة قطر هي المتهمة. واذا كانت ايران التي تبعد عن البحرين مسافة طويلة تسعى لتدريب ثلاثة آلاف من المعارضين، بشكل سري، فان قطر التي هي اقرب الى البحرين والتي توجد بينها وبين آل خليفة مشكلة حدودية معروفة، لا بد انها تسعى لتدريب عشرة آلاف بحريني سرا! وعش رجبا ترى عجبا. ولا يستبعد ان تكون السعودية في المستقبل هي المتآمرة ضد حكومة البحرين. وكان الضعف واضحا في كلام من حاول الدفاع عن وزير خارجية البحرين، حيث انه كان كلاما غير متسق أو متوازن على الاطلاق. وحاول نبيل الحمر، الذي لم يحالفه الحظ هذه المرة لدخول مجلس الشورى، التصريح لهيئة الاذاعة البريطانية حول تصريحات وزير الخارجية، ولكن خانته الكلمات ولم يقل شيئا.

١٤ اكتوبر

● خرجت صباح اليوم مسيرة سلمية حاشدة في مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات. وشاركت طالبات المدرسة في المسيرة التي رفعت خلالها شعارات تطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة العمل بالدستور. وكانت هذه المدرسة قد شهدت مسيرات عديدة العام الماضي وتعرضت مدرساتها لقمع شديد ومنعن من العمل فترة طويلة. كما اعتقل عدد من طالباتها ومنع عدد آخر من حضور الدروس في تحد صارخ لمتطلبات العصر التي تدعو الى دعم العلم وتشجيع التعلم. وجاءت مسيرة اليوم لتؤكد اصرار الشعب، نساء ورجالا، على الاستمرار في الانتفاضة الشعبية التي اظهرت للعالم ظلامة شعب البحرين على ايدي العائلة الخليفية الحاكمة والقوات الاجنبية التي استقدمتها لقمع المواطنين. ويتوقع انضمام مدارس اخرى الى الحركة الشعبية خصوصا في ظل استمرار غياب الحكم الدستوري عن البلاد، واصرار رئيس الوزراء على حكم البلاد وفق ارادته الشخصية وعدم التزامه بالقانون الدستوري. كما ان هناك اصرارا لدى

طلاب المدارس والجامعة على رفض الانظمة العسكرية التي فرضها وزير التربية، العسكري عبد العزيز الفاضل، على جهاز التعليم في البلاد.

● هذا وقد ساهمت سياسات القمع التي يمارسها جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون في حدوث حالة استقطاب متميزة لم تشهد البلاد لها مثيلا من قبل. فلم يعد هناك اي دعم شعبي لحكومة خليفة بن سلمان، واصبحت الهوة بين الشعب والعائلة الحاكمة اوسع ما تكون عليه منذ ان احتلت هذه العائلة البلاد قبل اكثر من مائتي عام. وتساهم الاعتقالات العشوائية في زيادة صلابة الموقف الشعبي وتماسكه، على عكس ما تتوقعه الحكومة. هذا وقد اعتقلت قوات الامن يوم امس اربعة اطفال من منطقة جنوسان عرف منهم حسين حسن جواد، ١٣ عاما، محمد سعيد عبد العزيز، ١٦ عاما، احمد عبد النبي، ١٤ عاما. وبهذا بلغ عدد المعتقلين من هذه المنطقة الصغيرة ٣٤ سجينا منذ شهر رمضان الماضي. ويستمر اعتقالهم بدون تهمة او محاكمة في تحد واضح للاعراف والقوانين الدولية. كما اعتقل ١٢ شخصا من منطقة السنابس يوم الجمعة الماضية بدون اي مبرر.

● وفي تحد صارخ للاعراف الدينية والشعبية عين ايان هندرسون شخصا باكستانيا مرتبطا بجهاز الامن مسؤولا عن مسجد الصادق بمنطقة القفول. وكان مسؤول المسجد قبل ذلك هو الحاج عبد الله الابريق. وتنطوي هذه الخطوة على دلالة مهمة وهي البدء بتنفيذ خطة تأميم الممارسات الدينية وفقا لسياسة الضابط البريطاني المعروف، ايان هندرسون، في انتهاك غير مسبوق للقيم الدينية والشعبية. ويتوقع ان يؤدي ذلك الى المزيد من الغضب الشعبي تجاه سياسة الحكومة الهادفة الى تثبيت سيطرة الاجانب على البلاد سواء في جهاز الامن ام قوات الشغب ام الادارات العليا، وحتى في المساجد! وقد تنبه الشعب لهذه السياسة واصبح من بين مطالبه المعلنة ترحيل هندرسون من البلاد باعتباره مسؤولا عن اشد العهود التي مرت بها البحرين قمعا وارهابا وانتهاكا لحقوق الانسان وتحديا لمعتقدات الشعب وممارساته. ويعتبر الشعب هذا الضابط البريطاني مجرما ضد الانسانية.

● وفيما استمر التوتر في انحاء البحرين في الايام القليلة الماضية، سمعت اصوات الانفجارات في مناطق عديدة، واصبح الشعب اكثر اصرارا على اسماع صوته الى العالم شاكيا ظلم الحكومة التي ليس لها شبيه في العالم من حيث استعانتها بالمرتزقة من كل اصقاع العالم ضد شعب البحرين الرافض لسياساتها الارهابية.

هذا ويستعد الشعب لاحياء ذكرى مرور عام واحد على الاعتصام المهم الذي قام به الشيخ الجمري واخوته العام الماضي احتجاجا على فشل الحكومة في الالتزام بالاتفاق الذي ابرم بين الطرفين لحل الازمة. ويحمل شعب البحرين رئيس الوزراء وهندرسون مسؤولية افشال ذلك الاتفاق الذي كان يمكن ان يؤدي الى حل للازمة. ويتوقع ان يكون النصف الثاني من هذا الشهر موسم عمل شعبي عاصف ضد الاستبداد الحكومي ورفض رئيس الوزراء اعادة العمل بالدستور.

١٧ اكتوبر

● اعلنت المؤسسة المصرفية السويسرية Swiss Banking Corporation الانسحاب من البحرين ونقل مركز عملياتها الى دبي، وذلك بعد ان ترسخت القناعة لدى ادارتها بان البحرين لم تعد آمنة وان النشاط التجاري غير ذي جدوى فيها. وجاء هذا التطور في الوقت الذي تصر فيه حكومة رئيس الوزراء على التضحية بمكانة البحرين وامكاناتها وموقعها التجاري من أجل تحقيق نزوته الاستبدادية. واعتبر مصرفيون هذه الخطوة بداية تدهور البحرين كمركز مالي دولي خصوصا وان دبي اصبحت توفر للتجارة الدولية فرصا افضل مع استقرار سياسي واجتماعي واضح. وفي الوقت نفسه قام البنك الفرنسي Indosuez Bank باشعار موظفيه بانتهاء خدماتهم في غضون شهر واحد لانه قرر انهاء خدماته في البحرين. وقرر مصرف امريكي معروف قرارا مماثلا. وتعكس هذه القرارات قناعة المؤسسات التجارية الدولية بفشل حكومة البحرين في حل المشكلة الداخلية التي يرون انها آخذة في التفاقم. ويتوقع انسحاب عدد من الوحدات المصرفية (اوفشور) من البحرين في الشهور المقبلة بعد ان ادرك العالم جدية شعب البحرين في تحقيق مطالبه وفشل رئيس الوزراء في حل الازمة بشكل مناسب. وللتغطية على هذه التراجعات يقوم الاعلام الذي يديره محمد المطوع، وزير الاعلام، بتضخيم القوة الاقتصادية في البلاد والتحدث عن مشاريع وهمية لا اساس لها.

● وعلى صعيد آخر استمرت المسيرات في البلاد في اليومين الماضيين مطالبة باعادة العمل بالدستور ورافضة الحلول الحكومية غير الدستورية. وقد خرج المواطنون في مناطق عديدة عرف من بينها منطقة بني جمرة وأشعلوا النيران في الاطارات وسط الشوارع، ورفعوا هتافات حماسية أدخلت الرعب في قلوب القوات الاجنبية التي لم تتدخل. وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في عدة مناطق عديدة للتعبير عن

الاحتجاج الشعبي ضد الممارسات الحكومية. هذا في الوقت الذي امتنع فيه عدد كبير من طلبة المدارس عن الحضور احتجاجا على الممارسات القمعية لجهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون. ويتوقع تطور اضرابات المدارس في الايام المقبلة خصوصا وان هناك اتجاها لاضراب طلابي عام في ٣٠ اكتوبر احتجاجا على ممارسات قوات الشغب الاجنبية وقوات الامن ضد الطلبة، وخصوصا ضد منع عدد كبير من الطلبة والطالبات من الالتحاق بالمدارس هذا العام. وتجدر الاشارة الى ان وزير التربية العسكري، عبد العزيز الفاضل، اصبح يتعامل مع ابناء البحرين بمنطق عدائي وأمر بمنع الكثيرين منهم من الالتحاق بالدروس. وامر قبل يومين بفصل اكثر من اثني عشر طالبا من مدرسة الدراز ومدرسة اخرى. وهناك قرار بفصل اي طالب يشارك في اي عمل لا تدعمه الحكومة، اصدره وزير التربية والتعليم في محاولة يائسة لمنع التظاهرات الشعبية السلمية.

● هذا في الوقت الذي بدأت فيه فعاليات العصيان المدني الذي اعلن الشعب عنه لاحياء الذكرى السنوية للاعتصام الذي قام به الشيخ عبد الامير الجمري واخوته العام الماضي للاحتجاج على عدم التزام الحكومة بالاتفاق الذي كان الطرفان قد توصلا اليه لحل الازمة. وساهم الموقف الحكومي السلبي في تعقيد الازمة والوصول بالوضع الى ما وصل اليه الآن. وحدثت مواجهات عديدة يوم امس في بداية النشاط الشعبي، ويتوقع تصاعد التوتر في البلاد على مدى الاسبوعين المقبلين. وفي نهاية الشهر الحالي سوف يقوم الطلاب في جميع مراحل التعليم بالاضراب عن الدراسة يوما واحدا احتجاجا على سياسات القمع والارهاب الحكومية. كما قرر المواطنون نقل احتجاجاتهم تدريجيا الى العاصمة، المنامة، لايصال صوتهم الى العالم وليؤكدوا رفضهم المطلق للموقف الحكومي الرافض للحكم وفق مواد الدستور. ولا يستبعد وصول الامور بين الشعب والحكومة الى حد القطيعة الكاملة اذا لم تستمع العائلة الحاكمة الى منطق الاعتدال الذي يدعو الى تفعيل الدستور. ويدرك شعب البحرين ان حكومته تعيش اكبر ازمة سياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وان علاقاتها مع دول الخليج الاخرى قد بلغت ادنى مستوى لها. وقد عبر مسؤولون خليجيون عديدون للمعارضة انزعاجهم من سياسة رئيس الوزراء، ويبدو ان هناك رغبة خليجية في استبداله باعتباره مسؤولا عن تردي الاوضاع ليس في البلاد فحسب بل حتى على صعيد مجلس التعاون. وقد جاء قراره بعدم حضور القمة الخليجية المقبلة في الدوحة ليؤكد الشعور الخليجي العام بان الشيخ

خليفة بن سلمان آل خليفة مصمم على تدمير مجلس التعاون كما دمر بلاده.

١٨ اكتوبر

● استمرت الاحتجاجات والمسيرات الشعبية يوم امس في عدد من المناطق متحدية سياسة القمع الحكومية ومؤكدة استعداد الشعب للمزيد من الفعاليات حتى تحقيق الاهداف. وسمع الليلة الماضية صوت انفجار كبير في منطقة الدراز أدى الى حدوث استنفار في اوساط قوات الشغب الاجنبية. ويعتقد ان الانفجار الذي حدث بعد الساعة التاسعة بقليل نتج عن انفجار اسطوانة غاز كبيرة اشعلها المتظاهرون لايصال صوتهم الى العالم. وكان مواطنو منطقة بني جمرة قد خرجوا عصر امس في مسيرة ضد استمرار اعتقال الشيخ الجمري واخوته ولتأكيد المطالبة بعودة الدستور. وشوهدت حرائق عديدة في المنطقة اغلبها في اطارات السيارات وسط الشوارع. وقد قام مواطنو بني جمرة بفعاليات كثيرة في الايام القليلة الماضية استعداد لاحياء الذكرى السنوية الاولى للاعتصام الشهير الذي قام به الشيخ الجمري واخوته العام الماضي احتجاجا على فشل الحكومة في الالتزام بجانبها من الاتفاق الذي ابرم مع القادة في السجن.

● وشهدت الليلة الماضية مسيرات في مناطق اخرى كذلك. ففي الساعة السابعة والنصف مساء خرجت مسيرة كبيرة في منطقة السنابس رفع المتظاهرون فيها شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانهاء حالة الطوارىء المفروضة منذ عشرين عاما. ولكن القوات الاجنبية قامت بعدوان وحشي على المتظاهرين واعتقلت عددا من المواطنين. وشوهد الجنود الاجانب وهم يعتقلون ثلاثة من الاطفال تتراوح اعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما. وسحبوا الاطفال الثلاثة الى الشارع العام (شارع البديع) وقاموا بضربهم امام المارة امعانا في الارهاب والقمع.

● وقال موظف بريطاني غادر البلاد الاسبوع الماضي انه قرر عدم العودة اليها في الوقت الحاضر لان الاوضاع فيها تغلي بسبب رفض الحكومة تلبية مطالب المعارضة التي تعتبر معتدلة ومتحضرة. وعبر عن استغرابه من عقلية رئيس الوزراء الذي يصر على الاستمرار في سياسة العقاب الجماعي لكسر شوكة الشعب. واكد قناعته بان الوضع المضطرب سوف يستمر لانه لمس حماسا منقطع النظير بين الجيل الجديد الذي عاش الحرمان والقمع والارهاب، واصبحت لديه رغبة عميقة في التغيير. وفسر سياسة الارهاب الحكومية بانها تعبير عن التوتر الذي يسود اوساط العائلة الحاكمة وخصوصا

رئيس الوزراء بسبب شعوره بالفشل امام اصرار دولة قطر على ابقاء قضية الخلافات الحدودية امام المحكمة الدولية. وازداد غضب رئيس الوزراء الاسبوع الماضي عندما دشنت قطر باخرة جديدة لنقل الغاز المسال واطلقت عليها اسم «الزبارة» وهي المنطقة التي كان آل خليفة يعيشون فيها قبل مائتي عام والتي اصبحت جزءا من دولة قطر لاحقا. وكانت البحرين قد اطلقت على احدى سفنها العسكرية اسم «حوار» وهو اسم الجزر المتنازع عليها بين البلدين. وعبر هذا البريطاني عن اعتقاده بان رئيس الوزراء ينتقم من الشعب لتغطية فشل حكومته في تحقيق اي تقدم في محاولاتها الحصول على دعم خليجي لسياساتها الداخلية والاقليمية. وهناك انزعاج كبير لدى الحكومات الخليجية بسبب قرار رئيس الوزراء مقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة، وهو القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بدون علم اخيه، امير البلاد.

● هذا وقد تحولت جامعة البحرين الى قلعة عسكرية بامر من وزير التربية والتعليم، العسكري عبد العزيز الفاضل ورئيس الجامعة، العسكري محمد جاسم الغتم. فعناصر المباحث يملأون الجامعة ويراقبون الطلاب عن كثب، ويقومون بتفتيشهم بين لحظة واخرى. ولا يستطيع الطلاب التحدث مع بعضهم البعض، وعندما تجلس مجموعة منهم في زاوية يأتي المخبرون ليشاركوهم في الجلسة ويستمعوا ما يقولونه. وعلى كل طالب ان يحمل هويته الشخصية بشكل مستمر لانه معرض للتفتيش والتحقيق بين الحين والآخر. وتبدو بوابة الجامعة شبيهة بالقلعة، كما ان موقف السيارات في اسفل الجامعة قد تحول الى موقف سيارات الشرطة وعناصر الامن. وليس هناك مزاج للدراسة او التدريس

● ومن جهة اخرى عبرت المعارضة عن استيعابها لمغزى زيارة الرئيس الجزائري، الامين زروال، الى البحرين في هذا الوقت بالذات. وقالت انها رسالة من رئيس الوزراء الى الشعب بان حكومته مستعدة لتصعيد الوضع الامني في البلاد مستعينة بتجربة الجيش الجزائري، وهي تجربة ليست موضع فخر او اعتزاز. واذا كان رئيس الوزراء مستعدا لتنفيذ تهديداته السابقة بتحويل البلاد الى حمام دم فليعلم انه بذلك يجر المنطقة كلها وليس البحرين وحدها الى مستقبل اسود تسعى المعارضة باستمرار لمنع حدوثه. وحملت المعارضة رئيس الوزراء المعادي لكل ما هو دستوري وقانوني مسؤولية التردي الامني واكدت استمرار المطالب بدون تراجع او مساومة.

٢١ اكتوبر

● شهدت مناطق البحرين في اليومين الماضيين تصاعدا في الانتفاضة الشعبية المباركة بمشاركة قطاعات شعبية اكبر وتأهب للمزيد من الفعاليات التي تؤكد رفض سياسات الاستبداد الحكومية. وحدثت مواجهات عديدة بين قوات الشغب الاجنبية في مناطق بني جمرة والدراز والسنابس وسترة والبلاد القديم. ففي هذه المناطق خرج المواطنون في مسيرات تطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة العمل بالدستور. وصاحب ذلك اصوات مدوية ناجمة عن انفجار اسطوانات الغاز في منطقتي الدراز وسار على وجه الخصوص. واستمرت المواجهات في مناطق اخرى مثل كرزكان والدير وخصوصا يوم الجمعة الماضي. واعتدت القوات الاجنبية بالضرب والغازات المسيلة للدموع والخانقة في منطقة السنابس يوم الجمعة واعتقلت عددا من المواطنين. ونتيجة لذلك ازداد حماس المتظاهرين وقاموا باشعال نار كبيرة استمرت مشتعلة حتى حلول الظلام، برغم محاولات اطفائها. ويتوقع تصاعد الحركة المعارضة لسياسات القمع الحكومية في الايام القليلة الماضية، وذلك لاحياء الذكرى الاولى للاعتصام الذي قام به الشيخ الجمري واخوته احتجاجا على عدم التزام الحكومة بجانبها من الاتفاق الذي كانت قد وقعته مع رجال المبادرة في السجن. ويدرك العالم الآن ان سياسة الحكومة تلك هي التي ادت الى هذا التدهور في الاوضاع السياسية والاقتصادية.

● وعلى صعيد آخر ينتظر المواطنون الثلاثة المحكومون، ظلما، بالاعدام موعد الاستماع للاستئناف الذي كانوا قد تقدم محاموهم به ضد الحكم. وحسب قانون امن الدولة السيء الصيت فان الاحكام الصادرة عن محكمة امن الدولة لا تسمح بالاستئناف، ولكن القانون الدولي يمنع اعدام اي شخص محكوم بالاعدام ما لم يعط حق الاستئناف. وتشعر الحكومة بورطتها خصوصا وان الحكومة البريطانية اعلمت حكومة البحرين رسميا بانها ضد تنفيذ احكام الاعدام قبل السماح بالاستئناف لان ذلك مناف للقانون الدولي. ومع ان هناك قناعة بان الادلة المزيفة ضد المواطنين الابرياء سوف تقدم مرة اخرى وان اي قاض ينظر الى الاستئناف لن يستطيع تغيير الحكم ما لم يكن هناك قرار سياسي فقد اعتبرت المعارضة ان تلك الاحكام سياسية وليست قضائية. واذا أقر الامير تنفيذ الاعدامات فسوف يتغير الوضع في البلاد جذريا، حسب قول بعض رموز المعارضة، لان ذلك سوف يعتبر جريمة مكشوفة تستدعي سياسة جديدة تجاه الحكم القائم.

وعلى صعيد آخر استمرت محاكمات امن الدولة في تحد صارخ للنداءات الدولية المطالبة بالغاء هذه المحكمة التي تفتقر الى ابسط معايير العدالة. واصدرت في ١٩ اكتوبر احكاما قاسية بحق مواطنين ادينوا ظلما بما لم يفعلوه. فصدرت بحق عشرة اشخاص احكام بالسجن تراوحت بين ستة شهور وثلاث سنوات بتهمة اشعال حرائق اثناء المظاهرات الاحتجاجية السلمية. وكان نصيب اربعة منهم السجن لثلاث سنوات، وسنتين لشخصين آخرين، وستة شهور لاربعة اشخاص. كما فرضت المحكمة على ثلاثة منهم ضريبة قدرها ٢٠٠ دينار (٥٣٠ دولارا امريكيا) وعلى رابع ضريبة قدرها ٤٢٠ دينارا (اكثر من ١٠٠٠ دولار). وبهذا يبلغ عدد الذين حكمت عليهم محكمة امن الدولة بالسجن ١٦٦ شخصا. وحسب القانون الدولي فان استمرار احتجاز هؤلاء يعد اعتقالا عشوائيا لانهم لم يحصلوا على محاكمة عادلة، ويعتبر استمرار احتجازهم خرقاً للقانون الدولي.

● هذا وقد ذكرت مصادر الامم المتحدة مؤخرا ان المجموعة العاملة في اطار حقوق الانسان أقرت في دورتها الاخيرة (١٦ - ٢٠ سبتمبر الماضي) ثلاثة قرارات تتعلق بعدد من المعتقلين من بينهم اطفال وقاصرون. وقد نقلت تلك القرارات الى السلطات البحرينية. وكانت مصادر الامم المتحدة قد أكدت انزعاج مسؤولي مفوضية حقوق الانسان من سياسة حكومة البحرين التي تقوم على التضليل والتشويش والتزييف، خصوصا بعد ان فشلت في تقديم تبريرات للانتهاكات الكثيرة لحقوق الانسان التي طلبت المفوضية تفسيرا لها.

● هذا وقد اكدت «مجموعة الحماية الدبلوماسية» التابعة للشرطة البريطانية والمسؤولة عن توفير الحماية للدبلوماسيين والمعارضين انها قدمت مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية حول ممارسات غير لائقة من قبل بعض دبلوماسيي سفارة البحرين في لندن ضد افراد المعارضة البحرينية.

٢٣ اكتوبر

● خيم الظلام على اغلب مناطق البحرين الليلة الماضية عدة ساعات ابتداء من الساعة السادسة مساء بعد ان اطفأ المواطنون الانوار الكهربائية. جاء ذلك بمناسبة الذكرى الاولى لبدء الاعتصام الذي قام به الشيخ الجمري واخوته العام الماضي احتجاجا على فشل الحكومة في الالتزام بجانبها من الاتفاق الذي ابرموه معها في السجن. ونجم عن

ذلك الموقف الحكومي آنذاك ازمة كبيرة ادخلت البلاد مرحلة خطيرة من التوتر السياسي لم تشهد لها مثيلا من قبل. وقد قام المواطنون باطفاء الانوار كلها في جميع المناطق الواقعة على شارع البديع والمناطق الواقعة جنوبا مثل كرزكان والمالكية وعالي ومنطقة سترة وضواحيها، ومنطقة الدير والمناطق القريبة منها. وبدأ اصحاب الدكاكين غلق محلاتهم في ساعة مبكرة على غير العادة، في الوقت الذي بدأت فيه مسيرات شعبية متفرقة في اغلب المناطق. وشوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من حرائق صغيرة في وسط الشوارع بعد ان اشعل المواطنون إطارات السيارات لمنع قوات الشغب الاجنبية من الاعتداء على السكان. فمثلا كان هناك حريق كبير وسط الشارع المقابل لمنزل السفير الامريكي الواقع في منطقة «المقشاع»، استمر طويلا وكان مصدر النور الوحيد في المنطقة. وخيم على البلاد سكون عام في ما عدا اصوات الهتافات التي انطلقت من حناجر المواطنين المطالبين بحقوقهم المشروعة وفق دستور البلاد. وكان الشيخ الجمري واخوته قد بدأوا اعتصامهم واضرابهم عن الطعام في ٢٣ اكتوبر ١٩٩٥ بمنزل الشيخ الجمري نفسه. واستمر الاعتصام والاضراب عن الطعام عشرة ايام كاملة تلقوا خلالها دعما شعبيا اذهل الحكومة والمراقبين. وقد وصل عدد الذين حضروا يوميا لاعلان دعمهم للقادة الشعبيين الى ٨٠ الفا جاؤوا من كافة مناطق البحرين. وكان ذلك الحضور الجماهيري من اسباب الحملة الشرسة التي قام بها الثنائي خليفة - هندرسون ضد شعب البحرين للانتقام منه على ذلك الموقف.

● وللانتقام من المواطنين داهمت القوات الاجنبية الساعة ٣,٣٠ صباح اليوم منزل احد المواطنين يدعى السيد خلف بمدينة حمد واعتقلت ابنه السيد محمد، ١٥ عاما، بدون اي مبرر. وكان الاعتقال باسلوب ارهابي محض ادخل الرعب في قلوب العائلة كلها. وبعد بضع ساعات من التعذيب والمعاملة غير الانسانية امر هندرسون باطلاق الشاب واعتقال اخيه الاكبر، مهدي، ٢٢ عاما. واعتقلت القوات الاجنبية ٤ اشخاص من منطقة الشاخورة الليلة الماضية.

● هذا وما تزال السلطات تحقق في الحريق الذي اتى على مصنع «صافولا» للدهون الذي احترق بشكل كامل يوم الاحد الماضي بمنطقة سترة. وجرح في الحريق الذي استمرت عملية السيطرة عليه طوال اليوم خمسة من العمال بجروح طفيفة. هذا في الوقت الذي انتشرت فيه الحرائق الصغيرة الناجمة عن حرق اطارات السيارات في اغلب المناطق وخصوصا في منطقة سترة. وفي الليلة الماضية اطلقت القوات الاجنبية العاملة

في جهاز الشغب والامن وقوة دفاع البحرين الذخيرة الحية في منطقة سترة، ولم يعرف حجم الاصابات، ولكن علم ان ثلاثة من المواطنين تم اعتقالهم.

● وفيما تسود حالة التوتر جامعة البحرين بسبب احتلال القوات الاجنبية حرمها وفرض حالة طواريء عليها منذ بداية العام الدراسي، علم ان اثنين من اساتذة الجامعة قدما استقالتهما وهما: الدكتور نزار البحارنة، ودكتورة اخرى هي رائدة بنت السيد كاظم العلوي. هذا وتخضع الجامعة، بطلابها ومدرسيها، الى نظام عسكري صارم فرضه عليها رئيس الجامعة، العسكري جاسم محمد الغتم. كما قامت قوات الامن، بأمر من ايان هندرسون، بمداهمة منزل الدكتور فائق الحلي، شقيق زوجة وزير الاعلام، فيما كان مسافرا خارج البلاد. وعاث المعتدون باثاث المنزل ومحتوياته، واعتبر ذلك التصرف رسالة موجهة الى الدكتور الحلي بسبب مواقفه غير الموافقة لما يريده هندرسون ورئيس الوزراء.

● هذا وقد تعرضت مساجد منطقتي السنابس ومني يوم الاحد الماضي الى اعتداء قامت به القوات الاجنبية. فقد اعتدت على مسجد الشيخ راشد وكسرت ابوابه ونوافذه، ومزقت صور الشهيد سلمان التيتون التي كانت معلقة على احد جدرانه. وكان الشهيد قد اغتيل مع زوجته وطفله في وقت سابق من هذا العام بتفجير منزله بقنبلة قوية. واعتدي كذلك على مسجد الاستاذ ابراهيم، ومزقت نسخ القرآن الكريم التي كانت فيه. وفي اطار سياسة الاعتداء على المساجد وتأميمها استدعت دائرة الاوقاف التي اصبحت عمليا تحت ادارة وزارة الداخلية مدير مسجد الانواري بمنطقة الديه، وهو رجل طاعن في السن، وطلبت منه ان يعمل مخبرا لها. ولكن الشيخ الوقور رمى مفاتيح المسجد بوجه المسؤولين الحكوميين وقال: «خذوها فلست رخيصا مثلكم».

● هذا وقد استقبلت زيارة وزير القوات المسلحة البريطاني، نيكولاس سومز، الى البحرين قبل بضعة ايام بردود فعل غاضبة على الصعيد الشعبي. واستغربت المعارضة تصريحات سومز التي ادعى فيها ان الوضع في البحرين هاديء بقوله: «يسعدني ان الاوضاع الامنية أحسن بكثير مما كانت عليه في الماضي». ويبدو ان الوزير فرضت عليه الاقامة الجبرية في مكان اقامته، ولم يستطع الاطلاع على ما يدور في مناطق البحرين. وكان الاولى به ان يضغط على حكومة البحرين لاعادة العمل بالدستور المعلق بدلا من احكام الطواريء، خصوصا وانه اعترف بانه لا يرى «اي دولة اخرى مثل بريطانيا في صداقتها للبحرين».

٢٦ اكتوبر

● فيما تفاجأ المراقبون بقرار رئيس الوزراء البحريني امس بالموافقة على حضور قمة الدوحة والغاء قراره الاول بالمقاطعة، لم تشعر المعارضة باية مفاجأة لانها كانت تدرك ان القرار الاول كان تكتيكا ضعيفا محكوما بالفشل. وجاء القرار الاخير ليزيد من ضعف الموقف السياسي لحكومة البحرين بعد ان انكشف ان القرار جاء انصياعا لاوامر سعودية ابلغها وزير الدفاع السعودي، الامير سلطان بن عبد العزيز، المسؤولين البحرينيين خلال زيارته المنامة قبل ثلاثة ايام. واكدت المصادر ان الحكومة السعودية امرت رئيس الوزراء البحريني بتغيير موقفه حالا وبدون تردد والا فان عليه ان لا يتوقع اي دعم سعودي لحكومته التي تواجه ازمات داخلية وخارجية عديدة. وجاءت موافقة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، لتؤكد ما كررته المعارضة من انه لا يفهم غير لغة القوة، وانه كان يسعى لفرض قراره بالقوة والتهديد والابتزاز، ولكنه تراجع عن ذلك القرار بسرعة البرق عندما ادرك انه سيواجه الحكومة السعودية التي تفوقه قوة في كل الميادين. وكان عليه ان يبلع كبرياءه ويعلن موافقته على حضور القمة بدون ان تغير دولة قطر موقفها شعرة واحدة. هذه الهزيمة السياسية المنكرة لرئيس الوزراء قد تنعكس داخليا بشكل سلبي، ولا يستبعد ان يلجأ الى المزيد من القمع والارهاب ضد شعب البحرين المطالب باصلاحات سياسية في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد. وعلق احد الدبلوماسيين في لندن على القرار البحريني الجديد بقوله: «انها مراهقة سياسية في أوضح صورها». وتساءل: «ما الذي دفع حكومة البحرين الى قرارها الاول، وما الذي اقنعها بالعدول عنه؟». وقد حذرت المعارضة من احتمال لجوء الشيخ خليفة ومعه ايان هندرسون، من أجل التغطية على هذه الهزيمة السياسية الى اساليب اكثر شراسة ضد المعارضة السلمية، ولا يستبعد ان يقدم على تنفيذ قراره باعدام ثلاثة من المواطنين الابرياء الذين احتجت دول ومنظمات دولية على سوء معاملتهم واعتبرت الحكم باعدامهم «قرارا سياسيا».

● ومن جهة اخرى، فقد عبرت المعارضة عن تضايقها من اداء منتخب البحرين في دورة الخليج الحالية، وأرجعت السبب الى السياسة الحكومية التي اساءت اعداد المنتخب وفشلت في توفير مستلزمات التدريب الضرورية. والاهم من ذلك، فقد ذهب منتخب البحرين الى الدورة ونفسية اغلب افراده مصابة بالكآبة والحزن بسبب ما يتعرض له اهلهم في السجون على ايدي الجلاد البريطاني، ايان هندرسون. وادت الهزائم

المتلاحقة للفريق البحريني الى شعور بعدم الرضا في الاوساط الشعبية، التي اصبحت تتحمل النتائج السلبية للسياسات الحكومية الفاشلة: وقال رياضي مخضرم في لقاء خاص: «كان الاولى بالحكومة ان توفر الامكانات لتنمية الرياضة في البحرين، بدلا من الانفاق الهائل على استيراد وسائل القمع وعناصر التعذيب الاجنبية». وتستحوذ وزارتا الداخلية والدفاع على ثلث ميزانية البلاد، وذلك بسبب الخوف الدائم لرئيس الوزراء من الشعب ومن بعض افراد عائلته الذين يزداد استياؤهم يوما بعد آخر من سياساته التي وضعت البلاد على حافة الهاوية. وقد اصيب القطاع الرياضي في السنوات الاخيرة بانتكاسات كبيرة ولوحظ ابتعاد المواطنين عن حضور المواسم الرياضية بسبب الاوضاع السياسية والامنية التي تعاني منها البلاد. ولم تقتصر المشكلة على منتخب كرة القدم، بل حتى على الفرق الاخرى التي يرزح العديد من اعضائها في السجون.

● هذا في الوقت الذي تلاحقت فيه التطورات على الصعيد الداخلي. فقد اعتقلت عائلة المواطن خليل درويش بعد ان فشلت قوات الامن في اعتقاله. وعرف من بين المعتقلين من العائلة اثنان من ابنائه هما اسماعيل، ٢٣ عاما، وابراهيم، ٢٥ عاما. وما يزال الشابان معتقلين بانتظار تسليم والدهما نفسه الى جهاز التعذيب. واستمرت الاعتقالات بدون توقف في الايام القليلة الماضية. وعرف من بين المعتقلين من منطقة المرخ في الساعات الاولى من يوم الخميس ٢٤ اكتوبر كل من: محمود السيد محفوظ السيد محمد، ١٨، واخيه علي، ١٥، وحسين السيد احمد السيد حسن، ١٦، ومحمد السيد يوسف السيد عبد الوهاب، ١٦، احمد علي عبد الشهيد، ١٥، هاشم السيد تاج السيد هاشم، ١٥، واخيه مصطفى، ٢٧، مرتضى عبد النبي ضيف، ١٦، محمود احمد ضيف، ١٥، حسن عبد الله محمد حسين، ١٦، مصطفى السيد محمد السيد قاسم، ٢٦، ونادر احمد محمد محسن، ٢٠. وانطلق عدوان قوات الامن الاجنبية من مركز جديد انشأته في ارض موقوفة لمأتم منطقة المرخ. وكانت الارض قد استؤجرت لمدة عشر سنوات من قبل توفيق الحمد. وهذا الشخص هو مؤلف كتاب «رجل وقيام دولة» حول رئيس الوزراء، ويعمل راقصا.

● وقد تكثفت الاعتقالات في الاسابيع الاخيرة، وامكن حصر ما يلي: ففي ٣ اكتوبر اعتقل من منطقة الديه كل من عبد الرضا حسن الراضي، ٢٧، جاسم محمد الزاكي، ٢٢، حبيب عباس، ٢٣ ومجيد عبد الله، ١٧. وفي ١١ اكتوبر اعتقل عبد الله يوسف، ٢١، حسن ناصر، ٢١، عادل حسن، ١٧، خليل ابراهيم حبيب، ١٨.

واعتقل في اليوم نفسه من منطقة بني جمرة كل من السيد نعمة الموسوي، ٦٨، وابنه السيد اسماعيل، وحسين السرح، ١٣، وجلال عبد الحميد. وفي ١٤ اكتوبر اعتقل من منطقة القرية السيد مجيد السيد فاخر، ٢٢، مرتضى السيد حميد، ٢٣، علي حسين علي، ٢٢. وفي اليوم نفسه اعتقل الشيخ محمد علي العكري. وفي ١٥ اكتوبر اعتقل محمود عبد الواحد الشهابي، ١٥ من منطقة الدراز، ومن منطقة المحرق اعتقل الحاج علي سلطان السكران، واولاده ابراهيم، ٣٨، وعبد الامير، ٣٠، وحسين، ٢٠. ومن البلاد القديم اعتقل عبد الجبار ميرزا احمد، ٢٤، واخوه حسين، وحسين حسن مكي، والسيد مكي عبد الله، وسلمان الشيخ. ومن منطقة القرية اعتقل صادق جعفر، ١٥، احمد عباس، ١٥، عيسى محمد، ١٣، حسين عبد العزيز، ١٤، حسن معتوق، ١٦ واحمد عبد النبي الساري، ١٥. وفي ١٦ اكتوبر اعتدت قوات الامن على الشاب حسن عبد الوهاب القلاف في منطقة الدراز بالضرب الشديد. وفي ١٧ اكتوبر اعتقل من منطقة سار عبد الهادي عبد الرسول، ٢١، جعفر علي محمد، ٢٠، عباس احمد عبد الرحيم، ١٩، حيدر محسن منصور، ٢٠. وفي ١٧ اكتوبر اعتقل بدر ابراهيم المولاني، حسين محمد علي، ١٤، بشير عبد الله فاضل، ١١ وسعيد عبد الرسول.

٢٨ اكتوبر

● رفضت محكمة الاستئناف يوم امس النظر في الحكم الصادر في الاول من يوليو الماضي باعدام ثلاثة من المواطنين الابرياء اتهموا زورا باشعال حريق في مطعم الزيتون بمنطقة سترة. وقالت ان احكام محكمة امن الدولة غير قابلة للاستئناف. وجاء الرفض بعد ان تقدم ثلاثة من المحامين الى المحكمة بطلب استئناف تلك الاحكام لاعتقادهم بانها غير عادلة وان المتهمين الثلاثة بريئون من تهمة الحرق. وسجل احد مسؤولي وزارة العدل الطلب، ولكن رئيس الوزراء غضب عليه وامر بوقفه عن العمل. وكان هناك امل بان تعيد الحكومة النظر في قرار الاعدام خصوصا وانه صادر عن محكمة امن الدولة التي لا تسمح باستئناف احكامها. واحتجت حكومات عديدة من بينها الحكومة البريطانية ومنظمات حقوقية دولية وعربية ضد احكام الاعدام لسببين: اولهما ان المحاكمة تمت بصورة منافية لابسط قواعد العدالة، ورفضت الاستماع الى اقوال الشهود الخمسين، والثانية ان قرارات المحكمة غير قابلة للاستئناف، الامر الذي يناقض القوانين الدولية وفي مقدمتها قانون ١٩٨٤- ٥٠ الصادر عن المجلس الاجتماعي والاقتصادي

التابع للامم المتحدة الذي يمنع اعدام اي شخص ما لم يسمح له باستئناف الحكم الصادر بحقه امام محكمة اعلى من المحكمة التي اصدرت حكم الاعدام. ويعتبر رفض العائلة الخليفية الحاكمة السماح بالاستئناف اصرارا على انتهاك القوانين الدولية. ويبدو ان العائلة فضلت حماية سمعة محكمة امن الدولة التي لا تسمح بالاستئناف حتى لو كان ذلك على حساب التزاماتها الدولية.

● واذا ما اقدمت العائلة على تنفيذ الحكم فسوف يكون ذلك خرقا واضحا لميثاق الامم المتحدة، وتصبح حكومة البحرين بذلك مستحقة للطرد من المنظمة الدولية. ويؤكد مطلعون ان اعدام المواطنين الثلاثة وهم علي احمد عبد الله العصفور ويوسف حسن عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم حبيل، سوف يدخل البحرين مرحلة جديدة لن تنتهي الا بتغيير جذري في النظام القائم لانه سوف يكون قد ارتكب جريمة ضد الانسانية. ويؤكد هؤلاء على ان رئيس الوزراء يسعى لاخفاء فشل حكومته في اعادة الامن والاستقرار الى البلاد بابتزاز الشعب وذلك بربط وقف تنفيذ الاعدام بالتراجع عن المطلب الدستوري. ولكن المعارضة ترى ان من المستحيل التراجع عن المطالبة باقامة دولة القانون والدستور واقرار نظام التعسف واحكام الطوارىء. وترى انه مهما بلغت التضحيات فانها سوف تكون اقل مما لو تم القبول بعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة المباركة. وقد ثبت للعالم ان النظام الارهابي الذي فرضه رئيس الوزراء على البحرين يزداد في غيه بدلا من الاستماع الى منطق العدل والحق والدستور. فبدلا من الاستماع الى المطالب العادلة وتقديم بعض التنازلات سلبت الحكومة ما تبقى من حريات محدودة. فسعت بدون جدوى لتأميم الحريات الدينية عن طريق ما أسمته «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» الذي افتى فقهاء الاسلام بحرمة القبول به، وقسمت البلاد الى اربع محافظات تحت اشراف وزارة الداخلية، وعينت مجلسا للشورى اعتبره المراقبون صوريا ومتخلفا ورفضه الشعب بشكل مطلق.

● وفي الوقت نفسه استمرت ممارسات جهاز الارهاب الذي يديره ايان هندرسون بدون توقف. فاعتقل في ٢٦ اكتوبر شخصان من منطقة السنابس هما الدكتور ميرزا رضا، ٤٠ عاما، والسيد علي الجبل، ٣٧ عاما، وهما محاضران بمعهد البحرين للتدريب. وجاء الاعتقال بعد ان حاصرت ٥٠ سيارة مليئة بالشرطة المنطقة في الصباح الباكر وارهبت المواطنين. كما انه جاء بعد ان استقال كل من الدكتور نزار البحارنة والدكتورة رائدة العلوي من جامعة البحرين احتجاجا على تحويل الجامعة الى ثكنة عسكرية يديرها

الجنود الاجانب. وشعر المدرسون والموظفون انهم تحت رحمة البلوش والباكستانيين الذين لم يلتحقوا بمدرسة قط!

● واستمرت كذلك المواجهات بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين المطالبين بحقوقهم المشروعة بدون توقف. وشهدت مناطق الديه والسنابس والدراز وعذاري وبني جمرة حركة احتجاجية واسعة يوم السبت الماضي، فيما سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بدون توقف في مختلف مناطق البلاد. وفي جزيرة النبيه صالح خرجت مسيرة كبيرة للمرة الاولى في ٢٥ اكتوبر. وشهدت منطقة البلاد القديم مواجهات بين المتظاهرين وقوات الامن الذين كانوا يستفزون المواطنين وهم متنكرون في ثياب مدنية. واعتقل جلاوزة الامن عددا من الشباب عرف من بينهم جاسم حسن الحواج، ١٥ عاما.

● وعلى صعيد آخر اصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي يتخذ من دمشق مقرا له في ٢٦ اكتوبر بيانا حول الوضع النقابي في البحرين جاء فيه ما يلي: «السلطات البحرينية حتى هذا التاريخ لم تسمح باقامة تنظيم نقابي مستقل يتناسب مع مستويات العمل الدولية والعربية، وتلاحق اي عامل يطالب بالحقوق والحريات النقابية او يتحدث بشأنها. والحكومة البحرينية لم تصادق على اي من اتفاقيات العمل الدولية او اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية». وتطرق البيان الى المفاوضات التي اجراها الاتحاد مع وزير العمل البحريني وعدم وفائه باي من الوعود. وازاء ذلك طالب الاتحاد بما يلي:

١ - الاقرار بحق العمال في تنظيم انفسهم ضمن نقابة عمالية ترعى شؤونهم وتدافع عن مصالحهم وفقا لمستويات العمل الدولية والعربية.

٢ - المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية والعربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية.

٣ - السماح بعودة النقابيين البحرينيين المتواجدين بدمشق (محمد المرباطي وحميد العواجي) مع أفراد أسرتيهما وتأمين عمل يضمن لهما الحياة الكريمة.

وناشد الاتحاد جميع الهيئات الدولية والعربية المعنية بحقوق الانسان وبالحريات النقابية ان تسعى لدى السلطات البحرينية للاستجابة الى هذه المطالب.

٢٩ اكتوبر

● توترت الاوضاع في البلاد طوال اليومين الماضيين في اثر قرار محكمة الاستئناف عدم اختصاصها في النظر في الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة. وفهم الشعب من

ذلك القرار اصرار رئيس الوزراء على اعدام المواطنين الثلاثة الابرياء لاثبات حزم عائلته في مواجهتها شعب البحرين. وقد عمت البلاد موجة من المسيرات الشعبية واصوات الانفجارات والحرائق في الطرقات، الامر الذي اكد ان انتفاضة الشعب مستمرة حتى تحقيق المطالب العادلة. ففي منطقة سترة التي ينحدر منها الثلاثة الذين يواجهون القتل على ايدي آل خليفة انفجرت الاوضاع على اشد ما يكون لدى انتشار خبر رفض الاستئناف، وانتشرت الحرائق في اطارات السيارات وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بشكل مكثف. وأعلن المواطنون عن استعدادهم للشهادة للدفاع عن الحقوق والكرامة التي تنتهكها القوات الاجنبية التي استقدمها رئيس الوزراء للفتك بالمواطنين. وحدثت مواجهات في جزيرة النبيه صالح في الليلتين الماضيتين، وكذلك في المناطق الساخنة الاخرى في البلاد. ولوحظ اصرار منقطع النظير من قبل المواطنين على الاستمرار في المطالبة بالحقوق مهما كلف الامر، كما تأكد فشل الحكومة في احتواء الموقف برغم اجراءات القمع والارهاب التي فرضتها على البلاد.

● هذا فيما تصاعد الغضب في اوساط طلاب معهد البحرين للتدريب بعد اقتياد اثنين من المدرسين هما الدكتور ميرزا رضا والدكتور علي الجبل امام الطلاب وهما في حالة يرثى لها من التعذيب والاهانة. وكان المدرسان قد اعتقلا قبل ثلاثة ايام ثم جيء بهم يوم امس الى المعهد والدماء تسيل منهم ووجوههم مهشمة نتيجة التعذيب الرهيب الذي اشرف عليه ايان هندرسون شخصيا، حسب مصادر خاصة. ولم يعد هذا المرتزق يخشى مما يقال عنه بعد ان خلع لباس الانسانية واصبح يعشق الانتقام من البشر. وقد ترك منظر المدرسين وهما يقتادان من قبل عناصر البلوش والباكستانيين اثرا بليغا في نفوس الطلبة والمدرسين، حيث شعر الجميع بانتهاء عهد الانسانية في البحرين وسحق ما يتصل بحقوق البشر وكرامتهم. وقرروا الاضراب عن الدوام هذا اليوم.

● يضاف الى ذلك ما قام به خالد الوزان وعادل فليفل بامر من هندرسون من اعتداء وحشي على الطفل هاني حسن علي معيوف الذي نقل الى المستشفى قبل يومين وهو في حالة غيبوبة. وكان قد اعتقل قبل عشرة ايام بدون اي سبب وعذب تعذيبا شديدا بالضرب والركل وهو معلق من يديه ورجليه، الامر الذي ادى الى فشل كلوي حاد ادخله في غيبوبة خطيرة. ولدى تردي حالته اتصل جهاز التعذيب بعائلته وطلب منهم الحضور لاستلام الطفل، ونقل الى المستشفى على الفور، وما يزال بين الموت والحياة. وقد ابلغت الامم المتحدة بما جرى للطفل.

كما اتصل مسؤولون بوزارة الداخلية بعائلة السيد مجيد السيد مهدي الدرازي وطلبوا منها استحصال رسالة من احدى الشخصيات المحسوبة على الحكومة لاطلاق سراح احد ابنائها، ولكنها رفضت ذلك. ولما ذهب الابن الاكبر الى وزارة الداخلية في محاولة لاستلام اخيه تم ايقافه وضربه. وقد اصبح جهاز الامن يتصرف بصبيانية غير معقولة. فاذا قرر اطلاق سراح احد الموقوفين طلب من عائلته استحصال رسالة من الشخصيات المحسوبة على الحكومة وذلك في محاولة يائسة لصنع امجاد لمن وقفوا مع جهاز التعذيب والقمع ضد المظلومين من ابناء الشعب. واذا رفضت العائلة ذلك تعرض السجين الى تعذيب اضافي وطلب منه الاتصال بعائلته من زنزانته ليطلب منها استحصال تلك الرسالة. هذه الاساليب الرخيصة مؤشر على افلاس النظام وارهابه، وهي محكومة بالفشل لانها لا تحقق شيئا.

● وفي الوقت نفسه يعاني المعتقلون بسجن القلعة من انتشار الاوبئة والامراض الجلدية، حيث منعوا من العلاج وفرضت عليهم ظروف سجن غير صحية ولا تتناسب مع المستويات الدولية او المتطلبات البشرية.

● هذا ويتوقع ان تكون هناك استجابة كبيرة للاضراب الذي قرر طلاب المدارس القيام به غدا (الاربعاء) للاحتجاج على طرد عدد كبير من الطلبة والطالبات من المدارس والاحتجاج على تحويل المؤسسات التعليمية الى ثكنات عسكرية واحياء مرور عام واحد على انتهاء الاعتصام والاضراب عن الطعام اللذين قام بهما الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين العام الماضي. كما يتوقع ان تطفأ الانوار في البلاد في الليلتين المقبلتين (مساء الاربعاء والخميس، غدا وبعد غد) لاحياء الاول من نوفمبر الذي يصادف المناسبة المذكورة.

● وعلى صعيد آخر تطرق اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، في كلمته يوم امس في مجلس اللوردات الى موقف الحكومة البريطانية ازاء الوضع في البحرين. وكان اللورد ايفبوري يشارك في مناقشة كلمة الملكة التي القتها بمناسبة افتتاح الدورة الحالية للبرلمان البريطاني التي القتها الاسبوع الماضي. وقد خصص يوم امس لمناقشة السياسة الخارجية للحكومة البريطانية. وكرر اللورد ايفبوري اتهامه بتلكؤ الحكومة في موقفها ازاء المطالب الدستورية في البحرين خصوصا بعد ان قامت حكومة البحرين بتضليل الحكومة البريطانية بادعائها انها ستوقع اتفاقية مع منظمة الصليب الاحمر الدولية في شهر اكتوبر كأقصى حد، الامر الذي لم يحدث. وقد نالت

كلمات اللورد ايفبوري استحسان بقية الاعضاء، ويتوقع استلام رد رسمي من الحكومة حول الموضوع في وقت لاحق.

٣٠ اكتوبر

● تفاعل قرار محكمة النقض (التمييز) يوم الاحد الماضي رفض النظر في الاستئناف الذي قدمه محامو ثلاثة مواطنين محكومين بالاعدام. واصبح هناك قلق واسع على الصعيد الدولي من احتمال اعدام البحرينيين الثلاثة الذين حكمت عليهم محكمة امن الدولة بالاعدام بعد اتهامهم زورا بحرق مطعم ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين يعمل خمسة منهم في قوات الشغب. واصبحت القضية متداولة في الاوساط الحقوقية الدولية التي اعتبرت انها المرة الاولى في العالم التي يحكم فيها على متهمين بحكم بالموت بدون ان يسمح لهم بالاستئناف ضد القرار. واعتبرت تلك المنظمات ذلك قرارا سياسيا اتخذته العائلة الخليفية الحاكمة التي ترفض العمل وفق احكام القانون والدستور. وخالفت محكمة التمييز المادة ٤٠ من لوائحها التي تؤكد ان اي حكم بالاعدام لا ينفذ الا بعد ان تنظر فيه محكمة النقض. وقد خشيت الحكومة من اعادة فتح ملف مطعم الزيتون حيث سوف ينكشف ضعف التهمة الموجهة للمواطنين الثلاثة. وكانت تأمل ان «تؤدب» المطالبين بالدستور باعدام عدد من المواطنين حتى لو كانوا ابرياء.

● وفي هذا الصدد اصدرت منظمة العفو الدولية قبل يومين مناشدة عاجلة حول القضية جاء فيها ما يلي: «بقي الرجال الثلاثة المذكورة اسماؤهم اعلاه في خطر وشيك بالاعدام بعد ان قررت محكمة النقض التي عقدت جلسة مقتضبة في ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦، بعدم وجود سلطة قضائية تؤهلها للنظر في حكم محكمة امن الدولة الذي صدر في الاول من يوليو باعدام الثلاثة. وسوف تذهب الاحكام الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لاقرارها.

وكان الثلاثة قد دينوا بالقيام بحرق مطعم آسيوي في ١٤ مارس ١٩٩٦ قتل فيه سبعة بنغلاديشيين. وقد حصلت محكمة امن الدولة على معلومات مفادها ان المحاكمة امام محكمة امن الدولة كانت اقل من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ومع ان محكمة امن الدولة لا تسمح بالاستئناف، فانه حسب القانون البحريني فان احكام الاعدام الصادرة عن المحاكم العادية تحول بشكل تلقائي الى محكمة النقض.

ان منظمة العفو الدولية تعارض احكام الاعدام في كل الحالات وتعتبرها انتهاكا لحق

الحياة، والحق في عدم التعرض لمعاملة مهينة او غير انسانية او قاسية، حسب ما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وفي ٢٦ مارس ١٩٩٦ اعدم عيسى احمد حسن قمبر في اول اعدام في البحرين خلال عشرين عاما تقريبا. وكان قد أدين بقتل عريف شرطة.

وطالبت المنظمة بالكتابة الى حكومة البحرين بما يلي:

- التعبير عن التعاطف مع ضحايا الجريمة واهاليهم، والاعتراف بحق الحكومات في تقديم المسؤولين عن الاعمال الاجرامية الى العدالة، مع التعبير عن الاعتراض غير المشروط على احكام الاعدام.

- التعبير عن القلق بان محاكمة علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب، لم تحقق المعايير الدولية المعروفة للمحاكمة العادلة، وان الادانة ربما قامت على اساس اعترافات سحبت تحت التعذيب.

- التعبير عن القلق ازاء قرار محكمة النقض بعدم مراجعة حكم محكمة امن الدولة في هذه القضية.

- الدعوة الى تخفيف حكم الاعدام».

● وكتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، رسالة الى جيريمي هانلي، وزير الدولة للشؤون الخارجية هذا اليوم حول القضية جاء فيها ما يلي: «لقد قلت في اطار الحديث عن البحرين، بانه حسب القانون الدولي، فان احكام الاعدام يجب ان تخضع للاستئناف. وكما تعلم فان ثلاثة شباب حكموا بالموت من قبل محكمة امن الدولة لدورهم في قضية حرق المطعم وهم . . . . وهناك اسباب للاعتقاد بان اجراءات محكمة امن الدولة غير صحيحة، كما قلنا في احدى المذكرات التي ارفق لكم نسخة منها.

وحسب ما جاء في رسالة مالكولم ريفكيند الى ديفيد ستيل في ١١ يوليو ١٩٩٦ فان «سفارتنا تبحث عن معلومات اكثر حول الاجراءات التي تمر بها مثل هذه القضية، من السلطات البحرينية»، ولكنني لم أطلع على اي نتائج لتلك التحريات. فاذا كنت قد حصلت على معلومات، فانني سوف اكون شاكرا لو حصلت على نسخة منها. وكنت قد طلبت في رسالتي في ٢٣ يولية ما اذا كانت السفارة مستعدة لتقديم سؤال حول سبب عدم السماح بالاستئناف ضد الادانة او الاحكام في محكمة امن الدولة، وقلت في رسالة الاول من اغسطس بانك ستطلب من السفارة ان تلفت انتباه السلطات البحرينية

الى ذلك. ولكنني، كالعادة، لم استلم اي شيء حول هذا الطلب.
فهل تستطيع الآن من فضلك ان تتوسط لدى امير البحرين نيابة عن هؤلاء الشباب الثلاثة؟ فقد قررت محكمة الاستئناف يوم الاحد بانه ليس لديها الصلاحية لمراجعة الاحكام، وان الثلاثة قد يعدمون في اية لحظة. ويعتقد الكثيرون في البحرين بان هؤلاء الاشخاص أبرياء، وبالرغم من ان وزير الخارجية اشار الى «الاعترافات» فانها قد أنكرت من قبل المتهمين عندما قدمت القضية الى المحكمة، ويعتقد ايضا انها سحبت تحت الضغط عندما كان المتهمون في السجن. واذا ما اعدموا، فانها سوف تزيد توتر العلاقات بين العائلة الحاكمة والشعب».

● نفذ طلبة المدارس اضرابا عاما ناجحا يوم امس لاحياء الذكرى الاولى للاعتصام والاضراب عن الطعام اللذين قام بهما الشيخ الجمري وبقية القادة العام الماضي احتجاجا ضد سياسات الحكومة. وعم الاضراب اغلب مدارس البحرين حيث امتنع الطلبة والطالبات عن الذهاب اليها برغم تهديدات وزير التربية والتعليم، وهو ضابط عسكري عينه رئيس الوزراء ضمن سياسة عسكرة البلاد. واصدرت وزارة التربية تهديدات قاسية للطلاب بالعقوبة والفصل، وربما السجن، اذا ما شاركوا في الاضراب. وانتشرت قوات الشغب والامن الاجنبية في كافة مناطق البحرين في استعراض رخيص للقوة وارهاب الاطفال والعائلات. وبعد انتشار خبر الاضراب قبل اكثر من اسبوع امر وزير التربية، ادارات المدارس بان تنظم امتحانات للطلاب يوم امس لثنيهم عن الاضراب، ومع ذلك فلم تستطع الحكومة منع حدوث الاضراب الذي هو الاول من نوعه منذ بداية الانتفاضة المباركة. وكان الشعب قد قرر قبل شهرين بدء عصيان مدني طويل الامد لمواجهة ارهاب رئيس الوزراء ولتجنيب البلاد مخاطر العنف الذي تقوم به القوات الاجنبية التي تحتل البلاد. وكانت الاستجابة للاضراب في اغلب مناطق الانتفاضة بنسبة تتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ بالمائة، فيما امر الوزير العسكري بكتابة رسائل لأولياء امور الطلبة وتهديدهم بمنع ابنائهم من حضور المدرسة او الاعتقال او منعهم من تقديم الامتحانات. وقامت القوات الاجنبية باستفزاز الطلاب في عدد من المناطق. فقد اطلقت الرصاص المطاطي على طلبة منطقة البلاد القديم، وعلى طلبة الدراز الذين امتنعوا عن صعود الباصات التي تنقلهم الى المدارس، وذلك في الساعة السادسة والربع من صباح امس. واغلقت مدارس بني جمرة والدراز والديه والسنابس وجدحفص والسلمانية والجابرية والشيخ عبد العزيز ومدينة عيسى ومدينة حمدوكرزكان وسترة

والدير وغيرها بسبب عدم حضور الطلاب.

● وفي الليلة الماضية قام المواطنون باطفاء الانوار ابتداء من الساعة السابعة مساء في اغلب مناطق البحرين وذلك في اطار العصيان المدني السلمي الذي اختارته المعارضة لمواجهة ارهاب آل خليفة. وتوقف العمل في المحلات التجارية والمخابز قبل غروب الشمس. وشهدت جميع مناطق شارع البديع ظلاما دامسا اكد للعالم الرفض الشعبي المطلق لسياسات القمع المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء. ولم يكن هناك اي مصدر للنور الا الحرائق التي انتشرت في الشوارع في عدد من المناطق مثل بني جمرة والدراز والسنابس والديه وبوري. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق من بينها الدراز. وجاء هذا التجاوب الشعبي ردا على سياسات القمع الحكومية وللتضامن مع الشيخ الجمري وبقية القادة. هذا برغم الاعتقالات المستمرة التي ملأت السجون بشباب البحرين. وقد اعتقل يوم الاحد الماضي محمد مهدي الخال من منطقة البلاد القديم. وتجوب شوارع المنامة سيارات الامن والشغب وبنادق افرادها موجهة الى صدور المارة. وكان هناك اكثر من عشرين ناقلة جنود في المنامة وحدها يوم امس، كما أرسلت قوات كثيرة الى جزيرة النبيه صالح. وكانت القوات الاجنبية تحاصر جامعة البحرين التي شهدت يوم امس واحدا من اسوأ ايامها من حيث المراقبة والاستفزاز. هذا وقد اجبر اضراب طلبة معهد البحرين للتدريب قبل يومين وزارة الداخلية على الافراج عن كل من علي الجبل والدكتور ميرزا رضا اللذين اعتقلا قبل بضعة أيام وعذبا بشراسة متناهية. وما تزال آثار التعذيب الوحشي الذي مارسه جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون واضحة على جسديهما.

● هذا وما تزال ردود الفعل الدولية على رفض محكمة النقض الخليفية اعادة النظر في احكام الاعدام التي صدرت بحق ثلاثة مواطنين ابرياء تتوالى. وقد بعثت منظمتا هيومن رايتس ووچ الامريكية والعفو الدولية (فرع امريكا) رسالة مشتركة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تدعوانه فيها الى وقف تنفيذ الاعدام بعد ان تأكد لهما ان المحاكمة التي جرت لهم كانت ظالمة بشكل لا يصدق. وحث السيد ويليام اف. شولتز، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في امريكا، والسيد كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووچ، حكومة البحرين على وقف اعدام المواطنين البحرينيين الثلاثة بعد الحكم عليهم في محاكمة سرية في محكمة امن الدولة. وقالا: «ان منظمة العفو الدولية في امريكا ومنظمة هيومن رايتس ووچ تكتبان لحثكم بأقوى

العبارة على وقف الاعدامات المتوقعة للمواطنين البحرينيين الثلاثة. علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب. فقد حكم على هؤلاء الثلاثة بالاعدام في يوليو ١٩٩٦، بعد ان أدينوا من قبل محكمة امن الدولة بحريق قتل فيه سبعة من البنغلاديشيين. وفي وقت سابق من هذا الاسبوع، في ٢٧ اكتوبر، رفضت محكمة النقض، وهي اعلى محكمة في البحرين، الاستئناف الذي تقدم به محامو المتهمين على اساس انها ليس لها حق النظر في احكام محكمة امن الدولة، التي لا يمكن استئنافها وفقا لقرار (اميري). وهذا القرار مناقض للمادة ٤٠ من قانون النقض البحريني، التي تقول ان اي حكم بالاعدام يجب ان يراجع من قبل المحكمة العليا.

● ان التهمة التي ادين بها هؤلاء خطيرة جدا، ولكن حسب ما لدينا من معلومات فان المحاكمة لم تحقق المستوى الادنى من العدالة حسب ما نصت عليه المواثيق الدولية وما يتضمنه دستور البحرين. فقد عقدت المحاكمة سرا. ومنع المتهمون من الاتصال بمحامين الا في اللحظات الاخيرة قبل بدء المحاكمة، واشتكى المتهمون في المحكمة من تعرضهم الى التعذيب، ولكن القضاة تجاهلوا كل هذه الشكاوى وقبلت كدليل الاعترافات التي سحبت منهم خلال اسابيع عديدة من السجن الانفرادي قبل المحاكمة. وقد ادين المتهمون على اساس هذه الاعترافات وحدها، وليس هناك من دليل آخر الا افادات متناقضة من شهود الادعاء العام. ونحن متضايقون من حقيقة انه بالرغم من ان هذه المحاكمة ضمت ثمانية متهمين، حكم على اربعة منهم بالسجن مدى الحياة وعلى واحد منهم بالسجن ثمانية اعوام، فانه لم يكن هناك سوى تسع جلسات امام المحكمة من بينها الجلسة التي نطق فيها بالاحكام.

● ان الانتهاكات الكثيرة لهذه المحاكمة المخالفة للمادة ١٤ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، قد ازدادت خطورة بقرار حكومتكم طلب حكم الاعدام للمتهمين مع سلبهم حق الاستئناف. وفي الوقت الذي تعارض فيه منظمتانا حكم الاعدام تحت كل الظروف، فان رأي المجموعة الدولية المثبت هو ان عقوبة الاعدام في الدول التي لم تلغ ذلك النوع من العقوبة، لا تطبق الا بعد الالتزام بأشد معايير العدالة. وتنص الفقرة ٦ من القانون ١٩٨٤ - ٥٠ للمجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة (٢٥ مايو ١٩٨٤) بوضوح على ان «آي شخص يحكم عليه بالاعدام له الحق في الاستئناف امام محكمة ذات سلطة قضائية اعلى».

نفذ الشعب قراره واحتشد عصر اليوم في مقبرة الحورة بالعاصمة، المنامة، بأعداد هائلة وروح عملاقة. فقد توافدت الجماهير من كل اتجاه نحو المقبرة للتعبير عن الحداد والتضامن مع عائلات الشهداء والمعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان، والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي والشيخ محمد الرياش وعبد الله فخرو وبقية المعتقلين. ولم تستطع قوات الشغب الاجنبية التي تحتل البلاد منع التجمع الذي اعلن عنه منذ فترة، بالرغم من محاصرة المقبرة واستعراض الاسلحة والامعان في الارهاب. وقد تجمع الآلاف من المواطنين في المقبرة وقرأوا الفاتحة على ارواح الشهداء ورفعوا شعارات مثل «بالروح بالدم نفديك يا شهيد» و «بالروح بالدم نفديك يا جمري» و «نطالب بالدستور» و «هيهات منا الذلة»، وغيرها من الشعارات التي اصبحت مألوفة في البلاد. وبعد ذلك بدأت قوات الشغب الاجنبية عدوانها على المواطنين الذين كانوا يمارسون حقهم في التعبير بأسلوب سلمي متحضر، مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة. وخرج المواطنون من المقبرة وتجمعوا في الشارع العام بالقرب من المستشفى الامريكي وهم يهتفون بشكل أدخل الخوف في قلوب القوات الاجنبية. وكانت الارض تهتز تحت اقدام الشباب والرجال والنساء الذين خرجوا للتعبير عن رفضهم المطلق لنظام الاستبداد والتخلف والرجعية الذي يمثله رئيس الوزراء. وكانت المباني المجاورة تردد اصداء الهتافات، بينما توقفت حركة المرور، وفشلت القوات الاجنبية في النيل من عزيمة ابناء البحرين برغم بشاعة منظرهم والموت الذي يلوح من عيونهم.

● واستمر العدوان الاجنبي على ابناء البحرين فترة من الزمن، فيما توجهت الجماهير الى مسجد الصادق بمنطقة القفول لاداء صلاة المغرب. ولكنهم فوجئوا بان اعدادا كبيرة من القوات الاجنبية قد حاصرت المسجد ووضعت عليه اقفالا، ومنعت اي مواطن من الصلاة فيه. وحدثت مواجهات بين الطرفين بسبب استفزاز القوات الاجنبية للمواطنين واصرارهم على منع الصلاة في المسجد.

● وقد تفرقت الجماهير التي كانت تتحاشى الاصطدام مع القوات الاجنبية بعد ان شعرت بقوة قبضاتها الحديدية التي تتحدى بنادق البلوش والباكستانيين والباتان. ولكنها كانت على موعد آخر. فما ان بدأ الظلام يزحف حتى أسرع المواطنون في جميع نواحي البلاد الى اطفاء الانوار معلنين فصلا جديدا من المواجهة السلمية يتسم بالاصرار على المقاومة المدنية لاقناع العالم بعدم صلاحية نظام الاستبداد الخليفي الرافض للعمل

بالقانون والدستور. وقد ساهم في انجاح العمل الشعبي هذا اليوم الاضراب الذي نفذه طلاب المدارس بنجاح يوم امس، حيث اعجب الاجانب الذين يعملون في البلاد بدقة التنفيذ وتحضر اساليب المعارضة والتضامن المنقطع النظير بين ابناء الشعب. ويسود الآن ظلام دامس على اجواء البحرين. وقد وصف احد الطيارين هذا اليوم المنظر الذي شاهده الليلة الماضية وهو يحلق في اجواء البحرين وقال انه لم يكن يعرف ما الذي حدث فيها حيث انه اعتاد ان يرى الاضواء في كل مكان وكان يستطيع ان يرى خريطة البحرين مرسومة بالانوار، ولكنه لم ير شيئا الليلة الماضية، واعتقد ان الجزيرة اختفت!

● هذا وقد قرر الشعب تصعيد المقاومة المدنية السلمية بدون هوادة لاجبار العائلة الخليفية الحاكمة على التخلي عن سياساتها القمعية ونهج العنف الذي تحارب به المواطنين. وسوف يتوقف المواطنون جميعا عن العمل لمدة عشر دقائق يوم السبت المقبل احتجاجا على استمرار سياسة العنف الحكومية والتضامن مع عائلات الشباب الثلاثة الابرياء الذين قرر رئيس الوزراء اعدامهم للانتقام من الشعب. ويشعر المواطنون بان من الضروري تصعيد المقاومة المدنية السلمية لان اي تراجع يعني العودة الى عهد الارهاب الذي فرضه الثنائي خليفة - هندرسون على البلاد منذ حل المجلس في العام ١٩٧٥. واصبح شعار الجميع «لا عودة لعهد الارهاب الخليفي».



لقد أسمعت لو ناديت حياً

نوفمبر ١٩٩٦

٤ نوفمبر

● شوهدت صباح امس حرائق عديدة في مناطق مختلفة ناجمة عن اشعال النار في اطارات السيارات استمرارا للاحتجاجات الشعبية ضد سياسات القمع والارهاب التي تمارسها العائلة الخليفية الحاكمة ضد شعب البحرين. وكانت الحرائق واضحة بشكل اكبر في منطقة السنابس. وتكرر الامر نفسه عند الظهر حيث اصبح هناك اصرار على الاستمرار في الاحتجاج حتى تقبل الحكومة بمنطق الدستور والقانون وتتوقف عن اصرارها على العمل باحكام الطوارىء. ويتوقع استمرار موجة الغضب الشعبي فترة طويلة خصوصا مع اصرار ايان هندرسون على تحدي مشاعر الشعب والاستمرار في الاعتقالات العشوائية. وفي هذا الاطار فقد تصاعد غضب المواطنين بشكل اخص منذ اعتقال فتاة صغيرة في منتصف شهر اكتوبر الماضي. وما تزال البنت، اشراق حبيب، ١٦ عاما، من منطقة الماحوز، بأيدي المعذبين، ويعتقد انها تتعرض لتعذيب وحشي على يدي الجلاد المعروف، عادل فليفل. وقد اصبح فليفل مولعا باعتقال النساء والبنات في تحد واضح لمشاعر العائلات المحافظة والذوق العام في البلاد. وقد أخبر والدا الفتاة بأن «ينسيا بأن لديهما بنتا اسمها اشراق»، في تهديد واضح بالتعذيب حتى الموت. وقد أخبرت الام المتحدة باعتقال الفتاة، وكذلك منظمات حقوق الانسان. وسبق ان امر هندرسون باعتقال نساء البحرين وفتياتها وعرضهن للامتهان والتعذيب، الامر الذي ساهم في تصعيد حماس المواطنين الذين اصبحوا يدافعون عن شرفهم وكرامتهم بوجه العدوان الذي يشنه المرتزقة الاجانب ضد الكرامة والاخلاق والقيم والدستور.

● هذا وقد انزعجت العائلة الحاكمة كثيرا عندما احتشد آلاف المواطنين في منطقة الدراز يوم الجمعة الماضي لاداء الصلاة في مسجد الصادق. وكانت هناك دعوة لتوحيد صلاة الجمعة في ذلك اليوم لاحياء ذكرى انهاء الشيخ الجمري واخوته الاعتصام والاضراب

عن الطعام الذي قاموا به قبل عام. وشهدت البلاد موجة احتجاجات مكثفة في الاسبوعين الماضيين بشكل اكد للعالم ان الشعب مستمر في مطالبه المتحضرة وانه لن يرضخ لمنطق العنف والارهاب الخليفي. الى ذلك اكدت مصادر مطلعة ان حملة الاعتقالات التي اعقبت حرق مصنع «صافولا» الشهر الماضي بلغت ١٧ شخصا اغلبهم من موظفي المصنع.

● كما استمرت الاعتقالات في الفترة الاخيرة بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين مؤخرا: احمد ناصر الجفيري، ٢٦، ميثم علي الرفاعي، ١٨، (وقد تعرض منزلا هذين الشخصين الى تخريب متعمد من قبل القوات الاجنبية، وضربا ضربا مبرحا امام عائلتيهما)، عبد الوهاب عبد الامير، ١٨، علي جعفر كاظم، ٢٣، منصور القطان، ١٧، حسين الفردان، ٢٢، (وكان اعتقال الاخير ليلة زواجه!)، عباس حسن، ١٨، جعفر علي الجشي، ١٩، ناصر عبد الله خميس، ٢٠، احمد عاشور (تعرض للضرب المبرح وقت اعتقاله)، عبد الله الغتم، ٣٠، فاضل احمد محسن، ١٥، يوسف النعيمي. وفي الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي اعتقل من منطقة سترة كل من محمد علي ناصر، ٢٠، واخيه جليل، ١٧، عباس حسن سديف، ١٧، احمد عبد النبي، ٢٠. هدا في الوقت الذي استمرت فيه محكمة امن الدولة في النطق بالاحكام التي يمليها رئيس الوزراء ضد المواطنين. وقد اصدرت مؤخرا احكاما بالسجن ضد ثلاثة من المواطنين من منطقة جنوسان هم علي حسن جواد، ١٦، حسين احمد نافع، ١٦، حسين ميرزا حمزة، ١٧، بالسجن ستة شهور وضريبة مالية قدرها ٢٠٠ دينار (حوالي ٥٥٠ دولارا). وفي الاسبوع الماضي حكمت بالسجن ثلاث سنوات بحق كل من عباس رجب، خليل اكبر وعبد الهادي.

● وعلى صعيد آخر بعثت منظمة المادة ١٩ التي تتخذ من لندن مقرا لها رسالة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ناشدته فيها بعدم التصديق على احكام الاعدام التي اصدرتها محكمة امن الدولة والتي رفضت محكمة النقض النظر في استئنافها. وقالت المنظمة: «اننا قلقون من ان هذا القانون (الذي لا يسمح باستئناف احكام محكمة امن الدولة) يتناقض مع المادة ٤٠ من قانون التمييز البحريني الذي ينص على ان اي حكم بالاعدام يجب مراجعته من قبل المحكمة العليا، ومع القرار ١٩٨٤ - ٥٠ للمجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة (٢٥ مايو ١٩٨٤) الذي ينص على «ان اي شخص يحكم بالاعدام له الحق في الاستئناف امام محكمة ذات صلاحية

قضائية اكبر. وحسب المعلومات التي استلمناها فان المحاكمة لم تتوفر لها معايير العدالة التي وضعها قانون حقوق الانسان الدولي ودستور البحرين لعام ١٩٧٣. فقد اعتقل المتهمون عدة شهور في سجن انفرادي، ويقال انهم تعرضوا للتعذيب، وحرموا الاتصال بمحامين قانونيين الى ما قبل بدء محاكمتهم بقليل. وعقدت المحكمة سرا، مخالفة بذلك المعايير الدولية». واضافت الرسالة: «اننا نعتقد ان اعدام العصفور وعبد الباقي والكتاب سيكون انتهاكا صارخا لالتزامات البحرين وفقا للقانون الدولي». واختتمت الرسالة قائلة: «اننا نلتمس من حكومتكم تجميد احكام الاعدام هذه مباشرة. واذا كان لدى حكومتكم سبب معقول للاعتقاد بان هؤلاء الاشخاص مسؤولون عن القتل الذي اتهموا به، فان عليها مسؤولية محاكمتهم امام محكمة جزائية مفتوحة يستطيعون فيها ممارسة حقوقهم في الحصول على محامين وفحص الادلة ضدهم، ويستطيعون استئناف احكامها امام محكمة اعلى». وهناك رسائل اخرى من منظمة حقوقية دولية اخرى قيد الاعداد. ويقول كل المحامين والقضاة الذين اطلعوا على القضية انها تمثل ابشع ما يمكن ان يصل اليه نظام قضائي في العالم، حيث يحكم على المتهم ولا يسمح له باستئناف حكم الموت امام محكمة اخرى.

٦ نوفمبر

● بعثت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانيين رسالة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، عن طريق سفارة البحرين في لندن، لحثه على تخفيف احكام الاعدام التي اصدرتها محكمة امن الدولة بحق ثلاثة مواطنين ابرياء. وجاء في الرسالة ما يلي: «نكتب لكم استكمالا لرسائلنا في ٢٩ ابريل ١٩٩٦ و١٥ فبراير ١٩٩٦، ويؤسفنا اننا لم نستلم منكم اي رد حتى الآن.

● اننا نكتب الآن بشكل عاجل في اثر قرار محكمة النقض في ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦ بانها ليس لها سلطة قضائية على قرار محكمة امن الدولة في الاول من يوليو ١٩٩٦ عندما اصدرت احكام الاعدام ضد علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب.

● لقد سبق ان عبرت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانيين عن قلقها بشأن سجن المعتقلين بدون تهمة او محاكمة، واجراءات محكمة امن الدولة. وما يقلق اللجنة بشكل اخص المخالفات التالية للميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية:

أ - عدم اعطاء المتهمين فرصة الحصول على استشارات قانونية قبل المحاكمة وخلالها.
ب - عدم اعطاء حق الاستئناف امام محكمة اعلى قضائيا ضد احكام محكمة امن الدولة (وحكم محكمة النقض الاخير يؤكد ذلك)
ج - ان مرافعات محكمة امن الدولة تعقد عادة بشكل سري ونشير بقلق اكبر الى ان حضور اقرباء المتهمين والمراقبين المحايدين ممنوع.
ان اللجنة تعترف بحق الحكومات في تقديم المسؤولين عن الاعمال الاجرامية الى العدالة، وتتعاطف مع ضحايا الجريمة التي ادين بها الثلاثة. ولكننا في ضوء الفشل في توفير محاكمة عادلة تتوفر على الشروط الدولية قلقون بشأن مدى قانونية الادانات واننا نحث الحكومة على تخفيف احكام الاعدام».

● وكانت مناشدات مماثلة قد صدرت من قبل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج الامريكية والفرع الامريكي لمنظمة العفو الدولية ومنظمة المادة ١٩ واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. كما صدرت بيانات ومناشدات من منظمات اسلامية وشخصيات دينية مهمة ضد احكام الاعدام الظالمة. وناشد رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، حكومة البحرين عدم تنفيذ الاحكام.

● في غضون ذلك استمرت سياسات رئيس الوزراء في تحدي مشاعر المواطنين. فأمر محكمة امن الدولة في ٣ نوفمبر باصدار احكام بالسجن ثلاث سنوات ضد ثلاثة مواطنين والسجن ستة شهور ضد مواطن آخر. وكانت التهمة الموجهة الى الثلاثة مواجهة القوات الاجنبية في منطقة البلاد القديم. أما الرابع فقد أدين بسبب وجود بعض منشورات المعارضة بحوزته!

● وقامت القوات الاجنبية بامر من ايان هندرسون في ٣ نوفمبر باعتقال الشيخ عبد العزيز من منطقة ابو قوة بعد القاء كلمة يوضح فيها المطالب الدستورية ويطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وفي الدوحة عقدت يوم امس ندوة حول حقوق الانسان حضرها حوالي ٥٠٠ شخص وتحدث فيها عدد من المهتمين في هذا المجال. وأدار الندوة الدكتور محمد المسفر، رئيس تحرير جريدة «الراية» وتحدث فيها عدد من الشخصيات المرموقة. وخلال النقاش وقف احد الحاضرين وقال: «اريد ان اتحدث هنا بصورة خاصة عما يجري في البحرين. فالشعب بمختلف فئاته قد طالب ولا يزال باعادة العمل بالدستور وانتخاب

البرلمان واطلاق حرية الرأي. ولكن الحكومة هناك واجهته بالعنف والسجن والقتل والتضليل الاعلامي ووصمته بالطائفية والارهاب والصلة بايران. ولكن الكل يعلم ان المطالب كانت عادية وسلمية وغير طائفية. وقد راح ضحية المطالب ٣٠ شهيدا من بينهم اطفال ونساء، وهناك الآلاف يرزحون في السجون. فما هو تقييم الاساتذة لما يجري في البحرين؟». فأجاب الاستاذ رياض الريس قائلا: «انني أرى ان ما يجري في البحرين هو عمل متحضر وديمقراطي وخاصة انه يخلو من الروح الطائفية. وأتمنى ان لا يطرح هذا النوع من الطائفية حتى تستمر الحركة بنجاح، ونحمد الله على هذه الحركة التي على الاقل تقول نريد برلمانا حرا في البحرين». وعلق الاستاذ محمد فائق، الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان بقوله: «اننا نطالب حكومة البحرين بتطبيق الدستور وعودة الديمقراطية الحقيقية وفتح باب الحوار مع الشعب، الحوار الواقعي والصريح وليس الحوار الذي يكون مع طرف دون آخر. ونحن نطالب ولا زلنا مرارا وتكرارا بهذا الحق الشعبي المشروع لشعب البحرين».

● وعلى صعيد آخر يتعرض لاعبو منتخب البحرين الذين شاركوا في دورة الخليج الاخيرة الى ضغط شديد من قبل الحكومة التي تسعى للتنصل من مسؤولية الهزيمة التي مني بها الفريق في الدورة. ويشعر اللاعبون انهم يعاملون مثل كبش فداء من قبل الحكومة التي تعتبر المسؤولة بشكل اساسي عن ضعف اداء المنتخب. فقد حرمته من التدريب اللائق، وبدلا من الانفاق على تدريبه يصر رئيس الوزراء على مضاعفة الانفاق على وزارتي الداخلية والدفاع. وقد فرضت الحكومة على كل لاعب دفع مبلغ ٥٠٠ دينار بحريني (حوالي ١٤٠٠ دولار امريكي) ضريبة للحكومة، تماما كما تفعل مع المعتقلين الابرياء الذين تفرج عنهم عادة مقابل دفع ضريبة مالية. وقد أمرت العائلة الخليفية بحل المنتخب ومعاقبة افراده. هذا مع العلم ان بعض لاعبي منتخب البحرين حصل على جوائز «أفضل لاعب». فقد حصل مرتضى عبد الوهاب على جائزتين في اثنتين من المباريات قدر كل منهما ١٠٠٠ دولار. مع ذلك عليه ان يواجه عقاب حكومته التي تعامله كما تعامل اي مواطن آخر، بالتنكيل والاهانة وابتزاز الضرائب بعناوين مختلفة. فهل يمكن لفريق يتعرض لمعاملة هابطة من هذا النوع ان يفوز في اية مباراة؟

٨ نوفمبر

● أكدت منظمة الصليب الاحمر الدولي انها وقعت اتفاقا مع حكومة البحرين في ٢٨

اكتوبر ١٩٩٦ يسمح للمنظمة بزيارة السجون البحرينية ومقابلة المعتقلين فيها. وقالت المنظمة ان التوقيع تم حسب شروطها المعتادة التي من اهمها ان تكون المقابلات في غياب ممثلي الحكومة لكي يستطيع المعتقلون التحدث مع ممثلي المنظمة الدولية بصراحة، وان يسمح للمنظمة بمقابلة جميع المعتقلين بدون استثناء، وان تتكرر الزيارات لضمان عدم تعرض الاشخاص الذين تتم مقابلتهم الى العقاب الحكومي. وجاء هذا التطور بعد اصرار المعارضة على السماح للمنظمات الدولية بزيارة السجون البحرينية التي تكتظ بالمعتقلين، وبعد ان ضغطت الحكومة البريطانية على حكومة البحرين للتوقيع على الاتفاقية. وقد تلكأت الحكومة في التوقيع وأجلته أكثر من عام كامل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة لذلك. وتعتقد المعارضة ان الدور الحقيقي لمسؤولي جهاز التعذيب وفي مقدمتهم الضابط البريطاني ايان هندرسون وعادل فليفل وخالد الوزان، سوف يتضح للمنظمة الدولية، وتأمل ان يكون ذلك مقدمة لاتهامهم دوليا بجرائم ضد الانسانية. وكان عدد من المواطنين من بينهم اطفال قد قتلوا نتيجة التعذيب الوحشي في المعتقلات. وتمتلك المعارضة صورا وتقارير طبية تؤكد ذلك. وعبر مسؤول بحركة احرار البحرين عن ترحيبه بتوقيع الاتفاقية، ولكنه شكك في مدى استعداد حكومة البحرين للسماح لوفد المنظمة الدولية بالقيام بالزيارة الاولى. وقالت مصادر الصليب الاحمر في جنيف انها تأمل ان تقوم بالزيارة في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد رفضت حكومة البحرين السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد. وكان وفد من المنظمة قد التقى سفير البحرين في لندن وطلب السماح للمنظمة بزيارة البحرين لتقصي اوضاع النساء والاطفال المعتقلين، ولكن السفير اشترط ان تكون الزيارة من اجل تقييم وضع المرأة والاطفال بشكل عام على صعيد التعليم والصحة وليس البحث في اوضاع النساء والاطفال المعتقلين، الامر الذي رفضته منظمة العفو الدولية لانه لا يدخل في نطاق عملها. ورفضت حكومة البحرين السماح لاي من المنظمات الاخرى بزيارة البلاد لانها تخشى من اطلاع العالم على حجم الارهاب الذي تمارسه ضد شعب البحرين.

● ومن جهة اخرى جاءت مقاطعة حكومة البحرين اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الذي عقد يوم امس في الدوحة لتؤكد حالة التوتر بين آل خليفة ومجلس التعاون بعد فشلها في ثني قطر عن ابقاء الخلاف الحدودي امام محكمة العدل الدولية. وبالرغم من تلك المقاطعة التي قوبلت بغضب شديد في الاوساط السياسية الخليجية فان هناك شعورا بان رئيس وزراء البحرين اضعف من ان ينفذ تهديده بمقاطعة القمة الخليجية

المقبلة في الدوحة، وهو مشغول بالبحث عن مخرج من الازمة التي اختلقها مع مجلس التعاون يحفظ لعائلته ماء وجهها. وربما يقوم في هذه الاثناء بتغيير وزاري لتقوية موقعه وهو يواجه مجلس التعاون على الصعيد الخارجي وشعب البحرين داخليا. وحسب بعض المصادر فسوف يقوم بتعيين ابنه، علي بن خليفة، وزيرا للداخلية بدلا من المواصلات، ويصبح عبد النبي الشعلة وزيرا للتجارة بدلا من العمل. ويتوقع خروج علي صالح الصالح، وزير التجارة حاليا، من الوزارة بسبب عدم حماسه لسياسة القمع والارهاب التي يمارسها رئيس الوزراء. ويتوقع احتفاظ العسكري عبد العزيز الفاضل بمنصب وزير التربية (!). وقد دأب رئيس الوزراء على طرد الوزراء غير الخليفيين من الحكومة وابقاء افراد عائلته في مناصبهم في محاولاته المستمرة لالقاء تبعة الفشل على العناصر من خارج العائلة.

● وعلى صعيد آخر علم ان جهاز التعذيب الذي يديره هندرسون قام باعتقال السيدة هدى احمد منصور الغانم، ١٧ عاما، من منطقة الماحوز في منتصف الشهر الماضي، ، وقد تعرضت الى تعذيب شديد ووضعت في زنزانة انفرادية الامر الذي ادى الى تدهور حالتها الصحية. وما تزال اشراق حبيب التي اعتقلت معها غير معروفة المصير. هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات بدون توقف. وقام جهاز الامن قبل ايام باستدعاء المواطن منصور صالح من منطقة النويدرات، مع العلم انه محكوم لديهم بالسجن خمسة اعوام (!). وقد نشط هندرسون في الايام الاخيرة، فقام باستدعاء افراد من موظفي دائر الاوقاف الجعفرية وطلب منهم «التعاون» معه، ولكن الاشراف منهم رفضوا العرض ورموه بوجهه، وكان بعضهم من كبار السن. كما عرف من بين معتقلي منطقة البلاد القديم كل من السيد علي السيد فردان، ٢٤، وهاني ابراهيم اسماعيل، ١٧.

● اما على صعيد المحكومين بالاعدام، فقد أصبحت الحكومة في ورطة حقيقية. فأعدامهم بعد رفض الاستئناف ضد حكم الاعدام سوف يجعل الامير قاتلا حقيقيا لانه وقع على حكم غير قانوني يخالف القوانين الدولية ويفتقد ابسط معايير العدالة القضائية، خصوصا بعد ان اعتبرت منظمات دولية عديدة ان تنفيذ الحكم سوف يكون قتلا عمدا، وسوف يجعل حكومة البحرين في قائمة الدول الاشد انتهاكا لحقوق الانسان في سجل الامم المتحدة. وحيث قد أوصد رئيس الوزراء الباب امام اي طريق قضائي للمتهمين لتبرئة انفسهم، فقد ألقى مسؤولية القتل على عاتق الامير شخصيا.

وهناك جهود حكومية حثيثة لحمل بعض المواطنين على التماس العفو من الامير، الامر الذي رفضه الجميع لانه يعبر عن اعتراف بذنب المتهمين المظلومين. هذا في الوقت الذي يدرك فيه آل خليفة ان البحرين لن تكون ملجأ لهم اذا ما سفكوا دم الرهائن الثلاثة.

١١ نوفمبر

● اعتبرت مقاطعة العائلة الخليفية اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة يوم السبت الماضي هزيمة سياسية كبيرة لحكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. فقد اصبح هناك استياء عام في الاوساط الخليجية التي رأت ان القرار الخليفي طعنة للمجلس من الخلف ومحاولة لتفتيته، وهي بادرة خطيرة جدا. ويؤكد المراقبون ان رئيس الوزراء البحريني سوف يجد نفسه مرغما على حضور القمة وان هذه الالاعيب الرخيصة سوف تحاصره في النهاية وتؤثر سلبا على مصداقية عائلته. وينظر المراقبون في السيناريوهات التي ستطرحها العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين لتبرير التراجع عن قرار المقاطعة، خصوصا بعد ان فشلت في الحصول على دعم اي من الحكومات الخليجية لقرارها الخاطيء. وعلق احد الدبلوماسيين على قرار المقاطعة بانه مؤشر على طبيعة النظام الحاكم في البحرين الرافض للحوار والتفاهم ليس مع شعب البحرين فحسب بل حتى مع الاشقاء الخليجيين، ويعتقد ان سياسة الابتزاز سوف تحقق اهداف النظام. وأكد الدبلوماسي ان دولة قطر لن تتراجع عن قرارها بابقاء قضية الخلاف الحدودي امام محكمة العدل الدولية، برغم التهديدات الجوفاء التي اطلقها آل خليفة حول مقاطعة قمة الدوحة احتجاجا.

● ومن جهة اخرى اصدرت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة الماضي مناشدة عاجلة حول المواطنة المعتقلة، اشراق احمد منصور ناصر، ١٧ عاما، التي ترزح في القيود منذ منتصف الشهر الماضي بدون اي مبرر. وعبرت المنظمة عن خشيتها من تعرض الفتاة الى التعذيب، وطالبت بالكتابة الى المسؤولين في البحرين للمطالبة باطلاق سراح الفتاة حالا.

● وعلى صعيد احكام الاعدام، ما تزال ردة الفعل الدولية تتفاعل ضد القرار المخالف للمواثيق الدولية وابسط مباديء حقوق الانسان. واعتبر الكثيرون قرار الاعدام سياسيا، بينما تعتبر المعارضة المحكومين رهائن لدى النظام. وقد رفض الشعب تقديم اي طلب الى الامير لتخفيف حكم الاعدام، ويطالب بمحاكمة عادلة تحت اشراف دولي

خصوصا وانه ليس هناك دليل قوي واحد يؤكد قيام المتهمين بحرق مطعم «الزيتون» الذي قتل فيه خمسة من قوات الشغب واثنان من عمال المطعم وكلهم بنغلاديشيون. وفي هذا الصدد بعث مواطنون بريطانيون رسالة مهمة الى امير البحرين الاسبوع الماضي استنكروا فيها احكام االاعدام وطالبوه بالغائها . كما طالبوه باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. ووقع على الرسالة اكثر من ١٣٠ شخصا، رجالا ونساء، ومن بينهم اساتذة جامعيون ومهندسون واطباء. وقام اللورد ايفبوري بتسليم الرسالة الى سفير البحرين في لندن.

● وبعث السيد جون جانل، عضو البرلمان البريطاني، الاسبوع الماضي رسالة عاجلة الى امير البحرين جاء فيها: «في حاله الاشخاص الثلاثة، علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب، فانني قلق من ان هناك ادعاءات بان اعترافاتهم سحبت تحت الضغط، وانهم ربما لم يحصلوا على محاكمة عادلة بشكل كامل، وان محكمة النقض التي رفعت لها القضية بشكل موجز لا تستطيع، حسب ما يبدو، النظر في قرار محكمة امن الدولة، وبمعنى آخر، لم يكن هناك حق الاستئناف. انني اود ان اطرح بشكل واضح بانني لا اعتقد بامكان تأجيل (احترام) المستويات المشروعة والمعترف بها دوليا لحقوق الانسان الى فترة «اكثر استقرارا». انني اعتقد بان ممارسة حقوق الانسان ضرورة لتحقيق الامن الذي نتطلع جميعا اليه. انني ادعو سموكم الى العمل على وجه السرعة لتخفيف هذه الاحكام والسماح باعادة النظر فيها.»

● ولكن برغم الانزعاج الدولي من محكمة امن الدولة التي تعتبر من أسوأ المحاكم التي توجد في العالم، فقد استمرت في اصدار احكامها ضد الابرياء بدون توقف، في تحد واضح لمشاعر شعب البحرين. ففي يوم السبت الماضي اصدر القاضي الخليفي الذي يترأس المحكمة قرارا بسجن ثلاثة مواطنين لفترة ما بين عامين وثلاثة اعوام بسبب مشاركتهم السلمية في المسيرات الاحتجاجية ضد نظام الارهاب الذي يمارسه ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وتظن العائلة الحاكمة ان سجن ابناء البحرين سوف يوقف الانتفاضة، ويقضي على المطالب الدستورية العادلة. ولكن يرى المراقبون ان الامعان في اهانة الشعب بمثابة الزيت الذي تصبه الحكومة على النار التي تزداد اشتعالا. وهناك مطالبة مستمرة باقصاء ايان هندرسون من البلاد بعد ان تلطخت يداه بدماء الابرياء.

● وفي الوقت نفسه فقد استمرت المواجهات بدون توقف. ونتيجة لذلك فقد احترق محل تجاري صغير في العاصمة قبل يومين بعد ان اصيب بنيران القوات الاجنبية

فاشتعلت النار في احد جوانبه. ويستعد المواطنون لاحياء المناسبات المهمة المقبلة بروح فيها الكثير من التحدي والاصرار على المطالبة باصلاح الوضع. ففي الخامس من ديسمبر تحل الذكرى الثانية لاعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان الذي ادى اعتقاله الى تفجر الانتفاضة قبل عامين. وفي السابع من ديسمبر تحل الذكرى الثالثة والعشرون للانتخابات البرلمانية الاولى والاخيرة في البلاد. اما المناسبة الكبرى فهي «يوم الشهداء» في السادس عشر من ديسمبر. ويتوقع مشاركة شعبية واسعة في عمليات الاحتجاج بالاساليب المتحضرة المألوفة في تلك الفعاليات.

١٣ نوفمبر

● في الوقت الذي بدأ فيه جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون محو آثار الجريمة من معاقل التعذيب في البلاد لتضليل وفد منظمة الصليب الاحمر الدولية، امعنت القوات الاجنبية في اعتداءاتها على المناطق الآمنة. وقد شهد عدد من المناطق في الايام الثلاثة الماضية اعتداءات صارخة من هذه القوات على اماكن العبادة في بني جمرة والسهلة والدراز وعذاري وسترة. واقتحم الجنود الاجانب المساجد ودمروا محتوياتها ومزقوا نسخ المصحف الكريم، وكسروا مكبرات الصوت، وأتلفوا ما بها من كتب. وفي منطقة الدراز قامت القوات الاجنبية بجرائم كبيرة، فكسرت كل السيارات الواقفة في احد شوارع المنطقة كعقاب للمواطنين على اصرارهم على مطالبهم الدستورية. وفي الساعة الرابعة من صباح الاثنين الماضي قامت القوات المعتدية بتكسير الشبابيك وتدمير الحدائق المنزلية، واتلاف الممتلكات في تلك المنطقة. وخلال اليومين الماضيين قامت هذه القوات باقتحام المزيد من المساجد في السنابس ومناطق اخرى واجبرت القائمين عليها على ازالة مكبرات الصوت التي ينطلق منها اذان الصلاة، معتبرة ان الاذان «ازعاج للجيران»!. ويبدو ان هندرسون الذي يتوقع طرده قريبا بسبب الضغط الشعبي، قد قرر الانتقام من شعب البحرين وتدمير ما يستطيع تدميره. ولوحظ تخفيف القوات الاجنبية دورياتها في المنامة لاعطاء الانطباع بان الوضع طبيعي.

● وفي الوقت نفسه فقد ذهبت لجنة تحضيرية من منظمة الصليب الاحمر الى البحرين والتقت بعدد من السجناء، لتعد تقريرا الى المركز الرئيسي في جنيف. وتعتزم المنظمة ارسال بعثة موسعة الى المنامة قريبا للالتقاء بالآلاف من المعتقلين السياسيين الذين يعاملون بقسوة متناهية. وقد اشترطت حكومة البحرين على المنظمة عدم اطلاع العالم

على مشاهداتها. كما قامت بطلاء الجدران الخارجية لبعض السجون، واطلقت سراح البعض للتقليل من اعداد السجناء. وهناك تصميم شعبي على تصعيد الاحتجاجات السلمية ضد نظام خليفة - هندرسون بغض النظر عن السياسات الارهابية التي يمارسها هذا النظام ضد الشعب. ومع ان منظمة الصليب الاحمر الدولية لا تمتلك قدرة القيام بأي عمل يردع جهاز التعذيب البحريني فان مشاهداتها ستكون ذات مردود ايجابي لانه سوف يؤكد ما قالته المنظمات الحقوقية الدولية الاخرى حول انتهاك حقوق الانسان في البحرين. وسوف يقضي ممثلو المنظمة الدولية اوقاتا طويلة يستمعون فيها الى قصص التعذيب الطويلة التي تعكس وحشية النظام الخليفي الذي يحكم البلاد بالحديد والنار. وترفض حكومة البحرين السماح للمنظمات الحقوقية الاخرى مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج بزيارة البلاد.

● وعلم ان الدكتور سعيد اليماني، المحاضر بجامعة البحرين قد استقال من عمله بالجامعة احتجاجا على تحويل الجامعة الى ثكنة عسكرية يديرها مدير الجامعة العسكري، محمد جاسم الغتم، الذي يأتمر باوامر وزير التربية العسكري، عبد العزيز الفاضل. وكان الدكتور نزار البحارنة قد استقال من عمله بالجامعة الشهر الماضي احتجاجا على سياسة عسكرة الجامعة التي اصبحت منهجا ثابتا لدى نظام خليفة - هندرسون. هذا وقد لوحظ انتشار الملصقات الجدارية بشكل مكثف في الايام الاخيرة. ففي مستشفى السلمانية شوهدت الملصقات داخل المصاعد وقرب السلالم وكلها تطالب باصلاح الوضع السياسي والغاء احكام الطواريء. كما طبعت صور كبيرة لقادة الشعب وعلقت في شوارع السنابس.

● وعلى صعيد آخر بعث عضو البرلمان البريطاني، جيريمي كوربين، (من حزب العمال). ونائب رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية، رسالة طويلة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طالبا منه التدخل لمنع تنفيذ حكم الاعدام بحق المواطنين الثلاثة الابرياء. واكد النائب العمالي ان رفض محكمة النقض النظر في طلب الاستئناف الذي قدمه محامو المتهمين الثلاثة يناقض المادة ٤٠ من قانون المحكمة نفسها ويناقض قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة رقم ١٩٨٤ - ٥٠ الذي يعطي المحكومين بالاعدام الحق في الاستئناف ضد الحكم امام محكمة اعلى قضائيا. وعبر عن قلقه لان محكمة امن الدولة لم تتوفر فيها المعايير الدولية المطلوبة للمحاكمة العادلة. واشار الى ان المحاكمة اجريت سرا، وان الثلاثة كانوا قد سجنوا في

سجن انفرادي طوال الشهور التي سبقت الحكم عليهم ولم يسمح لهم بالاتصال بمحامين الا قبل بدء المحاكمة بفترة قصيرة، وان الاعترافات التي جرى على اساسها الحكم سحبت تحت التعذيب، وان المحاكمة لم تستغرق سوى تسع جلسات نظر خلالها في القضايا المقدمة ليس ضد الثلاثة فحسب، بل ضد خمسة آخرين معهم. ودعا في ختام الرسالة الامير الى تدخله العاجل لوقف تنفيذ حكم الاعدام وقال: «ان اعدامهم سوف يكون انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وسوف يكون له انعكاس خطير على العلاقات بين البحرين وبريطانيا. انني سوف اطرح الموضوع مع الوزراء في الحكومة البريطانية ومع اعضاء البرلمان في اقرب فرصة ممكنة».

١٦ نوفمبر

● خرجت مسيرة دينية عملاقة الليلة قبل الماضية في شوارع العاصمة، المنامة، شارك فيها اكثر من عشرة آلاف مواطن. وكانت مسيرة سلمية اتسمت بالتحضر والتحدي والاصرار على المطالب العادلة. وشارك فيها الرجال والنساء، ورفعت فيها شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. واعتبرت مؤشرا على حيوية المواطنين وعدم اكتراثهم بالارهاب الحكومي، ولم تتمكن قوات الشغب الاجنبية من كسر عزيمة المواطنين الذين انطلقوا في مسيرتهم من مأتم بن سلوم، واضطرت تلك القوات الى التقهقر امام الزخم الجماهيري الذي لم يشهد له مثيل في الاسابيع الاخيرة. ويتوقع استمرار المسيرات والاحتجاجات في الاسابيع القليلة المقبلة حتى تبلغ اوجها في عيد الشهداء الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر. ووزع بالمناسبة منشور مهم دعا الشعب الى الاعتصام طوال ليلة السادس عشر من ديسمبر واعلان الحداد في تلك الفترة لتخليد ذكرى الشهداء. وكانت العائلة الحاكمة قد اتخذت قرار استعمال الذخيرة الحية للمرة الاولى منذ حل المجلس الوطني في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤، وعلى اثر ذلك القرار سقط اول شهيدين في الانتفاضة في اليوم التالي. كما يعتبر ذلك اليوم ذكرى مشؤومة لانها تمثل بداية العهد الاسود الذي خيم على البلاد منذ ان تولى الامير الحالي، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الحكم قبل ٣٥ عاما. وقد سقط في عهده حوالي ٥٠ شهيدا اما بالتعذيب او الرصاص او الاعدام. كما صدر في عهده قانون امن الدولة السيء الصيت الذي فاضت السجون بسببه بالمعتقلين رجالا ونساء واطفالا. وفي عهد الامير الحالي استشهد الاطفال تحت التعذيب

وبالرصاص. وسقطت النساء شهيدات كذلك. ومن هنا فقد اعتبر الشعب ذكرى توليه الحكم يوما اسود وقرر اعلان الحداد في تلك المناسبة من كل عام واطلق عليها اسم «عيد الشهداء». واحتفل الشعب هذا العام بذكرى الاستقلال في ١٥/ ٨ (الانسحاب البريطاني من البحرين في). ورفضت الحكومة الاحتفال بتلك الذكرى.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاحتجاجات بدون توقف في الايام الاخيرة. وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز وشوهدت الحرائق في الشوارع. كما احترق معرض سيارات «هوانداي». وفي الوقت نفسه استمر القمع الحكومي بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين من منطقة الديه في ٢٥ اكتوبر حسين جعفر جاسم آل ربيع، ١٥، وافرج عنه بعد خمسة ايام وشوهدت به كدمات من اثر التعذيب. وفي٢٦/ ١٠ اعتقل من مقابا كل من عيسى جاسم داوود، ٧٠، وابنه ميرزا عيسى جاسم، ٣٥، وفي ٢٩/ ١٠ اعتقل من منطقة ابوقوة كل من الشيخ عبد العزيز جمعة، ٢٦، والسيد عباس السيد هاشم، ٢٠، الذي اعتقل لمدة سنة كاملة واعيد اعتقاله بعد اسبوعين من الافراج عنه. وفي ٣٠/ ١٠ اعتقل الحاج احمد بن علي المرخي، ٥٦، وافرج عنه في اليوم نفسه. وفي ٣١/ ١٠ اعتقل السيد علي السيد جعفر السيد شبر، ١٦. وفي ٢نوفمبر كان هناك حريق في مركز بيع مواد بحرية، واعتقل عدد من المارة عرف من بينهم علي رضي عبد الله حسن، ٢٠، واحمد سلمان متروك، ٢٠. وحدثت حرائق اخرى في منطقة طشان في سكن لعمال وافدين وفي منطقة كرباباد. وفي اليوم نفسه اعتقل من منطقة مقابا كل من يوسف احمد كاظم، ٧٠، والسيد مهدي السيد شرف الموسوي، ٦٥، وافرج عنه في اليوم نفسه، ومن منطقة السنابس اعتقل امين سلمان القفاص، ١٦، وافرج عنه بعد ثلاثة ايام وآثار التعذيب واضحة على جسده. وفي ٤ نوفمبر اصدرت محكمة امن الدولة حكما بالسجن ثلاثة اعوام بحق كل من خليل محمد علي اكبر، ٢٧ وعبد الهادي علي احمد عبد الله، ٢٨. وعباس علي رجب، ٢٨. كما حكمت على محمد حسن سلمان الساري بالسجن ثلاثة شهور.

● وفي ٥ نوفمبر خرجت مسيرة احتجاجية واسعة في منطقة المعامير، واستعملت القوات الاجنبية وسائل قمعها المعروفة، واعتقل على اثرها عدد كبير من الشباب افرج عن اغلبهم في اليوم نفسه بعد تعرضهم لضرب مبرح. وتجدر الاشارة الى ان ايان هندرسون اصدر امرا بتحاشي الاعتقال الطويل الامد في الوقت الحاضر ما دامت اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة الصليب الاحمر الدولية في البلاد، والاقتصار على الضرب

المبرح في وقت قصير والافراج الفوري عن المحتجز حتى انتهاء الصليب الاحمر من مهمتها. واعتقل في اثر تلك المسيرة كل من مرزوق علي حسين مرزوق، ٢٩، وحسن احمد حسن مكي، ٢٠، وعلي حسين عبد الله عاشور، ٢٠، والسيد عبد الله السيد حسين، ١٨، وجعفر محمد عبد الوهاب. واعتقل في اليوم نفسه من منطقة الديه كل من منير عبد الله حسن، وافرج عنه بعد يومين وجسده يحمل آثار التعذيب الوحشي. وفي ٦ نوفمبر اعتدي على المساجد والمآتم، مثل مأتم الزهراء بالمعامير، وكذلك مأتم المنتظر في سترة وعدد من المساجد في السهلة والمصلى والديه. وخرجت في ٧ نوفمبر مظاهرات احتجاج واسعة وحدثت حرائق عديدة في اطارات السيارات في مناطق سترة والديه والسنابس، واغلقت الشوارع في تلك المناطق. واحترقت ثلاث سيارات في منطقة الديه والبلاد القديم والمنامة. واعتقل من منطقة عالي كل من عبد الحكيم عبد العزيز منصور، ٢٧، وحسين محمد حبيب، ٢٢، وله ثلاثة اخوة في السجن!. واعتقل من منطقة السنابس كل من علي عيسى احمد خميس، ١٣، وعبد الزهراء ميرزا مشيمع، ١١، وافرج عنهما بعد يومين وآثار التعذيب واضحة على جسديهما. وخرجت مسيرات احتجاجية في ٨ نوفمبر في منطقة ابو قوة والبلاد القديم وعلقت صور الشهداء والمعتقلين والقادة على الجدران، واعتقل في هذه المسيرات كل من محمد عبد الله احمد القصاب، ٢٤، وميثم عبد الله احمد القصاب، ٢٠. واعتقل من منطقة البلاد القديم حسن عبد الحسين عبد الله الحجيري، ١٦، بتهمة لبس ثياب سوداء!. وحكمت محكمة امن الدولة على احمد حيدر من منطقة المحرق بالسجن سبع سنوات بتهمة تفجير فندق الميريديان، وفرضت على عائلته ضريبة قدرها ١٠ آلاف دينار (٢٦ الف دولار).

١٨ نوفمبر

● اتصل القسم الخاص بوزارة الداخلية الاسبوع الماضي بعدد من المواطنين وهددهم بالاعتقال الفوري ان هم حاولوا الاقتراب من قصر الامير. وكان اربعة اشخاص يمثلون لجنة العريضة الشعبية قد اتصلوا بمكتب الامير وطلبوا موعدا لتقديم العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن قبل عامين. وتطالب العريضة المشهورة الامير باعادة العمل بدستور البلاد والسماح للمرأة بممارسة دورها السياسي. وتقدم ممثلو لجنة العريضة وهم علي ربيعة، عضو البرلمان الذي حله الامير، واحمد الشملان، المحامي المعروف،

وسعيد العسبول، المهندس الذي اقيل من وظيفته بسبب توقيعه على العريضة، وابراهيم السيد علي كمال الدين، مدير شركة، بطلب الموعد في محاولة لاخراج البلاد من الازمة السياسية المتفاقمة، ولتجنيب البلاد الشرور الناجمة عن سياسات رئيس الوزراء، ولفتح حوار مع الحكومة. ولكن ايان هندرسون امر احد موظفيه بالاتصال بالمجموعة مهددا افرادها بالاعتقال الفوري اذا ما اقترب اي منهم من قصر الامير. وتأكد للعالم ان ما يقال عن ان مجلس الامير مفتوح للمواطنين مقولة لا تدعمها الوقائع، وان العائلة الخليفية الحاكمة، ترفض الحوار والتفاهم وتصر على ابقاء القضية بايدي جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون، وقوات الشغب الاجنبية ومحكمة امن الدولة التي يرأسها قضاة مصريون وخليفيون. اما الشعب فليس له الحق في المشاركة في ادارة البلاد باي شكل من الاشكال. وقد نجم عن هذه السياسة تدهور خطير في الاوضاع الامنية واصبحت البحرين تعاني من سياسات العنف التي تفرضها الحكومة على البلاد. ويتوقع تصاعد الامور في الاسابيع المقبلة بانتظار عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

● وعلى صعيد آخر دعت المعارضة امير البلاد الى حضور القمة الخليجية المقبلة في الدوحة وعدم مقاطعتها وذلك من اجل الحفاظ على وحدة الصف الخليجي وعدم اظهار البحرين شاذة عن بقية دول مجلس التعاون. وهناك انزعاج واسع في جميع اوساط المعارضة من القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بمقاطعة القمة في سابقة خطيرة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة كلها. وحدثت اتصالات واسعة بين اطراف المعارضة في الداخل والخارج لبحث الاساليب التي يمكن ان تجبر رئيس الوزراء على العدول عن قراره المرفوض شعبيا وخليجيا. ويدرك الشعب ان الوضع الداخلي المتداعي هو السبب الاساس وراء قرار المقاطعة الذي جاء ضد رغبات المواطنين وتطلعاتهم. واتصلت المعارضة بشخصيات بحرينية وخليجية لحثها على بذل ما في وسعها لاقناع الامير بمخالفة قرار رئيس الوزراء وحضور القمة من اجل الحفاظ على مصالح البلاد الاستراتيجية ووضع حد للمراهقة السياسية التي اصبحت تميز سياسات الحكومة الحالية. وتعتقد المعارضة ان من بين اسباب قرار المقاطعة ايضا شعور رئيس الوزراء بتخلف عائلته عن بقية الاسر الحاكمة في الخليج على صعيد الاصلاح السياسي، حيث قامت الدول الخليجية الاخرى بعدد من الاصلاحات في اوضاعها الداخلية بينما فشل رئيس الوزراء في القيام باصلاح سياسي واحد. وبدلا من ذلك اصبح يسير عكس تيار الاصلاح والانفتاح ويسلب الحريات شيئا فشيئا، وقرر تحويل البلاد الى اربع محافظات

امنية تابعة لوزارة الداخلية، وسعى عبثا لتأميم الممارسات الدينية، وفرض سجلس الشورى في مخالفة صريحة للدستور. وعبر مسؤول بحركة احرار البحرين عن أمله بان يحضر الامير قمة الدوحة ويتمرد على قرار اخيه رئيس الوزراء الكفيل بتدمير مجلس التعاون ووحدته. كما طالب رئيس الوزراء بالتوقف عن المراهقة السياسية التي نجم عنها تضارب المواقف ازاء القضية الواحدة. وتجلى ذلك عندما بعث رئيس الوزراء وفدا تجاريا الى العراق الاسبوع الماضي ثم اضطر تحت الاحتجاج الكويتي والسعودي الى نفي حدوث زيارة الوفد التي عرضها التليفزيون العراقي قبل يوم واحد.

● ومن جهة اخرى تأكد ان المواطن شوقي احمد رشدان الدوي، من سكنة المحرق، قد مثل امام محكمة عسكرية في ١٢ نوفمبر وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات بتهمة التواطؤ مع ابناء وطنه. وكان هذا المواطن يعمل لدى وزارة الدفاع وينحدر من الطائفة السنية في البحرين. واتهم بانه تعاون مع شباب الانتفاضة وسجن في سجن خاص بوزارة الدفاع بقاعدة الهملة غربي البلاد.

● وفي ١٦ نوفمبر فرضت قوات الشغب الاجنبية حصارا على منطقة الدمستان الواقعة جنوب غربي البلاد واعتدت على المواطنين بسبب احتجاجاتهم ضد احكام الطواريء المفروضة. واعتدت القوات الاجنبية على مسجد المنطقة ومزقت نسخ المصحف الكريم ودمرت مكبرة الصوت فيه واحدثت اضرارار كبيرة حول المسجد، وحفرت المنطقة المحيطة به تماما كما فعل الاسرائيليون حول المسجد الاقصى! وقام عدد من الاطفال بمسيرة كبيرة بالقرب من دوار منطقة سار احتجاجا على اعتقال عدد كبير من طلاب المدارس في الايام الاخيرة في اثر الاضراب الطلابي الناجح في مطلع هذا الشهر. واعتدت القوات الاجنبية على هؤلاء الاطفال وضربتهم ضربا مبرحا ثم اجبرتهم على تنظيف الشارع العام عقابا لهم.

● هذا وقد اعلن الشعب انه سوف يحيي الفترة ما بين الخامس من ديسمبر (الذكرى السنوية الثانية لاعتقال الشيخ علي سلمان) والسادس عشر من ديسمبر (عيد الشهداء) باساليبه السلمية المتحضرة. وسوف يعلن الحداد العام في تلك الفترة على ارواح الشهداء وتأكيدا لاصراره على المطالبة بحقوقه الدستورية التي يرفض الثنائي خليفة – هندرسون اقرارها.

٢١ نوفمبر

● كررت المعارضة مناشدتها امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لحضور القمة الخليجية المقبلة. وأكدت ان مقاطعة القمة لاي سبب امر يرفضه شعب البحرين بأكمله لانه يتناقض مع المصالح الوطنية ويؤثر سلبا على الوشائج التي تربط ابناء الخليج بعضهم ببعض، وان الخلاف الحدودي مع دولة قطر يجب ان لا يتخذ ذريعة للمقاطعة. وكان رئيس الوزراء قد اتخذ قرار مقاطعة القمة المقبلة في الدوحة في محاولة يائسة لحل الازمة بالشكل الذي يريده شخصيا. ورفضت المعارضة ما أسمته «المراهقة السياسية» لرئيس الوزراء التي دفعته للتمرد على القرارات الجماعية لمجلس التعاون واحراج الدول التي ساعدت حكومته بالمال والسلاح. وبسبب شعور العائلة الخليفية بالاختناق الاقليمي فقد استغلت مناسبة عودة الشيخ زايد بن سلطان من سفرته العلاجية وبعثت وفدا على رأسه الامير الى ابوظبي «لتهنئة الشيخ زايد» بالسلامة. وقالت المعارضة ان موقف العائلة الخليفية من مجلس التعاون يجب ان لا يفهم منه انه موقف شعب البحرين الذي يصر في مطالبته الامير على حضور القمة، ويعتقد انه سوف يحضرها بعد ان يدرك الخسائر السياسية التي سوف تترتب على قرار المقاطعة، خصوصا مع استمرار التوتر السياسي في البلاد الذي لم تشهد مثيلا له من قبل.

● هذا وقد قدمت نساء بريطانيات رسالة الى امير البحرين يطالبنه فيها بالافراج الفوري عن الفتاة اشراق احمد منصور ناصر، ١٦ عاما، التي تعاني من التعذيب الشديد على يدي الجلاد المعروف، عادل فليفل. ووقع على الرسالة اكثر من ١٣٠ امرأة طالبن الامير باطلاق سراح الفتاة المذكورة فورا وتلبية مطالب الشعب التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. وقد امتهن فليفل، بأمر من ايان هندرسون، مهنة سبي نساء البحرين بدون حياء او خجل، واصبح يتحدى مفاهيم الكرامة والشرف لدى المواطنين. وهناك تقارير كثيرة عن سوء معاملة النساء على يدي عادل فليفل الذي اصبح تحت المجهر الدولي بعد محاولات المعارضة تقديمه الى المحاكم الدولية كمجرم ضد الانسانية، مع رئيسه هندرسون.

● ومن جهة اخرى استمر التراجع الاقتصادي في البلاد بشكل خطير. فبعد ان اعلن البنك السويسري SBC عن قراره اغلاق فرع الاوفشور التابع له في البحرين واستبداله بمكتب تمثيلي صغير، قررت شركات اخرى مغادرة البحرين في الاسابيع القليلة المتبقية من هذا العام. وقد اوقفت شركة الطيران الالمانية «لوفثانزا» رحلاتها الى البحرين،

وقررت شركة الخطوط البريطانية نقل مقر عملها الى دبي. واعلنت شركة طيران بروناي Air Brunei وقف رحلاتها الى البحرين، وكذلك فعلت شركة الطيران المغربية Royal Air Maroc. وقرر بنك الخليج - الرياض GBR اغلاق فرعه في البحرين. وتقلصت عائدات السياحة بشكل كبير، وقامت الحكومة بدورها بتقليص الواردات لاحتواء الآثار السلبية لانخفاض العائدات. ويتوقع ان تنزل الحكومة بثقلها الى السوق في محاولة يائسة لتحريكها بعد ان تفاقمت الازمة وبدأ التجار يعربون عن تململهم ازاء فشل الحكومة في ادارة البلاد بالشكل الذي يعيد الاستقرار والامن بالتراضي والاقناع وليس بالقمع والارهاب والاستبداد، وعبر الكثير منهم عن اعتقاده بفشل سياسة الحسم الامني للمطالب السياسية. وأدرك المواطنون فشل مجلس الشورى الجديد الذي يتفق الجميع على انه اضعف كثيرا من سابقه، خصوصا وانه ممنوع من التداول في القضايا السياسية والاقتصادية والادارية! وللتدليل على ذلك يورد التجار امتعاضهم من استقدام اعداد كبيرة من المخبرين المصريين الذين اصبحوا يتواجدون بشكل مكثف في الفنادق والمقاهي. ويعتبرون ان تحويل البلاد الى ثكنة امنية وحكمها بنظام قمعي سوف يكرس الازمة بشكل اكبر وينقلب في النهاية ضد مصالح العائلة الخليفية الحاكمة.

● هذا وقد استمر التوتر في البلاد بالرغم من وجود لجنة تحضيرية تابعة لمنظمة الصليب الاحمر الدولية تقوم بالاعداد لزيارة وفد اكبر من المنظمة الى سجون البحرين. وشوهدت الطيارات العمودية في الايام الثلاثة الماضية وهي تحلق على ارتفاع منخفض فوق بعض المناطق، الامر الذي يؤكد استمرار التوتر والحركات الاحتجاجية. وقد لفتت المعارضة انتباه المنظمة الى حالة المواطن حسين الجزيري، ١٩ عاما، الذي ينام في مستشفى الامراض العقلية منذ فترة بعد ان تعرض الى التعذيب الرهيب على ايدي جهاز الامن. وكان قد تعرض الى تعليق مستمر من يديه ورجليه خلال الشهور الثلاثة منذ اعتقاله ادى الى فقدانه عقله. وقد نقل الى المستشفى في ١٧ نوفمبر. واستمرت الاعتقالات بدون توقف. فقد اعتقل من منطقة سترة كل من محمد علي ناصر، ٢٢، خليل علي ناصر، ١٦، احمد عبد النبي النكال، ٢٤، منصور علي ناصر النكال، ٢٤، علي سلمان مكي، ٢٣، حمزة عبد الحسن النكال، ١٧، علي احمد عبد الحسين حبيل، ٢٣، ميرزا جواد الذي اعتدي على منزل جده بمنطقة الخارجية وقت الاعتقال ودمرت محتوياته. واعتقل من منطقة الديه في ١٦ نوفمبر كل من جميل ملا جعفر وفيصل ناصر، ٢٠. وفي اليوم التالي اعتقل كل من علي يوسف درويش، ٢٥، حيدر

سلمان حيدر، ١٩، حسن ملا جعفر، ١٧. واخذ والد الشاب جواد عيسى، ٢٠، كرهينة حتى سلم الشاب نفسه الى القوات الاجنبية. ومن منطقة جدحفص اعتقل كل من السيد فيصل السيد شرف، السيد احمد السيد شبر، السيد طالب السيد مجيد، محمد حسن التتان، مهدي خلف، ، عبد الجبار السيهاتي، حسن ربيع، محمد يتيم، ابراهيم الصفار، رضا الصفار، محمد الحداد، مرزوق عبد الله.

٢٥ نوفمبر

● يدور حديث الشارع هذه الايام حول عدد من القضايا اهمها زيارة منظمة الصليب الاحمر الدولية الى سجون البحرين وعزم الحكومة على مقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة. وكانت المنظمة الدولية قد بدأت اعمالها في البحرين قبل اسبوعين تقريبا، حيث بدأت بمقابلة المعتقلين في عدد من السجون المكتظة بمن فيها. وقبل مجيء المنظمة الدولية قامت الحكومة باخلاء عدد منها واطلقت سراح عدد من المعتقلين، ونقلت بعضهم من سجن الى آخر. ومنذ ان تقرر موعد بدء زيارة وفد منظمة الصليب الاحمر تغيرت معاملة السجناء فجأة، حتى ان بعض المعتقلين علقوا على ذلك بقولهم انه ربما يكون ايان هندرسون قد «اهتدى فجأة» و«استيقظ ضميره الميت الذي لوثته دماء الشهداء والمعذبين». وظن آخرون ان رئيس الوزراء رأى حلما مخيفا كان فيه واقفا يوم القيامة امام ربه وهو يسأله عن الاجساد الممزقة والارجل المبتورة والاعين المفقوءة لشباب البحرين. ولم يعرف اغلبهم سر تغير تلك المعاملة الا بعد ان بدأ اعضاء الوفد يقابلونهم ويخبرونهم بمهمتهم. وهنا انفتحت اساريرهم وراحوا يروون قصص التعذيب التي لا تنتهي. وقال بعضهم لذويهم ان بعض اعضاء الوفد ذرفت عيناه بالدموع لهول ما سمع من سوء المعاملة التي تعرض لها ابناء البحرين على ايدي هندرسون وفليفل والوزان وغيرهم. واستغرب المعتقلون عندما قدم لهم ذات يوم طعام الافطار وهو يحتوي على قطعة جبن وشيء من المربى وبيضة واحدة، وخيل اليهم انهم يعيشون في حلم بعد شهور وسنوات لم يذوقوا فيها غير كوب شاي رديء وقطعة قرص صغيرة. ووجدوا فجأة عمالا آسيويين يقوم بعضهم بتنظيف العنابر ويقوم البعض الآخر بطلاء الجدران. وتوقف التعذيب فجأة، كما تقلص عدد الذين يؤتى بهم الى الزنزانات بشكل ملحوظ. وعندما تأكد للمعتقلين ان وفد منظمة الصليب الاحمر يقوم بزيارة رسمية الى السجون بعد ان ارغمت الحكومة تحت الضغط الدولي على ذلك، انفرجت اساريرهم وراحوا

يروون قصص المأساة بتفصيلاتها.

● ويقول مقربون من هندرسون انه يشعر بضيق شديد واصبح خائفا من افتضاح جرائمه امام العالم، ولكنه يقول ان تقرير الصليب الاحمر لن يخرج الى العلن، وبالتالي فان آثاره السلبية عليه شخصيا محدودة جدا. ويرفض وفد المنظمة الدولية مقابلة السجناء المفرج عنهم والذين عانى اغلبهم من التعذيب والعاهات المزمنة وبتر الاطراف، مؤكدا ان مهمته تنحصر في مقابلة السجناء الحاليين فقط. واستغرب الوفد من بطولات شباب البحرين وهم يروون قصص التعذيب، كما أبدى انزعاجه من سياسة الحكومة التي تسلط الاجانب على مواطنيها كالوحوش المفترسة.

● وكانت الحكومة قد اصيبت بصدمة عندما اخبرها وفد الصليب الاحمر ان لديه اسماء كثيرة بالمعتقلين، بينما كانت قد افرغت بعض السجون لتضليل الوفد. وللتخفيف من غضب الشعب. فقد نشر جهاز الامن اشاعات حول اصدار عفو عام عن المعتقلين في عيد الشهداء (١٦ ديسمبر) وهو امر لم يصدقه الناس لان الامير لم يصدر عفوا عن سجين واحد قط قبل ان يكمل فترة السجن المحكوم بها كاملة منذ ان تربع على الكرسي قبل ٣٥ عاما، على عكس بقية حكام الخليج. ويسعى جهاز الامن الى اضعاف تصميم المواطنين على احياء الفترة ما بين ٥ - ٢٠ ديسمبر المقبل باساليبهم المتحضرة التي تكشف ارهاب العائلة الخليفية الحاكمة. ولزيادة التشويش والتضليل فقد شوهدت سيارة (نيسان - ألتيما) تحمل رقم ١٩٤٦٧ في ١٣ نوفمبر بالقرب من مضخة مياه في منطقة بني جمرة عندما اندلع فيها حريق كبير. وتعود السيارة، حسب بعض المصادر، الى احد افراد جهاز الامن.

● ومن ثمرة وجود الصليب الاحمر صدور احكام ضد ثلاثة مواطنين بتهم الانتماء الى منظمة محظورة وحيازة منشورات، وهي تهم ادت في السابق الى اصدار احكام اشد كثيرا من التي صدرت قبل يومين. فقد حكم على عبد الرسول مبارك بالسجن سنة واحدة والشيخ محمد غازي بالسجن ستة شهور، وعلى ثالث بالسجن ثلاثة شهور بتهمة حيازة منشورات معارضة للحكومة. هذا وقد قضى الشيخ محمد غازي في السجن ١١ شهرا، وسوف يضاف اليها الشهور الستة المحكوم بها ايضا!

● هذا وقد علم ان الشاب عبد الله علي مرهون، ١٧ عاما، من مدينة حمد يرقد في المستشفى العسكري وهو يعاني من آثار التعذيب الرهيب. كما ان الشاب حسين عيسى الجزيري، ١٩ عاما (ولد في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٧)، ما يزال يرقد في مستشفى الامراض

العقلية منذ ان ادخل اليه في ١٣ نوفمبر ١٩٩٦ . وقد أكدت التقارير تعرضه الى اعتداءات مستمرة على ايدي عناصر الامن . وهناك استياء شعبي كبير بعد انتشار خبره . وقد أخبر وفد الصليب بحالة الشاب المعتدى عليه، وطالبت المعارضة الحكومة بتقديم المجرمين الذين اعتدوا على هذا المواطن الى العدالة، ان كان في قاموسها كلمة بهذا المعنى .

● وعلى صعيد آخر استمر التوتر في العلاقات الخليجية - الخليجية بسبب اصرار رئيس الوزراء البحريني على مقاطعة قمة الدوحة . وكررت المعارضة دعوتها الامير الى حضور القمة وعدم الانصياع الى اوامر رئيس الوزراء الذي وضعت سياساته البلاد على حافة الهاوية . وهناك خشية من ان يسعى رئيس الوزراء الى الانتقام من المواطنين لتغطية فشله الذريع في علاقاته الخليجية . وناشدت المعارضة القمة الخليجية النظر في قضية الوضع الداخلي في البحرين بجدية في ضوء فشل العائلة الخليفية الحاكمة في حل الازمة المتفاقمة . وقد بذلت المعارضة جهدها لمنع تدهور الاوضاع الامنية في البلاد وتحلت بضبط الاعصاب في مقابل ارهاب الحكومة التي لم ترع حدودا ولم تحترم قانونا او دستورا .



المحتويات

المقدمة:

عام الصمود الجماهيري في البحرين ١

يوميات الانتفاضة الدستورية:

ديسمبر ١٩٩٥ ..... ٧

يناير ١٩٩٦ ..... ٢٩

فبراير ٦١

مارس ١٠١

ابريل ١٤٧

مايو ١٧٩

يونيو ٢١٣

يوليو ٢٤١

أغسطس ٢٧١

سبتمبر ٢٩٧

أكتوبر ٣٢٥

نوفمبر ٣٥٥

أكدت تطورات الوضع في البلاد خلال العام ١٩٩٦ استمرار الأزمة وتفاقمها وربما وصولها نقطة اللاعودة من وجهة نظر الطرفين. وتأكد للعالم أن إصرار الحكومة على رفض المطالب الشعبية المتمثلة في إعادة العمل بدستور البلاد المعلق من أكثر من عشرين عاما وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين يمثل أزمة حقيقية على صعيد شرعية النظام نفسه. وتؤكد المعارضة على أن دستور البلاد الذي أقره الأمير شخصيا في ١٩٧٣ هو المصدر الوحيد للشرعية، وبالتالي فإن عدم العمل به يسلب آل خليفة شرعية الحكم، لأن الشعب لن يقبل باستمرار الحكم خارج إطار القانون والدستور، ويرفض أن ينصاع لأوامر رئيس الوزراء التي يسعى لفرضها على الشعب بالقوة. وفي الوقت نفسه تسعى المعارضة لإقناع العالم بعدم صلاحية نظام الاستبداد القائم في البحرين بكل الوسائل السلمية والمتحضرة التي تمتلكها. وهناك بوادر مشجعة تؤكد تصاعد الانزعاج في الأوساط الدبلوماسية التي كانت تدعم آل خليفة في الماضي. ومع ذلك فان الشعب يأمل في أن ترعوي العائلة الخليفية الحاكمة عن سياساتها الخاطئة وترجع إلى منطق الدستور والقانون. وفي الوقت نفسه فإن المقاومة المدنية التي بدأها المواطنون خلال العام ١٩٩٦ تؤكد أن الشعب مستمر في موقفه السلمي المطالب بحقوقه المشروعة وأنه لن يتراجع عنها مهما كان الأمر.

